

# التبعية الثقافية

« مفاهيم وأبعاد »

بحوث ندوة مركز البحوث العربية بالقاهرة

د. السيد الحسيني د. سيد البحراوي د. عبد الحليم إبراهيم  
أشرف حسين د. شبل بدران عز الدين نجيب  
أشرف فرج د. عبد الباسط عبد المعطى د. فيصل دراج  
سعيد المصري د. عبد الجواد عمارة د. كمال نجيب  
ماجدة مورييس منى صادق سعد

تحرير

د. أمينة رشيد





# التبعية الثقافية

## « مفاهيم وأبعاد »

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
فَأَمَّا الزُّبْدُ فَحَيْدُ هَبِّ جُفَاءً وَأَمَّا  
مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ  
صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

## دار الأمين

طبع • نشر • توزيع

القاهرة : ١٣ شارع البركة الناصرية ( من  
شارع نوبار ) السيدة زينب - لاطو غلي  
ت/ ف : ٣٥٥٤٣٧٦ ف : ٣٩٠٠١٣٠  
ص. ب : ١٣١٥ العتبة ١١٥١١  
الجيزة : ١ شارع سوهاج من شارع  
الزقازيق ( خلف قاعة سيد درويش )  
الهرم - تليفون : ٥٦٣٤٦٩٩  
ص. ب : ١٧٠٢ العتبة ١١٥١١  
جمهورية مصر العربية

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة  
لناشر ولا يجوز إعادة طبع أو اقتباس أي  
جزء منه بدون إذن كتابي من الناشر .

الطبعة الأولى

١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

رقم الإيداع ١٩٩٩/٢٤١٨

ISBN : 977-279-225-7

التفصيل الطباعي : دار الأمين للطباعة



# التبعية الثقافية

« مفاهيم وأبعاد »

د. السيد الحسيني	د. سيد البحر اوى	د. عبد الحليم إبراهيم
أشرف حسين	د. شبل بدران	عزالدين نجيب
أشرف فرج	د. عبد الباسط عبد المعطى	د. فيصل دراج
سعيد المصري	د. عبد الجواد عمارة	د. كمال نجيب
ماجدة موريس	منى صادق سعد	

تحرير

د. أمينة رشيد



اسم الكتاب : التبعية الثقافية

تحرير : د. أمينة رشيد

إعداد : مركز البحوث العربية

٨ / ١٠ ش متحف المنيل - منيل الروضة - الدور ١٢

تليفون وفاكس : ٣٦٢٠٥١١ Email: arc@ click.com.eg

الإخراج : إيمان أبو الفتوح

## المشاركون في الندوة

- |                              |                     |
|------------------------------|---------------------|
| ٢٢- د. عبد الباسط عبد المعطى | ١- د. السيد الحسينى |
| ٢٣- د. عبد الجواد عماره      | ٢- أشرف حسين        |
| ٢٤- د. عبد الحليم ابراهيم    | ٣- أشرف فرج         |
| ٢٥- عز الدين نجيب            | ٤- د. أمينة رشيد    |
| ٢٦- د. على فهمى              | ٥- الحبيب الجمخانى  |
| ٢٧- د. فتحى أيو العينين      | ٦- د. بشير السباعى  |
| ٢٨- د. فريال غزول            | ٧- د. جابر عصفور    |
| ٢٩- فريدة النقاش             | ٨- حسام عيسى        |
| ٣٠- د. فيصل دراج             | ٩- د. حسن أبو بكر   |
| ٣١- كامل زهيرى               | ١٠- د. حسن الخولى   |
| ٣٢- د. كمال مغيث             | ١١- حسين حموده      |
| ٣٣- د. كمال نجيب             | ١٢- حلمى شعراوى     |
| ٣٤- د. لطيفة الزيات          | ١٣- رضوى عاشور      |
| ٣٥- ليلى سويف                | ١٤- سهام بيومى      |
| ٣٦- ماجدة مورييس             | ١٥- د. سيد البحرأوى |
| ٣٧- محمود أمين العالم        | ١٦- سيد ياسين       |
| ٣٨- منى صادق سعد             | ١٧- سعيد المصرى     |
| ٣٩- د. محمد نعمان نوفل       | ١٨- د. شبل بدران    |
| ٤٠- د. نادية جمال الدين      | ١٩- صالح سليمان     |
| ٤١- هاشم التحاس              | ٢٠- صلاح الزين      |
|                              | ٢١- عادل شعبان      |



## المحتويات

٩	د. لطيفة الزيات	كلمة الافتتاح
١١	د. أمينة رشيد	مقدمة
		المحور الأول : الأبعاد النظرية
١٧	د. السيد الحسينى	- التبعية الفكرية والاستقلال المعرفى
٤٥	د. فيصل دراج	- الثقافة الوطنية والثقافة التابعة
٥٧		- تعقيبات ومناقشات
		المحور الثانى : تبعية التعليم
٧٧	منى صادق سعد	- التبعية الثقافية فى التعليم قبل الجامعى
١١٩	د. شبل بدران	- الجامعة الأهلية بين الفكر الوطنى والفكر التبعى
١٥٥	كمال نجيب	- الجامعة الأمريكية والتبعية الثقافية
١٩١		- تعقيبات ومناقشات
		المحور الثالث : العلوم والتكنولوجيا وقضايا التبعية
		- بعض مظاهر وآليات التبعية فى مجال التعليم
٢١٣	عبد الجواد عمارة	والتكنولوجيا
٢٢٥	أشرف حسين	مآزق التكنولوجيا ونقلها فى العالم العربى
٢٣٥		- تعقيبات ومناقشات
		المحور الرابع : آثار التبعية على الثقافة الشعبية
٢٥١	د. عبد الباسط عبد المعطى	الحياة اليومية على رصيف شارع مصرى دراسة فى
		مظاهر التبعية الثقافية وآلياتها
٢٩٥		الثقافة الشعبية وإعادة التشكل : ملاحظات نظرية سعيد المصرى
٣٠٣		- تعقيبات ومناقشات
		المحور الخامس : التبعية فى النقد الأدبى
٣٢٧	د. سيد البحرأوى	- التبعية الذهنية فى النقد العربى الحديث فى مصر
٣٥٧		- تعقيبات ومناقشات

## المحور السادس : التبعية في الإعلام والفنون

- ٣٧١ ماجدة مويريس - الإعلام والتبعية الثقافية  
٣٧٩ أشرف فرج أحمد في التبعية الثقافية والإعلان التجاري في التلفزيون المصري  
٤٠١ عز الدين نجيب - الفن العربي الحديث بين التفرد والتبعية  
٤١٣ د. عبد الحلیم إبراهيم - عن العمارة والتبعية الثقافية  
٤٢٧ - تعقیبات ومناقشات



## كلمة الافتتاح

### للمراحة الكبيرة د. لطيفة الزيات

يعلق مركز البحوث العربية أهمية كبرى على هذه الندوة، التى سيقوم بنشر وقائعها فى كتاب. وفى إطار هذا الاهتمام قام المركز بإعداد مشروع بحثى للتبعية الثقافية فى سلسلة من المناقشات الجدلية بين عدد من المشاركين فى المشروع .. استمرت على مدى عام من الإعداد لهذه الندوة. وتناول هذا الإعداد -الذى أشرفت عليه أ.د. أمينة رشيد والمقرر حسين حموده- عملية تعريف مصطلح التبعية الثقافية وتحريره من الدعاوى الفكرية التى تعتم على التبعية.. من دعاوى العلم والعالمية، والحداثة والمعاصرة، وضرورة تحقيق النمط السائد للحضارة فى مفهومه الأوروبي. كما تضمن الإعداد أيضا رصد المجالات، التى تتجلى فيها التبعية؛ كتبعية الفكر والتبعية فى التعليم، والإعلام المرئى والمكتوب، والعلوم الاجتماعية، والتكنولوجيا والفرق بينها وبين العلم، والتبعية فى البحث العلمى، فى مختلف مناحى الحياة، وفى أنماط الحياة اليومية، والقيم، وفى الثقافة الشعبية، وفى الآداب والفنون والنص الأدبى، وفى طبيعة المؤسسات والهيئات الثقافية الرسمية والشعبية ودورها فى هذه التبعية.

وعلى هذا الأساس تم إرساء محاور الندوة. فالمحور الأول يعطى لمصطلح التبعية الثقافية مزيداً من التعريف، ويتم التساؤل عن إمكانية إدراج التبعية الثقافية فى إطار المصالح الدولية، أو ما يسمى بالإمبريالية الثقافية. وتعالج بقية المحاور تبعية التعليم والثقافة الشعبية والنص الأدبى والعلوم والتكنولوجيا والإعلام والفنون.

هذا وقد تضمن الإعداد لهذه الندوة إبراز الخطورة المتزايدة للتبعية الثقافية فى عالمنا المعاصر وأثر التغيرات التاريخية التى مر بها، واعتبار هذه التبعية الثقافية سلاحاً يضمن فرض الهيمنة الإبداعية عن طريق الثقافة وهزيمة الشخصية القومية من الداخل .. بإحلال المنطلقات الفكرية الاستعمارية محل منطلقات الشخصية العربية الفكرية المتحررة.

وأنتهز هذه الفرصة لأوجه الشكر إلى كافة من قاموا بالإعداد لهذه الندوة، ولن يساهمون فيها ببحث أو نقاش. كما أشكر الحضور على المساهمة الكريمة فى إغناء هذه الندوة.



## التبعية الثقافية

هذه الندوة نتاج سنة أو أكثر من الدراسة والمناقشات فى إطار حلقة نقاش أقامها " مركز الحوث العربية " . خرجت بعض الأوراق من هذا الجهد، وجاءنا الجزء الآخر من بعض المهتمين بموضوع التبعية الثقافية والمتخصصين فى المجالات المختلفة التى طرحناها من تكنولوجيا وفنون ومظاهر الحياة اليومية ، ... الخ .

كان النقاش صعباً، ممتداً أحياناً، مثيراً دائماً.

فعلامات التبعية السياسية والاقتصادية واضحة وأصبحت الآن من المعلومات المستقرة ، تستطيع أن نرصدها ونترقبها من خلال متاعاة العلاقات الدولية والأحلاف والاتفاقيات بين الدول وبين الدول وبعض المؤسسات . أما التبعية الثقافية فتظل غير معروفة بدقة أو مرفوضة باسم العلم والعالمية أو استقلالية الثقافة أو ضرورة تحقيق الحداثة والمعاصرة حسب نمط سائد للحضارة ذات المفهوم المركزى ، الأوروبى ( أو الغربى ) . مما يتطلب التعريف بمفهوم " التبعية الثقافية " .

إذا تحدثنا عن " التبعية " فيقترب المفهوم بمفاهيم أخرى : التقليد " أو المحاكاة " ، مثلاً ، . لكن بعكس " المقلد الذى يحتفظ بحرية أن يقلد أو لا يقلد واختلاف " المحاكى " الذى يستطيع أن يحول المحاكاة إبداعاً ، كما عندما نقول أن الفن يحاكي الطبيعة . فالتأثر " هو الذى يسير فى أثر الآخر ، خاضعاً لقانونه كأنه قدرة ، هو الذى يضعه شرطه النفسى أو الاجتماعى فى موقع الضعف أمام آخر يهيمن عليه ، ومن هن العلاقة بين التبعية والهيمنة.

فالتبعية الاقتصادية والسياسية تميز ، كما نعرف، البنية الخاضعة لبنية أخرى أقوى ، تهيمن عليها بأولوياتها ومصالحها فتتبنى البنية التابعة اختيارات البنية المهيمنة ، وتسلب إرادتها فتستعير مع أسئلة الآخر حلوله الجاهزة التي لا تستجيب بالضرورة لأسئلة أكثر إلحاحا من أجل تنمية المجال التابع وانطلاقه نحو تقدمه المشروط بحاجته الخاصة والمحلية .

وتقوم التبعية الثقافية أيضا على إستعارة البنية الاجتماعية الأضعف لأسئلة وأولويات البنية الاجتماعية المهيمنة . لكن هذه العلاقة مركبة وليست مباشرة مثل العلاقة التابعة في مجال الإقتصاد والسياسة لعدة أسباب :

١- ترتبط البنية الثقافية بإطار فكرى وأيديولوجى يستمتع باستقلالية نسبية.

٢- هناك جدل بين خصوصية الثقافات ونزعة الثقافة إلى العالمية. فالثقافة تميز الإنسان فى ممارساته المتعددة العلمية والأخلاقية والدينية والفكرية والعملية، هى سمة الإنسان فى علاقته بالطبيعة وجهده للسيطرة عليها من أجل حياة أفضل.

٣- وتستقل الثقافة بهذا المعنى عن الأيديولوجيا التى تخضع للتبرير العقلانى الذى تنتجه مجموعة أو قلة اجتماعية لإعطاء المشروعية لممارساتها ومؤسساتها، بينما للثقافة جذور عميقة ونتاجة عن تراكم الخبرات لدى شعب من الشعوب وفى علاقته مع الشعوب الأخرى.

وهذا التمييز بين الثقافة والأيديولوجيا ينعكس فى الاختلاف بين العالمية والعولمة. فإذا كانت الثقافة فى جدها بين الخصوصية والعالمية تميز الإنسان من حيث هو إنسان فالعولمة التى تخضع الأطراف لأيديولوجيا المركز لا تعبر إلا عن ثقافة زائفة تنقلها وسائل الإعلام المتقدمة مع بضائع وبيع سوق عالمية لمصالح وخدمة الفئات المهيمنة فى العالم الرأسمالى، الإستعماري وما بعد الإستعماري.

ونتفق هنا مع مقولة سمير أمين الذى يعرف الثقافة السائدة اليوم على أنها ثقافة الرأسمالية، وليست الثقافة الغربية كما تسمى غالباً. وهذه الثقافة، وربما نفضل أن نسميها الأيدولوجيا، القائمة على إقتصاد السوق وهيمنتها، التى تسعى إلى «العولمة»، تصل إلى الأطراف، أو العالم الثالث، مشوهة وناقصة. فالعالم الثالث يتميز، منذ خضوعه للاستعمار فى بدايات القرن التاسع عشر، بتجاوز الأنظمة وتعايش الأزمنة. فإذا أخذنا العالم العربى مثلاً، نجده يجمع بين فئات من الثقافات المختلفة والمتناقضة أحياناً ممازالت البنية السلفية مهيمنة. وتتألف مع مفهوم ناقص للعلم وللحرية وأفكار مشوهة عن الديمقراطية والنمو. وإذا كانت الثقافة الرأسمالية قد حققت القطعية مع الأنظمة السابقة، فهذا لم يحدث أبداً فى العالم العربى الذى تتجاوز فيه الأنظمة كما قلنا، فيجمع التعليم والإعلام ومفهوم التحدى والتنوير بين العناصر المتناقضة والمشوهة للماضى السلفى والحاضر التابع لأنظمة مستهدفة وغير مكتملة فى أنساق منسجمة. مما ينتج عنه مشكلة هوية متنامية فى منطقة من العالم لا يصدق أن بها مشكلة هوية، من حيث ثقافتها العريقة العلمية والدينية، الفلسفية والأدبية. فنعانى من الانفصام الثقافى (والنفس)، بسببه بداخلنا تعايش الفئات من الثقافات المختلفة والتلفيقية على مستويات افكر والممارسة، والجمع بين أنظمة فكرية متناقضة وسلوكية غير منسقة. وهذه العناصر تكون التربة الخصبة للتعبية الثقافية كما عرفناها: تقديم أولويات الآخر وأيدولوجية على حساب حاجتنا وتطورنا القائم على إمكانياتنا وسؤالنا الراهن الذى تحدده ضرورة إستقلالنا الوطنى وإعادة توزيع الثروة العزيتة.

تتناول الأوراق المجتمعة فى هذا الكتاب النواحي المختلفة التى تربط -أو تفصل- بين الثقافة والأيدولوجيا، بين النظرية والممارسة فى المجالات المختلفة التى تأثرت بالتعبية الثقافية، بدرجات متفاوتة. فقد حاول البعض أن يربط بين الثقافة الرأسمالية والنتاج الثقافى لنزعتها إلى العولمة، كما



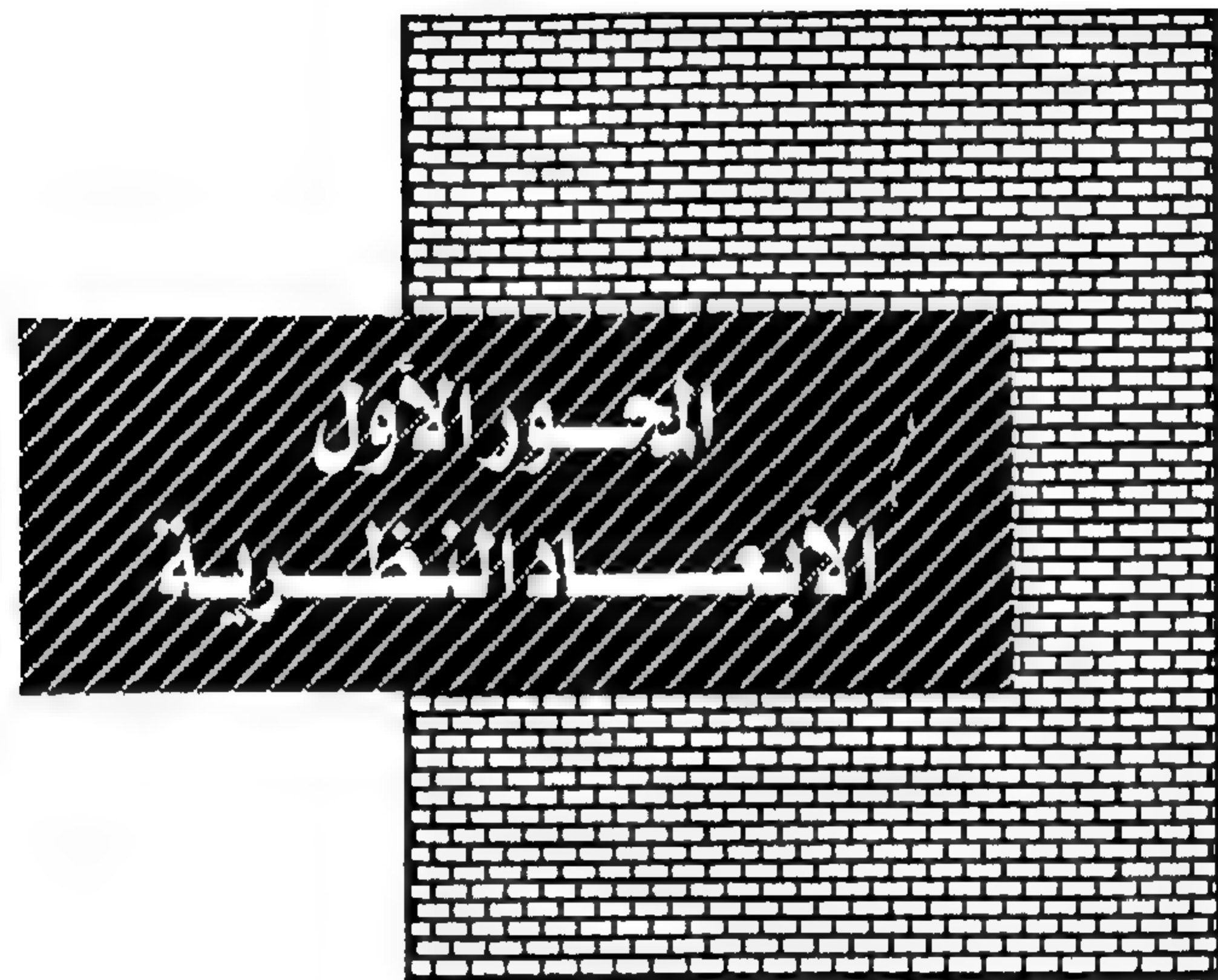
تابع البعض الآخر تحليل ورصد العناصر التى تبنى التبعية الذهنية فى مجالات النقد والتعليم الجامعى والبحوث العلمية. وتناولت دراسات أخرى العلاقة المباشرة بين السياسة والمؤسسات فى مجالات الإعلام والتعليم، بينما تعمقت فئة أخرى من الباحثين فى مظاهر التبعية فى العمارة أو فى الثقافة الشعبية التى تُظهر علامات التحول فى الحياة اليومية والجدل بين هذا التأثير بالتحويلات الحضارية ومقاومة البنى المغرّبة والمهيمنة.

فبين التخطيط التابع للمدينة وتغير الشارع المصرى، بين وقوع الذهنية تحت هيمنة فكر الآخر ومناهجه، وسطوة الإعلان التليفزيونى والقيم التى يبثها الإعلام فى جمهور المتلقين وغزو التعليم التابع للعقول، فى إطار استمرار النهج التقليدى للتلقين، يتكون مفهوم التبعية الثقافية وتظهر خطورته على حاضر ومستقبل الحياة القومية. قد تختلف مناهج حصر المفهوم بين التجريد والوصف والإستقصاء، وقد يشك القارئ فى بعض فرضيات الأبحاث المقدمة. قد ينظر البعض بتقييمات مختلفة إلى العلاقة بين التوجه السياسى للدولة فى تحالفاتها ومصالحها وبين تكوين العقل التابع وتغريب أنماط الحياة، يبقى أن هذا الكتاب يقدم خبرات ونماذج ومعرفة علمية، لا يمكن تجاهلها إذا أردنا الفهم العميق لمجتمعنا المصرى العربى بين الهيمنة والإستقلال، بين إرادة السيد فى فرض زمنه وإلغاء زمن الآخر ورغبة التابع فى النهوض والخروج من دائرة التخلف.

أمينة رشيد

الجيزة - يوليو ١٩٩٥







## التبعية الفكرية والاستقلال المعرفي

### تحليل نقدي لرؤى وطنية من داخل العالم الثالث

**دكتور السيد الحسيني \***

منذ مطلع السبعينيات من القرن الحالى وهناك جهود مكثفة داخل أقطار العالم الثالث تسعى إلى التعرف على أبعاد الهيمنة الثقافية التى مارسها ومايزال يمارسها الغرب، والبحث عن بدائل فكرية تأخذ فى اعتبارها الخصوصيات الثقافية، والمتغيرات التاريخية القومية ، ومالبت تلك الجهود أن ازدادت اتساعاً خلال الثمانينيات بسبب أزمة الفكر التنموى التقليدى، الذى وصل إلى طريق مسدود بالنسبة للعالم الثالث، ، مما دفع كثيراً من مفكره ومثقفيه إلى المطالبة بضرورة تصحيح مفاهيمهم وتصوراتهم حول الاستقلال الفكرى كأحد أبعاد التنمية المستقلة، وسوف نحاول فى هذه الدراسة التعرف على رؤية بعض مفكري العالم الثالث للتبعية الفكرية وكيفية التصدى لها ، على أن نتناول بعد ذلك تناولاً نقدياً الجهود التى بذلتها " نظرية التبعية" فى تحقيق الاستقلال الفكرى باعتبارها نتاجاً فكرياً ظهر من داخل العالم الثالث . وفى نهاية هذه الدراسة نناقش مناقشة نقدية الاستقلال الفكرى فى عدد من أقطار العالم الثالث .

**أولاً : الهيمنة الأكاديمية والتبعية الفكرية**

أشار طلال أسد فى معرض نقده للأنثروبولوجيا البريطانية التقليدية إلى أن " الموقف الاستعماري " من شأنه أن يسهم فى تشكيل بنية البحث الانثروبولوجى وتحديد أولوياته

---

\* أستاذ علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة عين شمس.

وأهدافه النهائية <sup>(١)</sup> . كما أشار إلى فكرة مماثلة عدد كبير من علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة ، حيث كشفوا عن ملامح الفكر الاجتماعي والسياسي خلال الحقبة الاستعمارية في الأقطار المتخلفة . ومن بين تلك الملامح الاستخدام غير النقدي للنظريات الغربية ، والعجز عن تكوين رؤية مستقلة للواقع المحلي ، والانبهار الشديد بنموذج العلم الغربي ومحاكاته دون إدراك عميق للخصوصيات القومية . ولاشك أن الرؤية النقدية داخل العلوم الاجتماعية قد حققت انتشاراً واسعاً في الأقطار النامية ، مما دعا بعض النقاد إلى ضرورة مجابهة ما أطلق عليه " الامبريالية الأكاديمية " باعتبارها أحد مصادر التبعية الفكرية . وفي مجال دراسة التنمية والتخلف ذهب أحد النقاد إلى " أن تحليل مشكلات التنمية في أقطار أمريكا اللاتينية يحتاج إلى نظرية خاصة تستند إلى قاعدة واسعة ومنظمة من الملاحظات والبيانات الخاصة بالواقع الأمريكي اللاتيني . وهكذا فإن نظريات التنمية المصوغة في الغرب الصناعي لا تستطيع فهم وتحليل وتفسير تلك المشكلات ، وبالتالي لا تصلح أساساً لصياغة استراتيجية تنمية ، أو رسم سياسة اجتماعية ملائمة لتلك الأقطار <sup>(٢)</sup> .

وفي الوقت الذي تبلورت فيه رؤى نقدية واضحة للعلم الاجتماعي الغربي ، بدأت أصوات قوية من داخل العالم الثالث تطالب بضرورة تأسيس علوم اجتماعية وطنية قادرة على فهم خصوصية واقع الأقطار النامية <sup>(٣)</sup> . ولم تقتصر تلك الرؤى النقدية على الفكر الاجتماعي الغربي ، بل امتدت - بقوة - إلى الفكر الاشتراكي . ففي الصين ظهرت منذ منتصف السبعينيات أصوات محتجة على الفكر الماركسي - اللينيني في مجال الاقتصاد وضرورة إعادة النظر في الممارسات الاشتراكية التي نقلت حرفياً من الاتحاد السوفيتي . كذلك طالبت تلك الأصوات بفتح باب الاجتهاد الصيني في مجال الفكر الاجتماعي <sup>(٤)</sup> . وفي أفريقيا عبر تيمو Temu عن شيء قريب من ذلك حينما ذهب إلى أن العلوم الاجتماعية هي بطبيعتها علوم " قيمية معيارية " ، وأن أفريقيا سوف تظل تعاني من وطأة سيطرة الفكر الاجتماعي الغربي عليها ، مالم تعلن رفضها للهيمنة التي يارسها ، وتسعى إلى إيجاد بدائل فكرية وطنية <sup>(٥)</sup> ، وتعتبر كل تلك الآراء عن مشكلة عامة في أقطار العالم الثالث أطلق عليها سيد حسين الأتاسي " العقل السليب " captive mind الذي هو نتاج لمؤسسات جامعية غربية الفكر، وأنماط تفكير غير نقدية ، وعجز فكري عن إقامة حوار بناء مع الواقع الاجتماعي والثقافي في تلك الأقطار . وهكذا تصبح مهمة العلوم الاجتماعية في العالم الثالث، هي إعادة إنتاج القيم الغربية بما في ذلك نماذج التنمية

ذاتها . وربما كان النيجيرى كلود آكى Ake من أبرز علماء الاجتماع الذين طرحوا تلك الإشكالية بشكل واضح وصريح حين تساءل " لماذا تقبل نيجيريا علماً اجتماعياً مفترياً عن بيئتها ، عاجزاً عن إحداث تقدم علمي ، يقف موقف الحارس والضامن لاستمرار التخلف فى بلدنا؟ " (٦) . وعلى الرغم من أن تساؤل آكى يعبر بوضوح عن حالة نيجيريا ، إلا أنه يكتسب شرعية أيضاً بالنسبة لأغلب أقطار العالم الثالث ، حيث اكتسب المتعلمون والمثقفون قيم المستعمرين ، وتبنى العلماء الاجتماعيون النظريات والمفاهيم الغربية دون تحليل نقدي وطبقوها تطبيقاً ألياً على مجتمعاتهم .

وهكذا بدأ عقد الثمانينيات يشهد احتجاجاً واسع النطاق من جانب دوائر أكاديمية متزايدة الاتساع داخل العالم الثالث على استخدام النظريات الاجتماعية الغربية فى تشخيص المشكلات الاجتماعية ، وصياغة الأهداف التنموية ، ورسم السياسات الاجتماعية والاقتصادية . كما بدأت تظهر محاولات لتحقيق ضرب من الاستقلال الفكري يقوم على إكساب العلوم الاجتماعية طابعاً قومياً . وتدعو هذه المحاولات إلى تدريس تلك العلوم باللغات الوطنية ، وقيام الباحثين الوطنيين بإنجاز البحوث الاجتماعية اللازمة ، وتأسيس دعائم أكاديمية تضمن تجديد الأولويات البحثية ، والعمل على صياغة توجهات نظرية ومنهجية من شأنها أن تسهم فى النهاية فى صياغة نماذج نظرية أكثر قدرة على فهم واقع مجتمعات العالم الثالث (٧) .

ويمكننا التعرف على الجهود التصحيحية فى مجال الاستقلال المعرفى فى أقطار العالم الثالث ، إذا ما فحصنا موقف مؤسساتها التعليمية وعلى الأخص جامعاتها ؛ ففى تلك الأقطار أقيمت الجامعات فى فترات متباعدة ، ولأسباب مختلفة . أما أقدمها فهى جامعات أمريكا اللاتينية التى تأسست خلال القرن السادس عشر؛ لكى تقوم أساساً بحماية الثقافة المسيحية للغزاة الأيبيريين فى تلك البيئة الموحشة آنئذ . وهذا يعنى أن الجامعات فى أمريكا اللاتينية كانت تؤدي دوراً محافظاً للغاية ، مما جعلها هدفاً لانتقادات الحركات الليبرالية خلال القرن التاسع عشر، وبالتالي كان من الضروري إعادة النظر فى أهدافها وبرامجها التعليمية بعد الحصول على الاستقلال السياسى مع مطلع الربع الثانى من القرن التاسع عشر\ أما فى آسيا فلقد ظهرت الجامعات فى أواخر القرن التاسع عشر وعلى الأخص فى اليابان والصين لكى تقدم ما أطلق عليه " التعليم الغربى "، بينما كان



هدف إنشائها في الهند هو تخريج جيش من الموظفين والكتبة لإحكام السيطرة الاستعمارية على هذا البلد الضخم . وإذا كانت الجامعات في أمريكا اللاتينية قد واكبت ظهور الاستعمار، بينما دعمته وأعادت إنتاجه الجامعات الآسيوية في مرحلة لاحقة ، فإننا نجد الجامعات الأفريقية عند نشأتها تشهد مغيب السيطرة الغربية المباشرة وتحول الاستعمار التقليدي إلى أساليب امبريالية جديدة للتأثير والتحكم من بعيد <sup>(٨)</sup> . والملاحظ أن الجامعات في أقطار العالم الثالث قد شهدت تغيرات ملموسة في وظائفها في أعقاب الاستقلال السياسي. إذ ظهر وعى واضح بضرورة تحويلها من أداة لإعادة الإنتاج الفكري إلى أداة للتنمية. والواقع أن هذا التحول لا يعد فقط ابتعاداً عن الدور الذي كانت تلعبه جامعات العالم الثالث خلال الحقبة الاستعمارية ، بل يعد أيضاً ابتعاداً عن الدور التقليدي الذي تؤديه الجامعات الغربية ذاتها . ومن الواضح أن الدور التنموي الجديد الذي تحاول جامعات العالم الثالث إيجازه يواجه عقبات ضخمة . فما تزال ملامح التنمية المنشودة غائبة، وما تزال نتائج البحوث التنموية بعيدة عن التطبيق بسبب الفجوة العميقة التي تفصل الأكاديميين عن التنفيذيين ، بل إن تلك الجامعات في ممارستها لدورها الجديد تواجه صعوبة التوفيق بين وظيفتها التنموية التي تفرض عليها الارتباط بالأنظمة السياسية الحاكمة من ناحية ، ووظيفتها النقدية التي تتطلب منها قدراً كبيراً من الاستقلال في اتخاذ القرار والممارسة من ناحية أخرى .

### ثانياً: نظرية التبعية والاستقلال الفكري في العالم الثالث

اكتسبت نظرية التبعية مكانة خاصة داخل أدبيات العلوم الاجتماعية خلال عقد السبعينيات على وجه الخصوص . ولقد ظهرت تلك النظرية من خلال الجدل الذي ثار في أمريكا اللاتينية خلال الأربعينيات حول مشكلات وقضايا التخلف، وبدا من الواضح أنها تشكل ملامح نظرية متكاملة في تفسير التبعية نابعة من داخل العالم الثالث . والواقع أن كتاب نظرية التبعية لم يقصروا اهتمامهم فقط على كشف عجز نظريات التحديث وتركزها حول الذات الأوروبية ، بل حاولوا، أيضاً، طرح منظور فكري بديل نابع من العالم الثالث، ويشكل في الوقت نفسه بدايات نظرية تنموية بديلة عن الفكر التنموي الغربي . ولقد تجاوز هذا المنظور الفكري البديل مشكلة التحليل البنائي للتبعية ، لي طرح فكراً تنموياً ينطلق من مدخل الاعتماد على الذات ، وإمكانية الوصول إلى نظرية ملائمة في المنظور الاجتماعي والاقتصادي .



ولا يعنينى هنا استعراض ملامح نظرية التبعية . فلقد سبق أن ناقشتها فى مواضع عديدة منذ مطلع السبعينيات<sup>(٩)</sup>. لذلك فإن مناقشتى هنا لتلك النظرية تتعلق أساساً بمناقشتنا الحالية لموقع تلك النظرية من قضية التبعية الفكرية والاستقلال المعرفى من منظور أقطار العالم الثالث . لقد تطورت نظرية التبعية من خلال جهود علماء وباحثى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (ECLA) منذ نهاية الأربعينيات ، فى سنة ١٩٤٨ ، اتخذت اللجنة من سنتياجو فى البرازيل مقراً لها ، وبدأ لأول وهلة أن المبادئ والأفكار التى تبنيتها تتعارض مع مبادئ الأمم المتحدة آنئذ ، والمتمثلة فى التصورات الاقتصادية التى صاحبت عملية الإنشاء والتعمير فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . وهكذا أصبحت مبادئ وأفكار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بقيادة راؤول بريش Prebisch ثورية تقدمية فى عالم تسيطر عليه الأفكار الرأسمالية التقليدية. لقد هاجم بريش وزملاؤه النظام الاقتصادى العالمى وما يتضمنه من تحيز صارخ لصالح القوى الرأسمالية على حساب الأقطار المتخلفة . وفى هذا السياق بدأت فكرة المراكز - التخوم Centre-periphery تظهر إلى حيز الوجود . وطبقاً لها ، فإن الدول التى تشكل المراكز هى تلك التى تستطيع تحقيق أقصى الفوائد من نظام التجارة العالمية ، بينما تعاني الدول التى تشكل الأطراف من القيود التجارية المفروضة عليها ، وتعرض سلعها ومنتجاتها الأولية لتقلبات سريعة فى أسعارها، كذلك فإن بريش وزملاؤه قد طرحوا - ولأول مرة - استراتيجية الإحلال محل الواردات import substitution strategy ، والتخطيط القائم على تدخل الدولة ، وبالتالى التكامل الإقليمي . وعلى الصعيد الأيديولوجي ، فإن آراء علماء اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية قد أكدت الطابع القومى للتنمية والدور الذى يمكن أن يلعبه التحالف الشعبى فى تحقيق النهضة القومية<sup>(١٠)</sup>. وهكذا بدأ التصنيع القائم على الإحلال محل الواردات أساساً لتنمية يمكن أن تحقق الاستقلال الاقتصادى ، ومن ثم يمكن أن تسهم - بالتالى - فى ظهور مراكز قومية لصنع القرارات. وتفترض تلك الاستراتيجية أن التصنيع يؤدي إلى إضعاف موقف الطبقات الاجتماعية الاستغلالية ( كبار الملاك ، وكبار التجار، وكبار المصدرين)، وإتاحة الفرصة لمشاركة الطبقتين الوسطى والدنيا فى عمليات صنع القرار . كذلك ذهب علماء اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية إلى أن استراتيجية التصنيع والتحول نحو الداخل تضمن مواجهة التخلف فى كافة المجالات : العلمى ، والتكنولوجي ، والثقافى ، ومن ثم تمثل نقطة انطلاق لصياغة أيديولوجية للتنمية تستند إلى توحيد المصالح الوطنية فى إطار هدف عام هام مشترك هو : إقامة مجتمع وطنى مستقل.

ويبدو أن تجارب التنمية والاستقلال الوطنى فى أقطار أمريكا اللاتينية على مدى العقود الثلاثة ( من الخمسينيات حتى الثمانينيات ) قد برهنت على أن استراتيجية الإحلال محل الواردات لم تكن حلاً تنموياً ملائماً للتنمية . فلم تشهد تلك الأقطار استقلالاً واضحاً فى تجارتها الخارجية ، ولم تتحول أيضاً إلى مراكز وطنية لاتخاذ القرار ، كما أن القوى التقليدية المسيطرة ( فى مجالات الزراعة والتجارة والصناعة ) لم تفقد جانباً من نفوذها ، فضلاً عن أن ظروف الغالبية العظمى من الفلاحين وفقراء المدن لم تشهد تحسناً ملحوظاً ؛ ذلك لأن المشروعات الصناعية كانت موجهة أساساً لإشباع احتياجات الطبقتين العليا والوسطى فى المناطق الحضرية . وربما كانت نتيجة ذلك كله أن أصبحت الانقلابات العسكرية المتعاقبة هي وسيلة التغيير السياسى الوحيدة فى أقطار أمريكا اللاتينية على مدى عقدي الستينيات والسبعينيات .

### ثالثاً : نظرية التبعية من الداخل : مواقف فكرية متباينة :

خلال عقد السبعينيات حققت نظرية التبعية ذيوياً كبيراً فى الغرب والعالم النامى على السواء . ومع أن علماء هذه النظرية قد عبروا عن مواقف فكرية متباينة بسبب الأطر النظرية المختلفة التى انطلقوا منها ، إلا أن تعريف سانتوس Santos للتبعية قد شكل نقطة انطلاق لهم ، حيث عرفها بأنها " موقف مشروط يتوقف فيه نمو اقتصاد معين أو اقتصاديات معينة على نمو وتوسع اقتصاديات أخرى . ومن شأن هذا الموقف أن يحكم على الاقتصاد التابع بالعجز وعدم الحركة ، بينما يستطيع الاقتصاد المسيطر تحقيق النمو والانتعاش " (١١) . ومن الواضح أن العمليات الاقتصادية كانت هي نقطة الانطلاق النظرى لدى أصحاب نظرية التبعية ، وأن العلاقة الاقتصادية بين المركز والمحيط هي علاقة سببية وذات اتجاه واحد . بيد أن علماء نظرية التبعية مالبثوا أن وسعوا من نطاق تحليلاتهم فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات ، فى محاولة لتقديم تفسير شامل لظاهرة التخلف . ولقد كان علماء الاجتماع الذين تبنوا نظرية التبعية هم السابقون فى هذا المجال . فلقد حاول كاردوسو Cardoso وفاليتو Faletto تحليل التبعية ومعالجتها كظاهرة اجتماعية سياسية . وفى مقدمة كتابهما قالوا : " نحن ننظر إلى العلاقة بين القوى الخارجية والداخلية بوصفها كلاً مركباً مؤلفاً من روابط بنائية لاتتحدد فقط فى ضوء العوامل الخارجية المتمثلة

فى الاستغلال والقهر ، بل تتحدد أيضا فى ضوء ترابط المصالح بين الطبقات المحلية المسيطرة من ناحية ، والطبقة الرأسمالية العالمية من ناحية أخرى<sup>(١٢)</sup>.

وأياً كانت المنطلقات الفكرية والأساليب التحليلية والاستراتيجيات المقترحة التى تبناها أصحاب نظرية التبعية ، فإنهم يتفقون جميعاً حول مجموعة من القضايا الأساسية نوجزها على النحو الآتى :

( أ ) أن عقبات التنمية فى أقطار العالم الثالث لا تتمثل فى قلة رموس الأموال والمهارات التنظيمية ، بل تتمثل فى تقسيم العمل الدولى. أى أنها خارجة عن نطاق الاقتصاد المتخلف ، وليس داخله .

(ب) أن تقسيم العمل الدولى ماهو إلا علاقة بين أقاليم يطلق عليها مراكز، وأخرى يطلق عليها تخوم .

(ج) ولأن التخوم محرومة من فائضها الاقتصادى الذى-يتجه صوب المراكز، فإن تنمية الأخيرة ( المراكز) ترتبط عادة بتخلف الأولى ( التخوم) ، وبالتالى يمكن النظر إلى التنمية والتخلف باعتبارهما مظهرين لعملية عالمية واحدة . ويعنى ذلك أن كل المناطق التى تشارك فى هذه العملية هى مناطق رأسمالية ، على الرغم من إمكانية التمييز بين رأسمالية المراكز ورأسمالية التخوم..

( د ) لما كانت علاقة التبعية تفرض على التخوم أن تظل متخلفة بحكم استغلال المراكز لها ، فإن السبيل الوحيد لتجاوز ذلك هو أن تكسر ( أى التخوم ) علاقتها بالسوق العالمية ، وأن توقف عملية امتصاص فائضها الاقتصادى ، وأن تناضل من أجل تحقيق الاعتماد الذاتى. ولكي يتحقق ذلك ، لابد من إحداث تحول سياسى ثورى. وهنا يلعب الصعيد السياسى دوراً قيادياً، وعندما تُزال العقبات الخارجية فإن التنمية الذاتية تصبح متاحة وممكنة.

هذا وقد خضعت كتابات نظرية التبعية لانتقادات حادة منذ نهاية السبعينيات. وربما كان كولين ليز Leys هو أول من وجه سهام نقده لها حينما قال : "لقد أصبح من الواضح أن نظرية التبعية لم تعد تنطوى على فائدة ذات بال بالنسبة لنا ، وأن من الضرورى-



تجاوزها" (١٣). ولقد اعتمد ليز في حكمه القاسى هذا على مجموعة من الاعتبارات منها: أن كتابات علماء نظرية التبعية تتصف بالتكرار والجمود والدوران حول نغمة واحدة ووحيدة، وأنها ( أى النظرية) لم تستطع الإسهام فى حل كثير من المشكلات ، فضلاً عن أن قيمتها العلمية فى مواجهة موقف التبعية محدودة للغاية . وإلى جانب انتقادات ليز ترددت انتقادات أخرى من بينها ؛ أن مفهوم التنمية أو الاستقلال - كما يبدو عند علماء نظرية التبعية - يتصف بالغموض الشديد ، كما أنه ليس من الواضح لديهم ما إذا كانت الأقطار التابعة ككل هى التى تعاني من الاستغلال أم جماهيرها الفقيرة فقط هى التى تعاني منه . فضلاً عن ذلك فإن النظرية - كما يرى النقاد - تبدو اقتصادية خالصة ، حيث لا تأخذ فيها الطبقات ، والدولة ، والسياسة ، والايديولوجيا مكاناً بارزاً . كذلك فإن نظرية التبعية لاتبرز الأسباب الحقيقية المختلفة للتخلف ، حيث تقصر اهتمامها على المركز باعتباره العامل الحاكم المحدد لموقع الدول المتخلفة داخل النظام العالمى

والواقع أن الانتقادات التى تعرضت لها نظرية التبعية تحتاج إلى حيز أوسع من ذلك الذى نخصه لها هنا، خاصة وأن تلك الانتقادات ذات أبعاد مختلفة : نظرية، وامبيريقية، وتطبيقية، ومع وجاهة بعض تلك الانتقادات، إلا أن نظرية التبعية قد حققت إنجازات معرفية واستراتيجية هامة. ومن بين تلك الإنجازات أن نظرية التحديث قد كشفت عن ضعفها الشديد من السبعينيات بسبب عجزها عن تقديم بديل تنموى لأقطار العالم الثالث. كذلك شجعت نظرية التبعية عدداً كبيراً من الدارسين على الاستعانة بها فى إجراء دراسات ميدانية فى عدد كبير من أقطار العالم الثالث ، فضلاً عن الدور الذى لعبته فى ظهور استراتيجيات تنموية جديدة فى بعض تلك الأقطار. لقد كان فرانك Frank بمقاله الكبير الشهير " سوسيولوجيا التخلف، وتخلف علم الاجتماع " (١٤) الذى نشر فى أواخر الستينيات أشهر ناقد لنظرية التحديث، مما أسهم فى خلق مناخ فكرى تنموى جديد. وعلى طول السبعينيات بدأ جيل جديد من العلماء الاجتماعيين يتبنون نظرية التبعية فى دراساتهم حول العالم الثالث. وعلى صعيد عالمي لمجد فكر نظرية التبعية يفرض وجوده بقوة. ففى مناقشات النظام الاقتصادى العالمى الجديد (NIEO) طرحت فكرة الاعتماد الجماعى على الذات.

وخلال عقد الثمانينيات بدأ بعض كتاب نظرية التبعية وعلى رأسهم فرانك Frank يعبرون عن يأسهم الشديد من قدرة النظرية على مساعدة العالم الثالث في ظل سيطرة حكومات اليمين على الغرب، وظهور علامات الضعف على الأنظمة الاشتراكية، ولقد اعترف فرانك نفسه بأن ما أطلق عليه " أزمة النظام العالمى " خلال الثمانينيات قد جعلت من المحتتم ظهور توجهات نظرية جديدة أكثر ملاءمة، حيث إن بديل الثورات الاجتماعية في العالم الثالث قد أصبح صعب التحقيق<sup>(١٥)</sup>. ولاشك أن الضعف الذي أصاب نظرية التبعية قد أحدث فراغاً نظرياً كبيراً، خاصة وأن نقادها لم يستطيعوا حتى الآن طرح بدائل نظرية جديدة. ومع ذلك فإن الحوار الطويل الممتد الذى دار حول نظرية التبعية خلال السبعينيات قد طرح عدداً من المفاهيم والتصورات الجديدة، وأعطى - بالتالى - دفعة قوية للمحاولات الرامية إلى صياغة مداخل نظرية وطنية من أجل النهضة والتطور الاجتماعى .

#### رابعاً: رؤية وطنية من داخل العالم الثالث : حالة الفكر التتموى

ربما كان أعظم إنجازات نظرية التبعية أهمية هو نقل جانب من الحوار حول التنمية والتخلف إلى أقطار العالم الثالث، إلا أن معالجة مفكرى ومثقفى تلك الأقطار لم تكن معالجة أكاديمية خالصة، بقدر ما كانت محاولة لمواجهة ما أطلق عليه " الامبريالية الأكاديمية " العالمية وهكذا تحولت قضية التبعية إلى قضية عامة شغلت اهتمام قطاع واسع من المثقفين، مما سبب إزعاجاً لبعض علماء الاجتماع " المحترفين "، الذين وجدوا أن إحدى قضاياهم المفضلة قد اغتربت عنهم، وأصبحت موضوعاً أثيراً من موضوعات الثقافة العامة. وسأحاول فيما تبقى من هذه الدراسة مناقشة بعض المحاولات التى سعت إلى تحليل قضية التنمية في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا من منظور قومى. وسوف تكون محاولتى انتقائية إلى حد كبير، ومحدومة - بالدرجة الأولى - بقدرتى على تتبع المحاولات الوطنية التنموية فى القارات الثلاث.

##### ١- أمريكا اللاتينية تبحث عن ذاتها

لأسباب تاريخية معروفة هناك وجوه شبه ثقافية بين أمريكا اللاتينية والغرب ، كما أن تلك القارة تتميز بدرجة ملحوظة من التطور الأكاديمى ، وعلى الأخص فى أقطارها الكبرى كالمكسيك، والأرجنتين، والبرازيل، وشيلي. وهذا يعنى أن القيم الغربية لا تمثل إشكالية

خاصة فى أمريكا اللاتينية كما هو الحال فى آسيا وأفريقيا. إن الاشكالية الهامة المطروحة فى أمريكا اللاتينية تتمثل فى مدى قدرة العلوم الاجتماعية على تقديم وصف دقيق وصادق لواقع التخلف، والإسهام فى صياغة استراتيجية عامة ملائمة للتغير والتطور. وربما كان الشاعر المكسيكى الشهير أوكتافيو باث Paz هو أول من أشار إلى وجود ثقافة مضادة تعبر عما أطلق عليه " المكسيك الأخرى" ويفترض باث أن كل حضارة تتضمن مركبات واستعدادات وبناءات عقلية معينة صامدة تقاوم التغيرات التاريخية المتعاقبة" (١٦) وفى حالة المكسيك بالذات ويسبب جبرتها المباشرة مع الولايات المتحدة، فإن الازدواجية قد أصبحت حقيقة واقعة. وفى ذلك يقول باث : "لقد أصبحنا الآن عاجزين عن صياغة نموذج تنموى يستوعب المتغيرات الفعلية التى نعيشها. إن التنمية فى المكسيك لاتعنى أكثر من اكتساب بعض الرموز والعلاقات التى أقرزتها تجربة الغرب فى التقدم الاقتصادى والتغير الثقافى ". وربما كان العمق التاريخى بالنسبة لأمريكا اللاتينية هو إحدى أزماتها الفكرية. فحينما يطالب المثقفون بضرورة البحث عن الذات عبر التاريخ، يواجهون حقيقة الوجود الهندى الذى ارتبط فى نظر بعضهم بالعنف والقهر واللاإنسانية. وحينما يحاول البعض الآخر تجاوز ذلك ودراسة خبرات الاستعمار اليبيرى، فإن التاريخ يكشف عن عنف وقهر ولا إنسانية يصعب وصفها (١٧) . وهكذا يبدو التاريخ فى أمريكا اللاتينية إشكالية فكرية تنموية تحتاج إلى جهد خاص لمعالجتها وتجاوز نقاطها غير المضيئة.

وربما كان مفهوم الهامشية marginality من أهم المفاهيم التى ابتكرها علم الاجتماع المكسيكى. ذلك أن بابلو كازانوف Casanova هو أول من صك هذا المفهوم فى سنة ١٩٦٥ للإشارة فى البداية إلى فقراء الفلاحين المهمشين الذين يعانون معاناة صارخة من الفقر، والذين ينتمون فى معظمهم إلى أصول هندية. والواقع أن المكسيك تمثل حالة خاصة فى مجال التنمية، وذلك إذا ما أخذنا فى الاعتبار ثورتها فى سنة ١٩١٠ وما أحدثته من تعديلات بنائية، والتنمية الاقتصادية التى شهدتها منذ مطلع القرن فضلاً عن جبرتها للولايات المتحدة وعلاقاتها الخاصة بها. والواقع أن اتساع نطاق الهامشية فى المكسيك ( فى الريف والحضر على السواء) هو دليل على أن " المكسيك المهمشة" قد دفعت ثمن تنمية " المكسيك المتطورة" ، مما يفرض ضرورة البحث عن تنمية بديلة تضمن تقدمهما معاً.



ومن هذه الزاوية يمكننا فهم دلالة مفهوم " التنمية العرقية " ethnodevelopment الذى يمثل أهمية خاصة بالنسبة لأمريكا اللاتينية ، وجنوب شرق آسيا، وبعض الأقطار الأفريقية<sup>(١٨)</sup>.

وفى كولومبيا ظهر فى أواخر الثمانينيات اتجاه واضح لدى علماء الاجتماع يحاول سد الفجوة بين نظريات التنمية الغربية، والممارسات البحثية الميدانية الموجهة فى مجال السياسة الاجتماعية. وفى هذا المجال نجد أولاندو بوردال Borda يطالب بضرورة تحليل البناء الطبقي فى الإقليم موضوع الدراسة من أجل تحديد الجماعات التى تلعب دوراً تنموياً هاماً. وفى أعقاب ذلك يمكن التعرف على القضايا ذات الأهمية الخاصة التى تعبر عنها تلك الجماعات ، والتى تتطابق مع وعى المجتمع ككل. ويحاول الباحث بعد ذلك تتبع الجذور التاريخية للتناقضات المحركة للصراع الطبقي داخل الإقليم، ثم يطرح على الجماعات الهامة نتائج البحث بهدف ترشيد موقفهم التنموى وإكساب سلوكهم مزيداً من الوضوح والفعالية<sup>(١٩)</sup>. والواقع أنه إذا كانت أمريكا اللاتينية قد لعبت دور الريادة بالنسبة للعالم الثالث فيما يتعلق بنظرية التبعية ، فإنها قد لعبت دوراً مماثلاً بالنسبة للبحوث الاجتماعية التطبيقية<sup>(٢٠)</sup>.

## ٢- الهند والصين والبديل الحضارى

إذا كانت نظرية التبعية فى أمريكا اللاتينية قد أثارت إشكالية التحرر الفكرى على نحو ما رأينا، فإننا نجد الإشكالية ذاتها تفرض نفسها فرضاً على آسيا، ولكن فى توقيت مختلف وسياق بنائى متباين. إن مضمون نظرية التبعية كان قد طرح - بقوة وفى وقت مبكر - خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر فى إطار نظرية " الاستنزاف الاقتصادى " التى كان قد صاغها المفكر الهندى الشهير نوروجى Naoroji فى سنة ١٨٦٧. وطبقاً لهذه النظرية، فإن بريطانيا كانت تستنزف موارد الهند بفرض ضرائب سنوية عالية على سكانها. ولقد حرم هذا الاستنزاف الاقتصادى الهند من تطوير بنيتها الأساسية وخدماتها الاجتماعية، ومن ثم نشأت علاقة وثيقة بين " الاستنزاف الاقتصادى " من ناحية، والتخلف بمظاهره المتعددة؛ كالفقر والتدهور البيئى والمجاعات والأمراض من ناحية أخرى<sup>(٢١)</sup> ومن الواضح أن نظرية نوروجى تعكس موقفه كوطنى هندى مشغول بالعمل السياسى، عاش

الجانب الأكبر من حياته فى لندن. والواقع أن هذا المثقف قد عكس وعبر عن هموم كثير من المناضلين السياسيين الهنود فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ويمكننا مقارنة تأثير نظرية نوروجى على المجتمع الهندى بالتأثير الذى أحدثته نظرية التبعية على أقطار أمريكا اللاتينية، وعلى الأخص فى مجال تحليل آثار الاستعمار الجديد، والتمهيد لفكرة النظام الاقتصادى العالمى الجديد<sup>(٢٢)</sup>.

والملاحظ أن نظرية التبعية لم تجد لها صدى قويا فى الهند، وربما يعود ذلك إلى نظرة المثقفين الهنود نحو بلدهم، حيث يميلون إلى النظر إليها على أنها قارة ضخمة الموارد، وأكبر من أن يستوعبها نموذج نظرى بعينه حتى ولو كان نموذج التبعية. ويعتقد كثير من المثقفين الهنود أن المشكلات الاقتصادية التى تعاني منها بلدهم، تتجاوز بكثير الاستغلال الخارجى. وفى هذا السياق يقول عالم السياسة الهندى كوثارى Kothari : " إن نظرية التبعية تنطوى على فوائد عديدة، ولكنها لا تفسر لنا لماذا لا تحدث التنمية الذاتية. إننا نستطيع توجيه اللوم للمستغلين الخارجيين، ولكننا لانقف طويلاً أمام الاستغلال الداخلى الذى يمارس بواسطتنا وداخل مجتمعنا. ومع ذلك كله، فما لم تحدث تغيرات فى مراكز العالم، فإن التخوم سوف تظل تعاني ثقافياً، وفكرياً، وقبل ذلك اقتصادياً"<sup>(٢٣)</sup>.

وخلال سبعينيات القرن الحالى شهدت الهند حواراً خصباً وممتعاً دار حول إمكانية إقامة علم اجتماع هندى وطنى. وكان عالم الاجتماع الهندى أوبروى Uberoi قد عبر فى أواخر الستينيات عن شيء من هذا القبيل حين قال : " إن تصفية مظاهر وبقايا الاستعمار فى مجتمعنا شيء ضرورى، ولكن علينا أيضاً أن نأتم مشكلاتنا، ونتجه مباشرة لمواجهةها بالطرق التى تتناسب مع أهدافنا. ومن هنا يجب تأسيس مدرسة فكرية وطنية واعية بمشكلاتنا الداخلية، غير منعزلة عن التيارات الفكرية العالمية"<sup>(٢٤)</sup>. ويجد المثقفون الهنود المعنيون بالتنمية الاقتصادية والتغير الثقافى أنفسهم فى مواجهة رصيد حضارى ضخم ومعقد، مما دفع إلى إعادة إحياء بعض العناصر الحضارية، كما هو الحال فى الدعوة إلى السنسكريتية Sanscritization عند شرنفاس Srinivas التى من شأنها تدعيم الحراك الاجتماعى فى ظل نظام الطوائف الهندية، وإيجاد علاقات دينامية بين الثقافة الهندوسية السائدة والثقافات المحلية الأخرى فى الهند<sup>(٢٥)</sup> وفى بلد كالهند ذات تقاليد حضارية

قديمة، نلمس اتجاهات فكرية رافضة لنظرية التحديث الغربية التى تنظر باستخفاف إلى التقاليد والأعراف الوطنية على أنها عقبات تحول دون التنمية، مما دفع أنثروبولوجى هندى شهير هو ديوب Dube إلى القول : " إن التقاليد فى مجتمعنا الهندى هى معيننا الحضارى، ورصيدنا التاريخى، الذى بواسطته يمكن إدراك الحاضر والتطلع إلى المستقبل".

ومن الصعب تحليل الرؤى الوطنية الهندية للاستقلال الفكرى دون الإشارة إلى التأثير الذى أحدثه المهاتما غاندى. لقد كان نضال غاندى من أجل التحرر السياسى هو نضال من أجل إحياء الحضارة الهندية، تلك قضية درج العلماء الاجتماعيون الهنود على تكرارها عند ذكرى ميلاد أو وفاة غاندى. وعلى الرغم من وعى غاندى الشديد بهندوسيته، إلا أن فكره يعكس انفتاحاً شديداً. لقد كان غاندى ينظر إلى البيئة الهندية على أنها معمل للعمل الاجتماعى، ومجال لتطبيق السياسات الاجتماعية. أما الفقراء الهنود فكانوا - فى نظره - هدف التنمية الأقصى، كما أن النظام العالمى القائم على السلم والتضامن كان هو الأمل الذى طالما راود خياله.

وربما كان تأثير ماوتسى تونج فى الصين فى مواجهة التبعية الفكرية والاستقلال المعرفى أكثر وضوحاً ونضجاً وعمقا من تأثير المهاتما غاندى فى الهند. فإذا كان غاندى قد شكل رمزا لتوطين العلوم الاجتماعية وطبعها بطابع وطنى، فإن الدور الذى لعبه ماو فى هذا المجال كان مباشراً وصريحاً. لقد واجه «ماو» ضرورة التوفيق بين الماركسية كأيدىولوجية عالمية، وبين الممارسة السياسية الخاصة التى ميزت التجربة الاشتراكية الصينية. لقد سعى ماو إلى القضاء على التناقضات الثلاثة المعروفة التى كان أحدها التناقض بين العمل اليدوى والعمل الفكري. وعلى الرغم من أن ماو كان ينظر باستخفاف إلى الجوانب الأكاديمية من العلوم الاجتماعية، إلا أنه كان يعتقد فى الوقت نفسه أن البحوث الاجتماعية تشكل أساساً هاماً من أسس العمل السياسى. وفى هذا المجال يقول ماو : " لاتستطيع القيادة الجيدة أن تمارس مهامها دون معرفة دقيقة بالظروف الواقعية التى تعيشها الطبقات فى المجتمع الصينى. ولايمكن الوصول إلى تلك المعرفة إلا من خلال دراسة المجتمع والتعرف على أحوال طبقات المجتمع المختلفة " (٢٦).



ولقد أكد "ماو" على دور البحوث التطبيقية الموجهة لخدمة الأغراض العملية، حتى أنه اعتبرها الإنجاز الأساسى للعلوم الاجتماعية حيث تسهم نتائج تلك البحوث إلى جانب العمل فى المزارع والمصانع فى تشكيل شخصية العامل على المستويين الفكرى والإنتاجى. وهكذا نجد "ماو" لا يفرق بين أدبيات العلوم الاجتماعية من ناحية ، وبرامج الحزب وسياساته من ناحية أخرى. ووصل إصرار ماو على تأسيس مصادر وطنية للمعرفة إلى قمته خلال الثورة الثقافية. ويميز ماو بين نمطين من البحوث الاجتماعية؛ أما النمط الأول فهو علاجى وتربوى يقوم على إعادة كادرات الحزب والموظفين والدارسين إلى المزارع الجماعية والمصانع حتى يظلوا على صلة دائمة بالواقع المعيش، ولتتاح لهم فرصة إعادة اكتساب المهارات والتقاليد المحلية. وبهذه الطريقة تضيق الهوة بين العمل العقلى والعمل البدنى، وبين المدنية والريف. أما النمط الثانى من البحوث الاجتماعية فهو ذلك الذى يوجه نحو دراسة موضوع أو مشكلة بعينها من خلال فرق بحثية. والهدف من تلك البحوث هو الحصول على بيانات دقيقة حول الظروف المحلية المختلفة. وهكذا يبدو واضحاً أن التجربة الصينية الاشتراكية قد اكتفت بالبحوث الاجتماعية الموجهة لخدمة الأغراض العملية ، ولم تشجع - بالتالى - محاولات التنظير على النمط الغربى. والواقع أن البحوث الاجتماعية الصينية قد لعبت دوراً هاماً فى دعم التجربة الاشتراكية، وإقناع الجماهير بجدواها العملية. ومن الطبيعى أن تتغير أولويات البحث الاجتماعى فى الصين الآن فى ضوء التحولات الهامة الصامتة التى يشهدها هذا البلد. وإذا كان لنا أن نختتم هذا التحليل قلنا، إنه إذا كانت العلوم الاجتماعية فى أمريكا اللاتينية قد قدمت إنجازات هامة متمثلة فى نظرية التبعية، متجاهلة إلى حد ما تحليل البنية الداخلية لمجتمعاتها " فإننا نجد العلوم الاجتماعية فى آسيا تبنى اهتماماً أكبر بالطاقات والإمكانات المحلية التى تعوق التنمية، واكتشاف الدعائم الثقافية التى تكفل انطلاقها. إنها محاولة البحث عن بديل حضارى ملائم لمجتمعات عميقة الجذور.

### ٣- أفريقيا ومسيرة التحرر الفكرى

أفريقيا مثال واضح على الاختراق الفكرى الحديث مع قاعدة أكاديمية ضعيفة . لقد تزامنت عملية الاختراق الفكرى الغربى لأفريقيا مع عملية التحرر الفكرى، على الرغم من

أنها تمت فى سياق مختلف. وكان العصر الذهبى للفكر الاجتماعى الأفريقى الوطنى هو ذلك الذى واكب النضال من أجل الاستقلال السياسى والفترة اللاحقة على تحقيقه (٢٧). فخلال تلك الفترة ظهرت الأفكار السياسية التى لعبت دوراً هاماً فى التاريخ الأفريقى الحديث ويكفى أن نتأمل الإسهامات الفكرية المختلفة التى قدمها مفكرون وزعماء من أمثال كوامى نيكروما، وسيكوتورى، ونيريرى، وسنجور، وكينياتا، ولومومبا، وفانون، وكابراى. إن مجموع ما قدمه هؤلاء المفكرون يشكل علم اجتماع " شعبى" لا يقل أهمية وخصوصية عن مدرسة التبعية فى أمريكا اللاتينية، والبحث الاجتماعى عند ماوتسى تونج. لقد كانت إسهامات المفكرين الأفارقة سياسية بالدرجة الأولى، اهتمت بتحليل الموقف الاستعماري، والكشف عن الهوية الأفريقية وصياغة الاستراتيجيات المختلفة القادرة على تحقيق الاستقلال السياسى والتحرر الفكرى.

ولقد ارتبط الفكر الاجتماعى والسياسى الأفريقى المبكر بمواجهة التحدى الغربى والتعامل بشكل مباشر مع الخبرة الاستعمارية. وقد أشار توماس هودجن Hodgkin (وهو أحد علماء السياسة البريطانيين المعنيين بالشئون الأفريقية) إلى أن هناك اختلافاً ملحوظاً بين النظريات الغربية المعنية بالامبريالية وقريناتها الأفريقية. فبينما تركز النظريات الأوروبية على الأسباب التى دفعت العالم الرأسمالى إلى الامبريالية والسيطرة، نجد النظريات الأفريقية تركز على الآثار السلبية للامبريالية على أفريقيا (٢٨). ولقد بذل المثقفون والمفكرون الأفارقة جهداً كبيراً لكشف الزيف والعنصرية والتعيز الكامن فى العلوم الاجتماعية الغربية، كما حاولوا منح بعض المفاهيم السياسية الغربية طابعاً أفريقياً كما هو الحال بالنسبة لمفهوم الاشتراكية الأفريقية (٢٩).

وخلال عقد السبعينيات شهدت أفريقيا مرحلة جديدة على طريق التحرر الفكرى، ليس فقط على الصعيد الثقافى العام، بل أيضاً فى نطاق العلوم الاجتماعية ذاتها. ولاشك أن الجدل العالمى الذى أثير حول قضية التبعية قد أعطى دفعة قوية للفكر الاجتماعى الأفريقى، ومنح " مدرسة دار السلام " قدراً كبيراً من الحيوية. وكينيا كذلك بدأت عملية " أفارقة" العلوم الاجتماعية على مستوى العلماء والمفاهيم والنظريات. وربما أوضح مثال على ذلك ماحدث لمعهد الدراسات التنموية Institute of Development Studies فى نيروبي،



الذى نشأ نشأة استعمارية، ثم " تأفرق " تدريجيا. ولايعنى ذلك أن العلماء الاجتماعيين الأفارقة قد اتخذوا مواقف نقدية حاسمة من العلوم الاجتماعية الغربية، ذلك أن التغييرات التى طرأت على برامج المقررات الدراسية فى الجامعات الأفريقية ، وأنماط البحوث التى أجريت لاتكشف عن مثل تلك المواقف على وجه العموم . ومع ذلك كله فلقد بدأت الجامعات الأفريقية تشهد منذ عقد الثمانينات احتجاجات متزايدة على تقليدية المقررات الدراسية والبحوث الاجتماعية، ومطالبات دائمة بضرورة التفاعل مع المشكلات الافريقية الملحة كالفقر، والتصحر، والتدهور البيئى، والنمو العشوائى الحضرى، وعدم الاستقرار السياسى، وتدهور الهياكل الإنتاجية.

أما الدراسات الأفريقية التى انطلقت من منظور التبعية فقد أجرى معظمها علماء أفارقة يعيشون إما فى أوروبا أو فى منطقة الكاريبى. وربما كان الاستثناء البارز من هؤلاء هو عالم الاقتصاد المصرى سمير أمين الذى أجرى مجموعة من الدراسات الهامة حول شمال وغرب افريقيا وذلك فى سياق عالمي. ويقف سمير أمين فى افريقيا صامداً مدافعاً عن نظرية التبعية، وإن كان قد بدأ يغير اهتماماته وأولوياته البحثية خلال النصف الثانى من الثمانينيات، شأنه فى ذلك شأن عدد كبير من مثلى هذه النظرية. ويعد سمير أمين وأندري فرانك Frank، والرشتاين Wallerstein من أظهر الذين طوروا مفهوم النظام العالمى، وبالتالي اتجهوا بفكرهم نحو العالمية، وابتعدوا كثيراً عن المحلية. ومع ذلك كله فلقد بدأ سمير أمين منذ نهاية الثمانينيات يبدى اهتماما واضحاً بقضايا الأمة العربية ومكوناتها الحضارية، بل إنه قد أخذ مؤخراً يطرح مفهوم "التحالف الشعبى " كمدخل للتنمية، وهو تحول درامى يعكس اليأس الشديد الذى يستشعره مفكر ظل يبنى أحلامه الفكرية على حتمية حدوث تحولات جذرية داخل النظام العالمى القائم على التناقض.

والواقع أن محاولات الاستقلال الفكرى الأفريقى خلال الثمانينيات قد واجهت ظروفًا قومية بالغة السوء. فالعقد شهد صراعات إقليمية عديدة، وتدهوراً اقتصادياً شديداً، وهجرات جماعية اضطرارية على نطاق واسع، وأنظمة سياسية تسلطية تكافح من أجل الاستمرار فى السلطة مستخدمة كل ما هو متاح من أساليب القمع والقهر. وربما كانت حالة الصومال فى الشرق وليبيريا فى الغرب مثالين صادقين على ما نذهب إليه هنا. وفى

مواجهة تلك الظروف القاسية، وعجز النظريات العالمية الكبرى عن تقديم عون تنموى لتلك القارة، نجد عدداً من علمائها الاجتماعيين يلجأون مباشرة لتحليل الواقع الاقتصادي والاجتماعى لمجتمعاتهم. ولعل أوضح مثال على ذلك عالم الاقتصاد الغاني كوفي Kofi الذي تأثر فى البداية بنظرية التبعية، لكنه مال بث أن طالب بضرورة دراسة القطاع "التقليدى" فى الريف والحضر الأفريقى، بدلا من التركيز على القطاع " الحديث"، وذلك بهدف صياغة نظرية ملائمة تضمن مشاركة اقتصادية فعالة للقوى المنتجة الأساسية (٣٠). والملاحظ أن الأقطار الأفريقية قد شهدت تحولا أساسياً فى أعقاب حصولها على الاستقلال السياسى، يتمثل فى ضمور القطاع " الحديث" وابتلاع القطاع "التقليدى" له، مما يعنى أن الدور التنموى للقطاع الحديث" قد أصبح محل شك وتساؤل. ولقد عبر عن ذلك باحث غانى هو لوكي Lukey حين قال : " لم يتحقق الحلم الذى طالما حلمنا بتحقيقه وهو أن ينتشر ويتسع القطاع الاقتصادى الحديث فى مجالات الإنتاج والتجارة والخدمات. وبدلاً من ذلك وجدناه يتعرض ويتحول إلى نقطة مضيئة تخبر تدريجياً " (٣١).

والواقع أن الأزمة الاقتصادية الشديدة التى عانت منها أفريقيا خلال الثمانينيات لم تنعكس سلباً على أحوال الشعوب فقط، بل انعكست سلباً أيضاً على محاولات الاستقلال الفكرى. لقد كان عمر تلك المحاولات قصيراً جداً، كما أن فترة الوفاق بين الجامعات والحكومات الأفريقية كانت محدودة للغاية. وحينما بدأ صندوق النقد الدولى والبنك الدولى يتدخلان بنشاط فى تلك القارة، بدت جهود العلماء الاجتماعيين من أجل التحرر الفكرى عبثية وخالية من المعنى بالنسبة للأنظمة السياسية من ناحية، وجماهير الشعوب الفقيرة من ناحية أخرى. وهكذا يكتننا القول إن المحاولات الشجاعة التى بذلت فى مجال التحرر الفكرى فى أفريقيا خلال السبعينيات قد واجهت عقبات محلية ودولية. إن الاستقلال الفكرى هو مظهر للاستقلال الاقتصادى الذى يجب أن يبدأ بتبنى استراتيجية الاعتماد على الذات. وإذا كانت ملامح التحرر الفكرى فى أفريقيا قد بدت قوية خلال فترة مقاومة الاستعمار فإن الانتكاسات المتتالية التى منيت بها تلك القارة قد أضعفت من فرص نمو وانتشار المحاولات المستميتة التى بذلها المفكرون والمثقفون الأفارقة من أجل إيجاد مجتمع قادر على إعادة إنتاج نفسه فكرياً على نحو يضمن له التكيف السريع مع التطورات العالمية دون أن يفقد توازنه الفكرى أو أولوياته التنموية.

## خامسا : العلوم الاجتماعية والواقع العربى :

### من التمرد إلى البحث عن الهوية

عبر « الجاهري » عن جوهر الأزمة التى يواجهها الفكر العربى المعاصر حين قال : " إن مفاهيم الخطاب العربى الحديث والمعاصر لا تعكس الواقع العربى الراهن ولا تعبر عنه، بل هى مستعارة فى الأغلب الأعم، إما من الفكر الأوروبى حيث تدل - هناك فى أوروبا - على واقع تحقق أو فى طريق التحقيق، وإما من الفكر العربى الإسلامى الوسيطى حيث كان لها مضمون واقعى خاص أو يعتقد أنها كانت كذلك بالفعل ... إن الخطاب العربى عندما يوظف مفاهيم مثل النهضة، والثورة، والأصالة، والمعاصرة، والشورى، والديمقراطية، والعروبة، والإسلام، والحكومة الإسلامية، والوحدة والاشتراكية، أو عندما يتحدث عن العرب والمسلمين أو عن البروليتاريا والبرجوازية والصراع الطبقي ... الخ، إنما يوظف عناصر غير محددة الهوية يمكن أن ترتبط فيما بينها بعلاقات تداخل إلى الدرجة التى تجعل بعضها ينوب عن بعض، أو بعلاقات تنافر وتدافع إلى الدرجة التى تجعلها تتحول إلى "بدائل " أو أضداد .. ذلك لأن مضامين هذه المفاهيم لا ترتبط بواقع موضوعى يمكن الاحتكام إليه بشأنها، وإنما تعود إلى معطيات ذاكرة يمكن أن تتلون " (٣٢). ويخلص الجاهري من تحليله النقدي الشامل إلى نتيجة مؤداها " أن الفكر النهضوى العربى الحديث والمعاصر كان ولا يزال عبارة عن قراءات لفكر آخر هو إما التراث العربى الإسلامى وإما الفكر الأوروبى الحديث والمعاصر " (٣٣).

وتعكس عبارات الجاهري روح التمرد على الأطر الفكرية الجاهزة التى فرضت نفسها على العالم العربى حتى مطلع الثمانينيات، إلا أن الروح النقدية كانت قد بدأت تفرض نفسها على الواقع العربى منذ الستينيات، حيث بدا نموذج رأسمالية الدولة متمثلاً فيما أطلق عليه " الاشتراكية العربية " بديلاً عن الفكر الليبرالى التقليدى الذى ساد الدوائر الأكاديمية والسياسية العربية لفترة طويلة. ففى مطلع السبعينيات ظهر حوار خصب على صفحات مجلة شهرية ذات اتجاهات اشتراكية (الطلیعة) عبّر فيه بعض الباحثين الاجتماعيين عن إحساسهم بضرورة تطوير مفاهيم وتصورات قادرة على فهم الواقع العربى؛ لأن ترسانة المفاهيم الغربية لم تعد قادرة على تحقيق ذلك (٣٤). ولاشك أن أحداث هزيمة



يونيو ١٩٦٧ كان لها أبلغ الأثر على العلماء الاجتماعيين العرب في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات. فخلال تلك الفترة عبّر عدد كبير من الباحثين عن رغبتهم في اتخاذ مسارات نظرية تعبر عن الخصوصية التاريخية<sup>(٣٥)</sup> historical specificity للعالم العربي. وربما كان أنور عبد الملك من أبرز المثقفين العرب تعبيراً عن هذه القضية، حيث عبّر عن عجز كل من الماركسية وعلم الاجتماع البرجوازي عن فهم الواقع العربي، وضرورة فهمه في ضوء ألياته وتحولاته الخاصة.

ومن خارج المؤسسات الأكاديمية العربية أيضاً، ظهرت انتقادات حادة للنظريات الاجتماعية الغربية. ففي بداية الثمانينيات نشر عادل حسين مقالا بعنوان: "النظريات الاجتماعية الغربية قاصرة ومعادية"<sup>(٣٦)</sup> كشف فيه عن افتقارها "للعالمية"، وطمسها للواقع العربي الإسلامي، وترويجها لفكرة سيطرة الغرب. ولقد انتهى عادل حسين إلى ضرورة تطوير مفهوم "الممارسة النظرية المستقلة" الذي يسلم بضرورة الاعتراف النظري بتعدد المراكز الحضارية، والاستقلال الحضاري، وعدم اللجوء إلى النزعة التليفقية، والإقرار بحقيقة المفهوم المحوري في العقيدة السائدة، عقيدة الحضارة الإسلامية التي تقوم على مبدأ الإيمان بالله الواحد الخالق.. ويعتقد عادل حسين أن هذه الممارسة صعبة وتتطلب إبداعاً وشجاعة وخيالا يفوق خيال رايت ميلز Mills ذلك لأنه (أي ميلز) لم يتطلع إلى تجاوز الحضارة الغربية الدنيوية، بينما نتطلع نحن إلى ذلك<sup>(٣٧)</sup>.

ومع منتصف الثمانينيات بدأ مفهوم "التبعية الفكرية" يكتسب مزيداً من الشرعية والذوب في الدوائر الأكاديمية العربية ففي سنة ١٩٨٤ نشر اقتصادي مصري بارز هو جلال أمين مقالا بعنوان: "بعض مظاهر التبعية الفكرية في الدراسات الاجتماعية في العالم الثالث"<sup>(٣٨)</sup> أوضح فيه أن التبعية الفكرية في مجتمعات العالم الثالث نتاج طبيعي للتبعية الشاملة التي تغطي الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، ويحدد جلال أمين التبعية الفكرية في بعض المجالات مثل: النقل المباشر، والتبعية في اللغة، وتهريب القيم والميتافيزيقا الغربية، والإمعان في التخصص والأناقة النظرية، وأن المدخل الحقيقي لمواجهة ذلك كله هو الاستقلال السياسي والاقتصادي الذي يؤدي على المدى البعيد إلى استقلال حضاري. وعلى الصعيد الأكاديمي بدأت كتابات "نظرية التبعية"

تكتسب مكانة متزايدة فى مصر منذ مطلع السبعينيات. ففى سنة ١٩٧٢ قام كاتب هذه السطور بترجمة مقال أندرو فرانك Frank الشهير حول " علم اجتماع التخلف وتخلف علم الاجتماع" الذى كان قد نشر لأول مرة بعد ذلك بعامين<sup>(٣٩)</sup>. ومع نهاية السبعينيات كان منظور نظرية التبعية قد أصبح أداة تفسيرية هامة فى كثير من رسائل الماجستير والدكتوراه بالجامعات المصرية، وعلى الأخص جامعة عين شمس، والتي شهدت عددا من الأساتذة المتعاطفين مع هذه النظرية. كما انتشر هذا المنظور فى عدد كبير من الرسائل العلمية فى مجالات الاقتصاد، والسياسة، والانثروبولوجيا، والثقافة، بحيث تصعب الإشارة إليها جميعا فى هذا الحيز المحدود. ومع ذلك كله فلقد كان لكتاب عادل حسين : " الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ١٩٧٤ - ١٩٧٩ " أكبر الأثر فى الترويج لمنظور التبعية، وعلى الأخص فى المجال الاقتصادى. ففى هذا الكتاب ضخم الحجم، استطاع عادل حسين أن يكشف عن آليات التبعية الاقتصادية فى مصر خلال خمس سنوات حاسمة من تاريخ مصر الحديث. والطريف هنا أن هذا الكتاب - على أهميته وتأثيره البالغ - قد كتبه صحفى محترف استطاع الإلمام الدقيق بأدبيات نظرية التبعية فى محاولة لفهم التحولات الاقتصادية التى شهدتها مصر خلال فترة قصيرة من تاريخها<sup>(٤٠)</sup>.

بيد أن الحماس " لنظرية التبعية " مالبث أن خبا مع بداية النصف الثانى من الثمانينيات. وبدلاً من ذلك بدأت الكتابات الأكاديمية والسياسية تروج لمفهوم " الاستقلال الحضارى "، وضرورة البحث عن بديل نظرى ملائم. وفى ضوء ذلك يمكننا فهم أسباب ظهور قضايا التراث والمعاصرة، والبديل الإسلامى، والمشروع الحضارى. والملاحظ أن تعبير "المشروع الحضارى " قد اكتسب ذبوعاً ملحوظاً خلال الثمانينيات، وذلك بسبب مرونته وقدرته على استيعاب المضامين الأيديولوجية المختلفة ( القومية ، والماركسية، والليبرالية والإسلامية).

ويميل بعض المثقفين العرب المعنيين بقضية " الاستقلال الفكرى " إلى النظر إليها فى ضوء أزمة المجتمع العربى الراهن. فهناك من يذهب إلى ضرورة إعادة تحليل الخطاب العربى ذاته كما أشار محمد أركون وعابد الجابرى<sup>(٤١)</sup>، وهناك من يذهب إلى أن العقل العربى يتسم بالتهافت لأنه ساكن جامد يخلو من الدينامية كما هو الحال عند حسن



صعب<sup>(٤٢)</sup> أما هشام شرابي فلقد فسر تبعية المجتمع العربى للغرب فى ضوء النزعة القمعية وضعف التقاليد الديمقراطية، أو ما أطلق عليه سيطرة " البنية البطيريركية"<sup>(٤٣)</sup>. إن هذه المحاولات تعبر - كل منها بطريقتها الخاصة - عن مطلب "الاستقلال الفكرى" وضرورة البحث عن بدائل نظرية ملائمة لفهم المجتمع العربى.

ومن الصعب حصر المفاهيم والمصطلحات المستخدمة فى العالم العربى للتعبير عن النهضة منذ منتصف القرن التاسع عشر. يكفى أن نشير إلى بعض منها : التقدم، والنشوء، والارتقاء، والتجديد، والحداثة، والمعاصرة، والإصلاح، والإحياء، والبعث، والتحرير، والتحرر، والتغيير، والإبداع، والنمو، والتنمية أو الإنماء، والتحول، والثورة... إلا أننا نستطيع التمييز داخل الفكر العربى بين اتجاهين فكريين؛ الاتجاه الأول يعبر عن الإصلاح بجانبه الليبرالى الغربى والاشتراكى العربى، والاتجاه الثانى يعبر عن التحول الثورى والقضاء على التبعية. ومايعنينا هنا هو الاتجاه الثانى الذى يميل إلى تأكيد مطلب الاستقلال الحضارى، وضرورة السيطرة على الموارد القومية، والاعتماد على الذات والمشاركة السياسية الفعالة، وتدعيم الإبداع وإيجاد علاقات اجتماعية متحررة من السيطرة، وضمان حد أدنى لعدالة التوزيع، وتأكيد دور الوحدة العربية، والتخلص من الاغتراب. ويعتقد الكتاب العرب المتأثرون بنظرية التبعية أن التخلص من التبعية وتحقيق الاستقلال يتطلب إقامة ديمقراطية قائمة على المشاركة السياسية واسعة النطاق، واعتماد التحليل الطبقي والتحليل القومى معاً، ويتبنى الاشتراكية التى تحدد من التفاوت الطبقي، وإلغاء الطائفية، وتطبيق العلمنة بفصل الدين عن الدولة<sup>(٤٤)</sup>.

ولاشك أن التحولات العالمية المعاصرة قد طرحت قضايا وتساؤلات بالغة الأهمية على المعنيين بقضايا الاستقلال والتبعية فى العالم العربى، وعلى الأخص منذ انهيار الاتحاد السوفيتى، وأحداث حرب الخليج الثانية، وتعاضد المد الإسلامى، والعجز المتزايد فى الأنظمة العربية، وسيطرة وسائل الإعلام العالمية. يضاف إلى ذلك السيطرة العالمية للنظام الرأسمالى، حتى بدت الليبرالية (بأجنحتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية) هى المدخل التنموى الملائم فى الأقطار العربية. وفى مواجهة ذلك بدأ أنصار نظرية التبعية فى العالم العربى يبدون اهتماماً بقضايا نوعية مثل : مصير القطاع العام، والعدالة التوزيعية، وتدهور الطبقة الوسطى، ومحدودية المشاركة السياسية، والتناقض الريفى

الحضري، وغمو جماعات رجال الاعمال، والتحالف بين الصفوات المختلفة. وتبدو قضية التهميش إحدى القضايا الأساسية في هذا المجال نتيجة للتغلغل الرأسمالي، وارتفاع معدلات البطالة وعلى الأخص في القطاع الحضري. ولا يقتصر التهميش على المجال المكاني فقط ( الأحياء العشوائية في الحضر العربي )، وإنما يمتد إلى المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية أيضا.

وهناك اهتمام عربي معاصر بتأثير النظام الاتصالي العالمي على الأقطار العربية، وتكريس التبعية الفكرية، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتحول الحوار الثنائي إلى مونولوج فردي. ولقد ازداد خلال السنوات الاخيرة تأثير الرسالة الإعلامية للدول الصناعية الغربية من خلال وكالات الأنباء الأربع الرئيسية ( الأسوشيتدبرس، واليونايتد برس، ورويتر، ووكالة الانباء الفرنسية )، حيث تتحكم في الأنباء التي تراها " عالمية "، وتوزعها على نطاق عالمي. وبالنسبة للصفوات الثقافية والسياسية في الأقطار العربية، فإن قراءة الصحف الصادرة عن مؤسسات مثل تايمز، والوشنطن بوست، والنيوزويك والتايمز الأمريكية، والصانداي تايمز، والجارديان البريطانية، ودي فيلت الألمانية، واللوموند والفيجارو الفرنسيين، قد أصبحت من الأمور بالغة الأهمية في تشكيل وعيهم السياسي والثقافي ( عالمياً وقومياً ومحلياً). ولانستطيع أن نغفل في هذا المجال الدور الإعلامي الجماهيري الذي تلعبه محطات الإذاعة البريطانية، وصوت أمريكا، ومونت كارلو الفرنسية باعتبارها مصادر أساسية للأنباء والثقافة للعالم أجمع . إن التسعينيات سوف تشهد قفزة كبيرة في البث التلفزيوني العالمي، بعد أن ظل لفترة طويلة ظاهرة محلية. ومن المتوقع أن تختفي أو تضعف القيود القومية على رسائل شبكات التلفزيون العالمية من أمثال CNN وCBS، حيث سيصبح في مقدورها الوصول إلى المشاهد أينما كان وحيثما وجد على هذا الكوكب<sup>(٤٥)</sup>. ومن الطبيعي أن يطرح هذا الواقع الإعلامي العالمي الرأسمالي تساؤلات حول مصير الثقافات الوطنية، خاصة وأن تفكك الأنساق الثقافية القائمة لا يصاحبه ظهور أنساق ثقافية تكاملية جديدة. ويتحدث بعض المفكرين عن ظاهرة "العالمية" الناجمة عن ثورة الاتصال العالمي في مجالات عديدة كالاستهلاك، والمعرفة، والتعدد، والنظم السياسية؛ إلا أن ذلك - في نظرنا - لا يعدو أن يكون فرضاً لمعايير "ثقافية مهيمنة" على ثقافة خاضعة.

والملاحظ أن عدداً كبيراً من الكتاب الماركسيين وأنصار نظرية التبعية فى العالم العربى قد أخذوا يراجعون مفاهيمهم وتصوراتهم وأدواتهم التحليلية، وعلى الأخص بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية فى سنوات معدودات دون نضال أو صراع ظاهر<sup>(٤٦)</sup>. لقد وجدوا أن المفاهيم والتصورات والنظريات والأدوات التحليلية التى اعتادوا عليها لم تعد كافية أو ملائمة، وأن عليهم أن يواجهوا موقفاً جديداً : إما الدفاع العنيد عن واقع يصعب الدفاع عنه، أو إعلان الإفلاس الفكرى والبحث عن اهتمامات بحثية جديدة محايدة، وباختصار فإذا كانت التحولات العالمية الحديثة قد شهدت انتكاسة شديدة فى الممارسات الاشتراكية، فإن المثقفين العرب قد فقدوا الحلم، وتسارعت الأحداث حتى وجدوا صعوبة فى متابعتها والربط بينها فى سياق منطقى متكامل.

ومن الطبيعى أن يطرح المثقفون والعلماء الاجتماعيون العرب خلال السنوات الأخيرة تساؤلات كثيرة حول مصير الثقافات الشعبية، والمعتقدات الدينية والأخلاقية، وأساليب الإنتاج والتفكير السائدة فى العالم العربى فى ظل الترتيبات العالمية المتلاحقة أو ما يطلق عليه أحيانا ومجازا " النظام العالمى الجديد". إن السيطرة الرأسمالية العالمية لن تقتصر على فرض أنماط عالمية من التفكير والسلوك، بل ستؤدى - بشكل مباشر أو غير مباشر- الى طمس كثير من الثقافات الشعبية فى مناطق مختلفة من العالم بما فى ذلك المنطقة العربية. وتكفى الإشارة إلى مجال الاستهلاك لندرك مدى تأثير الثقافة الرسمية عليه : من نمط إنتاج السلع، إلى طريقة استخدامها وتذوقها ، إلى الارتباط بها واعتبارها رمزاً للحدث والمعاصرة. لذلك فإن علماء الاجتماع والانثروبولوجيا العرب مطالبون الآن بدراسة أساليب الانتشار الثقافى- بما فى ذلك السلع والأفكار - فى إطار علاقات دولية قائمة على عدم التكافؤ<sup>(٤٧)</sup> ومن الضرورى أن يعيد هؤلاء العلماء النظر فى كوكبة المفاهيم المحافظة التى اعتادوا العمل فى ضوئها. ذلك أن الانتشار الثقافى على صعيد عالمى ليس عملية حيادية، وإنما تعبير عن علاقات قوة تتخذ أشكالا مختلفة.

وهناك تحليلات حديثة للدور السياسى للقوى الاجتماعية التى لن تستطيع تحقيق مزايا اقتصادية واجتماعية من الليبرالية الجديدة فى العالم العربى. وربما كان أبرز تلك القوى الاجتماعية: فقراء المدن، ومعدمي الريف، وصغار الموظفين، والعاطلين والمهمشين العاجزين عن الدخول فى فلك تلك الليبرالية. إن المشاركة السياسية لتلك القوى الاجتماعية هى مسألة ضرورية، وإن كانت تكلفتها الاجتماعية سوف تكون باهظة بالنسبة للحكومات : وفى كل الأحوال فإن التعددية السياسية التى قيل إلى الأخذ بها بعض الأقطار العربية



مثل مصر والأردن وتونس والجزائر سوف تطرح تساؤلات حول مصير الحركات الراديكالية، والاتجاهات الاشتراكية، والنزعات القومية، والتيارات الإسلامية.

وعلى صعيد عالمي نجد محاولات فكرية متعددة لإعادة النظر في مقولات نظرية التبعية الكلاسيكية. إذ تنظر تلك المحاولات إلى نمط التنمية الصناعية التي شهدتها الدول الصناعية الجديدة NIC في جنوب شرق آسيا ( وعلى الأخص النمر الأربعة : تاوان، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، وتايلاند، بالإضافة إلى دول نامية أخرى مثل المكسيك والبرازيل)، على أنها تجارب ناجحة في مجال كسر التبعية. ومهما قيل عن الدوافع السياسية الخارجية لدعم تلك الدول، إلا أن الحقيقة تظل باقية وهي، أن مجموعة من الدول النامية قد تمكنت من كسر حلقة التخلف الجهنمية لاعن طريق التطوير، بل عن طريق التحديث. إن هذه التجارب يجب أن تشكل بالنسبة لأصحاب "نظرية التبعية" معام حقيية، بهدف التعرف على الظروف الملائمة للنمو الاقتصادي، وديناميات التحول الاجتماعي، والقرى الاجتماعية التي تلعب دوراً قيادياً في مجال التنمية الاقتصادية، فضلاً عن الوزن النسبي لكل من العوامل الداخلية والخارجية في إنجاز التنمية الاقتصادية والتغيير الثقافي.

وعلى صعيد عالمي أيضاً بدأ عقد التسعينيات يشهد اهتماماً كبيراً بقضايا كونية مثل: التلوث البيئي، وأزمة الفقر حول المدن، والجفاف والتصحر والديون الخارجية، والتكنولوجيا الملائمة، وطبقة الأوزون، والصراعات الإقليمية والدينية والمشكلات العرقية. وفي إطار التحولات العالمية المعاصرة- بما في ذلك تشكل الكتل الاقتصادية الرأسمالية الكبرى - فإن التعاون أو التكامل الإقليمي بين الأقطار النامية يصبح مصيراً حتمياً يصعب تفاديه. ومع ذلك فإن تجارب العالم الثالث قد برهنت على أن التكامل الاقتصادي ليس نزهة جماعية سهلة، بقدر ما هو تضحيات متبادلة تتطلب نضجاً سياسياً وتطوراً اجتماعياً على نحو ما حدث في أوروبا الموحدة . وإذا كان مطلب الاستقلال الاقتصادي والسياسي قد غدا عزيز المنال، صعب التحقق بمضامينه المعرفية والايديولوجية التي ألفناها خلال عقدي الستينيات والسبعينيات، فإن الأقطار النامية ( بما فيها الأقطار العربية ) تحاول تحقيق بعض المزايا النسبية داخل الترتيبات العالمية الجديدة، ومحاولة الإفادة من التكنولوجيا العالمية المتاحة، وثورة المعلومات والاتصال الكونية. ومن شأن ذلك أن يطرح معاني جديدة ومضامين مختلفة لمفاهيم مثل التبعية الفكرية والاستقلال الحضاري في أقطار العالم الثالث.

## المراجع والحواشي

- 1) Asad, T; (ed.) Anthropology and the Colonial Encounter , Ithaca Press,1973 , p.10
- 2) Cockroft, J; Frank; A; Johnson, D; (eds) , Dependence and Underdevelopment : Latin America's Political Economy , New York, 1972 . p.308.
- 3) Atal, Y; (ed) Social Sciences in Asia, Abhinav Publications , New Delhi, 1974, P.23.
- 4) Mac Farquhar, R; (ed) The Humdred Flowers Campaign and the Chinese Intellectuals, Octagon Books , New York, 1974, PP. 28-29.5)
- 5) Temu,p; Reflections on the Role of Social Scientists in Africa " International Social Science Journal, xxvll(1),1975,p83
- 6) Ake, C ; Social Science in Nigeria, Working Paper , CODESRIA,1979, p. 3.
- 7) Atal, Y; " The Call for Indigenization" ,International Social Science Journal, 32 (1) , 1981, pp. 189-197
- 8) Friberg , M; et al, Societal Change and Development Thinking : on Inventory of Issues, United Nations University, GPID Project, Tckyo , 1979
- (٩) انظر السيد الحسيني: التنمية والتخلف ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٣ ، وكذلك مقال " نظرية التبعية : حوار وجدل " ، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
- (١٠) انظر الفصل الثاني من كتابي: التنمية والتخلف ، المرجع السابق ، حيث تجد استعراضا مستفيضا لأفكار علماء اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وانظر كذلك Prebisch, R; Toward a Theory of Change, CEPAL Review No , 1980
- 11) Dos Santos; " The Structure of Dependency," American Economic Review, 60 (21) May 1970.
- 12) Cardoso, F; Faletto , E; Dependency and Development in Latin America, University of California Press, Berltey, 1979,p.8.
- 13) Leys, C; " underdevelopment and Dependency: Critical Notes", Journal of Contemporary Asia, 7 (1) 1997, p.68.
- (١٤) ترجمت هذا المقالة الى العربية في سنة ١٩٧٣ تحت عنوان: علم اجتماع التنمية، ونشرت في كتاب ميادين علم الاجتماع؛ تحرير محمد الجوهري وآخرين، دار المعارف، ١٩٧٤ .
- 15 )Frank A; Reflections on the World Economic Crisis, Monthly Review Press, New York, 1981.



- 16) Paz, O.; *The Other Mexico : Critique of the Pyramid*, Grove Press, New York 1972, P. 75.
- 17) Joorin, M; Martz , J; *Latin American Political Thought and Ideology* , University of North Caroline Press, Chapel hill, 1970.
- 18) Collier, D; *The New Authoritarianism in Latin America*, Princeton University Press, 1979.
- 19) Rudqvist, A; *Peasant Struggle and Action Research in Colombia* , Department of Sociology, Uppsala , 1986.
- 20) See Aguilar , L ; (ed), *Marxism in Latin America*, Alfred A Knopf , New York , 1968.
- 21) Hellene, B; *Development Theory and the Three Worlds*, John Wiley Sons, N, Y, 1990, p. 103-104.
- 22) Baran, P; *The Political Economy of Growth*, Monthly Review Press, New Yook 1957, p. 149.
- 23) Kothari; *Politics in India* , Little Brown , Boston, 1970, p.39.
- 24) Uberoi, J; *Science and Swaraj : Contributins to Indian Socilogy* , New Series, 1968: 2, P. 123.
- 25) Srinivas, M; "Reflections on the Study of One's own Socity "in *Social Change in Modern India*, University of California Press, California, 1968, p.214.
- 26) Wrong, Siu Lun ; *Sociology and Socialism in Contemporary China*, Routledge, regan Paul, 1979.
- 27) Atta- Mills, L; *The Role of Social Scientists in Development : The Rise Fall and Re-birth of Social Science in Africa*, CODESRIA, Working Paper No. 10, Dakar.
- 28) Hadgkin , T; *Some African and Third World Theories of Imperialism* in Owen R; Sutcliffe (eds), *Studies in the Theory of Imperialism*, Longnan, London 1972.
- 29) Klinghoffer, A; *Soviet Perspectives on African Socialism* , Rutherford Fairleigh Dickinson University Press, Cranbury, N. J., 1969, P. 19.
- 30) Uchendu , V; (ed), *Dependency and Underdevelopment in West., Africa*, Brill, Leiden, 1980.

31) Iukey; F, Independence and into The 21 st Century: An Appraisal of the Future in Ghana, Ust, Kumasi, 1979.

(٣٢) محمد عابد الجاهري ، الخطاب العربى المعاصر ، دراسة تحليلية نقدية ، المركز الثقافى العربى ، الدار البيضاء ، ١٩٨٢ ص ١٨٢ .

(٣٣) المرجع السابق ، ص ١٨٣ .

(٣٤) راجع أعداد الطليعة التى ظهرت فى أوائل عام ١٩٧٠ . وقد اشترك فى هذا الحوار عدد من شباب الباحثين فى العلوم الاجتماعية .

(٣٥) أعاد انور عبد الملك طرح مفهوم " الخصوصية التاريخية " فى كتاب لاحق . انظر

Abdel-alek, A; Natian and Revolution, Vol.I, The Macmillan Press Ltd,1981

(٣٦) منشورة فى : نحو فكر عربى جديد : الناصرية والتنمية والديمقراطية ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٥ ص ص ١١ - ٣٦ .

(٣٧) المرجع السابق، ص ٣٥ .

(٣٨) جلال أمين ، بعض مظاهر التبعية الفكرية فى الدراسات الاجتماعية فى العالم الثالث ، فى ندوة إشكالية العلوم الاجتماعية فى الوطن العربى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ص (٢٣١ - ٢٤٢) .

(٣٩) نشر لأول مرة فى : محمد الجوهري وآخرين ( تحرير ) ميادين علم الاجتماع ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٢ .

(٤٠) عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤ - ١٩٧٩ ، دار الوحدة ، بيروت ، ١٩٨١ .

(٤١) محمد عابد الجاهري ، الخطاب العربى المعاصر ، مرجع سابق ؛ محمد أركون ، الفكر العربى ، بيروت ، ١٩٨٦ .

(٤٢) حسن صعب ، تحديث العقل العربى : دراسات حول الثورة الثقافية للتقدم العربى فى العصر الحديث ، بيروت ، ١٩٦٩ .

(٤٣) هشام شرابى ، البنية البطريركية : بحث فى المجتمع العربى المعاصر ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٧ .

(٤٤) تتردد هذه الأفكار والمفاهيم فى كتابات كثير من المثقفين التقدميين المتعاطفين - بدرجات مختلفة - مع التراث الماركسى ونظرية التبعية من أمثال إسماعيل صبرى عبد الله، وفوزى منصور ، وإبراهيم سعد الدين .

(٤٥) عبد المنعم سعيد : مصر والنظام الدولي فى التسعينيات ، فى أعمال المؤتمر السنوى الثالث للبحوث السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٢٦٢ . وانظر كذلك سلوى شعراوى جمعة، مصر والنظام الدولي : سيناريو التسعينيات ، المرجع السابق ، ص ص ٣٢٤ - ٣٢٦ .

(٤٦) منذ ظهور البيروسترويكافى عام ١٩٨٥ وهناك جدل شديد حولها . ومن وجهة نظر عربية يمكننا الإشارة إلى : وجهة نظر عربية إلى البيروسترويكافى ، عرض مها صالح ، الفارابى ، بيروت ، ١٩٩٠ ، البيروسترويكافى فى عيون الآخرين ، تقديم فؤاد مرسى ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ، غير وارد تاريخ النشر ، وانظر أيضا المقالات الواردة فى مجلة قضايا فكرية ، نوفمبر ١٩٩٠ والتى تناولت البيروسترويكافى ومستقبل الاشتراكية .

(٤٧) طرحت بعض هذه الأفكار منذ مطلع السبعينيات فى نطاق الانثروبولوجيا : انظر

Asad, T; Anthropology , the Colonial Encounter ,Ithaca Press, London,1979.

## الثقافة الوطنية والثقافة التابعة

### د. فيصل دراج \*

#### ملاحظات أولية حول معنى الثقافة الوطنية

يحيل مفهوم الثقافة الوطنية على الزمن الحديث، الذى واجه الشعب العربى فيه الغزو الأوربى، الذى لا يزال مستمرا حتى اليوم ، وكانت الثقافة عنصراً فى هذه المواجهة، وعنصراً يتكون فيها، لأنه كان عليها أن تدافع عن ذاتها المهددة، فى مواجهة ثقافة مغايرة تهددها، وأن تكشف فى سيرورة الدفاع وجوه السلب الكامنة فيها، ووجوه ثقافة الآخر، التى تجعله منتصراً لقد نقلت المواجهة الثقافة من زمن سكونى إلى زمن متغير، تختبر الثقافة فيه ذاتها، بوسائل لا تردّ إلى تاريخ المعرفة بقدر ما ترد إلى واقع أكثر اتساعاً، علاقاته، الانتصار والهزيمة، الغزو والمواجهة، الاجتياح والتصدى، الاحتلال والمقاومة.. وهذا الأمر جعل من حاضر الثقافة تاريخها الأساسى، وجعل الزمن الحاضر هو التاريخ الحقيقى. وذلك أن الحاضر هو اللحظة التى تختبر فيها الثقافة إمكاناتها الحقيقية، كما أن الزمن الحاضر هو الزمن الذى يتعامل مع الإنسان الحى وقضاياها.

إن تجدد الهزيمة فى تجدد الصراع العربى مع الآخر الاستعمارى، يعطى للصراع فى علاقته بالثقافة موقع الأولوية، إذ ليس المطلوب الدفاع عن ثقافة محددة، بل المطلوب ثقافة تساعد الإنسان فى الدفاع عن ذاته، وتجدد المواجهة والهزيمة يفرض على الثقافة هذه أن تجدد ذاتها، وإلا أصبحت عنصراً موازياً للصراع لاعنصراً عاملاً فيه. بهذا المعنى، فإن الثقافة الوطنية تساوى سيرورة تشكيلها المفتوحة ، فى ثقافة تتكون وليست متكونة، لأن

---

\* مفكر فلسطينى

تكوّنها كثقافة منجزة يتضمن القول بقدرتها على الانتصار على المستعمر الأوروبي الذى هزمها. يقيم هذا الواقع مسافة بين الثقافة الوطنية وكل ثقافة تقدم ذاتها كثقافة منجزة ونهائية. فالثقافة الوطنية، وإن كانت لاتنكر الإيمانية، فإنها تتعامل أولاً مع موضوعية المعرفة، أى مع التاريخ المتجدد فى أسئلته المتجددة، ولعل هذا الواقع أيضاً هو الذى يفرض على الثقافة الوطنية أن تميز بين الاختلاف والصراع، فالاختلاف بين ثقافتين لايملى الصراع عليهما، بل يمكن له أن يعثر على صيغ للتعاور والتعايش، أو التنازل.. وما دعوات «حوار الحضارات، القرية العالمية، وحدة المؤمنين فى العالم ودعوات الزهد والانغلاق» إلا صورة عن ايديولوجيا الاختلاف، التى ترجع الوطنى إلى المحلى، أو إلى أشكال فولكلورية بائسة قوامها هوية ساكنة، أى هروب من الزمن السكونى، ومن الصراع الذى بصوغه. ويمكن القول، إن المحلية نتاج سكونى للثقافة يحقق استمرار الماضى فى الحاضر، فى حين تتطلع الثقافة الوطنية إلى ترهين الماضى وإعادة صياغته من وجهة نظر الحاضر، وهى بذلك تتضمن المحلية وتفيض عنها.

تطرح الثقافة الوطنية بوصفها صراعاً مع ثقافة أخرى نقبضة لها. موضوع الانفتاح على الثقافات الأخرى أو الانغلاق على هوية ثقافية صماء يسمح- هذا الموضوع- بالتمييز بين الثقافة العالمية والمعرفة الكونية، حيث يصدر مفهوم عالمية الثقافة عن التمدد الاستعماري الذى وحد العالم رأسمالياً وفقاً لمنظور قلميه الإرادة والمصالح الاستعمارية، وتكون فيه الثقافة أداة تؤكد الذات الأوروبية المنتصرة، تؤكد تخلف ودونية الذات الأخرى. ترتبط عالمية الثقافة بزمان السيطرة الاستعمارية، بينما تنتمى كونية المعرفة إلى التاريخ الإنسانى كله فى إنجازاته المتعاقبة، التى تقول بحرية الإنسان وتحرره. يتكئ مصطلح الثقافة العالمية على مسلمة مضللة تفترض عالماً منسجماً ومتساوياً العلاقات قوامه التعاقد الحر والتكامل الديمقراطى. غير أن هذا المصطلح يكشف سريعاً عن زيفه، لأنه لا يتم بين ثقافات متمتعة باستقلالها الذاتى، بل فى مدار ميزان قوى شامل، يفرض فيه المنتصر الأوربي ثقافته مرجعاً وحيداً. يترك ميزان القوى فى الثقافة، وهو مرجع إيديولوجى- سياسى، آثاره على إنتاج المعرفة، يقرأ التاريخ الماضى فى ثنائية العنصر الأسمى والأدنى، ويقوم الحاضر



بثنائية الحضارى والبربرى. وبسبب هذا الاستبدال يأخذ بمفهوم الاكتشاف لا بمفهوم التعرف إذ إن الاكتشاف خلق حقيقه المكتشف، يتم اكتشاف أمريكا والإسلام وفلسطين، أى يتم هدم كل تاريخ سبق تاريخ المكتشف، بينما التعرف اعتراف بالآخر وتاريخه وخصوصيته، وهو فعل يحتضن الحوار ويحترم قواعده. اتكاءً على هذا فإن الاندراج فى عالمية الثقافة قبول بمبادئ ومنطلقات وأسس الثقافة العالمية بما يصدر عن ذلك من راد للذاكرة الوطنية وإلغاء التميز واختزال التاريخ الإنسانى، فى ألوانه المختلفة إلى التاريخ الأوربى المنتصر، وهذا ما يؤكد الفرق بين مصطلح الثقافة العالمية، فى معياريته الإيديولوجية، ومصطلح آخر. يقبل بموضوعية التاريخ الإنسانى والمعرفة اللصيقة به، وهو كونية المعرفة، ويقبل هذا المصطلح بداليتين مترابطتين ، لا وجود لثقافة إنسانية عامة فى تصور ثقافى عام، فالكونى يستدعى التميز، أى يرى الثقافة فى تعييناتها الشخصية، التى تختلف من مجتمع إلى آخر، إضافة إلى ذلك، فإن كونية المعرفة ترد إلى جملة المعارف الموضوعية، التى أنتجتها الثقافة الإنسانية، والتى تنشئ خير الناس، من دون النظر إلى العرق والدين واللون، ولعل هذه الموضوعية هى التى تضع ديكارت وناهليون فى مدارين مختلفين، وتقيم فرقاً شاملاً بين ماركس وكرومر.

يتكشف الاعتراف بالتاريخ فاصلاً حاسماً بين الثقافة العالمية والمعرفة الكونية، إذ إن الاعتراف بالتاريخ اعتراف بالأزمة اللا متساوية التى تصوغ المجتمع البشرى، وتعرف على الأسباب التى تصوغ المجتمع البشرى ، وتعرف الأسباب التى جعلت مجتمعا يهزم الآخر. إن الاعتراف بالتاريخ، من حيث هو الحاضر فى تعييناته المشخصة، يدفع المهزوم إلى استقصاء الأسباب التى أنتجت هزيمته، ويدفعه إلى الاقتراب من الأسباب التى أعطت انتصار الآخر، وفى الحالتين، يتكئ المهزوم على هزيمته لا لينتصر بالضرورة، بل لمعرفة الأسباب التى جعلت هزيمته متتابة، أى إنه يبدأ من واقعة تاريخية لإنتاج معرفة تشرحها، وهى معرفة وطنية قوامها قراءة الذات الآخر، من وجهة نظر الانتصار والهزيمة، وفى البحث عن الجذور من وجهة نظر الحاضر العارى، يفقد التاريخ المتوارث هالته وتتحطم المقدسات وتحلل التصورات، تتبدد حالة الملوك، حين يسأل الإنسان من أين جاء الملوك، إذ

إن السؤال بداية البحث عن صيغ سياسية جديدة، يومئ الاعتراف بالتاريخ أو اللواذ منه، إلى العلاقة التناظرية بين المركزية الأوروبية في تصورها للتاريخ وبين الأصولية الإسلامية، إذ الأولى ترى التاريخ حاضرها والمستقبل امتداداً له، في حين ترى الثانية الحاضر في تاريخ ماضى، فتعتقد وهما بإمكانية تجاوز هادئ بين الأزمنة التاريخية الإنسانية في عصر ستمت توحيد العالم وتوحيده، في حين يأخذ التصور التحررى الوطنى بمفهوم للتاريخ، حاضر وغائب معاً، هو الصراع مع التاريخ الاستعماري، من حيث هو سيرورة متعددة الاحتمالات.

يأخذ مفهوم التقدم، في هذه الإشكالية، دلالة محددة فلا وجود للتقدم العام بشكل عام، لأن دلالة مفهوم التقدم تختلف من مجتمع إلى آخر. إن الخروج من عزلة تاريخية والانفتاح على العالم تقدم، بالمعنى التاريخي، غير أنه يصبح شكلياتاً، إن تم خلعه عن دائرة السيطرة والإخضاع التى تحكم العالم. يتجلى تقدم المنتصر فى الوسائل العلمية والنظرية التى أنجزت انتصاره، وسيظهر تقدم المهزوم فى الوسائل والأشكال المقترحة لصدّ الهزيمة، ويبدو شكلياتاً. إن الاحتفاء بالتقنية والعلم والديمقراطية والعقلانية، سبيل إلى التقدم والحضارة، غير أن هذا الاحتفاء لا معنى له إلا فى تكريس الأدوات والعناصر السابقة فى مشروع وطنى عنوانه المقاومة، ولهذا يمكن القول، يحيل مفهوم التقدم فى التاريخ الأوروبى، على عصر الاستعمار. بينما يرد المفهوم ذاته، فى التاريخ العربى الحديث، إلى عصر الحركة الوطنية المناهضة للاستعمار، يختلف المفهوم باختلاف الأسباب التى أملتة وجاء رداً عليها، فلقد جاء التنوير الأوروبى رداً على لاهوتية سياسية ودينية واستجابة لمشروع برجوازى يقدم بديلاً مجتمعياً شاملاً، تبدو فيه المصالح البرجوازية حاملاً لمصالح المجتمع بأسره، وتحدث هذا المشروع بمفردات العقل، الإنسان، الحرية، الدستور، التعاقد الحر، الإنسان المنتج، تقدم العلوم، اكتشاف العالم.. وتحققت هذه المفردات بمعنى ما، فى انتصار الثورة البرجوازية، التى نقلت عصر التنوير إلى مهاد جديدة، يندفن فيها، أو ينقض ذاته باحثاً عن أفق جديدة. أما التحرر الوطنى فولد رداً على سيطرة أجنبية، ورفع شعارات تخالط تاريخية المنسوج من الهزائم والمقاومة، منها، الاستقلال السياسى، التقدم الاقتصادى، الوحدة العربية، هزيمة إسرائيل، تأميم النفط... وحصدت الهزيمة هذه الشعارات

منذ ثورة أحمد عرابي حتى انحلال منظمة التحرير الفلسطينية. تحقق التقدم الأوربي، بمعنى عصر التنوير، إلى حدود الإلغاء الذاتي، وبقي التقدم العربي، الذي يحيل على المقاومة الوطنية، بين الاستحالة والاحتمال، لاسبب سقوط الشعارات فقط، بل بسبب سقوط الاقتراح السياسي، الأيديولوجي الذي يحمل الشعارات، قوميا كان أم ليبراليا أم ماركسيا. مع ذلك، ودفعاً لعدمية سهلة الحضور، ينبغي التمييز بين المفاهيم الموضوعية والقوى التي تتعامل معها. إن الهزائم المتعاقبة التي ضمت الثورة العرابية والناصرية والجزائرية والفلسطينية، لا تقل بالضرورة هزيمة مفاهيم الكرامة الوطنية وحرية الإنسان العربي ووحدة الأقطار العربية، ويمكن التمييز هنا بين التصور البراجماتي للتاريخ والتصور المادي له، فالأول يرفض المهزوم لأنه هزم، مساوياً بين الحقيقي واللفظي والثاني يتعامل مع مفهوم صحيح خارج إطار المصلحة والمنفعة وتعابير النصر والهزيمة، يضيف المفهوم الصحيح بعداً أخلاقياً- طوبائياً إلى مفهوم المقاومة، التي تأخذ به الشقاقة الوطنية. تعطى تجربة الإخفاق التاريخي التي تختلف فيها المفاهيم عن البشر، بعداً جديداً لمفهوم المقاومة، فيكون مقاومة للسيطرة الاستعمارية المتتابة، وممارسة لكل مقاومة تلقي التاريخ الوطني، فهزيمة عرابي لا تلغيه ولا تلغى عبد الله النديم وهزيمة حزيران لا تبده الكرامة الوطنية التي قاتل من أجلها جمال عبد الناصر، كما أن هزيمة الإرادة الوطنية لا تلغى إلى النسيان بصمود المخيمات ودروس الانتفاضة ومساهمات ناجي العلي وغسان كنفاني وغيرهم، ولهذا يمكن القول وبشكل تقريبي إن الثقافة الوطنية هي جملة الوقائع العملية والنظرية التي انخرط فيها الإنسان العربي لمواجهة الاستعمار وتحقيق تحرره الوطني، ولمواجهة القوى الاجتماعية التي تجدد السيطرة الاستعمارية، أو تجعل هذه السيطرة ممكنة وميسورة.

تفضي هزيمة المشروع الوطني إلى مفهوم السلطة المحلية التي تعيد إنتاج الأسباب والوسائل اللازمة لهزيمة جديدة، وينقل هذا الوضع الثقافة الوطنية إلى أرض جديدة، فلا تتعامل مع موضوع خارجي يحمل صفة الاستعمار، بل تتعامل أولاً مع السلطة المحلية، في مواقعها المتعددة، التي تحرر الإنسان أو تقمعه، يصبح الموقف من السلطة معياراً لتحديد موضوعية الثقافة أو زيفها، بقدر ما يصبح موقف السلطة من تحرر الإنسان معياراً لتحديد



استقلالها أو تبعيتها، كما أنه لا يمكن تحديد وظيفة المثقف إلا في علاقته مع السلطة، دعماً أو نقداً، فإنه لا يمكن تحديد وظيفة الثقافة إلا بتحديد وظيفة السلطة وموقف هذه الثقافة منها، ولعل شرط التبعية ومحاولات الانفلات منه، هو الذى يسوّغ الحديث عن ثقافة وطنية وثقافة تابعة علماً أن الوطنية، كما التبعية، فى الحال هذه، تحيل إلى موضوع داخلى محدد هو، السلطة القائمة، وهذا يعنى أن وطنية ايدىولوجيا محددة لاتقاس بالهجوم على موضوع خارجى، وهما كان أم حقيقياً، لا بالتنديد بقوى خارجية مكتفية بذاتها، وإنما تقاس بقدرة هذه الايدىولوجيا على قراءة العلاقة القائمة بين ممارسات السلطة القائمة، والأهداف التى تنشدها، وبين ممارسات هذه السلطة والغايات التى تتطلع إليها القوى المعادية للمصلحة الوطنية. لقد تكونت الثقافة الوطنية، فى زمن الاستعمار المباشر فى صراعها مع الأفكار الاستعمارية الخارجية والأفكار المحلية الخليفة لها، أما فى زمن الاستقلال، الشكلى والحقيقى، فإن هذه الثقافة تتكون فى صراعها مع الايدىولوجيات السلطوية المباشرة، أو مع الايدىولوجيات التى تنصر السلطة، وتكون على مبعده منها ، وبالتأكيد، فإن الأمر لايقوم فى رفض مجرد السلطة مجردة، فالسلطة التابعة، لاتحقق تبعيتها، إلا فى تدمير مستمر للإنسان والمجتمع، أى فى استبداد يقوض أسس النهوض الاجتماعى، ولذلك، فإن السلطة التابعة تعرف معنى القمع ولاتعرف معنى مفهوم الهيمنة، وتتعامل مع تلفيق ايدىولوجى يؤمن لها شرعية مفقودة، لأن إيدىولوجيتها الفعلية الاستبداد، أو الأيدىولوجيات الأخرى التى تنتج الاستبداد وتسوّغه، تكون السلطة مهيمنة، إيدىولوجيا أى ذات شرعية تاريخية إيدىولوجية، عندما تحقق مصالح المجتمع، بشكل نسبى، فى تحقيقها لمصالحها الذاتية، وهيمنة كهذه تنقض الاستبداد، وتقيم علاقة عضوية بين ممارسات السلطة المتنوعة، حيث يكون المستوى الإيدىولوجى- الثقافى امتداداً للمستوى الاقتصادى وعنصره فيه. وتفرض استحالة الهيمنة وعلاقات اللاتوافق، فى ممارسات الدولة التابعة التلفيق الايدىولوجى ضرورة؛ لأن دولة التبعية لاتستطيع أن تعلن جهاراً الايدىولوجيا الفعلية المعبرة عن خيارها السياسى والايدىولوجى.

إن تفريم مضمون الايدىولوجيات الاجتماعية انطلاقاً من موقفها من السلطة المحلية



يسمح بإلقاء الضوء على جملة من الثنائيات الزائفة والاتجاهات الفكرية مثل العلم والأيمان، الحداثة والأصالة، الحضارة والتكنيك، الايديولوجيات القطرية، وأشكال من الماركسية السلطوية مضت.. تشير ثنائية العلم والإيمان إلى إيديولوجيا سلطوية معيارية تفرض معاييرها السلطة. يتلشى التاريخ، كما السياسة، فى تجريد يوجد مؤمنين لا وجود لهم، ويتحدث عن تكنيك ينتجه البشر جميعا. يحجب التجريد التبعية باسم علم وهمى يلتقى بدين على صورته. أما ثنائية الحداثة والمعاصرة السائدة فى الفكر العربى السائد، فتستدعى زمنين وهميين، وتترك الزمن الحقيقى مغيبا وغائبا، والزمن الوهمى الأول هو زمن الأجداد الكامن فى تاريخ تلفيقى مخلوق، زمن مرغوب يتطلع إلى مجد مفترض مضى، الزمن الوهمى الثانى هو زمن العلم الأوربى، الذى لا يحيل فى دلالة الحقيقية، إلى الأزمنة المجردة، بل إلى جملة من التحويلات الاجتماعية، جذرها الاعتراف بالإنسان وعقله وقدرته على الإبداع وحقه فى التجديد. تستدعى هذه الملاحظات الثنائية التالية، الحضارة والتكنيك حيث يتم اختزال التكنيك إلى سلعة أو مجموعة من السلع، مراجعها التجارة والاستهلاك، فى حين أن التكنيك، يردّ فعليا إلى منظور علمى شامل، واقعه الأجهزة المدرسية والجامعية والمؤسسات العلمية، ومرجعه الأساسى منظور علمى متحرر من المصادرة الميتافيزيقية، وما تقوم به السلطة التابعة، فى ممارساتها المتعددة، لا يعطى إنتاجا علميا ولا تكنيكيا، هو أثر تطبيقى له، لا بسبب تلفيق إيديولوجى يقمع العقل والفكر الطليق فحسب، بل بسبب تبعية اقتصادية لاتنتج البنية التحتية اللازمة للنهوض التقنى. يكون العلم، كما التكنيك، وطنيا أو لا يكون، لا بمعنى نقض كونية المعرفة، بل بمعنى خلق جملة الوسائل النظرية والعلمية التى تسهم فى ارتقاء العلم والمعرفة وتطبيقاتها الممكنة، اتكاءً على منظور تربوى شامل يميز بين المعرفة والعلم، وبين التدين والايديولوجيات الدينية التسلطية، ويستلزم وجود المنظور التربوى المطلوب وجود سلطة وطنية ترى مستقبلها فى مستقبل الإنسان الذى تحرره.

تتكون الثقافة الوطنية فى صراعها، مع جملة الايديولوجيات السلطوية، أو الشكلائية، التى تلغى الزمن الوطنى المتميز، باسم زمن وهمى مضلل، ذلك أن البحث عن الزمن

الوطني بحث عن مسائل السلطة والمجتمع المدني وتحرر العقل والإنسان، أى بحث عن جملة الأسباب التى تنتج التبعية، وعن جملة الوسائل اللازمة لمحاربتها، وإذا كانت الثقافة الوطنية تتكون في سيروية نقضها للإيديولوجيات السلطوية فإنه يمكن لهذه الثقافة، بل يتوجب عليها، أن تتوقف أمام مواقف إيديولوجية، كانت تبدو، وربما لاتزال وطنية، فى حين أنها كانت تعوق المسار الوطنى، وتفضى إلى تقيضه، أفرزت الثقافة الوطنية، فى زمن مضى ولا يزال قريباً، نزوعات تقسم الأنظمة العربية، إلى أنظمة تقدمية ورجعية، اتكأ على منظور سياسى شكلاى، يرى السلطة ويرى آثار ممارساتها الاجتماعية، بل يرى السلطة ويغيب الشعب، فى حين أن تقدمية نظام معين، إذا كان للكلمة معنى، يقاس بموقفه اليومى وقواه الحية، وتتوازى هذه الشكلاية الإيديولوجية مع شكلاية أخرى، تمارس الخطاب القومى، وتأخذ بممارسة قطرية كاملة، تترجم فعليا سياسة تابعة، فلاوجود للتقدم إلا بوجود بشر يخلقون التقدم ويعرفون معناه، ولاوجود للقومية إلا فى وعى مجتمعى ينقض جميع المراجع الضيقة طائفية كانت أم قبلية، ولعل هذه الممارسات جمعياً، تفرض على الثقافة الوطنية الدفاع عن الديمقراطية اليومية التى تستدعى فقط علاقات؛ تقليدية الانتخابات، تعددية الأحزاب، حرية التعبير، إنما تستدعى أولاً الشروط الموضوعية التى تنتج الذات الحرة، التى هى أساس الممارسة السياسية. يرتبط استدعاء السياسة بأزمة الثقافة الوطنية واستقبالها بروعى صحيح- فإنها تحتاج إلى مجتمع يرضى بالسياسة ويعيش فيها، على شرط أن يحدد معنى السياسة، على مبعدة من التصورات المسيطرة، يختزل التصور التقليدى السياسة إلى المؤسسات الرئيسية التى تصوغ القرار السياسى، وإلى المؤسسات الهامشية التى تراقب القرار السياسى، أو توجه المؤسسة. فى هذا التصور، تأخذ المؤسسة موقع الأولوية بالنسبة إلى الأفراد، إذ لما تأخذ موقعها إلا بعد إلغاء الأفراد الذين ينتسبون إليها، أو تنتسب إليهم. تأخذ الثقافة الوطنية بمفهوم آخر للسياسة، قوامه الذات الحرة، إذ لايمكن صياغة مشروع سياسى فاعل، إلا إذا كان الأفراد الذين يصوغونه يدركون الفرق بين القائم والبديل، وبين الذات الحرة والذات المكبلة. تشكل السياسة المتكئة على الذات الحرة معياراً لحدثة المجتمع أو تخلفه، لأن السياسة، بالمعنى المجتمعى للكلمة، إنجاز يرتبط بطموحات المجتمع الحديث، ذلك أن المجتمع التقليدى، فى أشكاله المختلفة، كان

يحلّ السياسة في شخص أو أشخاص، محولا السياسة إلى مرتبة قوامها؛ الأعلى والأدنى أو المقدس والمدنس، وهذا ما يجعل النزوعات الطائفية والأصولية المغلقة دعوة إلى الهروب من التاريخ أو تهقرا إلى أزمنته المستبدة، لأنها رفض للسياسة بامتياز.

تصدر أزمة الثقافة الوطنية إذن، عن تراجع السياسة وحصارها، أي عن تطور اجتماعي لا يكون ذاتية حرة ويهدم الذاتية المتكوّنة. فالثقافة الوطنية، كممارسة نقدية، تستنهض العقل وتحرضه، لتحقيق دورتها إلا في فضاء سياسي قوامه الذوات الحرة، أو المتطلعة إلى الحرية. بدءا من هذه النقطة، تواجه الثقافة الوطنية النزوعات الظلامية في أشكالها الدينية، لأن هذه النزوعات تلتقي السياسة باسم مراجع مقدسة متعالية تقف فوق الأفراد لتلقى الأفراد والمجتمع والعقل النقدي الذي تذهب إليه الثقافة الوطنية أو تصدر عنه. وعلى هذا، فإن الثقافة الوطنية لا تتقدم كإيديولوجيا تنقض إيديولوجيا أخرى، بل تتقدم كثقافة تدافع عن التشكل الاجتماعي في مواجهة إيديولوجيا تدمر التشكل المجتمعي المحتمل، ينتج عن هذا الاختلاف اختلاف آخر مرتبط به. تقوم الإيديولوجيا الظلامية، على تصور التماثل، وتركز الثقافة الوطنية إلى مفهوم التفريد. يلقي التماثل البشر، في الإيديولوجية الظلامية، باسم مرجع بشري يدعى العممة، وتقاتل الثقافة الوطنية لنقل الإنسان من موقع القناع المبهم إلى مقام الذاتية الفاعلة. ينكر التصور الأول تعددية المراجع وتعددية العقل، ويؤيد الثاني رفضه للمراجع الضيقة وتأييده لمراجع طليقة ومتنوعة تنتمي إلى الوطن وتكوّنه، وتعترف بالمواطنة معيارا حديا، أي معيارا وطنيا.

تفضي تعددية المراجع - كما ضيقها- إلى عصر التنوير العربي الذي تنتسب الثقافة الوطنية إليه، وتكون أزمتها، أو تفككها، أثرا لتفكك عصر التنوير واندثاره، فقد سعى هذا العصر إلى إنهاء المراجع الضيقة واقتراح مراجع متعددة، العلم، القومية، الديمقراطية، الحوار، المجتمع المدني،... حيث تعدد المراجع تعبير عن اجتهاد جماعي مستقبلي. إن انتشار وتصاعد النزوعات الدينية الظلامية اليوم، في المجتمع العربي، مرآة لتآكل عصر النهضة العربي واندحاره، ولذلك فإن الدين الشكلائي المسيطر، لا ينقض الإيديولوجيات العقلانية، بالمعنى النسبي، إلا بقدر ما ينقض الاجتهاد الديني النهوضي. تضيء هذه النتيجة، معنى



الثقافة الوطنية ميلادا ووظيفة. تتحدد الثقافة الوطنية، في ميلادها، بالعصر النهضوى العربى، الذى أمدّها بمراجع متعددة، وتتحدد وظيفتها اليومية بالدفاع النقدى عن عصر النهضة، وبالالتزام النقدى بالمقولات الأساسية المرتبطة به. تتجلى الثقافة الوطنية من جديد، كمنظور تاريخى، يرفض الايديولوجيا الجاهزة، ويعيد صياغة علاقاتها الذاتية، اتكاء على جدلية الصراع والتاريخ، اتكاء على وعى يرى التاريخ أشكالا من الصراع متعاقبة.

تستدعى الثقافة الوطنية، فى أزمتها وميلادها ووظيفتها، عصر النهضة اللصيقة به، مقدمة لاستدعاء بديلها وهو التيارات السلفية، غير أن الفكر لا يفسر الوقائع الفكرية، إذ التفسير الموجود فى الحقل السياسى، الذى ينفتح مباشرة، ومن دون تفاصيل كثيرة، على هزيمة حزيران التاريخية، وما أنتجته من هزائم متعاقبة حتى اليوم، ولهذا يمكن القول، بأن الوضع العربى يتسم بأزمة عضوية مغلقة، تلف السلطة والمعارضة، وتتعدد آثارها لتشمل المجتمع بأسره، وتدفع هذه الأزمة المجتمع بأسره إلى سيرورة من التفسخ والاستنقاع، تعثر على حلها الوهمى فى شكلائية دينية، تلبى بأشكال لامتكافئة، حاجة الأطراف المأزومة، ولعل توحد الجميع فى أزمة مغلقة مجسدة بإيديولوجيا شكلائية هو الذى حول الدين إلى إيديولوجية دينية جماهيرية، تفتت من المساجد والمشايخ والجامعات وأجهزة الدولة الإعلامية والايديولوجية، وتستفيد من الوسائل السمعية-البصرية، أى من جملة أدوات وأجهزة الثقافة الجماهيرية، والثقافة الأخيرة، وهى بعيدة عن الثقافة الشعبية ومختلفة عنها، تأخذ بقواعد الامتثال الجماعى والإذعان الاجتماعى أى تعتمد على مرسل فاعل ومستقبل (بكسر الباء) سلبي. وقد ترد الثقافة الشعبية، كما الدين الشعبى، إلى حس سليم، ينشد الحرية والعدالة والكرامة، بينما تتسم الثقافة الجماهيرية بإقالة الحس السليم ونفى العقل من أجل إنتاج فرد سلبي، عن طريق التلقين والاستظهار. يبحث الفرد فى الثقافة الشعبية عن الحقيقة فى ذاته والذوات الأخرى، أما فى الثقافة الجماهيرية فإن الحقيقة لا وجود لها إلا خارج الفرد وعلى مبعده منه. إن الأزمة الاجتماعية الشاملة هى أساس إنتاج التأويل الدينى كثقافة جماهيرية وإيديولوجيا سلطوية فى آن . ترى الجماهير



المخدولة فى شروط القهر والاعتصاب ومطاردة العقلانية فى الدين ملاذاً لها، وتأخذ السلطة بتأويل دينى، يمنحها شرعية مقبولة، ويعيد مطاردة العقلانية وإنتاج اللاعقلانية، تأخذ الدولة التابعة بتأويل دينى يوائم مصالحها، أى تجعل من الدين إيديولوجيا سلطوية، أو عنصراً من العناصر التلفيقية التى تشكل هذه الإيديولوجيا.

غالباً ما تتحول الأفكار إلى إيديولوجيا جماهيرية، فى شروط محددة، عندما يتم إنتاجها وتوزيعها بوسائل إعلام جماهيرية تحيل على السلطة بالضرورة، وتستطيع هذه الوسائل أن تسلع، بأشكال متناظرة، المبنى والصحفى ورجل الدين المفترض، على شرط أن تكون الرسالة الإيديولوجية موائمة للسلطة وحاجاتها، وهنا لايقاوم مصطفى محمود والشيخ الشعراوى وغيرهما، يحقق الأول ثقافة التبعية فى خطاب دينى مجرد عنوانه الشرق والغرب، والإيمان والإلحاد، وقوة الدين وهشاشة العلم، ولاتناهى الكون وتناهى الإنسان، والعارض الدنيوى وأبدى الإيمان والآخرة... ينبذ هذا الخطاب كل المصطلحات المتعلقة بأسئلة الإنسان اليومية، وبأسئلة القضية الوطنية، كما لو كانت وظيفة المثقف المؤمن الدفاع عن «المصالح الدينية» الجوهرية، لأن مصالح البشر تافهة ولاأهمية لها، فى علاقات المجرى، يستعمل خطاب مصطفى محمود كخطاب إيديولوجى تابع بامتياز. ويأخذ الشيخ الشعراوى بمنطق مواز ليعطى حالة نموذجية لرجل الدين المفترض الذى يحول النص الدينى إلى إيديولوجيا سلطوية، إذ إنه يشتق من الدين معنى الإضراب وأزمة النفط، ووظيفة الطبيب وهزيمة حزيران، من وجهة نظر تلغى العقل وتحقق تماثل البشر، أى المحاكمة الفردية المطلوبة لإعادة إنتاج وضع مهزوم يجذر الهزيمة وبيئتها.

وفى الأحوال كلها، تميز الثقافة الوطنية بين التدين، وهو حق فردى أكيد، والشكلائية الدينية وهى إيديولوجيا تلغى الأفراد، مثلما تميز بين الدين الجهادى التنويرى، والدين النفطى الظلامى، ويكشف التمييز عن غياب النص الدينى المستقل بذاته، وخضوعه للسياق التاريخى وميزان القوى فيه، حيث تتم صياغة الخطاب الدينى من وجهة نظر السلطة المحلية، الأمر الذى يدرج التأويل الدينى فى الإيديولوجيا السلطوية، ويدرج الإيديولوجيا الدينية، المصوغة سلطوياً، فى حقل الإيديولوجيات الأخرى، إذ حقيقة الإيديولوجيا تقوم فى

آثارها العملية ، لافى اتساقها النظرى. والايديولوجيا المسيطرة، والدينية عنصر منها، تنتج القهر وتفكيك المجتمع المدنى الذى لم يتكون بعد، تنشر الطائفية واللاعقلانية والقدرية، أى تعطى ايديولوجيا الهزيمة قواما كاملا.

يؤكد هذا الواقع مفهوم الصراع متعدد الأشكال، الذى صاغ الثقافة الوطنية؛ صراع ضد الاستعمار المباشر والدولة التابعة وايديولوجيات التبعية، ويعطى هذا الصراع المتتابع الثقافة الوطنية مرجعا مزدوجا يتصل الأول بالصراع الراهن، ويرتبط الثانى بالتاريخ الذى صاغ الثقافة الوطنية وخلق منها نسقا جديرا بالترهين والنقد والتعديل، وجديراً أيضاً بالحفاظ عليه، لأن استرجاع النسق نقديا، أساس تقويم الثقافة الوطنية وتطويرها.

مع ذلك ينبغى التأكيد على نقطة أساسية، لتحليل الثقافة الوطنية، فى شروط التبعية والتحرر، على الثقافة المكتوبة فقط، إنما تحليل أيضا على جملة الوقائع الاجتماعية والوطنية، التى رافقت هذه الثقافة، الامر الذى يجعل من الممارك الوطنية والكفاح المسلح والاضرابات والانتفاضات الشعبية جزءا عضويا فى هذه الثقافة، وربما تبرز فى هذا التعريف مأساة القوى الشعبية التى لاتستطيع الكتابة، فتستورد من فضاء ملتبس مثقفين يكتبون عنها ولها، يقتربون من الحقيقة تارة، وابتعدون عنها تارة أخرى، ويمكن لاستدعاء مفهوم القوى الشعبية، أن يلقى ضوئا جديدا على الثقافة الوطنية، فيكون عشارها هو العشار المستمر لحركة شعبية لاتستطيع أن تحقق استقلالها السياسى والثقافى المطلوب، فمثلا تشير الثقافة الوطنية إلى نخبة وطنية ثقافية، فإنها تشير، بالقدر نفسه، إلى حركة شعبية محتملة، أى أن تعبير الثقافة الوطنية يتضمن علاقيتين لاتجانس بينهما بالضرورة، والبحث عن أفق ينصر الثقافة والقوى الشعبية يستلزم البحث عن مكان يتجانس فيه هذان العنصران، وهذا المكان احتمال لا أكثر.

## تعقيبات ومناقشات

### المحور الأول

#### الأبعاد النظرية

أ. محمود العالم (رئيس الجلسة)

اسمحوا لى أن أشكر أولاً مركز البحوث العربية على هذه الندوة، لأنها ندوة بالغة الأهمية. وأقول -وأحب أنؤكد هذا- إن القضية ليست قضية الموضوع فقط -مع أهمية الموضوع-، ولكن المنهج الذى تبنته من أجل تحقيق الهدف. فعلى مدار أكثر من عام كما قالت العزيزة د. أمينة رشيد وهم يجتمعون أسبوعياً .. أحياناً يتداولون الرأي، يدعون بعض المتخصصين فى هذه القضية أو تلك .. يناقشون وينتهون إلى بلورة بعض القضايا، ثم يجتمعون مرة أخرى لمناقشة ونقد وتحليل ثم الوصول إلى نتائج أخرى، وهكذا. أكثر من عام فعلاً فى الإعداد لهذه الندوة، التى أيضاً لم ينته الموضوع بها -كما قالت- ولكن ستكون تمهيداً لعمل آخر. أشكرهم جميعاً مرة ثانية.

طبعاً الموضوع بالغ الأهمية. قد لا أجاوز حدى أو فكرى عندما أقول إن هذا الموضوع من أهم الموضوعات فى عصرنا. بالفعل، التبعية فى تقديرى تكاد تكون الكلمة المفتاح -أو الموضوع المفتاح- لكثير من القضايا .

التبعية الثقافية بصفة خاصة، والثقافة بالتحديد كبعد من أبعاد التبعية. أذكر أننى دُعيت فى تونس منذ عدة سنوات.. حيث كان اليونسكو قد أقام ندوة حول الثقافة كعنصر من عناصر التنمية، وقد اعترضت على كلمة «عنصر»، واعتبرت أنه من من الخطأ أن نقول إن الثقافة عنصراً. الثقافة وجه من أوجه التنمية. ولعلى تساءلت : قل لى ما أوجه ثقافتك أقل لك ما هى رؤيتك للتنمية. قل لى ما هى تنميتك أو رؤيتك للتنمية أقل لك ما هى ثقافتك. الثقافة بعد رئيسى ووجه أساسى من أوجه التنمية، ولذلك عندما ننشر قضية الثقافة والتبعية الثقافية، فإننا نفرض فى كل قضايا عصرنا الراهن : قضية التنمية بالمعنى العام، قضية

العلاقة بين الشمال والجنوب، قضية الديون، قضية الاقتصاد، قضية المجتمع، التنمية الاقتصادية، وغيرها عديد من القضايا والمواقف الخاصة بالعلاقات الدولية اليوم، وكذلك قضية الموقف من المؤسسات الفكرية العامة. وفي تقديري أنها قضية بالغة الأهمية، ويجب أن نناقشها على نفس المستوى.

لا شك أن هذه القضية برزت منذ الأربعينيات -بعد الحرب العالمية الثانية- عندما استقلت شعوب كثيرة في بلدان العالم الثالث. ولكن اليوم، وفي المرحلة الراهنة، بعد ما يسمى الهيمنة الجديدة للرأسمالية العالمية، وبعد انفراط النموذج الاشتراكي في العالم، وبعد الكلام عن نهاية التاريخ ومحاولة الرأسمالية العالمية تنميط العالم اقتصادياً وسياسياً وثقافياً أيضاً، بعد هذا كله تصبح قضية الثقافة والتنمية الثقافية ومصير ما يسمى بالعالم الثالث، بل مصير أيضاً بعض الثقافات في أوروبا، موضع تساؤل. فتصبح هذه القضية قضية بالغة الأهمية، خاصة ما يقال عن أن التاريخ قد انتهى. هناك سيولة اقتصادية وسيولة سياسية، وبالتالي فالحدود والحوجز القومية، وبالتالي الحواجز الثقافية، كلها تنتهي. وطبعاً باسم الشركات متعددة الجنسية والكوكب الواحد والعالم الواحد يتم هذا الزعم الذي يشير فعلاً قضية الخصوصية الثقافية.

هل زالت الهوية الثقافية؟ هل زالت الإيديولوجيات؟ هل زالت الاختلافات الفكرية؟ هل زالت التناقضات والصراعات كما يقال؟ القضية في تقديري هي القضية المفتاح في عصرنا، وللأسف أيضاً هناك مواجهات قد تكون غير صحيحة. طبعاً هناك مواجهات ترتبط بمن يرون أننا في عالم واحد انتهت فيه الحدود والتخوم. إذن، فلندمج في هذه السيولة العالمية، ولا داعي لهذه الحدود الجغرافية أو الثقافية أو القومية، ولنصبح جزءاً من هذا العالم الواحد أو الكوكب الواحد. وهناك رد فعل آخر.. رد الفعل القومي أو المتزمت أو الإسلامى الذى يدعو لوجود برزخ كامل بيننا وبين هذا العالم الغربى - بمعنى الغرب - الآخر، ومن ثم يرفض هذا الآخر، ويطالب بأن نموضع أنفسنا في قوقعة. طبعاً كلا الموقفين على خطأ. والخطر هنا خطر كبير. ولذلك، تبرز أهمية الدعوة إلى الإبداع الفكرى في هذه المرحلة، وتصبح قضية التبعية الثقافية قضية إشكالية فعلاً، تعدد جوانبها وتعدد نواحيها يحتاجان إلى مزيد من الدرس.

عذراً لهذه المقدمة. ونبدأ الآن بمناقشة النقطة الأولى، وهى النقطة التى يغلب عليها الطابع



النظري (في تقديري) التي قد تمهد بعد ذلك للمناقشة التفصيلية في قضايا التعليم، الفن، الأدب، النقد الأدبي، إلى آخر هذه المسائل.

هناك نقاط أشير إليها بسرعة، في تقديري مثلا أن النقاط الأساسية -وقد يكون هناك ما هو أهم منها ، ولكن أترك الأمر لكم- مثلا التفرقة الواضحة منذ البداية بين الثقافة العالمية وكونية المعرفة، والوقوف ضد الثقافة العالمية باعتبار الثقافة العالمية تطمس الثقافات والاختلافات والثقافات القومية المختلفة والتمايزة عن بعضها البعض، وبالتالي نشير إلى نوع آخر من كونية المعرفة. هناك، إذن، المعرفة الكونية وهي معرفة وليست ثقافة، وصاحب الورقة لا يستخدم كونية الثقافة، ولكن كونية المعرفة.

الشيء الثاني : أن د. دراج يتحدث عن الثقافة الإيديولوجية -الممارسة السلطوية -وهي ثقافة تغييبية مرتبطة بالمصالح الاستعمارية التي تريد أن تفرض نفسها، وتلغى طبعاً الثقافات الخاصة، ثم يحدد معارك الثقافة، وهي عنده معركة واضحة. معركة الثقافة الوطنية تبدأ في تاريخنا المعاصر- كما فهمت - من أنها ضد الاستعمار. ولكن سرعان ما تصبح، عندما يقوم الاستقلال السياسي، تصبح المعركة الحقيقية للثقافة الوطنية هي ضد السلطة.. لأن السلطة في بلادنا في هذه الأوضاع الجديدة ليست سلطة هيمنة بالمعنى الجرامشي، ولكن سلطة قمع أساساً؛ تمنع فعلاً الإنتاج الإبداعي للمجتمع وتطور المجتمع وتنمية المجتمع. وهكذا، تصبح الثقافة (كما فهمت) الثقافة الوطنية؛ جوهرها خلق وبحث إنتاج الذات الحرة. الذات الحرة هي الهدف الحقيقي من الثقافة. وبعد ذلك تتم مواجهة ما تواجهه أيضاً الثقافة من صراع؛ ليس ضد السلطة فقط، ولكن ضد تيارات ثقافية في المجتمع. أشار د. دراج إلى تيارين أساسيين منها: الثقافة القومية المتجمدة المتعصبة التي تدعو فعلاً إلى اللا عقلانية التي - في نهاية الأمر- ستباركها السلطة وتدعمها، والثقافة الدينية التي تصل أيضاً إلى الأمر نفسه؛ إلى إشاعة اللا عقلانية. وبالفعل، رغم تناقض السلطة مع هاتين الثقافتين، فإن هاتين الثقافتين هما جزء من السلطة القمعية بذاتها.

ثم في النهاية، في تقديري، أشار د. دراج إلى الثقافة؛ ميز بين ما يسميه الثقافة الشعبية والثقافة الجماهيرية. الثقافة الجماهيرية هي أقرب إلى التأثير بثقافة السلطة وتضخم السلطة في المجتمع لأنها متأثرة -بالفعل- بالفكر العقلاني. بينما الثقافة الشعبية تختلف في هذا الصدد .

## أ. حلمى شعراوى

بمناسبة معالجة موضوع التبعية يلفت النظر خلال السنوات الأخيرة تردد تعبير «الامبريالية الثقافية» على أكثر من مستوى ، أو من أكثر من زاوية، فثمة صيحة لمواجهة الامبريالية الثقافية الأمريكية أطلقها وزير الثقافة الفرنسى جاك لانج فى دوائر اليونسكو ( أعتقد فى مؤتمر السياسات الثقافية بالمكسيك أوائل الثمانينيات) ثم عاد الفرنسيون على نطاق أوسع يطلقونها فى مواجهة اتفاقيات الجات وأثرها على المنتج الثقافى فيما أسموه «الاستثناء الثقافى» أى استثناء هذا المنتج من السيولة التجارية والجمركية لمنتجات «الآخر» وفق الاتفاقيات الجديدة.

على مستوى آخر رأينا إدوارد سعيد يصدر كتابه الجديد بعنوان «الثقافة والامبريالية» ، وهو لايعنى «الامبريالية الثقافية» بالمعنى السابق ولكنه يقوم على تصور الثقافة ومنتج بعض المبدعين الذاتى فى عصر السيطرة الامبراطورية الامبريالية، وكيف يصور أو يتصور هذا المنتج حضور الآخر الخاضع لهذا النظام الامبريالى أو ذاك.

ولابد أننا سنفرق هنا بين الصياغة الجديدة، وحتى ما طرحه إدوارد سعيد وبين مفاهيم سابقة عن الاستعمار الثقافى أو بالأحرى ثقافة الاستعمار، أو الثقافة الاستعمارية . ففى هذه الحالة الأخيرة نحن أمام «غزوة ثقافية» فيها معنى الإخضاع والضغط واختراق "الأهلي" أو الأصلى أو القديم ... الخ وأمامها تتحفز شعوب بالمقاومة ضمن حركة التحرير الوطنية، سواء التحرر من الإدارة الاستعمارية أو الغزو الثقافى نفسه . وقد تنوعت عملية المقاومة هذه إزاء الحضور الاستعمارى الطاغى ، ففى المستعمرات الأفريقية الأكثر بساطة فى تشكيلاتها الاجتماعية حدث انعزال لقوى اجتماعية سميت تقليدية من جهة وحدثت التبعية لقوى أخرى من خلال الإدارة أو ماسمى بالنخبة الثقافية المتعلمة ، ورغم تفاعل هذه الآلية نفسها فى المجتمعات المعروفة بالتاريخية مثل بعض المجتمعات العربية أو الهند مثلا فقد اتخذ إيقاع التبعية هنا وصور مقاومتها أنماطا مختلفة نسبيا ارتبطت بعملية «التحديث» وفلسفاتها ونتائجها على يد «وطنيين» ، وبالحضور الذاتى لجوانب من الثقافة الوطنية ، جعل المشهد خارج المعالجة التبسيطية للغزو الاستعمارى الثقافى أو قوالب التبعية الاقتصادية التى تحدث عنها مدرسة التبعية ، هذا الحضور فى مواجهة الاستعمار الثقافى هو ما عرف بمشروعات الدولة الوطنية ، فى مصر مثلا ، وبعض الدول الأفريقية مثل غانا ، بل وفى بلدان كالمغرب ،

فضلا عن تميز حالة الهند التي اتخذت الانجليزية لغة لنهضتها. وقد دفع ذلك بعض التنويريين والتحديثيين للقول بنفى مقولات التبعية بل وفي حالات أخرى لم ينف البعض أفضال الارتباط بمظاهرها لتحقيق «التقدم» أو «التنمية» متحاجين بأنه لا يمكن أن تكون ثقافة بثقل العربية أو الهندية ، مجرد هامش على متن الثقافة الأوروبية الوافدة .

من هنا بدأت المعركة بين أصحاب الغزو الثقافى ، أو الثقافة الاستعمارية وأصحاب مدرسة التبعية ، ونشأت مقولات الأصالة والمعاصرة .. الخ. وفي عملية نهوض أفريقى حديث، انعكس فى الإعداد للمؤتمر الثقافى العالمى بالمكسيك أوائل الثمانينات ، نفى الأفارقة ثنائية الأصالة والمعاصرة ، باعتبار أن الشعوب الأفريقية تعيش ثقافتها الأصلية بعد، وأن هذا ما يتطلب تفعيلها مجددا ، وأن المعاصرة تخص مجموعة من النخب المثقفة يسمون بالفرنكفونيين الانجلوفونيين وهذا لا يعنى جماهير الشعب العريضة ، إلا حيث تواجه هذه الجماهير اغتراب المثقفين أو سيطرة الأجنى على مقدراتها الثقافية والسياسية الاجتماعية.

وقد برز هنا تفسير سمير أمين فى تطويره لمفاهيم التبعية - التى لم يتمسك أصلا بعناصرها التقليدية - حيث يضع سمير أمين مفهوم الثقافة الرأسمالية وسيطرتها العالمية بديلا لمفهوم «الثقافة الغربية» الذى يؤدى إلى عنصرية معكوسة فى الصراع بين المركز والأطراف يقوده السلفيون لا التنويريون هذه الفترة ، وتساعد الامبريالية الرأسمالية على تقوية موجة الفضاء «العنصرى» فى مواجهتها . من ناحية أخرى اهتم إدوارد سعيد بصيغة صورة الذات والآخر ، وفى كتابه الأول عن الاستشراق ، بدأ محاولا كشف صياغة الثقافة الأوروبية والأمريكية لصورة التابع وإنشائها لصالح الاستعمارى أو الامبريالى ... الخ ، وفى كتابه الثانى عن «الثقافة والامبريالية» يعمق الجهد حول تقوية صورة الذات الأوروبية النافية لصورة الآخر، أو التى تبنى «صورة الآخر» على قدها ، وبآلية امبراطورية ، أو امبريالية ، يصورها ، تسود «روايتها» لتاريخها وواقعها وكذلك للتاريخ الوطنى والهويات المختلفة فى مناطق التوسع، وفى نفس الوقت تحاول « روايات » محلية أن تتبلور فى مواجهة ذلك بما يعرف بالثقافات الوطنية، التى تصبغها أحيانا كثيرة معركة المقاومة وردود الأفعال بالانفصالية التى لا يحبذها لأنها تقترب كثيرا فى رأيه بالعصابية وتؤدى إلى التطرف فى العزلة... الخ، وهنا يقترح إقامة «رواية جديدة» لكل شعب، انسانية ، كاشفة للذات ، قادرة على الحوار ، منتجة لمدرجات جديدة لاتخشى الاستعمار الثقافى والتجارب المشتركة بل والمعايير العالمية ... وهنا



يلزم تجديد دور للدولة يتجاوز نمط «الدولة الوطنية» المسيطرة ، القاهرة للحريات والإبداع باسم الوطنية .. الخ

وفى تقديرى أن هذه الرؤى للنظام المركزى وتبعية الأطراف ، تقوم على حالة شد وجذب ، دائمة بين المركز الأوروبى وعوالم التحرر الوطنى إن جاز التعبير ، بحيث تستدعى سيطرة من جهة ورد فعل أو نفياً من جهة أخرى ، بما يؤدي لإحكام « العزلة » أو « الاندماج » بشكل قطعى لأراه متسقاً مع واقع التفاعلات التى حدثت ونتائجها التى تختلف فى مرحلة عن أخرى. مرحلة التحرر الوطنى ومنتجها من جهة ، ومرحلة العولمة ونتائجها القائمة من جهة أخرى وأتصور أن مفهوم الهيمنة منذ ابن خلدون ثم جرامشى والتوسير وغيرهم الآن جدير بالاعتبار هنا بديلاً لمفهوم التبعية المرتبك . وقد استفادت الثقافة الرأسمالية فى مراحلها الامبريالية المختلفة من آليات الهيمنة لفرض أنماطها وصورها على « الآخر » فى عالم التحرر الوطنى رغم أشكال المقاومة الثقافية الوطنية ، فالهيمنة بالمفهوم الخلدونى والجرامشى لا تقوم فقط على الفرض الذى يسهل مقاومته ولكن على « صياغة الإقناع » أو الاقتناع ، فهذه الآلية يفرض التعليم قديماً والإعلام حديثاً نمطاً معيناً أمام الإنسان « التابع » فى مناطق السيطرة ، وتنشأ الفئات التى تتبنى هذا النمط ، كما تنشأ عمليات الغزو والاختيار أو المقاومة حسب حيوية الثقافة المحلية أو الوطنية القائمة وقوة وعى المثقفين الملتزمين بالرواية الوطنية وهو ما يحتاج إلى بحث لإعادة قراءة التاريخ وخلق « رواية أخرى » لتجارب بلدان مثل الهند. ومصر ، وغيرها لتتعرف على ما هو « تابع » وما هو وطنى بشكل حقيقى .

#### د. جابر عصفور

ما فهمته أنه كان مطلوباً منى أن أعقب على ورقة فيصل دراج، وهذه مهمة محددة. ولكن الذى لفت الانتباه هو أن نستغل هذه الفرصة لإحداث نوع من الوقعة التى تؤدى إلى الحوار. هذا التعارض الحاد الذى لمست من الأطروحة الأخيرة التى طرحها أ. حلمى شعراوى، والأطروحة التى انطوت عليها ورقة د. فيصل دراج. وأرجو أن تسترجعوا الجزء الأخير من كلام حلمى المكثف، والذى بدا لى أنه لم يكن من قبيل تلخيص مجموعة من المقولات الأساسية- ثلاث مقولات من كتاب إدوارد سعيد « عن الثقافة والإمبريالية » فحسب- بقدر ما كان بمثابة محاولة لتقديم منظور مختلف عن المنظور الذى طرحته ورقة فيصل دراج. وكنت أستشعر فى كلام حلمى، على وجه التحديد، أن نقاط التركيز التى يركز عليها كانت بمثابة النقاط التى



تستجيب استجابة مضادة إلى ورقة فيصل دراج، خصوصاً، الذى كاد ينقلنا من مفهوم الثقافة الوطنية، بمعناها الذى أصبح كلاسيكياً إلى حد ما .. إلى مفهوم آخر فى التحليل هو أقرب إلى ما أصبح يطلق عليه الآن فى النقد الأدبى بالنقد ما بعد الحداثى (Post Modernism). أنا لا أريد التفصيل فى هذا، وإنما أكتفى بهذه الإشارة؛ ذلك أننى أطلب من حلمى أن يعقب على هذه النقطة. وأظن أن الندوة ستفتنى بالحوار عندما ننتقل من المناطق المضمنة إلى المناطق الصريحة؛ لأنه إذا كان لهذه الندوة من أهمية، فبعض هذه الأهمية بالتأكيد يرجع إلى ضرورة مراجعة المفاهيم التى ننطلق منها. ولعل هذه المفاهيم التى ننطلق منها تتحول إلى نوع من الإيديولوجيا التى تعوقنا عن رؤية المشكلة فى إطارها الحقيقى.

هذه هى الملاحظة الأساسية العامة التى لفتتنى من منطقة التعارض بين أقصى يسار هذه المنضدة وأقصى يمين هذه المنضدة -بالمعنى المكانى الأوراق فقط، وليس بالمعنى الفكرى- لأن اليمين فى هذه المرة جغرافياً يتخذ موقفاً مختلفاً تماماً. ولعل تفصيل حلمى فى هذه النقطة سوف يقدم لنا نوعاً من الإجابة عما سبق أن لاحظته د. الحسينى من أن مفهوم التبعية نفسه، أو الحماس لهذا المفهوم، قد بدأ يتقلص فى النصف الثانى من الثمانينيات، وهو للأسف لم يقدم لنا تفصيلاً أكبر فى هذه النقطة التى تطرح سؤالاً مهماً، هذا فيما يتصل بالملاحظات العامة.

أريد الآن أن أتوقف عند ورقة فيصل دراج تحديداً. الورقة تقدم مجموعة من الملاحظات عن معنى الثقافة الوطنية. أنا شخصياً أعترف بأن صلتى بهذا المفهوم -مادماً فى منطقة المصارحة- صلة تقوم على التوتر؛ ذلك لأن مفهوم الثقافة الوطنية كان يستخدم فى حالات كثيرة -أنا شخصياً عانيت منها- فى ممارسة نوع من القمع. وفى هذا المجال -وربما أنا أستنبط أفكارى الآن- كانت تحيط بهذا المفهوم فى ممارساته العربية -والمصرية بوجه خاص- نزعة معادية للتقدم -مع أن المفهوم يراد له أن يسهم فى التقدم- نزعة شبه شوفينية، معادية للتقدم باسم التقدم، وتلصق مصطلح التبعية بكل محاولة للحوار مع الآخر، دون أن تميز هذا الآخر تمييزاً جديداً مختلفاً. وفى هذا المجال لم يكن هناك فارق بين الأصولية القومية، والأصولية الإسلامية، والأصولية الماركسية، على السواء. لحسن الحظ، الورقة التى قدمها فيصل تتحدث عن مفهوم للثقافة الوطنية مختلف عن هذا الذى عانينا منه؛ مفهوم منفتح يلح

على أن الثقافة الوطنية ليست مفهوماً منجزاً منتهياً، وإنما هي مفهوم يتشكل، وأن تاريخية هذا المفهوم لا تنفى نسبيته ووطنيته. ومن هنا، فأنا أسجل لورقة فيصل، فى المحل الأول، أنها ورقة أكثر تقدماً من كثير من الممارسات التى ألفناها فيما يتصل بتعريف الثقافة الوطنية، أو محاولة تحديد الثقافة الوطنية.

الأمر الثانى أن مفهوم الثقافة الوطنية كان يقدم إلينا فى حالات كثيرة بوصفه مفهوماً غير تاريخي، مع أن الذين يقدمون هذا المفهوم كانوا يزعمون أنه مفهوم تاريخي. كان هذا المفهوم يقدم إلينا كما لو كان جوهرأً متعالياً. هنا لحسن الحظ لا يقدم إلينا المفهوم على هذا النحو، وإنما نحن إزاء مفهوم يشير إلى ما صدق، أو إلى واقع له بداية بدأت ولم تنته. ولعل هذا هو سر الإشارة المتكررة فى الورقة أكثر من مرة إلى أن المفهوم بدأ- تاريخياً - ببداية الصدام بين الأنا والآخر، أو بين الوطن والاستعمار، وأن تلك البداية لا تزال مستمرة، وأنه ما دمنا فى هذه المرحلة التى تصفها الورقة بأنها مرحلة التحرر الوطني، فنحن ما زلنا فى المرحلة التى يمكن أن نتحدث فيها عن مفهوم للثقافة الوطنية له بداياته، ولكن لا نستطيع أن نتحدث عن نهاية له؛ لأن المرحلة نفسها لم تنته بعد. أظن أن هذا البعد إيجابى فى الورقة، ويقدم إضافة إلى الأطروحات التى رأيناها فيما يتصل بمفهوم الثقافة الوطنية.

أيضاً مفهوم الثقافة الوطنية على مستوى السلب كان يقدم إلينا بوصفه مفهوماً جزئياً، يوضع دائماً فى علاقة أحادية البعد مع نقيض واحد فى الغالب. وكنا نسمع عن هذه الثنائية المتعارضة التى يرتبط بها المفهوم بعلاقة تضاد بين الأنا والآخر، أو بين التقدمية والتخلف. ولحسن الحظ، هذا كله ينتهى فى هذه الورقة. وتسعى هذه الورقة فى أصالة متميزة إلى تأسيس نوع مختلف من الوعى التاريخي. ولا جدال فى أن الذى يقرأ هذه الورقة - وللأسف أنا لم أبدأ القراءة إلا اليوم فحسب- يستطيع، من الوهلة الأولى، أن يقيم تعارضاً بين نوعين من الماركسية : الماركسية الفجة وماركسية أخرى رحبة منفتحة، تحاول أن تطرح الأسئلة بوعى جديد وصياغات جديدة.

نقطة إيجابية أخرى فى هذه الورقة لابد أن نؤكدها، وهى أن أنا المتكلم فى هذه الورقة ليست هى الأنا المتسلطة، التى تدعى سلطة العالم العارف بكل شىء، والذى يفترض علاقة

أعلى بأدنى؛ حيث المتكلم هو الأعلى بالطبع، والمستمع هو الأدنى الذى ينبغى أن يستجيب إلى ما يُقدم إليه استجابة القبول. هنا اللغة الحوارية نسبياً -وأقول نسبياً لأنه فى تقديرى، وكنت أرجو أن يكون فيصل موجوداً حتى أفصل هذه النقطة أكثر، لكن سأوجزها- اللغة حوارية نسبياً لأن رواسب من الصياغات القديمة لا تزال تظهر فى الورقة هنا وهناك. وأتصور أن هذه الرواسب ترتبط بالتقبل -أكاد أقول- النقلى بمفهوم الثقافة الوطنية، دون أن نقوم بتفكيك هذا المفهوم نفسه تفكيكا يضع هذا المفهوم موضع المفعولية من وعى نقدى أو نقضى، يحاول أن يؤصل للمفهوم، وإنما يحاول أن يختبر المفهوم. خصوصاً والأنا الكاتبة أو العارفة هنا تعى أنها تدخل مرحلة جديدة من مراحل المعرفة.

مهما يكن من أمر، فورقة فيصل دراج تحفل بمجموعة الإيجابيات التى تحدثت عنها، تطرح موقفاً أكثر شمولاً من أطروحات سابقة، وتعالج موضوعها -وهو الثقافة الوطنية- معالجة تضع فى اعتبارها أكثر من عنصر مهم. ود. سيد البحراوى لخص الورقة معتمداً على القراءة، وأستاذنا محمود العالم لخص الورقة تفسيراً. واسمحوا لى أن أطرح تفسيراً مختلفاً.

الورقة تضع مفهوم الثقافة الوطنية فى بؤرة تحيطها ثلاث زوايا؛ الزاوية الأولى تتصل فيها الثقافة الوطنية بالآخر. والزاوية الثانية تتصل فيها الثقافة الوطنية بالقوى الاجتماعية المؤكدة للتبعية، أو بعبارة الورقة «السلطة المحلية». والزاوية الثالثة تضع الثقافة الوطنية فى علاقة مع الإيديولوجيات السلطوية، ومن ثم تضعها فى علاقة مع جانب من ميراث الأنا.

بهذا التلخيص الشديد للورقة، من حيث الطابع البنائى للصياغة الإشكالية، فالثقافة الوطنية هنا تطرح أولاً فى علاقتها بالآخر، وتطرح ثانياً فى علاقتها بالسلطة المحلية، وتطرح ثالثاً فى علاقتها بالإيديولوجيات السلطوية، أو ما أسميه ميراث الأنا.

وأحسب أن المشكلة التى تلفت الانتباه فى هذه الورقة، وتدفع إلى التساؤل -وأنا لا أزعج أن لدى إجابات جاهزة، وإنما أحاول أن أضع الورقة موضع مساءلة، وأطرح عليها وعلى نفسى مجموعة من الأسئلة. أنا متأكد أن الكثير منكم يشترك معى فى طرح السؤال، وليس بالضرورة فى محاولة الإجابة- السؤال الذى خطر ببالى وأنا أقرأ المعالجة على هذا النحو، هو : هل هذه المعالجة كانت معالجة جدلية تضع الإشكالية فى إطارها العلائقى وضعاً آنياً لا يترك تأثير عنصر من عناصر الزوايا على بقية العناصر، وحضور العناصر كلها فى نفس الوقت، أم



أن المعالجة كانت معالجة تعاقدية تعتمد على التعاقد وليس على الجدل الآن في دراسة الظاهرة؛ المصادفة، والأمر كذلك، أن يبدأ تعريف الثقافة الوطنية أولاً في علاقة التضاد بينها وبين الآخر، ثم يتم تعريف الثقافة الوطنية تعريفاً استدراكياً في هذه المنطقة، ثم ننتقل إلى علاقة الثقافة الوطنية بالسلطة المحلية، ثم نطرح تعريفاً للثقافة الوطنية في ضوء هذه العلاقة استدراكاً، ثم نأتى إلى الإيديولوجيات السلطوية - ولم يكن من المصادفة أن تختتم الورقة بالإشارة إلى مصطفى محمود والشيخ الشعراوي - ثم نطرح تعريفاً استدراكياً أيضاً. إذا قارنا بين التعريفات المتعاقبة للورقة، فإن المقارنة بين التعريفات المتعاقبة ستطرح علينا السؤال : هل التعاقب على هذا النحو في المعالجة يفيد في دراسة الظاهرة، أم أنه يؤدي إلى تجزئ الظاهرة ويجعلنا كأننا نتحرك في محلك سر؟ وسوف أفترض أو سوف أتقدم إلى حد ما، وعلى سبيل الاستكشاف، سأقبل هذا التعاقب الثلاثي إجرائياً، وأتوقف عند العلاقة الأولى وهي علاقة الثقافة الوطنية بالآخر. وواضح أن الآخر هنا هو الاستعمار، ومنذ الصفحة الأولى، ومنذ السطر الأول، والثقافة الوطنية تعرف بالإشارة إلى نقيضها وهو الاستعمار، منذ مرحلة الصراع الاستعماري. وإذا واصلت هذا التعريف الأولى بما ينطوي عليه كتاب إدوارد سعيد «عن الثقافة والامبريالية»، فإنه يمكن أن أطرح سؤالاً : هل أصبح يكفي الآن أن نبدأ بتعريف الثقافة الوطنية في علاقتها بالآخر المستعمر الحديث على هذا النحو، أم أننا ينبغي أن نحاول هذا الأمر، فننتحدث عن بعد تاريخي للثقافة القومية في علاقتها بالآخر بشكل عام، ومن خلال مجموعة هذه المتغيرات - لكن على النحو الذي لا يعزل هذه العلاقة بالآخر عن بقية العلاقات الأخرى - فنحن إزاء إشكالية ينبغي أن تعالج ليس بطريقة التركيز على زاوية واحدة فقط، وإنما بطريقة التركيز على مختلف الزوايا في الوقت نفسه وإدراك العلاقة المتبادلة بين هذه الزوايا. في هذه المنطقة طرحت الورقة تمييزاً جميلاً - وهو تمييز أعجب أستاذنا محمود العالم - بين ما تسميه الورقة بالثقافة العالمية في مقابل كونية المعرفة. وهو ينص بربط مصطلح الثقافة بمفهوم الثقافة العالمية ويعود بعد ذلك للحديث عن عالمية الثقافة. لكن المصطلح المقصود، بوصفه الطرف الأول من ثنائية متضادة، هو الثقافة العالمية. وواضح أن الثقافة العالمية هي المفهوم المرفوض، لا بأس من ذلك. على أساس أن الثقافة العالمية هذه هي



الوجه الموازى واللازم عن الآخر الاستعماري. المفهوم الآخر أو المفهوم الإنساني غير الملازم بالضرورة لاستعمارية الغرب هو مفهوم كونية المعرفة. عندما أتوقف عند هذا المفهوم وأرى أن الذى يندرج فيه هو الجيد والموجب، إذا استخدمت هذه الصفة الآن، فسأقرأ « أن كونية المعرفة ترتد إلى جملة المعارف الموضوعية التى أنتجتها الثقافة الإنسانية، والتى تنشأ خير الإنسان من دون النظر إلى العرق والدين واللون. ولعل هذه الموضوعية هى التى تضع ديكارت ونايليون فى محورين أو إطارين مختلفين، وتقيم فرقاً شاملاً بين ماركس وكرومر». أنا عندما قرأت هذه العبارة وجدت أنه حتى إذا سلمنا بالمنطقية النسبية لهذين الشكلين، فإن وصف « كونية المعرفة » بصفة الإيجاب استناداً إلى مجموعة من الصفات الموضوعية غير محددة، سوف يجعلنا لا نفارق الوضع القديم للحديث عن الثقافة القومية؛ ذلك لأن كونية المعرفة بوصفها مصطلحاً قيمياً موجباً -على الأقل فى هذه الورقة- تحتاج إلى نوع من التحديد الموضوعى الذى يجعلها منضبطة فى أذهاننا بوصفها ثقافة مضادة. هل يلجأ دراج إلى التحديدات التى طرحها ادوارد سعيد فى هذا المجال؟ هذا سؤال وليس عندي إجابة عليه، ولكن على الأقل أطرح السؤال هنا حول درجة السلامة التعريفية أو الإجرائية التى تبرر وجود معرفة كونية موجبة بهذه الصفات الموضوعية غير المحددة. هى هنا تحدد -على سبيل التضمن- بأنها هى الثقافة التى لا تنظر إلى العرق والدين واللون. لكن حتى الثقافة العالمية نفسها تبرر نفسها بأنها لا تنظر إلى العرق والدين واللون. فما الفارق على وجه التحديد؟ وعلى مستوى الآليات التحتية، وليس على مستوى الشعار المعلن.

إذا تركت هذا الجزء الخاص بالعلاقة بين الأنا والآخر .. إلى الجزء الخاص بعلاقة الثقافة الوطنية بالقوى الوطنية المؤكدة للتبعية -أو السلطة المحلية- يلاحظ أن التحليل كله ظل فى المنطقة الحائمة حول الموضوع دون أن يؤسس لهذا الموضوع تأسيساً علمياً ينقلنا إلى عتبة معرفية جديدة فى مناقشة الأمر. وأكتفى بهذا الجزء عند هذا المستوى حتى لا أسترسل كثيراً.

وأنقل إلى الزاوية الثالثة وهى زاوية الإيديولوجيات. وهنا ألاحظ أن الحديث عن الإيديولوجيات السلطوية اقتصر فحسب على بعض الشعائر الدينية. ولكن هذا التحليل الذى اقتصر على بعض الشعائر الدينية إذا امتد، فربما كان ضيق الحيز المتروك أو المتاح فى الورقة

هو المسؤول عن ذلك، إذا امتد إلى بعض أو إلى بقية أشكال الحضور الإيديولوجى بمعناه المادى. لكان الأمر قد ازداد غنى وثراء. وعند هذا المستوى يخطر على الذهن السؤال فيما يتصل بالعلاقة بين مفهوم الثقافة الوطنية والإيديولوجيا. ألا يمكن أن ينطوى مفهوم الثقافة الوطنية نفسه على نوع من الإيديولوجيا؟ بمعنى أننا إذا تحدثنا عن ثقافة وطنية عربية، على سبيل المثال، ألا يمكن أن تنطوى هذه الثقافة الوطنية على إيديولوجيا من ناحية، ومن ناحية على عناصر مضادة لما تهدف إليه هذه الثقافة وتعلنه على مستوى الظاهر؟ بمعنى أن هناك ثقافات نراها الآن تعلن من حيث الظاهر أنها تريد أن تحقق التقدم مع أن مكونات هذه الثقافة، أو المكونات السائدة على هذه الثقافة، بغض النظر عن العنوان المقترح، هى تناقض مع هذا التقدم. وهذا يجعلنى أطرح سؤالاً آخر عن العلاقة بين التبعية والاتباع. إن مفهوم التبعية أصبح واضحاً الآن إلى درجة الملل، لكن السؤال عن العلاقة بين التبعية والاتباع فى الثقافة، : ما العلاقة بين التبعية والاتباع؟ وكيف تتحول آليات الاتباع الموروثة فى ثقافتنا الوطنية -مع ذلك كله- إلى آليات تدعم التبعية على مستويات متعددة، والعكس صحيح فى الوقت نفسه؟ وما دمت قد طرحت هذا السؤال عن بعض العناصر الموجودة فى الثقافة الوطنية، والتى تعادى الهدف المعلن للثقافة الوطنية، فإننى أطرح سؤالاً أخيراً عن اللغة التى تتم بها صياغة الإشكالية، والتى تفرض علينا أن نضعها نفسها من حيث هى لغة أو خطاب موضع المسألة، لأنه من المحتمل أن تكون هذه اللغة تلعب دوراً معاكساً للهدف المعلن، وأنها تكرس ما تريد الثقافة الوطنية أن تنقذه بدلاً من أن تسهم فى تحرير هذه الثقافة الوطنية نفسها.

هذه مجموعة من الملاحظات لا أقولها بصيغة الجزم، وإنما أقولها بصيغة التفكير بصوت مرتفع. والمؤكد أن مثل هذه الملاحظات لم يكن الدافع إليها سوى التقدير الشديد لهذه الورقة ولصاحبها. وحتى يصبح الأمر معلناً على الجميع، فالكثير من أفكار هذه الورقة أشارك صاحبها فيها، ولكنى أضع ما فى الورقة، وأضع فكر صاحبها الموجود هنا، وفكرى أنا، موضع الاختبار. وعندما أطرح هذا النوع من الأسئلة، فذلك لأنى أتصور أن الطرف الذى نعيش فيه يحتم هذا النوع من الأسئلة. وأعتذر عن الإطالة.

## د. سمير نعيم أحمد

إن التابع مهما كانت درجة تبعيته، يظل كياناً بشرياً أو اجتماعياً له قسماته وملامحه وقوامه، والأهم من ذلك كله إرادته. والتابع يكون، في الأغلب الأعم، على وعى بتبعيته وبطبيعة متبوعه وموقفه من هذا المتبوع. وبالتالي تظل إمكانية التمرد على تبعيته كامنة فيه، وهذا ما يدركه المتبوع أيضاً.. فيعمل جاهداً على كسر إرادة التابع، ويلجأ إلى كافة أساليب قمعه إذا بدت عليه بوادر التحرر من التبعية، من أمثلة ذلك تبعية العبد لسيد، وتبعية الرؤوس لرئيسه في النسق البيروقراطي الجامد أو النسق السياسي الديكتاتوري، وتبعية البلد الخاضع للاستعمار للمستعمار اقتصادياً وسياسياً وثقافياً. وفي كل هذه الحالات يظل التناقض قائماً بين قطبين، ويبقى الصراع كامناً أو ظاهراً دائماً.

أما المسوخ -عضوياً كان أو اجتماعياً- فهو بلا كيان؛ إنه شيء بلا هوية، شيء هلامي يصعب وصفه ويستحيل تصنيفه، شيء مثل تلك الأشياء الأسطورية التي نراها في الخيال العلمي؛ فماذا يكون؟ وأي نوع من الإرادة أو الوعي يمكن أن تكون لديه؟.

إذا ما طبقنا ذلك -أي هذه التفرقة بين التبعية والمسخ على الثقافة- فإنه يمكن التمييز بين ثقافة تابعة وثقافة ممسوخة. وإذا أخذنا اللغة بوصفها أداة للثقافة، كمثال توضيحي، لوجدناها في الثقافة التابعة لغة المتبوع في كل أو معظم مناحي الحياة؛ حيث تكون لها السيادة على لغته الأصلية يتخاطب ويكتب، بل ويفكر بها. ومع ذلك، تظل اللغة الأصلية محتفظة بقوامها وكيانها ويظل الأمل كامناً في أن تسود يوماً ما. أما في الثقافة الممسوخة أو الشائنة فإن هذه اللغة تفتقد هويتها وقوامها؛ حيث تصبح خليطاً من مفردات ونحو وتعبيرات متنافرة كتنافر المتحدثين بها، وتصطبغ الثقافة بأكملها بهذه الصيغة، أي تصبح ممسوخة في كل شيء؛ في الفكر وفي الأدب وفي الفن بألوانه بما في ذلك الموسيقى والغناء والعادات والتقاليد.

ومثلما تسود الثقافة التابعة في مجتمع تابع، تسود الثقافة الممسوخة في مجتمع ممسوخ. فالرأي الذي أطرحه على حضراتكم هنا للمناقشة هو أن ما يسمى بالعالم الثالث، وهو في الحقيقة العالم المهيمن عليه من الغرب -وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية-



ينتقل بفعل فاعل من مرحلة التبعية إلى مرحلة المسخ ؛ حيث إنه يسلب المجتمعات كياناتها وهويتها ووعيها وإرادتها.. إن هذا العالم المسمى بالثالث لا ينتقل (كما يقول الزميل د. السيد الحسيني في ورقته) من التبعية إلى التعاون الدولي، وهو قول تنفيه كل الأدلة الواقعية. إن ما يحدث في العالم اليوم أن بلدان أوربا الغربية تحل محل بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في التبعية، لتصبح دولاً تابعة بدرجة أو بأخرى للولايات المتحدة الأمريكية على الأقل، وفقاً للمخطط الأمريكي، وبشكل مختلف بالطبع عن تبعية بلدان الجنوب. ومع ذلك، فإنها تحتفظ بهويتها وتقاوم التبعية ، والصراع محتدم بين كيانات متميزين .. بينما تنحدر بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية إلى موضع أكثر انحداراً وغير مسبوق، وهو وضع البلدان المسوخة تحت هيمنة كل من التابع والمتبوع في النظام الدولي «الجديد».

وعلى هذا فإنه إذا كانت مقولات مدرسة التبعية قد أفادتنا كثيراً في فهم أوضاعنا خلال مرحلة التبعية، فإننا نصبح في أشد الحاجة إلى تطويرها لكي تساعدنا على فهم مرحلة المسخ في ظل الهيمنة الغربية -وليس إلى التخلي عنها كما يدعو إلى ذلك أ. د. السيد الحسيني في ورقته- صحيح أن عدداً كبيراً من الكتاب الماركسيين وأنصار نظرية التبعية في العالم العربي قد أخذوا يراجعون مفاهيمهم وتصوراتهم وأدواتهم التحليلية -كما يقول بالنص د. الحسيني- وصحيح ما يقوله أيضاً عن أنه من الضروري أن يعيد هؤلاء النظر في كوكبة المفاهيم المحافظة التي اعتمدوا العمل على ضوئها، ولكن غير صحيح على الإطلاق أن يكون ذلك بسبب انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية والإفلاس الفكري لأنصار نظرية التبعية في العالم العربي «وفقدان الحلم»، حسب تعبيره. إن مراجعة المفاهيم والتصورات والأدوات التحليلية لا تنبع من ذلك على الإطلاق، ولكنها تنبع من نجاح هذه المفاهيم والأدوات التحليلية والتصورات في تقديم فهم موضوعي علمي سليم في أحوالنا .. في مقابل فشل ذريع لمفاهيم وتصورات والأدوات التحليلية لأتباع نظرية التحديث الغربي في مرحلة تاريخية محددة، وبالتالي إمكانية تطويرها لتقدم لنا مثل هذا النوع من الفهم في مرحلة جديدة من الهيمنة الغربية. وفقاً لآليات أكثر شراسة وضراوة وحدائية وتدميراً.



وفيما يتصل بمرحلة المسخ الشامل لمجتمعاتنا، فإن علينا مواجهة مرحلة المسخ الفكري،  
-وخاصة في العلوم الاجتماعية- وهي المرحلة الأكثر رداءة التي تمر بها مجتمعاتنا العربية.

لقد كان علماءنا الاجتماعيون إبان مرحلة التبعية الفكرية ينقلون لنا أعمال أساطين الفكر  
السوسيولوجي الغربي، مما مكنتنا من نقده وتفنيده واتخاذ الموقف منه. وظهرت أعمال مصرية  
وعربية رائدة ذات هوية وقوام متماسك، مثلت نقيضاً لذلك الفكر المتبوع. أما في مرحلة المسخ  
الفكري، فالخشية أن تطفئ الكتابات عديمة اللون والطعم والرائحة التي تصعب قراءتها  
وتصنيفها، والتي يمكن أن تسهم في تغييب الوعي وليس مجرد تزيفه.

وبالطبع لا يمكن فصل مواجهة المسخ أو الفساد الفكري عن مواجهة كافة ظروف المسخ  
الثقافي وكذلك الاقتصادي والاجتماعي. فمثلما أبرز المسخ الاقتصادي الرأسمالية المسوخة  
أو المشوهة التي تتمثل في الرأسمالي الفاسد الذي يكسب الأموال من نشاط الفساد وليس  
الإنتاج والذي يسمى بالرأسمالي الرث، ومثلما ظهرت العمالة المسوخة أو الرثة بدلاً من  
العمالة المنتجة، ومثلما ظهر المغنى المسوخ والرث، والأغاني الهابطة، والممثل الرث في  
السينما المسوخة .. نخشى أن يظهر ويستشري المثقف الرث في الثقافة المحلية. كم أتمنى أن  
تخصصوا ندوة أخرى لموضوع المسخ الثقافي.

د. فتحى أبو العينين

وردت إلى ذهنى فكرة المقارنة بين الورقتين.

المقارنة عندي بدأت من خلال البحث عن الموقف المتضمن في داخل كل منهما. لقد وجدت  
في ورقة فيصل موقفاً، ولم أجد في ورقة أستاذنا العزيز الحسينى موقفاً. وجدت في ورقة  
فيصل رؤية عميقة لمفهوم الثقافة الوطنية ومحاولة للإحاطة بجوانبها المختلفة تاريخياً وآنيا،  
ومحاولة لتطوير أفكار نظرية حول هذا المفهوم، ومحاولة للتفتيش في واقعنا الحالي للإضافة  
إلى المفهوم كما تفضل أستاذنا د. جابر وقال. وعندما قرأت واستمعت أيضاً إلى ورقة  
أستاذنا د. الحسيني، وجدت الورقة تدور حول الاستقلال الفكري أو التبعية. و نقول إنها  
عبارة عن عرض أى (Review). لا غبار طبعاً على ورقة تكون مهمتها وتحدد مهمتها بأنها

عرض لأفكار معينة أو موقف معين أو عرض تاريخى لأحداث معينة. لكن عنوان الورقة عنوان واسع «التبعية الفكرية والاستقلال المعرفي». والورقة تنطوي على شيء خاص جداً، هو نظرية التبعية، وبالتحديد في علم الاجتماع أساساً، وهناك مفارقة بين عنوان الورقة وبين محتواها .. لا بأس. لكن الذي شغلني بالفعل هو البحث عن موقف في الورقة، وخاصة أن د. الحسيني قد اهتم بالكلام عن بداية نظرية التبعية وتطوراتها، ثم الأزمات التي تعرضت لها،

وأشار أيضاً إلى كيف بدأت النظرية تعرف في الدوائر الأكاديمية في مصر. وأظن أنه قد أشار فقط إلى كتاباته هو على أساس أنها الكتابات الأولى في هذا المجال، ولكن كنت أتمنى، بما أن هذه الورقة سوف تطبع في كتاب وسوف تصبح وثيقة ويلجأ إليها الناس والباحثون إلخ، أن تضاف -بجانب ذلك- الإشارات إلى بعض الأعمال الجادة التي تناولت المفهوم أو تبنت النظرية وحاولت تطبيقها، سواء فشلت أو نجحت، إلى أي مدى فشلت وإلى أي مدى نجحت -ليس هذا هو المهم. ولكن المهم كيف حاول بعض الباحثين أن يأخذوا النظرية ويبنوا عليها فروضاً، وكيف حاولوا أن يختبروا هذه الفروض من خلال دراسة ظواهر ملموسة في واقعنا في الريف وفي الحضر .. في كذا .. في كذا .. إلخ؟ باختصار في الثقافة إلخ. وأعتقد أن هناك مجموعة من البحوث اليوم، في الدوائر الأكاديمية وغير الأكاديمية المصرية، كان من الممكن الرجوع إليها وتسجيلها وتوثيقها في مثل هذه الورقة التي طرحت ضمن ندوة عن التبعية الثقافية.

أحزنني بالفعل أنه بعد هذا العرض، يبدو أن د. الحسيني في نهاية الورقة قد مال إلى أن يتركني أبحث عن موقف، وأقول إنني لم أجد موقفاً واضحاً. لكن وصلني أو وصلتني رسالة، ذلك أن د. الحسيني في النهاية تماماً يقول إن نظرية التبعية اليوم أصبحت غير ملائمة على الإطلاق، وعلينا أن نبحث عن أشياء جديدة .. لكن لا بأس، هذه الأشياء الجديدة التي نقول إن علينا أن نبحث عنها ونتبناها يقول عنها إن الباحثين وصلوا لحالة من حالات الضياع والإفلاس وكذا، ويعطى سمير أمين مثلاً على ذلك. ثم يقول لنا إننا الآن أمام مهمة. ما هذه المهمة؟ ضرورة البحث عن اهتمامات بحثية جديدة محايدة. أنا لم أفهم حقيقة ما معنى

الاهتمام بمجالات بحثية جديدة محايدة، وهل هو يقصد باهتمامات بحثية جديدة محايدة ما يتردد عن ثقب الأوزون والتلوث وكذا .. هل هذه هي المجالات البحثية الجديدة التي يدعونا إلى الاهتمام بها؟. الكلام طبعاً ليس عرضاً لرأى واحد، لرأى شخص معين أو باحث أو كاتب .. وإنما يفهم من الكلام أنه كلام أستاذنا العزيز د. الحسينى حين يقول إن الباحثين وجدوا أن المفاهيم والتصورات والنظريات والأدوات التحليلية التي اعتادوا عليها لم تعد كافية (أو ملائمة)، وإن عليهم أن يواجهوا موقفاً جديداً .. وإما الدفاع العنيد عن واقع يصعب الدفاع عنه، وتشخيص المسألة على أنه واقع يصعب الدفاع عنه تحمل جزءاً من موقف. من وجهة نظري أنا محبط. وإما إعلان الإفلاس الفكرى والبحث عن اهتمامات بحثية جديدة محايدة .. وهذا ما قلت عنه إنتى لم أفهمه. «وباختصار إذا كانت التحولات العالمية الحديثة قد شهدت انتكاسة شديدة فى الممارسات الاشتراكية، فإن المثقفين العرب قد فقدوا الحلم وتصارعت الآراء حتى وجدوا صعوبة فى متابعتها والربط بينها فى سياق منطقى متكامل». لعل ما يدعم رأيي -ربما أكون طبعاً خاطئاً فى هذا الانطباع الذى أخذته من الورقة أو الرسالة التى وصلتني من الورقة- أو ما يدعم هذا الانطباع الذى خرجت به من قراءتى للورقة، ما هو واضح فى الورقة من إعجاب الأستاذ الحسينى بالنموذج الأربعة -تجربة النموذج الأربعة- التى يدعونا إلى الاحتذاء بها .. أى أن هناك دعوة صريحة إلى إعلان أن جميع التجارب الآن قد انتهت، وأن هناك تجارب الآن تنموية جديدة ينبغى أن ننظر لها نظرة جديدة تماماً، وهى تجارب النموذج الأربعة .. لأن الثابت أن الدول التى اتبعت هذه التجارب قوية وتستطيع أن تكسر دائرة التبعية الجهنمية -على حد قوله فى الورقة-. يدعم انطباعى أيضاً ما يريده ويدعو إليه الأستاذ العزيز د. الحسينى من العودة إلى نظرية التحديث، أى أن هناك بالفعل عودة إلى نظرية التحديث التى قال إن مفكرى العالم الثالث قد بدا لهم أن النظرية ضعيفة وغير ملائمة فى تشخيص واقعة التخلف والبحث عن طرق للتنمية، ومع عودة من جديد للتحديث، وهذا شئ واضح فى الورقة. ولكن هذا التحديث يأخذ شكلاً جديداً. ليس التحديث الخاص به (ولت روستو) ونظرياته إلخ التى تعلمناها وعرفنا عنها أشياء، وأخذنا منها موقفاً، وإنما التحديث بمعنى التعاون -التعاون الجديد- وأعتقد أن هذه هى النعمة السائدة الآن فى دول العالم

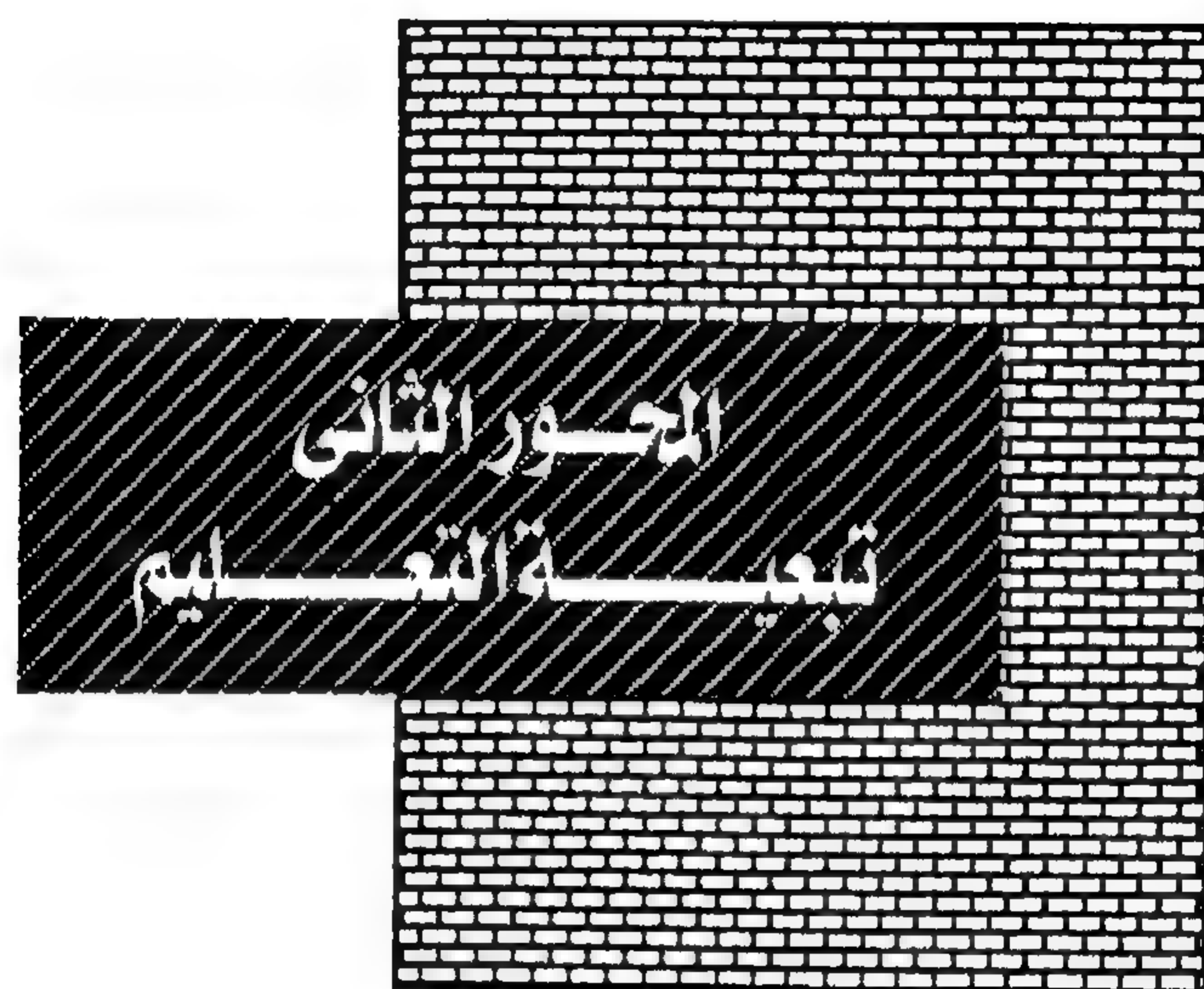


الثالث، وكذا ينبغي اليوم من وجهة النظر هذه أن يحدث لها نوعاً من ©(Integration) الدعوة الآن إلى التعاون فيما يسمى بالنظام العالمى الجديد. أى أن هناك تطويراً على نظريات التحديث ، حتى تأخذ شكلاً جديداً يقال إنه يلائم الظروف العالمية.

أنا سأقتصر فى تعقيبى على هذه الملاحظات المتناثرة غير المنظمة على ورقة د. الحسينى. يمكن أن أقدم ملاحظة قصيرة أيضاً على حديث الأخ العزيز الأستاذ حلمى شعراوى الذى يشير بالفعل أسئلة مهمة وقضايا مهمة جداً، ينبغي أن ننشغل بها ونحاول أن نطورها. فقط الذى أريد أن أقوله هو أن ما يدعو إليه أ. حلمى مسألة أن نأخذ فى الاعتبار ثلاثة أشياء فى مفهوم الهيمنة عند جرامشى، والعولة عند سمير أمين، ثم كلام إدوارد سعيد الأخير. أنا أقول إن هذا الكلام ليس خروجاً من أرضية نظرية التبعية، وإنما هو تطوير من داخلها .. أى أننى فهمت من كلام. أ. حلمى أنه الآن ينبغي أن نتخلى عن نظرية التبعية لأنها أثبتت أنه لم يحدث ولا على المستوى التطبيقي ولا العملى ولا العلمى اليومى .. نخرج منها ونرى .. أنا أقول لا ... أنا أقول إنه حتى الجهود التى تعمل هذا ، صحيح أن جرامشى تكلم عن الهيمنة قبل أن تظهر التبعية وكذا كمفهوم، لكن سمير أمين حتى اجتهاداته الحديثة .. يجوب بقاع جزئية الثقافة هذه. لكنه لم يخرج خارج سور نظرية التبعية .. هو يكتشف أرضاً جديدة داخلها. وهذا شيء جميل ومطلوب.. لأن العلم والمعرفة فى تراكمها لا يحدث أبداً أنه تخلى تماماً عن نماذج نظرية، ثم بعد قليل سرعان ما نجد هناك نظرية جديدة ليست ذات صلة أو منتفية الصلة عما هو موجود من نموذج معرفى أو نموذج نظري. المسألة فيها تراكم وفيها علاقات متداخلة ومتشابكة بالفعل، وهو الذى أعتقد أننا جميعاً نعيه. ولذلك أنا أقول إننا قد نوافق على أن نظرية التبعية بالشكل الذى أخذته وتبلورت به منذ ربع قرن، وبعض الإسهامات التى منها قدر قليل بالنسبة لمسألة الثقافة لا تسعدنا بهذا الشكل، وبالتالى يصبح المطلوب منا، حتى نتجاوز هذا الموقف ليس، أن نتخلى عنها وننساها تماماً، وإنما أن نبحث كيف يمكن أن نضيف إليها ونعدل منها، والعلم يقبل هذا، والنظرية تقبل هذا.

\* \* \*







## التبعية الثقافية فى التعليم قبل الجامعى رؤية أولية

منى أحمد صادق سعد \*

### مقدمة :

هذه الورقة جزء من عمل أوسع للكاتبة تحاول فيه إلقاء الضوء على أهم المجالات الضرورية لدراسة وفهم التبعية فى التعليم المصرى؛ لذا تنطلق الورقة من الأسس النظرية اللازمة لتحليل التبعية فى التعليم بإيجاز شديد، ثم تتجه إلى البيان التفصيلى لأحد مجالات التبعية الثقافية فى التعليم كنقطة دراسة أساسية.

### أولا : العوامل الداخلية والخارجية فى دراسة التبعية<sup>(١)</sup>

تميز أدبيات مدرسة التبعية بين فئتين من العوامل التاريخية والدينامية ، والتي يمكن إرجاع تفسير عمليتي التخلف والتبعية إليهما، وهما العامل الخارجى والعامل الداخلى .

وتتمثل مفردات العامل الخارجى فى الاتصال الحضارى ، ومحاولات الغزو والاستهداف المتكررة، تلك التى سعت ، وتسعى للحصول على الفائز الاجتماعى الناتج عن الموارد أو نتاج العمل الإنسانى أو الموقع الجغرافى الخاص، أو جميعها .

أما العامل الداخلى ، فيمكن تلسمه فى نمط الإنتاج أو التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية للبلد المعنى ، والتي يقود تطورها طبقة مهيمنة وسلطة دولة معبرة عنها. ورغم هيمنة سلطة الطبقة السائدة على القوى الاجتماعية الأخرى ، إلا أن العلاقات الاجتماعية المختلفة داخل البلد المعنى لا تتميز بالسكون ، وإنما بالصراع أو بالتناقض أو بالتحالف أو بدرجات مختلفة منها .

ويمكن إضافة العوامل البيئية مثل الموقع الجغرافى ، ودور النهر وعلاقته بالصحراء

---

\* باحثة . المركز القومى لبحوث التربية والتنمية

والوادی وبالموارد الطبيعية إلى العوامل الداخلية التي أثرت في تطور بلادنا ، وذلك من منظور الدراسة .

ومثلما اختلف تأثير أى من العاملين الداخلى والخارجى على حركة التطور الاجتماعى المصرى منذ محمد على باختلاف الظروف العالمية والداخلية التى مرت بها بلادنا، تختلف كذلك العوامل الفاعلة داخل كل منهما فى التأثير ؛ أى فى غلبتها على باقى العوامل الفرعية فى كل عامل أساسى فى ظرف تاريخى محدد.

ويمكن تصور التبسيط التالى لتاريخية تأثير كل من العامل الداخلى والخارجى على تطور العلاقة التابعة بيننا وبين القطب الأمريكى منذ حصولنا على الاستقلال السياسى فى عام ٥٢ وحتى الآن . فبعد فوز بلادنا بالاستقلال السياسى كانت غلبة التأثير للعوامل الداخلية ، إذ سببها فشلت خطط التنمية ، واستطاعت تحالفات طبقية مغايرة لتلك التى ميزت الناصرية من الاستيلاء على السلطة لتحول تجربة محاولة الاعتماد على الذات ، من تجربة انغلاقية إلى تجربة انفتاحية تابعة .

وبإخفاق تجربة الانفتاح فى حل مشكلات التجربة الناصرية وإصلاح اختناقاتها، طلبت قيادة البلاد العون المالى والفنى من البنك الدولى وخلفه مصالح المراكز والأقطاب الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية . وعندئذ اشتد تأثير العامل الخارجى ، وتم فى صورة برامج التنشيف وتحرير الأسعار وإحداث التطويع الهيكلى ... وكلها وسائل مؤدية إلى كبج نحو الطبقة الوسطى بعامة ، ومنع قفزاتها النوعية إلى مرحلة مختلفة عن مرحلة التصنيع الهزيل والرعية الغالبة على مناشط الاقتصاد .

وإن كان العامل الخارجى هو الغالب فى فترة نهاية السبعينيات فى المجتمع ككل، إلا أن العامل الداخلى هو الذى كانت له الغلبة فى مجال التعليم فى هذه الفترة ، وذلك كامتداد للفترة السابقة عليها .

وتفترض الداسة أن عنصر المصالح للسلطة القائمة للتشكيلة الحالية هو العنصر الفرعى الذى يسود باقى العوامل الفرعية الأخرى فى العامل الداخلى مما يؤثر فى التعليم . وبعامة فالعامل الداخلى هو الأساس والمسئول الأكبر عن التبعية فى مجال التعليم اليوم ولاينفى هذا أو يتعارض مع غلبة العامل الخارجى فى بعض قضايا التعليم .

كذا ، يمكن رؤية العلاقة بين العامل الداخلى والخارجى باعتبارها حواراً متعدد العناصر



يعتمد على منطلقات ومراهنات كل منهما . وهذا أثناء محاولتهما السيطرة والنزاع أو اقتسام ناتج وعملية الإنتاج الموسع فى بلادنا .

ولن يتسع المجال هنا للإفاضة فى هذه الفكرة، ولكننا نود الإشارة إلى أنها جوهرية فى تحليل ديناميات التبعية الثقافية فى التعليم . إذ تكتسب العلاقة بين الداخل والخارج خصوصيتها فى مجال التعليم ، وذلك بحكم الطبيعة الاجتماعية للمؤسسة التعليمية ، أى بفضل دورها فى إحداث التقسيم الاجتماعى الداخلى للعمل ، وفى نشر وتعميم أو تخصيص المعرفة بين المواطنين ؛ وفى عمليات تنشئتهم الثقافية بين أحضان الوطن .

ويمكن ضرب الأمثلة : فإذا أراد القطب الأمريكى أن يصلح من مسار النمو الاقتصادى والاجتماعى وفق برامج التكييف الهيكلى ، فإن المؤسسة التعليمية؛ تساهم فى هذا التطويع بعدة طرق ، ولكنها تتم بصورة مباشرة وغير مباشرة فى آن واحد. هذا إلا أنه يحدث بداية تغيير هيكلى للمؤسسة التعليمية ومنها إعادة تنظيم السلم التعليمى التى ينجم عنها تغيير فى كم ونوعية المعرفة التى سيحصل عليها طلاب المراحل المختلفة ، وبناءً عليها يحدث تغيير فى خصائص العمالة بالمجتمع والتى بدورها تؤثر فى السمات الثقافية للأنشطة الاجتماعية أو فى بعض خصائص مواطنى الغد.

#### ثانياً : ديناميات التجدد التبعى فى التعليم<sup>(٢)</sup>

يتم إعادة إنتاج التبعية - كمنتج ثقافى كلى - فى المؤسسة التعليمية ، وفى المجتمع بواسطتها عن طريق مجموعة من الديناميات ؛ أولاها الشروط المهيئة لحوار غير متكافئ بين الداخل والخارج ، أو هى الشروط الضاغطة تجاه تهيئة الاعتماد على الخارج . وثانيتهما الآليات . وثالثتها دور متخذ القرار.

ويمكن إيجاز الشروط المهيئة للحوار غير المتكافئ ، السابق بيانه ، فى قصور التمويل المخصص للتعليم وضعف الخبرات الفنية المتوفرة بالكادر الذى يدير التعليم ، والقيود الاجتماعية المؤثرة على منظومة التعليم مثل ضغط النمو السكانى . هذا بخلاف صراع المصالح وما يترتب عليه من مشكلات تعليمية ومجتمعية .

أما الآليات : فهى الوظائف الطبيعية التى تؤديها فروع المؤسسة التعليمية - هذا إذا ما فصلنا مستوى متخذ القرار عنها - ومن أمثلتها عمليات التخطيط والتنفيذ .

ويتبقى دور متخذ القرار ، وهو على عكس الرافدين السابقين يتميز بوعيه بمصالح وسلطة السائدة من ناحية ، وحساسيته للتوازنات الاجتماعية المطلوبة من جهة أخرى ، كما

أن له تأثيره الخاص بحكم دور السلطة المركزية التاريخي في بلادنا وهذا من ناحية ثالثة ؛  
أى تعتبره الدراسة مرتكزاً نوعياً محدداً .

وستوضح الدراسة في نقطتها التالية العلاقة الجدلية بين أطراف الداخل والخارج في  
التعليم ، فتبرز ديناميات التجدد التبعي التي تميزه ، وذلك في سياق تاريخي قدره خمسة  
عشر عاماً ، وتترك مزيداً من التفاصيل الخاصة ببلورة طبيعة ونتائج الحوار والمراهنات  
بين أطراف الداخل والخارج لمن يرغب في الاطلاع عليها في الكتاب الذي يختص بالمعالجة  
التفصيلية للموضوع .

### ثالثاً : من المعونة المالية والفنية إلى التحكم في تطوير التعليم :

في بداية السبعينيات بدأت وزارة التربية والتعليم في بلادنا في طلب تعاون الهيئات  
الدولية والحكومية والخاصة بالدول الغربية المتقدمة لكي تحصل على معونات مالية  
وخبيرات فنية تستطيع بواسطتها معالجة المشكلات المختلفة التي يعاني منها التعليم  
والمساهمة في عمليات تطويره وإصلاحه .

وكانت أهم المشكلات التي اهتم الخطاب التعليمي الرسمي بإبرازها هي : قصور  
الإمكانات المالية المرسودة للتعليم عن تنفيذ خطط التوسع فيه ، والعجز عن تحقيق  
الاستيعاب الكامل للأطفال في سن الالتزام ، والتفاوت الشديد في قبول الملزمين بين  
الريف والحضر ، وانخفاض الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي ، علاوة على تأثر الأخير  
بظاهرة عودة الاطفال وعزوف الطلاب عن التعليم الفني مع استمرار تدافعهم على التعليم  
العام وخاصة الجامعي .

كما شهدت تلك الفترة انكسار التجربة الناصرية وبدايات التحول إلى الانفتاح  
الاقتصادي ، فجاءت المعونات المالية والفنية في سياق التغيير المجتمعي وبدعوى إصلاح  
النتائج غير المرغوبة للتجربة الناصرية في التعليم أو لحل مشكلاته المزمنة في ذلك  
الوقت . ولكن إصلاح التعليم منذ بداية السبعينيات لم يتم بناءً على نفس الرؤية أو  
المنظور الذي كان فيه التعليم فاعلاً في المرحلة السابقة عليه . إذ أسفر التداخل بين  
حكومتنا والجهات الاجنبية المعينة لها عن تغيير في منطلقات العلاقة بين التعليم و  
المجتمع ، فأصبحت غير تلك التي ميزت فترة الناصرية ، هذا بخلاف تغيير أهداف التعليم  
العامة والوسيطه والنهائية .

ولقد كان من المستحسن للدراسة أن تبدأ بتوضيح نتائج التجربة التعليمية في عهد عبد

الناصر بإيجاز ، ثم تنتقل بعدها إلى بيان خطى التداخل المصرى الأمريكى فى صنع السياسة التعليمية منذ بداية السبعينيات ، هذا كخطوة أولى يتلوها بيان بعض المترتبات الحادثة على التفسير الفلسفى لدور التعليم فى المجتمع وعلى الأخذ بالعون الفنى فى تطوير التعليم منذ تلك الفترة .

ولكن لن يتسع مجال الدراسة للإفاضة فى كل ماسبق ؛ لذا ستركز على خطى التداخل المصرى الأمريكى فى صنع السياسة التعليمية وبعض المترتبات الناجمة عن اشتراكهما فى عمليات تطوير التعليم .

**خطا التداخل المصرى الأمريكى فى صنع السياسة التعليمية وبعض أهداف التعليم منذ نهاية السبعينيات**

يقرر الطرف المصرى الآن الأهداف العامة والغايات المجتمعية والتربوية من التعليم بصورة منفردة . ولكنه يلجأ إلى طلب مشاركة الطرف الأمريكى وبصفة خاصة إلى خبرته الفنية ليساهم معه فى تحديد الأهداف الوسيطة والنهائية للتعليم .

ولم يتم التداخل بين الطرف المصرى والأمريكى فى عمليات إنتاج الأهداف وإدارة القرار والعملية التعليمية بصورة متسقة منذ نهاية السبعينيات ، ولا يتم الاعتماد على الطرف الأمريكى بمفرده فى الخمس عشر سنة الأخيرة على النحو الحادث الآن .

بل تزايد هذا التداخل والتأثير تدريجيا ومن بين ثنایا العون المادى والفنى الذى تم بيننا وبين الهيئات الدولية والحكومية المختلفة لعدد من دول المركز منذ السبعينيات ، حتى وصل الأمر إلى استئثار القطب الأمريكى بنصيب الأسد من أوجه العون المقدمة لنا سواء تم ذلك عن طريق مشروعات البنك الدولى أو منه بالباطن إلى وكالة التنمية الأمريكية أو غيرها من الوكالات وبيوت الخبرة الأكاديمية الأمريكية العاملة فى مجال التعليم وحتى الفترة الحالية .

ولا تزعم الدراسة أنها تلم بكافة المعلومات والبيانات وإنما تسلسل الوقائع الهامة فى سياق دينامى وعملياتى :

فى عام ٧٥-١٩٧٦ حصلت مصر على دعم مادى قدمه البرنامج العالمى للأغذية وهيئة الإغاثة الكاثوليكية الأمريكية لتغذية تلاميذ الريف المصرى ، واكبه مشروع لبحث الارتباط بين تغذية التلاميذ والتحصيل فى المرحلة الابتدائية ، تقوم به لجنة مشتركة من



خبراء مصريين وأجانب، وعليه قدمت اللجنة تقارير ختامية بشكل دورى فى كل عام من الأعوام الثلاثة الأولى للمشروع ، وذلك باللغتين العربية والانجليزية<sup>(٣)</sup> .

واستمر المشروع ثنائياً بين البرنامج العالمى للأغذية وهيئة الإغاثة الكاثوليكية الأمريكية حتى عام ٨٤ - ١٩٨٥ . وفى ١٧/٣/١٩٨٧ جددت مصر تعاقدتها مع هيئة الإغاثة الكاثوليكية الأمريكية بمفردها لبرنامج الوجبة الغذائية بدءاً من العام الدراسى ٨٦ - ١٩٨٧<sup>(٤)</sup> .

كما حصلت مصر فى عام ١٩٧٧ على معونة من البنك الدولى لتبدأ تجربة المدارس الثانوية الشاملة بالتعاون معه<sup>(٥)</sup> . ولكن التجربة ظلت محدودة .

أيضاً تعاونت هيئة اليونسكو معنا فى عام ١٩٨٧ وذلك لإنشاء مركز تعليم الكبار متعدد الأغراض فى حلوان ، قدمت اليونسكو بمقتضاه معونة مالية لتغطية جزء من تكاليف المعدات والمواد المشتراة للمركز ، وجزء من تكاليف تدريب العاملين بالمركز فى الخارج ، هذا بالإضافة إلى المساهمة فى جزء من تكلفة أنشطة المركز<sup>(٦)</sup> .

وفى نهاية السبعينيات قامت وكالة التنمية الأمريكية من جهة والطرف المصرى من جهة أخرى - ممثلة فى وزارة التربية والتعليم ووزارة القوى العاملة - بدراسة تقديرات العرض والطلب من العمالة فى مصر والتي تم على أساسها توجيه مبلغ ٢٧ مليون دولار من جانب البنك الدولى إلى بعض مشروعات دعم التعليم الفنى فى مصر .<sup>(٧)</sup>

كذا حدث فى عام ٧٨ - ١٩٧٩ التخطيط " لبحث ميدانى حول المهارات الأساسية فى التعليم الابتدائى ومدى احتفاظ من يتركون المدرسة بها . وعلاقة ذلك بأساليب التعليم الابتدائى " ، أجرى بالتعاون بين المركز القومى للبحوث التربوية فى مصر البنك الدولى<sup>(٨)</sup> .

كما تمت دراسة مشتركة بين الأخيرين عن " التسرب وإحصاءات التسجيل فى المدارس فى العينات المختارة " بالانجليزية فى عام ١٩٨٠<sup>(٩)</sup> .

وفى هذا الوقت تحديداً ناقش عديد من الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة و مؤتمرات التربية الدولية المنعقدة فى جنيف والاقليمية الخاصة ببرامج اليونسكو للتربية فى البلاد العربية ، ناقشت أهمية صيغة التعليم الأساسى وضرورات التوجيه إلى التعليم الفنى وقدمت العديد من المبررات التربوية والاجتماعية التى تبرر منطقية تطبيق صيغة التعليم الأساسى فى البلدان العربية . أيضاً بدأ برنامج المساعدات الذى تديره وكالة التنمية



الأمريكية فى التوجه لمصر فى نفس الوقت - أى فى عام ١٩٧٥ - فوقت مصر اتفاقاً ثنائياً بينها وبين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فى ١٦ أغسطس ١٩٧٨ باستمرار المساعدات الاقتصادية والتقنية . وكان التعليم أحد القطاعات التى توجهت إليها المعونة الأمريكية وذلك لاعتبارها خدمة اجتماعية للمواطنين (١٠).

ولكى توجه الوكالة برامج مساعداتها للتعليم المصرى أرسلت مجموعة من الخبراء الأمريكين ليقوموا بدراسة أحوال التعليم فى مصر بالاشتراك مع بعض الخبراء المصريين وصدر التقرير فى عام ١٩٧٩ (١١) . ولقد طلب صندوق النقد الدولى فى ذات التوقيت أيضاً من مصر ، البدء بتنفيذ مخططات خفض الدعم وترشييد الإنفاق الحكومى والاستهلاكى ، ومنها خفض الإنفاق على التعليم العام والجامعى والاتجاه إلى تمهين التعليم وذلك بتطبيق صيغة التعليم الأساسى . طلب ذلك مع الإبقاء بضرورة الاتجاه إلى زيادة دور القطاع الخاص عامة وفى التعليم بصفة خاصة ، وذلك " لتحرير " الإنفاق الحكومى وتوجيهه إلى من يستحقون الدعم فى ظل نفس السقف الإنفاقى ، وأخيراً أوصى بالاتجاه إلى تقليص سلطة المركزية الإدارية وإعطاء فاعليات أكبر للمحليات (١٢).

لذا بدأت تجربة صيغة التعليم الأساسى فى عام ١٩٧٨ على استحياء ، أعقبها التطبيق السريع لها ؛ حيث قامت بدمج السنوات الست الأولى الابتدائية مع الثلاث سنوات الأخيرة من المرحلة الإعدادية وذلك بصدر القرار الوزارى رقم ٩٣١ لسنة ١٩٨١ .

ولقد أتى القرار الوزارى بالتعميم متواكباً مع إدراج المشروع فى الخطة الخمسية الأولى ١٩٨٢ - ١٩٨٦ . وذلك بالحصول على منحة من الولايات المتحدة لتنفيذه ، طبقاً لاتفاقية تدعيم إصلاح التعليم فى مصر ، وتعرف باتفاق " منحة مشروع التعليم الأساسى بين ج.م.ع والولايات المتحدة " ( تحت رقم ٣٦٢ - ١٣٩ ) اتفاق وكالة التنمية الدولية الأمريكية فى ١٩/٨/١٩٨١ ) (١٣).

كما تم فى نهاية السبعينيات التعاقد بين مصر والبنك الدولى على إنشاء المدارس الفنية نظام الخمس سنوات ، وصدر القرار الوزارى رقم ٨٧ بتاريخ ٢٠/٤/١٩٧٨ على أن تبدأ الدراسة بهذه المدارس فى نفس العام . (١٤)

وغنى عن البيان أنه بإشارة الطرف المصرى إلى المشكلات المالية والفنية التى تحتاج إلى تمويل أو خبرات الدول المتقدمة فى الإصلاح والتطوير ، يرسى العطاء التنفيذى للمشروع على إحدى الهيئات الفنية من طرف الدول المقرضة وذات الخبرة فى المجال .

ويلجأ الطرف الأخير إلى إرسال مندوبين ، أى خبراء للعمل ، يقومون ببحوث جدوى لتقويم أهمية المعونة المالية أو الفنية أو كليهما ثم يقدمون التقرير الأساسى للوزير وللجنة الإدارية العليا فى الوزارة ويستمررون فى العمل بحسب الحاجة اليهم .

وقبل الانتقال إلى بيان اشتراك الأطراف الأجنبية فى المشاريع التنفيذية للتعليم نود الإشارة إلى حركة إحياء التعليم الخاص وعودة التركيز على تعليم اللغات الأجنبية فى بداية ومنتصف السبعينيات . ولم تكن الوزارة ولا المعونة الأمريكية للتعليم المصرى بمعزل عنها ، ففى عام ١٩٧٥ - ١٩٧٦ بدأت الوزارة مع المركز القومى للبحوث التربوية فى تجريب سلسلة كتب Progressive Living English للمرحلة الإعدادية وتكرر التجريب لمدة ثلاثة أعوام . كما قامت الوزارة بتطوير المقرر الدراسى للغة الانجليزية فى دور المعلمين والمعلمات . أيضا أقرت الوزارة فى نفس العام مشروعاً لإدخال اللغة الانجليزية فى بعض المدارس الابتدائية " بما يناسب الاحتياجات المحلية " ولكنها بدأت تجريبه فى عام ٧٩ - ١٩٨٠ فى مدرسة واحدة فقط بمديرتين هما بور سعيد والأقصر ، وفيهما امتدت دراسة اللغة الانجليزية إلى المرحلة الثانوية.<sup>(١٥)</sup>

وأخيراً استجابت الوزارة لضغوط الأهالى فتقرر إنشاء مدارس حكومية تجريبية للغات وذلك فى مجال اللغة الانجليزية ، وتقرر بدء الدراسة بها من العام الدراسى ٧٩ - ١٩٨٠ وفقاً للقرار الوزارى رقم ٢٢١ لسنة ١٩٧٩ <sup>(١٦)</sup>

ولم يحدث تطوير لمقررات اللغة الانجليزية وحدها فى ذلك الوقت، بل قامت الوزارة بتطوير مقررات اللغة الفرنسية للإعدادية والألمانية للثانوية والعربية للابتدائية - على التوالى - وكما رصدتها مشاريع خطة التعليم.

واعتمدت طرق التطوير على تشكيل لجنة من خبراء اللغة بالمركز القومى للبحوث التربوية مع الوكلاء والموجهين الأوائل للمواد المعنية ، بتقوم بتقويم الكتب القديمة وتجريب الجديد منها . ولم تضم اللجان السابقة خبراء أجانب كمتخصصين فى اللغات أو فى إعداد المناهج أو المقررات الدراسية . <sup>(١٧)</sup>

وما يلاحظ على المشاريع السابقة هو اقتصار جهود تطوير مناهج اللغات غير الانجليزية على تقنين المقررات الجديدة فى حين امتدت جهود تطوير دراسة اللغة الانجليزية إلى محاولة " الإعداد المحلى " للكتاب ذاته وإلى تطوير الاختبارات .

فمن ناحية كانت محاولة الإعداد المحلى عبارة عن انتقاء كتاب صالح لتدريس اللغة

الانجليزية من إحدى دور النشر الأجنبية فى الخارج . ومن ناحية أخرى وضعت خطة تفصيلية لتطوير اختبارات اللغة الانجليزية تشمل اختبارات نهاية الأعوام للمراحل الدراسية بالتعليم العام ، وذلك كمشروع تقوم بتمويله الوكالة الدولية الأمريكية للتنمية ، كما تقوم الوزارة بتنفيذه مع المركز القومى والجامعة الأمريكية بالقاهرة . على أن يبدأ تنفيذه منذ عام ١٩٧٨ .

ويلاحظ أيضا فى هذا المشروع اشتراك الخبراء الأجانب فى إعداد بنوك الأسئلة من ناحية وتضمنه لمنح تتلخص فى إتاحة فرص الدراسات العملية فى الولايات المتحدة الأمريكية لبعض العاملين بالوزارة والمتنظر قيامهم بوضع الأسئلة بعد ذلك. (١٨) واختيار المقررات بالطبع وإن لم يذكر هذا البند فى المشروع) .

وفى نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات - أى ١٩٨٠ / ٩ / ٢٨ - وقعت اتفاقية بين ج. م. ع. وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية للربط بين الجامعات فى البلدين ، تحت عنوان " مشروع الترابط بين الجامعات المصرية والأمريكية " وصدر بها القرار الجمهورى رقم ٤٠ لعام ١٩٨٠ ويهدف المشروع السابق إلى اجراء البحوث المشتركة التى ترتبط بالمشكلات القومية ويخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بلغ عددها فى عام ١٩٩٠ نحو ٣٦٥ مشروعا بحثيا فى مجالات مختلفة كالزراعة والطاقة والسياسات الاقتصادية والصحة وخلافه . (١٩)

وهكذا تلاحظ الدراسة نمو التعليم الخاص للغات والمدارس الخاصة الشبيهة بالمدارس الأجنبية ومعاودة أنشطتها فى الثمانينيات ، بالتوازي مع نمو الترابطات بين التعليم الجامعى المصرى والأمريكى وزيادة توثقها فى صور اتفاقات التعاون البحثى .

ويتبين لنا من تتبع الوقائع التاريخية السابقة أن المعونات الأجنبية تدفقت - فى البداية - إلى المشروعات والبرامج التعليمية المختلفة سواء رصدت أو لم ترصد فى الخطة ومتى ظهرت الحاجة إليها أو توفرت الفرصة للإفادة منها .

وكما ستوضح الدراسة، فقد تنوعت - ومازالت - مشروعات الإسناد التى رست عطائها على الجهات الاجنبية ، إلا أن نصيب الطرف الأمريكى منها تزايد تدريجياً، واختلفت نوعية المشروعات التى يقوم بتنفيذها عن تلك التى تقوم بتنفيذها باقى المراكز المتقدمة .

فاذا أرادت الدراسة بيان طبيعة التداخل الأجنبى فى مشروعات التعليم المختلفة



ومقارنة المواقع المتباينة للمراكز المتقدمة- وبصفة خاصة القطب الأمريكى- من خريطة التعليم ، فلابد من بسط شبكة المعونة لتحليلها فى سياق تاريخى دينامى .

لذلك تتبعت الدراسة تقارير تطور التربية والتعليم التى يصدرها المركز القومى للبحوث التربوية منذ عام ١٩٨٠ فى بند التعاون الدولى ، وكونت جدولاً مبدئياً يوضح بنود التعاون المختلفة بيننا وبين المراكز القومية المتقدمة ، كما يبين انتقال التعاقدات من فترة زمنية لأخرى ثم من جهة إلى أخرى كالتالى :

#### جدول رقم (١)

شبكة المعونة الغربية للتعليم المصرى منذ ٨٠-١٩٩٠

الجهة	تبعيتها	المشروع المشترك ١٩٨٤	تتابع التعاقدات مع الجهة منذ ٨٦-٨٨	تتابع التعاقدات مع الجهة منذ ٨٨-٩٠
اليونسكو	دولية	<ul style="list-style-type: none"> <li>* تقديم خبراء وفنيين فى مجالات مختلفة منها التعليم الفنى</li> <li>* حلقات وندوات فى مجالات تربوية</li> <li>* المساهمة فى إنشاء مركز تعليم الكبار بحلول عام ١٩٧٨</li> <li>* المساهمة فى إنشاء معاهد فنية متوسطة</li> <li>* معدات فنية ومعدات تكنولوجيا وأجهزة معملية</li> <li>* إفادة مصر بخبرات اليونسكو فى مجال التوثيق التربوى وفى تكوين جهاز علمى للبحوث والتخطيط والتوثيق عام ١٩٥٦ ، مر بعدة بتطورات حتى أنشئ عام ١٩٧٢.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>* طلبت مصر استقدام خبيرين لمدة أسبوعين فى مجال التقويم والتعليم الفنى.</li> <li>* تطوير المركز القومى للبحوث التربوية وإمداده بالأجهزة والمعدات</li> <li>* وضع خطة لإدخال نظام معالجة البيانات فى النظم التربوية كمشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومكتب اليونسكو فى مصر.</li> </ul>	انتقلت بعض المشروعات لتلك الأعمام إلى مكتب اليونسكو الاقليمى للتربية فى البلاد العربية.
اليونيسيف	دولية	* معدات لمشروع التعليم الأساسى،	سارية	



		<p>* المساهمة في مراكز التكوين المهني التي تنشئها وزارة الشؤون الاجتماعية</p> <p>* الاشتراك مع المركز القومي للبحوث التربوية في إعداد دراسة لتقرير تجربة التعليم الأساسي</p>		
البنك الدولي	دولية	<p>* المساهمة في إنشاء مدرسة فنية في القبة بالقاهرة ومدها بالمعدات</p> <p>* إنشاء مدارس تجريبية فنية نظام الخمس سنوات زراعية وصناعية ومراكز للتدريب المهني في المجالات الزراعية ألحقت بمدارس زراعية</p> <p>* مد المدارس الثانوية ودور المعلمين والمعلمات بالتجهيزات</p> <p>* دراسات عن التسرب في التعليم الأساسي</p> <p>* إضافة إلى البحوث المجراة قبل ١٩٨٤ للتمهيد للمدارس الفنية وللتعليم الأساسي والتدريب المهني</p>	<p>* الحصول على قروض ميسرة من البنك الدولي لإنشاء مؤسسة لصيانة التجهيزات، ومؤسسة لتدريب العمال على الصيانة</p> <p>* الحصول على قروض ميسرة من صندوق التنمية الأفريقي لتحديث التجهيزات في المعاهد التكنولوجية (مليون دولار)</p> <p>* إدراج مشروع إنتاج التجهيزات العملية والوسائل التعليمية كصناعات تعليمية في الخطة الخمسية ٨٧-١٩٩١ بالتعاون مع الصندوق الأفريقي للتنمية والبنك الأفريقي بالحصول عليه فوراً</p> <p>* مشروع إعادة تنظيم الهيكل الوظيفي لوزارة التربية ويقوم بالدراسة الفنية أحد بيوت الخبرة الأجنبية وفقاً لتوصية البنك.</p>	<p>* ثلاث اتفاقيات عقدت مع صندوق بنك التنمية الأفريقي بتاريخ ١٩٧٩/٢/١ بشأن تطوير المدارس الثانوية الصناعية الأولى بمبلغ ٧٧٣ وحدة حسابية الثانية ١٧,٣٣٠,٠٠٠ الثالثة ٢٤,٠٠٠,٠٠٠</p> <p>* أجريت دراسة السلم التعليمي، وتم خفضه إلى ٨ سنوات وتم علاج مشكلة الفوج المزدوج بالاستعانة بخبراء وكالة التنمية الدولية الأمريكية .</p>

مكتب العمل الدولي		* المساهمة في انشاء معاهد فنية للصناعات الصغيرة بالهرم مع المؤسسات العامة للصناعات الهندسية والكهربائية والالكترونية وفق برنامج وعقد بين الطرفين	* مؤتمرات ونسدرات حضرت.. مصر في عام ١٩٨٧ مؤتمراً يناقش مع المكتب أوضاع المعلمين كما، أرسلت رداً على استبيان وجه إليها في هذا الصدد.
برنامج الأمم المتحدة للتنمية	هيئات إقليمية وشبه إقليمية	* تحويل مدرسة القبة الفنية إلى نظام خمس سنوات	
برنامج الغذاء العالمي المجلس الأوربي بستر أسبورج		* مشروع تغذية طلاب مدارس الريف بالابتدائي والإعدادي (١٩٧٥ - ١٩٨٤)	
المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة		* الإمداد بمطبوعات تربوية * منح لتدريب المبعوثين باليونسكو في التخطيط والتوثيق التربوي.	تدريب بعض القيادات التربوية المصرية على تعليم الكبار في عمان في شهر ديسمبر ١٩٨٦
مكتب التربية العربية لدول الخليج		* تبادل مطبوعات دورية.	
(الرياض) مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية		* تبادل مطبوعات دورية * بحوث مشتركة تصدر في الدوريات بالمكتب. * أبحاث مشتركة في دورياته.	سارى
			*دعت الأمم المتحدة واليونسكو الدول العربية إلى حضور الاجتماع الاستشاري البرنامج التجديدي

التدريب من أجل التنمية في البلاد العربية ( ابيداس ) * ندوة عن التربية التكنولوجية ١٩٨٩ ، *ندوة التعليم والتدريب وسوق العمل انعقدت في القاهرة في ٢٥-٣ يناير ١٩٩٠				في البلاد العربية
استمرار التعاون في مجال التعليم الفني.	* ٨ منح مدة كل منها ٩ أشهر لتدريب المعلمين بالمدارس الفنية * منح كل منها ٣ أشهر في مجال التدريب على الأمن الصناعي . * ١١ منحة كل منها ٨ أشهر في مجال تدريس اللغة الانجليزية * إرسال خبراء في مجال اللغة الانجليزية بالمدارس الفنية . * الاشتراك في تطوير معدات وميكنة المدارس الفنية الزراعية.	* تقديم خبراء لازمين لتشغيل معدات زراعية في المدارس * مساهمة في إنشاء مدرسة الزاوية الخبراء ، ومحرم بك الصناعية * تطوير الدراسة في المعاهد الفنية والتجارية والصناعية * منح لتدريب معلمى المدارس الفنية خمس سنوات * منح لتدريب معلمى اللغة الانجليزية	حكومة بريطانيا	هيئة التنمية الدولية لآراء البحار
نلاحظ عدم ذكر أية حقائق تخص التعاون بيننا		* شاركت المؤسستان مع المركز القومى بعقد ثلاث حلقات دراسية عن تطوير العلوم في المرحلة الابتدائية .	ألمانيا الاتحادية	المؤسسة الألمانية للتربية ومعهد

العلوم المانيا الديمقراطية الشعبية		<p>* منح تدريب معلمى وموجهى اللغة الألمانية</p> <p>* المساهمة فى بناء مدرسة جلال فهمى الفنية ومدتها بالخبراء والمعدات</p> <p>* المساهمة فى تجهيز وبناء المدرسة الفنية ذات الثمانى سنوات بمدينة نصر فى اوائل السبعينيات</p> <p>* منح لتدريب (٥) معلمين على اللغة الألمانية</p>	
الحكومة الفرنسية		<p>* منح لتدريب المعلمين والموجهين، متفاوتة المدد الشهرية، وأقصاها سنة.</p>	<p>* منح لتدريب عدد ١٢ معلم وموجه لغة فرنسية.</p> <p>* منح لتدريب عدد ١٠ معلمين وموجهين على تدريس مادة الرياضيات</p>
حكومات دول	<p>* فنلندا</p> <p>* كندا</p> <p>* اليابان</p> <p>* إيطاليا</p>	<p>* بحث عن التعليم غير النظامى بين جامعة هلسنكى والمركز القومى للبحوث التربوية.</p> <p>* بحث عن تقويم مدارس الفصل الواحد بين هيئة التنمية الكندية والمركز القومى للبحوث التربوية ١٩٨١.</p> <p>* تعاون بين المؤسسة الكندية الدولية للمعلمين للتدريب على استخدام الوسائل السمعية والبصرية فى مصر ، بدأت ١٩٧٣.</p> <p>تدعيم معمل القياس التربوى فى مصر بالمعدات والأجهزة التكنولوجية علاوة على إرسال خبراء فى نفس المجال</p>	<p>* وهذه الدول فى تقرير التطور ١٩٨٦ إلى ١٩٨٨ عدا اليابان</p>



	* النمسا	* المساهمة في استثمار هذه الادوات في البحوث المصرية.	
هيئة الاغاثة الكاثوليكية	* الولايات المتحدة	* مشروع تغذية تلاميذ المدارس مع برنامج الغذاء العالمي من عام ٧٤-١٩٨٤	* إتفاق بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٧ على برنامج الوجبة الغذائية بدءاً من ١٩٨٧/٨٦ بريف المحافظات .
وكالة التنمية الأمريكية		* منحة مشروع التعليم الأساسي بموجب تعاقد رقم (٢٦٣) في ١٩/٨/١٩٨١ كمنحة فنية ومادية *	* تم التعديل الثاني في يوليو ٨٦ تم بمقتضاه مد أجل المشروع إلى ١٩٩١/٦/٣٠
من الوكالة إلى أكاديمية الإغناء التربوي في واشنطن		* تعديل أول على المنحة بتحويل جزء كبير من المعونة وقدره ٣٩ مليون دولار لإنشاء المدارس في نفس العام ٨١ وتوجيه ٢ مليون دولار لتقديم معونة فنية مع أحد بيوت الخبرة الأجنبية الأمريكية حيث استقر التعاقد مع الأكاديمية بواشنطن تم بموجبه تقديم الخبرة بصورة تقارير بحثية ، ووقع الاتفاق في ١٩٨٣/٣/٢٤ وانتهت ورش العمل من اذونات عمل (١٠) كبحوث في التعليم الأساسي وذلك مع مؤسسة " تيم " مصر.	وسريان أعماله في إنشاء المدارس ، وتقديم المعونة الفنية لزيادة كفاءة التعليم الأساسي. كما أدرج في برامجه الفرعية برنامج تدريب معلمي المرحلة * إدراج عدد من المشروعات مع الوكالة في الخطة الخمسية ١٩٨٧/٨٨-١٩٩٢/٩١ وهي : * المشروع القومي للأبنية التعليمية، بإنشاء هيئة الأبنية
			* مازالت مشروعات زيادة كفاءة التعليم الأساسي مستمرة * استحدثت إدارة التخطيط بالوزارة وانتقلت الخبرة الأمريكية للعمل فيها تاركة شعبة التخطيط بالمركز القومي للبحوث التربوية عام ١٩٩٠ * انتقلت وتعممت معاونة الخبراء الأمريكيين للعمل في ميدان المناهج الدراسية للتعليم الأساسي إلى التعليم العام بمركز تطوير المناهج

<p>* تحدث دورات تدريبية لتطوير المقررات الدراسية ولتدريب القيادات التربوية.</p>	<p>التعليمية وتسليمها للجانب المصرى ( نظام تسليم المفتاح) وشروعها فى دراسات تخطيطية معمارية متكاملة لخرائط مدرسية لم يذكر إن كانت قرضا أو منحة</p> <p>* مشروع تدريب القيادات التربوية العليا ، بإنشاء مركز تطوير المناهج بمنحة من الوكالة مع تدريب القيادات فى الخارج.</p> <p>* مشروع شبكة معلومات تدريب معلمى اللغة الانجليزية .</p> <p>* مشروع تطوير الإدارة المركزية بديوان عام الوزارة بالقاهرة</p> <p>لايوجد تفاصيل فى تقرير التطوير لعام ١٩٩٠</p>	<p>* مشروع جهاز التخطيط التربوى ونظم المعلومات، وهو اتفاق بين الوكالة من مكتبها بالقاهرة كطرف أمريكى مع مدير المركز القومى لبحوث التربية، لتقديم تمويل ومساعدات فنية لإنشاء ثلاث وحدات فى إطار تطوير</p>	<p>من وكالة التنمية إلى هيئة B.R.D .G.* SE.</p>
---	---	--	---

		المركز القومى للبحوث التربوية وإضافة مسمى تنمية إليه .	منح السلام الحكومية لمصانع والمنظمات التربوية والجامعات	منح لتدريب معلمي التعليم الفنى
--	--	---	---	--

#### المصادر :

- ١- ج م ع ، المركز القومى للبحوث التربوية ، الإدارة العامة للتوثيق والمعلومات ، تقرير تطور التربية والتعليم فى ج.م.ع خلال الفترة من ٨٢/٨١ الى ٨٤/٨٣ ، القاهرة، ١٩٨٤
- ٢- ج م ع ، المركز القومى للبحوث التربوية ، الإدارة العامة للتوثيق والمعلومات ، تقرير تطور التربية والتعليم فى ج.م.ع خلال الفترة من ٨٤-١٩٨٦ ، القاهرة، ١٩٨٦
- ٣- ج م ع ، المركز القومى للبحوث التربوية ، الإدارة العامة للتوثيق والمعلومات ، تقرير تطور التربية والتعليم فى ج.م.ع خلال الفترة من ٨٦-١٩٨٨ ، القاهرة ، ١٩٨٨
- ٤- ج م ع ، المركز القومى للبحوث التربوية ، الإدارة العامة للتوثيق والمعلومات ، تقرير تطور التربية والتعليم فى ج.م.ع خلال الفترة من ٨٨-١٩٩٠ ، القاهرة ١٩٩٠.
- ٥- ج م ع ، المركز القومى للبحوث التربوية ، الإدارة العامة للتوثيق والمعلومات ، تقرير تطور التربية والتعليم فى ج.م.ع خلال الفترة من ٩٠-١٩٩٢ ، القاهرة ١٩٩٢
- ٦- ج م ع ، وزارة التربية والتعليم ، مشروع الخطة الخمسية لإصلاح التعليم فى مصر ١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢-٩١.
- ٧- ج م ع ، المركز القومى للبحوث التربوية ، دليل مشروعات المركز . فى عام ٧٨ / ١٩٧٩ القاهرة ، ١٩٨٧.
- ٨- ج م ع ، المركز القومى للبحوث التربوية ، دليل مشروعات المركز . فى عام ٨١/١٩٨٢ القاهرة ١٩٨٣.
- ٩- ج م ع ، المركز القومى للبحوث التربوية ، دليل مشروعات المركز . فى عام ٧٢-١٩٨٦ القاهرة ١٩٨٧.

ويستطيع القارئ معنا- الآن - ملاحظة الظواهر التالية :

١- دخول الطرف المصرى فى التعاقد كجهة رسمية سواء تم ذلك التعاقد مع الهيئات الدولية أو الحكومية للبلاد المختلفة ، أو الهيئات الخاصة لبعض البلاد ، وذلك مع احتفاظ الطرف المصرى بنفسه كجهة رسمية رغم انتقال مشروعات التنفيذ من الهيئات الدولية والحكومية إلى الهيئات الخاصة كمقاول تنفيذية.

٢- تتعلق الملاحظة الثانية بتتابع وتبادل التعاقدات الخاصة ببعض المشروعات البحثية والتنفيذية ، بين البنك الدولى من جهة ووكالة التنمية الأمريكية من جهة أخرى : حيث يقوم البنك الدولى بإجراء بحوث تمهيدية لإحداث تغيير تعليمى جذرى ، يعقبه قيام الوكالة بتنفيذ التعديل . وذلك بعد إصدار متخذ القرار لتوجيهاته التنفيذية بواسطة القرار ذاته ، وتتابع الوكالة تفصيلا ودوريا هذا التغيير التعليمى . ( ونعتقد- وإن لم تتوافر الأدلة- بمتابعة البنك الدولى للنتائج كذلك مع الوكالة ) .

فمثلا : أجرى البنك الدولى مع المركز القومى فى نهاية السبعينيات سلسلة تعاقدات بحثية مشتركة عن التعليم الابتدائى . ثم حدث الاتفاق على تطوير المرحلتين الابتدائية والإعدادية لتصبحا مرحلة واحدة إلزامية تم تنفيذها مع وكالة التنمية الأمريكية .

ویمقتضى الاتفاق مع الوكالة على مشروع التعليم الأساسى وجه جزء من التعاقد إلى مشروع فرعى منه يختص بالبحث لإصلاح هذه المرحلة . وأسفر أحد البحوث التى أجريت مع أحد بيوت الخبرة الأجنبية - من الباطن من وكالة التنمية الأمريكية - عن ضرورة دراسة الأنماط التنظيمية المختلفة بالمرحلة . أى أوصت الدراسة بضرورة البحث فى هيكल السلم التعليمى ٣-٣-٦ .

وبناءً عليه قام البنك الدولى ( مع خبراء أمريكيين من أحد بيوت الخبرة الأمريكية الأخرى فى مجال التعليم ومن الباطن من الوكالة كذلك ) بإجراء دراسة لتعديل السلم التعليمى ، أعقبها تحوله إلى النمط التنظيمى ٣-٣-٥ ، وذلك فى ثنايا امتداد التعاقد بيننا ووكالة التنمية الدولية الأمريكية على استمرار مشاريع التعليم الأساسى ، ومع دخول التعاقد مجالات جديدة كالتخطيط وتطوير المناهج الدراسية للتعليم العام .

ولقد كانت الوكالة وبصفة خاصة خبراء هيئة (B.R.I.D.G.E.S) هم من اقترحوا بدائل مختلفة لمشكلة الفوج المزدوج . ومن اللافت للنظر أن ذلك الاقتراح كان سرىا وعلنيا فى آن واحد : ففى الفترة من ٢٩-٣١/١/١٩٨٩ انعقد مؤتمر " بدائل إصلاح السياسات



التعليمية " فى القاهرة والذى قام بتنظيمه كل من المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية  
ووزارة التعاون الدولى مع هيئة ( بريدجز ) السابق ذكرها .

واستهدف هذا المؤتمر عرض مفهوم البدائل ، وفيه قدمت أوراق مصرية وعربية بخلاف  
ورقة هيئة " بريدجز " التى تحلل السياسة باعتبارها فنيات مختلفة للتقدم والتراجع فى  
الإصلاح . وفى الوقت نفسه قام خبراء الهيئة السابقة بتدريب باحثى شعبة التخطيط  
بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية على كيفية صنع البدائل لمتخذ القرار أثناء قيامهم  
بالدراسة السرية التى تعالج مشكلة الفوج المزدوج فى عام ٨٩ - ١٩٩٠ . (٢٠)

ويحقق المؤتمر شرط الإشهار فتسرى «دينا جلال» أن الطرف الأمريكى يسود إبراز دوره  
وجهوده فى حل المشكلات التى تقابل المجتمع المصرى أمام رأى العام فى بلادنا (٢١).

٣- أما الملحوظة الثالثة فتشير إلى قدرة الطرف الأمريكى فى العشر سنوات الأخيرة  
على انتزاع بعض المشاريع ذات الأهمية من بعض الهيئات الدولية المحايدة كاليونسكو:  
فمن الجدول يتبين أن هناك اتفاقاً عقد بيننا وبين اليونسكو على إدخال نظام لمعالجة  
المعلومات التربوية ، ولايتوفر للباحثة علم بمقدار أو خطى التنفيذ، وإن كنا نرى أن هذا  
النظام أصبح متواجداً فى الوزارة ، فى مستواها الإدارى المتميز ( هكذا المسمى ) والمتعلق  
بمتخذ القرار . ويتواجد خبراء وكالة التنمية الدولية الامريكية وهيئة بريدجز بصفة مستمرة  
فى الإدارة الخاصة بنظم المعلومات فى الوزارة.

٤- وأخيراً يمكننا مناقشة الملحوظة الأخيرة والخاصة بدلالة قيام الحكومات أو الهيئات  
المختلفة بنوعية معينة من المشروعات دون غيرها عن طريق إعادة صياغة الجدول السابق  
فى الجدولين التاليين رقم ٣.٢ .

جدول رقم (٢)

طبيعة المشروعات التى تقوم بها الأطراف الخارجية فى التعليم

طبيعة المشروع المتعاقد عليه	هوية الطرف الأجنبى
<p>١- مشروعات المساهمة فى إنشاء مدارس صناعية مهنية وفنية وتكنولوجية ، كمنح أو قروض ميسرة وغير ميسرة ، شاملة أو غير شاملة المعدات،</p> <p>٢- مشروعات تدريب معلمى التعليم الفنى ( كمنح أو غير مبينة) .</p> <p>٣- مشروعات بمنح لتعليم اللغة القومية للبلاد الأجنبية ولتطوير معلميه فى مصر أو بالسفر للخارج.</p>	<p>أقطاب مختلفة كالمجلترا وفرنسا والمانيا واليابان</p>
<p>١- المساهمة فى مشروعات إنشاء مدارس فنية وإرسال معدات تعليمية بها ومعدات لتكنولوجيا التعليم .</p> <p>٢- ندوات نقاشية لمشكلات التعليم فى دول العالم الثالث تهتم بخبراء عالميين فى التطوير .</p> <p>٣- بعض الأبحاث غير الدورية عن التعليم .</p>	<p>هيئات دولية محايدة مثل الأمم المتحدة</p>
<p>١- مشروعات بحثية تتسم بالدورية، وتأثيرها فى صنع السياسة التعليمية، إذ إنها تجرى بغرض إحداث التغيير وقبل صياغة القرار التعليمى .</p> <p>٢- مشروعات إنشاء مدارس صناعية بقرض ميسر أو غير ميسر وإرسال خبراء فى هذه المدارس .</p>	<p>البنك الدولى</p>
<p>١- مشروعات بحثية تتسم بالاستمرار، وتأثيرها فى صنع السياسة التعليمية، وعراجعتها التفصيلية للنتائج .</p> <p>٢- مشروعات تعليم فنى وتعليم أساسى .</p> <p>٣- مشروعات إنتاج وتشغيل الأهداف التخطيطية وأهداف التعلم فى الفصول .</p> <p>٤- مشروعات إنشاء هياكل إدارية فى الديوان الرئيسى وذات صلة مباشرة بمتخذ القرار .</p> <p>٥- مشروعات تطوير البنية الإدارية للمحليات.</p>	<p>القطب الأمريكى</p>

ولكن الجدول السابق لا يبين بوضوح كافٍ شبكة التداخل التعليمي للمراكز ، ويمكننا إعادة صياغته لنوضح نقاط التركيز، التي يتم توجيه المعونة إليها في المنظومة الكلية للتعليم . وهذا ما يوضحه جدول رقم (٣)

### جدول رقم (٣)

#### توجهات المعونة في جسد المنظومة التعليمية

هوية الطرف الأجنبي	سلم ومؤسسات تعليمية	بنية وهياكل إدارية خاصة ومساعدة	نظام بحثي ومعلوماتي
المراكز المختلفة	١- التعليم الفني ٢- تعليم اللغات.	١- منح لتدريب معلمى التعليم الفني واللغات.	١- بعض البحوث غير الدورية.
الهيئات الدولية المحايدة	١- التعليم اللائق ٢- التعليم الأساسى. ٣- التعليم الفنى.	١- منح للتدريب على التخطيط . ٢- ندوات متخصصة.	٢- بحوث غير دورية
البنك الدولي	١- التعليم المهنى واللائق ٢- التعليم الفنى.	١- المساهمة فى تطوير المحليات.	١- بحوث دورية. ٢- نظم معلومات.
الولايات المتحدة الأمريكية	١- التعليم الأساسى. ٢- التعليم الفنى. ٣- التعليم المهنى واللائق ٤- التعليم الجامعى ٥- تعليم اللغسة الإنجليزية.	١- المساهمة فى تطوير إدارة المحليات التعليمية ٢- إنشاء هياكل إدارية خاصة ترتبط بالوزير ٣- إنشاء هياكل إدارية مهمتها تخطيط الأهداف التعليمية.	١- بحوث دورية. ٢- نظم معلومات لوكالة التنمية الأمريكية والبنك الدولي. ٣- نظم معلومات لتخذ القرار المصرى.

ومن التحليل السابق نتبين أنه توجد عدة فوارق رئيسية بين معونات المراكز من جهة، والهيئات الدولية المحايدة من جهة ثانية، وهما معا - أى بينهما - والبنك الدولي والولايات المتحدة من جهة ثالثة.

ذلك لأن معونات المراكز باستثناء الولايات المتحدة والهيئات المحايدة تتجه إلى أجزاء من المنظومة التعليمية الكلية أو إلى أجزاء من بعض فروعها، وقد يحدث بمعاوناتها استحداث لهياكل فرعية فى التعليم دون تغيير جذرى فى النظام الكلى .

فى حين تتجه معونات البنك الدولي والولايات المتحدة إلى جميع مفردات المنظومة الكلية للتعليم، وتتصف بالشمول وبإدخالها التغييرات الجذرية على جميع تلك المفردات؛ وذلك ما أوضحتة الدراسة من الجداول التفصيلية ومن تتبع التاريخ للوقائع.

أما ما يجمع معونات المراكز المختلفة - بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية - فهو الاهتمام بالقنوات المفتوحة لتعليم الصفوة بيننا وبينهم، وذلك بالاهتمام بتدريس اللغات الأجنبية بصفة خاصة. كما تتفق المراكز كذلك على اقتسام السوق المصرية للتعليم، وهذا عن طريق بيع المنجزات التكنولوجية كالمعدات والتربح من القروض ومن تسويق الخبرة الفنية لتطوير التعليم . والأخير يحتكره الطرف الأمريكى بصفة خاصة.

ويتبين من حجم وتنوع الارتباط بين بلادنا والأقطاب المتعددة - فى مختلف فروع المؤسسة التعليمية - عمق الاحتياج للخارج، والذي تجاوز أزمة رأس المال إلى أزمة الخبرة الفنية واختناق التوازنات الداخلية .

فأزمة رأس المال ليست هى الأزمة الحاكمة، والدليل على ذلك عدم تواجد الاختلالات المالية فى التعليم العام والجامعى بنفس درجة تواجدهما فى التعليمين الأساسى والفنى . إذ تتسائل الدراسة لماذا يشتد ويساهم نشاط القطاع الخاص فى التعليمين العام والتجارى، وبطرق مباشرة وغير مباشرة فى التعليم الجامعى، فى حين يحجم عن المشاركة الإجمالية أو التمويلية فى التعليم الفنى، هذا رغم إفادة القطاع الخاص الاقتصادى الكلى من تطوير النوعية الأخيرة .

أبضا نستفسر عن استمرار تواجد الخبرة الأمريكية بصفة خاصة فى المراكز البحثية والتطويرية وتلك المتصلة بنظم المعلومات فى ديوان الوزارة الرئيسى الآن، هذا رغم انتهاء



المبرر الأصلي لتواجدهم؟ كما نركز على تحول التعاقدات الجزئية بيننا وبينهم - تلك التي تتعلق بفروع من منظومة التعليم- إلى أخرى تتسع لتشمل نظم فرعية أو كلية فى التعليم.

ومع استمرار تواجد الخبرة الامريكية فى التعليم وانتظام لجوء الطرف المصرى إليها الآن، إلا أنه لا يمكننا إغفال محاولة التداخل لإيجاد التوازن بين أطراف المعونة .

ولكنها محاولة قاصرة، ذلك لأن تنوع الجهات المقرضة وتعدد توجهاتها فى فروع المؤسسة التعليمية لاينفى إمكانية احتكار قطب معين لبعض العناصر المحورية فى العملية ، وهو ماسوف نزيده إيضاحا .

### طبيعة الدور الأمريكى فى التعليم المصرى منذ الثمانينيات

فإذا اتفق قارئ الدراسة الآن معنا على الدور متزايد الأهمية للقطب الأمريكى فى العون الموجه إلى التعليم وأراد المزيد من التفاصيل عن طبيعة دوره فى هذا المجال، فيمكن للدراسة أن توضح ذلك عن طريق متابعة بعض توصياته التى نصح بها فى تقارير العون الفنى لإصلاح التعليم الابتدائى والإعدادى ، والذى تحول إلى مرحلة التعليم الأساسى على النحو التالى :

ففى التعاقد الأول بين حكومتنا وهيئة التنمية الدولية الأمريكية وهو برقم - ٢٦٣ ك ١٣٩ بتاريخ ١٩/٨/١٩٨١ ، تم الإتفاق على تمويل إنشاء وتجهيزات وخدمات فنية للتعليم الأساسى . وفى نفس العام حدث تعديل أول بحيث يتم تحديد البنود التفصيلية لمساهمة كلا الطرفين فى التمويل، كما تم الاتفاق على توجيه أغلب المعونة إلى مشروع المبانى المدرسية - الذى يختص من ضمن اختصاصاته برسم الخرائط التفصيلية لتوزيع المدارس على أنحاء الجمهورية- كذا توجيه مبلغ ٢ مليون دولار للمساعدات الفنية التى تشمل مختلف قضايا التعليم الأساسى مثل التخطيط والاقتصاديات<sup>(٢٢)</sup> تمت تلك المساعدات الفنية فى صورة أذون عمل عددها عشرة (Workshop) وعناوينها:

إذن العمل رقم (١) الإطار العام للمشروع.

إذن العمل رقم (٢) المنهج وإعداد المعلم.

إذن العمل رقم (٣) اقتصاديات التعليم الأساسى.

إذن العمل رقم (٤) تصميم مدارس التعليم الأساسى.

إذن العمل رقم (٥) وضع برنامج للحاسب الآلى للتخطيط والمتابعة.

إذن العمل رقم (٦) التدريب أثناء الخدمة لمرحلة التعليم الأساسى.

إذن العمل رقم (٧) المعوقون فى مرحلة التعليم الأساسى.

إذن العمل رقم (٨) تنظيم وإدارة التعليم الأساسى.

إذن العمل رقم (٩) المدارس التجريبية.

إذن العمل رقم (١٠) الإشراف التربوى (التوجيه الفنى)

ويقترح إذن العمل رقم (٢) أنه لكى يتحقق إصلاح التعليم الأساسى (٢٣). فمن الضرورى توجيه الاهتمام إلى " الهيكل التنظيمى لمدرسة التعليم الأساسى " ، ذلك بدراسة " الأنماط المختلفة " للتعليم وهى ٦-٦ أو ٩-٣ أو ٦-٣-٣ أو ٥-٣-٤ وكان ذلك فى مارس ١٩٨٤ (٢٤). كذا يشير التقرير السابق إلى ضرورة التغيير الجذرى للمناهج ويحدد تخطيطا تفصيليا لذلك ، ملتفتا إلى جميع التفاصيل كأدلة المعلم وأهمية تدريب الموجهين والمسؤولين على إعداد المقررات باستخدام مدخل النظم ، ويدلى بتصميمات مختلفة ومقترحات متنوعة لأهداف التعلم فى الفصول مع التخطيط الزمنى الدقيق لورش العمل المقترحة التى ستقوم بصياغة المبادئ الجديدة للمقررات (٢٥).

وأخيرا يشير التقرير السابق فى توصياته إلى " الاحتياجات ذات الأولوية بالنسبة لوزارة التربية والتعليم " ولم يذكر مبررات أولويتها وموضوع الحاجة ذاته . وهذه الاحتياجات - كما نفهم - هى بنود تفصيلية بالمعلومات المختلفة والمختصة بدراسة الكفاءة الداخلية والخارجية للصيغة الجديدة من التعليم الأساسى ، مع الاهتمام بالمتابعة الدورية (٢٦) كما يقترح فى نهاية توصياته تصورا لشبكة قومية لمعلومات التعليم (٢٧) معددا فوائدها . ونجد الإشارة هنا إلى أنه فى جميع التقارير التى تمت ، لا يخلو أحدها من التذكير بأهمية المعلومات والبيانات وإلى قصورها وإلى ضرورة استخدام التكنولوجيا الحديثة كالمبيوتر والميكروفيلم فى تسجيلها مع مراعاة المراجعة الدورية لها .

لجد توصية مشابهة للتوصية الأخيرة فى إذن العمل رقم (٣) مع تصنيفها إلى معلومات على المستوى التخطيطى الكلى وأخرى تفصيلية على مستوى المدرسة، ويوظف فى كليهما الكمبيوتر وغيره من أجهزة حديثة.

ويوصى إذن العمل رقم (٣) - الخاص باقتصادات التعليم الأساسى - بضرورة إلغاء إعادة السنة الدراسية للطالب الراسب فى الصفين الرابع والخامس من الحلقة الابتدائية. وذلك لمبررات تربوية عديدة، هذا بالإضافة إلى كلفة الرسوب التى تفوق كلفة إنشاء دراسات أو نظام علاجى لهم من وجهة نظر الخبراء فى التقرير . كما " يقترح المواجهة المبكرة لمشكلات التعليم ومساعدة الطفل أن يتعلم كيف يتعلم وذلك لتجنب الكثير من إعادة السنة فى المرحلة الإعدادية " (٢٨).

وناقش التقرير السابق أيضا الكفاءة الخارجية لنظام التعليم أى : علاقة التعليم بالقوى العاملة التى يحتاجها النمو الاقتصادى ذى النسبة المرتفعة المنشودة . ويرى أن النقص فى بعض التدرجات بالهيكل المهارى للعمالة كالحرف اليدوية الماهرة يؤدى إلى تعويق النمو (٢٩).

ويعلق إذن العمل رقم (٣) بأنه " فى بلد كمصر يمكن أن يدرّب أكبر عدد بهدف تصدير رأس المال البشرى باستخدامه كمصدر عام للنقد الأجنبى " (٣٠) . (أى يقصد كما نفهم أن يتحول التعليم إلى قوة طاردة للمواطنين من بلادهم وإقناعهم بعدم قدرة الوطن على إيجاد فرص عمل لأى طالب يتدرب فى مؤسسات التعليم ويرغب فى العمل من بعدها) .

أما إذن العمل رقم (٨) والخاص بتنظيم وإدارة التعليم الأساسى ، فقد وضع فى خطة أذن العمل الفنية منذ التعاقد الأول . ولكنه لم ير النور إلا بعد الاتفاق بين حكومتنا والوكالة الأمريكية على التعديل الثانى ، والذى وقع فى يوليو ١٩٨٦ وتم بمقتضاه مد أجله إلى ٣٠ يونيو ١٩٩١ (٣١).

ويبدأ الإذن السابق- والذى قدم تقريره الختامى فى مايو ١٩٨٧ - نقاشه للهيكل الإدارى للتعليم الأساسى بتحليله ، منتقدا غياب الجهاز الإدارى المتكامل للمرحلة الجديدة بعد اندماج حلقتيهما ويرصد غياب التنسيق الإدارى الأفقى والرأسى بينهما .

لذا يقترح استحداث وظيفة إدارية فى المواقع الإدارية الثلاث ( ويعنى بها المستوى المركزى ثم مستوى المديرية فالمدرسة ) وتهتم هذه الإدارات بشئون التعليم الأساسى ككل. كما يوصى بإنشاء لجان نوعية متخصصة مهمتها التنسيق الأفقى وإيجاد الترابطات بين عمليات التخطيط والمراجعة فى إدارات هذه المرحلة . ثم ينهى التقرير السابق مناقشته بتحديد تصور تفصيلى " للهيكل التنظيمى المقترح لجهاز التعليم الأساسى " وفيه يرصد تفصيليا مهام ونوعية التنظيم الإدارى واللجان الرئيسية والفرعية ومسئولياتها . ولا يفوته موقع المعلومات ونظمها فى الهيكل ، بعد اقتراح قواعد تصنيفها .

وأخيرا يضع مخططا زمنيا للتنفيذ مع تحديد مسئولية كل جهة ونقتطف منه الآتى نصا  
بعد انتقاء بعض البنود الهامة :

#### جدول رقم (٤)

" خطة التطبيق لتطوير تنظيم وإدارة أجهزة وحدات التعليم الأساسى \* (٢٣)

المرحلة	العمليات والإجراءات المطلوبة	المستوى	ملاحظات
الأولى	١- إنشاء المجلس النوعى للتعليم الأساسى.	وكيل أول الوزارة ورئيس قطاع التعليم	استصدار قرار وزير التعليم
	٢- إعادة تنظيم الإدارة المركزية للتعليم الأساسى.	وكيل أول الوزارة ورئيس قطاع التعليم	استصدار قرار وزير التعليم
	٣- اختيار محافظتين يتم فى نطاقهما التدريب التجريبى للتنظيم الجديد.	وكيل أول الوزارة ورئيس قطاع التعليم	استصدار قرار وزير التعليم بالاتفاق مع وزير الحكم المحلى
	٤- تحديد الأهداف ورسم السياسات، بلورة الأهداف الاجرائية وأولويات تطبيقها ، تنفيذ برامج التعليم الأساسى بما فيها الخطة التعليمية للكتب والمقررات ، جمع، ومعالجة وتداول البيانات إلخ.	المجلس النوعى للتعليم الأساسى ولجان التعليم الأساسى بالمديريات والإدارة التعليمية.	استصدار قرار وزير التعليم وقرارات المحافظ ( حسب الحاجة).

وبين المقتطف السابق من الجدول تفاصيل المرحلة الأولى المركزية ، ومدتها عامان والتى تعقبها المرحلة الثانية بنفس المدة كذلك ، وفيها يتم تعميم التجربة فى عدد من المحافظات يتراوح بين ٦-٨ محافظات وتمثل مختلف الأقاليم ، ثم يأتى التطبيق الواسع فى المرحلة الثالثة ومدتها عام دراسى واحد.

ولايفوتنا أن نلاحظ بدورنا كيف يؤكد التقرير - فى الملاحظات - على استصدار الوزير لقرارات التنفيذ .



فكما يتبين للقارئ معنا أن المعونة قد امتدت إلى مجالات متعددة لم تكن مرصودة فى التعاقد الأول بيننا وبين الوكالة ؛ لذا جاء التعديل الثانى فأدخلها فى الاهتمام ، ليشملها الإصلاح بدوره .

وفى التعاقد الثانى حددت الوكالة ملامح رئيسية لتحسين نوعية التعليم الأساسى وزيادة كفاءته : منها الاستمرار فى تشييد المبانى المدرسية ، وضرورة وضع أطر مؤسسية لمناهجه ، والاهتمام بزيادة فاعلية المحليات فى المشروع ، كذا العناية بتدريب المعلمين وتقديم المساعدة الفنية لبرامجهم (٣٤) .

وظهرت إلى جانب بنود التعاقد الثانى كذلك مجالات جديدة أهمها الاهتمام بزيادة فاعلية التنظيم الإدارى لديوان الوزارة عن طريق دراسة الهياكل التنظيمية له واقتراح التعديلات المناسبة عليها ، استلزمت بدورها إجراء اتفاق مع البنك الدولى بشأنها ، ومنها بالباطن إلى الوكالة الأمريكية وإلى خبراء هيئة بريدجز على التوالى . (٣٥)

ويمكن ملاحظة المجالات السابقة ومواقيت تعاقداتها من الجدول رقم (١) ، كما تشير دراستنا إلى إدراج بعض نتائج المقترحات البحثية لأذن العمل العشرة - التى أبرزناها - فى الخطة الخمسية للأعوام ٨٧ - ١٩٩١ ، وذلك فى صورة مشروعات تنفيذية بيننا وبين الوكالة ، هذا علاوة على قيام الوزير ببعضها الآخر مباشرة .

ويتم الأمر السابق كله تحت دعوى زيادة كفاءة التعليم العام وخاصة فى مرحلته الأساسية ؛ فلكى تزداد تلك الكفاءة عملت الوزارة منذ منتصف الثمانينيات وإلى بداية التسعينيات على تعديل التنظيم الإدارى لديوان الوزارة ، وتطوير المركز القومى للبحوث التربوية وإنشاء مركز تطوير المناهج ، ثم استحداث إدارة البحوث المركزية بديوان الوزارة

ولقد اتبع الوزير فى ذلك الأمر سياسة التغيير الجذرى والسريع والمتالى - على حد تصريح الخطاب الرسمى - وفى جميع الأحوال سعى إلى الحصول على المنح والقروض المالية والفنية من الطرف الأمريكى للتنفيذ .

وما يسترعى الانتباه أن جميع التعديلات والاستحداثات الإدارية السابقة قد تمت بتواز تام ، فحدث ازدواج وتضارب فى المسئوليات والاختصاصات والمهام التى تقوم بها هذه الأجهزة ، هذا من ناحية ، فى حين عملت الخبرة الفنية الأمريكية فى جميعها - القديم والمؤقت والمستحدث منها - فى تلك الفترة من ناحية أخرى ، كما احتفظ الوزير بجميع

الخبط التي تتيج له الإدارة والرئاسة المباشرة لها جميعا . وكأنه يفيد من هذا التضارب والازدواج فى الاختصاصات من ناحية ثالثة .

كذا يلفت النظر حرص الطرفين على إشهار بعض جوانب عملهما المشترك - وهو المتعلق بالتوسع فى التعليم الأساسى وخاصة فى الريف وبعض جوانب النصح الفني الإدارى - فى حين أنهما يراعيان إخفاء الامتداد بالعمل الثنائى بينهما إلى هذا العمق .

وعلى أية حال فتحت ستار زيادة كفاءة التعليم العام ، تم تطوير المركز القومي للبحوث التربوية بإضافة مسمى تنمية إليه ، وتغيير هيكله التنظيمى ليضم شعبا ثلاثا من بينها شعبة التخطيط التربوى، كما ألحق به - مستقلا عنه كذلك - مركز تطوير المناهج ولقد عمل فى كل من شعبة التخطيط ومركز تطوير المناهج الخبيران المصرية والأمريكية وفى المدة الزمنية القصيرة التى تراوحت لمدة عامين منذ ٨٨ - ١٩٩٠ ، التى ظل بها مندوبو هيئة بريدجز فى شعبة التخطيط بالمركز ، وقد تجاوزت عمليات النصح والتوجيه والمتابعة الدورية مشكلات التعليم الأساسى إلى جميع تفاصيل المنظومة التعليمية نظامية وغير نظامية .

ثم حدث خلاف بين رئاسة المركز آنذاك - فى عام ٨٩ / ١٩٩٠ - والوزير أعقبها انتقال كل الخبراء الأمريكين العاملين بشعبة التخطيط التربوى إلى الإدارة العامة للتخطيط بديوان عام الوزارة، التى تم تأسيسها بالقرار الوزارى ٢٠٣ لعام ٨٩، لكنهم استمروا فى العمل بمركز تطوير المناهج باعتباره جهة مستقلة مازالت حاصلة على المنحة وللآن .

وبرغم أن الانتقال السابق للخبراء الأمريكين إلى ديوان الوزارة بدا فجائيا ، إلا أنه كان مخططا ؛ إذ اتسم الهيكل الإدارى لـديوان الوزارة بعدم الاستقرار منذ بداية الثمانينيات، فحدثت تعديلات متتالية بين بعضها والبعض الآخر خلال مدد تتراوح بين شهر واحد وثلاثة أشهر (٣٦) . وتجب التعديلات سالفة الذكر فى ثناياها إجراءات متعددة تم بواسطتها تنفيذ التخطيط الإدارى سابق النصح به فى إذن العمل رقم (٨) من ناحية الاقتراح البحثى المدرج فى الخطة الخمسية ٨٧ - ٩١ الخاص بتغيير الهيكل التنظيمى بديوان عام الوزارة .

ويتيج الأمر السابق بدوره أن تتواجد الخبرة الأمريكية تواجدا مستمرا ومؤسسيا فى

الإدارة التعليمية المصرية ، كما يساهم فى اتساع مجال تأثيرها بحكم وظيفة الجهاز الإدارى ذاته .

وأخيراً فلكى تتحسن وتطوع مقررات التعليم الأساسى وفق مارآه إذن العمل رقم (٢) ، اتفق الطرفان المصرى والأمريكى على إنشاء مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية .  
والذى تذبذب الوزير فى شأن إشهاره ، فأصدر سلسلة من القرارات أولها القرار رقم ١٩٢ لعام ١٩٨٥ وآخرها القرار رقم ١٧٦ لعام ١٩٩٠ ، وبمقتضاه خرج المركز الى النور كهيئة دائمة (٢٧) .

ومن المسمى ذاته للمركز ينتقل نشاط الإعداد المشترك لمناهج التعليم الأساسى إلى الثانوى العام منه بصفة خاصة .

فإذا أرادت الدراسة أن تجرد خطى التداخل بين الطرفين المصرى والأمريكى فى صنع السياسة التعليمية ، وبلورة طبيعة دور ونوعية تأثير الطرف الأمريكى فى التعليم المصرى فى الفترة الراهنة فيمكنها القول : لقد انتقل الطرف الأمريكى من تنفيذ عطاءات بعض المشاريع التعليمية فى نهاية السبعينيات إلى احتكار عطاءات عمليتى إنتاج وتشغيل الأهداف وإدارة القرار والعملية التعليمية ؛ أى إلى الانفراد بالإمساك بزمام عمليات التطوير التعليمى فى بلادنا . ولا يمنع الاحتكار السابق هذا من الاحتفاظ ببعض العطاءات المربحة فى مجالات التعليم غير الفنية . فالمستقر الأخير للخبرة الفنية الأمريكية اليوم هو البناء الإدارى للتعليم فى مستواه الخاص بالعاصمة (٢٨) . وهو فى الوقت ذاته المستوى المرتبط مباشرة بمتخذ القرار ولهذا الموقع مزايا عديدة ستعود الدراسة إلى مناقشتها فى الخاتمة .

رابعاً : بعض المترتبات والتكيفات الهيكلية فى المؤسسة التعليمية منذ بداية الثمانينيات

لقد ترتب على التحول الاجتماعى من التجربة الناصرية إلى ماتلاها من حقبة ، وعلى التداخل المصرى الأمريكى فى تسيير المؤسسة التعليمية ، تغيير فى منطلقات العلاقة بين التعليم والمجتمع من ناحية ، وفى الأسس الفلسفية والمعرفية للمقررات من ناحية أخرى ،

وفى البنية التنظيمية للتعليم من ناحية ثالثة .

وتؤثر الأسس الجديدة التى تنظم العلاقة بين التعليم والمجتمع على كل من المنطلقات الفلسفية والمعرفية للمقررات وعلى تنظيم هيكل المدارس بتنوعاته وتدرجاته المختلفة . ويمكن بلورة أهم الأسس فيما يلى :

١- التعليم متغير اقتصادى حدى ، تتوقف أهمية أية مرحلة فيه للنمو - ومن ثم للتنمية - على مرحلة النمو الاقتصادى التى يجتازها المجتمع وفق نموذج " روستو" وذلك فيما عدا المرحلة الأولى منه بالنسبة للبلاد النامية واللازمة " للإقلاع" (٣٩).

٢- تخصيص الموارد المالية للتعليم يتوقف على حالة المجتمع من النمو الاقتصادى ، والفاعلية الإنتاجية لمراحل التعليم المختلفة ، وعلى تحقيق الاتزان بين حصة الإنتاج والخدمات وباقى الأعباء كالديون من التمويل الحكومى من جهة وبين الأخير والمستفيدين من التعليم من جهة أخرى (٤٠).

٣- تحويل الثقل الرئيسى لمسئولية الدولة فى التعليم من المهام الاقتصادية والإدارية المتساوية ، إلى غلبة المهام الفنية على هذه المسئولية .

حيث يرى الجانبان أنه يجب حساب تكلفة وعائد التعليم من ناحيته الاجتماعية والفردية وهذا لإيجاد التوازن بين الجانبين الاستثمارى والاستهلاكى فيه . وعلى الدولة فى حالة الأخذ بتلك النظرية ، أن ترشد إنفاقها على التعليم، وذلك بتقليص حصته من الميزانية العامة للدولة ، وترغيب القطاع الخاص والأهالى فى المساهمة بتوفير التمويل اللازم له . ويستلزم الأمر الأخير أن توجه الدولة اهتمامها إلى المهام الفنية مع تغيير المفهوم الإدارى الكلاسيكى القديم .

ولن تستطرد الدراسة لتبين جميع الشواهد الدالة على أخذ الجانب المصرى بتلك المنطلقات تطبيقاً ، إنما توضح بعضها عن طريق بيان بعض التغيرات الهيكلية فى البنية التنظيمية للمؤسسة التعليمية التى يمكن إيجازها فى قضيتى ترشيد الإنفاق وخصخصة التعليم .

#### ١- ترشيد الإنفاق (٤١)

لقد التزمت الدولة فى بداية الثمانينيات بتقليص الإنفاق الحكومى على التعليم



فانخفضت ميزانية وزارة التربية والتعليم عام ٨١-١٩٨٢ لتصل إلى ٨٠٢٪ من الميزانية العامة للدولة ، وذلك بعد أن كانت قد وصلت إلى ١٥٪ ، ١٢٤٪ ، ١١٦٪ ، ١١٪ على التوالي فى الأعوام منذ ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٧٨ ثم حافظت النسبة الجديدة على ثباتها الانكماشى فترة زمنية تصل إلى ثلاث سنوات ، ولكنها عادت إلى الارتفاع والتذبذب فى معدل يتراوح بينها وبين ١٠٠٪ فى الثمانينيات والتسعينيات .

وعلى أية حال ، يذكر عديد من المصادر أن الإنفاق على التعليم يصل إلى حوالى ٥٪ من إجمالى الناتج القومى فى الأعوام من ١٩٨٥ وإلى الآن، كما تشير مصادر أخرى إلى أن نسبة الإنفاق على التعليم العام إلى جملة الإنفاق الحكومى كانت ٥٤٪ و ٤٥٪ فى الأعوام ١٩٩٠ ، ١٩٩١ على التوالي ، وذلك فى حين كانت نسبة الإنفاق على التعليم العام إلى جملة الناتج المحلى الاجمالى ٤٥٪ و ٤٦٪ على التوالي بالنسبة للعامين الأخيرين نفسها .

وفى منتصف ونهاية الثمانينيات بدأ التزام الدول كذلك بإعادة تخصيص الموارد المالية وتوجيهها وفق المراحل والأنواع الإنتاجية فى الوضع . فكان نصيب التعليم قبل الجامعى من الإنفاق على التعليم العام شاملا الجامعى يتراوح بين حوالى ٦١٪ ، ٦٥٪ وذلك حتى بداية التسعينيات .

ورغم الالتزام السابق بإعادة تخصيص الموارد إلى التعليم العام إلا أن الدولة لم تتخلص من تحيزها الإنفاقى إلى الأصول الاجتماعية لطلاب التعليم الجامعى والعالى . ويمكن تبين ذلك من تكلفة الطالب فى كل من التعليمين الأساسى والجامعى : إذ تبلغ تكلفة الطالب فى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى ١٠٦ جنيهاً، وفى الحلقة الثانية منه ١٣٧ جنيهاً، فى حين تبلغ تكلفة الطالب فى التعليم العالى حوالى ٤٧٥ جنيهاً، كذا يلاحظ أحد تقارير المجالس القومية المتخصصة فى التعليم غياب كل من العدالة الاجتماعية والمتطلبات الفعلية من التمويل فى كل قطاع تعليمى وذلك كأسس تؤخذ فى الاعتبار عند تقرير مصروفات التعليم<sup>(٤٢)</sup> .

لقد كان الهدف من إعادة تخصيص الموارد المالية داخل المنظومة التعليمية ، أى بين أنصبة التعليم قبل الجامعى منذ الثمانينيات ، هو إعطاء الأولوية للمراحل التى تتفق مع

مستوى التطور الاقتصادي الذي مجتازه الآن ، هذا بخلاف التركيز على المراحل والأنواع ذات الإنتاجية الاقتصادية المؤكدة .

ونستطيع معاً تتبع تحويل الموارد المالية إلى التعليم الأساسي والثانوي بأنواعه منذ تلك الفترة بدراسة الجدول التالي :

#### جدول رقم (٥)

نسب الإنفاق على المراحل التعليمية المختلفة  
إلى ميزانية التعليم قبل الجامعي في سنوات مختارة

المرحلة	٨٠-٨١	٨٤-٨٥	٨٥-٨٦	٨٦-٨٧	٨٧-٨٨	٨٨-٩٠
ابتدائي	٤٧,٦٪	٣٤,١٪	٣٥,٧٪	٣٥,٤٪	٢١,٨٪	١٧,٥٪
إعدادي	٣٢٪	٢٥,٤٪	٢٥,١٪	٢٤,٨٪	٢٣,٧٪	٣٠,٥٪
جملة الأساسي	٧٠,٦٪	٥٩,٦٪	٦٠,٦٪	٦٠,٢٪	٤٥,٥٪	٤٨٪
ثانوي عام	٩,٩٪	٦,٢٪	٥,٩٪	٦٪	٥,٨٪	٥,١٪
فني	١٦,٥٪	٢٧,١٪	٢٦,٤٪	٢٧,٦٪	٤٤,١٪	٤٠,٩٪
معلمين	١,٨٪	٢,٣٪	٢,٢٪	٢,٤٪	٢,٢٪	-----

المصدر : الجدول تركيب الباحثة من تقارير التطور الدورية الصادرة عن المركز القومي للبحوث التربوية منذ عام ٨٠-١٩٨١ .

وبلاحظ من الجدول السابق مايلي :

١- لم تتجه الموارد المالية إلى التعليم الأساسي على عكس ما هو متوقع، بل انخفض نصيبه النسبي من التمويل رغم أن الاتفاق بيننا وبين البنك الدولي في نهاية السبعينيات- والذي تضمن تقليص الإنفاق الاستهلاكي والاتجاه إلى الإنفاق الاستثماري - كان قد أوصى بالاتجاه إلى صيغة التعليم الأساسي وذلك بغرض التركيز على التوسع فيها نظراً لمردودها الاقتصادي الأكيد .

٢- يمكن اعتبار تمويل التعليم الأساسي حاصلاً لجمع تمويل حلقتيه الابتدائية والإعدادية وذلك حتى منتصف الثمانينيات حيث بدأ دمج المرحلتين إدارياً .

٣- ويعكس المتوقع كذلك ، تقلص نسبياً حجم التمويل الحكومى المتجه إلى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى ، فى حين تزايد نصيب الحلقة الإعدادية منه. وهو من وجهة نظر الدراسة استمرار للانحياز الإنفاقى على طلاب الأصول الاجتماعية الأعلى ثقافياً .

٤- تزايد تمويل التعليم الفنى - وفق ما نتوقعه - أى متماشياً مع تركيز الخطاب التعليمى الرسمى عليه ، وتوجيه مزيد من الطلاب إليه ، وكنتيجة للاستحداثات المختلفة فى هذه المرحلة . ولكن زيادة الإنفاق الحكومى على التعليم الفنى يتداخل مع تزايد القروض التى تحصل عليها الدولة لتطويره، ويتم ذلك فى وقت تتجه فيه الدولة إلى الخصخصة ، فلا مبرر بدعوها لتحمل تكلفة تطوير هياكل العمالة عوضاً عن القطاع الخاص؛ ذلك لأنها تقذف بالعمالة المتطورة فى سوق لا تجد لها تلك العمالة مكاناً كافياً فيها، مما يشكل إهداراً مالياً كبيراً لا يتفق ودعاوى الاختناق المالى الذى تؤكد عليه الوزارة.

٥- استطاعت الدولة تحقيق وفرة مالية نسبية فى الأعوام ٨٨-١٩٨٩ نتيجة لقرار خفض السنوات الإلزامية . ولكنها - بعكس دعوى الخطاب الرسمى المبرر لذلك القرار- لم توجه الموارد المضافة إلى تلك المرحلة فى العام الذى يليه ، وإنما استمر نصيبها النسبى من التمويل فى الانخفاض.

٦- فاهتمام الدولة بزيادة كفاءة التعليم ينعكس على اهتمامها بإنشاء مؤسسات نوعية متخصصة تستقطع نصيباً متزايداً من نفس المخصصات من التمويل . ولا تتوفر إحصاءات مستمرة لعدة سنوات لدراسة الأمر السابق ولكننا يمكن أن نلاحظ بنوداً مضافة فى ميزانيات الأعوام من ٨٨ - ١٩٩٢ ، مثل بند أبحاث ودراسات الخطة ومشروعات إدارة التدريب والوسائل والهيئة العامة للأبنية التعليمية ، وأغلبها مشروعات مصرفية - أمريكية ، هذا بخلاف اللجان الاستشارية ومراكز البحوث التربوية . وبالرغم من أهمية هذه المؤسسات إلا أن طابعها إدارى وتفتقر إلى ما يوطد علاقتها بعمليات التعليم الحية فى الفصول الدراسية (٤٢) .

٧- انخفض بشدة نصيب التعليم الثانوى العام من الإنفاق الحكومى ، وهذا يتنافى من جهة والتعديلات الأخيرة التى تمت على هذه النوعية بهدف تحقيق ازدواجية الصيغة ، أو مع محاولات تحسين نوعيته . لذا يمكن القول بأن الدولة يتزايد اعتمادها فى تمويل التعليم

الثانوى العام على جهود الأهالى وعلى التعليم الخاص وعلى السوق الموازية بكافة عناصرها .

٨- يمكن ملاحظة تذبذب موقف الدولة من تمويل التعليم العالى والجامعى فى السنوات الأخيرة، ويأتى هذا فى فترة تغيير وزارى تحاول فيه الوزارة الجديدة إعادة التأكيد على التعليم العالى فى عصر يتسم بحدة المنافسة المعرفية والتكنولوجية، ولكن هذا التذبذب يبين افتقار الدولة إلى المنظور الاستراتيجى لكل من التعليم العام والجامعى .

وفى ختام ملاحظتنا على هذا الجدول تود الدراسة أن تناقش بإيجاز قضية العلاقة بين التخصيص الإنفاقى من ناحية وتحقيق الاتزان فى السياسات التعليمية والاجتماعية للدولة من ناحية أخرى .

لقد أكد الخطاب الرسمى للدولة وللتعليم منذ منتصف السبعينيات أن ترشيد الإنفاق وإعادة تخصيصه سيعترب على ضغطه بالضرورة . ولكن التجربة التعليمية منذ ذلك الحين تنفى العلاقة السببية بينهما أو تلازمهما ، كما تبين زيادة حدة التنافس على الموارد المالية المحدودة إزاء تزايد الأعباء .

ولا يقتصر الصراع على المخصصات المالية بين الهنود الداخلية لهيكل الإنفاق ، وإنما يتعداه إلى نصيب الطبقات الاجتماعية من الفرص التعليمية كما ونوعا ، تلك التى تنعكس على نمط التخصيص ذاته .

وترى الدراسة أن القرار الفنى الواجب اتخاذه فى حالة الترشيح ، هو ثبات المخصصات من الموارد المالية إن لم يكن تزايدها نتيجة تزايد الأعباء .

ولاتنحصر قضية توزيع الموارد فى القرار الفنى ، ولكنها قضية سياسية فى المقام الأول، ولكن المجال لن يتسع لمزيد من النقاش فى هذا الصدد .

## ٢- خصخصة التعليم (٤٤)

فى مقابل تخصيص الميزانية وتقليص دور الدولة فى الإنفاق على التعليم نجد تشجيعا للدور الخاص بكافة صوره ، وتمثل هذا فى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٦ بشأن الجمعيات التعاونية والقرار وزارى رقم ٣١ لسنة ١٩٨٦ بشأن المدارس الخاصة .



فبموجب القانون رقم ١٤ تأسست بعض المدارس بواسطة مجموعات من المساهمين شأنها فى ذلك شأن أى شركة استثمارية . أما القرار رقم ٣١ فقد استثنى العاملين بالمدارس الخاصة بمصروفات من شروط المؤهلات اللازمة لشغل الوظيفة حتى تاريخ خدمتهم من التعليم الخاص، كما استثنى ممثل الشخص الاعتبارى ( صاحب المدرسة ) من شروط الحصول على مؤهل جامعى بالنسبة للتعليم الأساسى طوال فترة شغله لهذه الوظيفة .

وتتوسع الدولة فى جميع أنواع المدارس الخاصة من إسلامية ولغات أجنبية أو التى تدرس الفروسية ... وخلافه ، وهذا بالرغم من بعض الدراسات التى حذرت من التوسع فى هذه النوعية من المدارس ، ذلك لأنها بدلا من أن تقدم لأبنائها خدمة متميزة يسعى أصحابها فى معظم الأحيان إلى تحقيق المزيد من الكسب المادى على حساب العملية التعليمية .

وبخلاف السلبات السابقة تعمق هذه المدارس الازدواجيات الثقافية المتناقضة داخل المجتمع .

#### الخاتمة :

لقد ذكرت الدراسة أن استقرار الطرف الأمريكى فى ديوان عام الوزارة بالعاصمة يحقق مزايا عديدة له نوجزها كالتالى:

١- يستطيع الطرف الأمريكى أن يربح من القروض والمنح المالية والفنية على السواء، هذا على عكس الدعوى بأن المنحة هبة لاترد أو غير مشروطة .

فعادة ما يصاحب المنحة شروط جانبية مثل التزام الجانب المصرى بشراء البضائع اللازمة للمشروع التعليمى من بلاد معينة دون غيرها ، وتعهد بتقديم الخدمات التى يحتاجها المشروع وتمويلها وفقا لقواعد وكالة التنمية الدولية الأمريكية.

وفى حالة المنحة الفنية غالبا ما يلتزم الجانب المصرى بدفع راتب الخبراء الأجانب باهظ التكلفة . وهناك طرق أخرى كأن يتصاعد النصيب الإتفاقى للطرف المصرى من مشروع كان فى الأصل منحة . ومثال ذلك منحة الوكالة الدولية الأمريكية لمشروع تطوير المركز القومى للبحوث التربوية الذى بدأ بإسهام الجانب المصرى بمقدار ١٥٪ من النفقات عام ٨٩ ثم تصاعد إلى ٢٠٪ منها عام ٩٠ ووصل إلى ٤٠٪ من إجماليتها عام ٩١ (٤٥).

٢- كذا ، يبدو اشتراك الجانب الأمريكى فى رسم السياسة مسألة فنية ، وذلك لأنه

لا يحدد الأهداف العامة ، ولا غالبية تلك الوسيطة ، ولكنه يتدخل لتخصيص الموارد ورسم الأولويات . وهنا يعمل مفهوم الإجرائية على تطبيق الأهداف وتأويلها على نحو محدد دون آخر .

٣- وبالتالي يتحمل الجانب المصرى المسئولية الأساسية لكل من سياسته العامة وإجراءاته التنفيذية حتى ولو كانت تطبيقا للنصح الفنى أو لشروط التمويل التى يحددها الطرف الأمريكى .

٤- تغرى الخبرة الفنية المتقدمة - التى أثبتت نجاحها فى دول المركز - الجانب المصرى بتوسيع نطاق الاعتماد عليها . ولأنها تتواجد بسبب الحاجة إلى المعلومة والنصح السرى بالدرجة الأولى ، وازدواجا مع مؤسسات وطنية يتم فيها طبع البحوث لإجراء التعديلات فى السياسة ، وفى ظل كادر وطنى يغيب ويغيب عنه المعلومة الحقة أو الفكر النقدى ، ويتباين فى درجة إعداده ، مع انحيازه للفكر الغربى فى التربية . وبسبب العوامل السابقة تؤدى الخبرة الأجنبية إلى شل حركة العمل فى المؤسسات المحلية التى تباشر نفس الاختصاصات . وبهذا يستطيع الجانب الأمريكى أن يطبق منطلقاته ويحقق مراهناته قدر الإمكان . وفى المقابل تؤدى التغييرات الإدارية إلى توسيع نطاق سلطات متخذ القرار، ويتخذ هذا مظهرا غير تقليدى خلافا للنمط البيروقراطى المصرى . إذ تتنوع المؤسسات المساهمة فى صنع السياسة التعليمية ، وفى التخطيط والتنفيذ والمتابعة، كما تختلف كذلك فى هيكلها التنظيمى الداخلى مما يمكن متخذ القرار من أن يجمع بين فاعليات متعددة من ناحية وأن يبرر للرأى العام هذا الهيكل بدعوى عدم تفرده بسلطة اتخاذ القرار من ناحية أخرى<sup>(٤٦)</sup> هذا بخلاف استفادته من تضارباتها كما وضحت الدراسة .

٥- ويتبين مما سبق الدور الاستعمارى الذى تلعبه القاهرة فى بلادنا ، فهى وسيط ثقافى لمتروبوليتات المراكز وخاصة القطب الأمريكى ، فهى التى تقوم باستزراع النموذج المعرفى - الذى نشأ فى بلدان المركز كاستجابة طبيعية لمتطلبات واحتياجات كل من التطور الاجتماعى والتعليمى فيها - إلى بلادنا كما تعمل على ضمان تدفقه إلى جميع المدن الصغرى وإلى الريف بحكم سطوتها الإدارية .

ويؤدى ذلك الأمر إلى تهميش المعرفة المحلية أى : فصلها عن وسطها الذى تنمو عليه وتتغذى به وإضعاف الثقة فيها مما يقتل إمكاناتها فى تطوير الأنشطة الاجتماعية المستفيدة منها .

كما تساهم العاصمة فى التنشئة الاجتماعية لمواطنى الغد بصورة أكثر اندماجاً مع متطلبات السوق والنظام العالمى الجديد .

٦- وأخيراً تود الدراسة أن تساهم بالنقاش فى إثارة مفهوم اجتهادى عن طبيعة وخصائص التبعية الثقافية فى التعليم .

فالتبعية الثقافية فى التعليم تعد عملية تاريخية وهى نتاج ثقافى كلى فى آن واحد. ويتشكل هذا النتاج عن طريق سلسلة من العمليات الصغرى التى تتم داخل المؤسسة التعليمية ، ويترتب عليها أن تؤثر فى المواطن وفى خصائص البنية الاجتماعية للوطن . وهى تتمثل كذلك فى عجز الطرف الداخلى - فى المؤسسة التعليمية - عن تطوير وإصلاح نفسه، دون اللجوء المستمر ومتعددة الأوجه إلى العون المالى والفنى من المراكز المتقدمة. وتظهر كذلك فى قناعة متخذ القرار - وخلفه مصالح السلطة السائدة - بتفوق الخبرة الفنية للطرف الأمريكى دون منازع ، وبأهمية الاحتذاء التام أو الالتقاطى كسبيل وحيد للالتحاق بركب السباق المعرفى الجارى الآن .

ولكن هذا الالتقاط إذا ما تم ، لا يحدث أى مفهوم من مفاهيم الملاءمة أو التطويع أو الحذر النقدى الذى يتطلبه واقع ومعطيات التعليم فى بلادنا .

والتبعية كذلك تبدو فى عدم القدرة على الاستغناء عن العون الاجنبى فى تسيير المؤسسات التعليمية . هذا فى حالة اتخاذ القرار بالاعتماد على الذات . إذ يحتاج الأمر إلى تخطيط استراتيجى لنزع تلك الخبرة والثقة فيها عن نسيج التعليم .

ولأن المؤسسة التعليمية مؤسسة مستقلة بذاتها، ولكنها تلعب دورها فى توزيع المكانات والأدوار الاجتماعية بالداخل، فهى محل صراع بين أطراف القوى الاجتماعية بالوطن. إذن فهى مستهدفة لذاتها ونتيجة لطبيعة أدوارها الاجتماعية من دول المراكز كذلك .

فعلى المستوى الاجتماعى تساهم المؤسسة التعليمية فى حركة التعجيل يهياكل العمالة، وقد يكون هذا التعجيل منفصلاً عن دواعى التطوير الاقتصادى الداخلى . كما يحدث الهدر فى التعليم مما يساهم فى بقاء الأميين والمهمشين فى تلك الهياكل . كما يؤدى النموذج المعرفى والقيمى للتعليم السائد الآن إلى فقد الهوية الجماعية للطلاب ، وإلى إضعاف الثقة فى أنفسهم مما يساهم بدوره فى تضيق نطاق الخيارات أمامهم ، وإزاء محاولات الاعتماد على الذات فى عملية التحرير .

## الهوامش والمراجع

- ١- انظر فى هذا الموضوع الآتى :
  - محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، الإسكندرية ، دار الجامعات المصرية ، ١٩٨٢ ، ص ٦٨٩ - ٦٩٧ .
  - رمزي زكى ، الاعتماد على الذات بين الأحلام النظرية وضراوة الواقع والشروط الموضوعية ، الكويت ، المعهد العربى للتخطيط ، الحلقة النقاشية التاسعة ، ديسمبر ١٩٨٥ - ١٩٨٦ ، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع ، ١٩٨٧ ، ص ٢٥ - ٦٠ .
  - رمزي زكى ، فكر الأزمة ، القاهرة ، مكتبة مدهولى ، ١٩٨٧ .
  - اندر ويستتر ، مدخل إلى علم اجتماع التنمية ، ترجمة عبد الهادى محمد والى وآخر ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥ .
  - السيد الحسنى ، التنمية والتخلف : دراسة تاريخية بنائية ، ط ٣ ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٥ .
  - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وحدة بحوث الريف ، بحث مستقبل القرية المصرية ، المجلد الأول ، الإطار النظري ، إعداد عبد الباسط عبد المعطى ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ١٧٧ . ١٧٩ .
- ٢- لمزيد من التفاصيل عن طبيعة المؤسسة التعليمية انظر :
  - حسان محمد حسان وآخرون ، دراسات فى فلسفة التربية ، القاهرة ، جامعة عين شمس كلية التربية ، ١٩٨٦ .
  - حسان محمد حسان وآخرون ، دراسات فى الأصول الاجتماعية للتربية ، القاهرة ، جامعة عين شمس : كلية التربية ، ١٩٨٦ .
  - Dpple , Micheal W; Culture and Economic Re-production in Education, London, Routledge & Kegan Paul, 1982,
  - Ixon Rex; Critical Theory and Education Studies in Teaching And Learning , London, 1986,
- ولمزيد من التفاصيل عن الثقافة كمنتج كلى انظر :
  - Bottomora, Tom, et als; A Dictionary of Marxist Thought, England, Basil bup llew Kcalb, 1983, pp109-112 -
  - Apple, M; Curriculum Form and Logic of Technical Control ...In :Apple M; Cul- ture and Economic .. Op cit, pp 247-275-
  - جلافانيس ، بندلى ، تعقيبات على الدراسات المقدمة إلى ندوة ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية ، القاهرة ، مركز البحوث العربية ولجنة الدفاع عن الثقافة الوطنية



٣- ارجع إلى :

- ج م ع ، المركز القومى للبحوث التربوية ، الرد على الاستبيان رقم ١٢ الخاص بالتعليم للجميع فى البيئة العلمية والتقنية الجديدة مع مراعاة الفئات المحورية والاتجاهات الرئيسية ، المقدم للإعداد للدورة التاسعة والثلاثين ، المؤتمر الدولى للتربية المزمع عقده بجنيف ، أكتوبر ١٩٨٤ ، القاهرة ، ١٩٨٤ ج ١ ، ص ٤٣ ، ج ٢ ، ص ٥٠ .

- ج م ع ، المركز القومى ... دليل مشروعات المركز القومى للبحوث التربوية فى عام ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٩-١٥ .

٤- ارجع إلى :

- ج م ع ، المركز القومى ... تطور التربية والتعليم فى ج م ع ، ١٩٨٦ - ١٩٨٨ ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٢٠٥ .

- أمانى قنديل ، سياسات التعليم فى وادى النيل وجيهوتى ، القاهرة ، منتدى الفكر العربى ، ١٩٨٧ ، ص ٨٥ .

٥- ج م ع ، مجلس الشورى ، دورة الانعقاد العادى الثانى عشر-، تقرير لجنة الخدمات عن موضوع نحو سياسة تعليمية مستقرة ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ١٤ .

٦- ج م ع ، المركز القومى ... الرد على الاستبيان الخاص رقم ١٢ .. ج ٢ ، مرجع سابق ، ص ٥١ .

٧- أمانى قنديل ، مرجع سابق ، ص ٨٥ .

٨- ج م ع ، المركز القومى ... الرد على الاستبيان .. ج ٢ ، مرجع سابق ، ص ٥١ .

9-A R E , Ministry of Education & National Center for Educational Research In Col-  
lapration with the World Bank, Report on Drop out and Enrolment Satistics of  
Sampled Schools, Cairo,1980.

١٠- أحمد إسماعيل حجى ، المعونة الأمريكية للتعليم فى مصر ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٩٢ ، ص ٩٢ ، ١٢٤ - ١٢٦ .

١١- المرجع السابق ، ص ١٢٧-١٢٨ .

١٢- مجلة التربية المعاصرة ، القاهرة ، رابطة التربية الحديثة ، العدد السابق ، سبتمبر ، ١٩٨٧ ، ص ٩-١١ .

١٣- انظر فى ذلك :

- أحمد إسماعيل حجى ، مرجع سابق ، ص ١٢٩ .

- أمانى قنديل ، مرجع سابق ، ص ٨٤ .

١٤- ج م ع ، المركز القومى للبحوث التربوية بالاشتراك مع الوحدة الإقليمية لتنسيق برنامج التجديد التربوى من أجل التنمية فى الدول العربية ، أيداس والشعبة القومية لليونسكو ، تقرير عن مدرسة مسطرد التجريبية الفنية الزراعية للتصنيع الغذائى ، فى ندوة التجديد التربوى فى مصر ، ٢/٢٧ - ١٩٨٨/٣/٢ ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ١-٢ .

١٥- ج م ع ، المركز القومى ... دليل مشروعات المركز القومى للبحوث التربوية ، مرجع سابق ، ص ٣٠-٣٤ .

- ١٦- المرجع السابق ، ص ٤١-٤٥ .
- ١٧- نفس المرجع ، ص ٥٠-٥٤ .
- ١٨- نفسه ص ٦٩-٧١ .
- ١٩- انظر فى تفاصيل ذلك المشروع :
- المركز القومى ... تطور التربية والتعليم فى ج م ع ١٩٨٨ - ١٩٩٠ ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٨٣ .
- ٢٠- ج م ع ، المركز القومى .. الإدارة العامة للتوثيق والمعلومات ، دليل المؤتمرات التربوية ، ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، ج ١ ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٤٩-٥٠ .
- ٢١- دينا جلال ، المعونة الأمريكية لمن: مصر أم أمريكا ، القاهرة ، الأهرام الاقتصادى ، الكتاب العاشر ، ديسمبر ١٩٨٨ ، ص ١٣٥ .
- ٢٢- المركز العربى للإتماء التربوى والاجتماعى ( تيم مصر ) وأكاديمية الإتماء التربوى بواشنطن ، المعونة الفنية للتعليم الأساسى ، مشروع المعونة الفنية للتعليم الأساسى بعقد رقم ( EGY-263 - 0139, El ) التقرير العام ، ص ١
- ٢٣- المركز العربى .. أكاديمية الإتماء .. تقرير إذن عمل رقم ٢ ، ص ٩٢ .
- ٢٤- المرجع السابق ، ص ٩٣ .
- ٢٥- نفس المرجع ، ص ٧٣ - ٧٨ .
- ٢٦- نفسه ، ص ١٠٨ - ١١٠ .
- ٢٧- نفسه ، ص ١٧٧ .
- ٢٨- المركز العربى ... أكاديمية الإتماء ... تقرير إذن عمل رقم ٣ ، ص ٨٦ .
- ٢٩- المركز العربى ... أكاديمية الإتماء .. ، تقرير إذن عمل رقم ١ ، ص ١٩ .
- ٣٠- المرجع السابق ، نفس الصفحة .
- ٣١- أحمد اسماعيل حجبى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٥ .
- ٣٢- المركز العربى ... وأكاديمية الإتماء ... تقرير إذن عمل رقم ١ ، ص ٤٨ . ٤٩ .
- ٣٣- تقرير إذن العمل رقم ٨ ، ٥٢-٥٥ ص ١٦٧-١٦٨ .
- ٣٤- أحمد إسماعیل حجبى ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ .
- ٣٥- المرجع السابق ، ص ١٣٩ .
- ٣٦- ج م ع ، المركز القومى ... شعبة بحوث التخطيط التربوى ، بحث موضوعه : معوقات أداء الإدارة التعليمية عن تحقيق التعليم الأساسى ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٦٨ - ٧١ .
- ٣٧- انظر تتبع حجبى للتذبذب السابق ، فى المرجع السابق ذكره ، ص ١٥٤ - ١٥٧ .
- ٣٨- فى دور العاصمة الاستعماري انظر مؤلفات محمد دويدار ، ومنها مرجعه المذكور فى الدراسة .
- ٣٩- لمزيد من التفصيلات انظر :
- المركز العربى ... وأكاديمية الإتماء ... إذن عمل رقم ٣ .

Tilak ,Jandhyala ; B.C. Education and Its Relation to Economic Growth, Poverty and Income Distribution ,Washington, World Bank Discussion Paper No 46,1989.

٤٠- ينتقد عديد من المؤلفين إجراءات البنك الدولي فى الإصلاح الاقتصادى لأنه يخلط بينها من ناحية والسياسات الهيوية من ناحية أخرى ، انظر فى ذلك .

- المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، ريع سنوية ، اليونسكو ، مايو ١٩٨٩ ، بعنوان سياسات النمو الاقتصادى .

٤١- استعانت الدراسة بالوثائق التالية :

- ج م ع ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايية ، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢ - ١٩٨٠ ، المجلد التاسع ( مع التعليم ) القاهرة ، ١٩٨٥ ، ١٣٢ جدول رقم ٥ .

- حمدى أحمد العنانى ، الأعباء التمويلية لتطبيق سياسة التعليم الأساسى خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ مقدم إلى بحث تمويل التعليم الأساسى فى مصر : رؤية مستقبلية ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ١١ ، ١٢ .

- ج م ع ، المركز القومى ... ، تقرير تطور التعليم فى ج م ع ، ١٩٩٠ - ١٩٩٢ ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ٨٦ .

٤٢- ج م ع ، المجالس القومية المتخصصة - المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، الدورة ١٨ ، ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، ص ٦٤ .

٤٣- حامد عمار ، خواطر حول استراتيجية تطوير التعليم فى مصر ، فى التربية المعاصرة ، رابطة التربية الحديثة ، القاهرة ، ع ١٧ س ٨ ، إبريل ٩١ ، ص ١٠ ، ١١ .

٤٤- فاتن عدلى ، المعونة الأمريكية للتعليم فى مصر ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر هموم الباحثين الشبان المنعقد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة فى الفترة من ٢٤ - ٢٦ مايو ١٩٩٣ ، ص ١٠-١٢ .

٤٥- قارن بين رؤية أحمد إسماعيل حجبى ، مرجع سبق ذكره فى الدراسة ، ص ١٨٦ ، ٢٠٥ - ٢٠٦ وتناول حسام عيسى لشروط التعاقدات التكنولوجية فى المرجع التالى :

- حسام محمد عيسى ، نقل التكنولوجيا : دراسة فى الآليات القانونية للتعبية الدولية . القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٧ ، ص ١٨٩ - ٣٩٠ .

٤٦- ج م ع ، وزارة التربية والتعليم ، المكتب الفنى للوزير ، وثائق تطوير التعليم قبل الجامعى ، الجزء الأول ، يناير ١٩٩٠ ، ص ١٧-٢٧ .

تشكر الكاتبة الأستاذة فاتن عدلى على جهودها فى القراءة الناقدة والمساهمة بالإمداد ببعض المراجع الأجنبية والتفضل بنسخ الورقة .





## الجامعة الأهلية بين الفكر الوطنى والفكر التبعى

الدكتور/ شبل بدوان \*

يُعد التعليم الخاص من أبرز مظاهر عدم المساواة أمام فرص التعليم؛ ففي معظم المجتمعات لا يتناسب المعروض من أماكن الدراسة في التعليم الرسمى والطلب الاجتماعى على التعليم، ومن ثم يستطيع القادرون مالياً التغلب على تلك المشكلة بإدخال أبنائهم في التعليم الخاص، والذي يتطلب نفقات مالية لا يقدر عليها إلا أبناء الفئات الميسورة. وأبرز علامات عدم المساواة الناتجة عن وجود التعليم الخاص تتمثل فيما يوفره هذا التعليم من نوعية ممتازة من التعليم في معظم الحالات، الأمر الذي يترتب عليه أن ينافس خريجه خريجي التعليم الرسمى، وخاصة في أنظمة التعليم التي تتخذ مستوى النجاح في الامتحانات المدرسية معياراً لمواصلة التعليم في المستويات الأعلى، ومعنى ذلك أن الفئات الميسورة التي توفر لأبنائها تعليماً خاصاً حتى مستوى الثانوى، تستأثر بقدر كبير من أماكن التعليم الرسمى على مستوى الجامعة، على حين تحتل الفئات الأخرى عدداً من الأماكن لا يتناسب وثقلها في التركيب السكانى. ويتعبير آخر بتعلم أبناء الفئات الميسورة على حساب ما يدفعه آباء الآخرين من ضرائب للخزانة العامة.

بدلاً من المقدمة

إن العلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة جدلية في أساسها؛ بمعنى أن ما يصيب الجامعة من تدهور قيمى وعلمى وبحثى، هو نتاج طبيعى لما يفرزه المجتمع من سلبيات على الجامعة ودورها كمؤسسة اجتماعية تلعب دوراً وطنياً وطيئياً في بلدان العالم الثالث، وكذلك يناط بها مهام ثورية في مواجهة قضايا مجتمعية عديدة منها: العدل الاجتماعى والحريات العامة والديمقراطية، وشيوع المناخ الملائم لتطور وتقدم المجتمع بما يحقق مصالح الغالبية العظمى من المواطنين.

\* استاذ أصول التربية - جامعة طنطا

لذلك كانت نشأة أول جامعة فى مصر الجامعة الأهلية (١٩٠٨)، نشأة وطنية فى الأساس، فى ظل صعود البرجوازية المصرية، والحركة الوطنية التى وضعت أمامها هدفاً أساسياً، تركز فى الاستقلال السياسى عن القوى الأجنبية والاستعمارية، والاحتلال البريطانى خصوصاً، والدفاع عن الثقافة الوطنية فى مواجهة طغيان الثقافة الانجليزية والفرنسية، والدليل على ذلك المعارك الوطنية، التى خاضتها الجامعة المصرية-بعد دمجها فى الجامعة الحكومية (عام ١٩٢٥)- متمثلة فى معارك طه حسين ومصطفى عبد الرازق فى الثلاثينيات، ومعارك أحمد أمين عميد كلية الآداب، واستقالته احتجاجاً على نقل بعض الأساتذة. ولقد لعبت الجامعة المصرية دوراً كبيراً فى الصراع السياسى والاجتماعى الذى شهدته البلاد فى الثلاثينيات والأربعينيات، بل إن تكوين الجماعات الوطنية-اللجنة الوطنية للعمال والطلبة- تم داخل أسوار الجامعة، ولقد غاب هذا الدور الوطنى والسياسى بعد تأميم دور النقابات المهنية والجامعات والمنظمات بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، وللآن، للدرجة التى بارك فيها رؤساء بعض الجامعات وأصحاب الرأى نقل ٦٤ أستاذاً من الجامعة إلى وظائف خارجها عام ١٩٨١، مما دعم دور السلطة السياسية فى احتواء وقمع الحريات العامة والحريات الأكاديمية بوجه خاص.

ولاشك أنه فى ظل ظروف المجتمع المصرى الحالية، والذى يعانى من التبعية بكافة أشكالها للغرب الرأسمالى، والتخلف المعرفى والاقتصادى، ومن سوء أحوال معيشة الغالبية العظمى من أبناء الشعب، عماله وفلاحيه ومثقفيه، ومن النشاط الطفيلى الواسع الذى تكون ثماره على حساب الغالبية الساحقة من أبناء الوطن، لاستتقيم الدعوة بإنشاء جامعة أهلية للفاشليين علمياً والميسورين مالياً، لأن الشواهد المجتمعية تؤكد إخفاق خطط التنمية فى استيعاب الخريجين الجدد، وزيادة معدل البطالة والذى بلغ حوالى ٢٠٪ بما يعادل ٣ ملايين عاطل، وتدهور العملية التعليمية فى التعليم الجامعى الحالى. ومن هنا فإن استقامة الدعوة تكون بتوجيه الجهود نحو تطوير وتدعيم التعليم الجامعى الرسمى وحث رأس المال الخاص على تقديم الدعم المادى لعملية التطوير.

وفى هذه الدراسة نقدم سيناريو تطور فكرة إنشاء الجامعة وعلاقتها بالفكر التبعى والمشروع التبعى برمته والأهداف المستترة فى سياسة التعليم، وسياسة القبول بالجامعات المزمع تنفيذها. وكذلك موقف الأحزاب السياسية والقوى السياسية الأخرى من فكرة إنشاء

الجامعة. والسؤال المحورى الذى يحكم توجه الدراسة هو: هل هناك جدوى من إنشاء جامعة أهلية خاصة؟ وللإجابة عن هذا التساؤل، يلزم الأمر هنا الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ١- ما العلاقة بين فكرة إنشاء الجامعة الأهلية والفكر التبعى؟
  - ٢- ما هى الأهداف المضمرة لسياسة التعليم الجامعى؟
  - ٣- هل سياسة التعليم، سياسة وزير؟ أم حزب سياسى حاكم؟ أم نظام سياسى؟
  - ٤- ما موقف الأحزاب السياسية من فكرة إنشاء الجامعة الأهلية؟
- أولاً: تطور فكرة الجامعة الأهلية :

على الرغم من أن التعليم الجامعى فى مصر يمكن رده إلى ألف سنة مضت، منذ بدأت الدراسة فى الجامع الأزهر، إلا أن ما اصطلاحنا على تسميته بالتعليم الجامعى لا ترتبط خيوطه ارتباطاً وثيقاً بالماضى، لا من حيث مواد الدراسة، ولا من حيث منهج التدريس، ولا من حيث الأهداف والغايات المنشودة من التعليم الجامعى، وذلك لاختلاف الزمان وتطور الواقع الاجتماعى والسياسى والاقتصادى للمجتمع المصرى.

فى يوم ٢١ أكتوبر عام ١٩٠٦ اجتمعت نخبة من أهل رأى والفكر والوطنية معتمدة إنشاء جامعة أهلية، وكان القائم عندئذ من التعليم العالى مدارس تتبع وزارة المعارف، ولم يمض عام منذ ذلك التاريخ حتى افتتحت الجامعة الأهلية، وأرسلت البحوث العلمية إلى أوروبا ليعود أعضاؤها فيضطلعوا بالتدريس فيها، كما دعت نقراً من أساتذة الجامعات الأوروبية فنظروا مع طائفة من الأساتذة المصريين دراسات التاريخ والأدب العربى والفلسفة والاقتصاد. (١)

وفى عام ١٩١٧ فكرت الحكومة المصرية فى إنشاء جامعة على أن تضم المدارس العالية القائمة وقتئذ إلى إدارة واحدة تكون هى الجامعة، وفى عام ١٩٢٣ تم الاتفاق بين الحكومة والجامعة الأهلية، على إدماج الجامعة الأهلية فى الجامعة الجديدة، على أن تكون الجامعة القديمة نواة لكلية الآداب. وفى ١١ مارس ١٩٢٥ صدر مرسوم بقانون إنشاء الجامعة الحكومية باسم «الجامعة المصرية» مكونة من كليات أربع هى: كلية الآداب، كلية العلوم، كلية الطب، كلية الحقوق. وبعد عشر سنوات فى عام ١٩٣٥ أدمجت فى الجامعة مدرسة الهندسة ومدرسة الزراعة العليا ومدرسة التجارة العليا، ومدرسة الطب البيطرى وحل اسم «كلية» محل اسم «مدرسة» بالنسبة إليهم جميعاً. (٢)



ولعل إنشاء الجامعة الأهلية، كان يرتبط أشد الارتباط بحركة القوى الوطنية والسياسية، التي كانت سائدة في المجتمع المصري منذ أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وكان على رأسها نفر غير قليل من المناضلين السياسيين الذين تبنا القضية الوطنية في مواجهة القوى الاستعمارية من أمثال؛ مصطفى كامل، وعبد الله النديم، ومحمد عبده، ومحمد قريد وقاسم أمين وغيرهم من الوطنيين المصريين الذين حاولوا الدفاع عن الثقافة الوطنية والهوية المصرية في مواجهة طغيان التواجد الإنجليزي والفرنسي ثقافياً وسياسياً وعسكرياً في مصر.

ومن هنا نستطيع القول بأن الجامعة الأهلية في مطلع القرن العشرين نشأت نشأة وطنية في ظل صعود البرجوازية المصرية والحركة الوطنية التي وضعت أمامها هدفاً أساسياً تمثل في الاستقلال السياسي عن القوى الأجنبية والاحتلال البريطاني خصوصاً. والدليل على ذلك المعارك الوطنية التي خاضتها الجامعة المصرية متمثلة في معارك طه حسين عميد كلية الآداب في الثلاثينيات مع رئيس الوزراء إسماعيل صدقي، واستقالة أحمد أمين عميد كلية الآداب احتجاجاً على نقل بعض الأساتذة<sup>(٣)</sup>. ولقد لعبت الجامعة المصرية دوراً مبرزاً في الصراع السياسي والاجتماعي في المجتمع المصري منذ نشأتها على أيدي الوطنيين المصريين، الذين ما فتأوا يدافعون عن حق الأغلبية الفقيرة والمحرومة في التعليم الجامعي، وظل هذا هدفاً رئيسياً للجامعة حتى مطلع الخمسينيات.

وخلال النصف الأول من القرن العشرين لم يطرح أحد فكرة إنشاء جامعة خاصة بمصروفات، إلا في نهاية عقد الخمسينيات، منذ ذلك الوقت، تعرضت الفكرة للظهور والاختفاء عدة مرات، الأمر الذي كان مرتبطاً بالنقد من قبل الساسة وأساتذة الجامعات والباحثين والخبراء في مجال التعليم. على أن الملاحظ أن مشروع الجامعة لم يكن محل نقد في نهاية الخمسينيات؛ وذلك لوقوف السلطة السياسية التي كانت تمثل الطبقة المتوسطة خلفه، وللحاجة الحقيقية للفنيين من ذوي التخصصات النادرة الذين لا تخرجهم الجامعات المجانية وقتئذ. وعلى أية حال، فقد توقف المشروع حيث واجه عقبات كثيرة أهمها التمويل، ولكن تبقى قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ من أهم العوامل التي ساعدت على انزوائه؛ إذ إن هذه القوانين رفعت مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التي انعكست بشكل حقيقي على طلبة الجامعة<sup>(٤)</sup>.



ومنذ مطلع السبعينيات وتحديداً، منذ تعاقب الروافد الثلاثة للطبقات الحاكمة فى مصر -والمشكلة لبنية النظام السياسى- البيروقراطية، والرأسمالية التقليدية والطفيلية. ومنذ إعلان الحلف الطبقي سياسته وتوجهاته الأيديولوجية اعتباراً من عام ١٩٧٤، وفكرة إنشاء جامعة أهلية (خاصة) بمصروفات تراود الرأسمالية المصرية، محاولة إيجاد قناة تعليمية توفر لأبنائها -الفاشليين دراسياً- فرصاً للالتحاق بالتعليم الجامعى لتولى المناصب العليا، وإدارة شئون المجتمع. ومنذ ذلك التاريخ والفكرة يعلو ضجيجها حيناً، وتُقاوم شعبياً، ثم يخفت الضجيج، لكن سرعان ما تعاود الكرة مرة أخرى.

ولكن الجدل من قبل المعارضين بسبب المخالفة الدستورية والأيديولوجية، والمؤيدين الذين يحاولون الاستناد للدستور لدعم حجتهم بأن التعليم مجانى فقط فى المؤسسات التعليمية التى تشرف عليها الدولة. أما بالنسبة لموقف مؤسسات الدولة فقد اتسم بالتخبط البين وهو ما يتضح من موقف مجلس الشعب ووزارة التربية والتعليم ورئاسة الحكومة، إضافة لعدم حسمه داخل المجالس القومية المتخصصة. ورغم أن الجدل قد توقف نسبياً لعدة أعوام بسبب موقف الرئيس السادات فى عام ١٩٨٠ الداعى لإرجاء اتخاذ قرار بشأن هذا الموضوع. إلا أنه عاد مرة أخرى منذ منتصف الثمانينيات وذلك عندما طرحت وزارة التعليم العالى عام ١٩٨٦ -فى عهد الدكتور فتحى محمد على وزير التعليم العالى- فكرة إقامة جامعة تكنولوجية، وعندما وافق المجلس الأعلى للجامعات فى عام ١٩٨٨ -بعد إقرار استراتيجية تطوير التعليم فى مصر، فى يوليو ١٩٨٧ والمقدمة من الدكتور أحمد فتحى سرور وزير التربية والتعليم- على إقامة جامعة أهلية، وكان آخر المواقف فى هذا الشأن موافقة وزير التربية والتعليم -د. فتحى سرور- فى أغسطس ١٩٨٩ على اقتراح تقدمت به جمعية «اقرأ ١١١» لإنشاء جامعة للعلوم التكنولوجية.

والشئ الأكيد أن سياسة التعليم الحالية والواردة «باستراتيجية تطوير التعليم» التى طرحت فى يوليو ١٩٨٧ عازمة على المضى بخطوات أكيدة فى إنشاء تلك الجامعة، وذلك استكمالاً للمشروع التبعى الذى تدور فى فلكه مصر منذ مطلع السبعينيات، وهو التزاوج بين رأس المال المصرى والأجنبى ورفع الدعم عن التعليم كما تم رفعه عن السلع الضرورية للمواطن المصرى، والتعامل مع التعليم بوصفه سلعة فى السوق يشتريها من يستطيع أن يدفع ثمنها. والجديد فى الموقف الراهن هو تقديم حجج واهية للدفاع عن تلك الجامعة، وهو

فى حقيقته دفاع للفكر التبعى المتبنى للمشروع التبعى فى مواجهة الفكر الوطنى الذى ما زال يؤمن بأن التعليم حق للمواطن ولا سيما الفقراء الكادحين، وأن الدولة التى تشرف عليه وتنفق عليه لابد أن توفره لأنها هى المستهلك الوحيد للخريجين فى سوق عملها.

### ثانيا : الجامعة الأهلية والفكر التبعى :

يواجه التعليم الجامعى فى مصر مثله مثل كثير من بلدان العالم الثالث، على تعدد مستوياتها الاقتصادية، مشاكل ومطالب متعددة ومختلفة، لعل من أبرزها ما يطلق عليه ظاهرة الأعداد الكبيرة والراغبة فى التعليم الجامعى. ومع الزيادة فى أعداد الطلاب الراغبين فى التعليم الجامعى وقلة الأماكن المتاحة والمحددة، مهما زادت، أمام الرغبات المتزايدة فإن الاتجاهات فى مصر تتضارب من أجل البحث عن حل فى فترة من التاريخ أبرز ما فيها الأزمة الاقتصادية والتبعية بكافة أشكالها للنظام الرأسمالى العالمى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والديون وتبعاتها. وترتفع أصوات من يرون الحل فى ضرورة إنشاء جامعة أهلية -خاصة- تستوعب أبناء القادرين الراغبين ليتركوا أماكنهم لغيرهم فى الجامعات التابعة للمجلس الأعلى للجامعات، ومنهم من يرون إعادة النظر فى مجانية التعليم -وترشيده- والتى سمحت للكثيرين من الفقراء بالتطلع لهذا التعليم العالى<sup>(٥)</sup>. وهناك من يشهرون سلاحهم من زاوية أخرى ويطالبون بالربط بين التعليم واحتياجات سوق العمل، وبهذا يتم تقليل الأعداد الملتحقة بالتعليم العالى. ولاشك أن كل تلك الرؤى تعبر بجلاء عن الإطار الفكرى والأيدىولوجى لأصحابها، وهى تنتسب إلى منظومة الفكر التبعى والمشروع التبعى برمته، والذى طرح فى مصر بشدة منذ مطلع السبعينيات، وسنحاول فيما يلى استعراض السيناريو كاملا لتلك الأفكار منذ مطلع السبعينيات وللآن.

وفى عام ١٩٧١ ظهر اقتراح بإنشاء جامعة أهلية -على استحياء - ولكن سرعان ما تجدد الاقتراح عام ١٩٧٣، على أن تدار وقول عن طريق القطاع الخاص بوصفه شركة استثمارية. وكان ذلك ضمن إرهابات الانفتاح الاقتصادى الذى أعلن عنه رسميا عام ١٩٧٤. ووصل الأمر أن تقدمت وزارة التربية والتعليم بمشروع عملى فى هذا الصدد. وبعد أن تضخمت سياسة الانفتاح الاقتصادى وتكرست سياسة الاقتصاد الحر، وتأكد الانحياز الكامل لصالح قلة من المجتمع تتمتع بكامل خيراته وثرواته، وقد كان يلزم ذلك التمتع، قتعاً تعليمياً وتربوياً وفكرياً أيضاً. وما تزال مثل هذه الأفكار تظهر وتتردد من آن لآخر.

وسنعرض لطائفة من آراء بعض رجال التربية ورجال الأعمال ورجال المجلس النيابى -المفترض فيهم أن يعبروا عن الشعب- وكبار رجال الدولة وأشباه المفكرين والمثقفين الذين عبروا بكل وضوح عن وجودهم الاجتماعى وانتمائهم الطبقي والفكرى على صفحات الجرائد الرسمية، ناهيك عن أحاديث التليفزيون والإذاعة والمجلات الأسبوعية والشهرية<sup>(٦)</sup>.

فى عام ١٩٧٩ يعلن وزير التعليم (د. حسن إسماعيل) أن إنشاء الجامعة الأهلية مطلب جماهيرى يجب أن يتم، ويجب أن توجه لخدمة جميع أفراد المجتمع والمساهمة فى عملية التنمية. ويتفق معه د. محمود ذهنى (عميد كلية التربية بالقازيق) ود. إبراهيم عصمت مطاوع (عميد كلية التربية بطنطا) حيث قال: يجب أن نحسم موضوع الجامعة الأهلية بالتأييد، لأن النظام السياسى الحالى يطلق المبادرات!!! ووافق كل من على سلامة (عضو مجلس الشعب) و د. عبد المنعم جنيّد (عميد كلية تجارة طنطا) ومحمود أبو زيد (حزب وطنى) وعلى الشيخ (حزب وطنى) ورئيس لجنة التعليم بمجلس الشعب ود. عبد الحى مشهور (رئيس جامعة طنطا). ويعلن وزير التعليم مرة أخرى: "أن موضوع الجامعة الأهلية تمت مناقشته منذ عام ١٩٧١ والآن يناقش مرة أخرى، معنى ذلك أن الموضوع ما زال حياً، وبهذا أصبحت الجامعة الأهلية مطلباً جماهيرياً يجب أن يتم!! فالتعليم عندنا خاص قبل الجامعة وفيه نوع من الاستغلال ونحن نعمل له تقييماً ونعد له ضوابط. أما التعليم الخاص البعيد عن الاستغلال مثل مدارس اللغات التى تؤدى خدمة ممتازة فيجب أن ندعمها ؟!"<sup>(٧)</sup>. هذه أفكار وزير التعليم حول التعليم الخاص، وهو يجسد بوضوح انحيازه للتعليم الخاص الموجه للقادرين مالياً، ويدافع باستماتة عن الجامعة الأهلية باعتبارها مطلباً شعبياً!!.

وتخلص نتيجة مناقشات مجلس الشعب حول الجامعة الأهلية إلى أن: إنشاء الجامعة الأهلية ضرورة لا تمس تكافؤ الفرص أو مجانية التعليم. ويؤكد د. كمال أبو الخير (عميد المعهد العالى للدراسات التعاونية): إن الجامعة الأهلية قائمة فعلاً فالعاهد العليا بها ٣٣ ألف طالب وطالبة، منها معاهد خاصة بمصروفات (نلاحظ أن هذه النقطة هى التى استند إليها د. أحمد فتحى سرور وزير التعليم الحالى فى دفاعه عن الجامعة الأهلية عام ١٩٨٩) ووافق كل من : د. حسن مصطفى (عميد كلية طب طنطا) ود. عبد المنعم راضى (أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد بتجارة عين شمس) ود. محمود درويش (نائب رئيس جامعة القاهرة)



حيث قال: إن إنشاء الجامعة الأهلية، ليس بدعة أو ضد الاشتراكية، بل إنها أنسب الطرق لحل المشكلة التعليمية. وأكد نصر عبد الغفور (خبير بلجنة التعليم بمجلس الشعب) : إننا نناقش هذه الفكرة منذ عشر سنوات، وعندما تأخذ المناقشات شكلاً جديداً فإننا لنجدها تختفى أمام المعارضين، إننى أؤكد أنه ليس هناك شيء ضد تكافؤ الفرص أو الدستور أو الاشتراكية ! وأكد معه ذلك فكرى إدريس (عضو الحزب الوطنى).

وعندما اقتربت مناقشات مجلس الشعب حول إنشاء الجامعة الأهلية من نهايتها بالموافقة على إنشاء الجامعة الأهلية شهدت الجلسة الأخيرة دفاعات قوية وشديدة لكل من: د. صبحى عبد الحكيم (عميد آداب القاهرة حينذاك ورئيس مجلس الشورى بعد ذلك) ، د. عبد المنعم الشرقاوى (الأستاذ بحقوق القاهرة) تركزت كلها حول ضرورة حسم الموضوع بالموافقة والبدء فوراً فى الجانب الإجرائى <sup>(٨)</sup>.

لقد كان الضجيج الإعلامى والبرلمانى فى حقبة السبعينيات حول الدفاع عن فكرة إنشاء الجامعة الأهلية يعبر عن محاولات الفئات الاجتماعية الصاعدة مع الانفتاح، لكى تجعل التعليم متاحاً لأبنائها بأكثر مما هو متاح لأبناء الآخرين، بالمال والاتصالات الشخصية والعائلية. ولقد كانت معظم الضواغط المطالبة بالتوسع فى التعليم العالى بهذه الكيفية تأتى من الطبقات العليا والوسطى، بأكثر مما تأتى من الطبقات الدنيا والشعبية والمحرومة من حق التعليم أصلاً.

ومع ضعف الضغط الشعبى وال جماهيرى، وغياب القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة فى الواقع المصرى، نتيجة لأسباب عديدة، يتعلق جزء منها بظروفها الخاصة، والآخر بطبيعة النظام السياسى وميله الشديد نحو الانفراد بالسلطة وتهميش هذه القوى الاجتماعية من خلال ترسانة القوانين سيئة السمعة، واستخدام قانون الطوارئ وغيره من الأساليب فى قمع الحركة الوطنية الشعبية... ولكن حقبة الثمانينيات شهدت صعوداً جديداً لفكرة إنشاء الجامعة الأهلية، ولاسيما بعد إقرار استراتيجية تطوير التعليم فى مصر فى يوليو ١٩٨٧، والتى عبرت بجلاء عن عزم النظام السياسى على تسعير الخدمة التعليمية.

فى ٦ يونيو عام ١٩٨٥ صرح د. مصطفى كمال حلمى وزير التربية والتعليم بأن قضية الجامعة الأهلية لم تطرح للمناقشة . فلدينا ٥٦٠ ألف طالب بالجامعات ولسنا فى حاجة



إلى جامعة أهلية تضم أعداداً للآداب والحقوق والتجارة فلدينا ٢٧٥ ألف طالب منهم بالجامعات. ولقد طالبت وزارة الصحة ونقابة الأطباء بتخفيض عدد الأطباء، فلماذا نسمع بجامعة أهلية، ويواصل السيد الوزير تصريحاته فيقول: "فى النهاية جامعاتنا بإمكانياتها الحالية قادرة أن تفى بحاجة المجتمع، وإذا كانت هناك تخصصات جديدة لا تتوافر بجامعاتنا فنحن على استعداد لدراستها. ثم إن الجامعة الأهلية ستؤدى فى النهاية لانتزاع هيئات التدريس الحالية بالاغراءات المالية وسيكون القبول فيها بعيداً عن نسب النجاح، وهذه أمور نرفضها بإصرار". ولكن بعد عام تقريباً يعود الحديث بتشجيع قيام جامعة أهلية، حيث طرح د. فتحى محمد على وزير التعليم فكرة إنشاء جامعة تكنولوجية، متناسياً أن جامعة حلوان القائمة هى جامعة تكنولوجية بالأساس<sup>(٩)</sup>.

ومع بداية النصف الثانى من الثمانينيات أخذ الضجيج الإعلامى و زخم التصريحات يتصاعد بشكل لم يسبق له مثيل ، ولا سيما بعد تولى د. أحمد فتحى سرور وزارة التربية والتعليم، وبعد المبايعة السياسية لاستراتيجية تطوير التعليم، أخذت الفئات والطبقات الاجتماعية الداخلية، وصندوق النقد والبنك الدوليان فى الضغط بهدف إلغاء المجانية ورفع الدعم عن التعليم وتحويله إلى سلعة، تطرح فى السوق ويقتنيها القادرون عليها، ولا ننسى التناقضات المشينة التى شابت تلك الحركة من خلال تصريحات الوزير: فلو تتبعنا تلك التصريحات زمنياً سوف نجد ما يلى:

تشار بين الحين والحين فكرة إنشاء جامعة خاصة (أهلية) تتيح فرص أكثر للتعليم الجامعى، وتحدد من سفر الطلاب المصريين إلى الخارج للدراسة وبذلك توفر عملات أجنبية للدولة، كما تخفف الضغط على الجامعات المصرية الحكومية، ولكن هناك بعض التحفظات التى ينبغى مراعاتها عند التفكير فى هذا الموضوع -هذه تحفظات الوزير فى بداية طرح الفكرة- أهمها: <sup>(١٠)</sup>

- أن الجهود الخاصة مهما بلغت لن تستطيع أن تواجه تكاليف إنشاء جامعة ذات كليات عملية، فليس أمامها إذن إلا أن تركز على الكليات النظرية التى لدينا كفاية منها، ولا يحتاج سوق العمل إلى المزيد من خريجيه.

- أن الجامعة الخاصة لا بد أن تخضع لإشراف الدولة، وأن تطبق على الملحقين بها نفس الشروط التى تطبق على الملحقين بالجامعات الحكومية حفاظاً على مبدأ تكافؤ الفرص،

وأن تكون الأعداد التى تقبلها والتخصصات التى تنشئها فى نطاق السياسة التعليمية للدولة وخططها.

- أن احتياجات الجامعة الخاصة من أعضاء هيئة التدريس سوف يكون عبئاً على هيئة التدريس فى الجامعات الرسمية.

ويواصل الوزير دس السم فى العسل، محاولاً الالتفاف حول ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص وتقويض مجانية التعليم بمنطق «هنرى كيسنجر» الخطوة خطوة، والتنصل من تصريحات أمس لتبنى تصريحات اليوم وهكذا يقول الوزير: «إن الجامعة الأهلية فى تقديرى لا يجوز أن تكون للفاشلين، وإلا كنا كمن يسد العجز بعجز آخر أنكى وأشد! فى مصر الدولة هى الممول الوحيد للتعليم! - وأين التعليم الخاص والأجنبى - وهذا ظلم وإثقال على موارد الدولة. ومن الواجب أن يكون هناك ممولون آخرون للعملية التعليمية، خاصة من القطاع الخاص، لكن إذا مولّ القطاع الخاص إنشاء جامعة أهلية، فهو ممول فقط، ولا يستطيع أن يؤثر بتمويله على فلسفة الدولة فى التعليم، والعنوان الرئيسى لتلك الفلسفة هو: ديمقراطية التعليم. إن الممولين لمعهد العاشر من رمضان المملوك لجمعية تنمية المجتمعات الجديدة التابعة لوزارة الإسكان طلبوا منى أن يسمح لأبنائهم بالالتحاق به دون شرط المجموع، ولكننى رفضت بشدة، تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.»<sup>(١١)</sup>

وحول تصريحات الوزير المتضاربة، يصرح فى ندوة «مجلة أكتوبر» فيقول: «بالنسبة لتصريحاتى حول الجامعة الأهلية أنا أشرت فى أول مرة إلى هذه الجامعة دون أن أقول عنها نعم أو لا. وفى المرة الثانية قلت إنه لآمانع من جامعة أهلية فى تخصصات يحتاج إليها المجتمع، حيث إن فكرة الجامعة الأهلية عندى ليست فقط فكرة استثمار من وراء الجامعة، لكن الاستثمار الآخر الذى أطلع إليه أن من يريد عمل جامعة أهلية ويكسب، عليه أن يقيم مدينة فيها محلات ودكاكين ومرافق ويعمل خدمات يكسب منها وفى نفس الوقت يجب أن تخضع هذه الجامعة ليس لقدرات أو لأموال الدارسين، إن كل واحد معه فلوس يدخل الجامعة بغض النظر عن مجموعته، لامتأسف! يجب أن تكون خاضعة لمكتب تنسيق. إذن فكرة الجامعة الأهلية أن أخلق فرصاً للتعليم العام، والذى سيحدث أن الذين معهم فلوس وحصلوا على مجاميع كبيرة سيفضلون دخول الجامعة الأهلية - كيف يحدث هذا وهناك تعليم بالمجان إلا إذا كان هناك تمايز وامتياز لهذه الجامعة؟ - ويفسحون مجالاً

لغيرهم تماما مثل الجامعة الأمريكية يدخلها طلاب معهم مجاميع أكبر من المجاميع العادية وينسحبون مكاناً لغيرهم فى الجامعات الأخرى. وهذا هو مفهومى شخصياً عن الجامعة الأهلية" (١٢).

وفى جريدة الأخبار يوم ١٩٨٩/٥/٨ يصرح د. صلاح مرسى مدير مركز الدراسات وبحوث تطوير التعليم العالى، بأن المركز انتهى فعلاً من إعداد مشروع متكامل بإنشاء جامعة أو جامعات خاصة، والدراسة معدة وجاهزة للتنفيذ الفورى لمن يرغب فى إنشاء جامعة خاصة. الجامعة الخاصة لم تعد فكرة فى عالم الغيب، أو أمل بعيد التحقيق، أصبحت واقعاً... ولقد سبق للوزير فى لقائه بنادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية فى يوليو ١٩٨٨ أن صرح بأنه لم يتقدم إليه أحد لإنشاء جامعة أهلية، ولو تقدم إليه اليوم سوف يوافق فوراً على إنشاء تلك الجامعة.

وبواصل الوزير -بذكاء منقطع النظير- تهيئة المناخ الاجتماعى والثقافى والسياسى، وتهيئة رأى العام للفكرة مرة بالرفض ومرة بالقبول... وهكذا دواليك. ففى لقاء الوزير بشباب طلاب جامعة الاسكندرية -الحزب الوطنى- يقول: «لا للجامعة الأهلية وعلى القادرين التبرع للجامعات المصرية الحالية. يجب أن تكون القطاعات الرئيسية مثل الطب والهندسة والصيدلة ملكاً للدولة، ونحن فى حاجة إلى خريجى المعاهد الفنية والتكنولوجية أكثر من خريجى الكليات النظرية» (١٣).

وبعد يومين فقط وعلى صفحات الأهرام ، يكذب الوزير التصريح السابق ، : «صرح د. فتحى سرور وزير التعليم بأنه وافق من حيث المبدأ على إنشاء جامعة أهلية فى مصر بمصروفات ١٠ آلاف جنيهاً سنوياً غير المصروفات الإضافية بناء على مشروع تقدمت به جمعية -إقرأ- لإنشاء جامعة للعلم والتكنولوجيا يكون مقرها مدينة السادات، وتبدأ الدراسة بها فى عام ١٩٩١/٩٠، تخصصات الاقتصاد، إدارة الأعمال، هندسة إلكترونيات، هندسة كمبيوتر، تقبل ٤٠٠ طالباً فى العام الأول، ويكون القبول من غير طريق مكتب التنسيق» (تناقض مع حديثه فى مجلة أكتوبر) (١٤).

إذن فنحن أمام اقتراح بإنشاء جامعة أهلية من المتعذر قيامها فى ضوء الخبرات التاريخية وطبيعة الرأسمالية المصرية الحاكمة، وكذلك من المتعذر فى حالة قيامها أن يلتحق بها سوى أصحاب المجاميع المنخفضة وهم الذين يجرون وراء جامعات بيروت



والخرطوم وتركيا ورومانيا وغيرها لكي يحصلوا على شهادات جامعية يستكملون بها الشكل الاجتماعى، على عكس المتفوقين من الطبقات الوسطى وما دونها، وعلى هذا فإن هذه الفكرة تطرح عاكسة بذلك الإقرايات التى أفرزتها سياسة الانفتاح الاقتصادى وخلق طبقة من أصحاب الدخول العليا وفى غالبيتها دخول غير مشروعة، وتسعى إلى تقويض المكتسبات الشعبية والوطنية من مجانية التعليم، وخلق التناقض الطبقي، وتأكيد عدم المساواة بين طبقات وفئات الشعب المختلفة... (١٥).

### ثالثا: المعلن والمستتر فى السياسة التعليمية :

والحديث حول الجامعة الأهلية فى الفكر التبعية، يجرنا إلى الحديث عن سياسة القبول فى التعليم العالى والجامعى، حيث لم يقتصر الأمر على ما سبق من أفكار تبرز بشكل فاضح توجهات السياسة التعليمية الحالية وارتباطها الوثيق بأيدولوجية النظام السياسى وبنيتة، وتغليب مصالح القلة على حساب مصالح الغالبية، ورفع الدعم عن التعليم وتسعيه وفق مقتضيات السوق - العرض والطلب - وقبل الخوض فى ذلك يجدر بنا الإشارة إلى المبدأ المستقر -والذى ليس نهائيا- والذى للآن يحقق تكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم بشكل يتفق وظروف المجتمع المصرى، ويلقى قبولا معقولا من الجميع.

لقد استقر فى ضمير الشعب المصرى مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين وديمقراطية التعليم، وذلك نتيجة لجهود القوى الوطنية والشعبية طوال عقود طويلة مضت، إلى جانب ما أقره الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، والذى وافقت عليه الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة فى ١٠/١٢/١٩٤٨، حيث جاء فى نص المادة «٢٨» «حق كل إنسان فى التعليم وإتاحة التعليم الفنى والمهنى للجميع بصفة عامة، وإتاحة التعليم العالى للجميع بالتساوى على أساس الكفاءة العلمية، وكذلك ديمقراطية التعليم الجامعى التى تعنى إتاحة التعليم لكل مواطن مؤهل له بغير تفرقة ترجع إلى الجنس أو الدين أو الوضع الاجتماعى أو أى اعتبار آخر غير ملكاته الذهنية». (١٦)

وتتحقق ديمقراطية التعليم الجامعى والعالى فى مصر، بناءً على الدستور الذى ينص فى المادة «٨» على أن: «تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين» وتنص المادة «١٨» منه على أن: «التعليم حق تكفله الدولة وهو إلزامى فى المرحلة الابتدائية وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى وتشرف على التعليم كله وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمى بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج».



كما ينص الدستور المصرى على أن التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية مجاناً فى مراحله المختلفة (المادة ٢٠) وتقوم فلسفة قبول الطلاب فى الجامعات المصرية والمعاهد العليا على مبدأ ديمقراطية التعليم وتحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين كافة فيتم قبولهم على أساس واحد هو قدراتهم الذهنية<sup>(١٧)</sup> ودون حدود والمعيير المتبع فى ذلك هو المفاضلة على أساس نتيجة المجموع الكلى للدرجات فى امتحان الشهادة الثانوية العامة، باعتبارها مسابقة على مستوى الدولة ومتاحة لجميع المواطنين ، وتشارك فى إجراءات وإدارته الجامعات. ويقوم القبول بالكليات والمعاهد العليا على أساسيين: أولهما: المفاضلة بين الطلاب الراغبين فى الالتحاق بكل كلية من الكليات الجامعية بترتيب المجموع الكلى للدرجات فى آخر امتحان لشهادة الثانوية العامة مع اجتياز القدرات والاختبارات الشخصية عند الالتحاق ببعض الكليات والمعاهد التى تستلزم لياقة خاصة مثل كليات الفنون الجميلة والتربية الرياضية والخدمة الاجتماعية... وثانيهما: القبول على أساس إقليمي قومى وهو توطين الكفاءات فى الأقاليم والمناطق النائية والعمل على النهوض بها اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً.

وتدل متابعة نظم القبول فى الجامعات المصرية على أن الأخذ بترتيب المجموع الكلى لدرجات الطالب فى امتحان الشهادة الثانوية العامة يعتبر مقياساً عاماً أقرب إلى العدالة ومعياراً مجرداً للدلالة على استعداد الطالب، مع التحفظ على أن تلك الاستعدادات ترتبط بأصل اجتماعى واقتصادى للطالب.

وإذا كانت هذه الإجراءات هى ما تقره الوثائق والوثائق الرسمية، فإن الصورة تسير عكس ذلك تماماً فى الواقع العملى المعيش، فتصريحات الوزراء والمسؤولين والإعلاميين تسير فى اتجاه مناقض، أى أنها تعبر بشكل حازم عن التوجهات الإيديولوجية للنظام السياسى، وتعبر عن المستتر فى سياسة التعليم وارتباطها بالمشروع التبعى برمته. ويتضح ذلك فيما يلى من تصريحات وتناقضات:

فى عام ١٩٨٢ طالعنا الصحف الرسمية بالعناوين والتصريحات التالية، تهيئاً وتهينة للرأى العام على الإجراءات الجديدة: «رؤساء الجامعات يطالبون بإعادة النظر فى سياسة القبول»، «فك الاشتباك بين التعليم والتعيين وتسعيرة الشهادات»، «الارتباط المفقود بين التعليم واحتياجات الدولة من الخريجين»، ٣٠٥ ألف طالب فى كلية واحدة، وأستاذ لكل

١٠٠٠ طالب"، «لقد طالبت جامعة القاهرة بتخفيض أعداد المقبولين بها فى العام القادم ١٩٨٣ تصل بنسبة إلى ٤٦٪ من عدد المقبولين بها فى العام الماضى ١٩٨١، حتى تتمكن من أداء رسالتها التعليمية بكفاءة»<sup>(١٨)</sup>. وفى عام ١٩٨٣ بنفى د. محمد عبد القادر حاتم (المشرف على المجالس القومية المتخصصة) تلك التصريحات (الجمهورية فى ١٩٨٣/١٢/٢٦).

وفى ١٩٨٥/٤/١١، يصرح د. عبد السلام عبد الغفار وزير التربية والتعليم بأن «الدولة ملتزمة بمجانبة التعليم حتى الثانوية العامة فقط». ويصرح د. مصطفى كمال حلمى وزير التعليم العالى: «بعد ٣٨ عاما أحيل نظام القبول بالجامعات إلى المعاش»، «اختبارات للقبول بالجامعات بصرف النظر عن المجموع»، «أن هذا النظام الجديد سوف يكون اعتبارا من عام ١٩٨٦ وعام ١٩٨٥/٨٤ سيكون الأخير بالنسبة لسياسة الالتحاق بالجامعات على أساس المجموع الكلى للشانوية العامة. وأنه ابتداء من العام القادم ١٩٨٦/٨٥ (سيكون الالتحاق وفق نظام جديد تجرى الآن مناقشته) (الأهرام فى ١٩٨٥/٤/١١).

وتتوالى التصريحات لتهيئة رأى العام للإجراءات التى تحد من قبول الطلاب بالتعليم العالى والجامعى وتقويض مجانية التعليم وديمقراطيته. وفى ١٩٨٨/١٢/٣ يصرح بأن هناك مبادئ هامة لمشروع قانون التعليم الجامعى الجديد، ٦٠٪ حد أدنى للقبول، وامتحان تأهيلى بالكليات، وسنة تأهيلية بالثانوى للراغبين فى الالتحاق بالجامعات، إلغاء تكليف المعيدى وحوافز للمعينين بالأقاليم ومجلس أكاديمى بكل جامعة لتطوير نظم الدراسة بها، إلغاء مكاتب التنسيق للقبول بالجامعات المصرية (الأهرام فى ١٩٨٨/١٢/٣).

هل سياسة التعليم، سياسة وزير... أم حزب حاكم... أم نظام سياسى ذى توجهات ايديولوجية معينة...؟

لقد اختلطت الأوراق وتباينت الرؤى وحاول التكنوقراط المسيطرون على جهاز التعليم وسياسته، إيهامنا بأن هناك خلافا حول سياسة الوزير -د. فتحى سرور- ولجنة التعليم بالحزب الوطنى<sup>(١٩)</sup>. علما بأن هذه اللجنة تضم وزراء تعليم سابقين كانوا يسرون فى نفس الاتجاه الذى يواصله الوزير الحالى بكل عنف وإصرار.

أكدت لجنة التعليم بالحزب الوطنى على ضرورة استمرار العمل بالنظام الحالى لقبول الحاصلين على الثانوية العامة عن طريق مكتب التنسيق على أساس المجموع الكلى لدرجات الطالب، بالإضافة إلى مجموع درجات المواد المؤهلة باعتبار أن الثانوية العامة مرحلة دراسية مرتبطة بمرحلة التعليم الجامعى وليست شهادة منفصلة عنها، كما أكدت على أن النظام الحالى لقواعد القبول هو النظام الأمثل والأصلح لظروف المجتمع المصرى، ورفضت لجنة التعليم اقتراح لجنة تطوير مشروع قانون الجامعات بوزارة التعليم، الذى يقضى بأن يحدد المجلس الأعلى للجامعات الحد الأدنى للقبول بالجامعات حيث لا يقل مجموع الطالب عن ٦٠٪ من المجموع الكلى وإضافة سنة تأهيلية إلى مرحلة الثانوية، وعقد امتحان قبول للطلاب الراغبين فى مواصلة التعليم الجامعى ويكون هذا الامتحان بعد امتحان الثانوية العامة. (الأهرام فى ٢٣/١٢/١٩٨٨).

واحتدم الخلاف بين اللجنة - برئاسة د. فتحى محمد على - ود. أحمد فتحى سرور وزير التعليم حيث قال: أنا صاحب القرار وتخفيض السلم التعليمى ضرورة! ويرد عليه رئيس لجنة التعليم بالحزب لوطى وزير التعليم الأسبق، بأن تخفيض السلم التعليمى كارثة ونرفض الأفكار المطروحة. وتشتد الأزمة بين الوزير الحالى والسابق، حيث اختفى التنسيق بين وزارة التربية والتعليم ولجنة التعليم بالحزب الحاكم، وانعكست الخلافات على سياسات التعليم وتطويره. ورغم أن آراء الطرفين تأتى كما يعلنان بعد عمل دراسات وعقد اللجان المتخصصة وتضم أفضل الخبراء الذين يقدمون مقترحاتهم بإجماع الآراء (الأخبار فى ٧/١/١٩٨٩).

ولقد ساءت لجنة التعليم بالحزب الوطنى العديد من المبررات، التى تدعم وجهة نظرها، أهمها (٢٠):

- أنه لايجوز تحديد نسبة ٦٠٪ أو أى نسبة أخرى لدخول الجامعات سواء فى قانون أو لائحة وحتى فى قرار للمجلس الأعلى للجامعات، لأن هذه النسبة قد تزيد وقد تقل؛ لأن الأمر يتوقف على احتياجات الخطة الخمسية للدولة والطاقة الاستيعابية للجامعات ونتيجة الثانوية العامة ومستوى المجاميع فى كل سنة.

- وبالنسبة لامتحان القبول، فهذا يعنى إخلالا بمبدأ تكافؤ الفرص واحتمالات وجود الضغوط والوساطة والمحسوبية، كما أنه لايجوز اعتبار الثانوية العامة مرحلة منتهية لأنها مرحلة مستمرة ومؤهلة للتعليم الجامعى فقط، وليس مؤهلة للعمل فى المجتمع. وكيف نعمل



امتحان لعشرات الألوف من الطلاب بعد الثانوية العامة ومتى يتم تصحيح الأوراق ومن الذى سيقوم بهذا العمل وإعلان نتائجهم ودخولهم الجامعة بعد ذلك. وأين المدرسون الذين سيقومون بتصحيح الورق إذا كنا نشكو من عجز المدرسين!!.

- وتؤكد اللجنة أن أنجح نظام تعليمى هو الذى يخدم المجتمع، وإلا كانت الأنظمة التعليمية فى العالم كله واحدة وعلى نمط واحد؟

- ورفضت اللجنة وجود سنة رابعة تأهيلية بعد الثانوية العامة. وتساءلت كيف ينخفض السلم التعليمى فى المرحلة الابتدائية سنة ثم تعود ونضيفها بعد الثانوية العامة، والسنة التأهيلية كانت مطبقة فى كلية الطب وتم إلغاؤها بعد ثبات فشلها .

- وأكدت اللجنة على أن الأصوب فى عملية القبول بالجامعات أن يكون عن طريق المجموع الكلى بالإضافة إلى المواد المؤهلة، وتعد المواد المؤهلة اختباراً ضمناً لقدرات الطالب للقبول فى الكلية التى يريد الالتحاق بها (الأخبار فى ١٩٨٩/١/٧).

ولاشك أن تلك المبررات معقولة ومقبولة، ولقد نادت بها كثير من الأصوات التربوية المعارضة للسياسة التعليمية الحالية- وهى أصوات وطنية فى جوهرها وتتبنى المشروع الوطنى النهضوى فى مواجهة المشروع التبعية الجارى تنفيذه على قدم وساق -إن تلك المبررات وغيرها كثيرة فى جانبها التربوى والتعليمى وتمثل الحد الأدنى من تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وديمقراطية التعليم، ولكن السؤال هو: هل تملك لجنة التعليم بالحزب الوطنى الحاكم سلطة اتخاذ القرار؟

وعلى إثر الخلاف الحاد بين لجنة التعليم والوزير تم تنحية رئيس اللجنة، وقامت مجلة «المصور» بعقد لقاء موسع مع د. أحمد فتحي سرور ليدافع عن سياسة التعليم ويرد على مبررات اللجنة. ولقد حاول الوزير فى هذا اللقاء التهرب من العديد من الأسئلة بإحالتها إلى لجان علمية تدرسها وقال إنه ما زال يفكر فيها ولم يتخذ قراراً للآن. وقال: «إن التفكير فى إضافة سنة رابعة للشانوية العامة ليس تعويضاً، إنما جاء عند بحث تطوير التعليم الجامعى، وهو لم يصدر من -الوزير- بل إن الذى اقترح هذه الفكرة لجنة مشكلة بتكليف من المجلس الأعلى للجامعات برئاسة د. أحمد إسماعيل خضر رئيس جامعة قناة السويس. وقد وضعت اللجنة بدائل مختلفة لشروط القبول منها امتحان قبول بعد الثانوية



العامة أو سنة تأهيلية، وأن فكرة إضافة سنة رابعة للتعليم الثانوى ليست اقتراحاً منى وإنما من لجنة خبراء بالمجلس الأعلى للجامعات، أما فكرة إلغاء مكتب التنسيق، فليس هناك، مطلقاً، بديل للتنسيق وما نشر حول احتمال إلغاء مكتب التنسيق كلام من شأنه إحداث بلبلة بدون مبرر» - انتهى التناقض والتردد!!<sup>(٢١)</sup>.

ولم يهدأ الضجيج الإعلامى المدافع عن السياسة التعليمية الجديدة، حيث بادرت مجلة «أكتوبر» بعقد ندوة نشرت فى ثلاثة أعداد وعلى مدى ثلاثة أسابيع ضمت السيد الوزير ومجموعة من الخبراء الرسميين ومهندسى سياسة التعليم الجديدة.<sup>(٢٢)</sup> وأخذت الندوة وظيفتها يدافعون عن سياسة الوزير ويعيدون نفس الكلام بأسلوب آخر وعبارات ملساء، وكان الرد على لجنة التعليم بالحزب الحاكم إعلامياً وضخماً جعل الوزير يملك الصحف القومية والمجلات الأسبوعية، لكى يدافع عن سياسته وتوجهاته الإيديولوجية، ولم تأت ندوة أكتوبر بجديد، بل أكدت ما سبق للوزير أن دافع عنه وأعلنه، ولكنها أخذت مشروعية ومصداقية بتبريرات الخبراء ورجال التربية المعينين كمستشارين فى الوزارة.

ولعل ذلك السيناريو يوضح لنا أن الأهداف المستترة لسياسة التعليم هى تقليل عدد المتحقين بالجامعات وتقويض ديمقراطية التعليم وإفساح المجال أمام رأس المال الخاص لكى يشارك فى العملية التعليمية، ولاشك أن ذلك له آثاره على الروح الوطنية وعلى حقوق الفقراء فى تعليم يعينهم على مواصلة حياتهم بشرف، وهنا تجدر بنا أن نتعرف على حجم التعليم العالى والجامعى فى مصر ونسبته إلى السكان لكى يتضح لنا زيف تلك المقولات التى تدعى أن هناك تدفقاً كبيراً على التعليم العالى وأن نسبته مرتفعة بالقياس إلى كثير من البلاد المشابهة. والجدول التالى يوضح عدد الطلاب المقبولين بالجامعات خلال الفترة من ١٩٨٦/٨١ -

**جدول رقم (١)**  
**يوضح عدد الطلاب المقبولين والخريجين بالجامعات خلال**  
**العام الدراسي ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٦/٨٥ (٢٣)**

البيان	السنة				
	١٩٨٢/٨١	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٦/٨٥
المقبولون	٩١٠٤٨	٩٣٤٠٩	٩٣٤٨٦	٨٦٤٤٠	٨٤٢٤٠
الخريجون	٨٢٢٣٧	٨٥٩٧٣	٩٥٧١٠	١٠٠٩٤٧	-

يتضح لنا من الجدول السابق أن عدد الطلاب المقبولين في الجامعات خلال عام ١٩٨٢/٨١ بلغ ٩١٠٤٨ طالب وطالبة وفي عام ١٩٨٦/٨٥ بلغ ٨٤٢٤٠. أي أن هناك اتجاهًا نحو تخفيض أعداد المقبولين بالجامعات خلال خمس سنوات بمقدار ثمانية آلاف طالب وطالبة. وإذا كان للأرقام دلالتها كمؤشر فلا بد من الإشارة هنا إلى أن نسبة الطلاب المقيدين في الجامعات والمعاهد العليا معًا في العام الدراسي ١٩٨٤/٨٣، على سبيل المثال، إلى جملة السكان لم تزد عن ١٥٩٪. كما أن نسبة المقيدين من الطلاب في الجامعات وحدها في العام نفسه إلى الشريحة العمرية من السكان (١٨-٢٢) لم تزد عن ١٥٪. أما بالنسبة لمن يحملون مؤهلات جامعية من سكان مصر عمومًا فبلغت حوالي ٤٤٪ وفقًا للبيانات الإحصائية الأولية والرسمية لتعداد عام ١٩٨٦<sup>(٢٤)</sup>. والجدول التالي يوضح تطور أعداد المقبولين ونسبتهم إلى السكان خلال عشر سنوات.

جدول رقم (٢)

يوضح تطور أعداد المقيدين في التعليم العالي والجامعي ومعدل نموهم

السنوي ونسبتهم إلى جملة السكان ١٩٧٦/٧٥-١٩٨٦/٨٥ (٢٥)

البيان العام	المقيدين بالتعليم الجامعي	المقيدين بالمعاهد العليا	المقيدين بالمعاهد الخاصة	جملة المقيدين	% معدل النمو السنوي	عدد السكان	% الجملة إلى السكان
١٩٧٦/٧٥	٤١٩,١٨٣	٢٨,٨٢٩	٢٩,٤٠٥	٤٧٧,٤١٧	٠.٠٠	٣٦,٩٩٧,٠٠٠	١.٢٩
٧٧/٧٦	٤٥٣,٦٩٦	٣١,٥٤١	٣٢,٩٥١	٥١٨,١٨٨	٨.٥	٣٨,١٩٨,٠٠٠	١.٣٦
٧٨/٧٧	٤٧٦,٧٧٧	٣٦,٧٤٥	٣٧,٦١٠	٥٥٠,٨٦٢	٦.٣	٣٨,٧٩٤,٠٠٠	١.٤٢
٧٩/٧٨	٤٨٨,٥٦٩	٣٩,٨٠٢	٤١,٦٨٦	٥٦٩,٠٥٧	٣.٣	٣٩,٧٦٧,٠٠٠	١.٤٣
٨٠/٧٩	٥٠٧,٣١٤	٤٤,٧٢٢	٤٤,٥٧٣	٥٩٦,٦٠٩	٤.٨	٤٠,٩٨٣,٠٠٠	١.٤٦
٨١/٨٠	٥٤٤,١٥٣	٥٢,٢٨٣	٤٩,٤٤٥	٦٤٥,٨٨١	٨.٢	٤٢,٢٨٩,٠٠٠	١.٥٣
٨٢/٨١	٥٨٩,٥٦٢	٥٥,٧٨٢	٥٣,٣٤٨	٦٩٨,٦٩٢	٨.٤	٤٣,٤٦٥,٠٠٠	١.٦١
٨٣/٨٢	٦٣٢,٣٦٠	٥٩,٤٢٣	٥٥,١١٣	٧٤٦,٨٩٦	٦.٩	٤٤,٦٧٣,٠٠٠	١.٦٧
٨٤/٨٣	٦٦٧,٩٨٧	٦٥,٢٥٦	٥٧,٦٥٢	٧٩٠,٨٩٥	٥.٩	٤٥,٩١٣,٠٠٠	١.٧٢
٨٥/٨٤	٦٧٠,٧٢٦	٨٥,٦٣٠	٥٨,٢٦٤	٧١٤,٦٢٠	٣.٠	٤٦,٩٥٨,٠٠٠	١.٧٣
٨٦/٨٥	٦٦٨,٨٤٩	١٠١,٣٩٤	٥٨,٨٥٧	٨٢٩,١٠٠	١.٨	٤٨,١٨٩,٠٠٠	١.٧٢

وتطالعنا الأرقام السابقة بميل نحو الثبات تقريباً كل ثلاث سنوات أو أربع سنوات. فى الأعوام ١٩٧٩/٧٥ ظل العدد بين ٤١٩ ألف و ٥٨٨ ألف، والسنوات ١٩٢/٧٩ تراوحت الأرقام بين ٥٠٧ ألف إلى ٥٨٩ ألف، والسنوات ١٩٨٦/٨٢ تراوحت الأرقام بين ٦٣٢ ألف و ٦٦٨ ألف، وكان النمو السنوى فى تناقص فى العامين الأخيرين من ٣٪ إلى ١٨٪. ونسبة الطلاب المقيدين إلى جملة السكان ظلت ثابتة ما بين ١.٥٠٪ إلى ١.٧٢٪. ولعل ذلك يؤكد حقيقة ثابتة أن نسبة المقيدين فقط بالتعليم العالى والجامعى ضئيلة بالقياس إلى بلاد أكثر فقرا ، وهى لم تصل إلى الحد الذى يدفع النظام السياسى إلى محاولة الالتفاف حول مبدأ تكافؤ الفرص وديمقراطية التعليم بهدف تقليل عدد المقبولين بالجامعات ودفعهم إلى التعليم الفنى والمهنى، والذى توجد به أعداد غير مستوعبة فى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

#### رابعاً : الأهداف الإيديولوجية والطبقية لسياسة التعليم الجامعى :

وعلى أية حال، فإنه بالمتابعة والتحليل الدقيق لأطروحات الفكر التبعى فى مجال التربية والتعليم، والمتمثلة فى سياسة التعليم الجارى تنفيذها الآن بكل همة ونشاط، وأيضاً بتحليل التقرير المسمى (استراتيجية تطوير التعليم فى مصر) والمقدم من الوزير، والذى أقر فى مؤتمر سياسى وإعلامى كبير فى صيف ١٩٨٧، ولمجريات الأمور فيما بعد ذلك والندوات واللقاءات التى عقدت والتصريحات وأحاديث السيد الوزير د. فتحى سرور والتى وصلت إلى ما يربو على ٥٠ خمسين حديثاً صحفياً لصحف مصرية فقط خلال مدة لم تصل بعد إلى عامين ونصف، يتضح أن هناك أهدافاً فى ظاهرها البراءة، وفى باطنها العذاب والألم، وتكمن أهداف أخرى لا علاقة لها بالبراءة من قريب أو بعيد، ويمكننا بلورة الأهداف الحقيقية- الإيديولوجية والطبقية- للتعليم الجامعى والعالى من وراء هذه المقترحات فى ثلاثة أهداف رئيسية هى: الأول تخفيض عدد الراغبين فى الالتحاق بالجامعة. والثانى تقويض ديمقراطية التعليم ومبدأ تكافؤ الفرص ومعيار التفوق العلمى كوسيلة لمواصلة التعليم فى مراحلها العليا. والثالث ربط التعليم بسوق العمل. هذا إلى جانب طرح فكرة الجامعة الأهلية كمشروع استثمارى أمام رأس المال الخاص والنظر إلى التعليم بوصفه سلعة رأسمالية.



## (١) وفيما يتعلق بالهدف الأول :

### تخفيض عدد الملتحقين بالجامعات:

فإن ما يثار هنا هو السؤال التالي: هل وصلت نسبة الملتحقين بالجامعات إلى المستوى العالمى، حتى يمكن التوقف عند هذا الحد؟، والإجابة عن هذا السؤال تستدعى استعراض النسب العالمية للتدليل على ذلك. فبالعودة إلى تقرير «التنمية فى العالم» الصادر عن البنك الدولى لعام ١٩٨٨، والذي أورد بيانات لعام ١٩٨٥ تبين أن مصر تقع ضمن، ٣٦ دولة، فى فئة متوسطة الدخل وذات الدخل المتوسط المنخفض وتحتل المركز السابع، تسبقها الأردن بنسبة ٣٧٪ وهى نسبة الموجودين فى التعليم العالى من إجمالى المرحلة العمرية (٢٠-٤٢ سنة) وأكوادور ٣٣٪ والفلبين ٢٤٪ ولبنان ٢٦٪ وكوستاريكا ٢٤٪ وتقترب منها بوليفيا ٢٠٪ وتايلاند ٢٣٪ ومقارنة مصر بهذه الدول ووزنها التاريخى والحضارى والدولى لا يمكن بأى حال من الأحوال أن نراها وقد أتت فى المركز السابع بنسبة ٢٣٪. (٢٦) علما بأن هناك إحصائيات أخرى تؤكد أن النسبة أقل من ذلك بكثير، حيث لا تزيد عن ١٤-١٧٪، لأن النسبة السابقة الواردة فى تقرير البنك الدولى لفئة العمر ١-٢٢. أما فئة العمر ١٨-٢٢ سنة فهى لا تتجاوز ٢٠-٢٤٪ حيث يضم التعليم العالى فى مطلع الثمانينيات حوالى ٤٠٠ ألف طالب وطالبة يمثلون ١٠٪ من شريحة العمر ١٨-٢٢. (٢٧)

ولو قارنا بالدول ذات الدخل المتوسط المرتفع ، فإن هناك من الدول الأقل وزنا نسبتها أكبر، مثل أوروغواى ٣٢٪، وبنما ٢٦٪، والأرجنتين ٣٦٪، وكوريا ٣٢٪، وفنزويلا ٢٦٪، وإسرائيل ٣٤٪، واليونان ٢١٪، وهذا بخلاف المقارنة مع الدول الكبرى التى تتراوح بين ٢٥٪ وبين ٦٠٪ وهى نسبة الموجودين بالجامعات من المرحلة العمرية (١٨-٢٢ سنة).

وبعبارة أخرى فإن نمو وتزايد عدد الملتحقين بالجامعات مسألة صحية واتجاه محمود وعالمى على مستوى الدول المتقدمة وعلى مستوى دول العالم الثالث. وليس هناك إذن

مبرر واحد وطني أو تربوي أو سياسي للتراجع عن إتاحة الفرصة كاملة للراغبين والقادرين على مواصلة تعليمهم العالي، وإلا إذا كانت النية معقودة على الحد من دخول الجامعات، وقصر الدخول على فئات دون أخرى، وهو مما لا شك فيه يكون على حساب الطبقات الفقيرة ولصالح الطبقات الغنية، لأن جوهر القضية هو الظروف الاقتصادية وإخفاق سياسات التنمية وعجزها عن استيعاب الخريجين، ولعل ذلك يعود برمته إلى التبعية التي وقعت فيها مصر منذ مطلع السبعينيات وأصبحت توجهات البنك والصندوق الدوليين هي السارية، بعيدا عن المصلحة الوطنية، وحتى التربية والتعليمية والثقافية.

## (٢) وفيما يتعلق بالهدف الثاني:

### تقويض ديمقراطية التعليم ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

يتلخص هذا الهدف في السعى نحو إلغاء معيار التفوق لدخول الجامعة، واستبداله بمعايير أخرى (اختبارات القبول بالجامعات، إضافة تأهيلية... إلخ) إنما يكمن هذا كله في هدف واحد لا ينبغي من ورائه الإصلاح، بل إنه يبدو في ظاهره وكأنه كلمة حق، إنما يراد بها الباطل حقا، وهذا الهدف المتبقى من وراء هذه الأفكار والأطروحات، هو ضرب فكرة المساواة وتكافؤ الفرص حيث يتحول معيار الحصول على الدرجات الأعلى، وهي التي حصل عليها الطلاب دون أن تعرف أسماؤهم عند التصحيح في الثانوية العامة، وبالتالي تتسم هذه العملية بالعدالة في الغالب الأعم، يتحول إلى معيار يتسم بالشخصية حيث يعتمد على المقابلة الشخصية بين الطالب والأستاذ أو لجنة ما، وهو ما يغلب عليه الطابع الشخصي بلا أدنى شك<sup>(٢٨)</sup>. (وكما تلعب العلاقات الشخصية دوراً بارزاً في عالم المال والتجارة والأعمال والاقتصاد) ولا شك أن هذا الاتجاه يعبر عن تسلط طبقة تفرض شروطها وامتيازاتها لتعليم أبنائها وفق منطق إدارتها لمشروعاتها الاستثمارية، ويعد خرقاً لكل المكتسبات التي حققها الشعب المصري خلال نضاله الطويل لنيل حقوقه وحرية.

### (٣) وفيما يتعلق بالهدف الثالث :

#### ربط التعليم بسوق العمل :

إننا نجد هنا العديد من التناقضات، فعلى الرغم من الشكوى من أن هناك أعداداً كبيرة من خريجي الجامعات بلا عمل، إلا أننا نجد السياسة التعليمية الجديدة تصر على الشروع فى إنشاء الجامعة الأهلية الخاصة، كيف يتسنى ذلك؟ يسوقون مبرراً متهافتاً، وهو أن تلك الجامعة سوف تحوى تخصصات غير موجودة، تخصصات تكنولوجية، متجاهلين أن لدينا جامعة حلوان، وهى فى الأساس جامعة تكنولوجية وبدلاً من تطويرها وتحديثها، يتم طرح فكرة إنشاء جامعة أهلية بمصروفات، كيف يتم ذلك ؟ وعلى حساب من؟ ولصالح من؟!

إن تزايد الأزمة الاقتصادية وتردى خطط التنمية، وغياب المشروع الوطنى، وسيادة المشروع التبعية، أدى إلى الدعوة بالحاح إلى ربط التعليم الجامعى باحتياجات سوق العمل، وهذه الدعوة هى التى سادت خلال عقد السبعينيات والثمانينيات، وكانت نتيجة لاتباع سياسة صندوق النقد والبنك الدوليين. والدليل على ذلك ما حوته المذكرة السرية التى قدمتها الحكومة المصرية فى عام ١٩٨٨ للدائنين تقول: إن تغييراً جريئاً فى نظام التعليم يجرى، بهدف ضمان الوفاء بشكل أفضل باحتياجات سوق العمل، وإن خطوات هامة اتخذت لإصلاح التعليم، وإصلاحات إضافية سوف تدخل لمساعدة سياسات الحكومة فى تشجيع دور أكبر للقطاع الخاص والطابع الخاص المتزايد فى الاقتصاد<sup>(٢٩)</sup>. ولم يعد من الغريب بعد كل ذلك أن نسمع الأصوات العالية، متخصصة وغير متخصصة، تلح فى الدعوة للاتجاه إلى التعليم الفنى للحد من أعداد الملتحقين بالتعليم الثانوى والجامعى بالتحديد، وذلك بهدف التخلص من مشكلة بطالة المتعلمين. ومع وجاهة هذه الدعوة فى نظر أصحابها إلا أن العديد من الدراسات والأبحاث والواقع المعيش أثبتت أن خريجى التعليم الفنى معطلون ولم تستطع خطط التنمية استيعابهم ومعدل الانتظار للحصول على وظيفة يتجاوز الست سنوات. وأثبتت أيضاً أن التغيير فى نوعية المناهج المقررة أو نوعية

التعليم المقدم فى المدارس لا يمكن أن يؤدى إلى إحداث تغيير فى سوق العمل، إذ إن التغيير لابد وأن يتم أساسا فى المجتمع ككل، فى بنيته الاقتصادية وتوجيهات التنمية أساسا، وسوق العمل أولا، لا المؤسسة التعليمية أو نظام التعليم<sup>(٣٠)</sup>. وذلك لأن نظام التعليم نسق فى نظام شامل هو بنية المجتمع برمته. ولعل من المفيد هنا أن نلقى الضوء على سوق العمل وفرص العمل المتاحة، لكى ندلل على صدق ما نطرحه، والبيانات التالية من إحصائيات رسمية<sup>(٣١)</sup>:

- تؤكد الإحصائيات على أن الصورة الإجمالية لسوق العمل فى مصر، إنما تعكس انخفاض قوة العمل (٦ سنوات حتى أقل من ٦٥ سنة) إلى العدد الإجمالى للسكان، واستمرار هذا الانخفاض اعتبارا من ٣٠.١٪ فى تعداد ١٩٦٠ إلى ٣٠٪ فى عام ١٩٧٦ إلى ٢٨.٤٪ فى عام ١٩٨٦.

- تشير الخريطة الحالية لقوة العمل فى مصر إلى أنه، بينما بلغ عدد السكان ٤٨.٢ مليون نسمة، فإن حجم قوة العمل تقدر بحوالى ١٣.٦ مليون نسمة، يبلغ عدد المشتغلين منهم ١١.٦ مليون نسمة بنسبة ٨٥.٣٪ من قوة العمل. بينما يصل عدد المتعطلين إلى ٢ مليون نسمة بنسبة ١٤.٧٪ من قوة العمل.

- تؤكد الأرقام أن نسبة البطالة قد تضاعفت تقريبا فى عشر سنوات، إذ ارتفعت من ٧.٨٪ فى عام ١٩٧٦ إلى ١٤.٧٪ عام ١٩٨٦. وكان ارتفاع نسبة البطالة أكثر وضوحا فى المناطق الريفية، فقد ارتفعت هذه النسبة فى الحضر من ٩.٨٪ إلى ١٥.٨٪، فبينما ارتفعت فى المناطق الريفية من ٦.٤٪ إلى ١٣.٧٪ فى نفس الفترة.

- وبالنسبة إلى القطاع الخاص فإن استثماراته المحدودة فى القطاعات الإنتاجية اعتمدت إلى حد كبير على التكنولوجيا المكثفة لرأس المال باعتبارها أعلى إنتاجية من ناحية وللتغلب على مشكلات العمالة المتعددة من ناحية أخرى.

- تؤكد الإحصائيات أنه فى الوقت الذى استهدفت فيه خطة ١٩٨٣/٨٢ -١٩٨٧/٨٦ استيعاب الزراعة لنمو ٢٣.٢٪ من العمالة المستجدة خلال سنوات الخطة



الخمسة، فإن إجمالي استثمارات الزراعة في نفس الفترة لم يتجاوز ٤.٩٪ من جملة الاستخدامات الاستثمارية، ومن جهة أخرى كان مقابل نصيب لا يتجاوز ٥٪ من العمالة الجديدة المستهدفة في قطاع النقل والمواصلات فإن استخداماته الاستثمارية بلغت ٢٠.٨٪.

- وبالنسبة للتوظيف في الخطة الحالية، فقد استهدفت خطة ١٩٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ زيادة عدد المشتغلين من ١٢.٢ مليون مشتغل في عام ١٩٨٧/٨٦ حسب تقديرات الخطة إلى ١٤.٢ مليون مشتغل في عام ١٩٩٢/٩١ إلا أنه يلاحظ أن الرقم المقدر بالخطة لعدد المشتغلين في عام ٨٧/٨٦ هو ١٢.٢ مليون مشتغل يقل عن ذلك المستهدف في الخطة الخمسية السابقة وهو ١٣.٨ مليون مشتغل أى ينقص مقداره ١.٦ مليون مشتغل.

- كما يلاحظ أن الزيادة المستهدفة في العمالة وتصل إلى ٢.٦٩ ألف مشتغل تقل عن تلك التي استهدفتها خطة السنوات الخمس السابقة ٢١١١ ألف مشتغل ، ويعنى ذلك أن الخطة تشير ضمناً إلى بطالة صريحة يصل حجمها إلى ٢ مليون تقريباً في عام ١٩٩٢/٩١، وذلك بافتراض تحقيق أهداف العمالة فيها بالكامل -وهو أمر مشكوك فيه.

- كذلك فإن المراجعة الدقيقة لأرقام العمالة المستهدفة في نهاية خطة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦، والتي تصل في مجملها إلى ١٣.٨ مليون مشتغل في ١٩٨٧/٨٦، ومقارنة هذا الرقم بالحجم المتخذ كأساس لخطة ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ وهو ١٢.٢ مليون مشتغل يشير ضمناً إلى أن الخطة الخمسية لم تحقق سوى ٤٨٥ ألف فرصة عمل جديدة بنسبة لا تتجاوز ٢٣٪ من حجم المستهدف. وتستقبل سوق العمل سنوياً ٤٥٠ ألف خريج من الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة، وذلك مع تقلص فرص العمل المتاحة في الأسواق الخارجية، سواء في المحيط الإقليمي أو خارجه، هذا فضلاً عن تزايد الأعداد التي تعود إلى سوق العمل المصرية بعد فقدانها فرص العمل السابقة في الأسواق الخليجية والعربية المختلفة، الأمر الذي يعكس ضغوطاً متزايدة على أسواق وفرص العمل داخل مصر (٣٢). والجدول التالي يوضح معدل البطالة في الفترة من ١٩٨٤/٧٥.

### جدول رقم (٣)

يوضح معدل البطالة ونسبة المتعطلين الجدد لجملة المتعطلين حسب الجنس  
من واقع مسح قوة العمل بالعينة، مايو من كل عام ٧٥-١٩٨٤، سبتمبر ١٩٨٧<sup>(٣٣)</sup>

البيان السنة	معدل البطالة %			نسبة المتعطلين الجدد لجملة المتعطلين %		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
١٩٧٥	١.٧	١٣.٢	٢.٥	٨٦	٩٨	٩٠
١٩٧٨	٢.٧	١٣.٤	٣.٦	٨٠	٩٤	٨٥
١٩٨٠	٣.٩	١٩.٠٢	٥.٢	٨٨	٩٧	٩١
١٩٨٢	٤.١	٢٠.٥	٥.٧	٩٤	٩٦	٩٤
١٩٨٤	٤.٨	١٢.٤	٦.٠	٩٢	٩٩	٩٥
١٩٨٧	-	-	١١.٤	-	-	-

وإذا كانت الإحصائيات الرسمية تقدر البطالة بحوالى ١٤.٧٪ من قوة العمل بما يعادل ٢ مليون متعطل، فإن هناك إحصائيات أخرى رسمية أيضا تقدرها بحوالى ٢٠٪ بما يعادل ٣ مليون متعطل، ولعل ذلك يعود إلى تدهور العلاقة بين التعليم ومجالات الإنتاج بسبب سياسة الانفتاح الاقتصادى وليس بسبب التوسع فى التعليم. إن الانفتاح الاقتصادى الذى تتبناه الدولة هو المسئول عن تدهور معدل النمو الاقتصادى، بسبب التراجع عن مشروعات التنمية فى الصناعات الوطنية، مما أدى إلى انكماش الطلب على العمالة التقليدية التى درجت الجامعات على إخضاع برامجها لمتطلباتها. ففى عام ١٩٨٥/٨٤ نجد أنه من بين ٧٦٥ مشروعا استثماريا هناك ٢٢٩ مشروعا خاسرا و ٦٠ مشروعا لا تحقق أرباحا أو خسارة أى أن نسبة ٤٠٪ من مشروعات الانفتاح الاقتصادى لا تبيع، وبالتالي لا توفر فرص عمل جديدة<sup>(٣٤)</sup>. والجدول التالى يلقى مزيدا من الضوء على حجم البطالة بين المتعلمين.

### جدول رقم (٤)

يوضح إجمالي عدد المتخرجين من الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة

خلال الفترة من عام ١٩٧٧-١٩٨٧ (٣٥)

البيان		مؤهلات عليا		مؤهلات متوسطة وفوق المتوسطة		الجملة	
السنة	عدد الناجحين	عدد المعينين عن طريق الوزارة	عدد الناجحين	عدد المعينين عن طريق الوزارة	عدد الناجحين	عدد المعينين عن طريق الوزارة	
١٩٧٧	٤٨٩٦٣	٢.٧.٦	١٢٧١٩٦	٨١٦٥٥	١٧٦١٥٩	١.٢٣٦١	
١٩٧٨	٥٦٤٦١	٢٥.٩١	١٢٨٧٥٢	٨٥١٢.٠	١٨٥٢١٣	١١.٢١١	
١٩٧٩	٥٦٤٥٥	٢٨٨٩٣	١٤٧٩١٤	٨٢.١١	٢.٤٣٦٩	١١.٩.٤	
١٩٨٠	٦.٢.٩	٢٥٥١١	١٥٤٥٨١	٩٣٩١.٠	٢١٤٧١.٠	١١٩٤٢١	
١٩٨١	٦٧.٢٩	٣٩٣١٧	١٨٢.٨٦	١٢٢.٤٨	٢٤٩١١٥	١٦١٣٦٥	
١٩٨٢	٧٣.٥٥	٣٩٥٨٤	١٩٧٨٣٦	٢٢٩١	٢٧.٨٩١	٤١٨٧٥	
١٩٨٣	٧٧٨١٧	١٣٩٢٦	٢٢٤.٧٩	٢٢٩٥	٣.١٨٩٦	١٦٢٢١	
١٩٨٤	٨٤٧٤١	١٤٦٤٤	٢٤٧٥٤٩	٢.٦٥	٣٣٢٢٩.٠	١٧٧.٩	
١٩٨٥	٩٤٢٦٩	١٢١٢٥	٢١٩٤٦٧	٢٤٣٣	٣١٣٧٣٦	١٤٥٥٨	
١٩٨٦	٩٧٨٣١	١٣٥٢.٠	٢٣٩٣٢٩	١٧٨٧	٣٣٧١٦.٠	١٥٣.٧	
١٩٨٧	١.١٣١٣	.....	٢٥٩٣٢٩	.....	٣٦.٧٢٢	.....	
الجملة	٨١٨٢٢٣	٢٣٣٣١٧	٢٢٨١١٨	٤٧٦٦١٥	٢٩٤٦٣٤١	٧.٩٩٣٢	

- يتضح لنا من الجدول السابق، أن عدد خريجي الجامعات قد تضاعف خلال أحد عشر عاماً، من ٤٨.٩٦٣ خريجاً في عام ١٩٧٧ إلى ١٠١.٣١٣ خريجاً في عام ١٩٨٧؛ أي بمعدل سنوي حوالى ١٠٪ سنوياً، كذلك تضاعف عدد خريجي المعاهد العليا والمتوسطة خلال نفس الفترة من ١٢٧١٩٦ في عام ١٩٧٧ إلى ٢٥٩.٣٢٩ خريجاً في عام ١٩٨٧؛ أي بمعدل قدرة حوالى ١٠٪ سنوياً. كما يتضح أيضاً من الأرقام الخاصة بعدد الخريجين الذين تم توظيفهم بواسطة وزارة القوى العاملة. أنه قد تم توظيف ٤٢.٣٪ من خريجي الجامعات

(وما زالت إجراءات تعيين الخريجين دفعة عام ١٩٨٣ لم تتم بعد) وفيما يتعلق بخريجي المعاهد العليا والمتوسطة فقد تم تعيين نسبة ٦٤.٢٪ في عام ١٩٧٧ وقد ارتفعت النسبة إلى ٦٧٪ في عام ١٩٨١ (وهي آخر سنة تم فيها توزيع الخريجين بواسطة وزارة القوى العاملة).

- كذلك يتضح أن الفائض من جملة المؤهلات العليا والمتوسطة يقدر بحوالى ٤٢.٣٪ في عام ١٩٧٧ و ٥٤.٢٪ في عام ١٩٨٢. أما عن فائض المعاهد العليا والمتوسطة فيقدر بنحو ٦٤.٢٪ في عام ١٩٧٧ و ٦٧٪ في عام ١٩٨١. ومن الجدير بالذكر أنه بينما أخذ عدد الخريجين في الزيادة بصورة سريعة بمعدل ١٠٪ فإن فرص العمل المتاحة في الاقتصاد القومى فى الداخل والخارج لا يمكن أن تزيد بنفس النسبة وذلك للأسباب الآتية: (٣٦)

\* ببطء معدل النمو الاقتصادى وخاصة فى قطاع الزراعة والذي كان فى حدود ٢-٣٪ فى المتوسط سنوياً. هذا فضلاً عن التزايد الملحوظ فى استخدام الآلات فى الزراعة فى الكثير من الاعمال التى كانت تعتمد على الأيدى العاملة، كذلك فإن عملية استصلاح الأراضى يغلب وزراعتها عليها استخدام الآلات بشكل مكثف.

\* التوسع فى الصناعات كثيفة رأس المال مثل الحديد والصلب والألومنيوم والبتروكيماويات، وكذلك الاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة فى القطاع الخاص.

\* ضيق فرص العمل الخارجى وخاصة فى منطقة الخليج وذلك بسبب انهيار أسعار البترول ابتداء من عام ١٩٨٣، وما ترتب على ذلك من انخفاض معدل النشاط الاقتصادى فى الدول البترولية وعودة الكثير من المصريين العاملين فى الخليج العربى.

ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من ارتفاع معدل البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا، فإن ٥٠٪ من القوى العاملة لا تعرف القراءة والكتابة و ٢٠.٥٪ يعرفون القراءة والكتابة بدون شهادات، أى ان حوالى ٧٠٪ من إجمالى القوى العاملة فى مصر هم أميون فى غالبيتهم.

مما سبق يمكن القول إن من يدعون إلى ربط التعليم باحتياجات سوق العمل إنما يدعون ضمناً للحد من أعداد المتعلمين أو أعداد الداخلين فى التعليم الجامعى، وهم مع تحيزهم للصفوة القادرة اقتصادياً، فإنهم أيضاً يتناسون دروس التاريخ، كما أنهم أيضاً وربما دون أن



يدروا بتحيزون إلى فئة خاصة هي المحظوظة والتي نالت العلم ويحرصون على أن يجدوا لهم أعمالاً. أما هؤلاء الذين حرّموا من حق التعليم فإنهم بالتبعية يفقدون حق العمل، وهذا ما يدعونا إلى التأكيد على التفرقة بين حق التعليم وحق العمل، والنظر إلى كل منهما على أنه يمثل أحد حقوق المواطن الأساسية والتي يجب أن يحصل عليها. وعلى الدولة أن توفر كلا الحقين للمواطن بوصفها المستهلك الرئيسى لسوق العمل، وبوصفها مؤسسة تأخذ الضرائب حيث يدفع المواطن ما يعادل تعليمه.. إلا أن النظرة السابقة تنطوي على نوع من الخلط بين المشكلات التعليمية والمشكلات الاقتصادية، ذلك أن مشكلة البطالة - بطالة المتعلمين تحديداً- هي مشكلة اقتصادية في الأساس، والنظام التعليمى لا يعمل بمعزل عن بقية النظم المجتمعية الأخرى إذ إنه لا يمثل نظاماً مستقلاً بذاته، بل هو تابع لغيره من النظم فى المجتمع ومن ثم يعكس أوضاعه ومشكلاته وأزماته<sup>(٣٧)</sup>.

ويترتب على ذلك إعادة طرح التساؤل الذى عجز الكثيرون عن الإجابة عنه، وهذا التساؤل الذى لا مهرب منه هو : هل يمكن حل مشكلات اجتماعية بوسائل تربوية؟ وهل نترك الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تتردى وتذل عقول الناس وتخرب معنوياتهم وتتلاعب بانفعالاتهم وعواطفهم حتى إصابة صحتهم الجسدية والنفسية إصابات مميتة؟ ثم نحاول حل تلك المشكلات عن طريق إصلاحات من مثيلات الإصلاحات التربوية؟ فهل يغنى الإصلاح التربوى عن الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى ويحل محله؟ وهل يمكن تحقيق الإصلاح التربوى نفسه بواسطة الممارسين التربويين؟<sup>(٣٨)</sup>

بعد كل ذلك، هل تستقيم الدعوة لإنشاء جامعة أهلية، تحت الدعاوى سابقة الإشارة إليها؟ وهل تستقيم تلك الدعوة فى ظل بطالة المتعلمين، وعدم قدرة النظام التعليمى على استيعاب جميع الأطفال فى سن السادسة؟ أليس من الأجدى دعوة رأس المال الخاص لدعم الجامعات الحكومية وتطويرها، باعتباره يستهلك جزءاً من خريجها. إن الرأسمالية المصرية التابعة منذ نشأتها مختلفة عن رأسماليات العالم الغربى التى شيدت الجامعات والمعاهد والمسارح، وغيرها من أشكال الثقافة والتعليم إبان نهضتها. إن ما يميز الرأسمالية المصرية بوصفها وكالة للكمبرادور وليس لها أى دور إنتاجى، هو المكسب المادى السريع وعدم الدخول فى مشروعات ذات مردود متأخر، ولاشك أن السياسة التعليمية الحالية تقوم على تنفيذ توصيات الهيئات الأجنبية التى تقدم القروض والمعونة إلى مصر، وهى غير راغبة

البتة فى نشر التعليم أو أن يأخذ التعليم جزءاً من قروضها أو هباتها لنشر الوعى بين المواطنين لأن ذلك له مردود سلبى عليها هى ذاتها فى الأجل القريب.

ولاشك أن الوزير د. فتحى سرور- على وعى بذلك كله، وهو مستوعب للضرورات الاقتصادية والمشروع التبعى فى تطوير التعليم حيث يصرح أخيراً فى فرنسا: «إن التعليم ليس عملية فنية بحتة، ولكنه نشاط سياسى واجتماعى، يرتبط بحركة تطور المجتمع. وحينما نقول إن هناك خطة جديدة للتعليم فى مصر، فهى جديدة بالنسبة إلى الماضى»<sup>(٣٩)</sup> فما هو الجديد على صعيد النشاط السياسى والاقتصادى الذى جد على المجتمع المصرى والذى استلزم وجود طرح خطة جديدة تستجيب لكل تلك المتغيرات المحلية والدولية»<sup>(٤٠)</sup>. ولا أحد يختلف على ذلك، والحق أن سياسة النظام السياسى التعليمية بشأن الجامعة الأهلية، لاينفرد بها وحده، بل للأسف الشديد هناك أحزاب سياسية رسمية تؤيد إنشاء الجامعة الأهلية. ويجدر بنا قبل أن ننتهى من هذه الدراسة أن نتعرف على موقف الأحزاب السياسية فى مصر من قضية إنشاء الجامعة الأهلية.

#### خامساً: الجامعة الأهلية.. والأحزاب السياسية: (٤١)

للأحزاب السياسية القائمة فى مصر، مواقفها من فكرة إنشاء الجامعة الأهلية، ولقد تباينت هذه المواقف بين التأييد والرفض. وهناك موقف للحزب الوطنى الحاكم يتسم بالتردد، حيث إنه لم يعلن صراحة موافقته، على الرغم من أنه يملك السلطة التنفيذية، ومنها وزارة التعليم، هى سلطة الحزب، وتعيين الوزراء لا يتم من خارج الحزب، ولكن يبدو أن موقفه هذا ربما يعود إلى أطروحاته الانتخابية من أنه الوارث الطبيعى لحركة يوليو ١٩٥٢، ومن هنا كانت سياسة الوزارة أكثر جرأة ووضوحاً وبقيت مواقف الحزب مستترة، وربما يكون ذلك توزيعاً للأدوار.

فالحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم يقدم نفسه بأنه حزب الوسط، لم يتناول برنامج التأسيس فكرة الجامعة الخاصة بالاسم، لكنه تحدث عن تطوير التعليم، وأكد على المجانية فى «مؤسسات الدولة» وهى ذات العبارة التى أتى بها الدستور والتى يستعين بها المؤيدون لإثبات عدم المخالفة الدستورية.. وقد طرحت فكرة إنشاء الجامعة الأهلية فى «لجنة التنمية الشعبية» عدة مرات (رئيس هذه اللجنة المهندس عثمان أحمد عثمان والذى

طرح الفكرة فى مطلع السبعينيات وتبرع بالأرض للبناء عليها) وكانت هناك موافقة على إنشاء الجامعة، على أن توصيات المؤتمر العام الأول للحزب (أكتوبر ١٩٨٠) والثانى (سبتمبر ١٩٨١) والثالث (سبتمبر ١٩٨٢) قد خلت من أية إشارات حول هذا الموضوع، وهو نفس الموقف فى برنامج انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤. وفى المؤتمر العام الرابع للحزب (يوليو ١٩٨٦) أكد الحزب على مسألة المجانية، كما تطرق فى توصيات المؤتمر الخامس (يوليو ١٩٨٩) لمسألة إصلاح التعليم بإيجاز دون أية تفاصيل.

أما موقف حزب الأحرار فقد كان يتصاعد بشكل مستمر تجاه تأييد فكرة إنشاء الجامعة الأهلية. فبرنامج الحزب الانتخابى عام ١٩٨٤، يتحدث عن ضرورة القيام بدفع مصروفات عن سنة الرسوب، وخلال عام ١٩٨٦، تشكلت لدى الحزب رؤية متكاملة بشأن حتمية قيام الجامعة الأهلية، وذلك ابتداء من تحديد أهدافها ووضعها الإدارى والدستورى وانتهاء بمسألة تمويلها وأعضاء هيئة التدريس بها، وقد عقد الحزب بذات العام مؤتمراً حول الموضوع وشكل ما أسماه بلجنة «مؤسسى الجامعة»، وبعد ذلك قلل الحزب من دعوته وتأييده بعد طرحه للموضوع، وإن لم يفتر حماسه، ويبدو أن ذلك كان بسبب رفض وزارة التعليم العالى مشروع الحزب، إلا أنه فى عام ١٩٨٧، ومع تزايد الأصوات المنادية بفكرة إنشاء الجامعة وحماسة الوزير -د. فتحى سرور- عاد الحزب يطالب بضرورة إنشاء الجامعة الأهلية لتوفير العملات الأجنبية.

أما فيما يتعلق بموقف حزب الوفد، الذى لايعول كثيراً على إنجازات ثورة يوليو، فلم يشر برنامج التأسيس بشكل سلبى صريح للمجانية أو تكافؤ الفرص فى التعليم الجامعى. كما أشار لإصلاح التعليم الجامعى بقصر الالتحاق بالجامعات على الحاصلين على أرفع التقديرات، أى بالتركيز على المستوى العلمى وليس المادى. وفى برنامج الحزب الانتخابى لعام ١٩٨٤ -وهو ذات البرنامج الانتخابى لعام ١٩٨٧- شدد الحزب فقط على المجانية فى التعليم ما قبل الجامعى دون التطرق لرأيه فى التعليم الجامعى، وهذا الأمر قد يفسر بجمعه بين ضرورات الدعاية الانتخابية وتعهد حسم موقفه من مسألة الجامعة الأهلية بغرض الحصول على تأييد القاعدة العريضة، على أنه بعد ذلك مباشرة يؤيد فكرة إنشاء الجامعة الأهلية بشرط إشراف الدولة عليها.



أما موقف حزب العمل الاشتراكي، فلم يتناول برنامجه التأسيسي قضية التعليم الجامعي الخاص، كما لم يتطرق لموضوع المجانية أو تكافؤ الفرص، وكانت المؤتمرات العامة للحزب ذات اهتمام محدود جداً بتلك القضية، وكذلك جريدة الحزب، وبشكل عام كان موقف الحزب يعتمد بشأن هذا الموضوع على تصريحات بعض قادته وبرنامجه الانتخابيين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٧، والتي أكدت على تأييده للمجانية وتكافؤ الفرص، لكن الأمر اللافت للنظر أن الأمين العام للحزب ذكر في نوفمبر عام ١٩٨٨ تأييده لفكرة إنشاء جامعة أهلية تشرف الدولة عليها، ويبدو أن هذا التطور الأخير في موقف الحزب يرتبط بموقف سابق يتمثل في التحالف مع الإخوان المسلمين إبان انتخابات ١٩٨٧، وموقف لاحق يتصل بتغيير توجهاته عبر توثيق عرى هذا التحالف بالشكل الذي عبر عنه في المؤتمر العام الخامس للحزب في مارس عام ١٩٨٩. والمعروف أن الإخوان المسلمين -والمشروع السلفي برمته- هم من أشد التنظيمات إيماناً بالمبادرة الفردية والنشاط الأهلي في المجالات المختلفة؛ أي هم مع التوجه الرأسمالي، ومع مشروع التبعية في جوهره الأساسي.

يتبقى موقف حزب التجمع التقدمي الوحدى، والذي يعبر بشكل أو بآخر عن قطاعات اليسار المصري بتلاوينه وأشكاله المتباينة، وذلك لأنه يضم قوى سياسية عديدة تتمثل في الماركسيين والناصرين والقوميين، وللحزب موقف واضح سواء في برنامجه أو جريدته التي تصدرت للموضوع بشكل جيد أو في النشرات والكتب التي أصدرها بخصوص تدهور التعليم أو أوضاع التعليم في مصر، والحقيقة أنه الحزب الوحيد الذي أصدر مطبوعات حول التعليم وسياسته. وموقف الحزب ثابت من قضية الجامعة الأهلية منذ تأسيسه، وهو الرفض المطلق، إضافة للمطالبة بإشراف الدولة على الجامعة الأمريكية. ويرى الحزب أن الجامعة الخاصة هي جامعة للفاشليين علمياً من أبناء طبقة الانفتاح التي أثرت بطرق غير مشروعة، وأن السبيل الأمثل لمسار التعليم في مصر هو العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وقيام الحكومة بفرض ضرائب على الأثرياء للمساهمة في إصلاح التعليم وتطويره، وليس بخلق قنوات تعليمية خاصة بمصروفات.

وإذا كان هذا هو موقف قوى اليسار المصري متمثلاً في حزب التجمع، وهو الحزب الذي يدافع عن مكتسبات الجماهير العريضة، فإن هناك قوى سياسية عديدة تقف ضد مشروع الجامعة الأهلية، وإن كانت تلك القوى لا تملك وسيلة التعبير، ولكنها تعبر عن ضمير هذا الشعب وعن مصالحه الحقيقية، وهي تقف ضد المشروع التبعية برمته، وتوازر المشروع الوطني النهضوي المرجو لإخراج الوطن من محنته، وهي تلك القوى السياسية التي تؤمن



بالتنمية المستقلة وسياسة الاعتماد على الذات وخلق أطر فكرية ومعرفية تنسجم مع الواقع الاجتماعي وتقدم البدائل لصالح الغالبية وليس لصالح القلة.

وماذا بعد:

لقد رأينا تعدد المواقف السياسية لدى المهتمين ولدى المؤسسات الرسمية المختلفة تجاه فكرة إنشاء الجامعة الأهلية. والسؤال الذى يطرح نفسه بإلحاح هو: ماهى الجدوى العملية من إنشاء الجامعة الأهلية؟ إن الأمر لا يتوقف عند مجرد إعلان القبول أو الرفض، لأن ذلك يتم فى أوضاع اقتصادية وسياسية متردية، تدفع النخبة الحاكمة إلى رؤية الإصلاح التعليمى من خلال تكريس المشروع التبعى، وليس من خارجه، فبدلاً من أن تفكر الدولة فى إصلاح التعليم الجامعى الحالى ودفع الرأسمالية المصرية لكى تلعب دوراً وطنياً أفضل للمساهمة فى تطوير العملية التعليمية، وتشغيل الخريجين، فهى ترفع يدها عن سياسة تعيين الخريجين الجدد وتطرح فكرة الأعداد الزائدة عن حاجة التنمية، وترفع الدعم عن التعليم - ترشيد التعليم - كمحاولة منها لتسعير التعليم وللحد منه، وجعله تعليمياً نخبياً، للقلة على حساب الأغلبية.

إن طرح فكرة إنشاء جامعة أهلية بهذا المعنى - وهناك العديد من العقبات أمامها، أهمها قضية التمويل، والبناء، وأعضاء هيئة التدريس - لن تكون فكرة مربحة من وجهة نظر رأس المال الخاص ولا سيما وأن مردودها سوف يكونون بعيد الأجل، والأمل معقود على مساهمة الدولة طبعاً، وإن تم ذلك فإنه يودى إلى وجود سلع وخدمات بديلة «محسنة» وسيؤدى تلقائياً لإهمال نظيرتها «المدعمة»، ومن هنا، فإنها - إن تم ذلك - سوف تكون على حساب الجامعات الحالية، وسوف تؤدى إلى المزيد من تدهور التعليم الجامعى والعالى فى مصر، وعلينا ألا ننسى دروس التاريخ أن فكرة إنشاء أول جامعة أهلية فى مصر، قمت فى أحضان الحركة الوطنية الشعبية وكفاح الشعب المصرى ضد القوى الأجنبية المسيطرة عسكرياً وثقافياً وتعليمياً، كانت الفكرة إنشاء جامعة لتخريج كوادر من المصريين يتبنون الدفاع عن وطنهم وقضاياهم المصرية فى مواجهة أعتى استعمار غربى شهدته مصر فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كانت الجامعة الأهلية (١٩٠٨) مشروعاً وطنياً مستقلاً للدفاع عن الهوية والثقافة المصرية والعربية، أما مشروع الجامعة الأهلية اليوم (١٩٨٩)، فهو يتخلق فى أحضان التبعية والهيمنة الرأسمالية العالمية، وعبء الديون وسياسات البنك والصندوق الدوليين. العبرة واضحة والدرس جلي، فهل من مستفيد؟

## المصادر والهوامش

- ١- سعد مرسى أحمد وسعيد إسماعيل على، تاريخ التربية والتعليم (القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٤)، ص ٣٤٧-٣٤٨.
- ٢- مجلس الشورى، الجامعات، حاضرها، ومستقبلها - التقرير المبدئي المقدم من لجنة الخدمات فى دورة الاعتقاد العادى الخامس- (القاهرة، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، ١٩٨٥) ص-١.
- ٣- كمال نجيب و شبل بدران، التقرير الختامى لمؤتمر الديمقراطية والتعليم فى مصر- فى: الديمقراطية والتعليم فى مصر (القاهرة، رابطة التربية الحديثة، ١٩٨٦) ص٢٦٩.
- ٤- عمرو هاشم ربيع، الجامعة الأهلية وإصلاح التعليم، جريدة الأهرام فى ١٩/١/١٩٩٠.
- ٥- نادبة جمال الدين، «تعليم الجماهير فى مصر ودور الجامعة المفتوحة فى تحقيقه» (مجلة التربية المعاصرة، العدد التاسع، يناير ١٩٨٨) ص ٣٣-٣٤.
- ٦- شبل بدران، «التربية والبنية الاجتماعية فى البلدان المتخلفة» ( التربية المعاصرة، العدد الأول، يناير ١٩٨٤) ص ١١٣-١١٤.
- ٧- جريدة الأخبار، عدد ١٩٧٩/٢/٨.
- ٨- جريدة الأخبار، عدد ١٩٧٩/٢/٧، وعدد ١٩٧٩/٢/١٠.
- ٩- جريدة الجمهورية، عدد ١٩٨٥/٦/٦ - وجريدة الأهرام عدد ١٩٨٦/٦/٢٥.
- ١- أحمد فتحى سرور، تقرير استراتيجية تطوير التعليم فى مصر (القاهرة، وزارة التربية والتعليم، يوليو ١٩٨٧) ص ٣١.
- ١١- مجلة المصور، عدد ٣٣٥٥ فى ١٩٨٩/١/٢٧ (تصريح للوزير حول سياسة التعليم).
- ١٢- مجلة أكتوبر، عدد ١٩٨٩/٢/٥ (ندوة حول السياسة التعليمية الجديدة).
- ١٣- جريدة الأهرام، عدد ١٩٨٩/٨/٢١.
- ١٣- جريدة الأهرام، عدد ١٩٨٩/٨/٢٣.
- ١٥- جمال على زهران، «الأبعاد الغائبة فى السياسات التعليمية المطروحة» (مجلة الأهرام الاقتصادى، ١٩٨٩/٥/١٥)، ص ٢٦-٢٧.
- ١٦- شبل بدران، «التعليم وحقوق الإنسان المصرى» (مجلة الهلال، القاهرة، عدد ديسمبر، ١٩٨٧) ص ٥٣-٥٤.
- ١٧- ولنا نلاحظ على ذلك المفهوم نظراً لأن العديد من الدراسات أثبتت أن القدرات العقلية والذهنية هى فى الأساس قدرات اجتماعية واقتصادية وثقافية ترتبط أساساً بالوضع الاجتماعى والاقتصادى للمتعلم، كما أن الدروس الخصوصية والتى تعد عاملاً أساسياً فى الحصول على درجات أعلى ترتبط أيضاً بالوضع الاجتماعى والاقتصادى.

- ١٨- جريدة الأهرام، عدد ١٩٨٢/٧/٢٤ (من تصريح للدكتور حسن حمدى رئيس جامعة القاهرة الأسبق ود. كامل ليلة رئيس جامعة عين شمس).
- ١٩- تتكون لجنة التعليم بالحزب الوطنى من كل من: د. عبد السلام عبد الغفار وزير التعليم الأسبق ورئيس جامعة عين شمس حالياً. ود. فتحى محمد على وزير التعليم العالى الأسبق ود. محمد السعدى فرهود رئيس جامعة الأزهر السابق. ود. عبد اللطيف خليف نائب رئيس جامعة الأزهر. ود. محمد الأسود أستاذ بطب طنطا. ود. عبد الفتاح الفقى أستاذ بهندسة عين شمس. وهم الذين تزعموا رفض إجراءات الوزير (الحالى) د. فتحى سرور فى تغير سياسة القبول بالجامعات. وتم عزل د. فتحى محمد على من رئاسة لجنة التعليم بسبب ذلك الموقف وتم تعيين د. نجيب حسن رئيس جامعة القاهرة السابق بدلا منه.
- ٢٠- جريدة الأهرام فى ١٩٨٩/٢/٣ وجريدة الأخبار فى ١٩٨٩/١/٧.
- ٢١- مجلة المصور العدد ٣٣٥٥ فى ١٩٨٩/١/٢٧ - حوار مع الوزير.
- ٢٢- شارك فى الندوة كل من: د. أحمد فتحى سرور وزير التعليم. أ. حسن مصطفى وكيل وزارة التربية والتعليم الأسبق وأمين المجلس القومى للتعليم. أ. وجيه أبو ذكرى نائب رئيس تحرير جريدة الأهرام ود. صلاح الدين قطب رئيس جامعة عين شمس سابقاً ومدير مركز تطوير العلوم بجامعة عين شمس. ود. أحمد إسماعيل خضر رئيس جامعة قناة السويس. ود. إيهاب حسن إسماعيل رئيس جامعة المنيا، ووكيل لجنة التعليم بمجلس الشعب ود. محمد عبد الحميد توفيق عميد معهد الدراسات والبحوث البيئية بجامعة القاهرة. ود. وليم عبيد ، وكيل كلية التربية -جامعة عين شمس ود. حازم عطية المستشار الثقافى ومدير مكتب البعثة التعليمية ببنينا. ومن أكتوبر د. حسين مؤنس ود. عبد العظيم رمضان وحامد دنيا وعونى عز الدين (مجلة أكتوبر العدد ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، فى ١٢، ١٩، ٢/١٩٨٩).
- ٢٣- أحمد فتحى سرور، استراتيجية تطوير التعليم فى مصر، مرجع سابق، ص ٢١٠-٢١٧.
- ٢٤- المجلس الأعلى للجامعات، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعى، البيانات الإحصائية والإجمالية عن التعليم فى جمهورية مصر العربية لعام ١٩٨٤/٨٣، والتقرير رقم ١ لعام ١٩٨٥.
- ٢٥- أحمد فتحى سرور، مرجع سابق، ص ٢١٥.
- ٢٦- جمال على زهران، الأبعاد الغائبة فى السياسات التعليمية المطروحة، مرجع سابق، ص ٢٧.
- ٢٧- مصطفى كمال حلمى، التعليم فى مصر -حاضره ومستقبله (اليونيسكو، نشرة الشبكة القومية المصرية للتربية والعلوم والثقافة، السنة الخامسة، العدد ٤٣، ١٩٧٧)، ص ١٢-١٣.
- ٢٨- جمال على زهران، الأبعاد الغائبة فى السياسات التعليمية المطروحة، مرجع سابق، ص ٢٧ ٢٩- فؤاد مرسى، أزمة التعليم فى مصر -ندوة حزب التجمع عن أزمة التعليم المصرى، ديسمبر ١٩٨٨ (جريدة الأهالى فى ١٩٨٩/١/١١).
- ٢٩- فؤاد مرسى، أزمة التعليم فى مصر - ندوة حزب التجمع عن أزمة التعليم المصرى - ديسمبر ١٩٨٨ ( جريدة الأهالى فى ١٩٨٩/١/١١).
- ٣٠- فيليب كومبز، أزمة العالم فى التعليم من منظور الثمانينيات، ترجمة: محمد خيرى حرسى وآخرين (الرياض، دار المريخ، ١٩٨٧) ص ١٥٠-١٥٣.

- ٣١- حامد السايح ورجاء عبد الرسول، «استراتيجية خلق فرص العمل في مصر، وتحليل هيكل العمالة وتوزيع خصائصه والعوامل المؤثرة على سوق العمل ومشكلة البطالة ومداها وتوزيعها الجغرافى والقطاعى وعلاقتها بالنظام التعليمى وأهداف التوظيف التى تعرفها الخطة الخمسية ٨٢-١٩٩٢. (المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومى للإنتاج المقدم من شعبة السياسات المالية والاقتصادية، ١٩٨٨)».
- ٣٢- أحمد غنيم، طوفان الاقتصاد المصرى .. من يصنع له سفينة نوح.. (مجلة الأهرام الاقتصادية، العدد ١٠٩٤ فى ١/١/١٩٩٠) ص ٢٧.
- ٣٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الإحصائية، القاهرة، ١٩٨٨.
- ٣٤- كمال نجيب، التعليم والانفتاح الاقتصادى، ندوة حزب التجمع حول: أزمة التعليم فى مصر (جريدة الأهالى فى ١١/١/١٩٨٩).
- ٣٥- نجيب حسن، بعض مظاهر الخلل فى سوق العمل المصرية (كتاب العمل، العدد ٤-٣، وزارة القوى العاملة والتدريب، الإدارة العامة للتدريب، أغسطس ١٩٨٩) ص ٢٧.
- ٣٦- محمد محروس إسماعيل، هل التعليم يؤدي إلى البطالة؟ (مجلة الأهرام الاقتصادية، العدد رقم ٨٨-١٠ فى ٢٠/١١/١٩٨٩)، ص ٣٠.
- ٣٧- نادى جمال الدين، تعليم الجماهير فى مصر ودور الجامعة المتروحة فى تحقيقه، مرجع سابق، ص ٤١.
- ٣٨- شبل بدران، أزمة تربية أم أزمة طبقة؟ (مجلة التربية المعاصرة، العدد الثامن، ديسمبر ١٩٨٧)، ص ٧٨.
- ٣٩- من لقاء إذاعة مونت كارلو مع الدكتور أحمد فتحى سرور فى مساء يوم ٢٥/١٠/١٩٨٩ بمناسبة إلقاء محاضرة عن (خطة التعليم الجديدة فى مصر) فى معهد العالم العربى بهامس.
- ٤٠- عمرو هاشم ربيع، الجامعة الأهلية وإصلاح التعليم العالى (جريدة الأهرام فى ١٩/١/١٩٩٠).
- ٤١- نادى حسن سالم، «موقف الأحزاب من قضايا التعليم» فى: الديمقراطية والتعليم فى مصر، (رابطة التربية الحديثة، ١٩٨٦) ص ٨١-٨٢.



## الجامعة الأمريكية والتبعية الثقافية

دكتور كمال نجيب \*

### مقدمة :

فى مقدمة كتابهما عن «التعليم والاستعمار»، أوضح «فيليب التباخ»، وجيل كيلي «أن الثقافة تعد جزءاً من العلاقات غير المتكافئة القائمة بين دول المركز والهامش. ففى حركة التوسع الدائم للنظام الرأسمالى العالمى، وامتداده لمناطق تختلف فى أنظمتها عن الثقافة والإنتاج والاستهلاك والقيم والاتجاهات والرغبات الخاصة بمجتمعات المركز، تبدو ضرورة «التحديث الثقافى» والتربوى لمجتمعات الهامش، حتى يتحقق دمجها بالنظام الرأسمالى العالمى (١)».

وتعد الجامعات التى أنشأتها دول المركز فى كثير من بلدان العالم الثالث -خصوصاً فى القارة الأفريقية- وصممت نظمها، وبرامجها، لكى تكون امتداداً للجامعات الأوروبية والأمريكية، ومراكز البحث العلمى بها، أدوات رئيسية للتحديث الثقافى والتربوى، كما أنها بهذا المعنى، مثال بارز لمساعى الهيمنة الثقافية التى يفرضها الغرب على بقاع العالم المختلفة، ومن ثم، فهى أكثر أدوات التبعية الثقافية قوة وتأثيراً.

وتعمل هذه الجامعات بمثابة «شركات ثقافية» متعددة الجنسية، وتتشابه فى خصائصها مع الشركات التجارية عابرة القارات. فلقد بدأت معظم الجامعات الأفريقية، على سبيل المثال، بوصفها امتداداً للمؤسسات الأوروبية التى ساهمت فى إنشائها، وكانت قرارات تطوير التعليم بها، تصدر وفق إملات الشركات الثقافية «الأم» فى بريطانيا وفرنسا وبلجيكا. ولم تكن السلع الثقافية التى تروجها هذه الجامعات، تتلاءم بالضرورة مع حاجات المجتمعات الأفريقية الناشئة. وكما تعد المؤسسات متعددة الجنسية، «شركات اقتصادية» ذات تبعات سياسية وثقافية، كذلك يمكن النظر إلى الجامعات الأجنبية باعتبارها «شركات ثقافية» ذات تبعات سياسية واقتصادية (٢).

\* أستاذ أصول التربية -جامعة طنطا

ولقد سعت مؤسسات التعليم العالى الأوربية والأمريكية المنشأة فى بلدان العالم الثالث إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هى:

١- خلق صفة من الشرائح الاجتماعية العليا المهيمنة فى الهوامش (البلدان التابعة والمركز (الدولة الامبريالية) بما يخدم ويعمق حالة التبعية البنيوية التى تعيشها الهوامش.  
٢- إنتاج أيدٍ عاملة مدربة -على النمط الغربى- لتغطية حاجات القطاع الاستثمارى الأجنبى.

٣- نشر القيم الاستهلاكية، وأساليب الحياة والعادات التى من شأنها توسيع نطاق السوق الرأسمالى الغربى.

٤- ومن ثم تكمن أهمية الجامعات الأجنبية فى العالم الثالث، للمؤسسات الاقتصادية متعددة الجنسية فى هذه الأهداف الثلاثة: خلق صفة موالية للغرب، إنتاج أيدٍ عاملة تتواءم مع متطلبات هذه المؤسسات، وإعادة تشكيل السوق من خلال عمليات البث الثقافى.

فأولاً: يركز المشروع الأوربى/ الأمريكى للتغلغل فى أنظمة تعليم العالم الثالث على فكرة خلق نظام عالمى تسهم فيه الصفة، تحت وهم «التعاون» و«التفاهم الدولى» و«تولى المراكز الاقتصادية تبعاً للإمكانات الفردية» أى بعيداً وبصرف النظر عن الانتماءات الوطنية. ويذكر «إيف اود» أن الألفة الثقافية والممارسة التلقائية والمتمرسة لثقافة ولغة البلد المهيمن، والتقليد فى السلوكيات اليومية وفى انتقاء الرموز الاجتماعية -تلك التى تكتسب فى الجامعات الأجنبية- هى الكفيلة بتحويل طبقة أجنبية حليفة إلى «ملحق» بكل معانى الكلمة لمركز القوة والهيمنة الامبريالى<sup>(٣)</sup>

وثانياً : تلعب الجامعات الأجنبية دوراً على قدر كبير من الأهمية للاستثمار الغربى بوجه عام. ولقد سعت الشركات متعددة الجنسيات، منذ بداية نشاطها إلى توظيف الوطنيين فى المناصب الإدارية، لأن بإمكانهم فهم طبيعة الأسواق المحلية، واستيعاب النزعات العدائية ومواجهتها بفاعلية. فضلاً عن ذلك تزودهم هذه الجامعات بأساليب الإدارة الشائعة فى الغرب، وتقنيات العلاقات الإنسانية الحديثة. وهكذا تقوم الجامعات الأجنبية بترسيخ حالة التبعية الاقتصادية فى العالم الثالث وتعزيزها.

وثالثاً: فإن ما يربط بين الجامعات الأجنبية باعتبارها «شركات ثقافية» والمشروعات التجارية، يتمثل فى تهيئة السوق للسلع الاستهلاكية الغربية، والعمل بدأب واستمرار من أجل اتساعه. وكثير من السلع الأجنبية مثل المعلبات، وساعات اليد، والصابون، ومستحضرات التجميل، وأجهزة التسجيل وشرايطها، والملابس الجاهزة، والدخان، والمربات، وأجهزة الراديو والتليفزيون، والمنظفات الصناعية، والآلات والسيارات، والعدسات والنظارات.. كان ينتج محلياً، لكنها -مع زيادة ارتباط المجتمع بالسوق العالمى- ارتبطت بالمؤسسات متعددة الجنسية. بيد أن نمو سوق السلع الاستهلاكية الغربية والأمريكية، يعتمد -جزئياً- على انتشار القيم والأذواق الغربية. ولذلك تم بث أنماط الحياة الأوربية والأمريكية بواسطة الإعلانات، والمجلات، والأفلام السينمائية، والبرامج التليفزيونية، لكن أكثر أدوات التغريب فاعلية ونجاحاً، تمثلت فى «التنشئة الاجتماعية والسياسية» التى تقدمها الجامعات الأجنبية، حيث تعزز لدى المواطنين من جمهورها نزعة تقليد الغرب. وبعد أن غدا نمط الحياة الأوربية جزءاً من معايير المكانة الاجتماعية الرفيعة، أخذ سوق السلع الاستهلاكية الغربية فى الاتساع، مع زيادة أعداد المتعلمين فى هذه الجامعات.

وفى إطار هذه الخلفية عن دور الجامعات الأجنبية فى مجتمعات العالم الثالث، تظطلع الورقة الحالية بإلقاء الضوء على العلاقة بين التطورات التى شهدتها الجامعة الأمريكية فى القاهرة خلال العقدين الماضيين، وتبنى المجتمع المصرى سياسة الاقتصاد الحر، وسعيه للحاق بالسوق الرأسمالى العالمى.

وجدير بالذكر أن الجامعة الأمريكية قد شهدت - منذ منتصف السبعينيات - توسعاً هائلاً فى برامجها ومبانيها وأعداد الملتحقين بها من الطلاب ، وتعاضم بالتالى مدى تأثيرها فى الحياة الثقافية والسياسية المصرية . ورغم ذلك لم يوجه الباحثون اهتمامهم إلى تناول تطور هذه المؤسسة التعليمية المهمة ، وما يجرى داخل قاعاتها وأروقتها، والبرامج التعليمية التى تحفل بها .

ذلك الأمر يدعو للدهشة والاستغراب ، فرغم أن هذه الجامعة تعد بمثابة مركز إقليمى أمريكى يخدم مصالح الشركات الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط، والمصالح السياسية والعسكرية للولايات المتحدة ، بالإضافة إلى الدور الهام الذى يقوم به فى التدريب وفى

خدمة شبكات دراسات الشرق الأوسط ، ومساندة الدعاية للولايات المتحدة وسياستها ، إلا أن صمتاً مريباً يعم كافة مراكز البحث العلمى التربوى حول هذا الدور ، وتكاد الدراسات تنعدم فى هذا الصدد .

وتدعو ندرة الأدبيات المتصلة بنشأة الجامعة الأمريكية ومبررات قيامها إلى أن نفرّد القسم الأول من الورقة لعرض هذا الموضوع ، ثم يعقبه القسم الثانى حول آثار سياسة الانفتاح الاقتصادى على زيادة موارد الجامعة المالية ، ويخصص القسم الثالث للتوسعات التى شهدتها الجامعة فى أقسامها وبرامجها خلال العشرين سنة الماضية .

### الجامعة الأمريكية وجذور الهيمنة الثقافية :

تعود أصول فكرة إنشاء جامعة أمريكية فى مصر إلى قيادات إرساليات التبشير الدينى التى بدأت فى التوافد على مصر وممارسة أنشطتها التبشيرية التعليمية منذ منتصف القرن التاسع عشر. ورغم الشعارات الإنسانية والروحية البراقة التى روج لها خطاب إرساليات التبشير الدينى بوجه عام ، فمن المهم الإشارة إلى أن كثيراً من الدراسات التاريخية والاقتصادية ، أكدت بما لا يدع أى مجال للشك ، أن هذه الإرساليات لعبت دوراً مهماً فى تثبيت أركان الاستعمار الأوروبى ، وتحقيق اندماج بلدان العالم الثالث فى السوق الرأسمالى العالمى . وبهذا المعنى ، كانت الإرساليات أدوات للاستعمار من الناحية العملية، مثلها فى ذلك ، مثل الجنود والتجار، والمستكشفين.

ولم تكسر الإرسالية الأمريكية فى مصر هذه القاعدة ، فلقد كان " شارلز واطسن" Charles Watson مؤسس الجامعة الأمريكية، يؤيد بشدة الاحتلال البريطانى، حتى أنه فى كتاباته أشاد بإعلان " لورد روزبرى" Lord Roseberry الامبراطورية البريطانية تعد بحق :

« أعظم قوة مدنية للخير عرفها العلم»<sup>(١)</sup>

ومن ثم، يمكن القول إن دور الكنيسة كان يتمثل أساساً فى الإبقاء على العلاقات الاجتماعية للاحتلال، بوصفه امتداداً للدور الذى لعبته فى الإبقاء على العلاقات الاجتماعية الرأسمالية فى أوروبا.

وتجدر الإشارة بداية إلى أن العمل التبشيرى الأمريكى بدأ فى مصر فى ١٥ نوفمبر



سنة ١٨٥٤ بوصول "القس توماس ماكاج" وزوجته إلى القاهرة، وتبعهما بعد وقت قصير القس «جيمس بارنت» وكان مركز هؤلاء المبشرين دمشق، وأرسلتهم إلى مصر كنيسة الإصلاح الجماعية التي اندمجت عام ١٨٥٨ مع الكنيسة الجماعية لتكونا الكنيسة المشيخية المتحدة لأمريكا الشمالية.

ولقد وصل المبشرون الأمريكيون مصر، كما في بلاد الشرق الأدنى الأخرى، وكلهم لهفة على تحويل المسلمين إلى المسيحية، ولكنهم وواجهوا بمقاومة شديدة، دفعتهم إلى التركيز على الأقلية القبطية والمسيحية. ولذا كانت غالبية من تحول إلى مذهبهم من الأقباط. ومن أجل تحقيق أغراضهم أنشأوا كنيستهم الخاصة: الكنيسة البروتستانتية أو الإنجيلية<sup>(٥)</sup> على أنهم وجدوا أنفسهم -بعد فترة وجيزة من الزمن- مضطرين إلى تحويل نشاطهم من التبشير إلى التعليم.

ومن المؤكد، أن «الإرسالية الأمريكية» أحرزت نجاحاً هائلاً، بل ومنقطع النظير، في مجال الهيمنة على عمليات تعليم المصريين، وتوجت هذا النجاح بتأسيس أضخم جامعة أمريكية خارج الولايات المتحدة وهي الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

قامت «الإرسالية الأمريكية» بافتتاح أولى مدارسها في القاهرة عام ١٩٥٥ للأولاد، تلاها في تتابع سريع مدارس منفصلة للأولاد وأخرى للبنات في الإسكندرية، وفي مختلف مدن الصعيد. ويمكن الحكم على التقدم الحقيقي لبرنامج الإرسالية التعليمي بدراسة إحصائيات عام ١٨٨١. فلقد كان للإرسالية في ذلك العام معهد لاهوتي في أسبوط، وأيضاً كلية تعليمية، ٣٩ مدرسة للبنين، ٩ مدارس للبنات. وبلغ إجمالي عدد الطلبة والطالبات ٢٤١٠ منهم ٨٩٦ في مدارس الإرسالية مباشرة، والباقي في مدارس تحت إشراف الإرسالية، ولقد ارتفع عدد المدارس التابعة لمكتب التبشير المشيخي الأمريكي في عام ١٩١٤ إلى ١٩١ مدرسة، تضم ١٧٠٠ طالباً وطالبة، منهم أكثر من ٥٠٠٠ طالبة، أي ما يربو على أكثر من ستة أضعاف الملتحقات بالمدارس الحكومية آنذاك، كما كان حوالى ٢٥٪ من هؤلاء الطلاب من المسلمين<sup>(٦)</sup>.

ويكتب «ريتشارد بيردسلي» القنصل العام الأمريكي عام ١٨٧٣ تقريراً ذكر فيه أن

ثلاثة أرباع موظفي الحكومة في التلفراف والسكك الحديدية ومكاتب البريد، تلقوا تعليمهم في مدارس الإرسالية (٧).

كما كتب «لويس ادلجيز» عام ١٩٠٧ رسالته «من أجل الأهداف الفكرية والروحية» قال فيها:

"لقد احتل الأمريكيون مصر، تماماً مثلما فعلت إنجلترا التي كانت أغراضها مادية، لقد كان للمبشرين الأمريكيين هناك، أفضل، وأغلب المدارس والمستشفيات القائمة" (٨).

ورغم أن النجاح الضخم للمؤسسات التعليمية التي أسستها الإرسالية الأمريكية، كان وراء تفكير «شارلز واطسن» في إنشاء «جامعة أمريكية» في القاهرة، إلا أن الباعث الحقيقي أنه كان يسعى إلى إنشاء مركز تعليمي على غرار كلية أسيوط التي اضطلعت بمهمة تعليم الشباب المصري البروتستانتى أساساً، وتغلغل من خلالها في أعماق الثقافة المصرية في الوجهة القبلية.

وكانت كلية أسيوط، ومعها معهد بيرسلى التذكاري للنساء قد بدءا نشاطهما عام ١٨٦٥ في وقت واحد. وكان دورهما الرئيسى تدريب النشء المصري من البروتستانت. بيد أنهما كانا بضمان أيضاً مسلمين ويهود وغيرهم. وقد بلغ عدد المسلمين المدونين في سجلات هذين المعهدين عام ١٨٨٢: ٥٦٦ طالبا وطالبة، أى حوالى ١٨٪ من إجمالى عدد الطلبة البالغ ٣٠٧٠ طالبا، وكان مما يدعو «واطسن» للأسف أنه لا يوجد مؤسسة شبيهة بكلية أسيوط في القاهرة (٩).

بدأت فكرة «الجامعة الأمريكية» تطفو على السطح للمرة الأولى في عام ١٨٩٩، حيث دعت ثلاث إرساليات تبشيرية، من بينها الإرسالية التي كان يخدم بها «أندرو واطسن» والد «شارلز واطسن»، إلى تأسيس «كلية مسيحية بروتستانتية» تقوم على أساس التعليم باللغة الانجليزية، وتتشابه مع كلية «روبرت» في استانبول، أو «الكلية البروتستانتية السورية» (التي أصبح اسمها فيما بعد الجامعة الأمريكية في بيروت) (١٠).

وأكد المسئولون عن هذه الإرساليات أن المجتمع المصري فى حاجة إلى مؤسسة تعليمية من هذا النوع، يرحل حوالى ٦٠٪ من شباب مصر، سنوياً، إلى بيروت للحصول على فرص

تعليمية متقدمة، واعتقد هؤلاء المسئولون أن التقدير المبدئي لعدد الملتحقين بالمؤسسة المزمع إنشاؤها لا يقل بحال من الأحوال عن ٥٠٠ طالباً<sup>(١١)</sup>.

وفى عام ١٩٠٣، تكونت من هذه الإرساليات، لجنة لدراسة الموضوع، لكن «مجلس الإرساليات الأجنبية بالكنيسة المشيخية المتحدة بالولايات المتحدة الأمريكية» لم يهتم فى ذلك الحين بالنظر فى هذه الفكرة. وظل «واطسن» يسعى خلال السنوات التالية، حتى أنه قابل بمصاحبة «روبرت ماكليناهان» مدير كلية أسيوط، ممثل «جون روكفلر»؛ لعرض الفكرة عليه، وحثه على تمويلها، لكن اللقاء لم يثمر بسبب إصرار «واطسن» على أن تظل الجامعة مسيحية، وتحت السيطرة الكاملة للإرسالية الأمريكية، على أن «روكفلر» عاد ومنح فى عام ١٩٠٧، «الكنيسة المشيخية» مبلغ ١٠٠.٠٠٠ دولار لاستخدامها فى شراء الممتلكات الثابتة فى مصر، على أن يخصص الجزء الأكبر من هذه المنحة فى تشييد المباني اللازمة لكلية أسيوط<sup>(١٢)</sup>.

وفى عام ١٩١١ ضم مؤتمر المبشرين الذى انعقد فى الهند، قيادات مسيحية من كنائس متعددة، وصدرت آنذاك توصية المؤتمر بإقامة كلية مجهزة تجهيزاً حديثاً تشرف عليها الإرساليات التبشيرية الموجهة للمسلمين بالقاهرة.

وقام «واطسن» فى عام ١٩١٢، يشاركه «سيلر» ، وهو من المتخصصين بجامعة كولومبيا، فى مجال الجهود التعليمية للإرساليات التبشيرية ، ومعهما «روبرت ماكليناهان» بدراسة علمية، على أساس واقعى، لمدى إمكانية إقامة جامعة مسيحية بالقاهرة. وأجرى الفريق مسحاً شاملاً لجميع مدارس القطر المصرى، فى الريف والحضر، الخاصة والحكومية، المدارس الابتدائية والثانوية، وفى ثنايا هذه الدراسة، قابل الثلاثة مديري المدارس، مستفسرين عن نسب الالتحاق ومعدلات الرسوب والنجاح، والفلسفة التعليمية وأهداف المدرسة، كما قابلوا «حشمت باشا» وزير المعارف فى ذلك الحين، ومستشاره الانجليزى «دوجلاس دانلوب». وعرضت نتيجة هذه الدراسة، فى مؤتمر عام للمبشرين بالاسكندرية<sup>(١٣)</sup>.

ونتيجة لهذه الجهود، طرحت «الإرسالية الأمريكية» فى عام ١٩١٢ توصية إنشاء الجامعة، ورفعتهإلى مجلس الإرساليات الأجنبية بالكنيسة المشيخية المتحدة بالولايات المتحدة. ووصل الدكتور «صمويل زويمر» المعروف بنشاطه التبشيرى فى الجزيرة العربية،



إلى مصر عام ١٩١٢، للعمل جاهداً في تنفيذ هذا المشروع. وفي العام التالي، وافقت الجمعية العمومية للكنيسة الأبوية على تلك التوصية، وتم اختيار مجلس أمناء على أساس ديني يتولى أعمال المراقبة والتنظيم، تقرر عقد أول اجتماع في ٣٠ نوفمبر ١٩١٤. وتوقعت مختلف الكنائس البروتستانتية بمصر، أن يكون لها نفوذ ملموس في اختيار مجلس الأمناء، إلا أنه في يونيو ١٩١٤، اقترح «اللورد كتشنر» وكيل قنصل عام بريطانيا في مصر -نظراً للمعارضة القوية من المسلمين- تأجيل افتتاح المؤسسة الجديدة مدة عام، على أن يتم إنشاؤها في الإسكندرية بدلا من القاهرة. ومن الناحية الفعلية، لم يتيسر إنشاء هذه الجامعة الجديدة قبل عام ١٩٢٠ وكان مقرها القاهرة<sup>(١٤)</sup>.

وضم أول مجلس أمناء بعض كبار رجال الدين والمال والعلم منهم «جون ماكلوركين» رجل الدين المعروف في مدينة بتسبرج، والدكتور «وليام هيل» الذي كان يمتلك هو وأسرته أضخم شركة لقطع الأخشاب بالولايات المتحدة، وكان في نفس الوقت يُدرس الإنجيل وتفسيراته في كلية «فاسار»، و«والكوت» من كبار رجال الأعمال بنيويورك، «وجوزيف ستيل» من ذوى الخبرة في إدارة الجامعات والشئون الإدارية والمالية، كما ضم أيضا رئيس جامعة روتجرز، «ديمتريس» و«صمويل ثورن» من خبراء القانون.<sup>(١٥)</sup>

استقر الأمر إذن، على أن تكون الجامعة الناشئة ممثلة للكنيسة البروتستانتية، وتضم قسماً للبنين فقط، مهمته إعداد الطلاب لمواصلة التعليم في مصر، أو بيروت، أو أوروبا أو أمريكا، لكن الذين لا يرغبون في الاستزادة من التعليم، يمكنهم الانخراط في الحياة المصرية بشكل فعال، ويمكن أن يتيح هذا القسم للطلاب بعض التسهيلات في الإقامة. فضلاً عن ذلك، تمنح الجامعة الجديدة، تدريباً متقدماً، في ميادين التعليم، والهندسة، والاقتصاد، والصحافة، والعقيدة، والقانون.

وهكذا برز إلى السطح ، ثلاثة معايير أساسية أولها، أن تكون المؤسسة الناشئة في مستوى جامعي حقيقي، وثانيها، تكريسها لمستوى رفيع من الكفاءة، وأخيراً، أن تكون -هذه المؤسسة- ذات توجه مسيحي. ومن ثم ، كان لابد أن يتكون مجلس الأمناء بموافقة مجلس الإرساليات الأجنبية، من أجل ضمان ألا يسيطر على الجامعة الناشئة، سوى الكنيسة المشيخية، وهذا في حد ذاته يضمن التزامها بالمثل المسيحية.



وثار جدل فى مجلس الأمناء حول اسم الجامعة الجديدة. هل يطلق عليها «الجامعة المسيحية»، أو «المؤسسة الأمريكية للتعليم المسيحى فى مصر والشرق الأدنى»، أم تسمى «مجمع كليات القاهرة»؟ وفى ديسمبر ١٩١٧، صوّت الأمناء بالموافقة على إطلاق اسم «الجامعة الأمريكية بالقاهرة» A.U. at Cairo وبعد أربعين عاماً، فى ١٦ اغسطس ١٩٦١ تغير اسمها إلى الجامعة الأمريكية فى القاهرة، A.U. at Cairo نتيجة اعتراض أحد كبار المسئولين فى الحكومة المصرية على الاسم السابق. ومع ذلك استمر القائمون على الجامعة يستخدمون اسم «الجامعة المسيحية» فيما بينهم<sup>(١٦)</sup>.

وفى هذا الوقت، بدأ «واطسن» حملات واسعة لجمع التبرعات اللازمة لإقامة المؤسسة الجديدة. وكان يسانده فى هذا الشأن «جورج إنيس» رجل الأعمال المعروف بفيلادلفيا، و«وليم بانكروفت هيل» وزوجته، والذين سبق الإشارة إلى أنهما من أثرياء الولايات المتحدة، وكرسا حياتهما لخدمة الجامعة الأمريكية متبرعين بأكثر من مليون دولار خلال الفترة من ١٩١٥ إلى ١٩٤٥.

ولمجم «واطسن» فى جمع أكثر من ١٧٠,٠٠٠ دولار قبل تشكيل مجلس أمناء فى سنة ١٩١٤. وفى سبتمبر ١٩١٩ توفر للجامعة من حصيلة التبرعات أكثر من ١٨,٠٠٠ دولار. ومع هذا النجاح الهائل، بدأت رحلة البحث عن مكان تستقر الجامعة فيه<sup>(١٧)</sup>.

واتفق «واطسن» على شراء أحد القصور الواقعة بالقرب من ميدان الاسماعيلية (ميدان التحرير فيما بعد)، ويتكون من عدة مباني صغيرة، فضلاً عن حديقة تصلح كفناء ويمكن استغلالها فى إضافة مباني أخرى فيما بعد. ويقال إن هذا القصر بناه الخديوى اسماعيل، واتخذه أحمد خيرى باشا، أحد المقرين من الخديوى ووزير المعارف حينذاك، مقراً له خلال سبعينيات القرن الماضى واشتراه مواطن يوناني، يدعى «نستور چاناكليس»، وحوله إلى مصنع للدخان.

ولقد أصبح هذا المصنع فيما بعد مكاناً «للجامعة المصرية» الأهلية فى سنة ١٩٠٩، وألقى بها «تيودور روزفلت» محاضرة خلال زيارته للقاهرة. وبعد انتقال الجامعة المصرية إلى الجيزة، فكر «واطسن» فى اتخاذه مقراً للجامعة الأمريكية، وتم شراؤه فعلاً فى ١٨ ابريل عام ١٩١٩ مقابل مبلغ ٩٣,٠٠٠ دولاراً أمريكياً، وقدمت الحكومة المصرية للإرسالية الأمريكية مساعدات جمة، من أجل الحصول على «قصر چاناكليس»، بعد أن

كان مؤجرا لاحدى المدارس التجارية، لكن جهودا حكومية بسرت حصول الأمريكيين عليه<sup>(١٨)</sup>.

وسافر «واطسن» إلى واشنطن فى يوليو سنة ١٩١٩ لاعتقاد القرار النهائى بإنشاء الجامعة الأمريكية بالقاهرة. ووافقت إدارة التربية بمنطقة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية على الترخيص بتأسيس الجامعة الجديدة. ونظراً لظروف الحرب، لم يكن بالإمكان اتخاذ إجراءات افتتاحها رسمياً، حتى بعد وضع لائحتها، والحصول على مكان لها، وجمع تبرعات واسعة، فضلاً عن تعيين مديري الأقسام. وانشغل «واطسن» طوال سنوات الحرب بالمساهمة فى وضع برامج إغاثة ضحايا الحرب فى أوروبا، ثم شارك، بعد الحرب، فى مؤتمر السلام الذى عُقد فى «قرساي» ممثلاً مصالح الإرساليات التبشيرية الألمانية.

وتقرر افتتاح الجامعة، واستقبال الطلاب فى عام ١٩٢٠، وكلف «روبرت ماكليناهان»، مدير كلية أسبوط سابقاً، بتولى مسئولية إدارة المؤسسة الجديدة بالقاهرة، كان معظم أعضاء هيئة التدريس من الأمريكيين. ولكن، تم تعيين بعض المصريين، من بينهم «أمير بفطر»، المتخرج فى أسبوط، والذي درس بمدارس الإرسالية الأمريكية فى بنى سويف، وكان معروفاً عنه تحليه بمهارات العمل مع كل من المصريين والأمريكيين. وعمل فى بداية نشأة الجامعة، سكرتيراً مترجماً، ثم تولى مناصب أخرى إلى أن أسند إليه إدارة قسم التربية. ومن المصريين الذين عملوا بالجامعة خلال هذه الفترة، «إسماعيل حسين محمد» (مدرس اللغة العربية)، و «إسماعيل حسين مصطفى» (مدرس الرياضيات)، و «إبراهيم مسيحة» (مدرس الجغرافيا)، و «حبيب اسكندر» (مدرس وإدارى) و «خليل رزق» (نائب رئيس الجامعة فى فترة لاحقة)، و «اسطفانوس خليل» (ضابط الجامعة)<sup>(١٩)</sup>.

وتأسست لجنة لتوجيه سياسة الجامعة، من أعضائها «واطسن»، و «ماكليناهان»، تضطلع بمسؤوليات تخطيط ميزانية الجامعة، واتخاذ معظم القرارات الرئيسية فى القاهرة، والإشراف على أوجه الإنفاق المختلفة وتحديد البرامج الدراسية، وتعيين المدرسين.

وافتتحت الجامعة رسمياً فى ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ وبدأت بكلية الآداب والعلوم، التى تكونت من قسمين مختلفين يناظران البرامج الدراسية بالسنة النهائية من المدرسة الثانوية الأمريكية. يدرس الطلاب فى القسم الاول آداب اللغة الانجليزية، وبرامجه على غرار النمط الأمريكى. أما القسم الثانى فيناظر الثانوية المصرية والدراسة به باللغة العربية.

ويشجع الطلاب الذين ينوون استكمال دراساتهم بالجامعة الأمريكية أو بالخارج على الالتحاق بقسم الآداب الإنجليزية.

تقدم للجامعة في عامها الأول ١٤٢ طالباً كلهم من البنين، حيث كانت قد افتتحت كلية أخرى للبنات في القاهرة خلال هذه الفترة. ولم تبدأ الجامعة في قبول التحاق الطالبات بها، إلا منذ عام ١٩٢٨، بعد التحاق «إيثا حبيب المصري» بدراساتها وإثبات كفاءتها وتفوقها، ونجاحها في الاضطلاع برئاسة نادي الطلاب، كما أنها قامت بتحرير جريدة الجامعة وحصلت على عدة جوائز.

كانت مدة الدراسة في كلا البرنامجين، الإنجليزي والعربي، عامين. وتوجه الاهتمام في برنامج الآداب بالإنسانيات والفنون الحرة وكثير من مقررات العلوم والآداب والفلسفة والعلوم الاجتماعية فضلاً عن تدريب مكثف في مجال اللغة الإنجليزية. وأولت الجامعة -خلال سنواتها الأولى- عناية فائقة للجانب الديني، بحسب عقيدة الطلاب، ولكن من المهم الإشارة، إلى أن خلفية، الأساتذة في غالبيتهم، خلفية مسيحية، ومع ذلك اعتقد «واطسن»، أن الطلاب، من ذوى الخلفيات الدينية المتباينة، قد يستفيدون من هذا الوضع بدرجة كبيرة (٢٠).

واشتمل برنامج الجامعة على أنشطة يومية في مجالات القراءة والصلاة والمناقشات الأخلاقية، لضمان تحقيق أهداف الجامعة الخلقية. كما تضمن البرنامج تراتيل دينية، ولقاء مساء كل أحد، لممارسة بعض أشكال التطهر الروحي والأخلاقي. وكان يواظب على حضور هذا اللقاء ٤٠ طالباً، بعضهم من المسلمين، كما نظم اتحاد الطلاب برامج عنيت بالجوانب السلوكية والدينية، وتناول الأسئلة المهمة في حياة الشباب، لكن منعت المقارنات الدينية والمناقشات السياسية العلنية، منعاً باتاً منذ البداية، لتجنب الوقوع في برائن القوانين المصرية، وأيضاً لمنع إثارة أية حساسيات ضد الجامعة.

ويعتقد «أمير بقطر» أن هذه البرامج الحديثة نجحت لأن : «إظهار المعلمين ألوانهم على نحو واضح ومحدد، ودون أي مراوغات، نال إعجاب الطلاب» (٢١).

ولقد وقف بعض رجال الصحافة المصرية، خلال هذه الفترة إلى جانب الجامعة الجديدة، فنشروا -بتأييد كبير- برامجها ونظمها وأعلنوا عن مميزاتها. ومن هؤلاء «فارس غر»



محور «المقطم» الذى بذل جهوداً مضيئة فى هذا المضمار. كذلك لعبت «الأهرام» دوراً مهماً فى هذا الشأن حيث نشرت كثيراً من التقارير الصحفية حول نشاط الجامعة (٢٢).

وبلغت المصروفات الجامعية، فى هذه الفترة، ١٦ جنيهاً مصرية (حوالى ٨٠ دولاراً) فى العام، بالإضافة إلى مبلغ ١٣.٥ ثلاثة عشر جنيهاً ونصف (٦٧.٥ دولاراً) نظير وجبة غذاء إجبارية تقدم للطالب ظهراً. وكان معنى ذلك، أن الجامعة، منذ بدايتها، مؤسسة لخدمة طلاب الطبقات الاجتماعية الأرستقراطية فقط، وذلك على نقيض السياسات التى كان معمولاً بها فى مدارس الإرسالية الأمريكية الأخرى (٢٣).

ولقد احتفلت الجامعة بتخريج ٢٠ خريجاً، فى أول دفعة لها سنة ١٩٢٣، وبحضور خمسة وزراء، ومحافظ القاهرة، ومدير الأزهر الشريف، والأمير محمد على. وفى السنة التالية، حضر سعد زغلول، حفل التخرج، وكان وقتئذ رئيساً للحكومة، يرافقه خمسة من الوزراء الحاليين والسابقين. وتحدث فارس نمر فى أول احتفال للتخرج، وتضمنت قائمة المتحدثين فى الأعوام التالية: زكى العرابى وزير المعارف و«مورتون هويل» أول وزير مفوض أمريكى فى مصر، وطلعت حرب (٢٤).

وأخذت الجامعة تتطور بسرعة مذهلة منذ إنشائها. فلقد تضاعف حجم الطلاب. وتزايدت أعداد البرامج الدراسية خلال السنوات التالية. ارتفع عدد الطلاب فى العام الدراسى ١٩٢٢/٢١ من ١٤٢ طالباً إلى حوالى ٢٠٠ طالباً. وأضيفت إلى البرنامج الدراسى سنة ثالثة. وفى عام ١٩٢٥ توسعت كلية الآداب وأصبحت الدراسة بها أربع سنوات.

وفى عام ١٩٢١ أقيمت كلية جديدة للدراسات الشرقية للعناية بالدراسات العربية واللغوية. وعين «آرثر جيفري» مديراً لها. وكانت اهتماماته تدور أساساً حول التاريخ الإسلامى المبكر. ولقد ساهمت مؤسسة «كارنيجى» الأمريكية فى إقامة مكتبة هذه الكلية. وجدير بالذكر أن هذه الكلية تطورت عن فكرة كان قد طرحها «واطسن» لضم «مركز دراسات القاهرة»، وهو مركز متخصص فى تدريس اللغة العربية للأجانب، ولم يكن يضم كثيراً من الطلاب، كما كان يعانى من مشكلات مالية، إلى رحاب الجامعة، لتدريب المبشرين فى اللغة العربية، وتزويدهم بدراسات كافية عن تطور الفكر الإسلامى وآدابه (٢٥).



كما تأسس قسم للتعليم المستمر، يقدم بعض برامج الخدمة العامة فى سنة ١٩٢٤، واشتمل على محاضرات مسائية فى بعض المجالات العملية. وأقيم مبنى خاص. وحضر حفل افتتاحه توفيق نسيم ممثلاً للملك فؤاد.

وبدأ قسم التربية فى ممارسة أنشطته على نطاق واسع منذ عام ١٩٢٦، مع تعيين «راسل جالت» عميداً له (٢٦).

واستمرت الجامعة فى التقدم والانتعاش منذ نشأتها، على مدى أكثر من سبعين عاماً، لكن التطورات الأساسية التى طرأت على تمويلها، وبرامجها، وهيئات تدريسها، وأعداد طلابها، حدثت مع منتصف السبعينيات فى أعقاب تحول المجتمع المصرى اقتصادياً وسياسياً إلى نظام ليبرالى، يأخذ بتنظيم الاقتصاد على أساس حر، أو ما أطلق عليه وقتها الانفتاح الاقتصادى. وصاحب ذلك، بطبيعة الحال، انضمام مصر إلى منظومة الدول الرأسمالية، وإقامة علاقات صداقة قوية مع هذه الدول، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.. ومن ناحية أخرى، حدث تحول مواز فى نشاط الولايات المتحدة فى بلدان العالم الثالث خلال هذه الفترة، حيث ظهر بهجاء شديد أنها لاتستهدف إخضاع الشعوب اقتصادياً وسياسياً فحسب، بل وثقافياً أيضاً، وبرز إلى السطح سعيها الدئوب إلى «فرض الأنماط التعليمية الأمريكية على العالم» ، وأصبح النظام التعليمى هو السعى إلى تدويل ذاته، أى إلى أن يصبح نظاماً عالمياً للتعليم. وأدت هذه التطورات إلى حدوث نقلة كيفية فى نشاط الجامعة الأمريكية، وغدت منذ ذلك الحين، تمارس تأثيراً قوياً- لم تعهده قط- فى المحيط الثقافى المصرى .

### الانفتاح الاقتصادى وازدهار الجامعة الأمريكية

بدأت مصر فى الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى منذ عام ١٩٧٤. وقمّلت أهم نتائج هذه السياسة فى انسحاب الدولة من الاضطلاع بمسئولياتها الرئيسية فى تمويل التعليم وتوجيهه بما يخدم حاجات الشعب المصرى، ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكان لهذا الانسحاب تأثير خطير فى تدهور أحوال التعليم العام المنوط به إعداد الفئات العاملة المختلفة كما ساعد من ناحية أخرى على ازدهار القطاع التعليمى الخاص المكلف بإعداد الصفوة.

فلقد بدأت الطبقات الاجتماعية القادرة، مع بداية سياسة الانفتاح الاقتصادي، نتيجة عدم رضاها عن تعليم أبنائها فى المدارس الحكومية ذات المستوى المتدهور، فى العدول عن إرسالهم إليها، وشرعت فى استحداث نظامها التعليمى الخاص، المتمثل فى مدارس اللغات والمدارس الأجنبية. وهكذا شاهدنا منذ منتصف السبعينيات هذا السيل المتدفق من مدارس اللغات الجديدة، بل وأكثر من ذلك، بدأت الحكومة فى تشجيع هذا التيار، وساهمت بقسط كبير فى دعمه مالياً وعلمياً. ومن ذلك على سبيل المثال، إنشاء «مجمع مصر للغات» بالجيزة، يتعلم فيه التلاميذ المعلومات العامة والحساب والعلوم بواسطة الكمبيوتر. وتضاعفت خلال هذه الفترة أعداد الطلاب من الفئات الاجتماعية المحظوظة التى تسعى إلى عواصم الغرب لتلقى التعليم، بل قام رأس المال المصرى بإنشاء المدارس هناك، مثل مدرسة نوال الدجوى بلندن.

وهكذا بدأت الحكومة المصرية -فى تعاون كامل مع الطبقة الجديدة- باستحداث قنواتها التعليمية الخاصة التى تتناسب مع توجهاتها وقيمتها وطموحاتها، وهنا أيضاً يكمن تفسير انتعاش الدور الثقافى والاجتماعى الذى تقوم به الجامعة الأمريكية كممثل لتربية هذه الطبقة، وهذا هو الأصل أيضاً فى الرغبة العارمة التى تساور هذه الطبقة لإنشاء جامعة أهلية خاصة يوكل إليها مهام تعليم أبنائها. وفى هذا الصدد يصرح رئيس الدولة فى عام ١٩٨٥ رداً على بعض أصحاب هذه الفكرة بقوله: «إنه مدرك تماماً للأسباب التى أبدوها. وأنه يعلم جيداً أن القادرين والموسرين يزاحمون فعلاً أبناء الطبقات الكادحة فى مجانية التعليم الجامعى.. وأن هذا العبء الضخم الملقى على عاتق الإمكانات المحدودة لجامعات تعلم بالمجانبة الكاملة قد أثرت على المستوى (الكيفى) للتعليم..» وقال لهم أيضاً:

«إن منا من يفضل أن يقتطع من قوته لى يعلم أبناءه بالمصاريف فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة ليصيبوا عناية أكبر فى التعليم. ولكن لو حدث وقامت الحكومة غداً بمواجهة الأمر الواقع، وقررت مثلاً أن تسمح بإنشاء جامعة أهلية بالمصاريف إلى جانب الجامعات الحالية، فسوف تخرج فى الحال أصوات ترتفع، وأقلام تقول إن الحكومة تعيد نظام الطبقات، وإنها انتكاسة كبرى وتلغى المساواة فى الفرص... إلخ». (٢٧)

على أى حال، فلقد أثرت سياسة الانفتاح الاقتصادى على أوضاع الجامعة الأمريكية، بشكل مباشر فى ثلاثة جوانب محددة:

١- أما عن الجانب الأول، وهو أهم هذه الجوانب، فيتعلق بما حظيت به الجامعة خلال تلك الفترة من تشجيع الحكومة المصرية ومنحها مزايا واسعة، كرمز للنوايا الطيبة للحكومة المصرية.

٢- ساعدت سياسة الانفتاح الاقتصادى والمناخ العام الذى أفرزته وما صاحبه من تشجيع رجال الأعمال الأمريكيين للعودة إلى مصر، واستثمار هذا المناخ، وزيارة الرئيس السادات للقدس سنة ١٩٧٧، وتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل وبداية الانبساط عن الاهتمامات القومية والعالمية التحررية والانكماش داخل الحدود المصرية، وتحسن العلاقات المصرية الأمريكية، وبداية تدفق سيل المعونات الضخمة من الولايات المتحدة الأمريكية على مصر.. كل هذه التطورات ساعدت فى تحقيق زيادات هائلة فى موارد الجامعة الأمريكية المالية بشكل لم تشهده طوال تاريخها، وبصورة ساهمت بقوة فى زيادة برامجها وأنشطتها التعليمية، وتقوية تأثيرها فى المجتمع المصرى.

٣- خلق الانفتاح الاقتصادى طلباً متزايداً - فى أسواق العمالة - على خريجي الجامعات ممن يجيدون التحدث والكتابة باللغة الانجليزية. وأدى هذا الطلب بدوره إلى رفع قيمة الشهادات التى تمنحها الجامعة الأمريكية، وإلى زيادة تدفق الطلاب عليها فى أعداد غفيرة، ودفع هذا العامل إلى تعجيل الجامعة باتخاذ إجراءات التوسع فى نشاطها وبرامجها.

وفيما يتعلق بالجانب الأول فلقد أدت التغيرات الاقتصادية والسياسية التى حدثت منذ بداية السبعينيات إلى عودة العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، وزيارة الرئيس نيكسون لمصر فى يونيو ١٩٧٤، وكان الرئيس السادات قد أصدر، بعد الانتهاء من إعداد الترتيبات الخاصة بزيارة الرئيس نيكسون لمصر، قراراً يقضى برفع الحراسة المفروضة على الجامعة بعد حرب ١٩٦٧، وعودة السيادة الكاملة لمجلس الأمناء على كافة شئون الجامعة.



كما قابل الرئيس المصري -للمرة الأولى- أعضاء مجلس أمناء الجامعة الأمريكية، حيث تمت دعوتهم على العشاء، أثناء زيارة «هنري كيسنجر»، وفى نفس الليلة. التى كان يتم فيها توقيع اتفاقية فك الاشتباك بين مصر وإسرائيل، فى يناير ١٩٧٤، وتكررت مقابلة الرئيس السادات لأعضاء المجلس، وصار ذلك عرفاً عادياً من بعده.

وفى مارس ١٩٧٤، أصدر وزير التعليم العالى قراراً رسمياً بالاعتراف بالدرجات العلمية التى تمنحها الجامعة الأمريكية، وبمعادلتها بالدرجات التى تمنحها الجامعات المصرية، فيما عدا ثلاث شهادات. ومن ثم، فلقد ضمن خريجو الجامعة الأمريكية -لأول مرة فى تاريخها- معاملتهم مثل أقرانهم خريجي الجامعات المصرية، بما فيها إتاحة فرص التوظيف الحكومى أمامهم، واستكمال دراساتهم العليا بالجامعات المصرية.

وفى نوفمبر ١٩٧٥ وقعت الجامعة اتفاقية مع الحكومة المصرية، جاء فيها أن الجامعة الأمريكية مزدوجة الجنسية. وأن يكون قبول الطلاب بالجامعة بنسبة ٧٥٪ من المصريين، و٢٥٪ من الأمريكيين. كما نصت أيضاً على إعفاءات مرتبات العاملين بالجامعة، التى يتم صرفها من المنح الأمريكية الصادرة بمقتضى القانون ٤٨٠، من الضرائب. وأن يكون رئيس الجامعة أمريكياً، ونائبه مصرياً. وتؤكد فى هذه الاتفاقية أيضاً مبدأ معادلة الشهادات التى تمنحها الجامعة الأمريكية بالشهادات المصرية، كما تم الاحتفاظ بوظيفة المستشار المصرى، وعين حسين أمين فوزى فى هذا المنصب، وصدق مجلس الشعب على الاتفاق، وكذا مجلس الوزراء، ونشر كقرار جمهورى رقم ١٤٦ لسنة ١٩٧٦ بتوقيع الرئيس السادات.

وفى ضوء هذه التطورات، قرر مجلس الأمناء، إضافة أعضاء جدد من المصريين والعرب. وكان المجلس مقتصراً فى عضويته منذ سنة ١٩٦٨ على الأمريكيين فقط. وانضم بمقتضى ذلك القرار إلى المجلس «يوسف الجميل»، نائب رئيس شركة عبد اللطيف جميل المتحدة بالملكة العربية السعودية (وهو خريج الجامعة الأمريكية بالقاهرة)، والشيخ كمال أدهم مدير شركة المقاولات العامة، والمهندس أحمد عز الدين هلال نائب رئيس الوزراء السابق، ووزير البترول آنذاك، ومصطفى خليل، رئيس البنك العربى الدولى ورئيس الوزراء الأسبق. (٢٨)



## الجامعة الأمريكية بين النشاط العلمى

### والتجارة متعددة الجنسية

التغير الأساسى الذى أسفرت عنه سياسة الانفتاح الاقتصادى، أن مؤسسات التعليم الخاص بوجه عام، والجامعة الأمريكية بوجه خاص، قد حققت زيادات هائلة فى مواردها المالية. ولقد شعر القائمون على الجامعة، بضرورة استثمار المناخ العام المصاحب للأوضاع السياسية والاقتصادية الجديدة التى سادت منذ منتصف السبعينيات، ووضع خطة تمويلية تساعد على استقلال الجامعة مالياً، وثبات أحوالها المالية من ناحية، ومن ناحية أخرى تمكّنها من الاضطلاع بخطة توسع طموحة تتحقق خلال سنوات الانفتاح.

ولقد لجأت إدارة الجامعة إلى اتخاذ بعض التدابير والإجراءات من أجل مضاعفة ميزانياتها، ومواجهة أعباء التوسعات المرتقبة. ومن هذه الإجراءات ما يلى:

١- رفع المصروفات الدراسية سنوياً. وبدأت الزيادة بنسبة ٢٠٪ وبلغت مستويات غير معقولة، حتى أن الجامعة أعلنت فى عام ١٩٨٣، أن مصروفات العام الدراسى التالى أصبحت تعادل ما قيمته ألف دولار أمريكى زادت المصروفات بين عام ١٩٧٨/٧٧ وعام ١٩٨٣/٨٢ بنسبة ٣١٠٪ مكونة بذلك -بحسب ما تزعم إدارة الجامعة- ثلث الميزانية العامة للجامعة. ووصلت المصروفات عام ١٩٨٦، ولأول مرة حوالى ٥٠٪ من دخل الجامعة (وكانت تمثل ١٥٪ من الدخل عام ١٩٧٨).

وقل اعتماد الجامعة الأمريكية، على الحكومة الأمريكية، فى التمويل، وبعد أن كانت تتلقى منها ٤٣٪ من احتياجاتها أصبحت فى حاجة فقط إلى ما قيمته ١٨٪، ويزعم القائمون على الجامعة أن المصروفات الدراسية لاتغطى أكثر من ٢٠٪ من التكلفة الحقيقية لتعليم الطالب. ومن ثم، فهى تحتاج إلى دعم ما بين ٣ إلى ٤ مليون دولاراً سنوياً لضمان معقولية التمويل بالجامعة (٢٩).

٢- القيام بحملة واسعة ومكثفة للاستفادة من ظروف الانفتاح، والعلاقات الطيبة بين مصر وأمريكا، والتوسع الاستثمارى الأمريكى فى مصر لجمع تبرعات تساعد الجامعة على إنجاز التوسعات المناسبة لهذه الظروف الجديدة.

وظل القائمون على الجامعة يعدون لهذه الحملة عاماً كاملاً اعتمدوا فيه على استشارة شركة «بريكلي» وشركة «جون برايس جونز». وحدد مجلس أمناء الجامعة هدفاً للحملة يتمثل في جمع ٢٢ مليون دولاراً من مصر والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة العربية السعودية، ودول الخليج، على أن يتم ذلك خلال عام ١٩٨٧.

على مدى أكثر من ستين عاماً، وهى تاريخ الجامعة الأمريكية بالقاهرة حتى تلك السنة، لم يتجاوز حجم ما حصلت عليه من هبات ومنح مبلغ ثلاثة ملايين دولاراً، لكن الأوضاع الآن باتت مختلفة أشد الاختلاف.

فلقد غطت الحملة ثلاث مناطق جغرافية: الولايات المتحدة، مصر، المملكة العربية السعودية و الخليج. وتكونت لجنة الإشراف على جمع التبرعات برئاسة «هوارد كلارك» رئيس شركة «امبركان اكسبريس» وعضوية رؤساء شركات «اكسون»، «أتلانتك ريتشيفيلد»، وشركة «مويل»، بالإضافة إلى «وليام روجرز»، و«سايروس فانس» ووزير الخارجية الأمريكية السابقين.

وتشكلت لجننتان للإشراف على جمع التبرعات داخل مصر. وتكونت اللجنة الأولى من «بطرس غالى» وزير الدولة للشئون الخارجية، و«فؤاد سلطان» وزير السياحة، و«مصطفى خليل» رئيس البنك العربى الدولى، ورئيس الوزراء الأسبق.

وضمت اللجنة الثانية بعض مديرى الشركات متعددة الجنسية، التى تعمل بالمنطقة مثل مدير شركة «جنرال ديناميك»، ومدير شركة زيروكس، ومدير نورثروب مارينون ايه تي أندني ومدير شركة «ستى بنك» ومدير شركة «جنرال موتورز».

وتشكلت لجنة الإشراف على نشاط حملة التبرعات بالمملكة العربية السعودية والخليج تحت إشراف «شارلز هيدلاند» رئيس شركة «إسو» بالشرق الأوسط، وعضو مجلس الأمناء، ولقد تبرعت أسرة «الجميل» السعودية بمبلغ (٥) ملايين دولاراً هدية مبدئية للجامعة، وكان «يوسف جميل» قد تخرج فى الجامعة عام ١٩٦٨، وأنشأ بعد ذلك شركة لتوزيع سيارات «تويوتا» والآلات الزراعية، ووسائل النقل المختلفة، والتمويل الدولى والمقاولات. وذكر «يوسف جميل» «لهيدلاند»: «إننا مدينون للجامعة الأمريكية بالقاهرة كثيراً، ولولا حصول يوسف على تعليمه بها، ما كان باستطاعة أسرتنا أن تصنع ما حققته اليوم» واستخدم المبلغ فى إقامة «مركز عبد اللطيف جميل لدراسات الإدارة بالشرق الأوسط».

وشارك مجلس خريجي الجامعة الأمريكية فى نشاط حملة التبرعات بنصيب كبير. ولقد عينت «مارى اسكندر» مديرة لمكتب الخريجين فى عام ١٩٧٧، وكانت قد حصلت على شهادة الماجستير من الجامعة الأمريكية. ولقد حققت كثيراً من المكاسب المادية والدعائية للجامعة عن طريق الخريجين. وشملت استراتيجيتها إصدار نشرة دورية عن أخبار الجامعة ومجلسها وتوزيع على الخريجين، وتأسيس لجنة لإدارة العلاقات فى أوساط الخريجين، وإقامة روابط للخريجين فى أنحاء متفرقة من الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية وكندا. كما بادرت «مارى اسكندر» بوضع تقاليد محددة لدعوة الخريجين فى مناسبات عديدة شهرياً وسنوياً وخلال عطلة نهاية الأسبوع. ويحضر هذه اللقاءات فى الغالب أكثر من ألف خريج. كما تأسس مجلس دولى للخريجين من أجل المحافظة على اتصال الجامعة بخريجها فى كل أنحاء العالم.

وتوج مجلس الخريجين نجاحه فى هذا المضمار حين ضم إلى صفوفه السيدة «سوزان مبارك» قرينة الرئيس مبارك، منذ أن كان زوجها نائباً لرئيس الجمهورية، وأصبحت أول رئيس لمجلس خريجي الجامعة. وجدير بالذكر، أنها حصلت على شهادتى اليسانس والماجستير من الجامعة الأمريكية، كما كان ابنها منتظمين بالدراسة بالجامعة وقتئذ. وليس من شك أن رئاستها للمجلس، فى سنواته المبكرة زودته بشرط سياسى ضرورى لتحركه على نطاق واسع فعال.

كانت الحملة فى مجملها ناجحة. فلقد أسفرت عن جمع تبرعات قيمتها ١٨.٤ مليون دولاراً حتى عام ١٩٨٦ : ٧.٢ مليون دولاراً من الولايات المتحدة الأمريكية، و ٩.٨ مليون من السعودية ودول الخليج، ١.٥ مليون دولار من مصر.

وقد أسهمت الشركات الأمريكية العاملة بمصر والشرق الأوسط بمبالغ طائلة فى هذه الحملة ومن هذه الشركات: « أى بى إم - إسو - مويل - أموكو - نورثروب - كونوكو - أمريكان إكسپريس - تشيس - جنرال إلكتريك - سيتى بانك - وستنجهاوس - فنادق ماريوت - بنك أوف أمريكا ». وبنك مصر إيران، والبنك العربى الدولى، وكثير من الشركات الأخرى المهمة العاملة فى مصر والمملكة العربية السعودية. بلغت قيمة مساهمات هذه الشركات ما يربو على ١١ مليون دولاراً<sup>(٣٠)</sup>.



٣- من الاجراءات التى لجأت إليها الجامعة أيضا، لزيادة مصادرها المالية، السعى للحصول على مبالغ طائلة من وكالة المعونة الأمريكية. وحصلت، فى هذا الصدد على كثير من المعونات. وفى عام ١٩٨١، اتصل «توماس بارتلت» والسيدة «مولى بارتلت» بالسناطور «مارك هارتفيلد» (رئيس لجنة التخصيص بمجلس السناطور)، وأعضاء اللجنة من أجل التدخل لإنهاء إجراءات منحة سابقة من الولايات المتحدة قيمتها ١٠ مليون جنيهاً، وللحصول على منحة جديدة قيمتها ٨.٧٥ مليون جنيهاً مصرية. وتحقق للجامعة كلا الهدفين فى سنة ١٩٨٢، وتم إيداع قيمة المنحتين فى حساب الجامعة لاستخدامه فيما بعد. فضلا عن ذلك، فلقد أقر «مكتب المدارس والمستشفيات الأمريكية بالخارج» الاستمرار فى دعم الجامعة بمنح دولارية تفى بالتزاماتها الخاصة بمرتبات وشراء الحاسبات الآلية، وصيانة المبنى الرئيسى للجامعة، وتجديد قاعات الدرس، وإبدال نظام الاتصالات الهاتفية القديم، وشراء أجهزة هندسية حديثة.

بيد أن أهم إنجاز حققته الجامعة فى هذا الشأن، الاتفاق الذى أبرم بين الحكومة الأمريكية والحكومة المصرية فى عام ١٩٨٥، وبمقتضاه تم تخصيص مبلغ ٥٠ مليون جنيهاً مصرية من فائض الأموال، التى تملكها الولايات المتحدة بالجنيه المصرى داخل مصر، وتسلمها السفارة الأمريكية بالقاهرة، لاستثمارها كوديعة لصالح الجامعة الأمريكية، وتستفيد من عائدها سنوياً (٣١).

٤- وفى ظل مناخ الانفتاح الاقتصادى، لجأت الجامعة الأمريكية، إلى اتباع سياسة جديدة، تهدف إلى تحقيق مزيد من الاعتماد الذاتى فى توفير احتياجاتها المالية. فأنشأت فى عام ١٩٧٥ ما يعرف باسم «صندوق الجامعة للأوقاف التربوية»، من أجل استثمار بعض الأموال فى مشروعات اقتصادية متنوعة، تحقق لها أرباحاً سنوية مضمونة. وساهمت وكالة المعونة الأمريكية فى هذا الصندوق بمبلغ ٨.٥ مليون جنيهاً مصرية من مخصصات كانت قد منحتها للجامعة فى عام ١٩٦٩ قيمتها ٢٥ مليون جنيهاً، ولم يتم صرفها حينئذ لأسباب سياسية واشترطت الوكالة استخدام هذه المخصصات فى دعم مشروعات القطاع الخاص التى بدأت فى الازدهار، بالإضافة إلى تحقيق دخل ثابت يمكن الجامعة من التوسع فى مشروعاتها التعليمية (٣٢).



وفى نفس العام، اتخذ القائمون على الصندوق قراراً باستثمار مبلغ ٤٧.٠٠٠ جنيهاً مصرياً فى إنشاء شركة سياحية، ولكن رغم استخراج تصريح خاص بمزاولة نشاطها، تم العدول عن هذا المشروع لأسباب غير معروفة. كما استثمر الصندوق جزءاً من أمواله، فى شراء قطعتين من الأراضى بمنطقة الزمالك فى عام ١٩٧٥.

وساهم الصندوق فى إنشاء شركة القاهرة الصناعية للمشروبات، الممثل المحلى لشركة «سفن اب»، «وكنندادراى» لتعبئة الزجاجات، كما شارك أيضاً فى إقامة شركة الكويت الغذائية التى افتتحت بدورها فروعاً بجمهورية مصر لمحلات «كنتاكى فرايد تشيكن» و«مبى».

وقام صندوق أوقاف الجامعة بتأسيس شركة الألومنيوم العربية، باستثمار مبدئى قيمته ١.٥ مليون جنيهاً مصرياً، وحاز هذا المشروع شهرة واسعة، لأنه أول المشروعات الممولة من مصادر أمريكية ومصرية بعد معارك سنة ١٩٧٣.

وفى منتصف عام ١٩٨٤، حقق مبلغ الاستثمار الأسمى فى بعض المشروعات الاقتصادية (وقيمته ٨.٥٤ مليون جنيهاً مصرياً) أرباحاً زادت من قيمته فوصل إلى ٩.٧٤ مليون جنيهاً. ومنذ ذلك الوقت بدأت الجامعة فى الاستفادة من أرباحها السنوية فى هذه المشروعات (٣٣).

ومن الجوانب التى يجدر التعرض لها، إذا كنا بصدد تحليل أثر سياسة الانفتاح الاقتصادى على مؤسسات التعليم، جانب الفساد المالى والإدارى فى قطاعات التعليم المصرى، ويصفه خاصة فى الجامعة الأمريكية، حيث يقع كثيرون فى وهم الاعتقاد بأنها بمنأى عن الشبهات.

فلقد حدث أن اشترت الجامعة قطعة أرض بمنطقة الزمالك بمبلغ ٩١٣.٣٦٨ جنيهاً مصرياً. لكن الثمن المسجل فى عقود الشراء الرسمية كان ٣٠٠.٠٠٠ جنيهاً فقط، أين اختفى باقى المبلغ؟ يزعمون أنه تم تسليمه لبائع الأرض بواسطة أحد موظفى «صندوق الأوقاف».

وقام مفتش المعونة الأمريكية بفحص سجلات الصندوق وكتب تقريراً جاء فيه أن:

«حسابات الصندوق ناقصة بدرجة كبيرة، بحيث يستحيل الاعتماد عليها في استخلاص نتائج موثوق بها حول عمليات الصندوق الراهنة أو ظروفه المالية، كما أن بيانات الميزانية غامضة. لا يمكن لأحد أن يتوقع متى يفلس الصندوق.. أضيف إلى ذلك أن نفقات سفر الموظفين وتكاليف استقبال الوفود بلا أى ضابط» (٣٤).

وقرر مفتش وكالة المعونة في تقريره اختفاء مبلغ ١.١ مليون دولار من واقع السجلات. وطالب بإجراء تحقيق شامل بواسطة مكتب تحقيقات الوكالة. وحضر مفتش آخر أيد ما جاء بالتقرير السابق. وأضاف أن عملية تسليم المبالغ المالية إلى صاحب أرض الزمالك، لا يمكن قبولها بأي حال من الأحوال. لكنه أشار إلى:

«أن مثل هذه المعاملات شائعة في مصر، وليس ثمة دليل على نوايا إجرامية للاحتيال على حكومة الولايات المتحدة» كما «لم تنتهك قوانين الولايات المتحدة الأمريكية» (٣٥).

وتم الكشف عن كثير من الانحرافات الأخرى في حسابات كافة مشروعات الجامعة الاستثمارية في مصر، وسجلاتها، وتكررت نفس الملاحظات السابقة عن مصروفات إدارة الصندوق في تقرير محقق ثالث عام ١٩٧٨.

على أية حال، ورغم وضوح عملية الاحتيال على الحكومة المصرية، وانتهاك القوانين المصرية، إلا أنه لم تجر أية تحقيقات من جانبها.

وشاع بين أساتذة الجامعة وطلابها، خلال تلك الآونة، أن الجامعة اختلست مبلغ ثلاثة ملايين دولار من صندوق الجامعة، وأدت هذه الأحداث إلى استقالة الوسيطين المصريين والأمريكي اللذين شاركوا في إنهاء إجراءات شراء أرض الزمالك. واستقال رئيس الجامعة «سيسيل بيرد» في ١ يونيو ١٩٧٧.

ورغم كل ذلك، فلقد عادت العلاقات مع وكالة المعونة الأمريكية في عام ١٩٧٨، وبدأت الجامعة في تلقي المعونات السنوية بأكثر مما كان عليه الحال من قبل، واستأنف الصندوق نشاطه بالمشاركة في الاستثمار في شركة كولوجيت - بالموليف بمصر، كما زادت قيمة مساهمته في الشركة العربية للألومنيوم (٣٦).

ويشير مدير الجامعة في عام ١٩٧٧ إلى المنح المقدمة من الشركات الأمريكية الضخمة بقوله:

«وما لاشك فيه أن أوضح ملامح تطور الأحوال المالية للجامعة خلال العام الأخير تتمثل في المعونات الأمريكية المقدمة للجامعة. فلقد تزايد حجم هذه المعونات من ٩٨٠٤٨٠ إلى ٢٤٥٠٠٠٠ دولاراً أكثر من العام السابق. وقد سارع بتقديم الهيئات المالية إلى الجامعة أكثر الشركات شهرة في هذا المجال: وستنجهانس وفايزر<sup>(٣٧)</sup>».

### تطور البرامج الدراسية في عصر الانفتاح

في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي، وبفضله، وفي ضوء التسهيلات المالية التي تحققت للجامعة الأمريكية خلال تلك الآونة، وما أتاحتها الحكومة المصرية لها من حرية الحركة والسماح لها بالتوسع في مجالات نشاطها، تمكنت الجامعة من تحقيق توسعات تعليمية ضخمة.

ولقد تم التوسع في البرامج الدراسية في مجالين أساسيين، أما عن المجال الأول، فإن سياسة الانفتاح الاقتصادي، وقيامها على أساس المشروع الخاص، واعتمادها على أنظمة إدارية غربية (أمريكية على وجه الخصوص)، ونقص أعداد المصريين المدربين في هذا الميدان، تطلب اهتماماً بمجال إدارة الأعمال، ومن المعروف أن اهتمامات الجامعة الأمريكية، دارت تاريخياً حول الآداب والفنون الحرة، واتخذت منها محورا أساسيا لأنشطتها التعليمية المختلفة. لكن المتغيرات الجديدة التي صاحبت الانفتاح جعلت "بيدرسون" يقوم. فور توليه رئاسة الجامعة، بمد برنامج دراسات إدارة الأعمال إلى المرحلة الجامعية الأولى. وساهمت المنحة المقدمة من شركة «أي بي إم» في تغطية تكاليف إنشاء البرنامج. وسجلت أول دفعة من الطلاب في هذا البرنامج خريف عام ١٩٨٠، وعددها ١٧٠ طالباً، واضطرت الجامعة إلى رفض قبول مزيد من المتقدمين للالتحاق بهذا البرنامج. وشمل البرنامج عشرين مقررأ دراسياً<sup>(٣٨)</sup>.

وذلك بتحويل درجة الماجستير التي كانت تمنح في الإدارة، إلى مجال "إدارة الأعمال". وفي ضوء رغبة الجامعة في مد تأثيرها إلى القطاعات الحكومية، وسعيها للمحافظة على اتصالات قوية ومباشرة بالإدارات والمؤسسات المختلفة، فلقد أنشأت برنامج دراسي يمنح

درجة الماجستير فى " الإدارة العامة " كما تأسس " مركز دراسات الإدارة بالشرق الأوسط" متضمناً برامج للتدريب أثناء الخدمة وأطلق عليه اسم : " مركز عبد اللطيف جميل لدراسات الإدارة بالشرق الأوسط" تكريماً لوالد " يوسف جميل " الذى تبرعت عائلته بقيمة تكاليف إقامة مبنى جديد للمركز . ويقدم المركز لطلابه- بطبيعة الحال- أحدث أساليب الإدارة على الطريقة الأمريكية . وقد لا يكون له نظير فى هذا المضمار بمنطقة الشرق الأوسط (٣٩).

ويعقد المركز ندوات مشتركة مع مؤسسات وإدارات خاصة وحكومية منها مثلاً اتحاد البنوك العربية والهيئة المصرية العامة للسياحة والفنادق، كما ينظم محاضرات وحلقات عمل تجمع صفوة متنوعة من العالم العربى؛ وزراء وأساتذة ومديرين فى مستويات مختلفة، كما تشارك مؤسسات جامعية أخرى فى إقامة هذه الحلقات ، مثل كليات التجارة بالجامعات المصرية، وتقوم هذه الأنشطة غالباً عن طريق منح مقدمة من المؤسسات الخاصة مثل " شركة فورد" واتحاد البنوك العربية.

وبلاحظ أن برنامج إدارة الأعمال لطلبة الدراسات العليا فى حالة تطور مستمر، كما يسعى إلى الاستقلال بشئونه وإدارته داخل الجامعة الأمريكية ويعود ذلك إلى أسباب ترتبط بكبر حجم ميزانيته بصفة خاصة مع تمويل المؤسسات المشار إليها . وقد أصبح هذا البرنامج من أهم أقسام الجامعة الأمريكية .

وتغطى جهود قسم الإدارة لطلبة الدراسات العليا ثلاثة جوانب:

١ - تقديم تعليم إدارى باستخدام أدوات وأساليب تربوية خاصة ، وذلك بفضل دعم مؤسسة فورد لهذا الغرض ( ١٠٠.٠٠٠ دولاراً ) ، كما ساهمت أيضاً فى هذا الصدد فى إنشاء شركتين هما : " شركة أتوبيسات انترستى " ، و " فندق بيراميد " .

٢ - مد تأثير برنامج الإدارة وأنشطته وأساليبه الحديثة إلى العالم العربى وشمال أفريقيا .

٣ - تأسيس شبكة واسعة من العلاقات وذلك من أجل تطوير الاستشارات وجمع التبرعات ، ونشر الأفكار والأساليب الإدارية الأمريكية وأنشئ- لهذا الهدف " مركز الشرق الأوسط لخدمات الإدارة (٤٠).



وفيما يتعلق بالمجال الثانى التى توسعت فيه الجامعة الأمريكية ، فيرتبط بما أدت إليه سياسة الانفتاح من ضرورة العناية بالبنية الأساسية وميدان الإنشاءات والتشييد والمباني ، لدرجة أن معظم بنود الميزانيات العامة لهذه الفترة تضمنت مجال البناء والتعمير . ولقد دفعت هذه التطورات إلى قيام الجامعة بتأسيس برنامج لدراسة الهندسة ، وبدأت بميدان الهندسة الميكانيكية فى عام ١٩٨١ ، والتحق الفوج الأول من الطلاب بهذا البرنامج عام ١٩٨٢ . وأدار البرنامج الدكتور " محمد فراج " ، كما انضم إلى هيئة التدريس عام ١٩٨٥ الدكتور " محمد الوكيل " أحد الأساتذة المصريين / الأمريكيين ، وكان يعمل بجامعة وسكنسن مما شكل عاملاً هاماً من عوامل اتساع أنشطة البرنامج<sup>(٤١)</sup> .

فضلا عن ذلك ، فلقد أقيم برنامج جديد للدراسات المتصلة بالحاسب الآلى عام ١٩٨٥ . وتضمن البرنامج مقررات نظرية ودراسات عن تصميم وتشغيل وتحليل برامج الحاسب الآلى المختلفة . واستخدم الحاسب الآلى - بالإضافة إلى التخصص فيه كمجال دراسى - لخدمة برامج أقسام الهندسة والفيزياء والكيمياء واللغة الانجليزية والإدارة ومركز العلاقات الاجتماعية .

ومع بداية الثمانينيات ، توسعت الجامعة أيضا فى برامج قسم الاتصال الجماهيرى ، وأنشأت مركزاً إخبارياً تليفزيونياً ، مجهزة بأحدث المعدات لتدريب العاملين فى مؤسسات الإعلام المختلفة بالشرق الأوسط ، على الأعمال التليفزيونية والصحفية المختلفة . وأشرف على تأسيس هذا المركز " عبد الله شليفر " الذى كان مراسلاً للقناة التليفزيونية الأمريكية « إن بى سى »<sup>(٤٢)</sup> .

كما تأسس - لأول مرة - فى عام ١٩٨٥ برنامج دراسى يتعلق بالدراسات المصرية القديمة، أداره فى البداية الدكتور " على حسن " مدير المتحف المصرى السابق ، وبعد أن اعترض بعض ذوى النفوذ داخل الجامعة على تعيينه ، استبدل بعد استقالته بالدكتور " كنت ويكس " من جامعة كاليفورنيا<sup>(٤٣)</sup> .

ومن التطورات الهامة التى حدثت خلال هذه الفترة إنشاء " مركز دراسات اللغة العربية بالخارج بالجامعة الأمريكية . فلقد قامت " اللجنة المشتركة للشرق الأوسط والأدنى " ، المنبثقة عن " المجلس الأمريكى للمجتمعات المتعلمة " بإيفاد أستاذين هما " وليم برينر "

"ورولاند ميتشيل" إلى منطقة الشرق الأوسط من أجل اختبار موقع ملائم لإقامة مركز دائم لتدريس اللغة العربية لطلاب الدراسات العليا الأمريكيين المتخصصين في هذا المجال . وبعد زيارتهما تونس وبيروت ، استقر رأيهما على التوصية بإنشائه في الجامعة الأمريكية بالقاهرة . وهذا المركز عبارة عن عمل جماعي تشارك فيه الجامعة الأمريكية والجامعات الأمريكية والبرامج الرئيسية العاملة في الشرق الأوسط ، في دعم برامج هذا المركز وإدارته في حين يموله " مكتب الولايات المتحدة للتربية " ، كما يوجد مكتب يشارك في إدارة المركز ، ويقع دوريا في إحدى الجامعات الأعضاء مثل كاليفورنيا (بيركلي) ، وميتشجان ، وواشنطن (٤٤).

وأقيم في يناير ١٩٧٩ مشروع تنمية الصحارى والتدريب ، في منطقة مساحتها ٢٠٠ فدان من الأراضي الرملية الواقعة غرب الدلتا ، و٢٥ فداناً من التربة المختلطة الجافة بالقرب من مدينة السادات . وفي سنة ١٩٨٥ تأسست وحدة دراسية للإشراف على المشروع ، وتطورت فيما بعد لتصبح ما يعرف باسم " مركز تنمية الصحراء " . وزادت ميزانيته من ١٠٠.٠٠٠ دولار أي ما يقرب من مليون دولار سنوياً . وساهمت مؤسسات عديدة في إقامة هذا المشروع ، منها هيئة التنمية الدولية الكندية ، ومؤسسة فورد ، وهيئة المعونة الأمريكية ( من خلال مشروع ترابط الجامعات ) ، وفنلندا ، ومن بعض أعضاء مجلس الأمناء مثل "جون جوليت" (٤٥).

توسعت الجامعة الأمريكية أيضاً في مناشط " مركز البحوث الاجتماعية" خلال حقبة الانفتاح . وبدأ المركز يعنى على وجه الخصوص بإجراء عديد من مشروعات بحوث العمليات التي تهدف إلى تطوير تقديم الخدمات الاجتماعية . ومن أمثلة تلك المشروعات التي فشلت فشلاً ذريعاً بكل المقاييس ما قام به المركز في محافظة المنوفية وبنى سوف في إطار منحة مالية من وكالة المعونة الأمريكية ، من برامج بحثية لتنظيم الأسرة وتحديد النسل .

في عام ١٩٧٤ بدأ المركز دراسة ميدانية لتصميم واختبار وتقويم نظام توزيع حبوب منع الحمل على السيدات في قرية " شنوان" بمحافظة المنوفية . وفي سنة ١٩٧٦ قدمت هيئة المعونة الأمريكية - في ضوء نتائج هذه الدراسة وتوصياتها - ماقيمته ٢ مليون جنيه

مصرى للمركز للاضطلاع ببرنامج شامل للخدمات الاجتماعية المرتبطة بتنظيم النسل فى  
٣٨ قرية بمحافظة المنوفية ، وتوالت بعد ذلك المنح المقدمة لهذا الغرض<sup>(٤٦)</sup>.

كما بدأت أقسام العلوم الاجتماعية بالجامعة فى التعاون مع المركز لنشر سلسلة  
" أوراق القاهرة فى العلوم الاجتماعية " وهى عبارة عن دورية علمية تطرح موضوعات  
سياسية واقتصادية واجتماعية ، محلية وعربية ، ويساهم فى إجراء بحوثها عدد كبير من  
المفكرين الغربيين ، كما تنشر أيضا دراسات لبعض الأسماء اللمعة من المفكرين المصريين  
مثل الدكتور جلال أمين والدكتور سعد الدين إبراهيم والدكتور على الدين هلال . وتتناول  
" أوراق القاهرة " قضايا مثل : الديمقراطية فى مصر ، والاقتصاد السياسى المصرى ،  
والقانون والتغير الاجتماعى فى مصر المعاصرة ، والسكان والتحضر فى المغرب ، الأسر  
النوية بالقاهرة ، الاقتصاد السياسى لإيران الثورة ، تطوير التعليم العربى والاسلامى ،  
تنظيم الجهاد كبديل إسلامى فى مصر ، الهوية الاجتماعية والطبقية فى حى قاهرى ،  
التحديث فى مصر والمملكة العربية السعودية وفى الخليج العربى . وتستخدم هذه  
الدراسات - بطبيعة الحال - مفاهيم ومناهج العلم الاجتماعى الغربى<sup>(٤٧)</sup>.

ومن المؤكد أن دراسات " مركز البحوث الاجتماعية " تعد بمثابة رأس جسر لشبكة  
الأبحاث الأمريكية فى مصر ، وتساهم بجهود واضح فى المحاولات المبذولة لتحقيق مزيد  
من القوة لشبكة علماء الاجتماع الأمريكين المهتمين بالشرق الأوسط ، وإلى توثيق  
العلاقات فيما بينهم وبين علماء الاجتماع المحليين . ومن قبيل هذه المحاولات المؤتمر الذى  
انعقد فى مدينة الاسكندرية بتمويل من مؤسسة فورد فى صيف عام ١٩٧٤ لخدمة هذا  
الهدف ، وقد تمخض هذا المؤتمر عن تشكيل مجموعة عمل لإعداد دليل عن علماء الاجتماع  
فى منطقة الشرق الأوسط ، وإصدار نشرة إخبارية دورية تتعلق بهذا الموضوع<sup>(٤٨)</sup>.

توسعت الجامعة أيضا فى برامج " قسم الخدمة العامة " الذى ظل أكثر من خمسين  
عاماً ، أى منذ عام ١٩٢٥ ، يقدم برامج لتعليم الكبار ، والتعليم المستمر ، تعنى فى  
مجمليها بتعليم اللغة الانجليزية . لكن القسم استحدث فى عام ١٩٨٠ برامج لدراسة  
مقررات اللغة العربية ، والتجارة ، ودراسة الحاسب الآلى . كما أصبح القسم يمنح  
شهادات فى بعض المجالات بعد مضى عام ، وعامين دراسيين فى مجالى إدارة الأعمال  
والحاسب الآلى .



ولقد بلغ عدد الدارسين بالقسم فى عام ١٩٧٨ ، ٦٠٠٠ دارس لكل فصل دراسى؛ أى أكثر من عدد طلاب الجامعة المنتظمين ( حوالى ١٧٠٠ طالباً) بسبب رغبة المواطنين فى الحصول على وظائف بالقطاع الحديث ، أو السعى إلى الهجرة إلى الدول العربية أو الأجنبية . وتزايدت أعداد الطلاب فى عام ١٩٨٦ فى " قسم الخدمة العامة" فوصلوا إلى ١٣٠٠٠ طالباً . التحقوا بالجامعة بعد اجتياز اختبار فى اللغة الانجليزية .

ويصف رئيس الجامعة أهمية " مركز الخدمة العامة " كالتالى :

" نجد هنا سفراء وسائقين وعمال نجارة ، ورجال بنوك وموظفى سكرتارية، وأطباء وغيرهم كثيرون يمثلون طبقات مختلفة من سكان القاهرة ، يتابعون محاضرات مسائية فى اللغة الانجليزية والكتابة على الآلة الكاتبة ، ودراسة الكمبيوتر إلى جانب موضوعات أخرى . إنهم يحتشدون فى مدرجات الجامعة حتى الساعة العاشرة مساءً " (٤٩) .

وأدى تزايد الطلب للالتحاق بهذا القسم ، إلى إنشاء فروع خارجية له ، فتأسس فرع مصر الجديدة، تديره " إيناس لطفى " التحق به ١٥٠٠ دارساً انتظموا فى دراسة نفس البرنامج المقدم بالمركز الرئيسى . كما أنشئ أيضا فرع آخر للقسم بمدينة نصر بمقر الجامعة العمالية ، وفرع ثالث بالتعاون مع الأكاديمية البحرية بالاسكندرية . واتفقت الجامعة مع حكومة مالطا فى ٤ يوليو ١٩٧٧ على إقامة فرع للجامعة هناك أطلق عليه : " جامعة تدريب أبناء البحر المتوسط " ، وأهرم هذا الفرع عقوداً مع ليبيا والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات لتدريب الطلاب من هذه الدول . وقد تغير اسمه بعد عامين إلى " قسم التدريب التجارى والصناعى " . ويمكن لفرع مالطا تدريب ٤٠٠ طالب ، ولقد توقع رئيس الجامعة الأمريكية آنذاك أن يتحول هذا الفرع لكى يصبح موضع " جذب لكثير من مؤسسات منطقة البحر الأبيض المتوسط والعالم الغربى " (٥٠) .

وصاحب التوسع فى البرامج الدراسية خلال فترة الانفتاح الاقتصادى توسعاً فى تجديد مبانى الجامعة وإنشاء مراكز ومبانٍ جديدة . وأقيمت فى هذا الصدد مدينة جامعية للطلاب تسع ٣٢٠ طالباً على أرض الجامعة الأمريكية بالزمالك، كما خصصت الأموال اللازمة لتمويل بناء مدينة أعضاء هيئة التدريس بالقرب من المدرسة الأمريكية بالمعادى .



وخلال هذه الفترة أيضا أقيم أضخم مبنى لمكتبة الجامعة على أحدث الأنظمة ، وتعد بوضعها الحالي من أفضل المكتبات المنشأة بمصر . كما أعيد بناء مسرح الجامعة الذي كان قد شب به حريق أثناء بناء المكتبة وأعيد أيضا إنشاء مركز جامعي للطلاب Hill House متضمناً ملعباً رياضياً ، ومركزاً لبيع الكتب ، ونادياً للطلاب ، ومكتباً للخريجين ، وحجرات للرسم الهندسى ، ومركزاً للكمبيوتر ، ومدرجاً حديثاً للمحاضرات . وأنشئ مركز جميل للإدارة، المشار إليه سابقا . كما قامت الجامعة فى عام ١٩٨٢ بتجديد مطبعتها تجديداً شاملاً وهي تنشر حوالى ٢٥ كتاباً سنوياً يطبع نصفها بالجامعة والباقي بمطابع خارجية (٥١).

أثناء احتفال " ريتشارد بيدرسون" بمرور خمس سنوات على رئاسته الجامعة عام ١٩٨٣ ، أشار فى تقريره أمام مجلس الأمناء عن تطور الجامعة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٣ فقال :

" تزايدت أعداد الطلاب المتحقين بالجامعة خلال خمس سنوات من ١٥٨٦ إلى ٢٣٣٣ طالبا، كما تزايدت أعداد طلاب برامج تعليم الكبار ( مركز الخدمة العامة) من ٦٥١٨ إلى ٩٦٠٥ طالبا . أما عن أعضاء هيئة التدريس فى المجالات الأكاديمية فلقد زاد عددهم من ١٥٥ أستاذاً إلى ٢١٩ أستاذاً وتزايدت أعداد أساتذة برامج تعليم الكبار من ١٥٠ إلى ٢٢٨ أستاذاً ، فى حين زيد عدد عمال وموظفى الإدارة من ٥٧٨ إلى ٦٣١ موظفاً فقط .

تضاعفت أيضا مرتبات أعضاء هيئة التدريس محسوبة بالجنيه المصرى حوالى ١١٦٪ فى حين زيدت مرتبات الأساتذة الأجانب بحوالى ٦٢٪ .

كما تضاعفت ميزانية الجامعة من ٧ مليون دولاراً إلى ١٤ مليون دولاراً خلال نفس الفترة " (٥٢).

وتضم الجامعة الأمريكية فى قائمة خريجها اليوم أكثر من ٥٠٠٠ خريج ، منهم ١٠ وزراء على الأقل ، ٢٠ سفيرا فى العالم العربى ، فضلاً عن الأعداد الضخمة من رجال الأعمال وموظفى الإدارة العليا والمفكرين والباحثين .

تطور أعداد المقبولين بالجامعة الأمريكية  
في الفترة ما بين ١٩٧٤-١٩٨٧ (٥٣)

السنة	معهد اللغة الانجليزية	الدرجة الجامعية الأولى	الدراسات العليا	دراسات حرة (بدون درجات جامعية)
١٩٧٤ - ٧٥	١٥٨	٨٦٤	٦٢٧	٧٤
١٩٧٥ - ٧٦	١٥٧	١٨٢٥	١٠٤٦	١١٧
١٩٧٦ - ٧٧	٢٠٠	١٨٨٨	١٠٧١	١١٩
١٩٧٧ - ٧٨	١٩٤	١٩٣١	١٠٢٥	١١١
١٩٧٨ - ٧٩	١٨٩	٢١١٧	٩٩٥	١٦١
١٩٧٩ - ٨٠	١٩٩	٢١٨٠	١٠٠٥	٢١١
١٩٨٠ - ٨١	٢٦٥	٢٤٤٨	١٠٨٧	١٥٣
١٩٨١ - ٨٢	٢٣٨	٣٠٥٠	١٠٤٣	١٩٠
١٩٨٢ - ٨٣	٢٩٨	٣٢٩٢	١٠٦١	١٤٩
١٩٨٣ - ٨٤	٣٠٥	٣٣١٦	١٠١٤	١٤٤
١٩٨٤ - ٨٥	٢١٢	٣٦٠٥	١٠٣٤	١٤٩
١٩٨٥ - ٨٦	٢٥٥	٣٧٧٦	١٠٢١	٢٢٤
١٩٨٦ - ٨٧	١٥٣	١٩٩٨	٥٤٠	١٠٦

الخلاصة:

يتبين من تتبع تطور الجامعة الأمريكية لاسيما في فترة الانفتاح الاقتصادي ، أنها تعمل بوصفها مركزاً لتوزيع المنتجات الثقافية الأمريكية في أوساط الطبقات الاجتماعية المهيمنة في مصر والبلدان العربية والافريقية . لكنها في ذات الوقت تشارك في إنتاج عناصر ثقافية ذات طابع أمريكي تتعلق بالحياة السياسية والاجتماعية المصرية والعربية . ويتعين في هذا المقام النظر إلى الإنتاج الثقافي والإعلامي الأمريكي باعتباره جزءاً من الاستراتيجية العامة للدولة الأمريكية . فلقد أصبح يخضع لتوجهاتها السياسية . وهكذا

يحدد البيت الأبيض الخطوط العامة لهذا الإنتاج التى تنقلها الوكالات المختصة بعد ذلك إلى كافة الأجهزة التنفيذية .

ويرى " إيف أود " أن تلك الخطوط تتجمع فى عدة محاور أساسية منها تزيين صورة أمريكا ، ومواجهة الدعاية المضادة لها ، وإبرازها كنموذج للديمقراطية ، وحماية لحقوق الإنسان ، ومعاداة الشيوعية ، وإعلاء نموذج " العالم الحر " . ومن تلك المحاور أيضا الدعاية للاعتماد المتبادل فى المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، والذي يعنى فى حيز التنفيذ خلق شبكة واسعة من الدول التابعة للولايات المتحدة . ويتطلب العمل على كل المحاور خلق حالة من الإعجاب والألفة والحميمية مع الحياة الأمريكية تجعل رفض مظهر منها ، أو السياسة الخارجية للولايات المتحدة يظل رفضا جزئيا ضمن سياق عام من الألفة والقبول .

ويذكر " إيف أود " أيضا أن الهدف الأمريكى الأساسى فى العالم الثالث يعتمد على خلق صفوة من الشرائح العليا المهيمنة فى الهوامش والمراكز بما يخدم ويعمق حالة التبعية الهيسوية التى تعيشها هذه المجتمعات الهامشية . ولكن ، بالرغم من أن فكرة التهجين الثقافى المطروحة تتمثل فى أن تقوم الصفوة بإعطاء الأفكار والموضوعات طلاءً محليا إلا أنها لا يمكن أن تصل بعيداً أولا بسبب تدفق المنتجات الثقافية والإعلامية الأمريكية وثانيا هذه هى النقطة الأهم أن الشرائح الاجتماعية الحاكمة فى معظم بلدان العالم الثالث الآن قد أثبتت عجزها عن إنتاج أيديولوجيتها المهيمنة وأكبر دليل على ذلك وجودها كنظم دكتاتورية لاسبيل إلى استمرارها سوى بالسياسات القمعية (١٤) .

على أية حال تتم عقلنة التبعية بتأكيد أن التقدم العلمى والتكنولوجى والثقافى يحتم التعاون مع " الدولة الأكثر تطورا " وأجهزتها ومؤسساتها العابرة للقارات ، وأن الوجود الأمريكى تهره حيوية وحضارة الولايات المتحدة وقدرتها على تقديم الحلول .

وفضلا عن هذا الدور المكشوف الذى تضطلع بتنفيذه الجامعة الأمريكية ، من توزيع للمنتجات الثقافية الغربية بين أوساط الفئات المهيمنة والوسطى ، يظهر تطور سياسات هذه الجامعة دوراً سياسيا وثقافيا مستترا تلعبه فى خدمة المجتمع الأمريكى .

وعلى مدى سبعين عاما ، ظلت الجامعة الأمريكية تدافع علناً عن النظم الاجتماعية

الغربية ، وفى هذا السياق ، يذكر " واطسن " فى الحفل السنوى لتخريج دفعة سنة ١٩٤٢ ، حول إعادة بناء المجتمع العالمى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية :

" إن النوع الوحيد من السلام الذى أتصوره يتمثل فى السلام القائم على انتصار ديموقراطية الحلفاء " (٥٥).

أما عن إرهابات الدور المستمر للجامعة ، فيتمثل فى تعاونها تعاوناً كاملاً طوال الحرب العالمية الثانية، مع جهود الحلفاء المبدولة من أجل هزيمة هتلر (٥٦). ومن أجل تحقيق هذا الهدف جندت حشداً من خبراء الشرق الأدنى ، لاسيما الذين يجيدون اللغة العربية . والتقى هؤلاء وغيرهم من أعضاء الإرساليات التبشيرية والاساتذة للتعاون مع واشنطن .

ويعد " جون بادو" الذى تولى رئاسة الجامعة بعد انتهاء خدمة " واطسن " ، وكذلك " وندل كليلاند" فى مقدمة المتعاونين مع الحكومة الأمريكية خلال الحرب.

ولقد انصرف تفكير القائمين على أمور الجامعة إبان هذه الفترة ، إلى وضع برنامج دراسى للجنود الأمريكيين ، المتواجدين فى مصر والشرق الأوسط . وناقش مجلس الجامعة إمكانات استخدام جنود الحلفاء - بصفة خاصة الأمريكيين - الأجهزة والتسهيلات المتوافرة بالجامعة . كما خصصت قسماً من فنائها للصليب الأحمر الأمريكى ، ووفرت أحد أبنيتها لأدوات التسلية والترفيه، وكذا مطعماً للعاملين به .

ونظمت كلية الدراسات الشرقية سلسلة من المحاضرات حول مصر، وقدمت دروساً فى اللغة العربية للضباط والجنود الأمريكيين فى منطقة الشرق الأوسط. وهيات الجامعة مختبراتها العلمية لكى يجرى " مركز إمدادات الحلفاء بالشرق الأوسط" تجاربه وبحوثه.

وكان ينظم كافة هذه الأنشطة عقود مبرمة بين الجامعة والحكومة الأمريكية مما زاد من عمق التعاون القائم بين الطرفين . فلقد تكون " معهد الولايات المتحدة الأمريكية للقوات المسلحة " فى فبراير سنة ١٩٤٣ بهدف تقديم دراسات فى مستوى التعليم الثانوى والجامعى عن طريق المراسلة للعاملين بكل فروع الجيش الأمريكى . وكان المعهد فى حاجة إلى مكاتب محلية لتسجيل الدارسين، والحصول على المواد التعليمية منها ، وتصحيح أوراق الامتحانات . ووقعت الجامعة الأمريكية فى أغسطس ١٩٤٣ عقداً بهذا الخصوص،



استجابة لمطلب قيادة الجيش الأمريكى بالقاهرة ، أقيم على أساسه فرع الشرق الأوسط لمعهد الولايات المتحدة للقوات المسلحة بالجامعة الأمريكية فى القاهرة .

وتولت فرقة عسكرية يقودها الضابط " أوتو كروشار " والضابط " هارولد هاند " مهمة الإشراف على البرنامج الذى أثبت نجاحا هائلا فى تحقيق أهدافه . وحين أغلق فرع المعهد أبوابه فى سبتمبر ١٩٤٥ ، كان قد استفاد أكثر من ١٥٠٠ دارس من أنحاء متفرقة من الشرق الأوسط بخدماته ، كما وفر المعهد تدريبات للعاملين المدنيين بالجيش من موظفى الإدارة والسكرتارية .

ومن المهم بمكان الإشارة إلى أن " وندل كليلايد " كان يعمل " بمكتب معلومات الحرب " خلال فترة الحرب ، وكان مقره آنذاك بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ، مما يؤكد قيام مراكز للتجسس وجمع المعلومات بها - على الأقل - منذ ذلك التاريخ . ولقد تقابل " كليلايد مع " وليم ادى " ، أول رئيس لقسم اللغة الانجليزية بالجامعة الأمريكية ، وكان وقتئذ قد أصبح مديرا لقسم العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية . واتفقا على ضرورة تقديم المعونات والتسهيلات اللازمة للجامعة ، بعد أن تضع الحرب أوزارها . كما استفادت الجامعة الأمريكية ببيروت وكلية روبرت باسطنبول من معونات الحكومة الأمريكية الضخمة، وذلك من خلال "رابطة كليات الشرق الأدنى " .

من الواضح إذن أن الجامعة الأمريكية تخدم مصالح أمريكية أوسع من المصالح المعلنة، والأمر الذى يؤكد أن ثمة صفحات مطوية وخافية تحتاج إلى كشفها وإمالة اللثام عنها أن "كريستوفر ثورن" وهو رئيس سابق للجامعة كان عميلاً فى ذات الوقت للمخابرات المركزية الأمريكية (CIA) كما يتضح من كتاب " فيليب آجى " يوميات المخابرات المركزية الأمريكية " . كما كان " مالكوم كير " مدير الجامعة الأمريكية السابق ببيروت ، والذى عمل تحت لواء المخابرات الأمريكية خلال الستينيات ، على علاقة حميمة مع الجامعة الأمريكية فى القاهرة من خلال برامج مشتركة بين الجامعتين الأمريكيتين فى بيروت والقاهرة (٥٧) .

## المراجع

- (1) Altbach, Philip G., & Kelly, Gail P., Education and Colonialism New York: Longman, 1988, P.35.
- (2) Mazrui, Ali A. "The African University as a Multinational Corporation: Problems of Penetration and Dependency " in Ibid , P,333.
- (٣) ايف أود . "غزو العقول : الجهاز الأمريكى لتصدير الثقافة" عرض وتقديم رضوى عاشور ، المواجهة ، الكتاب الثانى، فبراير ١٩٨٤ ، ص ١٣٦.
- (4) Murphy, R. Lawrence. The American University in Cairo : 1919 - 1987.Cairo : The American University in Cairo Press, 1987 , P,4...
- ويوه الباحث أن يسجل اعتماده بشدة على كثير من المعلومات المتعلقة بتطور الجامعة الأمريكية على هذا المؤلف .
- ومن المهم أيضا الإشارة إلى دراسة رفعت سيد أحمد " اختراق العقل المصرى : الجامعة الأمريكية والبحوث المشتركة" المنشورة فى القاهرة عام ١٩٨٥ .
- (٥) لينوار تشامبرز . سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر ١٨٣٠ - ١٩١٤ . ترجمة ودراسة وتعليق فاطمة علم الدين عهد الواحد، مراجعة يونان لبيب رزق . القاهرة الهيئة المصرية العام للكتاب، ١٩٨٧ ، ص ١٧٧ - ١٩٧٨ .
- (6) Murphy, R. Lawrence. Op . Cit.,.
- (٧) لينوار تشامبرز رايت ، مصدر مذكور ، ص ١٨٦ .
- (٨) المصدر السابق ، ص ٢٦٨ .
- (٩) نفس المصدر ، ص ١٨٦ .
- (10) Murphy, R. Lawrence, Op. Cit., PP. 4-5
- (11) Ibid, p,5
- (12) Ibid, P,5..
- (13) Ibid, p.5.
- (١٤) لينوار تشامبرز رايت ، مصدر مذكور ، ص ٢٦٧ .
- (15) Murphy , R. Lawrence, Op. Cit., P. I.
- (16) Ibid,PP. 14-16.
- (17) Ibid,p.10.
- (18) Ibid, P.14.
- (19) Ibid, P,23..

- (20) Ibid , PP. 26-27.
- (21) Ibid , PP. 28-29.
- (22) Ibid, P,25..
- (23) The College of Arts and Scienccees of the American University at Cairo, 1921-1922. Cairo : American Univeersity, 1921, pp. 1-2,6-8.
- (24) Murphy, R. Lawrence, Op. Cit., P,32..
- (25) Watson, C.R. "Memorandum to the Committee on Education Concerning Arthur Jeffery", May 17. 1922, Watson Paapers, AUCA.
- (26) Report of the Committee on Education, October 26, 1920. APPendix C..
- (٢٧) الأخبار ، ٢٤ أبريل ١٩٨٥ -
- (28) Murphy, R. Lawrence, Op. Cit., PP. 198,200-..
- (29) Ibid, P,236.
- (30) Ibid, P,239..
- (31) Ibid, P,242..
- (32) Ibid , P,206..
- (33) Ibid, PP. 206-207.
- (34) Ibid, P,208..
- (35) Ibid, P,209..
- (36) Ibid, P,209..
- (٣٧) أمينة رشيد. " تقرير فرنسى عن التواجد الثقافى الأمريكى فى مصر " ، المواجهة ، الكتاب الثالث ، نوفمبر ١٩٨٤ ، ص ٣٣ .
- (٣٨) المصدر السابق، ص ص ٣٢ - ٣٤ .
- (39) Murphy, R. Lawrence, Op. Cit., P,239..
- (٤٠) أمينة رشيد . مصدر مذكور ، ص ٣٤ .
- (41) Murphy, R. Lawrence, Op. Cit., P,226..
- (42) Ibid, P,227..
- (43) Ibid, P,227..
- (44) Ibid, P,255..
- (45) Ibid, P,228..
- (46) Ibid, P,228..
- (47) Ibid, P,258.

(٤٨) لطيفة الزيات : " شبكة أبحاث الشرق الأوسط بالولايات المتحدة أداة السيطرة على شعوب المنطقة " ،  
المواجهة ، الكتاب الثاني ، فبراير ١٩٨٤ ، ص ١٠٠ .

(٤٩) أمينة رشيد ، مصدر مذكور ، ص ٣٤ .

(٥٠) المصدر السابق ص ٣٤ .

(51) Murphy, R. Lawrence, Op. Cit., P,2245..

(52) Ibid, P,245..

(53) Ibid, P,267..

(٥٤) إيف أور ، مصدر مذكور ، ص ص ٣٤-١٣٦ .

(55) Murphy, R. Lawrence, Op. Cit., P,97..

(56) Ibid, PP. 89-100.

(٥٧) لطيفة الزيات ، مصدر مذكور ، ص ١٠٠ .



## تعقيبات ومناقشات

### المحور الثاني

#### التبعية في التربية والتعليم

د. نادية جمال الدين ( رئيسة الجلسة ) .

إذا كان التعليم في فترة من الفترات، في هذا البلد، بمثابة السلم الاجتماعي المفتوح أمام كل إنسان يريد أن يرتقي فيه بقدر ما تتحمل مواهبه وقدراته - كما كنا نحفظ دائماً .. وتأكد ذلك- ففي فترة أخرى أصبح التعليم إحدى أدوات تثبيت المزايا في هذا البلد. وإذا كان الحال قد تغير بهذه الصورة. فإن الزميل العزيز د. كمال يقدم لنا كيف أصبحت الجامعة الأمريكية، والدور الذي تلعبه في هذا البلد؛ كأحدى أدوات تثبيت المزايا وتأكيدها على اعتبار أن الحديث عن التعليم -وكما تعرفون جميعاً- إنما هو حديث عن المستقبل. فإذا كان مستقبلنا يجري تثبيت دعائمه الآن، وتثبيت مميزاته الآن، فأعتقد أنه يمكن أن نرى شيئاً من المستقبل المصري بعيون الجامعة الأمريكية كما يريها الزميل العزيز. يحضرني الآن أنه حتى منتصف السبعينيات لم تكن الجامعة الأمريكية من الجامعات المعترف بها في ساحتنا المصرية. أما الآن فقد أصبحت تنتزع منا خيرة عناصر الناجحين في الثانوية العامة، أي تنتزع أفضل العناصر الراغبة في الرقي والتلقي.

وأنا أحب أولاً أن ألفت نظر حضراتكم إلى أن الجامعة الأمريكية كانت أول مكان بدأت فيه الجامعة الأهلية المصرية.

النقطة الثانية .. والجامعة الأهلية التي يحدثنا عنها الأستاذ العزيز شبل بدران تنقلنا إلى الجامعة الأهلية بين الفكر الوطني والفكر التبعية. أحب أن أشير لحضراتكم إلى معلومة تاريخية صغيرة جداً .. أن أحد أسباب إنشاء الجامعة الأهلية المصرية القديمة هو ما كان من شعور الصفوة المتعلمة في هذا البلد .. بأن هناك كثيرين من أبناء مصر لا يستطيعون الخروج إلى خارج مصر ليتعلموا في الجامعات الأجنبية، ومن ثم كان عليهم بحسهم الوطني أن ينشئوا

جامعة لأبناء مصر - غير القادرين على السفر إلى أوروبا ليتعلموا في جامعاتها - ليتعلموا في الجامعات المصرية. شتان ما بين الهدفين وشتان ما بين السببين لإنشاء الجامعة الأهلية بلغة هذا الزمان، بلغة الثمانينيات والتسعينيات.

والكلمة التي أحب أن أكملها على كلام الأخ شبل بدران، أنه يقول إن التعليم. «حق» الحقيقة أنا أرفض كلمة «حق» .. لأن الحق إما أن يؤخذ، وإما أن يعطى. وهنا المشكلة. التعليم أصبح في هذا العصر ضرورة لا فكاك ولا مهرب عنها، وليس هناك مبرر لأن نلتفت لأي تعريف من أي نوع آخر، وإنما الضرورة تحتم أن يتعلم كل إنسان إلى مستوى عالٍ، إلى أعلى مستوى ممكن .. لأننا في عصر المعرفة الكونية كما يقال، إن عملية ربط التعليم باحتياجات سوق العمل عملية قد انحدرت إلينا مع اللورد كرومر من نهاية القرن الماضي، وكان سبيلها هو فعلاً رفض تعليم المصريين؛ لأن ربط التعليم باحتياجات سوق العمل يعني أن سوق العمل حين تغلق أبوابها، فإنها لا تترك فرصة لأي إنسان آخر أن يعمل .. اليوم صباحاً في إذاعة الـ B.B.C كانوا يقولون إن شركة «فولكس واجن» -وهي شركة لها تسعة عشر فرعاً منتشرة في أوروبا- ستجعل أسبوع العمل أربعة أيام. معنى هذا أن المستقبل للبطالة وليس للعمل. فلو أننا أغلقنا مؤسساتنا التعليمية وقللنا الأعداد، فإلى أين سوف تذهب هذه الأعداد؟ المفروض أن تتسع أبواب المؤسسات التعليمية لكي يلتحق بها أكبر أعداد ممكنة لنشغلهم عما يمكن أن يدمرهم ويدمر المجتمع معاً. فالتعليم، هو البديل الوحيد للبطالة. وتكلفة التعليم أرخص من تكلفة البطالة من الناحية الاجتماعية. وبالتالي أن لنا أن ننادي بأنه ليس أمامنا إلا التوسع في التعليم الجامعي .. لأن الأخت منى في ورقتها قالت إن التعليم المصري متحيز للتعليم الجامعي لأن تكلفة الطالب -وبالأسف، والسخرية- في التعليم الأساسي مائة وستة وثلاثون جنيهاً، وفي التعليم العالي أربع مائة وخمسة وثمانون جنيهاً .. فأظن هذا لا يُعلم. مستحيل أن يتعلم إنسان بهذا القدر من المال، ومع ذلك يصل إلى هذا المستوى الذي ترونه حضراتكم. أظن أنه إنسان جدير بالاحترام، وجدير بأن نفخر به وأن نصفق له وأن ننحني تقديراً وإعزازاً، هذا الإنسان المصري الذي يمثل هذه القروش البسيطة يصل إلى هذا المستوى .. يجب كل من حوله من الدول المختلفة التي تنفق بسخاء وما زالت تستنزف جامعاتنا، جامعاتنا المصرية، وسر من أسرار بلاتها هو الذي يعرف بالإعارة .. لأن الإعارة تستنزف أكثر من ربع العاملين في الجامعة المصرية، ونتحمل من العمل ما يستنزف

وقتنا فلا يتبقى وقت للبحث على الإطلاق في مصر الحبيبة .. إذن، التعليم الجامعي في حاجة إلى ثورة. المشكلة الأساسية التي تدار حولها المشاكل في مصر الآن هي قسمة الثانوية العامة إلى سنتين. لماذا؟ من أجل تخفيف الامتحان. الأزمة أيها السادة ليست أزمة امتحان الثانوية العامة.. لأن كل منا مرّ بامتحان الثانوية العامة. الأزمة الحقيقية هي عدم وجود أماكن كافية لإعداد الشباب، الذين يحق لهم الالتحاق بالتعليم الجامعي، فتكون النتيجة أن الجامعة لا تبتلع الأعداد التي ينبغي أن تبتلعها. مصر فيها ثلاث عشرة جامعة فقط .. في حين أن إنجلترا التي اقترَب فيها عدد السكان من نفس عدد سكان مصر فيها خمس وأربعون جامعة وأصبحت سبعين جامعة بعد مرور عشرين عاماً على إنشاء الكليات البوليتكنيكية في إنجلترا. إذن عدد سكان إنجلترا يساوينا تقريباً، هناك سبعون جامعة .. وهنا ثلاث عشرة. أظن الأزمة أزمة مريعة، وأن لنا أن نعيد التفكير فيمن يتحدثون عن زيادة أعداد طلاب التعليم الجامعي، لأن تعداد ١٩٨٦ يبين أن (٤٪) فقط من المصريين هم الذين حصلوا على التعليم الجامعي. ومن فضل الله أن هناك ٤٧٪ أميون، و٢٢٪ لا يقرأون ولا يكتبون، فعندما يكون ٧٠٪ لا يقرأون ولا يكتبون، .. فهذا يعني أنهم (والحمد لله) شقوا الطريق. أظن أننا يجب أن نخجل ونخجل.

#### د. كمال حامد مغيث

تعد التبعية الثقافية أخطر ما يواجه الوطن من تحديات، فهي تستهدف السيطرة على عقل الشعب وروحه وإرادته وقدرته على المقاومة، وتعمل على تشويه وعيه بتاريخه ومصالحه وأعدائه معا.

وتعد التبعية في مجال التعليم أخطر ألوان التبعية الثقافية، فهي هنا مفروضة على جميع أبناء وبنات الشعب منذ انضوائهم تحت لواء التعليم في المدرسة الابتدائية، وحتى يتجاوزوا طور الشباب المبكر عند تخرجهم من الجامعة. والتبعية هنا تقدم وفق إطار مؤسسي ووفق برامج ومناهج ومقررات دراسية يُجبر الجميع على ابتلاعها وهضمها وتمثلها بدون إرادة أو اختيار.

وفي الورقة التي قدمتها الأستاذة منى أحمد صادق سعد بعنوان: "التبعية الثقافية في التعليم: رؤية أولية"، أشارت إلى العوامل التي تفسر عمليتي التخلف والتبعية وهي العامل



الخارجي والعامل الداخلي . ويتمثل العامل الخارجي، وهو العامل الذي تعنى به الورقة في الأساس، في الاتصال الحضاري ، ومحاولات الغزو والاستهداف المتكررة .

وأشارت الباحثة إلى تأثير كل من العوامل الخارجية والداخلية على تطور العلاقة بيننا وبين القطب الأمريكي منذ حصولنا على الاستقلال السياسي ١٩٥٢ حتى الآن . إذ فشلت خطط التنمية ، واستطاعت تحالفات طبقية مغايرة لتلك التي ميزت الناصرية من الاستيلاء على السلطة لتحول تجربة محاولات الاعتماد على الذات من تجربة انغلاقية الى تجربة انفتاحية تابعة . وبإخفاق تجربة الانفتاح في حل مشكلات التجربة الناصرية وإصلاح اختناقاتها ، طلبت قيادة البلاد العون الفني والمالي من البنك الدولي وخلفه مصالح المراكز والأقطاب الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية . ومن هنا ترسخت أسس التبعية في مختلف مجالات المجتمع وأنشطته عن طريق مجموعة من الديناميات؛ أولها الشروط المهيمنة لحوار غير متكافئ بين الداخل والخارج، وثانيها الآليات، وثالثها دور متخذ القرار .

وفي مجال التعليم فإن الباحثة أشارت إلى الشروط المهيمنة للحوار غير المتكافئ بين الداخل والخارج بفعل قصور التحويل ، وضعف الخبرات الفنية وضغط النمو السكاني بالإضافة الى صراع المصالح .

وعبر تحليل وتتبع لآليات المعونة الخارجية في مجال التعليم ، موضعاً الدول والهيئات المانحة للمعونة ، ونوعية تلك المعونات إذا كانت مالية تتمثل في بناء مدارس أو منح لآلات وأدوات وأجهزة أو معونات فنية تتمثل في خبرات بشرية قادرة أو منح دراسية ودورات تدريبية ، وموضعاً كذلك مجالات تلك المعونة ، سواء في استحداث هياكل إدارية جديدة ، أو إعانة مراكز بحث مساهمة في صنع القرار التعليمي أو أنواع التعليم المختلفة كالأساسي أو الفني أو غيرها من المجالات .

عبر هذا تتبع الدوب والتحليل الدقيق ، وضعت الباحثة يدها على كثير من آثار التبعية الثقافية في مجال التعليم ، وعلى رأس تلك الآثار ما تمثل في تخفيض سنة كاملة من سنوات المدرسة الابتدائية بضغط من البنك الدولي وأحد بيوت الخبرة الأمريكية ، بعد إجراء عدد من الدراسات المتهافئة أشار إليها وزير التعليم الأسبق في كتابه استراتيجية تطوير التعليم ، كمبررات لذلك التخفيض .



كما أشارت الباحثة إلى ماتقوم به الهيئات الأجنبية المانحة للمعونات من عمليات جمع المعلومات عن جميع تفاصيل المنظومة التعليمية سواء كانت نظامية أو غير نظامية ، عن طريق إنشاء شبكات من المعلومات ، يحرص المشرفون عليها على حجب بياناتها عن الباحثين الوطنيين .

ومن هنا تصل الباحثة إلى ملمح من أهم ملامح التبعية الثقافية فى مجال التعليم حيث تذكر نصا " تغرى الخبرة الفنية المتقدمة الجانب المصرى بتوسيع نطاق الاعتماد عليها ، ولأنها تتواجد بسبب الحاجة إلى المعلومة والنصح السرى بالدرجة الأولى ازدواجاً مع مؤسسات وطنية يتم فيها طبع البحوث لإجراء التعديلات فى السياسة ، فى ظل كادر وطنى يُغيب وتُغيب عنه المعلومة الحقة والفكر النقدى ، ويتباين فى درجة إعداده ، مع انحيازه للفكر الغربى فى التربية. ويسبب العوامل السابقة تؤدى الخبرة الأجنبية إلى شل حركة العمل فى المؤسسات المحلية التى تباشر نفس الاختصاصات . وبهذا يستطيع الجانب الأمريكى أن يطبق منطلقاته ويحقق مراهنته قدر الإمكان " .

ويعتبر هذا النص الخطير استنتاجاً منطقياً لكل ماقدمته الباحثة من تحليل للتبعية الثقافية فى مجال التعليم .

وتبقى بعد ذلك بعض الملاحظات التى أوردها الباحثة ونختلف معها فيها ، وبعض التساؤلات التى نرى أنه كان من الضرورى جداً توضيحها فى البحث .

#### أولاً : الملاحظات التى نختلف فيها مع الباحثة

- ترى الباحثة فى الصفحة الأولى أن العوامل الداخلية كان لها التأثير الأكبر على فشل خطط التنمية . وهى تغفل بذلك الحلف الصهيونى الأمريكى وعدوان ١٩٦٧ وماتلاه من توجيه الموارد إلى إزالة آثار العدوان وماترتب على ذلك فيما يتصل بالتنمية الاقتصادية .

كما نختلف معها فى توصيف التجربة الناصرية بأنها تجربة " انغلاقية حيث ربطت مصر بدول المنظومة الاشتراكية علاقات عميقة فى مختلف المجالات " كما لم تختف تماماً علاقات مصر بدول أوروبا والدول الغربية بوجه عام .

- وترى الباحثة أن الكفاءة الخارجية لنظام التعليم هي علاقة التعليم بالقوى العاملة التي يحتاجها النمو الاقتصادي . والحقيقة أن الكفاءة الخارجية لنظام التعليم هي أن يكون خريجو التعليم على وجه من المعرفة والمهارة التي يهدف نظام التعليم إلى إكسابها لخريجيه . أما علاقة التعليم بالقوى العاملة فهي تأتي في إطار التخطيط القومى بين التنمية الاقتصادية والتعليم .

- وترى الباحثة أن الدولة تتوسع في جميع أنواع المدارس الخاصة من إسلامية ولفات أجنبية وفروسية وفي الواقع فإن الدولة لا تتوسع في إنشاء تلك المدارس وإنما هي تنشأ في إطار المخصصة واتجاه الدولة نحو التخلي المتزايد عن تبعاتها في التعليم ، وكل دورها هنا ينحصر في منح التسهيلات للأفراد والجمعيات التعاونية التي ترغب في إنشاء مدارسها .

#### ثانيا : بعض ما أغفله البحث

- أسهبت الباحثة في توضيح المجالات التي اتجهت إليها المعونة الأجنبية لكل دولة ولكل هيئة على حدة : فهي ترى أن المجلترا وفرنسا واليابان اتجهت إلى إنشاء مدارس صناعية وفنية، وتدريب معلمى التعليم الفنى ، كما اتجهت الأمم المتحدة إلى إرسال معدات فنية وتكنولوجية ، واتجه البنك الدولى إلى إجراء مشروعات بحثية ... الخ ... وكان ينبغى أن يحاول البحث توضيح دلالة تلك التوجهات من هيئات بعينها إلى مجالات بعينها في التعليم .

- على الرغم من إشارة الباحثة إلى محاولات التدخل الأجنبى في صياغة المناهج عن طريق مركز تطوير المناهج ، وعلى الرغم من إشارتها إلى أن " تقرير اذن رقم ٢ " يرى ضرورة التغيير الجذرى للمناهج ملتفتاً إلى كافة التفاصيل التي تتعلق بوضع المناهج، إلا أنها لم تحاول تحليل تلك الرؤية للتغيير الجذرى للمناهج، وخاصة وأن المنهج هو المنتج النهائى الذى يقدم الى المعلم والتلميذ ، وتدور المؤسسة التعليمية كلها حوله .

وهي بذلك قد تركت صيدا ثميناً يفلت من يدها رغم مهارتها الواضحة .

وبالإضافة إلى ذلك فقد كان من المفروض أن تجيب الدراسة على تساؤلات مثل :

- هل تسعى الدول والهيئات الأجنبية بنفسها لتقديم المعونة ومن يحدد لها المجالات التي تطلب توجيهها إليها ؟

- أم هل يسعى الطرف المصرى بطلب تلك المعونات وعلى أى أساس يتجه إلى دول بعينها وإلى مجال بعينه من مجالات التعليم ؟

- وكيف يتم التعاقد ووضع الشروط المصاحبة للمعونة ؟

- وما هو الوزن النسبى لكل من المعونات المشروطة ، وغير المشروطة ، والمنح التى لا ترد ؟

- وما هو دور مراكز القرار التعليمى ، وزير التعليم ، لجان الوزارة ، مراكز البحث التربوى ، مجلس الشعب ... الخ ؟

وهى كلها أسئلة تدخل فى صميم ديناميات التبعية الثقافية فى التعليم .

وببقى بعد ذلك أن نشهد بأن الزميلة منى أحمد صادق سعد تمتلك قدرة كبيرة على الدأب وقدرة فائقة على التحليل والنقد ، كل هذا دون أن تتخلى لحظة واحدة عن شعورها الوطنى والإنسانى بالغ الحساسية .

أما الورقة التى قدمها الأستاذ الدكتور شبل بدران بعنوان " الجامعة الأهلية بين الفكر الوطنى والفكر التبعية " فففيها يتبنى مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية كمفهوم كافح فى سبيله الشعب طويلا حتى تمكن من تحقيقه بالفعل إلى حد كبير فى ظل ثورة يوليو ١٩٥٢ حيث اختفت أو كادت أنواع التعليم الخاصة التى كان يستأثر بها أبناء الأغنياء .

ويشير الباحث إلى تطور فكرة الجامعة الأهلية منذ مطلع القرن العشرين حيث كانت مطلبا للتف حوله كثير من القوى الوطنية التى ترغب فى إنشاء منبر فكرى وطنى يناهض الاستعمار ويتخلص فى نفس الوقت من أسر التعليم الحكومى الذى كانت سلطات الاحتلال قد بسطت سيطرتها عليه ووجهته لخدمة مصالحها .

ويتابع الباحث تطور فكرة الجامعة الأهلية منذ إنشائها ١٩٠٨ ، ودمجها فى الجامعة الحكومية ١٩٢٥ باسم الجامعة المصرية والدور الوطنى الذى لعبته فى الصراع السياسى والاجتماعى آنذاك . وقد اختفت فكرة الجامعة الأهلية فى ظل ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى عادت للظهور من جديد مع بداية السبعينيات (١٩٧٢) فى ظل صعود شرائح البرجوازية الطفيلية والتى تكرست هيمنتها مع الانفتاح الاقتصادى منذ منتصف السبعينيات . ويتتبع الباحث الموقف الرسمى والحكومى من فكرة الجامعة الأهلية من خلال تصريحات الوزراء وأعضاء لجان

التعليم فى الحزب الوطنى ومجلس الشعب، كما يورد الحجج التى تستند إليها الدعوة لإنشاء الجامعة الأهلية ويتولى الرد عليها من خلال الإحصاءات حول نسبة الطلاب المصريين فى التعليم العالى، وهى نسبة منخفضة بالمقارنة بالعديد من الدول النامية ودول العالم الثالث فضلاً عن الدول المتقدمة

ويوضح الباحث التناقض الواضح بين المعلن والمستتر فى السياسة التعليمية، ويتناول الأهداف الأيديولوجية والطبقية لسياسة التعليم الجامعى ومنها تخفيض عدد الملتحقين بالجامعات، وتقويض ديمقراطية التعليم ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وربط التعليم بسوق العمل .

وأخيراً، يتناول موقف الأحزاب من الجامعة الأهلية موضعاً الأحزاب التى تدعو إلى إنشاء تلك الجامعة والأحزاب التى تعترض عليها والأحزاب التى بلا موقف .

ويختتم الباحث بحثه بتساؤل حول ماهى الجدوى العلمية من إنشاء الجامعة الأهلية ؟ ويشير إلى أن الأمر لا يتوقف على مجرد إعلان القبول أو الرفض لأن ذلك يتم فى ظل أوضاع اقتصادية وسياسية متردية، تدفع النخبة الحاكمة إلى رؤية الإصلاح التعليمى من خلال تكريس المشروع التبعى، وهو فى زعمنا جوهر المأساة التى يعانى منها نظامنا التعليمى .

ولقد قدم الباحث تحليلاً طبقياً ممتازاً لنشأة وتطور فكرة الجامعة الأهلية، كما حرص على ربط ذلك التحليل الطبقي بمجمل الظروف السياسية والاقتصادية والدولية . وهو الأمر الذى يودى إلى أن تلعب البرجوازية الوطنية فى طور نشأتها دوراً وطنياً مقاوماً للسيطرة الاستعمارية، ثم تلعب فى النهاية منذ عقدين من الزمان دوراً متناقضاً مع دورها الأول الذى يسعى إلى تكريس التبعية للإمبريالية فى مختلف المجالات ومن بينها التعليم. وإلا أن هناك عدداً من الملاحظات التى نختلف حولها مع الباحث منها :

- أنه على الرغم من أن موضوع البحث هو الفكر التبعى، وعلى الرغم من إشارة الباحث فى مواضع كثيرة من البحث إلى المشروع التبعى إلا أنه لم يحاول مطلقاً توضيح آليات وملامح ذلك المشروع التبعى، واكتفى بأن القوة التى تقف وراء فكرة الجامعة الأهلية هى البرجوازية الطفيلية ( الكمبرادورية ) وعلى القارئ أن يستنتج بنفسه الآليات التى من خلالها تحقق البرجوازية الطفيلية المشروع التبعى .



ولو كان قد اطلع على مشروع قانون الجامعة الخاصة والمداولات التى جرت فى مجلس الشعب بشأنها لوجد أن جامعة هارفارد الأمريكية وجامعات غيرها أعلنت استعدادها للمشاركة فى تمويلها ، ولوجد أن قانون الجامعة يسمح بأن تتلقى الجامعة أموالاً أجنبية، ولوجد أنه لا يجوز لأية هيئة رسمية أو حكومية أن تراجع ميزانية الجامعة أو تصرفاتها المالية ( انظر فى ذلك : مضبطة مجلس الشعب . دور الانعقاد العادى الثانى ، مضبطة الجلسة السادسة بعد المائة فى ١٨/٧/١٩٩٢ ) .

- وعلى الرغم مرة ثانية من أن موضوع البحث هو الفكر التبعى ، فإن الباحث قد أغفل تماماً إحدى أهم آليات ذلك الفكر التبعى، والمتمثلة فى البحوث المشتركة التى تناولت جميع جوانب الحياة والمجتمع فى مصر والتى تجرى بالاشتراك بين الهيئات الأجنبية والجامعات ومراكز البحوث المصرية، والتي وصلت على حد تقدير منى صادق إلى ٣٦٥ بحثاً حتى ١٩٩٣ ( انظر فى ذلك بحث منى صادق فى نفس الندوة ) .

- يرى الباحث أن الجامعة الأهلية الأولى ١٩٠٨ نشأت لمواجهة طغيان الثقافة الإنجليزية والفرنسية، ونظن أن هذا غير صحيح فلم يكن المترجم والمعروف من الثقافة غير عدد قليل من الكتب وكانت حركة الترجمة فى بداياتها ، بل كانت الثقافة الفرنسية مطلباً أساسياً لزعماء الحركة الوطنية من السياسيين كمصطفى كامل وعبد العزيز البشري أو المفكرين كمحمد عبده وطه حسين وغيرهما .

- يرى الباحث غياب الدور الوطنى والسياسى بعد تأميم دور النقابات والجامعات بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ وللآن . وهنا لابد من الإشارة إلى الدور السياسى للجامعة فى مناسبات مختلفة أغفلها البحث منها : دور الجامعة فى أزمة مارس ١٩٥٤ ، وموقفها من أحكام قضية الطيران ١٩٦٨ ، وموقفها عام الحسم ١٩٧٢ ، وموقفها من الانتفاضة الشعبية ١٩٧٧ ، وموقفها من الغزو الأمريكى للخليج ١٩٩٠

- ويرى الباحث أن قوانين يوليو الاشتراكية ١٩٦١ رفعت مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التى انعكست بشكل حقيقى على طلبة الجامعات . ونحن نشك فى هذا الاستنتاج فالعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص لم يشهدها المجتمع المصرى فى ظل قوانين يوليو أو غيرها من القوانين والأمر أبعد بكثير من الحصول على بعض المكتسبات هنا أو هناك ، وقد اعترف الباحث بنفسه بذلك فى غير موضع من دراسته .

- وهناك بعض العبارات غير المفهومة أصلاً وخاصة عندما ترد علي لسان باحث في حجم وانحياز شبل بدران كقوله حول المطالبة بإنشاء الجامعة الأهلية " ولقد كانت معظم الضغوط المطالبة بالتوسع في التعليم العالي بهذه الكيفية تأتي من الطبقات العليا والوسطى بأكثر مما تأتي من الطبقات الدنيا والشعبية والمحرومة من حق التعليم أصلاً " وهل يتصور عاقل أن الطبقات المحرومة من حق التعليم أصلاً تطالب بإنشاء جامعة خاصة بمصروفات ؟

ويرى الدكتور شبل بدران في إطار حديثه عن النشاطات الخاصة في التعليم أن الإخوان المسلمين بإنشائهم للمدارس الخاصة إنما ينطلقون من موقف تشجيع النشاط الاجتماعي والمبادرات الفردية . والحقيقية أن هناك فرقاً كبيراً بين أن تقوم الاتجاهات السلفية بإنشاء مدارسها الخاصة ، في إطار تشجيعها لحرية رأس المال وحقه في اقتحام جميع المجالات، وأن يكون هدفها الدعاية الأيديولوجية مستغلة التعليم في ذلك، وبين أن تكون مؤمنة فعلاً بالنشاط الاجتماعي والمبادرات الفردية.

كما يشير الباحث مرة إلى الدور الوطني الذي لعبته البرجوازية المصرية الناشئة في مطلع القرن والذي أسفر عن إنشاء الجامعة الأهلية في إطار الحركة الوطنية المناهضة للاستعمار ثم يعود لبشير إلى أن الرأسمالية المصرية هي رأسمالية تابعة منذ نشأتها ، وهو تناقض ينبغي التوقف عنده والتمييز بين مختلف المراحل التاريخية في نشأة وتطور البرجوازية المصرية ، وفي النهاية يشير الباحث إلى أن آخر المواقف في شأن الجامعة الأهلية : " هو موافقة وزير التعليم أحمد فتحي سرور في أغسطس ١٩٨٩ على اقتراح تقدمت به جمعية " اقرأ " لإنشاء جامعة للعلوم التكنولوجية .

ولكن الواقع أن موافقة فتحي سرور ليست هي آخر المواقف ، ولا فتحي سرور نفسه هو آخر وزراء التعليم الذي يذكره الباحث أكثر من مرة باعتباره الوزير الحالي . وقد ترك الوزارة منذ ثلاث سنوات .

كما أصبحت الجامعة الخاصة واقعاً بإصدار قانونها بعد مناقشته في مجلس الشعب وموافقة رئيس الجمهورية عليها . وقد جرت في النهر منذ ذلك التاريخ مياه كثيرة .

وبعد فإن الدكتور شبل بدران هو أحد فرسان الفكر التربوي منذ أسس مع بعض زملائه مثل كمال نجيب- وحسن البيلاوي - محمود أبو زيد - طلعت عبد الحميد ، جماعة اجتماعيات

لتربية منذ عقد من الزمان ، لترسي مبادئ رؤية وطنية ونقدية للتربية والتعليم عبر منهج متكامل يربط بين مآهر سياسى واقتصادى واجتماعى وتعليمى .

د محمد نون نوفل

لأخفى سعادتي لقراءة ورقة د . بدران المتسمة بالجرأة ويُعد الكثير من تعبيراتها مختلفا عن التعبيرات المحافضة التى ألفنا قراءتها لجمهور التربويين مما يشى بتميز د . شبل بدران بين رفاق التخصص ويدفعنا منذ اللحظة الأولى للاستعداد لتلقى أفكار جديدة أو بمعنى أكثر علمية تلقى أفكار يعتقد فيها صاحبها بصدق . وهذا الصدق هو الذى ساهم إلى حد كبير فى صياغة هذه اللقطة التاريخية لظروف نشأة الجامعة الأهلية فى مصر خلال عشرينيات هذا القرن، والظروف التاريخية المحيطة بمحاولات إنشاء الجامعة الأهلية فى نهايات القرن، وبين الطرفين التاريخيين ظهرت المفارقة الناشئة بين ظروف صعود البرجوازية المصرية وظروف ترويضها فى التبعية. ربما لم يكن د . شبل فى حاجة إلى عرض موسع للظروف التاريخية لنشأة الجامعة الأهلية ابتداء من عام ١٩٠٨، ولكنه كان فى حاجة ولاشك لعرض ملامح المشروع المحلى الراهن فى علاقته بالتعليم عموما وبالتعليم الجامعى على وجه الخصوص والتى تحدت فى النقط التالية :

- التراجع عن مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم .

- التراجع عن مجانية التعليم .

- تخفيض أعداد المتحقين بالجامعات .

- ربط التعليم بسوق العمل .

هذه هى العوامل المحددة للمناخ الذى تنشأ فيه الجامعة الأهلية حاليا كما يراه أ . د . شبل بدران ، حيث اعتبر كل هذه الأمور إفرازات للفكر التابع أو هى تعبير مباشر عن واقع التبعية الاقتصادية والسياسية التى تعيشها مصر الآن. أمام هذه المحددات فإنه لا بد من معرفة تاريخ كتابة هذه الورقة خاصة وأن أحدث أرقام منشورة فيها تعود إلى عام ١٩٨٧ وهى إحصاءات قديمة دون شك ، ولأننا لم نعرف تاريخاً للورقة حاولنا تلمس تاريخ كتابتها من المتن حتى وجدنا عبارة تذكر أن الوزير الحالى هو أحمد فتحي سرور؛ أى أن تاريخ هذه الورقة على



أفضل تقدير يعود إلى ديسمبر ١٩٩٠ بمعنى أننا أمام ورقة كتبت منذ ثلاثة سنوات على الأقل ، وفى هذه السنوات الثلاث جرت مياه كثيرة من أهمها صدور قانون الجامعة الأهلية نفسه منذ العام الماضى، وقد تحقق لهذه القوى البرجوازية هدفها وأصدرت قانوناً يحقق رغبتها فى ظهور الجامعة الأهلية، وإلى هذه اللحظة لم تظهر الجامعة ولم تجد البرجوازية المصرية فى نفسها المقدرة على التجمع والاكتمال بالأسهم لعمل جامعة لأبنائهم الفاشلين دراسياً كما تصور د . شبل لأن الاستثمار فى فشل الأبناء استثمار غير مريح، ولزوم الدرجة الجامعية من أجل استكمال الوجهة الاجتماعية، أعتقد أنه أمر لا يستحق التضحية بحوالى ٤٠ ألف جنيه على الأقل هى قيمة المصاريف المقدرة للجامعة الأهلية فى أربع سنوات . إنما الذى نجده الآن أمام أعيننا محاولات إنشاء معاهد عليا خاصة فى مجالين محددين أولهما علوم الحاسب الآلى وتكنولوجيا المعلومات وثانيهما السياحة والفندقة، وكلا الاتجاهين ليسا من قبيل الوجهة الاجتماعية ، كما أنها ليست مجالات الطلاب الفاشلين أو المستعدين للفشل، بل إن كلا الاتجاهين الدراسيين جاءا تعبيراً عن احتياج سوق العمل لهذه التخصصات إذ لا يزال السوق فى حاجة شديدة للمختصين بالحاسبات الآلية ونظم المعلومات وتطبيقاتها الإدارية على وجه الخصوص حيث يقدر طلب السوق على المختصين فى التطبيقات الادارية فقط فى الفترة من عام ١٩٩٦ حتى ٢٠٠١ بحوالى ١٨ ألف فرصة عمل . كما أن سوق السياحة فى مصر يتبع حوالى ٥٠ ألف فرصة عمل، ذلك حسب تقديرات المختصين باقتصاديات السياحة فى مصر قبل أثار حرب الخليج والعمليات الإرهابية الاخيرة على حركة السياحة ، أى أنه ببساطة ليس استثماراً فى الطلاب الفاشلين إنما هو استثمار، والمستثمر لابد أن يحقق لنفسه عائداً مستمراً.

إنما الأمر الجدير بالملاحظة فى هذه المؤسسات التعليمية ارتباط أغلبها بمعاهد مناظرة أو جامعات فى أوروبا وأمريكا حيث يتم نقل المقررات الدراسية من هناك مع الاتفاق على نظام لوضع وتصحيح الامتحانات يكفل اعتماد الجامعة أو المعهد الأم للدرجات العلمية الممنوحة من تابعه المصري. فى تقديرى أن هذه هى النقضية التى كنت أتوقع تعرض د . شبل بدران لها ، لأننا من هذا الموضع تحديدًا يمكننا رصد اتجاهات التبعية الجديدة فى التعليم العام فى ظل التخصصية . إن مشروعات المعاهد العليا الخاصة لا تهدف على الإطلاق لتأسيس مدرسة علمية وطنية، ولكنها تنقل المقرر الدراسى ومنهج التدريس والتقييم وحتى الورقة المعتمدة للدرجة



العلمية من الخارج، وتستطيع أن ترى نهايات هذا الاتجاه في التجربة الكورية حيث إن نموذج التصنيع الكورى لم يسفر فى الواقع عن ظهور مدرسة كورية فى الصناعات الالكترونية ولم يعرف العالم أسماء لباحثين متميزين لهم إنجازاتهم العلمية هناك لأن المؤسسات التعليمية الكورية ارتبطت بشدة بالمقررات والمناهج الدراسية للمؤسسات الأمريكية، حتى أن المتابع لحركة نشر الكتب فى كوريا يكتشف أن الكتب المترجمة فى العلوم التطبيقية قد تجاوزت الألفين كتاب عام ١٩٨٩ فى حين أن الكتب المؤلفة فى نفس التخصص فى كوريا لا تتجاوز عشرين كتاباً أو شيئاً من هذا القبيل حيث لا تسعنى الذاكرة بالأرقام الآن ؛ أي أن مشروع النمو فى ظل التبعية على الرغم من تحقيقه لنتائج قد تكون مبهرة للبعض إلا أن مقدرة النموذج التابع على النمو ذهنى المستقل مفتقدة إلى حد بعيد . وطالما أننا ضربنا مثلاً بكوريا، إذن أفضل أن نستمر فى المقارنة على تجربة النمر التابع فى كوريا، والتي تعكس أوضاع التعليم فيها مكاناً متقدماً عن كثير من البلدان غير التابعة فهى مثلاً فى دليل التنمية البشرية تشغل الموضع رقم ٣٤ بين ١٦٠ دولة، وذلك حسب مؤشر عام ١٩٩٢ وتنخفض الأمية هناك لأقل من ٤٪ بين البالغين ويمتد سن الإلزام هناك حتى نهاية المرحلة الثانوية، وهو بطبيعة الحال مجاني، ويبلغ متوسط عدد الملتحقين بالتعليم العام عام ١٩٨٩/٨٨٨ حوالي ٣٩٪ من الفئة العمرية المقابلة ولأن كوريا من البلدان النشطة صناعياً لذلك هناك ٤٧٣ من الفنيين بين كل ١٠٠٠ من السكان ، ويمثل العلميون ٣٤٪ من إجمالى الخريجين الجامعيين أى أن اتجاهات التعليم قد تأثرت إلى حد كبير باحتياجات سوق العمل. وفى بلد غير تابع مثل النرويج نجد أن الملتحقين بالتعليم العام يمثلون ٣٦٪ بالنسبة للفئة العمرية المقابلة ، ٣٠٪ منهم من طلاب العلوم والتكنولوجيا؛ أى أن سوق العمل قد أثرت على التعليم أيضاً. ما أقصده من هذا أن الربط بين التعليم وسوق العمل ليس على الإطلاق دليل تبعية ، فضلاً عن أن الاقتصاديات التابعة ليست بالضرورة معادية للتعليم، بل إن التعليم والاهتمام به يمكن أن يكون برمته موظفاً لأهداف السياسة التابعة .

ربما تكون هناك بالفعل رغبة ومحاولات مستميتة للإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص، ولكنى لأرجع ذلك لسياسة التبعية بقدر ما أرجعه إلى النموذج الرث والسوقى لبرجوازيتنا ، ولهذا لا أتصور أن هناك قانوناً عاماً يمكن الخروج به من هذه المقارنة التاريخية غير توجهات التعليم الجامعى نفسه ومكونات الوعى التى يهدف إلى بنائها فى الخرج نفسه.

أما بالنسبة لورقة الأستاذة منى صادق فأنا لا أستطيع أن أخفى منذ البدء مدى إعجابى باللغة التى تكتب بها الأستاذة منى صادق فهى لغة جريئة تعكس تخلص صاحبها من إرث القهر الاجتماعى الواقع على النساء فى الشرق . فهذه اللغة ساعدت كثيراً فى توصيل المفاهيم التى أرادت إيصالها إلينا دون غموض فى العبارة ودون استخدام كلمات كثيرة، لهذا جاءت الورقة المقدمة محتشدة بالمعلومات والحقائق عن دور جهات التمويل الأجنبية على تعددها وتدخلها فى صنع السياسة التعليمية من خلال تعبير " المعونة المالية والفنية " الذى وصل على يد وكالة المعونة الأمريكية إلى هيكل كامل من العمليات ابتداءً من دعم القرار لوزير التعليم وانتهاءً إلى أساليب الإدارة المدرسية والتدخل فى المباني التعليمية ، فضلاً عن صياغة المناهج وتدريب المعلمين .

ونرى ضرورة للإشارة فى هذا التعقيب إلى بعض الملاحظات نطرحها فى نقط سريعة بما لا يخل بقيمة العرض الذى قدمته أ . منى صادق وأخص مايلى :

١- ربما كانت متابعة كل خطوات المشروعات الأجنبية أمراً مرهقاً تماماً حتى نصل إلى الأهداف الحقيقية لكل مشروع من هذه المشروعات، خاصة إذا كنا نبحث فى مقولة التبعية الثقافية، وأحياناً لا يوصلنا تحليل المشروع المعين لأى أهداف محددة، إنما الأمر بالغ الأهمية الذى غاب عن مجمل التحليل هو نجاح السياسة الأمريكية فى مجال التعليم العام والسياسة الألمانية فى مجال التعليم الفنى فى تحقيق مرجعية ثقافية تنتمى لثقافات هذه البلدان ، وفى تقديرى أن تعدد المشروعات أو قلتها ليس بهذا أهمية كبيرة أمام تبلور هذه المرجعية ، ومن المدهش أن المرجعية الثقافية الألمانية فى مجال التعليم الفنى أصبحت قوية ومؤثرة على الرغم من أن مشروع مبارك لم يبدأ عمله بعد .

٢- إن المشروعات الأمريكية قد تهدف لحل مشكلات داخلية فى الولايات المتحدة نفسها ومنها مشروع الترابط بين الجامعات ، إذ إن الهدف منه ليس ربط التعليم الجامعى المصرى بمقابلته الأمريكى ولكنه محاولة ذكية من مراكز البحث العلمى والجامعات الأمريكية للحصول على تمويل لأعمالها البحثية من أموال القروض الأمريكية لمصر حيث يعانى حالياً قطاع البحوث والتطوير فى الولايات المتحدة من ضعف الاستثمارات فى حين أن الجامعات ومراكز البحوث المصرية أصبحت تعاني من تخمة الاستثمارات غير الموظفة، ومن هنا نشأت فكرة مشروع الترابط و الرابع الوحيد منها هو الطرف الأمريكى الذى يستخدم هذه التمويلات نظير

بعض الفتات لعدد من الأساتذة المصريين المتقربين مع تحميل كافة أعباء سداد القرض وفوائده للخزانة المصرية .

٣- استفسرت الباحثة عن مبرر بقاء عناصر الخبرة الأمريكية في المراكز المتصلة بالمعلومات في ديوان الوزارة الرئيسي على الرغم من انتهاء مبرر تواجدهم ، وأنا في الواقع أقلب الاستفسار على نحو آخر وهو مبرر تواجدهم من الأصل على الرغم من قيام مركز معلومات ودعم القرار التابع لمجلس الوزراء بإنشاء وحدة معلومات ودعم قرار منذ عام ١٩٨٧ بمكتب وزير التعليم، وبعد عام من عمل الوحدة جرى إهمالها تماما ووضعت أجهزة الكمبيوتر في غرف مهملة، وتحت عنوان التطوير تم إنشاء الإدارة المركزية للتخطيط التربوي والمعلومات في إطار مشروع نظام معلومات لوزارة التربية والتعليم بتمويل من وكالة المعونة الأمريكية. والمتخصصون في شئون المعلومات يعرفون جيدا أن نظام المعلومات المنشأ بالمعونة الأمريكية لا يرقى بأي حال للمستوى العلمى والتكنولوجى الذى كان عليه نظام دعم القرار الذى تم بناؤه بأيدي مصرية ١٠٠٪.

إن الإجابة عن هذا الاستفسار تنحصر في الانحطاط الشديد للأجهزة البيروقراطية المهيمنة على السياسة التعليمية في مصر ، وفي تقديري أن دور هذه البيروقراطية في نشر وتوسيع التدخلات الأجنبية في السياسة التعليمية لا يقل خطراً عن أصحاب هذه المشروعات أنفسهم، بل إن الخدمات التي يقدمها البيروقراطيون لوزارة التعليم ترفع من كفاءة عمليات التدخل إلى حد كبير ، إن المرء يصاب بالدهشة الحقيقية عندما يري هذا الكم من المسئولين شديدي الرجعية والتخلف وكأنهم منتقون من أشد أركان المجتمع المصري إظلاما لقيادة نظام التعليم المصري، وأعتقد أنهم بالقطع منتقون، فهم حصاد ملاحقة عسكر ٢٣ يوليو من للمثقفين العقلانيين والراديكاليين الذين تم استبعادهم من وزارتي التربية والتعليم والتعليم العام فكان هذا التركيب البيروقراطي الغث الذي يعرف بحاسة يقظة مكان السيد حتى ينحني له .

٤- ملاحظتي الأخيرة قد لا تتعلق بورقة الأستاذة منى صادق وحدها ولكنها تتجاوز ذلك إلى أغلب من تناولوا مشكلة التبعية الثقافية في التعليم في مصر؛ حيث إن خطر تبعية مقررات اللغة العربية والتربية الدينية لفقه النفط لا يقل بأي حال عن خطر تشويه مقررات التاريخ والجغرافيا والإعداد المتعالى لمقررات الرياضة الحديثة والبيئة من قبل الخبراء الأمريكيين .



بهذا المعنى ينبغي لفت الأنظار إلى خطر تدريس كتب الشيخ الشعراوي في أكثر من مقرر للغة العربية ، وترهلات الشيخ بن باز في كتب التربية الدينية والقراءة ، وإلغاء مقالات للمرحوم زكي نجيب محمود ونجيب محفوظ ويوسف إدريس وتجاهل شعرائنا الكبار وكتابتنا الكبار في مقررات الأدب والبلاغة والاستعانة بشعراء المدائح وكتاب الثقافة النفطية . ولقد امتدت هذه الموجة الظلامية إلى كتب التاريخ فحذفت بطولات المسيحيين المصريين من أمثال سينوت حنا ، وجول جمال فضلا عن التجاهل التقليدي للحقبة القبطية في تاريخ مصر وهي حقبة ممتدة لأكثر من سبعة قرون ( أى أن آثارها استمرت حتى بعد دخول عمرو بن العاص ) .

إننا أمام نظام تعليمي ينتمى في جزء من سياسته إلى التأثيرات الأمريكية ويتقاسم التعليم الفنى فيه التأثير الألماني مع التأثير الإنجليزي ، وتتوزع المدارس الخاصة بين ثقافات مدارس اللغات المختلفة والمشوهة وسيطر على عقل معدى مقرراته ومناهجه ظلامية الحقبة النفطية، ويربط بين كل هؤلاء برجماتية البيروقراطية المهيمنة بقوة القانون على نظام التعليم ولم يتبق من مصرية هذا النظام غير أن هذه المهزلة التعليمية تجرى على أرض مصر .

#### أ. حلمى شعراوي

هناك نقاط سريعة أود الإشارة إليها : النقطة الأولى تتصل بالجهاز البيروقراطي بوزارة التعليم. أنا أذكر على الأقل معركة بعد ١٩٦٧ .

حدث كلام عن الجامعة الأمريكية والنفوذ الأجنبي إلخ، وكُتِبَ في مجلة «الكاتب» مجموعة تحقيقات في هذا الموضوع، ربما كانت خمسة أو ستة موضوعات، منها ما كتبه عبد الجليل حسن وجلال السيد .. أقصد غير الكلام عن الجامعة الأمريكية نفسها والحملة على التعليم الأجنبي إلخ. كان قد ثبت وقتها أن مؤسسة فرانكلين مستقرة في مصر استقراراً هائلاً جداً. كل وكلاء الوزارة ومديرى التعليم كانوا يأخذون أموالاً لعرض كتب وشراء كتب فرانكلين، وكانت هناك سلسلة للأطفال تعد من أكثر الأشياء التي أثرت في تلك الفترة، وقد كانت ثورة يوليو في مجال التعليم تستهدف ضمان «الاستقرار» ، لكن لم أر -في جيلي- أن ثورة يوليو لعبت في التعليم كثيراً سواء أكانت ديماجوجية أم لا. لكن التعليم لابد أن يدرس من حيث دور البرجوازية البيروقراطية وخطورتها ممتدة ومجذرة لأسباب يمكن دراستها. هذه نقطة .



النقطة الثانية تتصل بأنكم مادمتم تدرسون التطور للنهاية، فجامعة الشرق الأوسط التي تنشأ وفق النظام الذي قاله د. نعمان -الإلحاق- ليست فقط مجموعة معاهد، وأن الشهادة الصادرة منها ترتبط بمشروع خطير على المستوى العربى وصدرت له نشرة للتعريف به؛ أي أن موضوع جامعة الشرق الأوسط مرتبط بالجامعات الأمريكية.. وأظن أن هذا مشروع أمريكي مصري.

النقطة الأخرى وعلى مستوى جامعة الشرق الأوسط هناك جامعة سنجور وعلاقة جامعة سنجور هذه بوكالة التعاون الفرنسي معروفة، وتأخذ للالتحاق بها حوالي مائة وخمسين طالباً في السنة. لخدمة الفرائكفونية .. إلخ. فهذا شكل آخر من النفاذ إلى التعليم .. لأنه تطور في أشكال الهيمنة وأشكال العلاقة العضوية. لعلكم قرأتم ما نشرناه من وثائق أفريقية -أظن نشرت بعنوان استفزازي «المخابرات الأمريكية والتعليم» منذ أسبوعين فقط- عن قانون أمريكي لرصد (مائة وخمسين مليون دولار) لمجلس برأسه رئيس المخابرات ووزير الدفاع ومؤسسة جامعية لمساعدة الطلبة الأمريكيين ومؤسسة دراسات الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، وذلك للعمل في بلدان العالم الثالث .. بحيث يتم الإشراف على من يدرس ثم يعمل بدعم البرنامج بعد التخرج. هذه قصة ستدخل في موضوع كبير. وقد نشرت احتجاجات جمعية دراسات الشرق الأوسط، جمعية الدراسات الإفريقية، جمعية الدراسات الإسلامية في أمريكا والولايات المتحدة. وقد كان هذا آخر قرار وقعه هوش تقريباً قبل أن يرحل -لأن اسمه قانون (هوش) لسنة ١٩٩١- وهو متوفر بالعربية.

بالنسبة للجامعات الأهلية فأنا مع ضرورة دراستها في مرحلة رأسمالية بطبيعتها وعلى أساس معنى الجامعة الحقيقي وليس معنى الدكاكين كما نرى الآن، وتجربة جامعة أم درمان الأهلية عرفت عنها عن قرب حيث قامت لتوفير ٥٠٠ مليون دولار كان يدفعها السودانيون لتعليم أبنائهم في الخارج.

#### أ. صلاح الزين

د. شبل لفت نظري إلى أن التعليم الخاص هو تعليم مطروق لكل من يملك ثمنه، وبالتالي لم يعط لهذا التعليم حقه. وأنا لي تجربة خاصة. في معهد العاشر من رمضان، منذ أربع سنوات، ذهبت لألحق ابني به، فوجدت امتحان القبول في منتهى الصعوبة، وصعوبته أنه لم يأتِ بأمثلة تقليدية، وبالتالي صعب على التلميذ الذي تربى بطريقة تقليدية أن يجيب عنه،

وبالتالي فهم يبحثون عن شريحة من الطلاب عندها خيال، عندها قدرة على التفكير، عندها قدرة على الإبداع، حسب ورقة الامتحان التي رأيتها. وكانت ورقة في الرياضيات وفي الفيزياء كانت مهمة جداً جداً وصعبة جداً جداً. ومثل ما أقول، صعوبتها تكمن في أنها أسئلة غير تقليدية وتحتاج لطالب متميز، وحتى من يحصل على ٩٠٪ ربما لا يستطيع أن يحل هذه الأسئلة. في نفس الوقت هم لا يأخذون ٥٠٪. هم يأخذون الحاصلين على مجموع قليل، لكن يشترطون النجاح في هذه الورقة. أنا أرى -كشخص يعمل في البحث العلمي- أن الذي يجيب عن هذه الأسئلة وقد حصل على ٥٠٪ أفضل من الحاصل على ٩٠٪ ولا يستطيع الإجابة عن هذه الأسئلة. وبالتالي هذه المعاهد الخاصة بالتجربة التي رأيتها ليست هراء، ولكن من المفروض أنها تخرج خريجين عندهم القدرة على الإبداع .. عندهم القدرة على التفكير .. عندهم القدرة على الخيال، بعكس الخريج المصري الذي ليس له أي مستوى.

إذا نظرنا للجامعة الأمريكية، بخيل لي أن مستوى خريجها أفضل بكثير جداً من خريجينا. هذا كان لابد أن يوضع في الاعتبار عندما نناقش الجامعات الأجنبية، وبالتالي أيضاً الجامعة الأهلية عندما تكون بهذا الشكل.

على مستوى هذه الجامعات، أنا أرى أن الأمل فيها وليس في خريجي جامعة القاهرة أو جامعة عين شمس أو أي جامعة رسمية. أنا أتحدث من ناحية التكنولوجيا. أي أتكلم من الناحية التعليمية فقط، لا أتكلم من ناحية التبعية.

أيضاً أذكر أن الجامعات المصرية كان أساتذتها جميعاً من الخارج عندما أنشئت سنة ١٩٥٢. وأذكر أننا عندما التحقنا بكلية العلوم كان معظم كليات العلوم ترسل الامتحانات لتصحيح في جامعة لندن، وكانت تأتي الامتحانات أيضاً من جامعة لندن.

أ. عادل شعبان

في البداية أختلف مع أ. حلمي -مدير المركز- في موضوع الجامعة الأهلية. هو يوافق عليها مع تحفظات. أنا أرى أن السياق الذي يطرح فيه موضوع الجامعة الأهلية سياق مختلف. الحقيقة أن زمن نشوء جامعة القاهرة كجامعة وطنية مختلف عن الوضع الحالي تماماً. ولا أعتقد أن السياق يسمح بنشوء جامعة أهلية حقيقية في الزمن الراهن، فهذه مسألة لها ارتباطات بتحالفات طبقية ومصالح، أي هناك جهد قوي في هذا الموضوع، وبالتالي السياق لن يفرز جامعة أهلية لها دور حقيقي في المجتمع.

النقطة الثانية تتصل بموضوع التعليم. الحقيقة أن هذا موضوع متعدد الأوجه ومتشابه. إنه يرتبط مثلاً بالنفط وثقافته، يرتبط بالموقف الاجتماعي، بالعائدين من بلاد النفط. وأنا ألاحظ، هنا، أن معظم أساتذة الجامعة في مصر مروا بتجربة النفط، وأصبح موقفهم الاجتماعي محيراً تماماً. هناك أيضاً موضوع الفساد داخل المؤسسة الأكاديمية، وهو موضوع يمكن أن نتحدث فيه ونقول فيه كلاماً كثيراً.

النقطة الأخيرة، تتعلق بالجامعة الأمريكية، أنا طبعاً، أحيي د. كمال تحية خاصة، فهو فسر لي أشياء كثيرة كنت أحب أن أعرفها .. لأنني معني في هذا المركز بنشر حصر لرسائل أقسام الاجتماع في الجامعات المصرية. وفي العدد الأخير من النشرة نشرت أقساماً عن (قسم الاجتماع في الجامعة الأمريكية). لفت نظري -مثلاً- أنه في خلال الفترة من ١٩٦١-١٩٩٣ غلب على معظم الدراسات دراسات خاصة بالمرأة. أي أنهم مهتمون جداً في قسم الاجتماع بالمرأة. أي من المهم -بما أن د. كمال مهتم بالموضوع- في الفترة القادمة أن نلقي ضوءاً على إسهامهم في الحياة الأكاديمية والحياة الثقافية في مصر، لأنه ليس كافياً أن نقول إنهم كذا .. لا .. أقصد أنه من المهم الانتقال إلى مرحلة أرقى في التحليل بحيث نستطيع أن نقول إن الجامعة الأمريكية في مصر، عبر تاريخها الممتد من كذا وكذا في المجال السوسولوجي أو في المجال السياسي، لديها بالفعل ما يستحق أن نحلله من عمل، وأعتقد أن هذه ستكون مهمة إيجابية.

#### د. ليلى سويف

سأطرح تساؤلاً لا أتوقع إجابة عنه. وهذا التساؤل خاص بمسألة هل هناك أحد اهتم بأن يتتبع المنتج النهائي للسياسات .. أي أنكم تصفون التبعية والسيطرة على مراكز صنع القرار، لكن أنا في تصوري -وهذه مسألة موجودة في مصر كلها وليس في التعليم فقط- أن المنتج النهائي الذي يخرج من هذه السياسات لا علاقة له بأبعاد كثيرة؛ أي أن جزءاً كبيراً جداً من مسألة السيطرة يدخل مثلاً أو يرتبط بالرأسمالية. في حين أنه يبدو لي أن المناهج لا تفرق كثيراً بالنسبة للتعليم العام .. إن عملية الممارسة تنتج شكلاً مختلفاً عن المخطط. أيضاً أكرر سؤالي أو تساؤلي : ما الذي يجري للمنتج إذن في النهاية ؟ مثلاً نحن وضعنا مقررأ ما في كتاب. ما الذي يحدث في النهاية ؟ كم شخصاً أساساً يقرأ الكتاب ؟ ماذا يقول المدرس في الفصل ؟ هل له علاقة بالكتاب أم لا ؟ وهكذا. نحتاج دراسات حالة لعملية التعليم نفسها

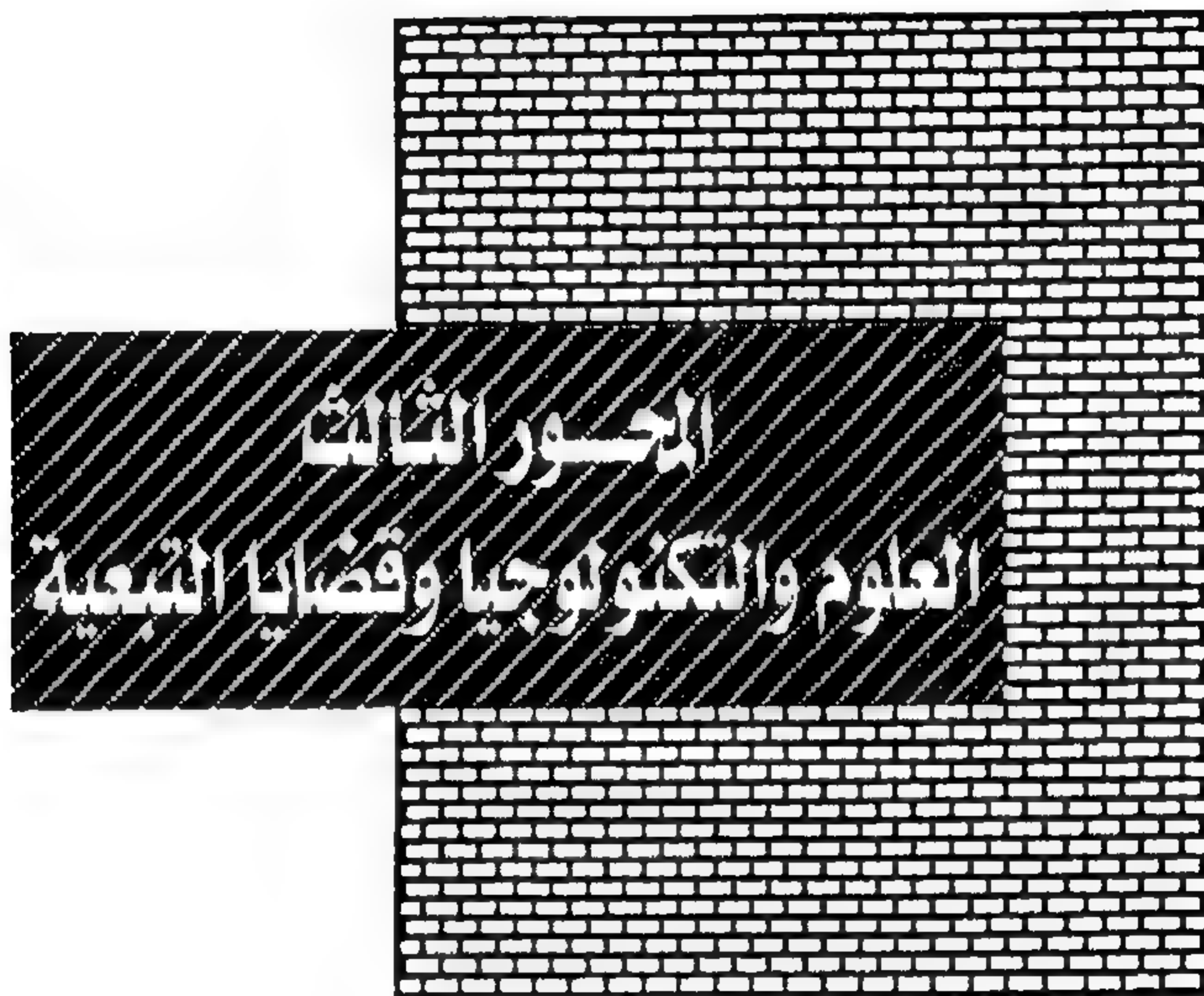


في المدارس. هذا مجرد تساؤل. هل هناك أحد فعل ذلك؟ يكون لطيفاً أن نعرف عنه شيئاً. بعد ذلك هناك ملحوظتان. هناك ملحوظة أنه تقال بسهولة كلمة تعليم متميز. في حين أنه في أحوال كثيرة .. ليس متميزاً في شيء .. وأول مثال عندي من الجامعة الأمريكية نفسها. الجامعة الأمريكية تقدم تعليمًا متميزاً في بعض المجالات .. ولكنها تقدم، تعليمًا متدنياً للغاية في مجالات أخرى. وبالنسبة لتخصصي تحديدًا - فإن خريجي الرياضة في الجامعة الأمريكية مستواهم رديء للغاية. فهذا مثال. وأيضاً كلام عن التعليم الخاص. طبعاً ليس هناك شك أن كل التعليم ذي المصاريف حاله أفضل من التعليم الابتدائي المجاني. بمعنى أنه على الأقل لا يخرج منه طلبة لا يعرفون القراءة والكتابة. لكن التميز قليل جداً، ولا أستطيع أن أقول إن التعليم سواء الموجود في مدارس اللغات في مصر أو .. إلخ - بشكل عام - متميز. لا متميز ولا شيء. بعض المدارس متميزة. هذا شيء .. لكن هناك كثرة شديدة جداً من التعليم الغالي للغاية ولكنه غير متميز بالمرّة.. فطبع. ويخرج أناساً متخلفين عقلياً وبأي معايير مهارة لا بد أن يكونوا سيئين.

آخر نقطة خاصة بموضوع الجامعة الأهلية ، نظراً للطريقة التي تتعقد بها الأمور في مصر -لا تسير في مسار واضح- لا تستطيع أن تحكم على هذا الشيء . ماذا سينتج عنه؟ دون أن ينتج فعلاً .. لكن لا نستطيع أيضاً أن ننفي مسبقاً أنها ستكون جامعة لتعليم الفاشلين .. لأن القول بأنه ليس هناك استثمار لتعليم الفاشلين .. أرده قائلاً هناك في مصر استثمار لتعليم الفاشلين. هناك مدارس ثانوية هذا عملها، وهي مدارس خاصة وتستثمر فيها أموال. وأيضاً القول بأن هؤلاء يريدون أن يعملوا يُرد عليه بأن وضعهم الطبقي يجعلهم يعملون سواء كانوا فاشلين دراسياً أو ناجحين دراسياً. هذا لا يؤثر . فالمطلوب هنا تركيبة -لبس الوجهة الاجتماعية- لأنه صعب دون أن يكون معه بكالوريوس -مثلاً- مهما كان ابن وزير أو ابن من أن أعينه في البنك. فوارد أيضاً أن تكون جامعة للفاشلين .

\* \* \*





## المسور الثالث

العلوم والتكنولوجيا وقضايا الشريعة



## بعض مظاهر وآليات التبعية فى مجال العلم والتكنولوجيا

### د. عبد الجواد عمارة \*

لا نود أن نخوض فى كثير من التفاصيل، فموضوع التكنولوجيا موضوع متشعب متعدد الأوجه والجوانب، ويتوافر كم لا بأس به من الدراسات والبحوث حول جوانبه المختلفة، وسنحاول هنا أن نعرض لبعض المفاهيم الأساسية، ثم علاقة التكنولوجيا بالبيئة الحضارية التى تتولد هذه التكنولوجيا فى داخلها، وأثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على عملية الإبداع التكنولوجى، وما هى متطلبات ومقومات هذا الإبداع وكيف تنشأ وتتكرس التبعية التكنولوجية، وما هى مظاهر وآليات هذه التبعية.

ولسنا بحاجة إلى أن نذكر بأن التكنولوجيا أسبق كثيراً من العلم بالمعنى الذى نعرفه اليوم. أيضاً فإننا لسنا بحاجة إلى أن نؤكد أن التحدى الحقيقى الذى يواجه دول العالم الثالث - ومن بينها عالمنا العربى - هو تحدى العلم والتكنولوجيا بالشكل والمضمون اللذين تطرحهما الثورة العلمية والتكنولوجية التى يعيشها العالم المعاصر.

ولعلنا نرى أن خير بداية للولوج فى موضوع التكنولوجيا بالمفهوم الذى طرحناه آنفاً هو أن نحاول أن نحدد ما المقصود بالتكنولوجيا؟ وفى هذا الصدد فإن أكثر الاجتهادات شيوعاً - وأقربها فى رأينا - للتعبير عن هذا المصطلح هو التعريف الآتى: "يقصد بالتكنولوجيا الجهد المنظم الذى يرمى إلى استخدام نتائج البحث العلمى فى تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية إلى أساليب جديدة يفترض فيها أنها أكثر فاعلية"<sup>(١)</sup>

وكما سبق أن أسلفنا فإن التكنولوجيا هى نتاج حضارى لمجتمع بعينه وتعبير عن إنجازات تضافرت فى خلقها، وتطورها عوامل ومقومات تبدأ من المعارف العلمية وتنتهى بخصوصيات

---

\* أستاذ باكاديمية البحث العلمى

هذا المجتمع أو ذاك من القيم والسلوكيات، مروراً بمنهج التفكير وأسلوب معالجة القضايا والمشاكل.

ولعله يبدو من المفيد أن نعطي صورة مبسطة عن أوضاع العلم والتكنولوجيا في عالمنا العربي من حيث الإمكانيات المتاحة أو من حيث البنى التنظيمية والمؤسسية ومدى ارتباط نشاطات البحث العلمي باحتياجات المجتمع ومتطلبات نموه وتطوره. وفي هذا الإطار فإننا لا نريد أن نبرز فقط الجوانب السلبية لهذه العلاقات، وإنما نريد أن نؤكد أن تطوير البحث العلمي وخلق ركائز للإبداع والعطاء التكنولوجي الذاتي والمتجدد والمتفاعل مع العطاء الإنساني العالمي يستلزم مزيداً من الاهتمام والدعم ليس فقط على مستوى تخصيص الموارد أو إعداد الكوادر، ولكن الأمر يتسع ليشمل التوجهات السياسية لخطط التنمية بمحتواها ومضامينها الاجتماعية ومدى اعتمادها على القدرات الذاتية أو لجوئها إلى الاعتماد على العطاء العلمي والإبداع التكنولوجي للآخرين.

ونستطيع أن نورد هنا بعض البيانات<sup>(٢)</sup> التي تشير إلى محدودية الإنفاق، الذي يخصص في العالم العربي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، إذا ما قورن بالإنفاق الذي يخصص على مستوى دول أخرى كثيرة قد لا تتوافر لها الإمكانيات المادية العربية (جدول رقم ١).

وعلى الجانب الآخر نستطيع أن نذكر أنه يوجد حالياً في الوطن العربي عدد لا بأس به من القدرات المؤسسية التي تقوم بنشاطات البحث والتطوير<sup>(٣)</sup>:

١- ما يقرب من ٥٥ جامعة يزداد عددها باطراد.

٢- ما يقرب من ٣٥٠ معهداً ومركزاً للبحوث العلمية.

٣- ما يقرب من ٣٢٢١ معهداً وكلية تكنولوجية.

إلا أن الأمر -كما أوضحنا- لا يعتمد فقط على توافر كم من المعاهد العلمية والتكنولوجية، أو على سخاء متدفق في الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛ إذ إن التكنولوجيا ظاهرة حضارية تتطلب توافر مقومات وركائز متكامل مع بعضها البعض لكي تفرز عطاءها العلمي وإبداعها التكنولوجي، وفي هذا تلعب البنى والعلاقات الاجتماعية وكذا الأيديولوجيات والثقافة السائدة دوراً هاماً، هذا بالإضافة إلى ما سبق أن أشرنا إليه من التوجهات السياسية والاجتماعية التي تتعلق بأولويات التنمية ومخططاتها.



<p>جدول رقم (١)</p> <p>الالتزامات تجاه البحث العلمي والتكنولوجيا ، والتطوير التجريبي في أقاليم مختلفة من العالم</p> <p>(١٩٨٠-١٩٧٠)</p>									
الإقليم	الإلتفاق (مليون دولار)			الإلتفاق كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي			عدد العلماء والمهندسين في مجالات البحث والتطوير لكل مليون شخص من السكان		
	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
إجمالي العالم	٦٢١١.١	١١٢٨١.٥	٢.٧٨.١	٢.٠٤	١.٨٧	١.٧٨	٧٩.٠	٨.٣	٨٤٧
البلدان المتقدمة	٦.٦٧٧	١.٩٣٣	١٩٥٣٧	٢.٣٦	٢.٢٥	٢.٢٤	٢٢٩.٠	٢٦٩٦	٢٩٥٤
البلدان النامية	١٤٢٤	٤٤٨٥	١٢٤٢٤	٠.٣٠	٠.٣٦	٠.٤٣	٨١	١.١	١٢٥
الأقطار العربية	١١٥	٢٣٤	١.٢٧	٠.٣١	٠.٢٣	٠.٢٧	١٢٣	١٦٥	٢.٧
أفريقيا (مع استبعاد الأقطار العربية)	١.٥	٢.٠٠	٦٩٨	٠.٢٣	٠.٣٥	٠.٣٦	٢٩	٤٣	٥٢
آسيا (مع استبعاد الأقطار العربية)	٤٥٤.٠	١٣٣.٤	٣.٦٦١	١.٠٢	١.١٨	١.١٨	٢٢٥	٢٧.٠	٢٨٤
أوروبا	١٥٧٣٩	٣٦٤٥٥	٧.٣٤٩	٠.٣٠	٠.٤٤	٠.٤٩	١٣٦	١٨١	٢٥٣
أمريكا اللاتينية	٤٩٨	١٦٨٦	٣٧٤٥	٢.٥٩	٢.٢٦	٢.٢٣	٢٥٢١	٢٣٦٩	٢٦٧٧
أمريكا الشمالية	٢٧٦٢.٠	٢٨٣٨٢	٦٦٦٤٦						
اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية	١٣٩٨٧	٢٣١٩٤	٢٢٤٢١	٤.٠٤	٤.٧٩	٤.٦٧	٢٨٨٢	٤٨.٩	٥١٧٢

ومن هنا فإن غيبة هذه المقومات تشكل أول الأسباب والدوافع التي تدفع إلى التطلع إلى قدرات الآخرين واستجلاب منتجاتهم العلمية ومنتجاتهم التكنولوجية، الأمر الذي أضحى على تسميته بنقل التكنولوجيا، والذي يمثل أول مظاهر علاقة التبعية التكنولوجية بين العالم المتقدم والعالم النامي.

وإذا استطعنا أن نقول - بشكل مبسط - إن التكنولوجيا هي علم العمليات التطبيقية، والذي يشمل المعارف والمعلومات وطرق التشغيل وتنفيذ العمليات وجوانب الإدارة وصيانة المعدات والاستجابة إلى متطلبات البيئة وحاجات المجتمع ومتطلباته الاجتماعية والثقافية والقيمية، فإن القول بإمكانية نقل التكنولوجيا من مجتمع إلى آخر أمر يدعونا إلى التحفظ الشديد.

إن ما يتم نقله في حقيقة الأمر هو المنتج أو الأداة أو السلعة التكنولوجية وليست التكنولوجيا بمفهومها الذي أشرنا إليه آنفاً.

أيضاً فإن ما يطرح من أفكار حول موازنة التكنولوجيا وكذلك من أفكار حول استيعاب التكنولوجيا وتطويرها لا يخرجنا من دائرة الاعتماد على الغير ولا يلقى جوهر علاقة التبعية التي تقوم بين جماعة لا تتوفر لديها مقومات وركائز العطاء العلمي والتطوير التكنولوجي وبين شعوب وجماعات توفرت لها هذه الأسباب، الأمر الذي سنعود إليه بالتفصيل في محاولتنا للبحث في جذور علاقة التبعية التكنولوجية، وما هي شروط ومتطلبات خلق قدرة تكنولوجية ذاتية تتفاعل مع قدرات الآخرين أخذاً وعطاءً واستيعاباً وإبداعاً.

وبحضرنا هنا ما أشار إليه الأستاذ كونستازين فيتوس من أن "نقل التكنولوجيا يؤدي إلى شل القدرات التكنولوجية المحلية"<sup>(٤)</sup>.

أيضاً فإنه يمكن الإشارة إلى تعبير الأستاذ دي هوليس من: "هل التكنولوجيا الملائمة المستوردة أقل تبعية من التكنولوجيا الحديثة غير الملائمة والمستوردة أيضاً"<sup>(٥)</sup>.

وفي هذا السياق يمكن أن نشير إلى الخبرة العالمية فيما يتعلق بموضوع نقل التكنولوجيا بين العالم المتقدم والعالم النامي، والذي تبنته الأمم المتحدة في الثمانينيات. فقد شاع هذا المصطلح في أدبيات الأمم المتحدة وبين منظماتها باعتباره وسيلة للنهوض بالعالم النامي وتطوير قدراته العلمية. ومن المعروف أنه - بالرغم من وجود بعض الإيجابيات هنا وهناك -

فإنه لم يحدث تطوير وارتقاء أو نقل حقيقى للتكنولوجيا من العالم المتقدم إلى العالم الثالث، وأن مخططات التنمية قد أصابها الإخفاق والعطب حتى أنه قد أطلق على عقد الثمانينيات "عقد التنمية الضائع" وكان استمرار التخلف العلمى والتكنولوجى أحد مظاهر هذا العقد.

وتشيع فى أوساط المهتمين بقضايا العلم والتنمية أفكار هى أقرب إلى الوهم منها إلى الحقيقة عن إمكانية نقل التكنولوجيا عن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية وإبرام التعاقدات مع الشركات متعددة الجنسيات لتقوم بشكل منفرد أو بالمشاركة مع الرأسمالية المحلية بإقامة الصناعات واستجلاب الخبرة الأجنبية وتطوير الواقع العلمى والتكنولوجى المحلى.

ونستطيع أن نحيل القارىء فى هذا الصدد إلى العديد من الدراسات نذكر فيها الدراسة المتميزة للدكتور إبراهيم سعد الدين فى مؤلف (التنمية المستقلة فى الوطن العربى) (٦) والتي أثبت عدم أصالة فكرة نقل التكنولوجيا عن طريق المشاركة مع رأس المال العالمى المتمثل فى الشركات متعددة الجنسيات، والتي تشكل فى رأينا إحدى آليات السيطرة وتكريس التبعية فى مجال التكنولوجيا، خاصة التكنولوجيات الحديثة والمتقدمة، والتي هزغت مع الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة.

ولا نعتقد أن هذا الطرح يحمل أية مبالغة أو تزيد من جانبنا؛ ذلك أننا نفهم أن هناك نظاماً عالمياً يقوم على تقسيم العمل الدولى حيث تختزن المعارف العلمية والتكنولوجية فى جانب العالم المتقدم ولا يسمح لها بالانتقال أو التدفق إلى العالم النامى. إن هذا الوضع الاحتكارى هو شرط ضرورى لاستمرار التقسيم الدولى للعمل واستمرار تفوق دول المركز على دول الأطراف- إذا جاز لنا استعارة تعبيرات الاقتصادى الكبير الدكتور سمير أمين - الأمر الذى سنعود إليه بمزيد من التفصيل فى معالجتنا لموضوع التكنولوجيا ومخططات التنمية.

ونستطيع أن نقول إن ما قدمناه من أفكار ومفاهيم لا يشكل - بحد ذاته - رؤية جديدة ومستحدثة لم يسبقنا إليها أحد، وأنها تغيب عن وعى وبصيرة مخططى برامج ومشاريع السياسات العلمية والتكنولوجية فى الوطن العربى. أيضاً فإننا نستطيع أن نورد العشرات من الأمثلة عن هدر الإمكانية العربية وعدم جدوى السياسات التى تم اتباعها حتى اليوم وإخفاقها فى تطوير الواقع العلمى والتكنولوجى على المستوى القطرى أو المستوى القومى على اتساع الوطن العربى.



وإذا أردنا أن ندرك حقيقة الأمر فإنه يمكن الرجوع إلى العديد من الوثائق التي تعالج السياسات العلمية في الوطن العربي، والتي قامت بصياغتها منظمات حكومية أو مؤتمرات قومية<sup>(٧)</sup> تعنى بموضوع تطوير الواقع العلمي والتكنولوجي العربي؛ حيث يمكن ملاحظة أن توصيات تلك المنظمات تصاغ في أساليب وعبارات خالية من الدلالة العلمية، وأنها لا تخرج عن تكرار استخدام كلمات لا تتضمن كيفية التنفيذ العملي أو كيفية تحقيق هذه المآرب والأهداف مثل كلمات الدعم - والعمل على - والربط بين - وتفعيل الفاعليات وغيرها.

### ما القضية :

إن القضية تكمن في أن التوصيات المشار إليها تتم في إطار ما هو قائم من أنظمة اجتماعية وسياسية، ولا تتطرق إلى المساس بطبيعة هذه الأنظمة وتوجهاتها السياسية وبناها المؤسسية وأولوياتها التنموية وأخيراً أيديولوجياتها وقيمتها الاجتماعية.

إن هذا هو السبب - في رأينا - الذي يجعل ما تتضمنه وثائقنا من مقررات وتوصيات تظهر بشكل ذي طابع مبتور وتفقد قيمتها بمجرد أن يجف المداد الذي كتبت به. إننا ندرك صعوبة معالجة الموضوع على مستوى الأنظمة السياسية بما يتضمنه ذلك من التطرق إلى سياساتها الاجتماعية أو الأنماط التنموية التي تتوخاها أو رؤيتها لحاضرها ومستقبلها، إلا أننا ندعو منظماتنا وهيئاتنا القومية أن يكون تناولها للموضوع تناولاً متكاملاً يشير إلى كافة الوجوه ويكشف عن حقيقة العلاقات ويبصر بكيفية التنفيذ ومتطلبات ذلك على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

إن استمرار هذا النهج ذي الطابع المبتور في معالجة قضايانا، وخاصة قضايا التطوير العلمي والتكنولوجي، يؤدي إلى مزيد من التخبط واستمرار الأوضاع على ما هي عليه. الأمر الذي يجعلنا ننظر إلى ذلك على أنه أحد أسباب التخلف العلمي والتكنولوجي الذي يعيشه وطننا العربي، والذي تتكرس من خلاله تبعيتنا وتستنزف به مواردنا وتزيد الفجوة اتساعاً بيننا وبين العالم المتقدم شئنا أم أبينا. والسؤال الآن بعد أن أشرنا إلى بعض مظاهر وآليات التبعية التكنولوجية: هو من أين نبدأ؟ أو ما هي محاور العمل التي يمكن أن تركز إليها استراتيجية عملية لخلق قدرة ذاتية للإبداع العلمي والتكنولوجي تكون مدخلاً لنا للحاق بمنجزات الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة والتفاعل البناء معها، والإسهام من موقع القوة في مجمل العطاء الإنساني بحضارته وإبداعاته المختلفة :



## ١- المحور التنموى :

وهو محور استراتيجية التنمية وأولوياتها وأهدافها الاجتماعية. وفى هذا السياق، فإننا نرى أن القضية هى قضية خيار اجتماعى، أو بمعنى آخر إن التحدى يكمن فى القرار السياسى نحو تبنى هذا النمط أو ذاك من أنماط التنمية.

لقد أشرنا من قبل إلى نمط تقسيم العمل الدولى، والذي يتولد عنه بالضرورة نمط بل أنماط من التبعية العلمية والتكنولوجية، والتي يتم تكريسها وتواصل استمراريتها من خلال هذا النمط من التقسيم، وفى المقابل فنحن نطرح فكرة "التنمية المستقلة" أو ما اصطلح البعض على تسميته بمبدأ "فك الارتباط" <sup>(٨)</sup> وهوما يعنى وضع استراتيجية للتنمية تعتمد فى الأساس على القدرات الذاتية وتلبى الحاجات الأساسية لجموع المواطنين وتحدد أنماط التنمية المتوخاة وأولوياتها والسياسات التى يجب اتباعها لوضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ.

وجدير بالذكر أن مبدأ فك الارتباط لا يعنى نوعاً من الانعزالية التنموية والذي نعتقد أنه أمر غير وارد فى عالمنا المعاصر الذى يتزايد فيه التأثير المتبادل وتتداخل فيه القوى الاقتصادية وتتفاعل الحضارات أشد ما يكون التفاعل.

ولسنا بصدد الدخول فى التفاصيل حول الأسس النظرية لمبدأ فك الارتباط، إنما ندعو إلى تنفيذ استراتيجيات للتنمية تعتمد على القدرات الذاتية وتعمل على فصح علاقات الاعتماد والتبعية وتقيم دعائم مشروع قوى للنهضة، بما يتفق مع الاحتياجات الأساسية للمواطنين ويتوافق مع البيئة الحضارية والثقافية للمجتمع المعنى.

إن هذا التوجه الذى يتناقض بطبيعته مع التوسع الرأسمالى العالمى الذى نعيشه اليوم يمثل المدخل الحقيقى لاستنهاض القوى وتنظيمها وتفجير طاقات الإبداع فيها بما يخلق ويحدد الحاجات الحقيقية للمجتمع.

وفيما يتعلق بموضوعنا فإن استراتيجية فك الارتباط تخلق ما يمكن أن نسميه "الطلب الاجتماعى على العلم" الأمر الذى تفتقده الممارسات الجارية فى مجال العلم والتطور التكنولوجى، والتي ترتكن فى الأساس على قدرة العالم المتقدم وما يقدمه من أدوات ومنتجات تكنولوجية.

إننا ندرك طبيعة وعمق التمايزات القطرية على مستوى الوطن العربى، كما ندرك معوقات الوحدة على مستوى الأقطار العربية مجتمعة إلا أننا نرى أن هذا كله يمكن أن يشكل حافزاً لنا ومنهجاً لطاقتنا للتغلب على هذه المعوقات وخلق ركائز نهضتنا العربية التى تعتمد على إمكانياتنا الذاتية وقدرتنا على الإبداع والعطاء خاصة فى مجال العلم والتكنولوجيا واللذين يمثلان عصب النهوض والتقدم المعاصر.

إن ما أشرنا إليه من مبدأ التنمية المستقلة يتضمن بالضرورة وضع أولويات للبحث العلمى وربطه باحتياجات المجتمع وتوفير التمويل اللازم له وخلق المناخ المناسب للعطاء، كما يتضمن إعادة النظر فى بنية مؤسسات البحث العلمى والتكنولوجى وتنظيمها وخلق الروابط بينها وبين مؤسسات الدولة السياسية والاجتماعية وإدارة هذا كله فى شكل متناغم يخدم أهداف التنمية التى اصطلحها المجتمع ويعمل على وضعها موضع التنفيذ.

## ٢- المحور الثقافى :

لا نجد أبلغ من العبارة التى أوردها الدكتور محمد عابد الجاهرى وهى أن "التنمية هى العلم عندما يصبح العلم ثقافة" <sup>(٩)</sup> لكى نبدأ بها الحديث عن المحور الثقافى. إن هذا يعنى أن شيوع العلم وانتشار منهجه وأساليبه فى كافة مناحى ونشاطات المجتمع هو أحد المرتكزات الأساسية فى صراعنا من أجل إحداث التنمية الشاملة وبناء مجتمع جديد ومعاصر. إن مجتمعنا العربى يواجه اليوم تحدياً مزدوجاً : تحدياً على جبهة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحدياً على جبهة الفكر والأيدولوجيات السائدة وهما - وكما سبق أن بينا - يمثلان محوري رؤيتنا لإحداث نهضة شاملة تتضمن وترتكز على قدراتنا الذاتية فى مجال العلم الحديث وتطبيقاته التكنولوجية.

وقد يبدو أن قضية الثقافة ترتبط أساساً بالعلم والبحث العلمى النظرى إلا أنها ترتبط أيضاً بالإلحاز والعطاء التكنولوجى الذى يستند فى الأساس على العلوم والمعارف النظرية.

إن مجتمعنا يعيش معطيات ومفاهيم الفكر الوسيط والذى تمثل الميتافيزيقا جوهره وتشكل أهم عناصره ومكوناته. إن تجاوز هذا الفكر والانتقال إلى آفاق الفكر العلمى فى رؤيته للإنسان والطبيعة وتحديد العلاقة بينهما وفى أساليب ومناهج البحث ودور العقل وأهمية المعرفة العلمية - إن هذا كله يفتح الطريق أمام العطاء والإبداع العلمى لعلمائنا ومفكرينا.

فإذا كنا لا نود أن نخوض في حوار حول "الهوية الثقافية" و "الأصالة والتحديث" و "العروبة والتغريب" ذلك أننا نرى أن هذا حوار غير مجد، وأنه لا تعارض بين الحفاظ على كل ما هو مفيد ومضى، في ثقافتنا العربية وبين استلهاهم قيم التقدم والتفاعل مع كل ما أبدعته الحضارة الإنسانية في سعيها نحو الخروج من ظلمات الجهالة إلى نور العلم والمعرفة.

إننا نؤمن بالتفاعل البناء والتزاوج الخصب من موقع القوة بين ثقافتنا القومية والثقافة الإنسانية عامة.

ومن الجدير بالذكر أننا نفهم الثقافة - في معالجتنا هذه - بمعناها الواسع الذي يشمل الفكر الإنساني عامة بما يتضمنه من حريات عامة وحقوق سياسية واجتماعية وضمانات لحق التعبير والاعتقاد وإبداء الرأي.

إن هذا الفهم يجعل من قضية الديمقراطية وضمان الحريات العامة والمشاركة في اتخاذ القرار أركاناً هامة ومرتكزات يقوم عليها البناء الاجتماعي، الذي يمكن أن تنطلق فيه قوى العطاء والإبداع العلمي ويفسح الطريق أمام إمكانيات الاعتماد على النفس وبناء صرح وطني يعتمد على القدرة الذاتية خاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا باعتبارها محوراً من محاور العملية التنموية والنهوض القومي بشكل عام.

إننا لا نستطيع أن نتخيل هذا النهوض في مناخ تكبت فيه الحريات أو يغيب عنه العدل الاجتماعي أو تسوده الأباطيل والغيبيات.

إن الكثيرين من علمائنا وباحثينا يعيشون حالة من الانفصام والازدواجية الثقافية، والتي تبدو واضحة في كثير من الممارسات العلمية وغير العلمية، والتي لا نرى منها براءً بغير تجاوز التحدي الثقافي والانتقال إلى ثقافة العلم وسيادة العقل والمنطق.

إننا لا نتصور إمكانية قيام مؤسسة أو مؤسسات بحثية متقدمة ومعطاءة في مجتمع ذي ثقافة متخلفة وبالية تملؤها الخرافة ويتوارى فيها صوت العقل، إن مثل هذه المجتمعات تشكل قيداً على حرية البحث العلمي وإمكانيات العطاء، بل يمكن أن تمثل تهديداً للحرية الشخصية للباحث وكيونته الوطنية .

إن تجاوز التحدى الثقافى والانتقال إلى ثقافة العلم يستلزم القيام بحركة تنوير شاملة يضطلع بها مثقفونا وأولو العلم والاستنارة منا، وذلك فى توافق مع عملية إعادة البناء الاجتماعى على أساس من مبادئ الحق والعدل والحرية، وذلك على المستوى القطرى وعلى مستوى الوطن العربى ككل .

إن تعثرنا العلمى والحضارى سببىل رهيناً بالمجاز هذه الحركة التنويرية وإرساء أسس جديدة لثقافة عربية معاصرة لا تفقد أصالتها ولا تتناقض مع ثقافات العلم الحديث .

ولا يفوتنا أن نذكر هنا أن الاهتمام بالتعليم ومحتواه الثقافى ومناهجه وأساليبه يمثل جزءاً بالغ الأهمية من رؤيتنا لحركة التنوير وإمكانيات تجاوز التحدى الثقافى الذى نعيشه .

أيضاً فإن بناء الأفراد المؤهلين ثقافياً وعلمياً، وخلق المؤسسات العلمية الفاعلة وتشجيع التجمعات والهيئات الثقافية، يمثلان أهمية بالغة فى خلق الشروط الضرورية للنهوض بالعلم والمعرفة العلمية .

إن ما أردناه من ضرورة تبني منهج التنمية المستقلة بمحتواه الاجتماعى والسياسى ، وما أشرنا إليه من ضرورة تجاوز التحدى الثقافى الذى يواجه مجتمعاتنا العربية . إن هذا - فى رأينا - يمثل أحد المرتكزات الرئيسية لبناء مجتمع الغد، الذى يعتمد على قدراته الذاتية ويحمل بين جنباته ثقافة معاصرة تحافظ على هويته وتتفاعل مع الثقافة الإنسانية عامة .



## المراجع

- (١) إسماعيل صبرى عبد الله: نحو نظام عالمى جديد.
- (2) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), Statistical Yearbook, 1984 (Paris: (n.pb.), 1984) pp. v-227, v-28.
- (٣) يعقوب فهميم العبد: التنمية التكنولوجية - مفهومها ومتطلباتها - الدار الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٨٩.
- (4) C. Vaitos: La Fonction des brevets dans les pays en voie de development Economie et Societé, Serie T, no 110, Avril 1974, p. 489.
- مرجع مأخوذ عن: حسام عيسى: نقل التكنولوجيا - دار المستقبل العربى، الطبعة الأولى ١٩٨٧.
- (٥) حسام عيسى: نقل التكنولوجيا - دراسة فى الآليات القانونية للتبعية الدولية- دار المستقبل العربى ١٩٨٧.
- (٦) إبراهيم سعد الدين عبد الله: النظام الدولى وآليات التبعية: آليات التبعية فى إطار الرأسالية المتعدية الجنسيات - التنمية المستقلة فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٧.
- (٧) استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك من قبل وزراء الخارجية والاقتصاد العرب - جامعة الدول العربية - تشرين الثانى ١٩٨٠.
- (٨) سمير أمين، أزمة المجتمع العربى، دارالمستقبل العربى ١٩٨٥.
- (٩) محمد عاهد الجاهرى، وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربى المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، يوليو ١٩٩٢.



## مازق التكنولوجيا ونقلها في العالم العربي

**أشرف حسين \***

لعل سؤال التكنولوجيا، ولماذا تخلف العرب في مضارها، هو نقطة التقاطع للعديد من الإشكاليات التي شغلت العرب والمسلمين في المائة عام الأخيرة.

فهو أحد أوجه فشل تجربة التحديث، سواء في ظل الكولونيالية، أو في ظل مشروع الاستقلال الذي أخذ أوجها جذرية في بعض البلدان (مصر - سوريا - العراق - الجزائر)، بل ورفع رايات الاشتراكية، هذا الفشل عبّر عن نفسه من خلال مظهرين أساسيين، فمن ناحية رأى الكثيرون أن الاستقلال السياسي المتحقق عجز عن أن يمتد إلى استقلال اقتصادي حقيقي وصولاً لإبداع تكنولوجي ذاتي، ومن ناحية أخرى لم تمتد ثمار التحديث إلى كل القطاعات الإنتاجية، حيث مازالت الزراعة تتم بأساليب بدائية في العديد من البلدان، ولم يتمتع بشمار (التحديث) إلا طبقات اجتماعية محدودة (الارستقراطية الزراعية) في ظل الاستعمار ونخب البرجوازية الصغيرة المدينية بعد الاستقلال. كما أن بنى المجتمع الحديث لم تنعكس في ثقافة الشعوب العربية أو على مستوى بناء المؤسسات ولم تزل البنى وأساليب التفكير التقليدية، بل تجاوزت معها أحياناً، وامتزجت بها في أغلب الأحيان، وعجزت في كل الأحيان عن بناء تحديث على نمط الغرب الرأسمالي (أي بطيح بالقديم).

باختصار، فعندما يطرح التساؤل حول: لماذا فشل العرب فيما نجح فيه الغرب، فإن قضية التكنولوجيا، وإمكانات نقلها وتمثلها وإبداعها تصبح في القلب من أي معالجة لهذا التساؤل.

كما أن أية مناقشة لاستراتيجيات التنمية المقترحة للخروج بالعالم الثالث (ومن ضمنه العالم العربي من أسر التبعية والتخلف)، لمجدها تتناول بالضرورة تشخيصاً لأسباب التخلف التكنولوجي، وتصوراً معيناً للسياسات المقترحة لدعم هذه الوجهة للتنمية أو تلك.

**\* باحث بمركز البحوث العربية**

ومما يزيد من صعوبة التعرض لقضية التكنولوجيا ونقلها أن معالجتها تتم من قبل العديد من التخصصات والحقول العلمية، فمن الكتابات ما يركز على دور نقل التكنولوجيا في ترسيخ التبعية التكنولوجية وإعادة صياغة التقسيم الدولي للعمل، ومنها ما يركز على الآثار الاجتماعية لنقل التكنولوجيا على نسق القيم وثقافة المجتمع المتلقى لها، ومنها ما يركز على دورها في إعادة صياغة علاقات القوة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة داخل البلد المتلقى للتكنولوجيا أو على الصعيد العالمى.

وتتنوع اهتمامات الأدبيات العربية التى تناولت الموضوع بين دراسات تطرح الإشكالية فى مجملها فى علاقتها بما ذكرنا آنفاً، وأخرى تدرس المشاكل الفنية الخاصة بنقل التكنولوجيا على صعيد صناعات أو قطاعات اقتصادية بعينها.

وتطمح هذه الورقة إلى أن تلقى الضوء على تفويم الباحثين العرب لواقع الفجوة التكنولوجية بين العرب والعالم الغربى، وللمخارج المقترحة لهذا الواقع فى علاقتها بنقل التكنولوجيا.

#### أولاً : واقع التكنولوجيا العربية :

يكاد يتفق الباحثون العرب على أن ملامح التخلف العربى بهذا الخصوص يمكن اختصارها فى الآتى :

(أ) طراز التصنيع والاستثمار يتجه بشكل حاسم نحو تعميق التبعية التكنولوجية والاقتصادية وأهم تعبيراته هى :

١- الاعتماد الهائل على التكنولوجيا الجاهزة، سواء فى صورة مصانع تنشأ بطريقة تسليم المفتاح أو عبر تسليم التكنولوجيا باعتبارها حزمة متكاملة لا يمكن فكها، وإعادة تمثيلها والتطوير فيها وتكييفها وفقاً لظروف الواقع المحلى، بكل ما يطبع ذلك العجز عن التكيف وفقاً لاستراتيجيات النمو التى تراهن على إشباع الاحتياجات الأساسية للطبقات الميسورة نتاج عملية التحديث (حركات محمد، ص (٤٦).

٢- انعزال البحث العلمى ومؤسساته عن مؤسسات الاستثمار، حيث لم تبذل جهود ملموسة لاستكمال تشكيلة المؤسسات الثقافية للتصميم والتطوير والاختبار الميدانى



والدراسات الاستشارية وخدمات البنية الأساسية الثقافية (المعاينة والمقاييس والمواصفات والمعلومات) الواقعة على امتداد الحزام الناقل من طرفه السفلى عند مراكز الإنتاج والخدمات بلوغاً إلى طرفه العلوى عند مراكز البحث العلمى.. (إبراهيم سعد الدين وآخرون ١٩٨٩).

٣- إن تجربة عقدين من التنمية العربية تشير إلى أن دور التكنولوجيا فيها برز كعنصر استهلاك وليس كعنصر إنتاج، ويشير د. محمد قرشى إلى انصراف معظم رأس المال الثابت للأهنية والتشييدات أدى لتعزيز رأس المال السلبى وغير الفعال بدلا من ذهابها لتعزيز رأس المال النشط المتمثل فى الآليات والأجهزة والمعدات حيث بلغت الأولى ٦٩٪ فى ليبيا و ٥٨٪ فى سوريا و ٥٩٪ فى اليمن بينما لم تتعد الأخيرة ٢٦٪ فى ليبيا و ٣٨٪ فى سوريا. وهو ما يعكس أن تطور تركيب رأس المال الثابت ليس من النوع الذى يرتبط بالتطور التقنى؛ أى الذى يعكس النمو المتسارع للسلع الرأسمالية على حساب السلع الاستهلاكية (د. محمد رشيد قرشى ١٩٨٢، ص ص. ١٠١-١٠٢).

(ب) إهمال الجانب البشرى فى عملية التنمية والبناء العلمى والتكنولوجى ومظاهره هى :

١- تردى نظام التعليم من الناحية النوعية؛ فمن الناحية الكمية فقد توسع التعليم الجامعى بصورة كبيرة، حيث تتضاعف أعداد المسجلين بالجامعات مرة كل ست سنوات، كما أصبح حوالى ٤٠٪ منهم أطباء ومهندسين وخريجي العلوم الأساسية والتطبيقية.

ولكن الجانب القاتم فى الصورة يبرزه الواقع النوعى لمستويات هؤلاء الخريجين، فالمقاييس الرقمية للإنتاج العلمى والثقافى مرعبة، حيث إنتاج الباحث العلمى فى الجامعات ومراكز البحوث العربية لا يكاد يبلغ ٢٪ من إنتاج من مثله فى إسرائيل وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية (انطون زحلان، ١٩٨٨).

٢- ضعف دور العلماء وتدهور مكانتهم الأدبية والمادية.

٣- التوسع فى استخدام الأيدى العاملة الأجنبية، يعوق تحفيز تطوير المهارات المحلية.

٤- تفاقم مشكلة هجرة الكفاءات الذى يشكل نزيفاً صافياً للموارد العربية (باسل البستاني، ١٩٨٥).

(ج) غياب السياسة العلمية والتكنولوجية الواعية والذى تمثل فى :

١- عدم وجود خطة واضحة للعلم والتكنولوجيا.

٢- محدودية المصاريف الموجهة للبحث والتطوير.

٣- محدودية طرق إعداد وتنسيق المشاريع.

٤- عدم الربط بين التوجه العلمى والتكنولوجى، وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (باسل البستاني، ١٩٨٥).

(د) وعلى صعيد التعاون العربى :

فالتخطيط الجدى الهادف لهذا التعاون فى مجال العلم والتكنولوجيا مازال محدودا ويتبدى ذلك فى:

١- عدم الاتفاق حتى الآن على إنشاء مراكز التكنولوجيا والعلوم.

٢- عدم تنسيق المواقف تجاه الشركات غير الوطنية (باسل البستاني، ١٩٨٥).

ثانيا : المخرج من واقع التخلف التكنولوجى العربى :

إذا لم يكن هناك حصاد من تجربة العرب مع التكنولوجيا، فالأمر أعقد من ذلك حين تنتقل المسألة إلى تصور مخارج من ذلك الوضع. وبالقسط فإن هناك صلة بين التصورات حول كيفية تشخيص المشكلة وكيفية علاجها أو الخروج منها. ولن نتناول ذلك المخرج عند كل كاتب على حدة، بل سنسعى إلى وضع تصنيف أولى للمقاربات المختلفة فى التعامل مع شكل التكنولوجيا ونقلها وبالتالى للمخرج من واقع تخلف التكنولوجيا.

وبالقسط لن نعرض للبرامج التفصيلية الخاصة بتطوير هذا القطاع أو ذاك، بقدر ما سنحاول التركيز على العام وهو علاقة البرنامج المطروح باستراتيجية التنمية المقترحة.

### نقل التكنولوجيا عبر النمو الانتشاري :

تنطلق هذه الرؤية من افتراض ضمنى بأن ما يفصل دول الجنوب النامية عن دول الشمال الصناعية المتطورة هو مجرد فجوة تاريخية، ويتطلب سد هذه الفجوة تنشيط التجارة الدولية، بحيث تتدفق التكنولوجيا من الدول الصناعية إلى الدول النامية، ولكن بأسعار أقل من تلك التى سادت السوق حتى الآن وبشروط أفضل، كما يتطلب أيضا زيادة صادرات الدول النامية من المواد الأولية بأسعار أعلى من الأسعار التى سادت السوق حتى تستطيع هذه الدول الاستمرار فى استيراد التكنولوجيا وما يصاحبها بالضرورة من سلع رأسمالية و سلع وسيطة (حامد عيسى، ١٩٨٧، ص ص. ١٩-٢٠).

وبالتالى يصبح المطروح، على تلك الرؤية، إصلاحات فى النظام الاقتصادى الدولى تحسن شروط نقل التكنولوجيا وتجعلها أقل إجحافا واحتكارية، عبر تنشيط آليات السوق الرأسمالى العالمى، وبكامل هذه الإجراءات على المستوى المحلى تعميق آليات السوق عبر استراتيجية إحلال الواردات واستراتيجية الإنتاج للتصدير، مع خلق البيئة القانونية والسياسية التى تسمح بانتقال رموس الأموال، وبالتالى التكنولوجيا إلى العالم الثالث..

وإذا كان الاقتصاديون المرتبطون بهذا التصور ينطلقون من ضرورة إعمال آليات السوق على الصعيد العالمى والمحلى، فإنهم يتصورون إمكان إعادة بناء تجربة صناعية فى بلدان العالم الثالث تختصر مراحل التأخر التاريخى عبر تقليد ونسخ الصناعات المتقدمة، ويبدو نموذج اليابان وبلدان النمر الأربعة، برهانا تاريخيا على إمكان سد فجوة التأخر التاريخى داخل نسق العلاقات الدولية القائمة وداخل الحدود التاريخية للرأسمالية (عصام النقيب، ١٩٨٥).

وإذا كانت الرؤية الانتشارية التى تبشر بنموذج روستو للتنمية، هذا النموذج الذى أثبتت الثلاثون عاما الأخيرة كم كان متفائلا فى تصوره لإمكانية بلدان العالم الثالث فى الوصول لمرحلة الانطلاق، قد حدثت -الرؤية الانتشارية- عليها تغيرات وتحورات بفعل فشل الرهان على وهم اللحاق بالغرب عبر تقليده. فإن بعض المفكرين العرب المنتمين لهذا التيار فى الرؤية وقد راعته الفجوة التكنولوجية واتجاهها للتسارع، يراهن على ما تتيحه الثورة التكنولوجية العلمية من فرص لحرق مراحل التطور التاريخى.

وفى هذا السياق يطرح د. أسامة الخولى أن الخيار أمام البلدان العربية (وخاصة كثيفة السكان ) ، هو تطوير الصناعات المرتكزة على المعرفيات (المنتجات كثيفة المعرفة وليست كثيفة رأس المال ) باعتبار أن هذا المجال يعتمد أساسا على البشر والمعرفة وليس رأس المال، وهي مجالات ، لتلك البلدان ميزة نسبية أفضل فيها ( أسامة الخولى ، ١٩٨٦ ، ص ص ٤٤-٤٧ ). ويكتسب هذا الخيار واقعيته استناداً إلى ما تطرحه الثورة العلمية التكنولوجية من كساد فى سوق المواد الطبيعية التى شكلت أحد مجالات تخصص بلدان العالم الثالث فى التقسيم الدولى للعمل عبر الفترة الماضية، واستناداً إلى عدم واقعية استراتيجية التصنيع الثقيل الذى يتميز بكثافة رأس المال، وباحتياجه لحجم أمثل للإنتاج لا يتوفر فى البلدان العربية نتيجة لوضعية سوقه الداخلية.

ونقطة الضعف الخطيرة فى هذه الاستراتيجية، أنها تفترض أن العوامل المؤسسية والتاريخية التى أعاقت دخولنا مضمار الصناعة الثقيلة والتكنولوجيا الاعتيادية لن تفعل فعلها لإعاقة دخولنا مضمار التكنولوجيا المتقدمة (كثيفة المعرفة)، فبدلاً من أن تنظر تلك الرؤية للأسباب السياسية المتصلة بصراع الطبقات وكيفية اقتسام الناتج المحلى وتأثيرها على ضيق السوق المحلية، فإنها تعاملت معها باعتبارها أمراً واقعاً وحاولت فى النهاية تقديم حل تكنولوجى عوضاً عن تبين الشروط السياسية والتاريخية لتغيير هذا الواقع وتكييفاً مع واقع السوق الدولى، بدلاً من الجهد الواعى لإجراء تغييرات هيكلية على علاقات القوة فيه.

### نقل التكنولوجيا والاتجاه الاستقلالى الحضارى :

يحاول هذا الاتجاه أن ينقل محور النقاش باتجاه آخر، فبدلاً من أن يطرح كيفية تجاوز الفجوة التكنولوجية، نراه يشكك فى مشروعية هذا الهدف أصلاً. فيرى فى نقل التكنولوجيا، خطراً على الهوية الحضارية لبلدان العالم الثالث، ويرى التنمية عملية مركبة بشكل البعد الاقتصادى أحد جوانبها، كما يرى عملية الاستقلال باعتبارها صوناً للهوية الحضارية المتميزة لشعوب الجنوب، قبل أن تكون استقلالاً سياسياً أو اقتصادياً.

يعتبر هذا الاتجاه أن التنمية بالأساس مشروع حضارى، قبل أن تتوقف على الإمكانيات المالية والتراكم الرأسمالى الداخلى، يقول مالك بن نبي: "القضية بالنسبة للعالم الإسلامى ليست قضية إمكان مالى، ولكنها قضية تعبئة الطاقات الاجتماعية، أى الإنسان والتراب



والوقت فى مشروع محركه إرادة حضارية لا تحجم أمام الصعوبات ولا يأخذها الغرور فى شبه تعال على الوسائل البسيطة التى فى حوزتنا منذ الآن، ولا تنتظر العمل بحفنة من العملة الصعبة، ولا أى مشروع من نوع مارشال" (مالك بن نبي، ١٩٧٨، ص ص ٨٤-٨٥).

من هنا فنقل التكنولوجيا لدى هذا الاتجاه لا يعدو كونه أحد أساليب السيطرة الغربية ومحاولة إبراز الانقسام داخل هذه المجتمعات التى تتميز بطبيعتها بتركيب وحدوى شديد التماسك (عبد الملك، ١٩٨٣، ص ص ٢٥-٢٦).

إن أبرز ما فى ممثلى هذا الاتجاه، هو تجاهلهم الواضح لطرح بدائل تفصيلية لعملية تجاوز التخلف فى العالم الثالث، ولنمط التكنولوجيا البديلة لصالح التركيز على البعد الحضارى القيمى (الدينى عند البعض).

ولكن، على الناحية الأخرى، نجد لدى هذا الاتجاه تتبعاً تفصيلياً جيداً لأثر نقل التكنولوجيا على مسح الهوية الحضارية لمجتمعات العالم الثالث، وخاصة فى تلك القطاعات والمجالات التى ترتبط بثقافة البشر، مثل دراسة نبيل كامل مرقص عن "نسق المسكن فى الثقافة النوبية بين التنمية والاحتواء" وبرهنته على الدور الكبحى لنمط المسكن الغربى، فى عزل المواطن النوبى عن نسقه الثقافى التقليدى بتوازناته القائمة على علاقة غير عدائية بالطبيعة (نبيل مرقص).

ويسترشد بالإطار المنهجى نفسه حامد إبراهيم الموصلى فى دراسته عن "التكنولوجيا والنمط الحضارى دراسة حالة عن العريش"، حيث اتخذ الاحتلال الإسرائيلى إطاراً للمقارنة بين التكنولوجيا الغربية المستوردة، ونمط الحياة الذى كان سائداً قبل الاحتلال والقائم على علاقات اجتماعية تقليدية. وقد ركز الباحث على دور تلك التكنولوجيا المستوردة فى تدمير أنماط الاستهلاك المحلية لصالح أنماط استهلاك تؤيد الحاجة لاستيراد التكنولوجيا الغربية (الموصلى، ١٩٨٤).

إن أهم ما يميز هذا الاتجاه فى تناوله للموقف من نقل التكنولوجيا واستراتيجية التنمية البديلة هو:

١- أولوية العنصر الحضارى الثقافى على الاقتصادى المادى.

٢- التغيير فى غط الاستهلاك وما يرتبط به من ثقافة، هو المقدمة والأساس لتغيير غط الإنتاج الذى يؤيد التبعية للغرب، حيث تحتل قضية ماذا ننتج؟ أولوية على قضية كيف ننتجه؟.

٣- تظل البدائل التى يقدمها هذا الاتجاه على مستوى التجريد، مع انطلاق من ضرورة تأجيل مناقشة التفاصيل الفنية لحساب التغيير الفورى والحاسم فى الثقافة السائدة والنمط الحضارى، والثقافى القائم.

### نقل التكنولوجيا واستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية :

لعل هذا الاتجاه، هو أكثر الاتجاهات انفتاحاً على كل من الاتجاهين الآخرين. فهو وإن كان يتفق مع الاتجاه الثانى فى نقده لنموذج النمو الانتشارى عبر نقل التكنولوجيا وفى استهدافه للاستقلال وعدم رهانه على إمكانية اللحاق بالغرب عبر تقليده، إلا أنه يظل متمسكاً بمقاربة مختلفة لمازق التكنولوجيا فى العالم الثالث، مقارنة تعطى الأولوية لنمط الإنتاج السائد وطبيعة التحولات فى التقسيم الدولى للعمل، على حساب الخصوصية الحضارية. تعطى أولوية لتحولات غط الإنتاج على حساب أنماط الاستهلاك باعتبار أن الأولى ذات تأثير حاسم فى الثانية وليس العكس.

كما أن هذا الاتجاه وإن كان لا يراهن على اللحاق بالغرب ضمن تقسيم العمل الدولى بصورته الراهنة، إلا أنه يتعامل بجدية مع الفجوة فى الدخل والتكنولوجيا والمعرفة على الصعيد العالمى، طارحاً مشروعاً لتجاوزها، ومعتبراً ذلك التجاوز هو المقدمة الحقيقية لخلق ثقافة عالمية لا تستبعد التجانس العالمى كهدف، لكنها لا ترى تحقيقه يتم عبر فرض الغرب "لتجانسه الخاص" من خلال تسييده لنمط إنتاجه وثقافته.

من ناحية أخرى، فهى رؤية لا تتعامل بعدمية مع مطلب إصلاح النظام العالمى لترشيد عملية نقل التكنولوجيا لصالح العالم الثالث، وإن كانت تدرك الحدود التاريخية لهذا الإصلاح باعتباره يظل "إصلاحاً" لنظام دولى يفتقد أسس العدالة ويعتبر اللا تكافؤ جزءاً عضوياً من هيكلية.

وإذا كان الانفتاح على مشاكل الواقع واتجاهاته المتناقضة هو إحدى سمات هذا الاتجاه، فمن الطبيعي أن تكون التناقضات داخله أعظم درجة، ويكون تجانسه الداخلي أقل.

إن هذا الاتجاه يدعو لاستراتيجية قائمة على إشباع "الاحتياجات الأساسية"، ولكن لا يؤيد هذه الاحتياجات باعتبارها أحد متركزات هوية حضارية ثابتة، غير متحولة. ولا يعتبر هذا الاتجاه أن التغييرات في أولويات الاحتياجات الاجتماعية التي تتم بفعل الصراع الطبقي في بلدان الجنوب، تعد بديلاً لتغييرات جذرية في العلاقات الدولية؛ أي باختصار لا يتعامل مع الصراع الطبقي الداخلي ضد النخب الرأسمالية المرتبطة بالغرب، بديلاً عن الصراع الطبقي على الصعيد العالمي وداخل البلدان الرأسمالية المتقدمة.

ولعل انهيار "التجربة الاشتراكية" في بلاد أوروبا الشرقية، قد نبه أنصار هذا الاتجاه إلى أن نضالاً عالمياً على مختلف الجبهات هو المآمن الرئيسى ضد انهيار تجربة تنمية متمحورة على الذات، ولكنها منعزلة عما أتاحه النضال البشرى على مستوى العالم - وفى القلب منه الدول الرأسمالية- من منجزات على صعيد التكنولوجيا والمعرفة الديمقراطية.

## المراجع

- ١ - حركات محمد، تأملات حول الاستقلال التكنولوجي في الوطن العربي، في مجلة (الوحدة)، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، السنة الخامسة، العدد ٥٥، أبريل ١٩٨٩، ص ٤٦.
- ٢ - إبراهيم سعد الدين وآخرون، (التنمية العربية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩، ص ١٤١.
- ٣ - محمد رشيد قریشی، في: (المستقبل العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص ص ١٠١-١٠٢.
- ٤ - أنطوان زحلان، (العرب والعلم والثقافة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨.
- ٥ - هاسل البستاني "حوار الشمال والجنوب وانسياب التكنولوجيا من الدول الصناعية إلى الدول النامية" في: (المستقبل العربي)، العدد ٧٥، مايو ١٩٨٥.
- ٦ - حسام عيسى، (نقل التكنولوجيا: دراسة في الآليات القانونية للتبعية الدولية)، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٧.
- ٧ - عصام النقيب، "دور العلم في التنمية والتغير في الوطن العربي" في: (المستقبل العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.
- ٨ - أسامة الخولي، "أفكار في شأن التعامل مع التكنولوجيا الغربية"، ضمن كتاب (التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب للدخول في مضارها)، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٨٩.
- ٩ - مالك بن نبي، (المسلم في عالم الاقتصاد)، دار الشروق، القاهرة، ١٩٧٨.
- ١٠ - أنور عبد الملك، (رياح الشرق)، دار المستقبل العربي، القاهرة، ص ص ٢٢٥-٢٢٦.
- ١١ - نبيل كامل مرقص، (نمط المسكن في الثقافة النوبية بين التنمية والاحتواء)، دراسة غير منشورة، معهد التخطيط، شعبة التخطيط الاجتماعي والثقافي.
- ١٢ - حامد إبراهيم الموصلي، (التكنولوجيا والنمط الحضاري، دراسة حالة عن العريش)، بحث غير منشور، كلية الهندسة جامعة عين شمس، ١٩٨٤.



## تعقيبات و مناقشات

### المحور الثالث

#### العلوم التكنولوجية وقضايا التبعية

د. صلاح الزين (رئيس الجلسة)

بعد ورقة د . عبد الجواد عمارة ورقة أ. أشرف حسين لي ملاحظة صغيرة. الورقتان شديدتا العمومية. تقرأهما كأنك تقرأ عن البحث العلمي في تاوان، في سنغافورة، في بلاد الواق واق. ليس هناك مصر. وأنا سأتكلم عن مصر .. لن أتكلم عن العالم العربي لأنني لا أعرف العالم العربي. أعرف مصر. لا توجد أي DATA خاصة بمصر.. لا توجد أي DATA تقول هل حدث هناك خروج عن هذا المأزق . أي القضايا المؤجلة مثل مقال د . عبد الجواد . هل البحث العلمي في مصر - التكنولوجيا - قدم نماذج تقول إن هذه المسألة ليست مؤجلة إلى أبد الأبدن حتى نحل مشروعاً مغايراً للغرب ، حتى نحل مشروع استقلال حضارى عن الغرب . هل كل هذه -مسائل التكنولوجيا - يجب أن تؤجل إلى الانتهاء من هذه المشاكل الرئيسية . كيف ؟ إذا كانت هذه المشاكل أصلاً ستكون أرضيتها البحث العلمي والتكنولوجيا ، أى مفروض أن أبدأ من حيث انتهيت أم أنتهى من حيث بدأت ؟ لأعرف هذه النقطة.

د. ليلي سوييف

أول ملاحظة عندي هي أن الورقتين شديدتا العمومية ، وأنه حتى لا نتكلم في المخصص يتحدثان عن العالم العربى - ليس عن دول معينة في العالم العربى - وهذا التعامل مع العالم العربى كوحدة يؤكد أن حجم الاختلاف بين أطراف الأفكار المختلفة - سواء المالية على مستوى استيراد التكنولوجيا ، أو الاجتماعية على مستوى استيعاب التكنولوجيا المستوردة - من الضخامة بحيث يحتاج إلى مدخل خاص لكى نتكلم عن العالم العربى ككل بدون تخصيص .

الحقيقة - قبل هذه الملاحظة الأولى التى أشرت إليها من أجل أن أكمل كلام أ. صلاح الزين - إننى أريد أن أحيى منظمى الندوة على أنهم أدركوا شيئاً مهماً ، يدهشنى أن المثقفين لم يدركوه لفترة طويلة ؛ وهو أن التبعية فى مجال العلم والتكنولوجيا هى أحد مظاهر التبعية فى المجال الثقافى - أى أن العلم والتكنولوجيا جزء من الثقافة أساساً، ومنذ فترة وأنا ألحظ أن ندوات كثيرة جداً تعقد فى مصر، لا يوجد بها أى شىء عن العلم لذا فأنا أحيى فى الحقيقة منظمى الندوة على أنهم انتبهوا لهذا المحور ، وأنهم أفردوا له جلسة . وعموماً تقسيم محاور الندوة جيد للغاية.

بالنسبة لهذه الندوة ، غاب عنها العلم؛ أى غابت عنها ورقة تعالج العلم (Science) والتبعية فى هذا المجال، وهذا شىء مؤسف لأنه هو والتكنولوجيا مرتبطان بشكل واضح، فكون أنه ليست هناك ورقة تعالج تحديدًا التبعية فى مجال العلم قد أخل بفائدة الندوة ككل. أيضاً، غاب الشىء الذى أشار إليه أ. أشرف وأشار إليه أ. عبد الجواد؛ غابت ورقة عن المتابعة الملموسة لآليات التبعية فى مجال التكنولوجيا أو العلم ، سواء كانت التكنولوجيا أو العلم، وورقة آليات تعميق الفجوة ، أى الورقة التى تصف شكل الفجوة ، مظاهرها كذا ، أو تصورات المخارج، لكن لا يوجد الشىء الذى نقول إنه يحتاج إلى دراسة . أى كنا نتمنى أن تكون هناك محاولة بهذا الشكل ، خصوصاً وأنا أعرف أن هذه الندوة تجهز منذ فترة طويلة ، فكان وارداً أن يكون فيها مثل هذه الورقة . هذان الموضوعان ، فى الحقيقة ، يقللان من الفائدة التى يمكن أن نفيدها من مثل هذه الندوة . هناك ملاحظة إيجابية للورقتين أنه بغض النظر عن الخلاف - الذى سيظهر حالاً بمجرد أن أقول ملاحظاتى فى المعالجة - لكن تظل معالجة قضية التبعية التكنولوجية على أنها قضية اجتماعية فى المقام الأول هى فى رأى المدخل الصحيح ، واتفق مع هذا . هذه ليست قضية فنية . هى طبعا فيها جانب فنى لانستطيع أن نغفله ، وإغفاله يخرجنا خارج العالم تماما ، لكن مدخلها الرئيسى هو فعلاً مدخل سياسى اجتماعى . هذا واضح فى الورقتين، وهذا أوافق عليه ، وإن كنت أرى أنه كان لابد أن يدلل عليه أكثر من ذلك ؛ ليس من أجلنا نحن الجالسين - نحن تقريباً كلنا متفقون على هذا ، أو غالباً أغلبنا يتفق على هذا - لكن نحن لانحدث أنفسنا. واضح من الكلام أن هناك تياراً آخر ، وهذا التيار هو المسيطر على صناعة القرار فى أماكن كثيرة، يرى أن المسألة فنية ، فإذا كنا نريد أن نقول

إنها ليست فنية ، أو نقول لغيره من الطبقات - من الشرائح الاجتماعية - إن المسألة ليست فنية فهذا التيار يضحك عليك ، فهذا يعنى أننا لابد أن ندلل على ذلك، لانستطيع أن نفترض أن هذا بديهي . هناك ملاحظة منهجية أيضا و عامة . فعلى خلاف كل الموضوعات التى أثبتت فى هذه الندوة، قضية التكنولوجيا بالذات لاتثير تساؤل إن كانت هناك تبعية أم لا . كل الناس يتفقون على أن المسألة هنا واضحة ، وأنا لن أثير السؤال ؛ ماذا تعنى "تبعية" ؟ . هذا السؤال الذى يجعلها يمكن الاتفاق حولها والعمل وتوضيح الأمور فيها أكثر ، لأن الكل بما فى ذلك المسيطر على القرار والذى لايسيطر على القرار رغما عنه .. أى أن مظاهر التبعية هنا أكبر من مجرد أنها معروفة . وأوضح أنها فعلا ملموسة بدءاً من أنك تستورد ولا تصدر التكنولوجيا أو المنتج التكنولوجى ، وإذا صدرت تصدر القليل جدا . إن ماتستورده قد يكون ملائماً وقد يكون غير ملائم . تستورد الموجود، وماتستورده ولو كان غير ملائم تدفع فيه ثمنا باهظا ، ما تستورده قد يكون هناك إمكانية لاتستخدم ريعه مثلا ، وهذا يحدث فى أغلب الأحوال . فكل هذه الأمور تجعل هذه القضية موضع خلاف، لكن فى ماذا الخلاف يكون دائما ؟ فى "كيف" نعالج الطلب.

هناك ملاحظة رئيسية على كلام د . عبد الجواد، هى أنه يقرن ثلاثة أمور ببعضها على أساس أنها لاتنفصم : التبعية فى المجال التكنولوجى ، التبعية فى المجال العلمى ، والتخلف فى المجال الثقافى وغياب الثقافة العلمية . تصورى إذا كنا نريد أن نعالج الأمور معالجة علمية - لابد أن نكون واضحين بعض الشيء . هناك فرق بين أن أقول إن هناك أهدافا اجتماعية لايمكن نظريا الفصل بينها وتصور تحقيقها ، وأن أقول إن هناك أهدافا اجتماعية يمكن نظريا الفصل بينها ، لكن فى مجتمعنا لايمكن الفصل بينها ، أو أن أقول نظريا وفى مجتمعنا لكن أنا لا أريد أن أفصل بينها ، ولأحب ولاأفضل . أيا كانت أسباب ذلك ، فالذى يُطرح أنه لايمكن الفصل نظريا . أرى أن هذا ليس بديهي إذا كان صحيحا يكون محتاجا لتغير . وأرى أن التجربة اليابانية مثال على ذلك . أنا لست دارسة للتجربة اليابانية ، لكن الانطباع - مادمنّا لانتكلم عن شيء بديهي - . يشير إلى أن هناك شيئا شكله مختلف عن ذلك . فى اليابان هناك تقدم تكنولوجي عال جدا ، ليست هناك تبعية تكنولوجية ... لكن يبدو أن هناك الإبداع نفسه، الاختلاف نفسه، فى مسألة العلم كعلم بحث. والثقافة اليابانية تبدو ثقافة تقليدية أيضا، فيها جانب كبير جدا من



الميتافيزيقا ، ورغم ذلك هناك تكنولوجيا . حتى فى الغرب الأوروبى المتقدم: الثقافة العامة شىء وثقافة العلماء شىء آخر . أى هناك تقدم تكنولوجيا عال وهناك أيضا تقدم عال . لكن هناك ثقافة عامة ليست كذلك . هى ليست شكل ثقافتنا لكنها ليست علمية، الثقافة العامة هناك ليست علمية ، وفيها حتى جانب من التعامل الميتافيزيقى مع العلم ذاته . . إن العلماء يقولون : هذ صحيحا إذن فهو صحيح ، وهكذا .

إذا كنا سنقول إن هذه أهداف لاتنفصم نظريا لابد أن ندلل على هذا . . . إذا كنا سنقول تنفصم نظريا لكن لايمكن أن تنفصم في مجتمعنا فى ظروفه الحالية - وأنا أميل لهذا التصور لكن لابد أن ندلل عليه - لانستطيع أن نقوله كبديهية . وحتى لو ظهر أنها تنفصم فى مجتمعنا فهذا مشروع تماما ، وإن كنت أقول أيضا إننى لا أريد أن أفصلها . لكن فى هذه الحالة على أن أتبين كلفة أن أرفض الفصم لأن ما اختلف حول أنه ليس هناك تقدم ، إلا إذا كان التقدم على أى محور يكون له مردوده - مردود عام فقط - يكون أقل طبعاً لو استطعت أن أحدث تقدماً على كل المحاور - مردود أفضل - - فأننا أضحي بالمردود الأقل فى مقابل المردود الأكبر . هل أنا متأكدة من أنى أستطيع أن أفعل ذلك؟ ما شكل الكلفة الاجتماعية لهذا ؟ هذه أمور لابد أن تعالج بدقة ، ويصعب أن تعمم .

أنتقل إلى ملاحظاتي على ورقة الأخ أشرف أول ملاحظة أنه كان يجدر بهذه الورقة أن تقوم بمسح بـبليوجرافى ، ليس من الضروري أن تسير وراء كل باحث، لكن على الأقل كان يجدر أن تقوم بهذا المسح .

الملاحظة الثانية خاصة بالاتجاهات . أنا موافقة فعلاً على أن الاتجاهات المطروحة تنحصر فى تلك الاتجاهات الثلاثة التى طرحتها الورقة ، وأرى أنه تقسيم معقول ، ولكن فى عرض هذه الاتجاهات ينقصنا بعض الأشياء . ففى نقد الاتجاه الأول الذى هو الاتجاه الاستشارى نحن محتاجون أيضا لمعالجة ملموسة بعض الشىء لمشاكل هذا الاتجاه ، أى التأكيد على فكرة الإخفاقات المتتالية ... أنت تسميها إخفاقات ، هو لا يسميها إخفاقات ، بل يسميها نجاحاً نسبياً ، وهو أيضا ليس مخطئاً تماماً ، إذ لانستطيع أن تغفل أن التغيرات التى حدثت فى الوطن العربى أو فى مصر ، قللت معدلات وفيات الأطفال مثلاً وزيادة فى متوسط العمر - هذه جزئيات لا أستطيع أن أغفلها . لانستطيع مثلاً أن تغفل أن عدد الأطفال الذين يموتون بالإسهال تحديداً قد تقلص إلى حد كبير. وإذا قلت إن الموضوع



أخفق وإن هذا الطريق قد أخفق ، فيجب أن أسأل: وإن هذه السكة أخفقت . هي مخفقة  
فى ماذا إذن ؟ مخفقة فى أنها لاتضيق الفجوة ؟ هذا إذن غير واضح ولابد أن يوضح .  
هذا بالنسبة لى أنا صواب ، موافقة عليه، لكن هذا لابد ألا يظهر على أنه أمر بديهي .  
فهنا عندما ننقد الاتجاه الأول علينا أن نظهر - رغم أنه يحسن المستوى العام بعض الشيء -  
لكن الفجوة اتسعت - كيف تتم هذه العملية ؟ وكيف تتم عملية استيراد التكنولوجيا فى  
ذاتها ؟ فهذا ينقصنا .

بالنسبة للاتجاه الثانى الذى هو الخاص بالاستقلال الحضارى ، أيضا غاب نقد، فى  
تصوري، رئيسى ، لأنه نقد من منهج الفكرة الخاصة بالاستقلال الحضارى نفسه . هناك فى  
تصوري بعض المجالات أنا مضطرة إلى أن استعمل الغرب فيها - الغرب المتقدم أو أيا  
كان ، ليس الغرب فقط بل الدولة الأكثر تقدما فى العالم فى مثل هذا المجال. سأعطى  
مثالا يتعلق بمسألة التقدم العسكرى، فى هذا المجال أنا مضطرة - بما أننى أتعامل مع آخر  
مغاير ومعادٍ وله أطماع - إلى عدم تجاهل تقدمه العسكرى عنى . وبالتالي لأن التقدم  
العسكرى معناه أنه يستطيع أن يجهز على . فهذا فى صلب الفكرة ؛ إنه ليس  
(مسطرتى) لأن هناك . مسطرتى الأخرى . إذن ، فى غير التقدم العسكرى ، هناك أشياء  
أخرى أيضا مثل تقليل معدلات وفيات الأطفال فأنا لا أستطيع أن أقول إنه ليس  
( مسطرتى ) يموت عنده عشرة كل ألف طفل وأنا يموت عندى خمسون، أنا لا أستطيع أن  
أعتبر هؤلاء الأربعين لايساون شيئا، لا. يمكن هذا أن يكون موقفا عنصرياً لا إنسانياً .  
فهنا يوجد خلل رئيسى فى الفكرة ذاتها يجعلها تحتاج إلى تعديل . وفى النهاية هناك  
مسطرة إنسانية مشتركة لابد أن أحدها ولابد أن أفصل بينها وبين أشياء أخرى .

#### د. حسام عيسى :

أنا سأشير بسرعة جدا إلى بعض النقاط السريعة فى فنية التبعية والتنمية . من المؤكد  
أن المرء لابد أن يعرض لمسائل عامة . هناك كثير من الأساطير حول طريق التنمية ، منها  
قضية علاقة التكنولوجيا بالثقافة ، قضية التبعية التكنولوجية ، قضية علاقة الأسبقية فى  
التكنولوجيا عن العلم، مثلما ذهبت إحدى الأوراق . التكنولوجيا - كما نعرفها - ظاهرة  
حديثة جدا وليست سابقة على العلم، ظاهرة بدأت فى منتصف القرن التاسع عشر . ليس  
معنى المعرفة إنتاجا لشيء ، وإنما المعرفة التى تقبل التراكم القائمة على البحث المنظم .

هذه الظاهرة لم تعرفها أوروبا إلا فى منتصف القرن التاسع عشر . لذلك ، غير صحيح أنها سابقة على العلم . التكنولوجيا بهذا المعنى ظاهرة حديثة ؛ التكنولوجيا هى نمط معرفى يتوسط ما بين العلم والصناعة ، يرتبط بكليهما ، وإن كان ارتباطه بالصناعة أكبر من ارتباطه بالعلم ؛ ارتباطه الأساسى بالصناعة وليس بالعلم .، بدليل أن هناك بلادا كثيرة جدا بلغت التقدم فى العلم وبلادا أخرى أقل تقدما فى العلم مثل اليابان وهى أقل تقدما من إنجلترا وفرنسا فى العلم .. انظر جوائز نوبل التى تأخذها إنجلترا وفرنسا ، إنها تساوى ما أخذته اليابان عشرين مرة ، واليابان أكثر تقدما تكنولوجيا عشرين مرة من إنجلترا وفرنسا مجتمعين . لكنها ليست أكثر تقدما من أمريكا ، أمريكا أكثر من الاثنين فإذاً ليس هناك ارتباط ضمنى ، بمعنى أن هناك بلداً متقدماً علمياً أو متقدماً بالعلم، فى ارتباطها الذى بين الاثنين وارتباطها بالعلم وارتباطها بالصناعة أكثر . . . أى أن العلم ضرورة والصناعة هى المحددة . . . هى التى تحدد التراكمات وهى التى تحدد مايجدد وما يكتب وما يوضع فى الأدراج وما يستمر، والرأسمالية إذا كانت قد حققت أكبر نهضة تكنولوجية فى تاريخ البشرية . . فهى قتلت من الإبداع التكنولوجى أكثر مما سمحت بامتداده لأسباب متعلقة بالصناعة وليست متعلقة بالعلم . فالمحدد هو الصناعة .

النقطة الثانية العلاقة بالثقافة . . . أنا رأى، هذا عند اليسار ينبغى أن يختفى . . . لا يوجد شيء اسمه علاقة بين التكنولوجيا والثقافة . . . أى كل ثقافة لها تكنولوجيتها . لا يوجد ارتباط نهائياً. التكنولوجيا تاريخياً شيء ينتقل عبر الحضارة ، وتجربة الإنسانية هى تجربة الانتقال للتكنولوجيا . التكنولوجيا فى الولايات المتحدة انتقلت من أوروبا إلى اليابان وتنتقل من اليابان إلى غيرها؛ أى تاريخها هو تاريخ الانتقال المستمر مع اختلاف التقدم . . ليس هناك ارتباط بين الثقافة والإبداع التكنولوجى ، ارتباطاً حتمياً . نعتبر نتيجة خطيرة جداً، القول إن كل ثقافة لها تكنولوجيتها ، وهذا غير صحيح . التكنولوجيا لها طابع عالمى لأن الصناعة لها طابع عالمى ، وبالتالى ليس معنى ذلك أنه ليس هناك ارتباط بين الجو الثقافى العام وجو العلم والتكنولوجيا . . هذه مسألة مختلفة تماماً لكن ليست فى قضية النقل ، قضية انتقال التكنولوجيا . القضية الثانية هى قضية الموازنة . التكييف . . ليس هناك شيء اسمه نقل ثم شيء اسمه تكييف . كل نقل للتكنولوجيا حقيقى بمعنى الكلمة كان دائماً مرتبطاً بعملية تطويع، بغير التطويع ليس هناك نقل . .





ظروفاً اقتصادية واجتماعية جعلت مثلاً التكنولوجيا الأمريكية تتميز بصفة عامة بقدر هائل من استهلاك الطاقة إذا ما قورن بالتكنولوجيا الأوروبية الغربية . التكنولوجيا اليابانية تميل إلى صغر الحجم ويمكن أن نجد في كل حالة من هذه الحالات بصمة طابع الجغرافيا والاجتماع والاقتصاد . عندما نتكلم نحن عن التكنولوجيا الملائمة لمصر أو لأية دولة ونرى تكلفتها الاجتماعية فيما يتعلق بأنها فتحت فرص عمل جديدة أم لا ؟ هل هي متوافقة مع البيئة أم لا ؟ تساعد فعلاً في تطور المدرسة الوطنية في البحث أم لا ؟ فكل هذا طبعاً يكون له اختياراته . الاختيارات التي يحملها هو ضمنها قيادة المجتمع، بشكل عام إذا كان هذا المجتمع ينوى ان ينتج مثل الصين والهند - فتطور التكنولوجيا الصين والهند تعملان بالفعل على تطوير لأشكال أصيلة . في مصر لم يحدث هذا ، وحتى المحاولات المحدودة جداً اجهضت، والمثال المشهور جداً أو الذي كان مشهوراً : مسألة تعطل قسم الطيران في كلية الهندسة لأسباب غريبة جداً وغير معروفة بعد أن كان الباحثون المصريون قطعوا شوطاً - قبل وقتها إنها في إطار تطوير طائرة قتال مصرية . الهند كانت قد سارت . . وصنعت "الميج" عندها . الهند تجاوزت مع باكستان والصين وثلاث كتل ضخمة بشرية وثقافية ومتعادية جعلت كل دولة من هذه الدول عندها برنامجها النووي الخاص . ونحن كان بجوارنا اسرائيل التي تصنع قنابل نووية ولم نشعر حتى الآن أن في هذا تحدياً يستدعى أن يكون لنا برنامجنا العملي الخاص وإبداعاتنا التكنولوجية وبرنامجنا النووي . . . الخ .

فالمسألة هنا تتحدد في وجود مجتمع يواجه مشاكل بالفعل فيستدعى كوادره الوطنية لحل هذه المشكلات . لكن عندما لا يكون الأمر على هذا النحو ، يجد الباحث نفسه في وطنه في حالة من اثنتين : إحداها أنه "سلعة" راكدة ليس عليها "طلب" .

إذا توقفنا عند أمثلة محددة ، فسوف نلاحظ أن أولويات البحث العلمي في مصر لا يحددها احتياج المجتمع المصري للبحث العلمي ولكن يحددها التمويل الأجنبي والمضاف ، كما نلاحظ أن العلماء المصريين منقطعوا الصلة عن مجتمعهم، وهناك بالفعل قصور في الثقافة العلمية . ويؤكد هذا أن الاقبال - عموماً - على المعارف العلمية إقبال ضئيل جداً . ونحن نستطيع أن نتحدث عن التبعية فيما يتعلق بترتيب أولويات البحث العلمي في بلدنا، وتبعيته خطيرة وتهدر كفاءات كثيرة جديدة وتحرف جهود المؤسسة الوطنية للبحث



العلمى . إن المسألة تكون مثل الـ " التمرينات الرياضية البسيطة " التى ليس لها أى مدلول لا اجتماعى ولا علمى ولا تكنولوجى .

تظل نقطة أخيرة خاصة بموضوع العطاء المصرى فيما يتعلق بالمعارك العلمية المختلفة أم لا .. وأنا أعرف أن هناك بعض المجالات التى يبذل فيها المصريون جهداً طيباً جداً ومنشوراً . ولكن موضوعات " أوراقها " و "متابعاتها" ليس فيها "مرجع" مصرى واحد .

أنا لا أعرف لماذا ؟ هل لأن مجلاتنا لاتصل أم لأنه يكون هناك تعمد لإغفال الإسهامات المصرية فى هذه المجالات، أو هناك تشكك من جدوى الذى تقدمه للعالم . لا أعرف لماذا ؟  
د . أمينة رشيد :

عندى سؤال بسيط جداً لحسام عيسى فيما يخص ما ذكرته عن الفاصل بين الثقافة والتكنولوجيا ، كنت أريد أن أسألك حول المثل اليابانى والخاص بالورقة التى تخزن لمدة يوم . تفترض أن السيارة لن تعطل . إن كذا وكذا - هذا مفهوم محدد للزمن وللجدوى .. أى عندما نقول " ثقافة " لا نعنى الأدب والفن فقط ، بل أيضا مفهوم الزمن والجدوى ومفهوم العقلنة فى مسيرة الحياة .

د . حسام عيسى :

قضية التكنولوجيا ثار حولها جدل كثير وتساؤلات كثيرة ، من أهمها : هل على الدول النامية أن تبتدع تكنولوجيا ملائمة لثقافتها ... فرد عليها إيمانويل الاقصادى الدانماركى الشهير قائلاً إن كل ثقافة متخلفة ستنتج تكنولوجيا متخلفة ، ثم قال ما الخلاف ؟ هناك خلاف بين الثقافة الالمانية والثقافة الفرنسية . من يجرؤ أن يقول إن هناك تكنولوجيا المانية وهناك تكنولوجيا فرنسية . ثم أنا معترض الحقيقة على كلمة قبلت منذ قليل أن هناك تكنولوجيا فى أوروبا .. الآن مثلاً السيارات هناك سيارات كبيرة وسيارات صغيرة . ماهى المعرفة التى وراء هذا ؟ المعرفة واحدة إذن، ... أريد أن أقول إنه ليس هناك ارتباط . رجال "الثقافة" يقولون مثلاً التكنولوجيا الغربية هذه فقيرة وعلينا أن نبدأ بتكنولوجيا غير قابلة للنقل ، لأن مع النقل لابد من تطوير ثقافتك . هذا كلام ليس له معنى . والمركز القومى للبحوث فى فرنسا قدم تعريفاً لنقل التكنولوجيا ؛ قال إن نقل اتكنولوجيا هو تطويرها ... النقل بدون تطوير هذا لا معنى له ، فالذى أقوله ، فى

النهاية، إن مسألة الثقافة هذه خطيرة جداً لأنها ستذهب بى فى متاهات لأن كل مجتمع أصبح لديه ثقافته المتميزة يكون عنده تكنولوجيته المتميزة.

أ. بشير السباعى :

أتصور أن تدخل الثقافة يحدث من خلال الإدارة داخل الوحدة الانتاجية أو المؤسسة الصناعية . أى لو أخذنا ، مثلاً، نظرية الإدارة اليابانية فسوف نلاحظ أنها تعتمد على تواجد العامل فى مجمل مسيرة حياته داخل مصنع واحد وكمؤسسة صناعية واحدة . الاختلاف هنا لا يكون من مصنع إلى مصنع ولكن يكون داخل مختلف مستويات المصنع . فأتصور أن هذا تدخل من خلال الإدارة ... أى أن التكنولوجيا يمكن أن تكون محايدة ، أو "وسيطاً" بين الثقافة وبين الادارة .

د. نعمات نوفل

هناك بلاد منتجة أو تقود حركة العلم والتكنولوجيا وبلاد هى البلاد التابعة وهناك - من ثم - ثنائية مابين هذين الطرفين . الأمور تترتب تقريباً فى العشر سنوات الاخيرة بشكل أكثر تنظيماً . حتى قضية قيادة العلم وقيادة التكنولوجيا فى العالم . هنا نحن ننظر فنجد أنفسنا داخلين فى ثنائية علمية . لكن الحقيقة أنه أصبح هناك توظيف لكل الباحثين فى العالم تقريباً . يمكن أن يكون عملهم فى هذه المساحة بحسب هذه الفكرة العلمية ولتطويرها تعقد لجان علمية تتبع الأمم المتحدة وشركات الخ ومعاهد كبرى تقول بحوثاً على مستوى العالم فى هذا الاتجاه لتوظيف كل القادرين على هذه المسألة من أجل أن يصب فى شئ واحد . وهو ما وصفه بعد ذلك ميراجيل ترست الهندى بأنها نوع من " الامبريالية البيئية " ( فى البداية أسماها الكولونيالية ) فالفكرة هنا أنه كيف أن العالم كله يكون موظفاً لخدمة فكرة معينة ، وبالتالي نحقق فى صالح العلم مصالح قضية قد تسميها أنت تجاوزاً " مصالح المركز " والعالم كله لابد أن يخدم هذا . لم تعد التكنولوجيا قضية ثنائية من يستطيع أن يعطى ومن يستطيع أن يتصارع ... الخ كذلك هناك اتفاقية (ايزو - تسوليت) التى تحدد المواصفات القياسية للسلعة التى يسمح بدخولها السوق الأمريكى أو السوق الأوروبى أو السوق اليابانى والتى تحدد مجموعة قياسية جداً من المواصفات يعجز أى إنتاج صناعى فى أى بلد فى العالم الثالث أن يوفى بها . وقد قرأت

مقالاً منذ أسبوع عن بعض شركات فى مصر تعمل منذ سنوات من أجل أن تصل لشروط " الايزو" مثلاً . على صعيد التطبيق ، كانت هناك أيضاً مسألة من الإحكام العالمى للسيطرة على الانتاج نفسه طبقاً لمواصفات معينة تحدد مسبقاً مواصفات السلعة ، وبالتالى تحدد من الذى يدخل السوق من أجل أن ينتج سلعة ما والمرشح لدخول السوق يدخل بأى شروط . وبالتالى من الذى يستطيع أن يمنحه هذه الشروط بالتحديد حتى يستطيع أن يدخل السوق . لذلك أريد أن أقول إن الحرية التى كنا نناقش بها فى السابق مسألة التبعية وكسر قيود التبعية و الكثير من بلدان العالم الثالث لم نعد نسمع عنها .

فى نفس الإطار لو تكلمنا عن ثورة المعلومات ، فالمثال الذى أرادت أن تشير به . ليلى خاص به (ارفيشنال تيرنز) . . اليوم أصبح فى العالم سوق واحد. أى لم أعد أستطيع أن أقول الـ Soft Wair الأمريكى أو اليابانى أو الهندى ... الخ . . هذا الـ Soft Wair فى العام هو توظيف العقل الانسانى لخدمة الآلة العالمية ككل . وبالمناسبة يوجد فى مصر شركات لا تنتج للسوق المصرى على الإطلاق . تنتج للسوق الأمريكى أو للسوق الالمانى مثلاً .

فى هذا الإطار من أجل أن نمهج الأمور أيضاً بدرجة أعلى نجد أن هناك زخماً شديداً جداً وراء الأفكار التى ظهرت فى أوائل السبعينيات من مفاهيم التنمية البشرية، ولكننا نلاحظ اليوم أن مفهوم التنمية البشرية، بدأ يأخذ درجة أعلى من الاهتمام وهو فى الحقيقة لم يعد مفهوم توجيه التنمية للشعوب مثل ما بدأ به المفهوم ، ولكن المفهوم اليوم هو رفع كفاءة هذه الشعوب المتخلفة حتى تكون قادرة على الاستهلاك لأنك اليوم مع تعقد الإنتاج التكنولوجى لا يمكن فعلاً لأى ربة بيت لا تستطيع أن تفك الخط استعمال الأدوات المنزلية التى تنتج الآن . . . . أى عندما نتكلم مثلاً عن الغسالات " الفول اوتوماتيك" التى فيها ١٨ برنامجاً و٢٤ برنامجاً لا يمكن لامرأة أمية أن تتعامل مع مفهوم البرنامج الذى هو اليوم أبسط عنصر من منظومة المعرفة الحديثة . وبالتالى لابد أن يتغير التعليم ولا بد أن يكون هناك ضغط شديد جداً لأن تدرس هناك " رياضيات حديثة" ونحن نحاول أن نغير حتى مفاهيم التعليم ذاتها . هذه نقطة خطيرة جداً والنقلات التى من هذا النوع قد تكون مفيدة للشعوب فى وقت من الأوقات إذا استطاعت بالفعل أن توظف هذه النقلات لصالحها .



لكن لو ظللنا مستسلمين لهذه النقلات ، فسوف نظل الجانب المستهلك فى تطوير العلوم والجانب المستهلك فى تطوير التعليم ، ومن ثم نستمّر تابعين لما يأتى إلينا من الغرب .

#### د. عبد الجواد عمارة

حقيقة لايسعنى الا أن أشكر كل السادة الذين علقوا على هذه الورقة الصغيرة التى قلت انها ليست سوى بعض المفاهيم، وهذا النقاش الذى دار الان بين إلى أى حد يحتاج الموضوع إلى تعمق أكثر وتدقيق أكثر وقراءة أوسع وتعرف على النشاطات فى الصناعة وفى الحياة عامة. إذ يصعب على فى خمس دقائق أن أرد على كل شيء ، لذلك سوف أرد على كل بعض النقاط د. ليلى قالت التبعية فى مجال العلم غير موجودة ونحن عندما بدأنا نضع الورقة قلنا إن فلانا يتناول العلم وفلاتا يتناول التكنولوجيا ، وأنا أكتب وجدت هذا التخصيص تعسفياً . أنا لم أقدم موضوع معالجة التكنولوجيا وتطويرها وأود أن أقول إن ما طرحته هو أننى نقلت الموضوع من الجانب الفنى المحض ، هذا إلى جانب أن القضية هى - وهى قضية العلم والتكنولوجيا - قضية سياسية بالدرجة الأولى ، وهى مثل التنمية ومثل قضية النهوض بالثقافة ولا أستطيع أن أقول : " أوقفوا التنمية الآن " ؟ أنا أقول نريد تنمية متمحورة على الذات، وهذا جزء من النضال السياسى بشكل عام سواء على جبهة العلم أو على جبهة التنمية ، وما نريد أن نقوله فعلاً إن هذه القضية سياسية، وإنها جزء من النضال العام فى السياسة فى مواجهة الطرف الآخر.

إننى سعدت تماماً بما قاله د. حسام . وأنا قرأت كتابه كله ، وإذا كان عنده كتب أخرى فى الموضوع يسعدنا أن نطلع عليها ونطور أنفسنا بما جاء فيها ونناقشها وما إلى ذلك .

فيما يتصل بمسألة أن التكنولوجيا ظاهرة حديثة ، والتكنولوجيا بالمعنى الراهن هى اليد المنظم أو المعرفة ، لكن أنا أريد أن أقول إنها سابقة للعلم ، بمعنى أن الانسان القديم كان لديه أيضا بعض " معارف " ، وكان يطور أيضا أدواته، آلاته الحربية أى أن هذا الانسان كان يستخدم بعض المعارف خلف عملية التطوير التى يعملها ويتقدم بها .

أنا حقيقة لم أفهم بالدقة ما قاله د. حسام حول أنه ليست هناك علاقة بين الثقافة والعلوم، وعندما نتحدث عن الثقافة نقصد الثقافة بالمعنى الشامل للثقافة بما فيها منهج



الحكم وطريقته وإدارة البلاد والديمقراطية والعدل الاجتماعى - أى أنا أريد أن أقول هذه العوامل كلها داخلية فى المفهوم، أنا أقصد أيضا الثقافة بالمعنى الواسع .

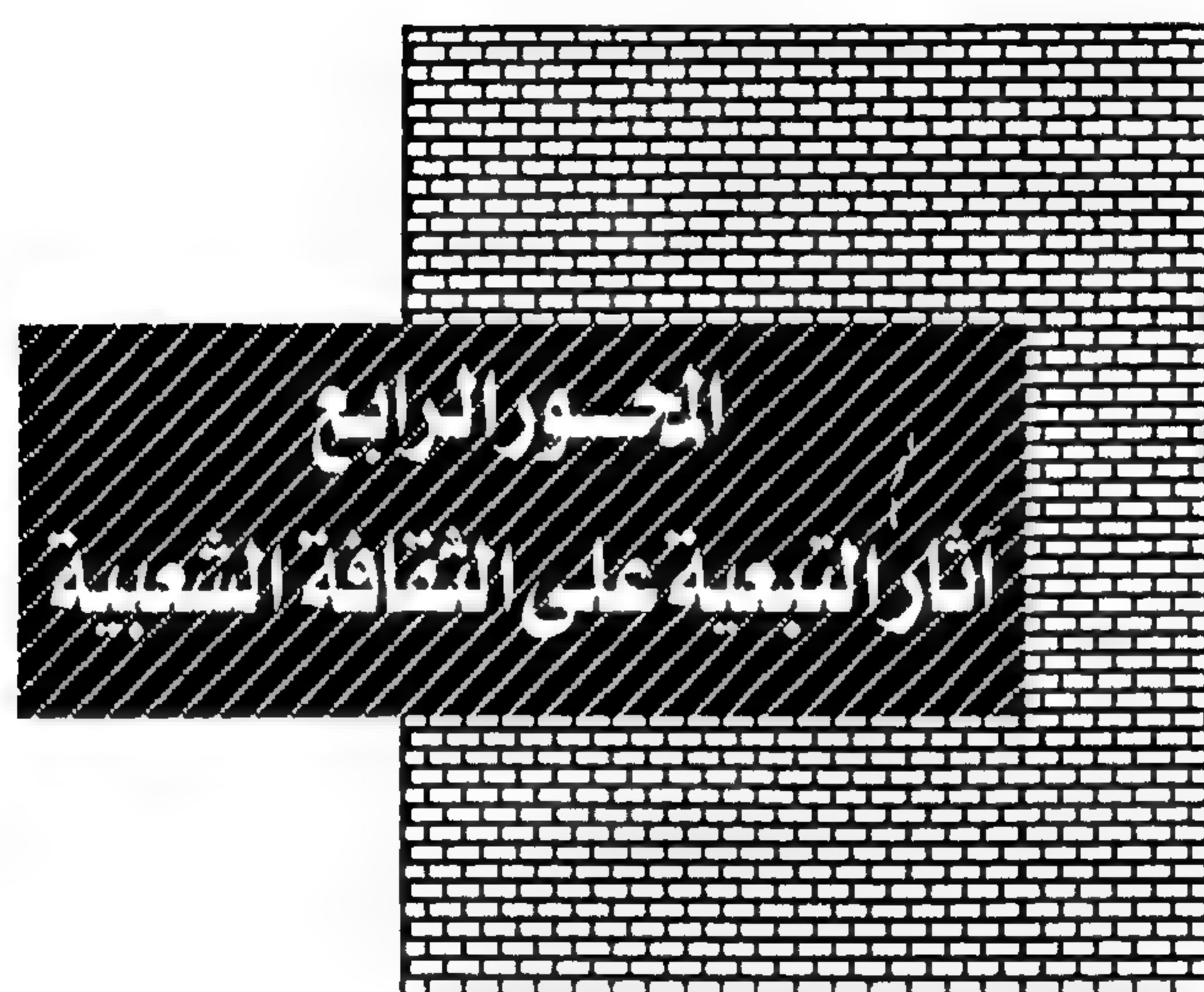
أ. أشرف حسين

سوف أشير ، بسرعة ، إلى نقطتين ترددتا كثيرا فى الكلام، نموذج الهند ونموذج الصين، بما يهدف إلى فكرة أن هناك مخرجاً تكنولوجيا خارج الغرب . الحقيقة هناك تساؤل حول ما إذا كانا نموذجين مختلفين فعلا؟ وربما كان كلام د . حسام عيسى حول النموذج اليابانى كلاماً مفيداً جداً فعلا، لأننا دائما نتكلم عن الإبداع الذاتى وما إلى ذلك ويتبادر إلى ذهننا اليابان . ونحن أمام بلد بالفعل كل الذى فعله أنه " نقل " كل الاختراعات التكنولوجية الكبرى التى تمت خارج اليابان . وتظل قائمة قضية أن هناك فجوة وأن هذه الفجوة مجرد إبداع أو نجاح بلد من بلدان العالم الثالث فى هذا القطاع أو ذاك . أن ينجح مستوى إنتاج داخل السوق الرأسمالى العالمى علنا ويدخل المنافسة . هذا لا يعنى إطلاقاً أن هذا يمكن أن يكون مجرد خيار جماعى لبلدان العالم الثالث ، وهذه النقطة جوهرية فيما أتصور: مسألة أننا لانستطيع، فى كل فترة ، أن نخترع نمودجاً ونحاول تقديمه كنموذج غير غربى .

د . ليلى أثارت ، باختصار ، نقطة تتصل بأن كلامنا كله لا يزال عن الثورة الصناعية ، وأنا أهملنا أن هناك ثورة ثالثة . وأوافقها إلى حد كبير على هذا الكلام لكن تظل هناك نقطة أريد أن أوضحها : يمنعنا هل إخفاق كفاح الثورة الصناعية لأسباب سياسية أم لأسباب تخص التكوين الاجتماعى ؟ هل هذا الاخفاق لازال قائما ؟ مازال يمنعنى من دخول هذه الثورة التكنولوجية الثالثة أم لا؟ وإذا كان لازال يمنعنا فأعتقد أن إعادة تدبرها والبحث فيها مازال مسألة قائمة ، وإلا نكون أمام نوع من المحاولة للهروب للأمام باستمرار . وإذا كنا قد فشلنا فى الصناعة الثقيلة ، فهل نعمل إذن فى الـ Soft Wair . والحقيقة أن ما قال د . نعمان يثير السؤال: ماذا بعد؟ هل تم تحديث المجتمع الهندى بشركة دخلت السوق وانتجت له ؟ هل التكوينة المجتمعية الهندية انتقلت فى التحديث؟ أعتقد أن النظر لازال قائما ونحتاج لحوار بالفعل .

المسألة الأخيرة خاصة بموضوع الأولويات ، ود . أبويكر عرض المسألة كما لو أنها بالفعل هي مشكلة تشوه ثقافى . هل نحن نختار أولويات غيرنا أم لا ؟ الحقيقة نحن نختار أولويات غيرنا ، بينما يجب أن نختار أولويات لإحداث التوازن الاجتماعى ، أى هي أولويات ليست مفروضة ، هذه تشبع طلباً اجتماعياً محدداً . وإلا لم تكن مسألة الطلب الاجتماعى ، وبالتالي فالبحث سيكون لماذا اشبعت هذا الطلب الاجتماعى بالذات الذى هو - بالصدفة- ليس طلب الاغلبية ، إن نقطة البحث ليست فى مسألة تقليدنا للنموذج الغربى، ولكن البحث لماذا نقلده - لو كنا نقلده فعلا- ولمصلحة من ؟

\* \* \*



المحور الرابع

آثار التبعية على الثقافة الشعبية





# الحياة اليومية على رصيف شارع مصرى ( دراسة فى مظاهر التبعية الثقافية وآلياتها وردد الفعل اليومية نحوها )

د. عبد الباسط عبد المعطى \*

## مقدمة :

كتابات كثيرة عالمية ومصرية أنجزت حول أبعاد التبعية ونتائجها، يلاحظ عليها جميعاً أن القليل منها هو الذى اهتم بالتبعية الثقافية؛ مظاهرها وآلياتها ومصاحباتها أو نتائجها، وأن جلّ ما نشر من دراسات وتحليلات حول التبعية إجمالاً، انشغل غالباً بالتحليلات الكلية الموسعة ذات الطابع العام. ولهذا يرى كثير من المهتمين بقضايا التبعية تنظيراً وتقويماً، أنها بحاجة إلى دراسات عيانية ملموسة، تستجلى أبعادها وتختبر بعض أقطارها<sup>(١)</sup>.

وبأتى اختيارنا لموضوع البحث الراهن والذى تحدد "برصيف شارع مصرى" استجابة لهذا المطلب العلمى، الذى أتصور أن فائدته، لاتقف عند حدوده، بل تسعى للإضافة إليه، ربما قبله، إلى تقديم تحليل واقعى، مباشر ومدقق، يفيد الباحث والقارئ والمهموم بالقضايا المجتمعية العامة، خاصة المشتغل بالعمل العام، الفكرى والسياسى المباشر، وسواء كان فى السلطة أو قريباً منها، أو كان معارضاً لها وبعيداً عنها، بمعنى من المعانى.

وإذا كانت فكرة البحث تبدو غير مألوفة عربياً، فقد دفع إليها من منظور البحث

---

\* أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس .

الاجتماعى، وفى القلب منه بحوث علم الاجتماع، محاولة الخروج من دائرة الدراسات والبحوث التى حبست تحليلاتها داخل إطار التنظيمات الرسمية؛ التربوية والتعليمية والسياسية والاقتصادية... إلخ، والتى غالباً ماتطبع اتجاهات ومواقف الباحثين والمبهورين بطابعها، فلا تخلو من قيود وحدود تصبغها ببعض الاصطناع، وتبعدها فى الوقت نفسه عن الرؤى والمواقف والأفعال التلقائية الأقرب لواقع المبهورين. ولا يخفى على الباحث والقارئ ما لهذا من تأثيرات، على التحليل والتفسير العلمى المفيد فى إثراء المعرفة وفهم الواقع وإمكان التصرف والحركة فى ضوئها.

وبهنا قبل المضى مع أبعاد الدراسة ومحدداتها ومكوناتها التركيز على نقطة هامة وحساسة، ولا تخلو من خطورة عند تناول أى بعد من أبعاد التبعية. تتمثل هذه النقطة فى أن حصاد أبعاد التبعية يقدم مادة علمية يستند إليها دعاة الانغلاق والمحافظة للتدليل على مواقفهم الرافضة لكل آخر، كلياً وجزئياً وبدون تمييز. وهو رفض قد يساهم فى تكريس أفكار بعينها تحول دون النهضة والتطور أو على الأقل تقيم عقبات فى طريقها. ويضاف إلى هذا أن من يقرأ فى مسائل التبعية من غير المتابع لنشأة مفهوماتها وقضاياها وأهدافها العملية والعلمية، قد يعتبر أن كل اتصال وكل تفاعل مع المجتمعات والحضارات الأخرى، وأياً كان هدفه ومداه وعمقه، هو تفاعل أو اتصال تابع. ويشيع هذا الفهم عندما يركز بعض هؤلاء على الدلالة اللغوية للتبعية.

ولهذا ولغيره نرى وجوب اهتمام دارس التبعية بتحديد مفهوماتها وحدود التعامل معها والتمييز الدقيق بين الحقبة الاستعمارية التقليدية التى أحدثت التخلف وأعاقا التطور وزرعت بعض البذور المؤسسية والطبقية، التى أصبحت فيما بعد مواتية لتغلغل التبعية، وبين دور التبعية فى إعادة إنتاج شروط التخلف وتكريسه. ومن ناحية أخرى توضيح كيف أن التبعية ليست مرادفاً للهيمنة أو للاعتماد على الآخر وإن كان بينها وبين التبعية علاقات جدلية، تجعل الهيمنة ميسرة للتبعية، ومرتبطة بها، وتجعل الاعتماد المشوه على الخارج نتيجة من نتائج التبعية. ومن ناحية ثالثة توضيح كيف أن التبعية نتاج وحصاد لتفاعل العامل الخارجى والعامل الداخلى، وإن اختلف الوزن النسبى لكل منهما حسب حالات التبعية نشأة وتشكلاً واطراداً. وفى هذا السياق تهمنى الإشارة إلى أن الحديث عن آليات التبعية لا يقصد - لأن هذا

غير واقعى - أنها كلها نتاج لعوامل خارجية، فثمة آليات داخلية ترتبط بانحسار الإنتاج وتركز الثروة وانحسار المشاركة ، وتركز السلطة ، وانحسار التفكير العلمى وتركز الفكر القيمى المكبل للعقل الإنسانى. وأنه فى أحيان ملموسة يكون للآليات الداخلية الوزن الأكبر نسبياً فى تهيئة شروط تغلغل وتعميم التبعية ، خاصة التبعية الثقافية.

وكمحاولة لتوضيح الالتباس بين التفاعل الحضارى والتبعية ، وهو التباس يرتبط بالحد الفاصل "الشعرة" بينهما ، كانت صياغة موضوع البحث - بجانب محاولة توضيح المفاهيم والقضايا النظرية الموجهة - ذات بعدين متفاعلين على نحو جدلى، ركز الأول على بعض آليات التبعية، واهتم الثانى بأساليب المواجهة لمحصرة التبعية أو على الأقل دق نواقيس أخطارها. فمن الفعل الساعى للتبعية والفعل الرافض لها ، تتبدل آليات التبعية وزناً وكثافة وكيفاً، كما تتبلور آليات المواجهة كماً وإرادة وتنظيماً.

وحتى نكون فى وضع فكرى وعلمى أفضل لتحديد آليات التبعية وأساليب مواجهتها سنركز محاور البحث وأبعاده فيما يلى:

سلى أولاً : الأبعاد النظرية والمنهجية للدراسة وتشتمل على : المسلمات والمفاهيم والإجراءات البحثية .

ثانياً : السياق البنائى "مزود التبعية" .

ثالثاً : بعض مجالات التبعية ومظاهرها :

١- مظاهر التبعية فى خطاب الحياة اليومية .

٢- صراع ثقافة الاستهلاك والثقافة المنتجة .

رابعاً : فى آليات التبعية الثقافية وردود الفعل نحوها .

خامساً : خاتمة .

## الأبعاد النظرية والمنهجية للدراسة :

تركز هدف عرض هذه الأبعاد على نحو مختصر في مشاركة القارئ معنا لفهم ماذا درسنا وكيف درسنا ولماذا درسنا المسألة التي نحن بصددتها. فمن المسلم به أنه لم يوجد بعد البحث أو الدراسة التي غطت كل جوانب حقيقة المسألة التي نتناولها. ونوجز هذه الأبعاد عبر المسلمات والمنطلقات والمفاهيم والإجراءات البحثية المشار إليها فيما يلي:

### ١- المسلمات والمنطلقات النظرية :

اعتمد فهمنا للتبعية الثقافية وآلياتها، وفعل مواجهتها وأساليبه على النقاط التالية: (٢)

**الأولى :** أنه من الصعوبة، ومن قبيل الفهم الأبتري، تصور إمكان عزل الثقافة عن كل ما هو مجتمعي، بالمعنى الشامل للاقتصادي والاجتماعي والسياسي. فما يتصوره البعض أنه مادي صرف لا يخلو من أبعاد ثقافية، وتأثيرات في الثقافة وعملياتها ومستوياتها.

**الثانية :** أن فهم أبعاد أية ثقافة معاصرة بحاجة إلى فهم جذور هذه الثقافة ومراحلها التاريخية. وتتدعم ضرورة فهم الأعماق الثقافية لأي ثقافة بالنظر لوجود ثوابت نسبية غير تاريخية، ولتمتع الثقافة بقدر من الاستقلال النسبي عن بنيتها المعاصرة.

**الثالثة :** أن مجالات ومستويات التبعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تؤثر في آليات ومدى وعمق التبعية الثقافية، على نحو مباشر من خلال ما تشتمل عليه هذه المستويات من مؤسسات وقيم وتوجهات ومعايير، وعلى نحو غير مباشر من خلال ما يخلقه بعض هذه المستويات من طلب على بعض بنود الثقافات الأخرى.

**الرابعة :** أن فهم التبعية الثقافية، تقييماً ومواجهة، يتطلب تحديد أهم خصائص الثقافة المحددة التي يحدث فيها فعل التبعية. فبعض الخصائص يُعد حاضناً للتبعية الثقافية وميسراً لشروط عمل بعض آلياتها، وبعض آخر يمثل حداً ومقاومة وتحويلاً لبعض عمليات التبعية. إن تفتت وتجزئة الثقافة المحلية وجمودها المعرفي والعلمي، ومن ثم قصورها عن الوفاء بالحاجات المعرفية والفكرية والتقنية والقيمية لجماعاتها، يجعل بعض هذه الجماعات على الأقل يسعى إلى بنود وعناصر ومنتجات ثقافية خارجية لتيسير إشباع حاجاتها الأساسية. ومن ناحية أخرى تمثل العناصر الثقافية الأكثر قدرة على التجدد والتطور واستلهاً متطلبات إشباع الحاجات المجتمعية الحاضرة والمستجدة، حائطاً شديداً لمقاومة آليات الثقافة المهيمنة وبنودها.



**الخامسة :** تعد التبعية الثقافية حالة خاصة ونوعية من حالات التبادل الثقافى يمكن وصفه بأنه تبادل لا متكافئ لصالح الثقافة المهيمنة. لقد بدأت هذه الحالة تاريخياً بفعل عوامل تاريخية، داخلية وخارجية، واستمرت هذه الحالة باستمرار شروط إعادة إنتاجها، ولهذا فهى تختلف عن التفاعل الحضارى الذى خبرته وسوف تخبره المجتمعات البشرية، والذى يقوم على الأخذ والعطاء الواعى، المتضمن نقد الآخر وتقويمه وتمثله وتطويع بعض بنوده وتركيبها مع الثقافة المحلية. وعلى خلاف هذا تكون حالة التبعية التى تقوم على القهر والاستمالة والاستدراج والاستغلال من قبل الثقافة المهيمنة ، وعلى الاستسهال والمحاكاة الكسولة من قبل الثقافة المحلية.

**السادسة :** يقتضى فهم مجالات التبعية الثقافية وآلياتها ومؤثراتها، وتحليلها علمياً مناقشة هذه الآليات وما يرتبط بها من عمليات ثقافية واجتماعية، وأن تكون هذه المناقشة فى إطار حالة التبعية، وليس خارجها أو على نحو مجرد ؛ فتعلم اللغات الأجنبية مثلاً ضرورة لمعرفة علوم الغير وفنونهم وآدابهم وخبراتهم للإفادة الواعية منها، أما التبعية اللغوية فهى حالة تنحى، فيها بعد اللغة الوطنية وتحاصر لتصبح ثانوية مما يفقد المجتمع إحدى ركائز تفكيره وتواصله وانتماء أعضائه.

## **٢- مفهوم التبعية الثقافية :**

تجنباً للصياغات المدرسية ، والمجردة والإجرائية الاختزالية، نصوغ مفهومنا للتبعية الثقافية فى ضوء ركائز تاريخية وتحليلية وتفسيرية، ومتابعة علمية مسئولة لأدبيات التبعية، العربية والعالمية<sup>(٣)</sup>. ولهذا نرى أن التبعية الثقافية حالة بدأت تاريخياً خلال الحقبة الاستعمارية للمجتمع المصرى وتشكلت نتيجة تفاعل جدلى بين عوامل داخلية وخارجية لو كان قد غاب أقلها تأثيراً فى هذا التفاعل لنتجت حالة وصورة مغايرة للتبعية . وتعد التبعية، وفى ضوء عواملها الداخلية والخارجية، ذات وجهين. تكون الثقافة المحلية عند وجهها الأول، أكثر خضوعاً واستجابة وتكيفاً وتضبيطاً Cultural Synchronization<sup>(٤)</sup> على عناصر وبنود ثقافة أخرى، خارجية غالباً نتيجة لهيمنة مركز خارجى على مستويات البنية الاجتماعية بما فى ذلك المستوى الثقافى بالطبع، وتستخدم فى هذا الصدد آليات متنوعة ومختلفة . أما الوجه الثانى فتكون فيه الثقافة المحلية عاجزة وقاصرة عن تلبية متطلبات البنية الاجتماعية التابعة ، فتستدعى هذه البنية عناصر ثقافات أخرى، تسهم بمرور الزمن فى زحزحة الثقافة المحلية

ومحاصرتها ونفيها بالتدريج بسبب تجزئتها وتفكيك علاقاتها بأصعدة بنيتها المشوهة بفعل أنماط التبعية، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتقنية. وإذا كانت الثقافة المحلية، تصبح جزئياً، أو كلياً - مع التجاوز - فى موقف العاجز عن الوفاء بمتطلبات بنيتها، فإن هذا ينتج عما تفرضه وتخلقه البنية التابعة من حاجات لم تنشأ عن التطور البنائى الذاتى للمجتمع، كما ينتج أيضاً عن افتقاد الثقافة المحلية لشروط تجدها واطرادها الذاتيين. وفى الوقت الذى تتصارع فيه العناصر الثقافية الخارجية مع الداخلية، فإن هذا الصراع تصاحبه صور أخرى من التفاعل . فيحدث تغفل لبعض العناصر الثقافية الخارجية، وانحسار فى بعض العناصر الثقافية المحلية، ويحدث فى بعض الحالات تركيب بين العناصر الوافدة والعناصر الداخلية، وفى حالات أخرى تستدعى الثقافة المحلية إرثها التاريخى ومخزونها الحضارى ، على نحو انتقائى واعٍ، أو على نحو عشوائى متسرع . وهذه الحالة الأخيرة هى ما يمكن لنا التعبير عنها "بالتبعية المضادة" أى الهروب للخلف واستدعاء عناصر ونود ثقافية، تغير سياقها البنائى والتاريخى. ورغم الاعتراف بالاستقلالية النسبية للثقافة ، واطراد بعض عناصرها رغم تغير سياقها وضرورتها التاريخية، إلا أن ثمة عناصر أخرى تضحي خارج السياق المعاصر ، وتكون أكثر عجزاً عن التواءم مع المتطلبات المستجدة.

إن مانود التأكيد عليه، إضافة إلى ماسبق ، أن التبعية ليست حالة ساكنة ثابتة، إنها على العكس من هذا حالة دينامية، متغيرة ومتبدلة، كثافة وعمقاً حسب الخصائص الجوهرية للثقافة المحلية وللبنية الاجتماعية والفاعلين الواعين تاريخياً، بأوضاع بنيتهم وشروط تحريرها وتطويرها، خاصة المثقفين المتطلعين إلى مستقبل أكثر عدلاً ومشاركة وإنتاجاً وإبداعاً.

وثمة مصادر وتراكمات تفضى متفاعلة إلى الوضعية العاجزة والمغتربة للثقافة المحلية، يتطلب الأمر لفت الانتباه إليها ، لفهمها وباعتبار أن تجاوزها ركيزة هامة فى استراتيجية تحرير الثقافة وتحرير البنية التابعة عامة. ولعل من بين أهم هذه المصادر والتراكمات بالنسبة للمجتمع المصرى :

أولاً : جمود الفكر البشرى الدينى الذى يحتكره بعض أفراد يسمون بفقهاء وشراح الدين، والذين سار مسلكهم إلى التركيز على العبادات وتهميش المعاملات والعلاقات المجتمعية، ومخاطبة الوجدان بالتخويف وتهميش العقل، والهروب إلى الماضى وتجاهل المستقبل، وتكريس

المخضوع للأوضاع السياسية والاجتماعية وتبريرها والمسايرة لها، وتجاهل تعبئة شروط النهضة والتقدم وتهيئة البشر للمشاركة فى تحقيقها .

ثانياً : دور المؤسسات ذات الصلة المباشرة أو حتى غير المباشرة بالثقافة فى تكريس التبعية بسبب تخلف مدخلاتها، وتكريس مخرجاتها للتمايز الاجتماعى، وتخلف الإنتاج وانحسار المشاركة والتفكير العلمى والإبداع بصورة وأشكاله .

ثالثاً : دور الشرائح الطبقة التجارية والمالية والتكنوقراطية، التى تيسر عمل آليات التبعية، وتبررها، نظراً لأن سياق هذه التبعية يدعم وجود هذه الشرائح ويحقق مصالحها.

ويلعب الدور الإقليمى والعربى أدواراً واضحة فى التبعية، كما فى قضايا وأمور عربية أخرى، بحكم المصير والتفاعلات . وهى أدوار تتراوح حسب السياق العربى وزمنه السياسى، بين مقاومة التبعية ، أو على الأقل التنبيه إلى مخاطرها، وبين تكريس التبعية والمساهمة فى سياقها مدى وعمقاً . فقد دعمت الأقطار العربية بعضها البعض خلال الخمسينيات والستينيات فى اتجاه التعميق النسبى للتححر العربى، فى حين أننا نلاحظ أدواراً مغايرة منذ أواخر السبعينيات وحتى الآن. وهى أدوار مواتية للتبعية فبعض الأقطار العربية خاصة النفطية تقوم - حتى وإن كان بلا وعى - فى بعض الأحيان، بدور "محطات نقل التبعية" وتعميمها . فنمط الحياة فى هذه الأقطار وانتشار الثقافة الاستهلاكية ، يؤثر فى المصريين النازحين إلى هناك ، فيحاكون وينتقلون ويبررون ثقافة الاستهلاك . ويصل التأثير الثقافى إلى ذروته من خلال تأثير السوق الثقافى الخليجى، من حيث شروطه ومتطلباته فى نوعية المنتج الثقافى المصرى. فالمسلسلات التلفزيونية والأفلام السينمائية والمسرح التجارى تستجيب لمتطلبات وشروط هذا السوق ، أكثر من ارتباطها بالمتطلبات الثقافية للمجتمع المصرى. ودخل إلى هذا السوق، انصياعاً واستجابة لقواعده ، عدد من الصحفيين والأدباء وأساتذة الجامعات والمشتغلين بالفكر والوعظ الدينى . لقد ساعد مثل هذا الأمر على انتشار الفكر الدينى البشرى التبريرى، وعلى تخلف طرائق التفكير وطرح القضايا والهموم العربية، فانعكس سلباً على الثقافة العربية وأنساقها القطرية فى أقطار الخليج وفى مصر معاً.



### ٣- الحياة اليومية :

هى حصاد العلاقات والتفاعلات اليومية للناس وما يرتبط بها من اهتمامات مباشرة، نمطية متكررة ، وطارئة مستجدة. وهى رغم تلقائيتها وعفويتها ليست حياة عشوائية لأنها محكومة ومحددة :

أولاً : بالمكان أو الأماكن اليومية، التى يتحرك من خلالها الشخص، وما يتم خلال هذه الأماكن من تفاعلات وتصرفات، بدءاً من سكن الأسرة ، مروراً بالرصيف فالشارع فأماكن العمل ووسائل المواصلات، وأماكن زيارات الجيران والأقارب والأصدقاء والتسوق وشغل أوقات الفراغ.

ثانياً : بالزمن اليومي الذى يعيشه الشخص والذى يأخذ أو يكاد دورة يومية تبدأ بالاستيقاظ من النوم، وحتى العودة إلى النوم، وما يقع بينهما من أوقات يرتبط كل منها بنشاط أو أكثر ، كأن تقول الذهاب للعمل والانتها منه عند الظهر والخروج بعد الظهر ، إما لعمل آخر، أو للمسجد، أو للزيارة، أو للتسوق أو لشغل وقت الفراغ وما إلى ذلك. وإذا كانت الحياة اليومية تتحدد بتقاطع وتفاعل الأزمنة والأمكنة اليومية، فهو تفاعل محدد بدوره بأوضاع البشر، من خلال مجموعات وشرائع ، لها أوضاع اجتماعية ، تتعين وفق ركائز بنائية ، تكسب الأزمنة والأمكنة معانى ومدلولات تقرب البعض من بعضهم تشابهاً فى بعض الخصائص -أعضاء الجماعة أو الشريحة الواحدة - وتباعد البعض عن البعض فى الخصائص، بناء على تباين مجموعاتهم وشرائعهم تبعاً للتباين فى المواقف من التنظيم الاجتماعى، الرسمى وغير الرسمى للعمل، وتبعاً لأنماط الملكية والتعليم، وبالتالى خصائص الأسرة والأصدقاء وطريقة الحياة<sup>(١)</sup>.

### ٤- رصيف الشارع :

هو مجتمع محلى، له بنية اجتماعية محددة. تجسد على مستوى الممارسات اليومية، خصائص البنية الاجتماعية للمجتمع الأكبر بمستوياتها الأفقية والرأسية ذات الطابع الجيولوجى اجتماعياً إذا جاز التعبير . فهى تتميز عن أى بنية لأى مجتمع محلى آخر بأنها مفتوحة اجتماعياً ومكانياً ، تسمح بدخول وخروج عناصر ورموز بشرية اجتماعية ، وترتبط بامتدادات الرصيف وعلاقاته بغيره من الأرصفة، بما فى ذلك الأرصفة "الجوانية". وإذا كان



بعض العلاقات فوق الرصيف يوسم بالمباشرة وعلاقات الوجه بالوجه، فبعضها أنى وموقفى، من مارة أتوا صُدفة أو قصداً أو مجرد عابرين نحو أرصفة أخرى. ولهذه الخصائص نجد بعض علاقات الرصيف وتفاعلات المتعاملين معه، تخضع للأعراف والتقاليد السائدة بين أبناء المنطقة المحددة أو بين أصحاب النشاط الاقتصادى أو الاجتماعى المحدد. كما هو الحال بين الباعة وبين أصحاب المحلات. كما نجد غمطاً أو بعداً آخر من العلاقات والتفاعلات يميل إلى العفوية والتحرر، بل وأحياناً الخروج المقصود على القوانين الرسمية ونواهى بعض المحرمات التى تحد أو تعوق أو تقهر حركة بعض البشر عن إشباع حاجاتهم الأساسية. وهذا ما يعبر عنه البعض طبقياً غالبياً عندما يقولون أبناء الشوارع "وأبناء الرصيف"، أى الأقل انصياعاً لبعض الشرائع من القانون أو العرف. وإذا كان الرصيف اجتماعياً يحفل بديناميات كثيرة منها المنافسة والصراع، والصراحة والمواجهة، فإن هذه الديناميات تتباين كما وكيفاً حسب أوقات النهار والليل فثمة نشاط وتفاعلات نهارية غالباً، وأخرى لا تبدأ إلا عند المساء. وتجد البقعة المكانية المحددة يمارس عليها فى النهار نشاط، كبيع الجرائد والمجلات مثلاً، فى حين يمارس على البقعة نفسها نشاط مغاير أو مناقض كالاتجار فى بعض المنوعات أو لعب الورق ليلاً.

إن الرصيف كما نفهمه وبإيجاز شديد صورة حية مباشرة شبه شاملة ومتداخلة، تكاد تلخص أوضاع المجتمع المحدد وعلاقاته وخريطته الاجتماعية الواقعية.

ولقد اخترنا شارع ٢٦ يوليو - فؤاد سابقاً - لأنه كما يدرك العارفون بتاريخ وإيكولوجيا واقتصاد وسياسة "مجتمع القاهرة - العاصمة" يعد نموذجاً - من بين نماذج أخرى بارزة - على التطورات والتغيرات المجتمعية التى عايشها المجتمع المصرى. فالشارع بأقسامه الثلاثة: بولاق الذى يحمل الكثير من الرموز التاريخية ذات الصلة المباشرة به أو بامتداداته وعلاقاته بغيره من الشوارع (مسجد السلطان أبى العلاء والمبيضة - تبييض النسيج - والورش الأميرية والترسانة البحرية وميناء بولاق ودارى الأخبار والأهرام ومبنى الإذاعة والتلفزيون..... إلخ، إنها رموز تدلل على تعاقب العصور وتداخلها، منذ العصر المملوكى ومروراً بعصر "محمد على" وحتى الزمن الراهن. والقسم التجارى الممتد من منطقة "الإسعاف" وحتى سور الأزبكية وهو ما يسمى بالحى التجارى المتداخل مع وسط المدينة، والذى تشير تطوراتهِ ومحتوياتهِ على نحو واضح إلى تطور أنماط الإنتاج فى مصر، وتم فصلها، وأنماط الملكية وعلاقات الإنتاج،

ومقدار الاعتماد على الذات اقتصادياً. فالكثير من "محلاته" لا يزال يحمل الأسماء القديمة لأجنحة الرأسالية التجارية والمالية المصرية والأجنبية، "داود عدس وشيكوريل وبنزايون" وبعض شركات القطاع العام المفتري عليه، وأما القسم الثالث والأخير فهو ما يعرف "بالزمالك" والذي يعود عمرانه إلى إقامة محمد على قصره - نادى ضباط القوات المسلحة الآن - الذى أنشأ للراحة، ومنذ هذا التاريخ تقريباً والشارع مكان للخاصة من الارستقراطية، ومن حققوا مركزاً اقتصادياً وسياسياً، فضلاً عن عدد وفير من السفارات والمدارس الأجنبية. لقد طبع كل هذا وغيره هذا القسم بطابع خاص شبه أوروبى من حيث المتمتعين بخدماته، وشبه مصرى من حيث القائمين بخدماته.

ويعكس الشارع بأقسامه الثلاثة الأوضاع الطبقة العامة بصفة تقريبية للمجتمع المصرى. ففي الوقت الذى تعيش فيه وتتفاعل مجموعات وشرائح العمال - بأقسامهم الإنتاجية والخدمية - ومن دونهم فى بولاق، يعكس القسم التجارى من خلال محتوياته ونشاطاته، الشرائح الوسطى والشرائح البينية. وأما القسم الثالث "الزمالك" فيعد مجالاً لتفاعل رموز من الشرائح العليا المتعايشة رغم تغير أنماط الإنتاج التى نتجت عنها واعتمدت عليها، من ارستقراطية وشرائح رأسمالية، مالية وتجارية وعقارية، ومن الأغنياء الجدد وبعض حائزى القوة السياسية والإدارية والثقافية المعاصرة.

#### إجراءات الدراسة :

تتلخص المعلومات والبيانات ومصادرها التى تطلبها تحقيق هدف الدراسة فيما يلى:

( أ ) معلومات وبيانات تاريخية حول أهم التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعمرانية التى عايشها الشارع، وهى معلومات اعتمدنا فى الحصول عليها على عدد من الكتابات التاريخية والجغرافية.

(ب) توصيف الأنماط الأساسية للمنشآت ومبانيها وتوظيفاتها، ومحتوياتها والأنشطة المختلفة التى تمارس من خلالها. وبالتركيز على أنواع النشاط الاقتصادى، وأنماط الملكية، وصور التشغيل وعلاقات العمل. وانسحب هذا على النشاطات التى تمارس على الرصيف وامتداداته. وتم الحصول على المعلومات من مصدرين : الملاحظة المباشرة، والمقابلة الحرة مع أعداد من أصحاب المحلات والعاملين فيها والمتعاملين مع الرصيف.

والهجرة إن وجدت والتعليم والملكية ونوع النشاط الاقتصادي الحال والنشاطات السابقة، وأساليب إشباع هذه العينات لحاجاتها الأساسية، وأهم مشكلاتها الفردية والأسرية والجماعية - الطبقية - وتفسيرهم لها، وجهودهم بشأن حلها. وقد مثلت هذه العينة المكونات التالية : أصحاب ورش - أصحاب محلات تجارية - عمال إنتاج وخدمات - أصحاب مقاهٍ ومطاعم - موظفين من فئات مختلفة تشمل الأعمال الكتابية البسيطة وحتى المهن الفنية والإدارية العليا. وقد اعتمدنا في جمع المعلومات على دليل للمقابلة الحرة. وسمح بعضهم بتسجيل المقابلة معه صوتياً.

جدول يوضح حجم العينة وتركيبها

شرائح العينة	أصحاب المحلات والأعمال	كبار الموظفين	متوسط الموظفين	عمال بالحكومة والقطاع العام	عمال بالقطاع الخاص	باعة رصيف	باعة جائلون	أطفال عمال	مجموع
أقسام الشارع	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	
بولاق	٣٠	٥	١٠	١٠	٤٠	٢٠	١٥	١٠	١٤٠
القسم التجارى	٤٠	١٠	٥	٣٠	٤٠	١٥	-	١٠	١٥٠
الزمالك	٣٠	١٠	١٠	١٠	٢٠	١٥	١٠	٥	١١٠
المجموع	١٠٠	٢٥	٢٥	٥٠	١٠٠	٥٠	٢٥	٢٥	٤٠٠

- (١) يشمل أصحاب المحلات القطاع الخاص، الخدمي والحرفي والتجارى والذي يعمل به خمسة عمال فأكثر.
- (٢) أصحاب المهن الفنية والإدارية العليا.
- (٣) حملة المؤهلات المتوسطة الذين يعملون في الحكومة والقطاع العام.
- (٤) عمال في مؤسسات الدولة (خدمات) وعمال بالقطاع العام وكان توزيعهم مناصفة.
- (٥) عمال في قطاع خاص حرفى تجارى وخدمى فى أماكن يعمل بها ثلاثة عمال فأكثر.
- (٦) الباعة الذين يجلسون على الأرصفة لبيع بعض السلع الاستهلاكية.
- (٧) الذين يتجولون في المناطق.
- (٨) أطفال يعملون بصفة دائمة أو في العطلات الدراسية.

( د ) تحليل مضمون لافتات المحلات، وعينات من الأشرطة المسجلة التى تذاع على مدار اليوم ، وعينات من لغة الخطاب اليومى الشائع بين أفراد العينة المذكورة فى البند السابق.

وتم التركيز فى هذا الخطاب على الاهتمامات والتطلعات والمشكلات ومفردات لغة الحياة اليومية، وطرز الملابس ومصادر صنعه.

#### ثانياً : السياق البنائى " مزود التبعية " :

تكاد تجمع التحليلات المختلفة؛ النظرية والتاريخية والمعاصرة الملموسة ، على أن السياق البنائى المواتى للهيمنة - التبعية ، هو مجمل التفاعل الجدلى بين المستويات الاقتصادية والسياسية والطبقية والثقافية للبنية الاجتماعية. وأن غياب أقلها وزناً فى التفاعل، ينتج تفاعلاً مغايراً، ومن ثم سياقاً مغايراً للتبعية. ورغم هذا فتظل أبعاد وخصائص وعمليات وعلاقات فى كل مستوى من المستويات البنيوية المذكورة أكثر تحريكاً لغيرها من الأبعاد والخصائص.

١- فإذا أخذنا المستوى الاقتصادى، فإن دوره فى تهيئة سياق التبعية يأتى من تغلف التنظيم الاجتماعى للإنتاج وفنونه - التقنية - وازدواجية قطاعاته ونموها غير المكتافى، وقصوره عن استيعاب الفائض المادى والبشرى وتعبئته..... إلخ. ورغم أهمية كل هذا يظل للنشاط التجارى وما يرتبط به من نشاطات مالية وطفيلية دور أكثر تأثيراً فى التبعية الاقتصادية، وأنماط التبعية الأخرى. فسطوة فكر وقيم التجار ونجاحاتهم فى الكسب السريع، المشروع وغير المشروع، يؤثر سلباً فى النشاطات الأخرى الاقتصادية والثقافية. ولأن التجارة أكثر ارتباطاً بالخارج ، فهى تحتاج إلى ثقافة استهلاكية توسع من أرض حركتها، وتسعى من خلال رموزها إلى السيطرة على المؤسسات المختلفة أو على الأقل التأثير فيها، لتوفير الأسس التشريعية والمنتجات الإعلامية والثقافية التى تكرر القيم المواتية للتجارة والاستهلاك.

وإمتابعة ما تم جمعه من بيانات ومعلومات حول رصيف الشارع وامتداداته تبين لنا أن حوالى ثلاثة أرباع المحلات وأماكن البيع فى الأقسام الثلاثة تشتغل بالنشاطات التجارية، وتقوم بدور توزيع السلع الاستهلاكية التى تركزت فى الملابس والأدوات المنزلية ومستحضرات



التجميل وخدمات أخرى، مثل المطاعم والمقاهى والمكتبات وبيع الصحف والأشرطة المسجلة والأطعمة والخضروات والفاكهة، وأما النسبة الباقية فتتوزع على الورش الصغيرة التى تقدم خدمات صيانة السيارات وأعمال التجارة والحداة بجانب عيادات الأطباء ومكاتب المحامين والمحاسبين. وحتى محلات القطاع العام، التى كانت تختص فقط بتوزيع سلع القطاع العام، اهتمت بإنتاج القطاع الخاص الاستهلاكى وبالسلع المستوردة، كما هو الحال فى "بنزايون وعمر أفندى وداوود عدس".....إلخ.

لقد ترتب على سطوة النشاط التجارى تغير أحوال الرصيف وأوضاعه، فبعد أن كنت ترى الرصيف فى الخمسينيات وأوائل الستينيات امتداداً طبيعياً لما يمارس داخل المحلات والخوانيت من حرف وصناعات صغيرة، حيث "بنك النجارة" أو المنضدة التى يمارس عليها النجار عمله تخرج إلى الرصيف؛ وحيث بعض أدوات "الحداة" وأدوات صنع الأوانى النحاسية تمتد أيضاً إلى الرصيف. بدأ الرصيف يتغير وتمتد إليه حوامل السلع المستوردة والمقلدة للمستورد والسلع الاستهلاكية عامة، من ملابس ولعب أطفال ومستحضرات التجميل ومناديل الورق والأقلام الجاف التى تستخدم لمرة واحدة.

وإذا كان من أهم مؤشرات التبعية الاقتصادية ارتفاع معدلات التضخم والأسعار نتيجة الخضوع لشروط السوق الرأسمالى العالمى، الذى يتحكم فى التجارة، فإن التجار التابعين ينقلون ماوقع عليهم من استغلال إلى من هم دونهم ليتكثف الاستغلال عند حلقاته الدنيا المتمثلة فى بائعى الرصيف والباعة الجائلين ومن فى حكمهم. وسوف نوضح هذا على نحو أكثر تفصيلاً فيما بعد.

ولأن التبعية الاقتصادية تتفاعل وتتقاطع مع غيرها من صور التبعية ومستوياتها. فإن من أكثر الظواهر والأبعاد الاجتماعية حساسية وتأثراً بهذا هو سوق العمل الذى يضحي أكثر اضطراباً وخللاً، مما يضطر مجموعات اجتماعية غير قليلة تشمل بعض الحرفيين والمتعلمين ومن لم تتح لهم البنية الاجتماعية فرصة التعلم فى المدارس أو اكتساب خبرات مهنية، يضطرون إلى الدخول فى القطاع غير الرسمى أو القيام بدور موزع السلع الاستهلاكية أو إبداع أساليب أخرى للسلع المستوردة والمقلدة للأجنى ويسعون إلى نشر ثقافة الاستهلاك، حتى وإن لم يتعاملوا معها مباشرة فى حياتهم اليومية.

٢- بعد الاستغلال إحدى صور العلاقات البنائية المواتية للتبعية ، فهو يلتقى معها ، لأن التبعية فى جوهرها علاقة استغلال من قبل المركز الرأسمالى للأطراف أو التخوم ، ولعل من أهم صور الاستغلال الأكثر شيوعاً على رصيف الشارع وامتداداته تلك الممارسات التى تقس مجموعتين اجتماعيتين عريضتين نسبياً. الأولى مجموعة العاملين فى القطاع غير الرسمى. والثانية مجموعة الباعة الجائلين وباعة الرصيف.

وإذا دققنا فى العلاقات الاجتماعية - الإنتاجية تجاوزا بين العاملين فى القطاع غير الرسمى وأصحاب العمل. نجد أن هذا القطاع ورغم الاعتراف بأنه يستوعب أعداداً لا بأس بها من المتعطلين الذين لا يملكون إلا قوتهم العضلية وخبراتهم المحدودة نسبياً، إلا أنه قطاع كما تفيد الدراسات المتاحة عنه لا يخضع لأية قواعد قانونية تحمى حقوق العامل فى الأجر وفى ساعات العمل وفى الإجازات وفترات الراحة والحد الأدنى من شروط السلامة والصحة المهنية ؛ ولأن عرض العمل غالباً أكثر من الطلب عليه ، يضطر العامل إلى قبول شروط صاحب العمل، وهى غالباً أقل كثيراً من قيمة ما يبذله العامل من جهد وما يساهم به من عمل.

وإذا كان هذا القطاع قد نشأ تاريخياً فى سياق الحقبة الاستعمارية وغما واتسع فى ظل التبعية ، لكى يساهم فى توزيع السلع الاستهلاكية المستوردة والمجموعة محلياً أو حتى المصنعة محلياً، ولكى يقيم عازلاً اجتماعياً عريضاً بين الشرائح والمجموعات العاملة فى الإنتاج وبين الشرائح والمجموعات الحائزة للثروة ، فهو فى إجماله وبوضعه الحالى، كما تبين محتويات المنشآت التى تدخل فى نطاقه، يعبر عن رسالة رثة للعلاقات والقيم الاجتماعية التى تكرر أنواعاً من الاستغلال المزوج بالاحتقار والإهانة لعينات من البشر العاملين فى نطاقه. وإن استثنى من هذا بعض الحرف الفنية أو التى انحسرت فيها الأيدي العاملة، كالعاملين فى ورش إصلاح السيارات وصناعة الأثاث وصناعة الخبز.

وأما بالنسبة لمجموعة الباعة بالشارع ، وبائعى الرصيف، فقد بينت المقابلات التى أجريت مع حوالى ٧٥ حالة منهم ، تعرضهم لأطراف استغلال متعددة ولصور عديدة من الاستغلال. ويأتى فى مقدمة هذا :

( أ ) استغلال تاجر الجملة الذى يفرض على المتعامل معه أسعاراً بعينها وهوامش ربح محدودة. ولاضطرار المتعاملين مع هذا التاجر لقبول شروطه ، نظراً لعدم وجود رأس مال يسمح

بالتعامل المالى الفورى مع تاجر الجملة، فهم مضطرون لقبول شروط التجار. ولقد بين ٧٤٦٪ من المتعاملين مع التجار أنهم فى أحوال كثيرة يضطرون إلى بيع مالىديهم من سلع بثمانها الأصلى أو بريح محدود جداً حتى يسدوا دينهم فى الوقت المحدد.

(ب) اضطرار ما يقارب من ثلثى العينة المذكورة للتعامل مع التاجر الكبير من خلال وسيط يدخل طرفاً فى ضمان السداد ، مقابل عمولة يحصل عليها من البائع الجانب أو بائع الرصيف.

(ج) أكد ٦٨ من العينة بنسبة ٩٠.٦٪ أنهم يدفعون مبالغ يومية أو أسبوعية للشرطى المسئول عن المنطقة وللخفراء الليليين الذين يعملون بالمحلات والورش، أو لبوابى العمارات القريبة، مقابل حراسة السلع وأدوات البيع ليلاً.

(د) أكد جميع أفراد العينة أنهم غالباً ما يهاجمون من "شرطة البلدية" التى تمنع تواجدهم على الرصيف

(هـ) بين ٧٠.٦٪ من بائعى الرصيف والباعة الجائلين أنهم حررت لهم مخالفات تسعيرة ، لاضطرارهم لتحقيق قدر من الربح يفى بمتطلباتهم اليومية ولسداد الديون للتاجر.

(و) أكد ٩٠.٦٪ من العينة أن تحديد تسعيرة السلع خاصة الخضروات والفاكهة لا يعاسب عليه إلا البائع الصغير، ولا تضع وزارة التموين فى الاعتبار التكلفة الحقيقية لشراء السلعة ونقلها وتوزيعها . فى حين أن كبار التجار لا يخضعون لأى رقابة ولا لأى تدخل من "الشرطة أو التموين". وأكد ٤٠٪ من العينة أن كل تاجر كبير يستند غالباً على أحد الوجهاء أو المسئولين. فبعض التجار فى روض الفرج وإمباباة يمولون الحملات الانتخابية لأعضاء مجلس الشعب. وبعضهم يتعامل مباشرة مع بعض كبار ضباط الشرطة ، وذلك لتوفير الحماية وتقوية مركز التاجر وسلطته فى مقابل المتعاملين معه. لقد ذكرت ست حالات بنسبة ٨٪ أنهم قضاوا بعض الليالى فى أقسام الشرطة، بدون تهم حقيقية، وحدث هذا إرضاءً لكبار التجار وتخويفاً للمتعاملين معهم.

ويبلغ الاستغلال إحدى ذراه بتوجهه إلى مستقبل مصر من خلال أطفال الحاضر. فممارسة العمل وشروطه التى تقع على الأطفال ، تعد صورة مستفزة لكل حقوق الإنسان عامة وحقوق الطفل فى التعليم واللعب والاستمتاع بطفولته . لقد اشتملت العينة التى درسناها على خمسة



وعشرين طفلاً من المتعاملين مع أقسام الشارع الثلاثة. لقد بين أطفال بولاق منهم أنهم يعملون ما يقرب من عشر ساعات في اليوم وأنهم يتعرضون للضرب من أصحاب العمل ويمتد عملهم في ورش إصلاح السيارات وتنظيف هذه الورش إلى تنظيف بيوت أصحاب العمل. وبعضهم يمر على الزبائن (من يعملون في محلات كى الملابس) في شمس النهار. ، والذي لفت نظرنا أن ستة أطفال بما يقارب ربع العينة من أبناء الموظفين في الحكومة وأنهم يعملون في العطلات الصيفية وأحياناً في بدايات العام الدراسي كي يساعدوا أسرهم. وأن أصحاب العمل لا يعرفون بعض آباء هؤلاء الأطفال منعاً لإخراج أسرهم. وبين أحد الأطفال العاملين بالزمالك أنه يضطر إلى الصعود إلى الأدوار العليا، لتوصيل حاجات أصحاب هذه الأدوار، والتي يكون أصحابها غالباً من ذوي الوزن الثقيل. وقد لاحظنا كما أكد "حراس العمارات والبوابون" أن أطفالاً يقدون إلى منطقتي الزمالك والمنطقة التجارية عند الرابعة صباحاً لجمع قمامة العمارات.

٣- وأما البعد البنائي الثالث الذي يساهم في نسج السياق المواتي للتبعية فهو البعد أو المستوى السياسى، الذى يشتمل على السلطة السياسية، والأجهزة المختلفة، ذات الصلة بالتشريع والقهر والضبط وتشكيل الوعى. وتركز دراسات التبعية فيما يتعلق بأوضاع المستوى السياسى فى البلدان التابعة على عدد من الملامح والخصائص التى تعد حاضنة للتبعية وتيسر إعادة إنتاج شروط اطرادها وتعميمها. ولعل فى مقدمة هذه الخصائص انحسار الديمقراطية والمشاركة، حيث تُركز السلطة التشريعية والتنفيذية فى رموز بعينها، وبغض النظر عن تغير الأشخاص تحمل الخصائص نفسها رغم التغير القومى والشكلى فيها. وثمة أفراد ذوو ارتباطات وعلاقات ببنائات القوة، ينتقلون بين عدة مواقع تشريعية وتنفيذية، رغم الزعم بتغير توجهات النظام السياسى وفلسفته وحديثه المتكرر عن الديمقراطية والمشاركة. ومن ناحية ثانية تستبدل الحكومات فى الدول التابعة الممارسة الديمقراطية بالبيروقراطية المتضخمة، التى بضحي الحفاظ على طقوسها ورموزها هو الغاية التى تحشد من أجلها قدرات التنظيمات البيروقراطية والاجتماعية، ومن ناحية مماثلة تشيع وتنتشر فلسفة التجار "التابعين"، ويتحرك رجال الأعمال حراكاً صاعداً نحو المؤسسات ويؤثرون فى بعضها بالإفساد والإغراء المالى. ويستقطبون مجموعات من التكنوقراط لتبرير ما يتطلعون إليه من مصالح، وتشكيل الوعى فى اتجاه ما يتخذ من قرارات وسياسات لصالح التوجهات الاقتصادية للشرائح التجارية والمالية.



إن مثل هذا البعد وما يشتمل عليه من علاقات وديناميات وخصائص يبسر استدعاء هيمنة الخارج، لأن في العلاقة معه ظرفاً مواتياً لتحقيق مصالح حائزى القوة المالية والسياسية داخلياً. فضلاً عن أن تركز عملية اتخاذ القرار في أعداد محدودة، يبسر تحرير القرارات والسياسات التي تركز التبعية بأنماطها وأنواعها.

لقد بين ٦٤٪ من أصحاب المحلات البالغ عددهم في العينة (١٠٠ مفردة) أن السياسات الاقتصادية تشجع السلع المستوردة المهربة من بورسعيد وعبر الحدود، والمقلدة للأجنبي، فهامش الربح فيها أكبر، وأقل تعرضاً للرقابة من بعض السلع المحلية، التي يوسم بعضها بالرداءة وبعضها الآخر بالندرة. وهي أمور تعلق من قيمة المستورد ضد ما هو محلي. كما يبين بائعو الرصيف والباعة الجائلون، أن بعض أعضاء مجلس الشعب وأعضاء المجالس المحلية، وبعض رجال الشرطة يبسون أعمال وتصرفات كبار التجار كما سبقت الإشارة في مواقع سابقة.

وتقدم المدارس الخاصة "لغات" بمنطقة الزمالك والتي تشكل الغالبية العظمى لمدارس هذه المنطقة نموذجاً يحفل بالدلالات ذات الصلة بالتبعية التعليمية وما يصاحبها من قيم وطرائق في الحياة. فوجود هذه المدارس يشبع حاجة بعض الشرائح الطبقية في المنطقة ومن خارجها، إلى تعليم أبنائها تعليمًا متميزاً، من حيث شروط التعليم وخطته اليومية، أو مخرجاته والعائد منه. فهذه المدارس مقارنة بالمدارس الحكومية الرسمية، تتمتع بمبانٍ ومقاعد وخدمات مدرسية وتنمية لبعض الهوايات لا توجد في المدارس الحكومية، فضلاً عن أن كثافة الفصل ووسائل الإيضاح والتعليم ونوعية المدرسين تتميز بخصائص أوفى من منظور العملية التعليمية. كما أنها تُخرج نوعية من التلاميذ تعد لتعليم جامعي نوعي كالجامعة الأمريكية والكليات الملقبة بكليات القمة- الطب والهندسة والصيدلة والاقتصاد والعلوم السياسية. ويتطلع أولياء أمور تلاميذ هذه المدارس إلى إلحاق أبنائهم في مهن يحتاجها سوق العمل الأكثر ارتباطاً بالشركات والتوكيلات والبنوك والسفارات الأجنبية، مما يضمن لهم فرص دخل وشروط عمل أفضل. وإذا كنا نؤكد مراراً أن تعلم اللغة الأجنبية أضحي شرطاً لاكتساب المعرفة والاطلاع على علوم وفنون الغير والتواصل الحضارى معهم في الإجمال، فإن الذى يعيننا هنا انتشار آثار اللغات الأجنبية والتعليم "شبه الأجنبي" فى الحياة اليومية، فى البنوك وشركات الطيران والفنادق ولافتات المحلات والأشرطة المسجلة وما إليها . خاصة عندما يحاصر هذا الانتشار الثقافة

القومية وفى القلب منها اللغة الوطنية، لا بوصفها مقررات فقط وإنما أيضاً طريقة فى التواصل والتفاعل والتفكير وأساساً من أسس الانتماء الاجتماعى والثقافى. وبهم فى هذا السياق توضيح أنه نظراً لأن أولياء أمور أبناء هذه المدارس، من التكنوقراط وكبار البيروقراطيين وحائزى الثروة والسلطة فإنهم من خلال مواقعهم ييسرون الدعم التشريعى والمالى لهذه المدارس وأحياناً على حساب نصيب التعليم الرسمى.

وإذا كان مثل هذ النوع من التعليم الذى يعمق من ازدواجية التعليم فى مصر وعدم تكافؤ فرصه، قد ظهر مع الحقبة الاستعمارية ، فقد نما منذ السبعينيات من القرن الراهن، وتحول إلى مشروع تجارى سعيه الربح، وهو من ناحية أخرى يدل على ما يحمله التعليم الرسمى، خاصة فى العاصمة، من تدهور وركود وتخلف معرفى وعلمى. ولو أن هذا التعليم كان بالمستوى ، كما وكيفا، الذى يؤهله لقيادة التنمية، لانتحسر عدد المستوعبين فى التعليم الخاص. لقد ذكر ١٥ مبحوثاً من أصحاب الأعمال والموظفين بنسبة ٣٠٪ أنهم اضطروا لإلحاق أبنائهم بالمدارس الخاصة، لتوفر حد معقول فى شروط التعليم شبيه بذلك الذى كان متوفراً فى المدارس الحكومية منذ ثلاثين أو أربعين عاماً، وأن هذا التعليم الخاص يعد أبنائهم لمستقبل مهنى أفضل فيما بعد.

وإذا أتينا إلى المؤسسات الأخرى لتشكيل الوعي، خاصة مؤسسات الإعلام والثقافة، سنجد أن الكثير منها يتركز فى "شارعنا" وامتداده. فتوجد اثنتان من أهم المؤسسات الصحفية هما: الأهرام والأخبار، كما يوجد مبنى الإذاعة والتلفزيون والهيئة العامة للكتاب وعدد من دور السينما والمسرح. ومع تأكيدنا على وجود جهود جادة ومشرفة ، إعلامياً وثقافياً، لبعض نشاطات هذه المؤسسات ، إلا أنها وفى تقديرنا العلمى أقرب إلى الاستثناء منه إلى القاعدة . أما الاتجاه الغالب على فلسفتها وتوجهاتها وأدائها فهو أقرب إلى تيسير شروط التبعية الثقافية، منه إلى مقاومتها ومحاصرتها . بل إن بعضاً منها يحاكي أنماطاً مغايرة من الثقافة والإعلام، دون جهد تقويمى وتطويرى للاتساق وأهداف التنمية الثقافية، وإتاحة الفرصة كي تحافظ الثقافة الوطنية على تجدها واطرادها وهويتها.

ومع أن ثمة دراسات غير قليلة لباحثين جادين ولنا، بينت تقصير مؤسسات الثقافة والإعلام عن أدوارها المرغوب فيها <sup>(٦)</sup> فقد قدمت عينة بحثنا عدداً من الشواهد تدلل على الحالة العامة لهذه المؤسسات.

( أ ) فمن حيث المجال الاجتماعي البشرى لانتشار خطاب هذه المؤسسات، نجد أنه خطاب منحسر بسبب تركيزه على أقسام من الشرائح الطبقة الوسطى والعليا، ويدلل على هذا مضامين برامج الطفل والأسرة والمرأة والشباب، وثمة سبب آخر لهذا الانحسار يتمثل في الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية - الدخل - التي تجعل البعض أكثر قدرة مالية على التعامل مع بعض هذه المؤسسات كما هو الحال بالنسبة للمسرح ودور السينما، أو أن خصائصه التعليمية، حيث تنتشر الأمية، تحول دون تعامله مع بعضها - قراءة الصحف - أو متابعة البرامج الخاصة؛ الثقافية والفنية التي يقدمها التلفزيون. وإن كان يستثنى من هذا وإلى حدود واضحة وفي حالات كثيرة، الإذاعة التي تتعامل معها قطاعات جماهيرية واسعة.

ويدلل على استخلاصاتنا السابقة ما ذهبت إليه إجابات العينة : فقد بين ١٠٠٪ من باعة الرصيف والباعة الجائلين أنهم لا يشاهدون برامج التلفزيون بسبب ظروف عملهم، وإن كان ثلثهم تقريباً يحمل معه جهاز "راديو". وبين ما يقرب من ٩٥٪ من العمال أنهم لا يشاهدون التلفزيون إلا في أوقات العطلات، وفي أوقات متأخرة من الليل. ومع أنه يوجد في بعض المحلات أجهزة تلفزيون، إلا أن ظروف العمل اليومي تحول دون متابعتها. وتكاد تنحصر المشاهدة بين كبار وصغار الموظفين بنسب تتراوح ما بين الثلثين وثلاثة أرباع العينة، وكذلك بين أصحاب الأعمال في الفترات المسائية بنسب تزيد عن النصف بقليل.

وأما تفضيلات المشاهدة فتتركز في البرامج الدينية بنسبة ٥٠٪ من إجمالي من يتابعون التلفزيون، و ٣٥٪ للأفلام السينمائية والمسلسلات، و ٢٥٪ لمباريات كرة القدم، و ١٥٪ للبرامج الإخبارية.

(ب) يسيطر على الخطاب الإعلامي والثقافي الهدف التجاري الذي يسعى إلى الربح المادي أكثر من تنمية الثقافة، ويدلل على هذا حجم الإعلانات التي تزدهم بها الصحف وفترات إرسال التلفزيون والطابع العام للإنتاج المسرحي والسينمائي. لقد أكد على ثقل هذه التوجهات ٣٠٪ من أصحاب الأعمال و ٩٢٪ من صغار الموظفين، و ٧٥٪ من كبار الموظفين؛ وذكر حوالي ٦٤٪ من صغار الموظفين، ٨٤٪ من كبار الموظفين أن الإنتاج الدرامي المصري، خاصة المسلسلات التلفزيونية، تضع في حساباتها عند الإنتاج شروط ومتطلبات السوق الخليجي أكثر من الاحتياجات الفعلية للمواطن المصري.



(ج) يحاكي الإعلام المصري، خاصة التلفزيوني، الكثير من فلسفات وقيم الإعلام الرأسمالي العالمي. ويدلل على هذا تركيزه على الاستهلاك الذي لا يشمل فقط الحث على والتهينة لاستهلاك السلع والخدمات ، وإنما أيضاً استهلاك الوقت والعقول والتلاعب بها من خلال التركيز على ثقافة "الفرجة" وقتل الوقت وثقافة الصمت التي تحول المتلقي إلى مفعول به. هذا فضلاً عن التجزئ وفورية الأحداث وأنيتها التي ينتهي أثرها ومفعولها بانتهاء لحظتها immediacy of Information (٧)

(د) في الوقت الذي تسيطر فيه أمراض البيروقراطية على مثل هذه المؤسسات فإن مدخلاتها البشرية والمادية والتنظيمية محدودة وغير كافية ، وتفتقد إلى التخطيط العلمي، مما يحول بينها وبين أداء دور متميز يسهم بفاعلية تتطلع إليها، لتحديد الثقافة المصرية وحفاظها على هويتها، ودفعها للشخصية المصرية نحو طموحات مجتمعتها. ولعل في مثل هذا الحال ما يدفع بعض الجمهور إلى البرامج الأجنبية أو إلى بدائل إعلامية وثقافية مغايرة.

(هـ) أكد ٤٨٪ من أصحاب الأعمال و ٦٠٪ من صغار الموظفين ، و ٨٠٪ من كبار الموظفين أن الإعلام السياسي والإخباري المصري، يميل إلى التبرير وعدم المكاشفة، وهي مسألة تجعل البعض يلجأ إلى إذاعات أخرى مثل إذاعة لندن، وإلى تصديق ما يتردد بين الناس في جلساتهم، والذي تختلط فيه الشائعة بالمبالغة بالحقائق . وأشار ١٦٪ من كبار الموظفين، ٣٦٪ من صغار الموظفين أن التلفزيون لا يتيح فرصاً متكافئة أمام الأحزاب السياسية الرسمية لعرض أفكارها وآرائها وبرامجها ومشروعاتها، وتنحصر الفرص المتاحة لها في بعض المناسبات كالانتخابات أو في الاجتماعات الرسمية خاصة بعض اجتماعات مجلس الشعب.

إن الخصائص السابقة في المؤسسات التعليمية والإعلامية والثقافية تجعل شرائح اجتماعية عريضة تلجأ إلى بدائل أخرى تناسب وقدرتها المالية وحالتها التعليمية ، وهذا يفسر - بين عوامل أخرى بالطبع - توزيع الأشرطة المسجلة سواء كانت ذات خصائص دينية أو ترفيهية، ويفسر التعامل مع أشرطة الفيديو التي تعرض من خلال بعض المقاهي وغير ذلك من أساليب للتسلية والترفيه التي تقترب من حدود قدرات الفقراء عموماً.

بإيجاز شديد، يحمل السياق البنائي المعاصر خصائص وأوضاع وعلاقات تيسر عمل آليات التبعية الثقافية، وغيرها من أساليب التأثير في عقل ووجدان مساحة عريضة من المواطنين .



فانحسار الإنتاج يتيح فرصاً أكبر للبطالة والاعتماد على الخارج، وسطوة فكر وأنشطة التجار يقدم نماذج للصعود الاجتماعي، قيمها الأساسية هي الربح المشروع وأحياناً غير المشروع. ويمتد تأثير هذه النماذج، إلى مؤسسات الإعلام والثقافة، فيجعلها أقرب إلى الاستهلاك ومخاطبة الفرائز الآتية مثل المأكّل، مستحضرات التجميل..... إلخ. فضلاً عن انحسار المشاركة الاجتماعية والسياسية والذي يجعل معظم قرارات المؤسسات فردية وربما أكثر تأثراً بالمصالح الفردية، فتبتعد عن إ أداء أدوارها، وتبقى في حيز الاغتراب المجتمعي أو تكاد.

### ثالثاً: بعض مجالات التبعية الثقافية ومظاهرها :

رغم تعدد المجالات وتداخلها وكثرة المظاهر وتشابكها حاولنا أن نركز على أكثرها تعبيراً عن خصوصية التبعية الثقافية على الرصيف. ومن ثم انتقينا خطاب الحياة اليومية، وهو إحدى الصور الدالة على انتشار الثقافة الاستهلاكية وما تحويه من قيم ورموز مادية وآنية.

#### ١- بعض مظاهر التبعية في خطاب الحياة اليومية:

لا يقتصر فهمنا للخطاب ومضمونه على مفردات اللغة فقط، كما قد يتراءى للبعض، بل يشمل أيضاً الاهتمامات والهموم والتطلعات والفلسفة والقيم الواضحة والكامنة وراء الخطاب، وأيضاً إطار أو أطر استناد الخطاب أو مرجعيته. وفيما يلي أهم ما وافانا به تحليل أنماط الخطاب في أقسام الرصيف الثلاثة:

١- فيما يتعلق بالمفردات اللغوية لاحظنا انتشار اللافئات والإعلانات التي تحمل مفردات أجنبية . وكانت هذه المفردات أكثر انتشاراً في القسم التجاري الممتد من الإسعاف وحتى "سور الأزبكية وميدان العتبة الخضراء"، ففيه تغطي اللافئات والسلع التي تباع في المحلات الكثير من النشاطات التجارية والترفيهية ، وأنواع الغذاء. فمن حيث دور السينما نجد " ريفولي ومترو وكايرو" ومن حيث "الكافتريات" نجد "الأمريكين وولسن"، ومن حيث المحلات الكبيرة التي كانت تسمى قطاعاً عاماً نجد بعضها حافظ على لافتاته القديمة التي كانت قائمة قبل ثورة ١٩٥٢، وأبقت عليها السياسات الاقتصادية التي تلت هذه الثورة "داود عدس- شيكوريل- بنزايون"، وكذلك المحلات الكبرى التي أنشئت بعد الثورة، حرص المخططون والمنفذون لها على استعارة ماركات أجنبية "إيديال وكولدير". ولقد زادت على نحو مطرد أنواع السلع التي تحتوى عليها تلك المحلات ، والتي تحمل أسماء أجنبية منذ النصف الثاني

من عقد السبعينيات ومن أمثلة هذا "جولدن تكس، فاين فودز، دولسى، شوبس، بى تى إم، جى أم سى، شارب، ناشيونال، إيديال، بايوكلينا... إلخ). وإذا كان شيوع المفردات الأجنبية يبدو أقل فى منطقة الزمالك- ربما بحكم الطابع السكنى والدبلوماسى والتعليمى - حيث توجد المدارس الأجنبية والخاصة بجانب الطابع التجارى للمنطقة، فإن الدقة فى استخدام المفردات، بين أصحاب المحلات والمتعاملين معها تبدو أكثر فى هذا القسم مقارنة بالقسم التجارى.

وأما منطقة "بولاق" فنجد فيها المفردات الأجنبية على اللافتات والسلع أقل من سابقتها، وبعضها يحاكي ما يتم فى المنطقتين الأخرين، اعتقاداً بأن هذا يجذب الزبائن للمحلات. لقد لاحظنا تغيراً فى عدد محدود من اللافتات، فسينما "على بابا" أضحت سينما "الكورسال"، وستوديو تصوير العهد الجديد أضحى يحمل اسم "ستوديو لندن"، وإذا استخدم المتعاملون مع رصيف هذا القسم بعض المفردات الأجنبية الخاصة بالسلع فهو استخدام محرف وتقريبى وغير وثيق، أحياناً يقولون: "المستورد" بلا تحديد، وأحياناً يحرفون الكلمات فيقولون "هذا يابانى وهذا كولى، يقصدون كورى، ويقولون "مرشيدس" وسارب ويقصدون شارب، وفايل فوت ويقصدون فاين فود. وينتشر شبيه هذا فى أطراف القسم التجارى المتمركزة حول جراج العتبة - مكان دار الأوبرا القديمة- وخلف بريد العتبة.

٢- تعكس بعض المفردات المستخدمة بين المتعاملين على الرصيف بعض التغيرات التى طرأت على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع المصرى. فالتجار أصحاب المحلات يستخدمون قاموساً نوعياً للعملة يعبر عن تدهور قيمة النقد المصرى، ويشير إلى حالتى التضخم وارتفاع الأسعار، فيقولون "خمساية"- كمقابل للخمسة جنيهات، ويقولون "بريزة" كمقابل للعشرة جنيهات، ويقولون "باكو" كمقابل للألف جنيه، ويقولون "أرنب" كمقابل للمليون جنيه، وتعكس الاختزالات والتشبيهات القيمة العامة للنقود وقوتها الشرائية.

أما عن بعض الدلالات الاجتماعية لمفردات الحياة اليومية، "فالمنادون" على السيارات فى المواقف المعروفة، وبعض الحمالين، يستخدمون كلمة "باشا" لمن يرتدى ملابس أوروبية كمقابل لما كان شائعاً قبل ١٩٥٢، يستخدمون كلمة "حاج" و"معلم" مع من يرتدى الجلباب البلدى وهى مسميات تعكس التقويم الاجتماعى المقيس على الشرائح الأكثر سيطرة، وهى شرائح التجار والمقاولين وذوى الجاه والسلطة. لقد بين أحد المنادين على السيارات ممن فى العقد

السادس من العمر أنهم كانوا يستخدمون في الستينيات تعبيرات مثل "باشمهندس" و"أستاذ" و"كابتن"، باعتبار أنها كانت تلقى قبولا لدى الناس في هذه الفترة؛ لأن الشرائح التي كانت أعلى تقييما هي التكنوقراط والضباط والمثقفون والمتعلمون . فضلا عن أن مثل هذه المسميات المركزة والبليغة تعكس أنماط الحراك الاجتماعي الصاعد، وخصائص حائزى الثروة والسلطة، فإنها تعكس النماذج والرموز البشرية التي تحاكي ويتطلع البعض إليها وتعكس بعض القيم المؤثرة في الاتجاهات نحو النفوذ والمهن والفكر والثقافة.

٣- تكاد تتمحور قيم التعامل بين البشر على الرصيف حول الكسب المادي بغض النظر عن حجمه. وتحمل هذه القيمة المركزية مسميات كثيرة تختلف وتتباين بين أقسام الرصيف فيقال "هامش الربح" في المحلات الكبيرة في القسم التجارى، ويقال "المكسب" في محلات الزمالك، ويقال "الرزق" لدى أصحاب المحلات الصغيرة، ويقال "السبوبة" لدى بائعى الرصيف والباعة الجائلين وخاصة في بولاق. وتستدعى هذه القيمة "الكسب المادي" بعض أدوات الحوار ومفرداته والتي تتباين بتباين المحلات ومحتوياتها في كل قسم وبالتباين بين الأقسام الثلاثة، ففي بعض المحلات الكبرى، "قطاع خاص"، إذا سأل المشتري عن سبب ارتفاع الأسعار يحدثك البائع مباشرة بأن السبب هو الجمارك العالية والضرائب وارتفاع قيمة الدولار. أما في محلات القطاع العام فيقول لك البائع إن الحكومة هي التي تحدد الأسعار، والأمر خارج يديه. أما أصحاب المحلات المتوسطة والصغيرة خاصة في بولاق، فيقولون ارتفاع تكلفة السلع، وجشع كبار التجار، وارتفاع أجور الأيدي العاملة، وكثرة الوسطاء. في حين أن باعة الرصيف والباعة الجائلين يقولون إن السبب هو التسعيرة الجبرية وجشع التجار.

لقد ارتبط بقيمة الكسب المادي، متفاعلة مع قيم أخرى ووسائل أخرى كرسد هذه وغيرها، مجموعة من القيم ذات الصلة بالنشاط التجارى "الطفيلي". في مقدمتها كما بين بعض المتعاملين مع الرصيف قيمة "الغش التجارى" والتي يتفاوت التعامل بها فنيا "وقيميا" بتفاوت أقسام الرصيف وأوضاع البشر المتعاملين معه. ففي بعض المحلات الكبرى في القسم التجارى - القطاع الخاص بصفة خاصة - توضع علامات إنجليزية وفرنسية وألمانية وبابانية، على سلع مصرية وكورية وصينية. وفي أطراف هذا القسم توضع علامات أجنبية على سلع كاملة الصنع في مصر كما هو الحال في بعض الأجهزة الكهربائية والساعات وأربطة العنق والملابس. وأما في منطقة الزمالك فيكاد يختفى الغش التجارى لإدراك أصحاب المحلات



بنوعية المتعاملين معهم وثقافتهم. وقد لفت نظرنا أن المحلات التى تحمل لافتات ذات مفردات أجنبية، تزين جدرانها الداخلية بآيات قرآنية وأحاديث نبوية حول الصدق والأمانة وعدم الغش. فى حين أن محلات منطقة بولاق تحمل جدرانها الداخلية لافتات ذات مضامين دينية معناها أن الرزق على الله، وأن القناعة كنز لا يفنى، واستهجان الحسد وما إلى ذلك. أما باعة الرصيف والباعة الجائلون فهم غالباً ما يلجأون إلى عبارات شفهية لإقناع المشتري، فيقسمون بالدين ويحلفون بالطلاق ويستخدمون أدعية تستعطف المشتري كقولهم "إن شاء الله ما أوعى أرجع بيتى. يارب فرمنى أتوبس إن كنت كذاب.... إلخ". بإيجاز شديد لقد استدعت قيمة الكسب المادى، قيم الغش التجارى والتحايل والفهلوة وتوظيف بعض المضامين الدينية لإقناع المشتري، والاهتمام بالمظهر والأناقة سواء فى المحلات أو للعاملين فيها وترديد بعض المفردات الأجنبية، خاصة فى المحلات الكبرى والشركات التجارية.

٤- حمل خطاب الحياة اليومية، رغم تفاوت المرسلين له، اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً، مضامين مشتركة حول بعض الهموم والاهتمامات، كالفلاء وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وضعف القوة الشرائية. رغم هذا فقد كشف عن تباينات فى أولويات الهموم والاهتمامات ارتبط بتباين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمتعاملين مع الرصيف.

( أ ) فقد أتى فى أعلى سلم هموم أصحاب المحلات الكبرى فى القسم التجارى وفى الزمالك: عدم الرضا عن السياسة الاقتصادية للدولة. وطالبوا بضرورة تحرير الاستيراد وتحرير الأسعار، وتخفيض الجمارك والضرائب والتخلص من قوانين العمل والتأمينات التى تجعل البعض يزور فى الضرائب، ويحجم عن توظيف الكم المطلوب من الأيدي العاملة، أو تثبيتهم فى عملهم لفترات أطول.

(ب) وأتى فى أعلى سلم هموم أصحاب المحلات المتوسطة والصغيرة، خاصة فى بولاق، أن تدخل الحكومة فى التسعيرة والبطالة وانخفاض رواتب الموظفين يشكل عقبات رئيسية أمام حركتهم ونشاطاتهم التجارية.

(ج) أما العمال فى المحلات فقد أتى فى أعلى سلم همومهم، تدنى الأجور ٨٠٪ وإرهاق العمل ٧٥٪ وارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية ٧٥٪ ومشكلات تعليم الأبناء ٧٠٪ والسكن والعلاج، الثلثين، ٦٠٪ على التوالى.



( د ) وأكد باعة الرصيف والباعة الجائلون أن أكثر الأمور التي تشغلهم وتهدد نشاطهم هي جشع التجار ١٠٠٪ وتدخل شرطة البلدية التي تستولى على ما يبيعون وتلقى به في عربات الشرطة وأحيانا في وسط الشارع ٩٣٪.

٥- وإذا أتينا إلى الأطر المرجعية الأكثر تأثيراً في خطاب الحياة اليومية لدى المتعاملين مع الرصيف أمكن رصد الملاحظات التالية:

( أ ) تسود الثقافة الشفهية أو "ثقافة السماع" بين غالبية مجموعات العينة وشرائحها. وهي الثقافة التي يتم تناقلها في الحياة اليومية، خلال العمل وفي الجلسات الخاصة. وتزداد هذه الثقافة كثافة بين الأميين من باعة الرصيف والباعة الجائلين والعمال. وتقل لدى أصحاب المحلات في المنطقة التجارية وفي منطقة الزمالك، وهي مصدر أساسي لدى أصحاب المحلات في المنطقة التجارية ومنطقة الزمالك، الإعلام المكتوب (صحف ومجلات) بنسبة ٤٣٪ انخفضت لدى أصحاب المحلات في بولاق إلى ٢٣٪.

(ب) كانت أهم مصادر إسناد الخطاب اليومي وتوثيقه لتحفيز الآخر على تصديقه على مستوى إجمالي العينة هي: الثقافة الشعبية من حكم وأمثال وما إليها ٥٧٪، ومضامين دينية أدخلت عليها بعض التعديلات في نصوصها ٢٦٪. وعدد من العبارات ذات التأثير الفكاهي، والتي تتردد في المسلسلات التليفزيونية والأفلام السينمائية ١٥٪، وبعض مفردات ذات إحياء علمي ١٢٪ فقط. وكانت الثقافة الشعبية هي المصدر الأول لدى العمال وبائعي الرصيف والباعة الجائلين. وأتت المضامين الدينية متساوية تقريبا مع الثقافة الشعبية في الزمالك والقسم التجاري. وكانت مفردات المسلسلات والأفلام أكثر انتشاراً بين العمال، والثقافة الشعبية بين الباعة الجائلين وباعة الرصيف. وتركزت المفردات ذات الإحياء العلمي لدى أصحاب المحلات في الزمالك وبعضهم كان من خريجي الجامعة.

٦- بين التدقيق في سياق الخطاب اليومي تصدر تعبير "الأنا" لدى أصحاب المحلات، وإن كانت نسبتها أعلى في القسم التجاري ٦٧٪ تليها أصحاب المحلات في الزمالك ٥٦٪ وأخيراً أصحاب المحلات في بولاق ٣٠٪ وعلى العكس من ذلك تصدر تعبير "نحن" مساق خطاب بقية الشرائح والمجموعات. وأتت أعلى النسب لدى صغار الموظفين ٨٤٪ ثم العمال ٨٠٪ ثم باعة الرصيف الجائلين ٦٨٪ وأخيراً أصحاب المهن الفنية والإدارية العليا ٦٠٪.

ويبدو لنا أن سياق العمل الذي توجد فيه كل شريحة ، وهل يعمل الشخص من خلال جماعة أو بمفرده ، وتنظيم العمل سواء كان رسمياً أو غير رسمي أو حراً مفتوحاً، والملكية كانت متغيرات مؤثرة في بعض أبعاد هذا المساق وحال أصحاب المهن الفنية العليا ٨٠٪ وأصحاب المحلات في القسم التجارى ٨٠٪ أيضاً ثم فى الزمالك ٦٦٫٧٪، ثم صفار الموظفين ٦٤٪، ثم أصحاب المحلات فى بولاق ٣٦٫٧٪ . مالوا إلى التأكيد على أن ما يعرفونه من معلومات اقتصادية واجتماعية، عبروا عنها من خلال آرائهم، هى معرفة يقينية وموثوق بها، رغم أن ثقافة السماع تسود بين غالبيتهم . وأما بقية الشرائح فقد كانوا يرددون غالباً عبارات مثل "الله أعلم"، "هم يقولون ذلك " ويقصدون الحكومة وأصحاب العمل وكبار التجار والمتعلمين. وردد بعضهم عبارة "لا أعرف" والتي بدت لنا أن ليس المقصود بها عدم المعرفة وإنما الخوف الممزوج بالاستنكار والرفض.

## ٢- صراع ثقافة الاستهلاك والثقافة المنتجة :

من المؤكد أن ثمة أنماطاً ومقادير من الاستهلاك ضرورية لإشباع الحاجات الأساسية للبشر. ترتبط بها ثقافة تنظم السلوك الاستهلاكى وتربطه بالحاجات الفعلية الحقيقية - وليس الزائفة الوهمية- وبالتكلفة الآنية والمستقبلية. للحفاظ على الفائض الفردى وتوظيفه فى تنمية الشخصية الإنسانية وارتقائها قيمياً ووجدانياً ومعرفياً، وعلى الفائض المجتمعى وإعادة توليده مطرداً ، وتوظيفه فى تطوير المجتمع وتجديده . واعتماده على ذاته. وعلى العكس من هذا يوجد نمط من الاستهلاك، يعتبر الاستهلاك هدفاً فى ذاته، ويغض النظر عما يشبعه بالفعل من حاجات إنسانية، ويغض النظر أيضاً عن الإمكانيات المتاحة فردياً ومجتمعياً، وهو استهلاك ترتبط به ثقافة استهلاكية طفيلية الطابع تسير فى سياق التبعية - التخلف ، وتبديد الفائض الفردى والاجتماعى وتجاوز استهلاك السلع والمنتجات المادية، إلى استهلاك الزمان والمكان والوقت والقيم والبشر. وتعد هذه الثقافة إحدى الآليات البارزة التى يعتمد عليها المركز الرأسمالى الاحتكارى فى تدويل إنتاجه وقيمه ورموزه وتشكيل الوعى المواتى لها، وهو من خلال إنتاجه الثقافى والإعلامى ينشر مجموعة من التصورات والتطلعات تجعل الناس من داخل النظام الرأسمالى وخارجه تنجذب إليها ومن بينها مقولات "الثقافة العالمية" وأن "العالم قرية صغيرة " للإيعاء بأن هذا هو طريق التحضر والتقدم؛ ولأن المجتمعات التابعة فى إجمالها تقوم أحياناً بدور الوسيط لتدويل النظام الرأسمالى، إنتاجاً وفكراً وقيماً، لوجود

شرائع ومجموعات طبقية وسياسات تدعم هذا وتبرره، فإن انتشار الدور التبادلي والتوزيعي للشرائع التجارية التابعة، ترتبط به ثقافة طفيلية، هي تبادلية غير منتجة أيضاً، تكاد تقف عند الفرائز الإنسانية وتوصي بتعويضات نفسية يصاحبها سلب لبعض إرادات المستهلكين الذين يتصرفون ويتشبثون بطرائق للحياة فى المأكل والمشرب والمقتنيات تتجاوز وجودهم الاجتماعى وما يرتبط به من إمكانيات<sup>(٩)</sup>.

ولكى نوضح بعض دلالات هذه الثقافة نستعين بمقارنات بسيطة على هذا، فمقارنة قلم الحبر الجاف الذى كان يستخدم لفترات أطول بتجديد قطع غياره مقابل القلم الذى يستخدم الآن مرة واحدة، ومقارنة "منديل القماش" المتعدد الأغراض والذى كان يعاد إنتاجه عند كل عملية تنظيف، بمنديل الورق الذى يستخدم مرة واحدة ويلقى هنا أو هناك والذى تصل تكلفه استهلاكه اليومي إلى نصف مليون جنيهاً يومياً - حيث يشتري ٢ مليون مصري علبة مناديل ورق فئة الخمسة وعشرين قرشاً- وإذا كان منديل القماش يصنع من النسيج المصرى فمنديل الورق يصنع من ورق مستورد، وإذا كان منديل القماش يوضع فى الجيوب، فالكثير من مناديل الورق تلقى فى الطريق. إن هذه المقارنة توضح بعض جوانب ثقافة الاستهلاك. وقد دلتنا الملاحظات على أن حوالى ٥٠٪ من محلات الأقسام الثلاثة على الرصيف، موضوع دراستنا، تباع مناديل الورق. وأن حوالى ٤٦ نقطة لبائع الرصيف، تباع فيها هذه المناديل، مع سلع أخرى. ولأن هذه المناديل الورقية، لا زمن لها، بمعنى أنها تتحول إلى قمامة فور استخدامها، وأنها تستخدم لغرض محدود، فلم تشر خيالاً ولم ترتبط بإبداع، كما حدث بالنسبة للمناديل القماشية متعددة الأغراض، والتي تستخدم فى اللقاء والوداع وعند عقد القران، وتحمى الرأس من الشمس والمطر، وتستخدم فى حمل بعض الأشياء..... إلخ. فضلاً عن أن ثمة صيغاً وأجناساً أدبية وغنائية وأمثالاً شعبية وأحاجى وفوازير شعبية ذكر فيها المنديل القماش كثيراً.

وثمة حالات لظواهر وأفعال اجتماعية، رغم محدوديتها الظاهرية، تحفل بالدلالة وتستدعى الكثير من خصائص بنيتها الاجتماعية وتعكسها. ومن ثم أطلق عليها محترفو البحوث الاجتماعية، الحالة المعبرة والمثيرة للملاحظة والاستبصار العملى. لقد أتت حالة "سور الأزبكية". إحدى مناطق الشارع الذى ندرسه نموذجاً على مثل تلك الحالات. لقد طرأت على هذا السور تغيرات وتبدلات، ذات صلة بما كان يمارس داخل حديقة الأزبكية من فنون وسمر



ولقاءات، وبما كان يحدث فى مجتمع القاهرة، العاصمة، الملخص الموسع لمعظم ما يجرى على أرض مصر. إن الملاحظات التى قمنا بها عبر فترات تربو على أكثر من ثلاثة عقود من الزمان كأحد الإخباريين المتعاملين معه، تبين أنه بعد أن كان "السور" مكتبة مفتوحة، لكل مهتم بالمعرفة، وأياً كان مستواه الاقتصادى وأياً كانت هواياته وتفضيلاته المعرفية، بدأت تطراً ومع بداية السبعينيات تغيرات عليه، وعلى ما يطرح فوقه من كتب ومجلات. فمن ناحية انحسرت أكشاك الكتب واستبدل بعضها "البوتيكا"، ومن ناحية أخرى زحفت كتابات تحمل مضامين متباعدة وربما متناقضة. فبين كتب تمتاز فيها الخرافة بالأسطورة، وتأخذ من الدين واجهة للترويج، وبين كتب جنسية ومجلات وصور أجنبية لمشاهير الفنانين والمطربين ولاعبى الرياضة، خاصة كرة القدم، من أجنبى ومصريين.

لقد أفضى لنا بعض ممن تمت مقابلتهم من كبار السن الذين يتعاملون مع "السور" ومن أصحاب البوتيكا . بعدة ملاحظات وخبرات نذكر منها:

( أ ) يرى "ادريس حميدو" أكبر من خابروا الرصيف عمراً وأكثرهم حصة، أن "السور" حدث له ما حدث لكل "هر مصر". فالشباب انشغلوا بوسائل أخرى للترفيه غير القراءة. والتعليم خاصة فى الجامعة لا يشجع على البحث والإطلاع على مصادر غير الكتب المقررة. وأصبح التعليم نفسه « لا يؤكل عيشاً »، ومن يريدون القراءة، لا تسمح دخولهم بشراء الكتب فهناك أولويات أخرى.

(ب) بدأ "عم رفاعى" حديثه بأن مسرحية "مدرسة المشاغبين" تبين لك ما طرأ على "السور" فهى بداية ذكر فيها أن العلم لا يكيل بالباذنجان - بمعنى أن انخفاض قيمة العلم على مستوى مصر كلها، جعل قيمة "السور" تتغير فاضطر أبناؤنا للبحث عن نشاطات جديدة "للاستزاق".

(ج) تحدث أحد أصحاب "البوتيكا"، حاصل على مؤهل متوسط، عن أن الزمن الذى نعيشه الآن يحتاج إلى "تقليب العيش". وقصد بهذا ضرورة تغيير العمل وتغيير نوع التجارة، ومجاراة السوق، والبحث عن معهم النقود لنبيع لهم بنقود ما يريدون، لنعيش نحن.

( د ) بين أحد أصحاب الأكشاك من كبار السن، والذى أصبح شريكاً بالمكان مع شخص آخر، أتى "للشك" ببضاعة مما يحتاجها السوق والزبائن. ويرر تصرفه هذا، بأنه وغيره،



انشغل أبناؤهم بمهن أخرى؛ من تعلم اشتغل بوظيفة أو سافر للبلاد العربية، ومن لم يتعلم وجد في حرف أخرى دخلاً أكبر من بيع الكتب . فمنهم من اشتغل بأعمال البناء والسباكة وقيادة التاكسي. لقد اضطر بعض أصحاب الأكشاك بسبب المرض أو كبر السن إلى أخذ "خلو رجل" عن المكان الذي كان يشغله، خاصة وأن مبالغ الخلو ارتفعت ووصلت في بعض الأحيان إلى ١٥ أو ٢٠ ألف جنيه.

وهناك قصص ومواقف غير قليلة أظهرتها المقابلات ، تصلح أعمالاً درامية، حفلت بصراعات بين الأبناء وآبائهم، أو بين أصحاب "أكشاك الكتب" وأصحاب "البوتيكاات" انتهت لصالح "البوتيكاات" التي ذكر أحد المبحوثين أنها أصبحت تباع كل شئ وأى شئ بدءاً من السلع المغشوشة والمقلدة، والاتجار بالعملة، وحتى الاتجار بالشرف.

مما سبق وغيره مما يضيق المقام عن التفصيل فيه، يتبين من استجابات من قابلناهم أن "سور الأزيكية" تأثر بكل ما حدث في مصر خلال العقود القليلة الماضية. فسطوة النشاط التجاري، وسيادة قيمه وتراجع قيمة التعليم ، والتغير في ترتيب المهن من حيث قدرتها على توفير الدخل، ورسوم مهن ونشاطات طفيلية جديدة، جعل "السور" يستجيب لها جميعاً، ويتحول من مكتبة مفتوحة تخاطب العقول والتاريخ، إلى فاترنة مفتوحة ، تنشر الاستهلاك وقيمته ورموزه، وتعزز ثقافته، التي تستهلك التاريخ والبشر والقيم، مقابل لحظات إمتاع آنية.

### ٣- الثقافة الاستهلاكية وخصائص أماكن "التسوق" :

إذا كانت ثقافة الاستهلاك قد خلقت ودعمت بعض التطلعات نحو بنود استهلاك متجددة، فقد صاحب هذا تغير في أماكن التسوق تدل عليه بعض المؤشرات والمظاهر التي شملت خصائص البائعين والمترددین على الأسواق ، ونوعية السلع المعروضة بهذه الأسواق. وإذا كان القسم التجاري في الشارع ، بمثابة سوق كبير يتجول فيه أناس من خصائص اجتماعية مختلفة، فقد بين معظم أصحاب المحلات - باستثناء محلات القطاع العام - أن غالبية المتعاملين معهم من ذوي الدخل المرتفع، ومن الشباب أبناء العاملين في البلاد العربية، أو كبار التجار والمقاولين، وبعض العرب القادمين من الخليج خلال الصيف والعطلات الأخرى، بينما يكتفى كثير من المارة "بالفرجة" والمشاهدة والمقارنة ويتوجهون إلى أماكن أخرى للشراء الفعلي، في منطقتي "الموسكى" و "وكالة البلح" على وجه التحديد. وبين أصحاب المحلات في

هذا القسم أن عدداً كبيراً من العاملين في المحلات من المتعلمين ذكوراً وإناثاً وبعضهم من الحاصلين على مؤهلات جامعية.

ويبين أصحاب المحلات في "الموسكى" و"وكالة البلح" أنه طرأ تغير على المتعاملين مع سلعهم، فمنهم أناس يأتون من "مصر الجديدة" و"جاردن سيتي" بعد أن كان المتعاملون معهم فيما سبق من سكان بولاق وشبرا والعباسية والسيدة زينب. وأنه من بين المتعاملين معهم زوجات وبنات لكبار موظفين بالدولة منهم المدير العام ووكيل الوزارة، خاصة عند زواج البنات والإعداد "لشقق الزوجية"، وبعض المتعاملين يتحدثون سويّاً بلغات أجنبية. وأوضح بعض أصحاب هذه المحلات أن عدداً من المتعلمين وإن كان لا يتجاوز الربع، بعضهم من الموظفين في الحكومة، يعمل لديهم في أعمال البيع والحسابات. وأما عن السلع التي يتاجرون فيها فلم تعد القديم المستعمل وما كان يشتري في المزادات من المحلات الكبرى (الأقمشة والأحذية)، لقد أصبح معظمها جديداً مصنوعاً في مصر، أو مستورداً، أو مقلداً للمستورد. ويأتي الناس لانخفاض الأسعار مقارنة بالمناطق الراقية في وسط المدينة وفي الزمالك. ويرجع الفرق في الأسعار، إلى انخفاض التكلفة بسبب رخص الإيجارات ورخص أجور العاملين، وعدم جشع تجار هذه المناطق مقارنة بغيرهم من التجار.

#### رابعاً: في آليات التبعية الثقافية وردود الفعل نحوها:

ثمة إشارات نظرية ومنهجية ضرورية لفهم التحليل التالي وتقويمه. نذهب في الأولى إلى أنه من الخطأ الابتعاد عن الواقع الفعلى والفصل بين ماهو ثقافى وماهو ليس كذلك. ونؤكد في الثانية وساعدنا في هذا التراث النظرى والتحليلات المختلفة للتبعية<sup>(١٠)</sup> أن التخلف والتبعية وجهان لبنية اجتماعية مشوهة، يسهمان معاً - متفاعلين - في كثير من ظواهرها وأبعادها كانهيار الإنتاج والتمايز الاجتماعى والتشوه الطبقي، والاستغلال، وسطوة بعض القيم الاستهلاكية.....إلخ.

ويترتب على هذا أن آليات إعادة إنتاج التخلف، وآليات التبعية، توجدان متداخلتين متفاعلتين، تعيد كل منها إنتاج الأخرى. وبالمثل يكون فهم أساليب المواجهة بوصفها متداخلة متفاعلة متوجهة نحو آثار التخلف والتبعية معاً. فالمواطن العادى في سياق حياته اليومية يأتى أفعالاً محافظة على وجوده، وإشباع حاجاته، تتداخل فيها أساليب مواجهة التبعية والتمايز الاجتماعى والاستقلال.

وإذا أتينا إلى بعض آليات التبعية الثقافية، يمكن تمييزها إلى عدة مجموعات - نميز بينها بقصد التحليل فقط - نأتى بأمثلة على كل منها على النحو التالى :

### المجموعة الأولى :

وتتوجه إلى الحاجات الأساسية للمواطن ، كالفذاء والصحة والتعليم والعمل وما إلى ذلك من حاجاته، والتي تعاني مجموعات وشرائح طبقية متعددة، من قصورها الكمي والكيفي، وخلل عدالة توزيع فرصها. فبعض نشاطات القطاع الرسمى والتوكيلات التجارية، تتيح فرص دخل لعدد من هذه الشرائح، التي يشتغل بعض أفرادها فى توزيع السلع الاستهلاكية وبعض عناصر الثقافة المحلية كالأشرطة المسجلة وبعض الصحف والمجلات . وتأتى المدارس الخاصة ذات المقررات الأجنبية، لتقدم نماذج تتفوق كبنيا- رغم وجود ملاحظات عليها- على المدارس الحكومية. وتقدم الهيئات الأجنبية ومؤسسات المعونة والمساعدة دعماً فنياً ومادياً لبعض جمعيات الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية، على نحو مباشر ، أو من خلال بعض المؤسسات الدينية، كما هو الحال فى "بولاق" وفى الزمالك" ومن خلال دعم بعض المؤسسات والتغلغل إليها ، وإقامة مؤسسات جديدة، يتم التأثير فى المتعاملين معها قيمياً وإشباع بعض حاجاتهم على نحو آنى، يحول على الأقل دون تبلور وعيهم فى اتجاه مقاومة ما يعانون منه. وتدور أهم العمليات المستخدمة فى هذا الصدد حول الترغيب والجذب والإغراء واستغلال ضعف المؤسسات .

### المجموعة الثانية :

وتتوجه نحو الوجود الاجتماعى الطبقي لعدد من الشرائح الوسطى والدينية لتفكيكه وتقييده، ويتم هذا عبر آليات تدور حول تشجيع المهن والنشاطات البيئية، التى من الصعب توصيفها لتداخل كثير من خصائصها مع غيرها. وأيضاً إتاحة فرص وجود مهنة ثانية أقل تكلفة لصاحب العمل، وتحقيق دخلا للشخص الذى له مهنة أولى أساسية، فنجد الشخص عاملاً فى مصنع أو موظفاً فى الحكومة فى النصف الأول من النهار، وبائعاً أو عامل خدمات أو موظف حسابات أو سائق تاكسى فى النصف الثانى من النهار. إن مثل هذه الأوضاع المهنية، وما يترتب عليها من علاقات اجتماعية وفرص لزيادة الدخل، تؤثر فى الوحدة النسبية للوجود الاجتماعى للشخص، وبالتالي فى انتماءاته التى تعاني من التداخل والازدواج



والرضى مما ينعكس سلباً على مستوى وعيه. وإذا كان البعض يرى أن مثل هذه الظواهر نتاج للتبعية أكثر منها آليات لها؛ فإن التحليل المتأنى، النظرى والملموس لعمليات التبعية، يدل على أن كثيراً من نتائج التبعية. اللغوية والتعليمية والإعلامية - تتحول إلى آليات تعطى للتبعية دفعها الذاتى وتساعدتها فى إعادة توليد وتجديد نفسها مطردة<sup>(١١)</sup>

### المجموعة الثالثة :

ونفضل تسميتها بآليات القهر المعنوى والمادى، الساعى إلى قبول تحويل الوعى وتشكيله فى اتجاه المركز الرأسمالى وكل رموز القوة المحلية المتحالفة معه. ولعل التدقيق فى الإعلام الرأسمالى بين احتكاره للأخبار والمعلومات والإعلانات وأفلام الصغار والكبار واستناده على آليات علمية تفيد من العلوم الاجتماعية والتقنية، لصياغة عمليات وخصائص تشيع الثقافة الاستهلاكية، وتخاطب الفرائز، وتحقق رموزاً مواتية للهيمنة، وبالاكتفاء على العرض الآنى الخاطف المتزامن مع الأحداث-CNN وحرب الخليج - وتجزئ الأفكار والمعلومات ، وتوظيف الجنس والنماذج القدوة للفنانين العالمين من ممثلين ومطربين ، وبعض الرياضيين، والضغط على المشاهد ووضعه فى دائرة العجز إذا لم يستجيب للإعلانات باقتناء بعض السلع . إنه بإيجاز شديد : إعلام يضع المتلقى داخل الثقافات التابعة فى دوائر الاغتراب والعزلة الثقافية عن المجتمع المحلى وينشر تطلعات استهلاكية تشبع جزئياً، ويسبب ما تبقى منها قلقاً وإحباطاً.

### المجموعة الرابعة :

وهى مجموعة تتوجه إلى التاريخ وما يحويه من تراث ورموز تاريخية للنضال والتصدى، ويستعان فى هذا الصدد بعدد من المقولات والأفكار والشائعات والنكات للتشويه والانحراف بالوعى وتزييفه. فتسمى فترات الاستقلال بفترات الانغلاق، وتصور فترات مقاومة الاستهلاك الترفى على أنها فترات (إفقار وتجويع)، وفترات النضال العربى ودعم حركات التحرر العربية على أنها فترات بحث عن زعامة فردية وتبديد للموارد والدخول فى معارك وهمية وغير ضرورية. ولعل من بين ما يبسر شيوع مثل هذه الأفكار والمقولات ، تبنى بعض الرموز فى المؤسسات الإعلامية المحلية لهذه المقولات وتوظيف أفلامهم وفنونهم لدعمها ونشرها . ولعل أمثلة من الكتاب والصحفيين والنقاد المصرين تدلل على مثل هذا التوجه وتشهد عليه.



وإذا أتينا إلى أساليب المواجهة ، نقول المواجهة التي تشتمل على كافة الاستجابات وردود الفعل السلبية والإيجابية . وقد أمكن تصنيفها بفرض التحليل إلى المجموعات التالية:

**الأولى :** وتضم ردود الفعل التكيفية وشبه التكيفية التي ترى فى الواقع الاجتماعى، وما يضمنه من تناقضات وتبعية، قدراً يجب التعامل معه على نحو ذرائعى. ويدلل على وجود هذا النوع من ردود الأفعال تغير لافتات المحلات وجنوحها نحو مسميات أجنبية يحفل بعضها بالمأساة اللغوية، وبعضها بالملهاة اللغوية مثل "سيد قياتكو لبيع قطع غيار قيات" و"كباب الفقراء" ويقصد بيع الفول أو الطعمية". كما يدل على هذا النمط انتشار "البوتيكات والمينى ماركت" وبعض ما يبيعه باعة الرصيف والباعة الجائلون المترجلون حول إشارات المرور وتقاطعات الشارع وبعض من يدفعون أمامهم عربات صغيرة - "عربات يد" - أو يعلقون فى أعناقهم وأكتافهم صناديق ويضائع ، يتحول "الجسد الإنسانى" بها ، ومن خلالها، إلى فاترينة عرض متنقلة . هذا وتحفل البيانات المشار إليها فى فقرات سابقة حول "المحلات" و "آراء أصحاب الأعمال" وما طرأ على "سور الأزبكية" من تغيرات بالكثير من المؤشرات الدالة على الامتثال للتخلف والتبعية والتعايش معهما.

**الثانية :** ونميل إلى رسمها بأنها ردود أفعال تلتف حول الواقع فيخلق الناس من خلالها أساليب للحفاظ على البقاء وإشباع الحد الأدنى الكمى والكيفى للحاجات الأساسية. ومن الأمثلة الدالة على هذه المجموعة.

( أ ) فلمواجهة البطالة، وتدنى الدخل، بحث بعض الناس عن نشاط إضافى أو مهنة ثانية أو خلق فرص دخل فيها قدر من الاستسلام للواقع والتحايل عليه، كما تفعل من يُسمون "بالدالات"، اللاتى تنتقلن من منطقة "بولاق" وغيرها من المناطق الشعبية إلى الجمعيات التعاونية للحصول على بعض السلع والاتجار فيها، أو بيع "المقررات التموينية" بأسعار أعلى، لأصحاب النزعات الاستهلاكية لبعض هذه المقررات كالشاي والسكر، أو لبعض محلات الأطعمة الشعبية، "كالزيت". لقد أشارت ثلاث من بائعات الرصيف أنهن يبعن مقررات الأسرة التموينية لمواجهة بعض الاحتياجات ، خاصة فى مواسم افتتاح المدارس، ليوفرن لأبنائهن بعض الاحتياجات، من ملابس وأدوات كتابية.

(ب) ولمواجهة التضخم وارتفاع الأسعار بجانب بحث البعض عن نشاطات إضافية، وجدت أماكن للبيع بأسعار منخفضة نسبياً تباع السلع من الدرجات الأقل أو التي بها بعض العيوب، كما هو الحال لدى بعض باعة الرصيف (الملابس ولعب الأطفال)، وبعض أماكن محدودة نسبياً في "وكالة البلع" و "الموسكى والعتبة".

(جـ) ولمواجهة أزمة الإسكان، اضطرت أسر كثيرة، خاصة في منطقة بولاق وبعض امتداداتها في اتجاه "السبتية ورملة بولاق" إلى السكن المشترك. فنجد أسراً قد تصل إلى ثلاث أو أربع أسر تسكن في شقة واحدة، تتألف من ثلاث أو أربع غرف، للتخفيف من ارتفاع إيجار السكن والارتباط بالمنطقة التي ولد فيها الناس والتي لهم بها علاقات قرابة أو عمل.

الثالثة: وهي مجموعة ردود الأفعال التي توصف بأنها هروب من الواقع ورقضه على نحو مؤقت آنى، أو لما هو أبعد من هذا. وتتباين ردود الأفعال الهروبية، كما تتباين الأوضاع الاجتماعية لأصحابها وفق حالة وعيهم الفردي والاجتماعي. ولعل من الأدلة على هذا مايلي:

(أ) تميل بقايا الأرستقراطية القديمة وبعض كبار الموظفين إلى العزلة الاجتماعية والثقافية، وعدم المشاركة في كثير من الأمور كالانتخابات أو الكتابة في الصحف والمجلات وما إلى ذلك، رغم أن بعضهم له إبداعات وكتابات سابقة، فنية وأدبية وفكرية. ويميل بعض من هؤلاء إلى خلق جماعات خاصة تجمعها علاقات قرابة وصلات قديمة تمتد أحياناً إلى ما قبل ١٩٥٢، ويلتقون من خلال "صالونات" المنازل يتحدثون أحياناً في أمور سياسية واقتصادية عامة، وأحياناً يسترجعون الذكريات وبعض مواقف الماضي. وأعداد ليست قليلة من هؤلاء لهم مصادر دخل معقولة من ودائع البنوك أو من بيع أراض أو شقق، ولهم أبناء يعملون في أوروبا وأمريكا وتركزون في منطقة الزمالك.

(ب) لجأ بعض أسر شرائح العينة لحل مشكلات أبنائها وبعض مشكلاتها، بسفرها وسفر أبنائها إلى البلاد العربية. فقد سافر من أفراد العينة ٥٩ مبحوثاً بنسبة ٨٤٪، لم يكن من بينهم حالة واحدة من أبناء أصحاب المحلات والأعمال، وتركزت النسبة الأكبر في عمال القطاع الخاص بنسبة ٥٦٪ من إجمالي عددهم، صغار الموظفين ٣٦٪، ثم عمال القطاع العام ٢٨٪ وكبار الموظفين ١٢٪ والباعة الجائلين إلى العراق والأردن ١٢٪ وأخيراً باعة الرصيف

٤٪. وأما بالنسبة لأبناء العينة فقد سافر منهم ٩٪، كان أكثرهم من بين أبناء صغار الموظفين ٣٦٪ وعمال القطاع العام ١٦٪، وكبار الموظفين ١٦٪ وعمال القطاع الخاص ١٠٪ وأبناء باعة الرصيف ٤٪. وإذا كانت البيانات تشير إلى أن أبناء محدودى الدخل والمهن الأدنى هم الأكثر اتجاهاً نحو السفر للبلاد العربية، فإن هذه البيانات تدلل على أن التكلفة الاقتصادية لترتيبات الهجرة، تحول دون لجوء البعض إلى السفر كمخرج لحل المشكلات، بدليل انخفاض النسبة وانعدامها بين باعة الرصيف والباعة الجائلين على التوالى.

(ج) أفادتنا البيانات أن بعض أبناء العينة، وينسبة أقل أفراد العينة أنفسهم، اتجهوا إلى الممارسات الدينية كهروب من الواقع المحيط لهم. وتمثلت هذه الممارسات فى الحرص على التردد على المساجد وحلقات الوعظ والإرشاد وحلقات الذكر ومساعدة المحتاجين من أبناء المناطق التى يعيشون فيها. وكانت نسبة أبناء العينة التى تقوم بهذه الممارسات ٩٠.٩٪ من إجمالى العينة والسن فى فئات العمر ما بين ١٦-٢٧ عاماً ومعظمهم من طلبة الثانوى والجامعة والشباب حديثى التخرج من المعاهد والجامعات. وكان هؤلاء أبناء لصغار الموظفين بنسبة ١٦٪ وأبناء باعة رصيف ١٤٪ وأبناء عاملين فى القطاع العام والحكومة ١٠٪، ومثلها لأبناء العاملين فى القطاع الخاص وأبناء الباعة الجائلين ٨٪، وأخيراً أبناء كبار الموظفين ٤٪ ولم نلاحظ وجود حالة واحدة من بين أبناء أصحاب المحلات والأعمال.

(د) ورد من بين أساليب نسيان الهموم والتسلية وقتل الوقت، لجوء القادرين من الحرفيين والعمال خاصة إلى المخدرات ولجوء أبنائهم إلى دور السينما وبشكل إدمانى فقد ذكر حوالى ٩٪ من العمال أن لهم أبناء يترددون على السينما ثلاث مرات فى اليوم الواحد ومن أبنائهم خاصة الأطفال العمال من أدمن لعب الورق والتدخين وشرب البيرة.

الرابعة: وتركز فى ردود الأفعال الأقرب إلى المقاومة، والتى تتدرج من العمل الجماعى التعاونى والتطوعى لحل بعض المشكلات الفردية والجماعية وتتدرج للمشاركة فى أعمال مقاومة صدامية لاتخلو من بعض العنف. وكان من بين صور هذه الردود:

(أ) الحفاظ على بعض الصيغ التاريخية للتكافل التعاونى الذى أبدعه فقراء الريف والحضر ومحدودو الدخل لحل مشكلاتهم بالاعتماد شبه الجماعى على ثرواتهم رغم محدوديتها. ولعل من أبرز هذه الصيغ المألوفة صيغة "الجمعية المالية" التى تقوم بمشاركة عدد



من النساء غالباً، كل بسهم مالى محدد ، تجمع قيمة الأسهم عند أول كل شهر، وتصرف لواحدة منهن حسب ترتيب يتفق عليه تراعى فيه اعتبارات الحاجة ، خاصة تعليم الأبناء وزواجهم أو إقامة مشروع تجارى محدود أو مواجهة أزمة مالية. لقد ذكرت ٨٤ حالة بنسبة ٢١٪ من العينة أنهم يمارسون هذا النمط من المشاركة ، وكان توزيعهم على شرائح العينة على النحو التالى: ٤٤٪ من الباعة الجائلين، ٣٤٪ من باعة الرصيف، ٣٠٪ لكل من عمال الحكومة والقطاع العام، وعمال القطاع الخاص، و٢٤٪ من صغار الموظفين، وأخيراً كبار الموظفين حيث مارس ٢٠٪ منهم هذا النمط . ويتركز حوالى ثلثى هذه العينة فى منطقة بولاق ، ويتوزع الثلث الباقي بين عمال وموظفى القسم التجارى ٢٨٦٪ والزمالك ٤٨٪. وهناك صور أخرى لهذا النمط من التكافل منها "النقطة" العينية والمالى فى مناسبات الزواج والميلاد ، وفى حالات الوفاة

(ب) ظهرت عبر الشارع وامتداداته صيغة أخرى لحل مشكلات بعض الشرائح أو الجماعات المهنية، وفى الوقت نفسه حل مشكلات بعض الموظفين . وبرز فى هذا الصدد صيغة "العيادات الطبية الجماعية" التى يجتمع من خلالها مجموعة من الأطباء الشباب غالباً، للمساهمة فى إنشاء هذه العيادة ، التى تقدم خدماتها بأسعار منخفضة جداً مقارنة بأسعار كبار الأطباء، وتقدم خدمات نوعية ليست متاحة فى المؤسسات الطبية الحكومية . وقد حاولنا اختبار الفكرة الشائعة التى تذهب إلى أن بعض الجماعات الإسلامية تقف وراء مثل هذه الجمعيات . وتبين لنا من حوالى ثلثى العينة أن لا صلة للجماعات الإسلامية بها، وذكر بعض الأطباء العاملين فيها أن هذه الجمعيات ليس لها أى أهداف سياسية، وأنها فكرة لحل مشكلة الأطباء محدودى الدخل وحل مشكلة المواطنين المتعلقة بالعلاج. وذكر بعض الأطباء أن هناك بعض "العيادات" فى بعض المناطق الشعبية يشارك فى تمويلها "أهل الخير"

(ج) تعد "جمعية الخدمات الاجتماعية" بمنطقة "رملة بولاق" واحدة من النماذج التاريخية للقيام بعمل تطوعى لتقديم خدمات تعليمية وثقافية وصحية ومهنية للفقراء ومحدودى الدخل، والتى أنشئت عام ١٩٤٧ تحت اسم جمعية "المرأة والطفولة" وقد استطاعت الجمعية الاستمرار مع الزمن وتطوير عملها، والاعتماد إلى حد كبير على مواردها الإنتاجية فى تمويل الكثير من مشروعاتها وخدماتها -



( د ) برزت خلال العقدين الماضيين أهمية دور العبادة لمؤسسات المجتمع المدني، خاصة في تقديم خدمات ومساعدات للمحتاجين بسبب ماتعانيه المؤسسات الحكومية الخدمية. ويُذكر في هذا الصدد معظم مساجد الشارع، وإحدى الكنائس الكبرى بمنطقة الزمالك. فقد تجاوزت هذه الدور "العبادات" إلى تقديم خدمات متنوعة، تعليمية وصحية وثقافية ومادية في بعض الأحيان، وهي تقوم على العمل التطوعي والمشاركة بالجهد والخبرة والمال، كل حسب قدرته كما يقال.

( هـ ) ويعيداً عن الرؤى والأحكام الإيديولوجية السابقة فقد طورت بعض الجماعات والتيارات الإسلامية أساليب عملها، واتجهت نحو العمل الاجتماعي، من منظور للمستقبل يكاد يدور حول "التعبئة من أسفل" فقد نظمت هذه الجماعات صيغ مشاركة لحل مشكلة إسكان بعض المحتاجين، من خلال مشروعات معينة مثل "مشروع تاكسي". وبعض مشروعات تجارية تبيع للمستهلك بسعر الجملة. وهي تعتمد على مبادئ مشاركة كل حسب ما يسر له، بالخبرة أو بالجهد العضلي أو المال.

( و ) برزت بعض مواقف المواجهة الإيجابية المباشرة، خاصة في منطقة "بولاق" حين قرر بعض شباب شياختي الرملة والفرنساوى في ١٩٨٩ أخذ مواقف مباشرة من بعض تجار المخدرات والمتعاملين معهم، وحدثت مشاجرات وتم إبلاغ الشرطة في هذا الصدد وحدث تعاون معها لمواجهة قضية المخدرات. وحدثت بعض المواقف الشبيهة مع بعض تجار قطع غيار السيارات بوكالة البلح، خاصة الذين يعتمدون على بيع أجزاء السيارات المسروقة. كما شارك عدد من شباب حي "بولاق" في مظاهرات ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ تعبيراً عن عدم رضاهم عن الأوضاع السائدة في هذا الوقت.

### استخلاصات

يمكن تصنيف أهم استخلاصات الدراسة الراهنة في عدة مجموعات بعضها علمي مرتبط بفهم مقولات التبعية وقضاياها وبفهم المجتمع المصري وأوضاعه المعاصرة، وبعضها لا يخلو من فائدة للمشتغل بالعمل العام، سواء كان في السلطة أو قريباً منها، أو معارضاً لها.

## أولاً : استخلاصات ذات طابع نظرى :

١- وضحت الدراسة أنه يصعب الفصل - إلا بقصد التحليل - فى الظرف المعاصر للمجتمع المصرى، وأيضاً لكثير من البلدان العربية وبلدان العالم الثالث ، بين أسباب التخلف وأسباب التبعية، وبين نتائج التخلف ونتائج التبعية . فجميعها مترابطة متفاعلة جدلياً وتعيد إنتاج وتدعيم بعضها البعض. ويفرض هذا الوضع عند التخطيط لمواجهة التخلف والتبعية ضرورة ترتيب العوامل المنتجة لهما وفق نسق فى الأولويات يساعد فى تحديد رؤى مواجهة ومواقفها وسياساتها والاعتماد على ماتسفر عنه البحوث والدراسات الجادة والملتزمة وطنياً من نتائج تساعد فى بلورة معايير تحديد العلاقات والمشكلات والعوامل التى تحتاج إلى مواجهته قبل غيرها.

٢- يصعب الفصل التام أيضاً بين آليات للتبعية الاقتصادية وأخرى للتبعية الثقافية.... إلخ، فالآليات التبعية فضلاً عن تداخلها فهى تمهد الأرض لبعضها . لقد بينت الدراسة - وهى تشترك فى هذا مع دراسات أخرى - أن التبعية الاقتصادية تكون فى حالات مقدمة للتبعية الثقافية. فالاقتصاد التابع يتطلب قيماً وطرائق للسلوك وأنماطاً من التقنية والمفاهيم..... إلخ. تفرض محاكاة الخارج ، لعدم قدرة الثقافة المحلية المحدودة على توفير هذه المطالب ، لأنها لم تنتج عن تطور تلقائى طبيعى للبنية الاجتماعية التابعة . ورغم هذا تظل لآليات التبعية الثقافية أهمية خاصة ، نظراً للدور الهام للثقافة فى تشكيل الوعى وتوجيه السلوك وتحديد الموقف من الذات ومن الآخر.

٣- إن آليات التبعية الثقافية ليست كلها مرتبطة بالخارج الذى يسعى إلى الهيمنة ؛ لأن هناك آليات داخلية يكون لها أحياناً الدور الأكبر وزناً فى صناعة سياق التبعية ، ويدعم هذا تلك الآليات الداخلية التى تنتج عن آثار التبعية ، وتصبح هى الأكثر تأثيراً فى سياق التبعية. فالشرائع الاجتماعية والقوى السياسية المستفيدة من هذا السياق وما تأخذه من مراقف من الخارج، وماتختره من سياسات فى المجالات التعليمية والإعلامية والفنية والتقنية والسياسية والاقتصادية، تشكل قاعلاً قوياً للتبعية، تيسيراً وتبريراً.

## ثانياً : استخلاصات ذات طابع واقعى :

١- إن الاستخلاص الرئيسى والمجمع إذا جاز لنا التعبير هو الذى يذهب إلى أن قبول التبعية والتكيف والتعايش معها، كان أكثر من النهوض لمقاومتها، وأن المقاومة أو ردود الأفعال كانت فردية أكثر منها جماعية، وكانت عفوية أكثر منها منظمة، وكانت عند المستوى النفسى المتمثل فى المشاعر والاتجاهات الرافضة، أكثر من توجهها نحو الفعل المؤثر. لقد ترتب على هذا أن أضحى الوعى بالتبعية مفتتاً وجزئياً وأنبأ وأكثر ارتباطاً باليومى المباشر، العفوى والذرائعى.

ويستدعى تفسير هذا الاستخلاص مجموعة من المتغيرات المتداخلة والمتشابكة ، التى أوضحتها نتائج الدراسة عن أوضاع المجتمع المصرى المعاصرة. ومن هذه المتغيرات والعوامل:

( أ ) وجود تراكمات تاريخية فى البنية الاجتماعية، منذ الحقبة الاستعمارية، أثرت فى مجالات التعليم والإعلام والفنون والآداب وغيرها من المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، كان من شأنها المحافظة على بعض أنماط الازدواجية فى هذه المجالات، وتفكيك بعض علاقات مستويات البنية الاجتماعية ببعضها، الأمر الذى جعل بعضها أكثر ارتباطاً بالخارج، كبعض جوانب الاقتصاد والتعليم وبعض الشرائح الاجتماعية، فى الوقت الذى ظل بعض آخر على حال ركوده وتقليديته وأكثر ارتباطاً باقتصاد شبه راكد.

(ب) انحسار واضطراب أداء الكثير من المؤسسات الإنتاجية والخدمية فقد أفضت الحقبة الاستعمارية ، وماتلاها من حقب ، تم فيها تبنى سياسات تنمية جزئية، إلى إجهاض بعض المؤسسات التقليدية التى كانت قائمة، وإقامة مؤسسات فاخرة كما وكيفاً بسبب ضعف مدخلاتها التنموية، الفكرية والبشرية والتمويلية والتنظيمية، وهو أمر خلق فراغاً واضطراباً فى أداء كثير من المؤسسات من منظور إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين . ولعل من أبرز الأمثلة الدالة على هذا التركيز فى التعليم على الكم أكثر من الكيف من خلال علاقة مخرجاته بمتطلبات التنمية عامة وسوق العمل تحديداً، وتركيز الإعلام على الدعاية السياسية التبريرية ومحاصرة المتلقى فى أبعاد بعينها أثرت سلباً فى تشكيل وعيه وإنضاجه.

(ج) إكساب التبعية وهيمنة الخارج، مشروعية سياسية وقانونية بتبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى، وإهمال أى آراء قصدت تقويم هذا الانفتاح فكراً وسياسة وتنظيماً وأداءً، وأحياناً

تسفيه بعض هذه الآراء واعتبارها دعاوى للاتفلاق والتصلب ، تضر بالمصالح الوطنية ولقد أسهم فى هذا السياق ودعمه مجموعة من الأعلام والأصوات فى الصحف والإعلام المسموع والمرئى.

٢- وعلى صعيد ردود الأفعال توحى الدراسة الراهنة بسلبية ظاهرية على الأقل للمواطنين تجاه واقعهم ، وتجاه بعض القضايا والمشكلات المهددة لأمن المجتمع واستقراره. وفى الوقت نفسه غلبة الحلول الفردية والهروبية لبعض المشكلات الخاصة. ومع أن الدراسة بينت بعض ردود الفعل التى لا تخلو من إيجابية إذا أحسنا قراءتها؛ مثل المقاطعة المقصودة للانتخابات، وعدم التعاون مع بعض رموز السلطة فى بعض الأمور، إلا أن ردود الأفعال هذه لا تشكل تياراً غالباً. ويرتبط هذا فى ضوء فهمنا لنتائج الدراسة وحواراتنا مع أعداد من المبحوثين بما يلى:

( أ ) انحسار مؤسسات وصيغ وآليات المشاركة بمعناها الشامل الاجتماعى والسياسى والثقافى بسبب محدودية المشاركة، وميلها إلى الشكلية والتقييد القانونى للمشاركة خارج المؤسسات الرسمية الحكومية ، والموقف المتشكك فى رأى الآخر. واللافت للنظر أن هذا الانحسار ينسحب على بعض الأحزاب المعارضة التى تقبل ممارساتها الداخلية إلى الشكلية وتفضيل أهل الثقة والعلاقات القديمة، مما جعل هذه الأحزاب صدى لما هو قائم على المستوى الرسمى. فأسهمت فى تضيق فرص التربية الديمقراطية وإتاحة فرص الممارسة الضرورية لإنضاج الوعى.

(ب) الموقف التاريخى والمستمر من المعارضة بمعايبتها بأساليب منظورة وغير منظورة ، ملموسة وأدبية، كالحرمان من بعض المواقع القيادية ومشاركتها فى السفر والتنقل ومتابعتها أمنياً فى بعض الحالات وهو أمر خلق حالة من الخوف على لقمة العيش و"الحرية النسبية" والتى صاحبها بروز المواطن المتفرج اللامبالى.

(ج) اضطراب أوضاع البنية الطبقية وسيولتها غير المنضبطة . فقد حدث ما يشبه الخلخلة فى الشرائح الوسطى، نتيجة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية التى جعلت هذه الشرائح أكثر تبايناً وأكثر اضطراباً إلى الحراك الاجتماعى الهابط ، وحدث لها إحباطات بينة فى مصالحها وتطلعاتها نتيجة التضخم وانحسار الخدمات . كما ظهر على نحو لافت نمو مطرد فى



لشرائع البينية التي تضع قدماً في موقع اجتماعي، وأخرى في موقع آخر، وأحياناً تتبدل مواقع الأقدام خلال اليوم الواحد.

( د ) برز في الشارع المصري، كما بينت دراستنا وغيرها من الدراسات، حضور التيارات الدينية :

( أ ) ورغم محدودية دورها الخدمي الاجتماعي من خلال المساجد والجمعيات ورغم أن هذا الدور يبدو كحكومة زيد عائمة فوق نهر ساخن، إلا أن أداها استقطب أعداداً من الجماهير، خاصة الشباب، بسبب غياب أدوار المؤسسات الرسمية ورفع الحكومة يدها عن إشباع الكثير من الحاجات الأساسية للجماهير.

( ب ) أسهم ما يشبه الفراغ الفكري والسياسي والأيدولوجي، في انتشار أفكار هذه التيارات، المعقول منها والمتطرف. لقد نتج هذا الفراغ عن خواء التعليم والإعلام وانحسار المشاركة، وضرب المشروع الوطني الذي نما في الستينيات. وأسهم بعض الكتاب والصحفيين في إحداث بلبلة فكرية واضطراب في المفاهيم بين الشباب، نتيجة للثأر المترجم من خلال أقلامهم من الحقبة الناصرية وحقبة السادات.

( ج ) لقيت هذه التيارات دعماً معنوياً وربما مادياً نتيجة للعمل في الأقطار العربية النفطية والاتصال بتجربة إيران وأفغانستان.

وتعد هذه بعض الاستخلاصات التي تعبر عن حالة يمكن أن تكون مرحلية وانتقالية، نتيجة لما تفرعه من أجراس حول الأفكار التي باتت أكثر تهديداً لشرائع كثيرة، بما في ذلك الاستفادة في السياق المعاصر.

## المراجع والهوامش

\* تجدر الإشارة إلى أنه أتيحت للدراسة الراهنة فرصتان فكرتان، كان لهما أثر كبير في تعميق مشروع الدراسة وأبعاده تمثلت الأولى في مناقشة عدد من الكتاب والمفكرين لموضوعها وقضاياها في معهد التنشيط الثقافي بتونس وشارك فيها الأساتذة محمود أمين العالم، عبد الله إمام، فتحى غانم، يوسف القعيد، عبد القادر شبيب، د. دارم البصام، د. الطاهر ليبب، وعدد من الباحثين والدارسين بالمعهد المذكور. وأما الفرصة الثانية فقد تمثلت في "سمنار" قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمس، وشارك في الحوار حول موضوع الدراسة أ.د. سمير نعيم، د. شادية قناوى، أ. على فهمى، والمدرسون المساعدون والمعيدون وطلاب الدراسات العليا بالقسم.

1-Palma,G; "Dependeney and Development:A Critical Review", in Frances D. Seers (ed.) Dependency Theory: A Critical Reassessment London 1983, pp.20-78, especially p.43.

٢- اعتمدنا في هذا على قراءة تحليلية نقدية لعدد من المصادر الأجنبية والعربية كان أكثرها تأثيراً في صياغة هذه المسلمات المصادر التالية"

Palma G; Ibid.-a-

O' Connar, "A new Form of Imperialism" in Wolf,M; (ed.) b-

The Economic Causes of Imperialism , London, 1972. pp. 170-179

(ج) إبراهيم العيسوى "معنى التبعية" في قضايا فكرية، الكتاب الثانى، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٦، ص ص ١١ - ١٧.

(د) مصطفى كامل السيد "تأملات حول التبعية - واقعها ونظرياتها" في المصدر السابق، ص ص ١٨-٢٩.

(هـ) عثمان ياسين الرواف Palma G; Ibid. "مدرستا التنمية والتبعية - أوجه التباين بين الطرح النظرى والواقع التطبيقي في حالة "مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، عدد ٢ صيف ١٩٨٩، ص ص ٥١-٩٠.

٣- إبراهيم العيسوى، قياس التبعية في الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩، ص ١٤. وعبد الخالق عبد الله. التبعية والتبعية السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٦، ص ص ١٠٤-١٠٨.

4-World Broadcasting in the Age of The Satellite,Howell, W.J;

Ablex Puplishing, Nor Wood, N. Jerassy, 1986, pp. 173-١٧٥ ,

٥- أحمد زايد، خطاب الحياة اليومية في المجتمع المصرى، مكتبة الحرية الحديثة، القاهرة، ١٩٩٠، ص ص ١٦-١٧، ص ص ٢٠-٢٣.

- ٦ - هيرت شيلر، المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبد السلام رضوان ، سلسلة عالم المعرفة ، رقم ١٠٦ ، الكويت ، ص ٣٣-٣٩.
- ٧ - صلاح العمروسى، حول الرأسمالية الطفيلية - دراسة تقويمية، دار الفكر المعاصر ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، مواضع متفرقة خاصة الفصل الثالث.
- ٩ - عبد الباسط عبد المعطى، عادل الهوارى، علم الاجتماع والتنمية، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، ١٨٧، ص ٩٩-١٠٥.
- ١٠ - إبراهيم العيسوى ، قياس التبعية ، مصدر مذكور، ص ١٤.





## الثقافة الشعبية وإعادة التشكل : ملاحظات نظرية

**سعيد المصري \***

مع الانتشار العالمى للرأسمالية والتغلغل المتزايد للثقافة الغربية فى بلدان العالم الثالث بصفة عامة، يزداد التباين والتعارض بين مختلف العناصر الثقافية فى تلك البلدان. حيث تتعايش مظاهر الحداثة مع التقليدية فى أساليب الحياة. وخلال هذا التعايش تفقد الثقافة المحلية بعض عناصرها وتعيد إنتاج عناصر أخرى. وربما يؤدي ذلك إلى الإحساس بأن التحول الثقافى فى بلدان العالم الثالث يسير فى اتجاه عدم التجانس الثقافى. وقد شاعت بعض التوصيفات لهذه الظاهرة مثل الازدواجية الثقافية، الفصام الثقافى، "كومبرادورية بازار" (سمير أمين، ١٩٩١). ومع ذلك يظل تفسير مظاهر التباين والتعارض الثقافى موضع خلاف مستمر سواء بالنسبة لمن يراقب الثقافة من الخارج أو بالنسبة لمن يحملونها ويمارسونها من الداخل.

ولما كانت الثقافة موضوعاً مركباً ومشتركاً بين عدة مجالات معرفية، فإنه من المنطقى أن تتعدد زوايا النظر إلى الثقافة، ولكن المشكلة تكمن فى محاولات اختزال هذا المفهوم إلى بعض الملامح التى تنطبق على إحدى زواياه. فالظاهرة الثقافية ليست كياناً بسيطاً فى مكوناته أو متجانساً فى عناصره، بل هى ظاهرة معقدة متعددة المستويات. وعندما تتعرض الثقافة المحلية لموجات من التغريب، فإن عمليات رد الفعل من جانب الثقافة المحلية تتخذ عدة مسارات معقدة. ولا يجوز اختزال هذا التعقيد فى مسار واحد. فالثقافة المحلية ليست الأضعف دائماً وبشكل مطلق. وليس صحيحاً القول بأنها فاقدة للقدرة على مقاومة الثقافة الغربية أو استيعابها والتواصل معها.

---

\* مدرس بقسم الاجتماع - كلية الآداب جامعة القاهرة .

هل يمكن أن يحدث العكس تماما فى بعض الأحيان. ولهذا ينبغى التخلّى نسبيا عن التعميمات المجحفة التى تدور حول الثقافة بمعناها الواسع، وكذلك التعميمات التى تنطوى على أحكام مسبقة أو انحياز متمركز حول خبرة محددة بجانب معين من الثقافة.

وإذا كان التوسع الغربى فى مجتمعات العالم الثالث يعتمد على تغلغل الاقتصاد الرأسمالى وانتشار الثقافة الغربية فى العالم، فإن ذلك يعنى أن هناك تحولات تتم داخل الثقافة فى مجتمعات العالم الثالث. وتختلف طبيعة التحولات ومداها من مستوى ثقافى لآخر، ذلك أن ما يحدث للفنون الرفيعة والآداب من تحولات فى اتجاه المزيد من الحداثة الغربية، قد لا يصدق بالضرورة على مجرى التغير فى مجموع المعتقدات والعادات والتقاليد وروى العالم التى تكون ما يعرف بالثقافة الشعبية. فهناك تاريخ طويل لهذه الموروثات، كما أنها تتخلل أغلب أنماط السلوك وأساليب الحياة المشتركة بين أعضاء مجتمع معين. وبالتالي، فإن تغير بعض العناصر الثقافية التقليدية لا يعنى ذوباناً كاملاً للتراث الشعبى تحت تأثير أساليب الحياة الغربية.

كما أن استمرار بعض العناصر الثقافية لا يعنى جموداً مطلقاً أو عزلة كاملة عن الحداثة. ولكن هناك تفاوتاً نسبياً فى الاستمرار والتغير بين مختلف العناصر الثقافية التقليدية. ولهذا فإن ما يحدث للثقافة الشعبية من تغيرات بفعل التوسع الغربى يحتاج إلى إعادة نظر فى بعض المفاهيم والمسلمات التى حاولت تفسير التغير الثقافى.

والشئ الملاحظ هو أن حركة التغير فى الثقافة الشعبية المصرية على مدى العشرين عاما الماضية كانت أكثر حدة. وربما ينذر المستقبل القريب بمزيد من التحولات الثقافية للموروث الشعبى ولاسيما مع التغيرات الهيكلية الحالية فى الاقتصاد المصرى والتى تقتضى مزيداً من الاندماج فى السوق العالمى. والسؤال الآن :

كيف نفسر تغيرات الثقافة الشعبية فى إطار يتجاوز الحتمية الاقتصادية المرتبطة بمدرسة التبعية ؟. وتحاول هذه الورقة الإجابة على هذا السؤال من خلال تحديد المقصود بمفهوم الثقافة الشعبية والظروف التاريخية التى نشأ فى ظلها، ثم مناقشة أبعاد التغير الثقافى فى المفاهيم الانثروبولوجية، ومحاولة إيجاد تصور بديل لفهم حدود التشكل الثقافى للثقافة الشعبية .

## أولاً : الثقافة الشعبية : المصطلح والتاريخ :

يشير مصطلح الثقافة الشعبية، بشكل عام، إلى أساليب الحياة التقليدية ذات الطابع القديم (انظر هولتكرانس، ١٩٧٢)، والتي تشمل مجموع المعتقدات والمعارف والعادات والتقاليد وفنون المحاكاة والأدوات المادية (انظر الجوهري، ١٩٧٥). وبهذا المعنى فإن مفهوم الثقافة الشعبية يتضمن العناصر الثقافية التي تمثل الإرث الاجتماعي الذي ينتقل من جيل إلى جيل عن طريق التعلم. وتكتسب صفة التقليدية لكونها اجتازت فترة معينة من الزمن في نفس الشكل الذي تظهر به (هولتكرانس، ١٩٧٢)، كما تكتسب هذه الثقافة صفة الشعبية، لأن الشعب هو حاملها ومبدعها في نفس الوقت. وقد تنطوي كلمة الشعب على معنى غامض وفضفاض، لكن المعنى المقصود هنا هو مجمل الفئات والجماعات الاجتماعية، التي تعيش في مكان ما وتشترك في أساليب حياة تتميز بقدر من التجانس الثقافي النسبي، وفي هذه الحالة يمكن الحديث عن عناصر ثقافية شعبية تتعلق بالمجتمع المصري ككل. ويمكن أيضاً الحديث عن ثقافة شعبية خاصة بجماعة أو منطقة أو طبقة اجتماعية داخل المجتمع المصري.

يلاحظ أن مفهوم الثقافة الشعبية على هذا النحو يمثل أداة جيدة في فهم أحد المستويات الهامة والمعقدة في الثقافة، حيث كانت نتاجاً لاهتمام مشترك من جانب علم الفولكلور والانثروبولوجيا ولقد صيغ هذا المفهوم في إطار رغبة المدنية الغربية في فهم الآخر المختلف في الزمان والمكان.

حيث بدأت الحركة الرومانتيكية في أوروبا النظر إلى تراث الراق الأدنى أو الراق الأم على أنه يمثل جوهر الثقافة الشعبية الأصيلة. وقد توافق ذلك مع صياغة فكرة "الشعب في الأمة" باعتبارها الموضوع الحقيقي لدراسة الفولكسكند (الجوهري، ١٩٧٥). أما في خارج أوروبا فقد بدأت الانثروبولوجيا في دراسة الثقافة التقليدية التي تتسم بالبدائية، والتي تمثل الحياة الأولى التي عاشها الأجداد من البشر. وقد توافق ذلك مع صياغة فكرة التقدم ووحدة الجنس البشري في نشأته وفي تجربته وفي تقدمه (ليكلرك، ١٩٨٢).

وهكذا بدأ مفهوم الثقافة الشعبية في أوروبا مع بناء القومية، وفي خارج أوروبا مع بناء لامبراطورية الاستعمارية (يولي لينكه Uli Linka ١٩٩٠)، وقد أثر هذا السياق على مجمل دراسات الثقافة.

ولما كانت حركة التغير تسير من أعلى إلى أسفل (من الراق الأعلى إلى الراق الأدنى) ومن الاستعمار إلى المستعمرات ومن المتقدم إلى البدائي، فقد تحول اهتمام الدراسات الانثروبولوجية والفولكلورية نحو دراسة التغير الثقافي.

### ثانيا : التغير الثقافي واختزال الهيمنة الثقافية :

التغير الثقافي هو العملية التي تتحول بمقتضاها العناصر الثقافية من حالة لأخرى. وقد ارتبط هذا المفهوم في الانثروبولوجيا بعملیات الاحتكاك الثقافي التي حدثت بين الثقافة الأوربية والثقافات الأخرى. ورغم تفصل هذا الاحتكاك مع السيطرة الاستعمارية، فإن مجمل المفاهيم الانثروبولوجية حول التغير قد اعتمدت على تفريغ عملية الاتصال الثقافي من طابع علاقات القوة غير المتكافئة بين الغرب والعالم الثالث. ولهذا جرى التركيز على مظاهر التغير التي يمكن أن تحدث في الثقافات غير الغربية نتيجة الاحتكاك بالثقافة الغربية. وكأن الثقافة الخاضعة للتغير هي المسئولة عن قبول العناصر الجديدة أو رفضها، وأن موقع الثقافة القابلة للتغير في الاتصال يتسم بالاستقلالية، ولكن هذه الاستقلالية لا تعنى كون الثقافة نفساً مستقلاً يعتمد على نفسه بنفسه - حسب المصطلحات الفولكلورية (انظر هولتكرانس، ١٩٧٢، ص ٣٤٧)، بل إنها قد توحى بحرية الانتقاء. صحيح أن الانتقاء يمثل إحدى آليات التغير لكنه لا يعتمد على الحرية المطلقة في الاختيار. ولهذا فإن عملية الانتقاء يجرى التعبير عنها من طرف واحد، وكأن الثقافة المنتقى منها تتميز بالثراء في عناصرها الثقافية. مع أن الثراء والتفوق الثقافي متعلق أساساً بالعنف الثقافي الذي تمارسه الثقافة الأقوى على الثقافة الأضعف أثناء عملية التواصل. وبطبيعة الحال لم يكن هذا البعد محل اهتمام الانثروبولوجيين في دراساتهم حول مفاهيم الانتشار والتشقق والثقافة المتحركة (انظر هولتكرانس، ١٩٧٢)، وهي مفاهيم نشأت في إطار الهيمنة الغربية على الثقافات الأخرى. ومع ذلك فإنها قامت باختزال الهيمنة في لغة حيادية مثل رد الفعل الثقافي، التكيف، التمثل، هجرة العناصر الثقافية، النقل الثقافي.. الخ. وهي صياغات تعكس مراوغة تصويرية مبسطة لوقائع معقدة خاصة بالتوسع الغربي في المستعمرات.

وإذا كانت كتابات التبعية قد عנית بموضوع التوسع الغربي على المستوى الاقتصادي



والسياسى والتقنى، فإن البعد الثقافى فى التبعية لم ينل اهتماما واجبا، باستثناء بعض الكتابات المحدودة حول دور الرأس مالية فى تعميق التباين والاستقطاب بين المراكز والأطراف على المستوى الثقافى (سمير أمين، ١٩٩١)، وحدود عمومية الثقافة وخصوصيتها فى إطار النظام العالمى (والرشتاين، ١٩٩٠). كما تقتصر هذه المعالجات على تناول مفهوم الثقافة من الزاوية الايديولوجية.

يمكن تلخيص ذلك فى أن اهتمام الانثروبولوجيا بعمليات التغير الثقافى والاتصال بين الثقافات جاء بمعزل عن سياق علاقات القوة غير المتكافئة بين الغرب والعالم الثالث. وعلى الرغم من اهتمام مدرسة التبعية بهذا السياق على المستوى الاقتصادى والسياسى، فإن هذا الاهتمام جاء على حساب النواحي الثقافية. وربما يرجع ذلك إلى أن قضية الثقافة تحتل مرتبة هامشية فى اهتمامات مدرسة التبعية عموما.

وهذا يدفعنا إلى محاولة فهم التغيرات التى تصيب الثقافة الشعبية فى إطار يتجاوز التعميمات المجحفة فى الانثروبولوجيا حول دينامية الثقافة وكذلك محدودية المفاهيم التى تطرحها مدرسة التبعية. وفيما يلى بعض التصورات البديلة حول حدود التشكل الثقافى فى الثقافة الشعبية.

### ثالثا : تشكُّل الثقافة الشعبية :

إذا نظرنا إلى التغيرات التى تتعرض لها الثقافة الشعبية المصرية فى سياق العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين مراكز النظام العالمى وأطرافه ، فسوف نلاحظ شيوع أنماط من لثقافة الاستهلاكية ( زايد Zayed ، ١٩٨٥ ) ، والمجذاب فئات من الطبقة الوسطى نحو نموذج المجتمع الغربى وتمجيدهم لنمط الحياة الغربى فى كل المجالات ( السيد ، ١٩٨٦ ) . وقد يؤدى ذلك إلى تغيرات فى بعض عناصر الثقافة الشعبية وممارساتها . ومع ذلك تظل بعض العناصر والممارسات الأخرى بمنأى عن هذا التغير . وربما تحافظ العناصر الثقافية التقليدية على وجودها واستمرارها فى تعايش مع العناصر الثقافية المستحدثة .

ويمكن تفسير هذه الظاهرة من خلال مفهوم التشكل Structuration الذى قدمه أنطونى

جيدنز A. Giddens في أعمال متعددة نشرت خلال السبعينات والثمانينات ( انظر جيدنز ، ١٩٨٤ ) . ويقصد بالتشكل « الشروط التي تحكم استمرار وتحول الأبنية ، ومن ثم إعادة إنتاج الانساق » ( جيدنز ، ١٩٧٩ ، ص ٦٦ ) .

لعل المزاوجة بين الافاق النظرية لمفهوم التشكل والحس الامبيريقى لمؤشراته أن تفرض بعض الملاحظات حول شروط استمرار وتحول الثقافة الشعبية . وفى هذا الصدد يمكن الإشارة إلى نوعين من الشروط فيما يلى :

#### ١ - التطلع إلى التمييز الاجتماعى والثقافى<sup>(٢)</sup> :

حيث تكتسب الثقافة الشعبية القدرة على التغير المستمر والحاجة الدائمة إليه بفعل اختيارات الفاعلين agents الممارسين للثقافة لشعبية وتطلعهم نحو التميز فى ممارساتهم الثقافية . ولكن حرية الاختيار تظل مقيدة بشروط أخرى مثل الوضع الطبقي للفاعلين وحملات التراث الشعبى من ناحية ، والمواقع التى تحتلها عناصر الثقافة الشعبية فى دائرة التواصل مع الثقافة العالمية من ناحية أخرى .

وفىما يتعلق بالوضعية الطبقة للفاعلين ، تلعب الخصائص الاقتصادية / الاجتماعية للفاعلين دوراً مهماً فى تمكينهم من القدرة على الابتكار والانتقاء والتجديد أو الحد من هذه القدرة فى ممارساتهم الثقافية بفعل عوامل اقتصادية أو معرفية . وفىما يخص تباين المواقع التى تحتلها العناصر الثقافية الشعبية فى إطار الثقافة العالمية ، فإن هذا التباين يعمل أيضاً على إتاحة المجال للتغيرات الثقافية بأن تجد طريقها إلى بعض العناصر دون غيرها ، مثل عادات الطعام والميلاد والزواج والأغاني والاحتفالات . أما المعتقدات الشعبية فتبقى عصية على التغير بفعل موقعها المهمش من الثقافة العالمية وخصوصيتها الروحية .

#### ٢ - المرجعية الدينية :

ويقصد بذلك حاجة الثقافة الشعبية المستمرة لاكتساب قوتها من الشرعية الدينية . وربما يفسر ذلك رغبة الفاعلين إلى قبول ممارسات ثقافية سلفية أو الاقلاع عن بعض الممارسات الثقافية الحديثة فى خضم التوحد مع القداسة الدينية . وتفسر هذه الظاهرة أيضاً محاولات رجال الدين إحياء ممارسات ثقافية سلفية من ناحية ، ومنع ورفض بعض الممارسات الثقافية

الحديثة المرتبطة بأساليب الحياة الغربية أو بأى ممارسات تتعارض مع السلفية الدينية من ناحية أخرى . وينعكس هذا الموقف فى العبارة الشهيرة التى تتكرر على ألسنة رجال الدين القائلة بأن « كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة فى النار » .

من هنا يمكن القول بأن التميز يمنح الثقافة الشعبية الحيوية ويمدها دائماً بأسباب التفاعل مع متغيرات العصر . بينما تضيف المرجعية الدينية على الثقافة الشعبية هيبتها الروحية ، وتمدها بالقوة والرسوخ فى نفوس الممارسين . ومن الواضح أن شروط التميز والمرجعية الدينية تساعد على جعل الثقافة الشعبية فى حالة استقطاب ثقافى بين دوائر الثقافة العالمية من ناحية والثقافة الدينية الأصولية من ناحية أخرى<sup>(٣)</sup> . ويمكن الافتراض بأنه مع تزايد واستمرار حالة الاستقطاب الثقافى يزداد نمو السلفية وتوغلها داخل الثقافة الشعبية بقدر توسع الثقافة الأسماوية الغربية فى الممارسات الثقافية الشعبية . وهنا قد يواجه الممارسين للثقافة الشعبية بعض الأزمات المتكررة فى التاريخ الثقافى والتى تتجلى فى القلق من التجديد وإثارة الجدل حول استراتيجيات الهوية ( انظر، بايار ، ١٩٩٨ ) . غير أن تشكل الثقافة الشعبية عبر شروط التميز والمرجعية الدينية ، يتيح الوسائل الكفيلة بعبور هذه الأزمات . حيث تعمل هذه الشروط بموجب التعادل النسبى بين خاصيتى الكبح *constraining* والتمكين *enabling* اللتان تميزان بنية الثقافة الشعبية فى تشكيلها . مما يعنى أن البنية الثقافية على قدر ما تمنع تمنع .

يبقى بعد ذلك أن أشير إلى أن إثارة هذا النوع من الأفكار يأتى بهدف تجنب التسلط الفكرى المرتبط بمقولات التبعية واختزالاتها الاقتصادية . ومحاولة البحث عن أطر تفسيرية بديلة لفهم تحولات الثقافة الشعبية فى سياق العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة . وبطبيعة الحال لن تجدى هذه المحاولة ما لم يعقبها نقد جاد واختبار إمبيريقى وتقديم شواهد واقعية عن ظاهرة تشكل الثقافة الشعبية التى تحدث دائماً فى ظل الحداثة والقداسة معاً .

\*\*\*

## الهوامش

- ١- يمكن مراجعة مفهوم التشكل عند أنطونى جيدنز، فقد اهتمت هذه الورقة بتطوير هذا المفهوم فى فهم الثقافة الشعبية انظر: ( جيدنز ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٤ ) . وأحمد زايد (نظرية البنينة ، تحت الطبع) .
- ٢ - انظر مزيد من التفصيل حول التميز ( بيير بورديو ، ١٩٨٤ ) .
- ٣ - انظر مزيد من التفصيل حول مفهوم الاستقطاب الثقافى فى : ( مصطفى حجازى ، ١٩٩٨ ) .

## المراجع

- A. Giddens. (1974). The Class Structure of the Advanced Societies. London: Hutchinson Univ-Library.
- ..... (1979) Central problems in social theory ; Action, structure and Contradiction in social Analysis, London, Macmillan.
- ..... (1984) the Constitution of society: An outline of theory of structuration, Cambridge: polity press.
- Ahmed A. Zayed, (1985), Popular Culture and Consumerism in Underdeveloped Urban Areas. A Study of the Cairrene Quarter of Al-Sharrabiyya., paper read at the conference "Mass Culture, Life Worlds, Popular Cultures in the Middle East. Bielefeld, 1985..
- P. pourdieu, (1984), The distinction, London, Routledge & Kegan Paul.
- Wallerstein. I. (1990), Culture as the Ideological Battleground of the Modern World-system, Theory, Culture & Society ,Sage, london, Newbury park and New Delhi, vol,1..
- Uli Linke, (1990) Folklore, Anthropology and Government of Social life, Society for Comparative Study of Society and History Vol 32, N. 1, January.
- أحمد زايد ، نظرية البنينة ، المجلة الاجتماعية القومية تحت الطبع د.ت .
- ايكة هولتكرانس، قاموس مصطلحات الاثنولوجيا والفولكلور، ترجمة محمد الجوهري وحسن الشامي، دار المعارف ١٩٧٢.
- سمير أمين: الثقافة والايديولوجيا فى العالم العربى المعاصر، مشروع المؤتمرالدولى للفكر والإبداع، اتحاد كتاب آسيا وأفريقيا . د.ت .
- جان فرانسوا بايار ، أوهام الهوية ، ترجمة : حليم طوسون ، القاهرة ، دار العالم الثالث ، ١٩٩٨ .
- جيرار ليكلرك ، الأنثروبولوجيا والاستعمار ، ترجمة جورج كتورة ، معهد الإنماء العربى ببيروت ، ١٩٨٢ .
- محمد الجوهري، علم الفولكلور (الجزء الأول)، دار المعارف، ١٩٧٥.
- مصطفى حجازى ، حصار الثقافة ، النار البيضاء ، المركز الثقافى ، ١٩٩٨ .
- مصطفى كامل السيد ، تأملات حول التبعية : واقعها ونظرياتها ، قضايا فكرية ، الكتاب الثانى ، يناير ١٩٨٦ .



## تعقيبات ومناقشات

### المحور الرابع

#### التبعية والثقافة الشعبية

XX

#### أ. على فهمى

ربما يكون تعقيبى هو نوع من القراءة المختصرة. ربما سيكون أطول تركيزاً على ورقة الصديق أ.د. عبد الباسط عبد المعطى، لسببين. السبب الأول أنى عايشت هذه الورقة منذ الحمل بها -إن جاز التعبير- حينما كان يفكر فيها. وأتذكر فى عام ١٩٨١ ربما -أو ١٩٨٢- تم عمل سيمينار فى قسم الاجتماع فى جامعة عين شمس، وتكلمنا فى الموضوع، وكنت أتابع خطوات العمل على مدى سنوات.

والسبب الثانى أنا أحيى الصديق أ.د. عبد الباسط عبد المعطى لاهتمامه بمثل هذه الموضوعات، لأن هذا الاهتمام قليل جداً بين الأخوة الذين يعملون فى علم الاجتماع، حيث لا يهتمون بهذه الموضوعات التى هى موضوعات «العوامية» -الخاصة بالعوام- أى معظم الناس الذين يعملون فى البحوث المهنية الدقيقة المنتظمة. وقد عملنا كثيراً فى هذه وتلك. وربما أستعيد ذكرى أستاذنا المرحوم سيد عويس فى بحوثه الرائدة فى هذا المجال. وعبد الباسط عبد المعطى أحد الامتدادات لا شك، فى اختياره هذا الموضوع واهتمامه به.

طبعاً اختيار شارع فؤاد -أو ٢٦ يوليو- أعتقد أنه اختيار موفق جداً، إلا أنه ربما أحاول أن أضيف شذرات، منها أن هذا الموضوع كان يحتاج إلى لمحة تاريخية أكبر بعض الشيء. طبعاً هى قائمة بالتأكيد، لكن ربما لم تظهر أكثر فى الورقة، لأن هذا الشارع تحديداً، سواء من أوله -فيما عدا جزء بولاق والزمالك- من مبتكرات على مبارك- ود. عبد الحليم إبراهيم معنا ويعرف هذه النقطة جيداً. إن هذا التخطيط أسند إلى على مبارك من ١٨٦٣-١٨٦٩ تحت رعاية الخديوى إسماعيل، فيما عدا بولاق القديمة، التى كانت ميناء فى العصور الوسطى كما نعلم جميعاً. المراكز التجارية والحضرية -الحضرية بالذات- فى مصر، فى القاهرة كما يقول د. جمال حمدان، وأعتقد أننا نوافق بسهولة على ذلك -كانت تنتقل من الشرق إلى الغرب وفقاً

لمحركة نهر النيل. نهر النيل يتزحزح على الأقل قبل السد العالى .. كان يتزحزح تزحزحاً غير ملموس فى الجيل الواحد. ولا يستطيع أحد أن يتابع التزحزح، فنحن نعلم أن إنشاء القاهرة الفاطمية تم سنة ٩٦٢ أو سنة ٩٦٨ ميلادية، أى منذ ألف عام وأكثر قليلاً، حيث كان النيل ناحية سيدنا الحسين، أى أن القاهرة أنشئت على النيل الذى كان يتزحزح. كنت أتمنى أيضاً إضافة جزء من شارع فؤاد الخاص بالمهندسين فى الغرب أيضاً واسمه ٢٦ يوليو.

أحىي د. عبد الباسط عبد المعطى على اختياره، فى مقابلاته. وأنا أعرف أنه عانى، ولكن كنت أتمنى أيضاً تناول الرصيف هذا، وليس فقط بائعيه. هذا الرصيف فيه مقاه و«بوظ». هذه المنطقة بالذات التى فى بولاق كانت مملوءة بها، كانت هناك أربع «بوظات». متى أغلقت؟ ربما سنة ٨٤-١٩٨٥، طبعاً لم تكن ندخل «البوظ»، لكن كنا نراها. كان من المفارقات الغريبة جداً أنه لم يكن هناك فرق بين الإنسان والحيوان. كان «العربجي» يجلس يتناول البوظة والشيشة ومعه حماره.

د. عبد الباسط عبد المعطى فى نتائجه كما فهمتها قارن بين كبار الموظفين والمؤهل العالى. وليس كل صاحب مؤهل عال من كبار الموظفين .. هذا الذى فهمته. أيضاً قال فى بعض الأماكن إن غالبية هؤلاء الناس لا يشاهدون التلفزيون باعتبارهم مشغولين وأشياء مثل ذلك. فهؤلاء بمنجاة من التبعية الثقافية. أى بالتأكيد الذى لا يرى التلفزيون مثلى أنا هو بمنجاة من «صفوت الشريف» والحقيقة أن الشيء الذى لا أفهمه، وأرجو بمناسبة حضور د. عبد الباسط أن يفهمه لى، أن النتائج التى وصلت إليها عن رصيف شارع ٢٦ يوليو - أو شارع فؤاد - تقريباً تكاد أن تصدق على أى حى فى القاهرة. تكاد تماماً، ومن ثم فليس عندى فارق حاسم فى أن أذهب لأقوم بهذا العمل فى الحلمية أو السيدة زينب أو شبرا .. ستأتى بنفس النتائج تماماً .. فهذه أيضاً أنا لا أفهمها. الحقيقة أنا لا أستطيع أن أصل إلى سبب هذا؟ .

النتائج واحدة تماماً، الكلام الممكن المستخلص من بحث حضرتك هو الذى يمكن أن يستخلص من بحث عن منطقة سيدنا الحسين، عن السيدة زينب، عن باب الشعرية. هذه ملاحظات عابرة. أما البحث فهو بحث رائد. وأعتقد أنه من الأشياء القليلة التى تشبع نهى أنا شخصياً إلى الثقافة.

سأنتقل بسرعة لورقة أ. سعيد المصرى، وأنا لم أقرأها، لكن سعدت بعرضه الشفوى لأنها وصلت لنتيجة قريبة جداً من الذى كنت أريد أن أقوله : إنه لا تلازم أبدأ أو بالضرورة بين تغير -أو إعادة تشكّل- الثقافة الشعبية وبين التبعية، لا تلازم. هذا الذى فهمته هل هذا صحيح أم خطأ؟ ثم هناك عناصر فى الثقافة الشعبية رديئة جداً. هناك مثلاً عادات جنائزية كثيرة جداً، رأينا ونحن أطفال ما يسمى «مأتم» وخميس وأربعين وغيره. طبعاً عندما تختفى هذه الأشياء يكون أفضل لأسباب اقتصادية أو لأسباب انتشار التعليم ولا علاقة لها بالتبعية. عندما يستخدم الناس ثلاجة كهرباء -ونحن لم نملك واحدة فى بيت والدى- ومعظمنا بهذا الشكل. ولكن عندما انتشرت الأشياء الكهربائية واشترت ثلاجة كهربائية اكتشفت أنها أفضل من «القلة» مليون مرة؛ على الأقل تحفظ لى «لقمة» بدلاً من أن تطبخ زوجتى كل يوم؛ أى لا أرى أن كل عناصر الثقافة الشعبية جذيرة بالدفاع عنها. وبصراحة تامة أنا ضد التبعية، ولكن شئنا أم أبينا فهناك تبعية تتوقف على الداخل أكثر.

#### د. حسن الخولى

بالنسبة للورقة الأولى للأستاذ د. عبد الباسط عبد المعطى، أتفق معه فيما جاء بالورقة التى قدمها فى صورة صادقة للشارع المصرى من خلال رؤية ثاقبة لعالم اجتماع متمرس ومستنير متمكن من البحث العلمى السوسيولوجى نظرياً ومنهجياً .. ومن ثم، فقد جاءت هذه الدراسة التى تحملها الورقة التى بين أيدينا، متكاملة فى عناصرها، متسقة اتساقاً منطقياً فى أجزائها، عميقة فى نتائجها وبنائها. هذه الورقة فى رأى ورقة جامعة تتميز بالشمول فى نظرتها وتناولها للموضوع، حيث أبرزت مظاهر التبعية الثقافية وآلياتها فى مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والإعلامية .. إلخ. ومع هذا الشمول والاتساع فى زاوية الرؤية، فإنها تتميز أيضاً بالعمق، حيث لم تكتفِ بمس الموضوعات الفرعية التى تناولتها مساً عارضاً، وإنما هى تتعمق فيها وتبرز ما بينها من علاقات جدلية وتفاعل فعلها فى إظهار الصورة المركبة والمعقدة للتبعية الثقافية.

الملاحظة التى تفضل د. على وأبداها حول نتائج هذه الدراسة، أو أنها يمكن أن تطلق على أى حى فى القاهرة، أنا أعتبر هذا لصالح الدراسة ومن مميزات فى نفس الوقت. فهى فعلاً

تصدق على أى مكان شبيه ب٢٦ يوليو. وشارع ٢٦ يوليو فيه مستويات ثقافية ثلاثة : الحى التجارى والحى الأرستقراطى فى الزمالك والحى الشعبى فى بولاق. وبالتالي تمثل ثلاثة أنماط متباينة فى مستوياتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والمعيشية بوجه عام. وبالتالي كان اختياراً بارعاً، حيث مثل فى دراسته هذه الأنماط الثلاثة من المستويات المعيشية فى الواقع المصرى. وبالتالي يمكن أن تصدق على أى نمط من أنماط الحياة الشبيهة لها.

أنا أعتبر أن د. عبد الباسط من المنظرين فى العلم السوسولوجى. له باع طويل فى التفكير والكتابة النظرية، ومع ذلك عندما ينزل إلى الشارع ويتعمق فى الحياة اليومية مباشرة، أنا أعتبر هذا عملاً جديراً بالإشادة، فنحن نُتهم أحياناً بأننا نجلس فى أبراج عاجية، ونحدث عن المجتمع والناس عن بعد، أو يغلب علينا الطابع الأكاديمى، وهذا العمل نزل صاحبه إلى الشارع وكان وجهاً لوجه أمام شرائح مختلفة متباينة من الناس، وكان مسلحاً فى نفس الوقت بسلاح النظرية التى يعى بها وعياً جيداً، ويمتلك ناصيتها تماماً. ولذلك فقد جاء هذا العمل متكاملًا، حيث وصف الواقع وفسره تفسيراً جيداً فى الإطار النظرى الذى يمتلكه ويملك ناصيته.

الورقة نجحت باقتدار فى بلورة آليات التبعية من الداخل، مع الوعى بالعلاقة الوثيقة بين هذه الآليات الداخلية والآليات الخارجية التى يمسك بخيوطها الآخر - فى المركز طبعاً. الحقيقة، لفت نظرى فى هذه الورقة .. أن العالم قرية صغيرة مترابطة الأجزاء . لكن لفت نظرى فى ورقة د. عبد الباسط ما يشى أن هناك «عقدة الخواجه» فى الشارع المصرى على مختلف المستويات. عقدة الخواجه نحن نقولها -نرددها- كثيراً فى مجالات كثيرة. وهذه تؤكدنا نصوص موجودة فى الورقة عندما نتمسك بالشعارات الأجنبية على المحلات واللغات الأجنبية .. حتى نحن نزعم أننا مثقفون عندما نتكلم برطانة أجنبية من أجل أن تعطينا (برستييج) بعض الشيء . أنا أقول على الرغم من أن هذا المفهوم يمثل استهجاناً من جانب الوجدان الشعبى -اللهث وراء كل ما هو أجنبى- فإن السلوك الفعلى يمضى عكس هذا المفهوم. نحن نسخر من أى شخص يقدم ما أثبتته الورقة، ونلاحظ ذلك فى عدد من المحلات. يكون هناك محل شعبى متواضع ويكتب «لافتة» بالإنجليزية ويكتبها خطأ. لكنه يتمسك بهذا. أنا أقول إن هذا دليل واضح على الازدواجية فى الثقافة المصرية.



هناك صور متعددة للازدواجية. ازدواجية فى مجال التعليم .. هناك تعليم حكومى وتعليم خاص. التعليم الخاص فيه تعليم خاص عربى وتعليم خاص أجنبى. ليس، فقط، كذلك فى مجال التعليم. الجامعة نفس الشيء . أمس كانت جلسة د. كمال نجيب وأ.د. شبل عندما كانا يتحدثان عن الجامعة الأمريكية والجامعة الأهلية بمصروفات. هذه ازدواجية أيضا. وأكثر من ذلك أنه استحدث هذا العام فى كليات التجارة أقسام باللغة الفرنسية بمصروفات. أيضا هذا يعمق مسألة الازدواجية فى التعليم. وفى مجال الرعاية الصحية هناك ازدواجية، علاج شعبى مجانى رخيص. وهناك علاج بأجر وهناك علاج خمس نجوم. هذا مظهر ازدواجية أو ثلاثية كما يقولون. فى مجال الإسكان هناك إسكان شعبى وهناك إسكان فاخر وأشياء مثل ذلك. فى مجال الدين هناك ازدواجية. هناك الدين السماوى له كتب وهناك دين شعبى : الصوفية والدروشة ،وما إلى ذلك. فى مجال الوعى هناك وعى صحيح وهناك وعى مزيف، والوعى الزائف أكثر بكثير جداً من مساحة الوعى الصحيح. بمناسبة الازدواجية، أنا أقول : إذا كانت الازدواجية كلما ازدادت حدة -وهى تزداد حدة- أدى هذا إلى تجسيد حالة الاستقطاب. ويزداد الاستقطاب الطبقي حدة عندما يزداد الناس غنى (بالمناسبة هناك شخص أعد دراسة أثبت فيها أن الزكاة يجب إخراجها للموظفين حتى درجة وكيل وزارة)، وبالتالي مساحة الفقر تتسع وتزداد فى ظل هذا النظام القائم. أنا أقول إن هذا يمكن أن يمثل استقطاباً طبقياً، حيث تتميز البلاد بقطبين متضادين متطرفين، وخاصة بعد انحسار الطبقة الوسطى الذى بدأ فى الحقبة الناصرية فى الخمسينيات والستينيات. أحسب أن هذا من شأنه أن يزيد من الصراع الطبقي فى المجتمع، ويُفضى هذا فى التحليل الأخير إلى القول بأنه - (يعنى استشراف المستقبل) - أقول إن من يتجاهل هذه الحقيقة يستسلم لحالته. شكراً بالنسبة لهذه الورقة.

ننتقل إلى ورقة أ. سعيد . الحقيقة أنا قرأتها قراءة سريعة جداً فى دقائق سريعة جداً منذ تسلمتها، لذلك سأحدث فى نقطتين فقط. تشير الورقة إلى أن حركة الثقافة تتحرك من أعلى إلى أسفل صفحة (٥). يقول أ. سعيد إن هذه الحركة ليست الاتجاه الوحيد، وإنما الثقافة تتحرك من أسفل إلى أعلى وليس فى اتجاه واحد. الثقافة تتحرك فعلاً عبر الاتجاهين.. فى مجال الحديث عن الاتصال الثقافى والتفكير المتبادل وما ينتج عن ذلك من صراع ثقافى فإن

العالم أصبح قرية صغيرة الآن، وهذه الفكرة فى الاتصال الثقافى واردة. العالم أصبح قرية وقديماً كانت هناك ثقافة البعد الواحد المهيمن على التكنولوجيا ووسائل الاتصال باللغة التأثير. أصبحت العلاقة بين طرفين غير متكافئين؛ أحدهما قوى فى تأثيره، والآخر ضعيف مُستَقْبِل، ينبهر، يقف موقف المتلقى السلبي المسلوب الإرادة، لأنه لا يستطيع أن يدافع عن ذاتيته وثقافته وخصوصيته. هناك الأطباق التى دخلت عندنا، وتجسد مسألة الاتصال المباشر، والبث الإعلامى المباشر، الآن مباشرة من المركز، أصبحت تصلنا نحن الرسائل التى يريد هو أن يوصلها إلينا ونستقبلها دون أن تمر «بالفلتر» -أو المصفاة - الذى هو الرقيب. وبالتالي انفراد الطرف الآخر بالساحة، فأصبح هناك قزم صغير أمام عملاق يمتلك وسائل تأثير وقهر أو وسائل التغلغل التى يستطيع بها أن يكون مهيمناً .. المحصلة النهائية لهذا -مثلما تفضل أستاذى د. سمير نعيم بالإشارة بالأمس- تكون مزيداً من المسخ الثقافى، مزيداً من التشويه الثقافى، وهذا يزيد باستمرار ما لم نفكر. وهذه النقطة الأخيرة التى سأنهى بها كلامى : ما لم نفكر فيه. الآن وضعنا أيدينا على الداء وعرفنا أن هناك مشكلة وعرفنا أن هناك فرصة، ويبقى أن نفكر فى كيفية تفادى المزيد من الانهيار أو المسخ، ما دمنا استطعنا أن نضع أيدينا على الداء وآلياته.

د. سمير نعيم

أكرر طبعاً الثناء على الورقتين وعلى الجهد المشكور والمحمود الذى بذله أ.د. عبد الباسط فى الدراسة الميدانية عن رصيف الشارع المصرى. وربما كانت أول ملاحظة لى على هذه الورقة وكذلك على ورقة الأخ سعيد المصرى هو أن الورقتين متصلتان، أى أنه من الممكن -مهما كان النقد الذى وجه إليهما- أن نضع أيدينا على خط عام مشترك يربط العمل من بدايته لنهايته.

هناك لون وهناك وصف ما يمكن أن نطلقه على هذين العاملين، بغض النظر عن نوعية ذلك الوصف. أى أنهما ليستا بمسوخيتين. بمعنى أنهما ورقتان تكادان تنتميان -من حيث الخصائص العامة- إلى خصائص المركز وليس إلى خصائص الأطراف، لأنه -كما سبق ونبهت بالأمس- المسخ الذى يطرأ على مجتمعات الأطراف إنما هو مسخ عام شامل يطبع الإنسان بخصائصه فى كافة مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والأسرية، أى على كل

الأبعاد، بل إنه مسخ يلحق بأسلوب الفكر ذاته.. فنجد الفكر نفسه حتى عند كبار المعلمين المتعلمين والمثقفين مهما بلغت درجة علمهم. وقد عانى من المسخ؛ جزء من التفكير العقلاني وجزء آخر من تفكير خرافي وأساطير وخليط غريب من العناصر المزوجة ببعضها البعض دون أن يوجد رابط بينها. هذا يقودنى مباشرة إلى هذه الخاصية الأساسية التي نتحدث عنها، وهى التبعية وما يترتب عليها من انعكاسات على موضوعنا اليوم، وموضوع الثقافة.

التبعية فى مفهومى -أو على قدر اطلاعاتى أو قراءتى أو فهمى المتواضع- ليست سوى لافتة كبيرة، تسمية تطلق على مجموعة من المقولات والقضايا المفهومية، وقد يختلف من يستخدمها عن الآخر وفقا لما تحتويه هذه التسمية من مفهومات، وبما تتوجه به من توجيهات فكرية. وهذه نقطة الخلاف الأساسية بين الاتجاهات السلفية -إذا أردنا أن نقول- وبين الاتجاهات التقدمية. كلا الاتجاهين يستخدم كلمة التبعية، ويصرخ أصحاب أو أنصار الاتجاهين فوراً: «تبعية وغزو ثقافى»، ولكن لدى هذا الاتجاه مجموعة من المفهومات والتصورات ولدى ذلك الاتجاه مجموعة من المفهومات والتصورات تختلف عن تلك.

فى الإطار الذى نتحدث فيه جميعاً والذى تسير فيه الأوراق، التبعية، يمكن بأى كيفية من الكيفيات أن تناقشها دون مفهوماتها ومقولاتها التى تكونت وتبلورت وتمفصلت بكيفية أو بأخرى، يمكن عند فترة تاريخية على الأقل عمرها نصف قرن -كما يقال منذ نهاية الحرب العالمية الثانية- ولكن لها أصولها التاريخية السابقة، حيث إننا نعلم، جميعاً، أنها مستمدة هى ومقولاتها ومفهوماتها من النظرية الماركسية. إذن، فيما ندرس موضوعاً ما على ضوء نظرية التبعية أو بتوجيه التبعية، فلا بد لنا من أن نستخدم تلك المقولات والمفهومات، لكى نختبرها إمبيريقياً أو واقعياً فى دراساتنا الميدانية. وتظهر تلك المقولات والمفهومات فى تحليلاتنا لما نجده من دلائل وإشارات إمبيريقية. طبعاً، لا يخفى على حضراتكم أن موضوع التبعية، وأن التبعية فى حد ذاتها، ليست شيئاً ملموساً أستطيع أن أراه أو أشير إليه وأقول: «تبعية هنا» .. «تبعية هناك» .. هذا لا وجود له.. هذا مفهوم مجرد لا وجود له فى الواقع الإمبيريقى، وهو عبارة عن تجريد لمجموعة من المؤشرات أو الملاحظات الإمبيريقية فى كل من الواقع الاقتصادى والسياسى والثقافى .. إلخ. أهم هذه المفهومات -وهذه معلوماتى أيضاً- هو الفائض الاقتصادى ونزحه واستنزافه إلى بلدان المركز، والمفهوم الآخر بالطبع المرتبط به هو



المركز والأطراف، ومفهوم آخر هو أنماط الإنتاج. لا يمكن بأي حال من الأحوال مناقشة موضوع التعبير دون أنماط الإنتاج. حين نتحدث عن المركز فنحن نتحدث عن نمط إنتاج رأسمالي متبلور. ولا يمكن أيضاً أن نناقش ذلك منفصلاً عن مفهوم التكوين الاقتصادي الاجتماعي الذي يتميز بالتشويه داخل بلدان الأطراف. ولا يمكن أن نتحدث عن ذلك دون المفاهيم الأخرى؛ مثل تفصل أنماط الإنتاج المختلفة أو انخلاعها أو انفصالها أو عدم الترابط بينها. كل هذه المفاهيم أساسية، لا بد من تناولها ونحن ندرس أي شيء يتعلق بموضوع التبعية. يجب أن أبحث عن التبعية هكذا كتبعية، ولكنني أبحث عن ترجمة هذه المفاهيم في الواقع إمبريقياً. هي نفسها، ثم بعد ذلك إذا كنت أدرس الثقافة فيقينا في دراستي للتبعية الثقافية، دون أن أبحث عن مؤشرات للتبعية الثقافية تتناظر مع تلك المفاهيم التي توجد في نظرية التبعية كما وضعها علماء الاقتصاد أو الاقتصاديون، وإلا كنت أعمل في مجال، وهم يعملون في مجال آخر، أستخدم مفهوماً غير ذلك الذي يستخدمونه.

الدراسة التي قدمها الزميل د. عبد الباسط عاصرتها وسعدت بها كثيراً، منذ منتصف الثمانينيات -فعلاً- وشجعتها. وفي واقع الأمر، هناك ألفة حتى في الاختيار بيني وبين هذا الحى بصفة خاصة، وربما هذا ما يدفعني إلى ادعائي بأن لي أيضاً بعض الخبرة الإمبريقية التي يسميها علماء النفس الآن في مثل سني «خبرات طفولية»؛ حيث أنني نشأت وتربيت في حى بولاق في منطقة تدعى «الحلمى» إلى جوار سيدى أبى العلاء، ولي ذكرياتي هناك، وسرت كثيراً في ذلك الطريق من قبيل التمشية مع الزميل على فهمى -نفس هذا الطريق- عندما كنا نعمل في المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية الذى كان من المستحيل أن ننتقل منه إلى وسط المدينة دون المرور على أرصفة حى بولاق. وأجريت دراسة ميدانية داخل هذا الحى على ضوء نظرية التبعية -فعلاً- عن أنماط النزاعات في حى شعبي، ونشر بهذا العنوان فعلاً في كتيب عن ©Paris Mint Tritmant.

أتفق مع د. عبد الباسط في كل ملاحظاته القيمة التي جمعها من الرصيف والناس في حى بولاق، بل أتفق مع الزميل أ. على فهمى في ملاحظاته بأن ما جاء هو، فعلاً، مشابه لما يمكن أن تأتى به من نتائج من أي حى آخر بل ربما أزيد على ذلك أنه يمكن أن تتفق مع أية



شائج يمكن أن نأتى بها من أية مدينة أخرى، بل ومن أى مكان فى الجمهورية. فى نفس لوقت مسألة الطبقات موجودة فى القاهرة فى بولاق كما توجد فى غيرها من الأماكن على قدر الاستغلال والاستهلاك .. إلخ، موجودة فى مختلف هذه الأماكن، ولكن تميز حى بولاق فعلا- وهذه هى النقطة التى أرجو أن يعطيها الزميل د. عبد الباسط اهتمامه كما لاحظت أنا شخصياً - هو أنه تتجسد فيه إمبيريقيا بالفعل مقولات التبعية. ونأخذ أول مقولة وهى تفصل أنماط الإنتاج. سر فى شارع فؤاد من أوله إلى آخره.. سوف تجد هذا المسخ الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والثقافى، الذى يتمثل فى تفصل أو عدم تفصل - فى نفس الوقت- عناصر مختلفة تنتمى إلى عصور شتى من التاريخ، لا تجدها فى بلد من بلدان المركز على الإطلاق. سوف تجد الملاة اللف إذا كان لها بعض الآثار، سوف تجد الملابس للمرأة التى أتت من الريف لكى تباع حزم قجل وجرجير .. هناك ثقافة استهلاكية -وأنا أعترض على هذه النقطة- هنا على الرصيف وسوف تجد إلى جوار ذلك من ترتدى ملابس «بيير كاردان» آخر «موضة» وسوف تجد «اللبدة» و«البلغة» و«الجلياب» إلى جوار الملابس «المودرن» الأوربى، وسوف تستمع إلى الثقافة الغربية فى الموسيقى الأجنبية تنبعث من أجهزة الراديو والمسجلات الموجودة فى السيارات الشبع أو المرسيدس، وفى نفس الوقت سوف تستمع إلى نهيق الحمار الذى يجر عربة كارو يسير فى نفس الطريق .. سوف ترى آخر ما وصلت إليه التكنولوجيا والتطور العلمى فى أنواع الثقافة المستخدمة إلى جانب أول طاقة عرفها الإنسان منذ فجر التاريخ، فى نفس الشارع، متمثلة فى الحمال الذى يَستَخدم طاقة الإنسان ثم طاقة الحيوان، أليس هذا تفسيراً فعلياً مذهلاً؟ .. سوف ترى ذلك، التجسيد الامبريقى الفعلى للتبعية.. التبعية ذاتها، ولكن مظاهر التبعية كما تنعكس على المستوى الاقتصادى -كما قلت- هناك أمثلة كثيرة جداً ونماذج مختلفة كثيرة جداً يمكن أن ندرس بها ذلك الموضوع.

ملاحظة أخيرة فيما يتعلق بطبيعة الاستنتاجات. عندما ذكر د. عبد الباسط فى البداية أن الرصيف له بنية اجتماعية، وبالتالى هذا هو مبرر دراسته سوسيولوجياً، سعدت جداً بذلك، وتوقعت أن يطبق مفهوم البنية الاجتماعية فى الدراسة -البنية الاجتماعية فى علم الاجتماع التقليدى .. بأى كيفية من الكيفيات- هو قد أشار إلى ذلك ودرس ذلك يتكون من عمليات اجتماعية مثل التنافس والصراع .. إلخ. ولكن أيضاً هناك أدوار وهنا مكانات من الأدوار

الرئيسية لرصيف بولاق أو رصيف شارع ٢٦ يوليو. وليس من الضروري أن يكون الأفراد ثابتين، ولكن الدور قائم، وهو دور المشترك، أو دور العميل (الزبون)، دور الجمهور، دور عابر السبيل السائر يتأمل .. صحيح صاحب الدكان وغيره ثابت، ومع ذلك فإن ذلك الدور فى حد ذاته كنت أتمنى أن يدرس؛ أى المقابلات والملاحظات والأحداث التى دارت والتى جاءت نتائجها فى الجداول وغيرها هى مع الموظفين ومع أصحاب المحلات. مع غياب للجمهور نفسه الذى يقوم بالتعامل. هذا من ناحية. من ناحية أخرى معظم ما جاء فى التحليلات - وهو جيد وطيب وصحيح فى حد ذاته - يعطينا معلومات طيبة عن طبيعة العلاقات المالية أو التجارية أو الاستغلالية أو الطبقيّة داخل المجتمع، ولكنه ليس على الإطلاق من مؤشرات التبعية الثقافية، فسيادة خصائص ثقافة الاستهلاك مثلا، التى تم التركيز عليها وعلى الاستغلال فى نفس الوقت وعلى الكسب المادى، هذه الخصائص فى واقع الأمر من خصائص مجتمع المركز أساساً. هذا موجود، بل إنها من خصائص مجتمعات تنتمى لأنماط إنتاجية قبل رأسمالية. فى نفس الوقت كان، دائماً، هناك استهلاك، وكانت، دائماً هناك رغبة فى الكسب المادى، دون أن أجد أن ذلك يعتبر شيئاً سائداً أو مسيطراً، وذلك ليس دليلاً على الإطلاق على التبعية أو مؤشراً عليها. الشيء الآخر أيضاً موضوع لغة الخطاب وهذه لفئة طيبة جداً من د. عبد الباسط. حتى الحديث بين الناس والإشارة إلى الباشا والحاج .. هذا فى حد ذاتها شيء طيب جداً يمكن توظيفه توظيفاً جيداً وفقاً لنظريات التبعية .. ويمكن أن نوظفه توظيفاً طبقيّاً، إن هناك أناساً يطلق عليهم «الباشوات»، وهناك أناس آخرون من طبقة أخرى يطلق عليهم «الحاج»، ولو أمعنا النظر لوجدنا أن لها تفسيراً وفقاً لنظرية التبعية. «الباشا» لقب ينتمى إلى مرحلة الإقطاع ومرحلة الاستعمار التركى أساساً. «الحاج» كلقب هو لقب ربما أكثر قدماً من ذلك، ولكن فى مسألة التبعية أين اللقب المساوى لتأثير تغلغل النمط الرأسمالى الغربى القادم عندنا؟ فهناك عملية التمييز بين الباشا والحاج فى واقع الأمر. حيث يمكن إعادة النظر فيه على أساس أن هذه أيضاً نوع من «السقط». ربما كانت كلمة «السقط» أقوى من كلمة المسخ هى نوع من المسخ لأنك لن تجد هذه التمايزات فى المجتمعات المتقدمة أو مجتمعات المركز ذات النظام المتبلور.

## أ. سهام بيومي :

هناك نقطة أثرت هنا وهي مسألة تحديد مفاهيم المصطلحات .. أى ما هي الثقافة الشعبية؟ ما هي التبعية؟ ما هي كذا؟ هذه تكون مقدمات ضرورية جداً .. أنا سأقول ملاحظة بالنسبة للثقافة الشعبية. هي في ظروف الوضع الطبيعي تخضع لعملية انتخاب وتجانس لها آلياتها الداخلية. الثقافة الشعبية يحدث أنها تواجه ظروفاً غير مواتية، أو تواجه ثقافات أخرى، أو ثقافات أخرى مغايرة لفترة معينة. أيضاً هي تخلق من آلياتها في هذا الوقت .. كما أن الجماعة الشعبية تختزن ثقافتها، لكن هذا الاختزان أحياناً لا يخضع لعملية اختيار .. لا يكون مقصوداً .. تبدأ باختزان كل ما هو ضروري وغير ضروري من الثقافة المحلية (وهذه ظاهرة رأيتها في بعض الحالات) وتبدأ تطلق بعد ذلك في ظروف مواتية. لكن هذا الاختزان ينتج عنه إشكالية، وهي إشكالية السلفية .. لأن عملية الاختزال هذه تصبح مثل إطار مرجعي للجماعة، وفي نفس الوقت تتم بطرائق غير مقصودة فلا يكون فيها عقلية الانتقاء والانتخاب الطبيعي، وبالتالي تكون هناك كل العناصر المهمة وغير المهمة، مما يصوغ شكلاً سلفياً بعد ذلك أمام عملية التطور، ليس على مستوى السلطة الدينية فقط، ولكن على مستوى العلاقات الاجتماعية وعلى مستوى العمليات الاجتماعية الأخرى.

## أ. صالح سليمان

أنا سأحدث على النقطة التي أثارها د. على فهمي وهي نقطة مهمة جداً، وهي خاصة بأى مدى يمكن أن نجد السمات التي تحدث عنها د. عبد الباسط إنها متواجدة إلى حد كبير، وتنطبق على كثير من الدراسات .. أى إذا عملنا هذه الإشكالية أو بحثنا في أى رصيف فى مصر أو فى أى منطقة سنصل إلى نفس النتائج. فهنا إما أن الواقع الذى نحله سهل جداً بدرجة كبيرة جداً. فنتائجه تكاد تكون واضحة، وإما أن هناك إطاراً نظرياً مسبقاً يلعب دوره فى تأويل المادة الإمبريقية بشكل لاواع -أنا آسف فى هذه الكلمة- لكن إذا أخذنا فعلاً أى رصيف سنجد النتائج التى سنصل إليها ستتطابق مع أى رصيف آخر. والكثير جداً من الدراسات التى أجريت على الهجرة، سواء الهجرة الداخلية أو الهجرة الخارجية ستصل أيضاً إلى نفس النتائج. وعلى سبيل المثال فى الدراسة أشير مثلاً إلى أن الرصيف حامل الثقافة ..



فإلى أى حد يمكن أن يقارن هذا الرصيف بوصفه حاملاً للثقافة يمكن الاعتماد عليه فى حجة الفرق بين الرصيف القديم والرصيف الجديد؟ إلى أى مدى يكون رصيف الحيز هذا حاملاً ومبشراً إلى حد كبير لثقافة جديدة أو يكون مجسداً لمثل هذه الثقافة؟ وأيضاً فى نفس الورقة مشكلة «المستورد» .. وأتصور أنه عند نطاق معين من إقبال الناس على هذا المستورد لا يعكس الزيف الخاص بهم بقدر ما يعكس أن هذا المستورد يحقق المصلحة الخاصة به.

أ. منى صادق

الحوار بيننا وبين د. عبد الباسط لا يبدأ من هذه الندوة، حيث جاء فى اجتماع من اجتماعات «التبعية الثقافية» وكان قد عرض الورقة .. ولقد غيرُ أشياء كثيرة فى الورقة استفادة من الملاحظات .. وأنا أعتقد أن الشئ الطريف جداً فى الورقة هو محاولة إعادة طرح مصطلح «التبعية الثقافية» من وجهة نظر الأنثربولوجيا أو على مستوى رصيف الشارع .. حيث أعتقد أن هذه محاولة جيدة لأننا بحاجة إلى إعادة صك المصطلح.

بالنسبة لاعتراضى على المصطلح فى الدراسة كلام قلته أمس .. أنا ضد مفهوم الآليات، وذلك لأننا فعلاً نحتاج إلى استعارة مفاهيم من الاقتصاد السياسى ونحتاج إلى استعارة مفاهيم من الاجتماع. ولكن لا بد أن تكون للثقافة مفاهيمها الخاصة. وأنا لا أعتقد بوجود الآليات بشكل مطلق على «مستوى المواطن» .. المسألة أكبر من أن تكون مسألة ميكانيزم .. الآليات فى اعتقادى ترتبط بوجود قنوات مؤسسية وترتبط بفكرة وجود بنى اجتماعية مثل النشاط الاقتصادى، مثل السوق .. أى السوق آلية لتغلغل الرأسمال .. أى السوق كيان اقتصادى .. كيان اجتماعى .. إلى آخر المستوى من التحليل .. أما المواطن فتبعيته تخرج عن نطاق الآليات .. هذه وجهة نظرى فى المناقشة.

وبالنسبة لنتائج الدراسة المتشابهة، أنا أرى أنه فعلاً هذه تحمل شيئاً أنا ضده .. قد يكون الشارع له خصوصيته فعلاً، وقد يكون الشارع ليس له خصوصيته. بحكم انتشار ثقافة الرأسمالية. الثقافة الرأسمالية تتميز بالتعليم، وبالتالى هى تعمم بفكرة البضائع أو السلع ونقلها من مكان إلى آخر، وبالتالى إن شارع ٢٦ يوليو يشبه أى شارع آخر - فهذا نتيجة أنه يحدث عملية مسح فعلاً للخصائص التاريخية للشارع.



بالنسبة للأستاذ سعيد المصرى، أنا أخذت انطباعاً بهذا الشكل -مع أنى لا أفهم فى الثقافة تماماً- إنما أعتقد أن فكرة الثقافة الشعبية -أو مفهوم الثقافة الشعبية- مفهوم عُرف بذاته ومفهوم مطلق. وأنا أعتقد -على سبيل المثال- أن بوتومور فى كتابه، الذى أعتقد أنه يتعرض للمشاركة الواسعة والفياضة من الحس الثقافى، ذكر أن الثقافة ليست شيئاً مستقلاً، ولكنها فى نفس الوقت ليست شيئاً نسبياً، كما أنها لا تعرف بذاتها. الثقافة تعرف فى صلتها الاجتماعية، وبالتالي الثقافة هنا .. سأدخل فى فكرة أن المفهوم عند د. سعيد المصرى غير محدد (مائع) بعض الشيء . الثقافة الشعبية غير موزعة على فريق الشعب كله؛ لأنه صحيح أن الطبقات العليا تحمل من الثقافة الشعبية، فعلاً، بعض الأشياء، لكن ليست بفكرة الثقافة الشعبية .. بمعنى أن الثقافة (تتموضع) فى قوى اجتماعية لتحاول أن تحافظ على نفسها فى ظل حركة التطور .. فى ظل حركة الاستغلال .. وهكذا.

سأعود للنقطة الثانية الجيدة فى الدراسة التى ترى أن إعادة التشكيل فى ظل ديناميات الحركة أو فى ظل الاحتواء -أى هناك علاقة بين الاثنين- لكن أفاًجاً فى نهاية الورقة يقول "إن الثقافة الشعبية ثقافة مغلقة" ويعطى انطباعاً على هذا بأن الأميين مثلاً لا تصل لهم رسالة .. طبعاً -بوصفنا نهتم بالتعليم أو دارسيه- نرى الأمى يتأثر بكونه لم يحصل على فرصة التعليم ويشعر بالمكانة الدونية -المكانة الأدنى- ويظل متأثراً بهذا .. وأنه يستحق هذه المكانة، ولكن لا تصل له الرسالة، ربما لا يعبأ بها، أو يستهزئ بها، أو قد يراها خارجة عن نطاقه، أو قد يرى نفسه أساساً غير جدير بهذه الرسالة وأن يرى تفوق هذه الرسالة الشفاهية.

أما عن فكرة الازدواجيات، أعتقد أن هذه فكرة أيضاً تحتاج لإعادة نظر، الازدواجيات فكرة نشأت منذ محمد على عندما كان هناك التعليم النظامى والتعليم الأزهرى. أما اليوم، فالمفروض أن نتحدث عن التعدديات والتمزق وفق الهوية العامة. نحن نتكلم عن الازدواجيات والرابعيات. نحن نتكلم عن تعدديات صناعية أو تعدديات متناقضة تؤدي لفقد الهوية العامة التى تجمع شمل أى أمة ..

#### د. كمال مغيث

لى ملاحظتان رئيسيتان .. الملاحظة الأولى أشارت إليها أ. سهام وأ. منى تتعلق بتحديد المفاهيم. وإن كان الكلام طبعاً سينصب على ورقة أ. سعيد المصرى لأن بيننا حواراً طويلاً. فى الحقيقة لو كان الأستاذ / سعيد حدد فى البداية ماذا يقصد بالثقافة الشعبية؟ -لأنه يعرف أن هذا مصطلح شائك والتوغل فيه محفوف بالمخاطر-. لو كان حدد ماذا يقصد بالثقافة الشعبية؟ وماذا يقصد بالتبعية؟ إذن كنا سنعرف من خلال الحركة والصراع بين المفهومين .. ولكن الأمر أوضح بالنسبة لنا كثيراً.

الشيء الثانى أنه يرى الثقافة بشكل ميكانيكى .. الثقافة ككيان مغلق على نفسه، ولكن هذا بالتأكيد غير صحيح لأن ثقافتنا الشعبية عبارة عن طبقات جيولوجية من الفراعنة لليونان للرومان للإسلاميين للعصر الحديث. ولو حلل المرء الأمثال الشعبية سيجد فيها ألفاظاً ومفاهيم تنتمى لكل هذه العصور.

الملاحظة الثانية تتعلق بالمطلقات فالأستاذ سعيد يرى أن نشأة مفهوم الثقافة الشعبية مع الحركة القومية فى أوروبا. ولكنى أظن أن الذى قرأ الجبرتى سيجده كما لو كان هذا الكتاب كتاباً حول العلاقة بين مثقفى الدولة وبين الشعب.. هناك مفهوم محدد للشعب وعطائه وتصرفاته وسلوكياته وألفاظه .. وهكذا.

الشيء الثانى مقولة : «تتقدم الاتجاهات السلفية كلما زاد التحديث». وهذا أيضاً من المطلقات .. لأن المرء يعترض عليها تماماً، فقد زادت الحداثة مثلاً فى العصر العباسى الأول، ومع ذلك حدث تفاعل جميل بين الاتجاهات الدينية وبين الحداثة. فى العصر العثمانى تأخرت الحداثة تماماً، ومع هذا فالاتجاهات الدينية السلفية سيطرت. الأمر الأخير يتعلق بالتعليم .. سيادتكم تقول إنه كلما زادت الثقافة والتعليم، أو المثقفون والمتعلمون أصبح المجتمع أكثر عرضة للتبعية. والأمر يتعلق بالوعى أكثر منه بالتعليم، لأن كلنا نعرف أن هناك من ذهبوا لأوروبا وحصلوا على دكتوراه من أوروبا ويعرفون لغات أوربية وعاشوا الحياة الأوربية بالكامل ومع ذلك هم غير تابعين.

## أ. هاشم النحاس

الحقيقة أنا أشكر صديقى الأستاذ حلمى شعراوى، إذ دعانى إلى هذا اللقاء الذى تابعت فيه أفكاراً تبدو صعبة بالنسبة لى ولا أتابعها فى المجالات التى أتحرك فيها كسينمائى. المؤكد أن وجودى هنا أفادنى كثيراً جداً فيما يتصل بالأفكار التى طُرِحت. ولا أظن أننى سأستطيع أن أكون على مستوى التعليق والمداخلات السابقة. وإنما عندى مجرد سؤال مما طُرِح من أفكار. حول فكرة الهيمنة الثقافية، وفكرة الغزو الثقافى، والظروف التى نتابعها، والتفاصيل التى قبلت فى البحثين. لكن أشعر أن هناك أحكاماً مطلقة تحتاج إلى ما يؤكد صحتها وإلى ما يقوم بفرزها من بعضها. عندما نقول إن هناك هيمنة ثقافية تفرض ثقافتها على المجتمع، وتعطى أمثلة على ذلك فى الأسماء أو فى استخدام المناديل الورقية إلخ، والسؤال الأول الذى يشور هنا ويحتاج إلى إجابة عنه : متى نعتبر هذه الهيمنة أو هذا الغزو ضاراً ومتى نعتبره غير ضار؟ سؤال، والسؤال الثانى : ما موقفنا نحن كمثقفين أو كفنانيين إزاء هذه التفسيرات بعد أن نؤمن بضررها وإفسادها لثقافتنا الشعبية؟ أعتقد أن هذين السؤالين مهمان لى أنا شخصياً، فى مجالى للإجابة عنهما مثل المجالات الثقافية الأخرى. ولو استطعنا العثور على إجابة عن هذين السؤالين، يمكن أن نخرج بشبه قانون عام أو استنتاج عام لموقفنا بالنسبة للثقافة المهيمنة أو الثقافة الغالبة.

د. سمير نعيم :

شكراً جزيلاً د. هاشم. إن هذين السؤالين، حقاً، فى موضعهما .. الحقيقة فى موضعهما تماماً .. فى الواقع أنه بالنسبة للمتخصصين فى مجال ما مثل حالاتنا أو مثل حضرتك فى مجال السينما ألفوا الكلام .. يكون الإسهام الحقيقى أن يأتى أحد غير معتاد أو أقصد لم ينشأ .. لم يتطبع .. لم يأخذ الاسطمية الخاصة بأسئلتهم حيث تكون تساؤلاته مثيرة للاستفسار وداعية للتأمل .. شكراً جزيلاً.

د. عبد الحليم إبراهيم :

الحقيقة، أن كل ملاحظاتى مرتبطة بورقة أ.د. عبد الباسط عبد المعطى .. الورقة أخذتني لأنها تتناول جزءاً من المدينة، وأنا ملاحظاتى ستكون من منطلق قناعة بالمدينة نفسها فى هذا

الإطار. أول ملاحظة متعلقة بمجال الدراسة شارع ٢٦ يوليو. شارع ٢٦ يوليو هو جزء من مشروع -مثل ما قال أ. على فهمي- هو جزء من مشروع رسمى واع ومعلن يربط المدينة المصرية بالنظام الرأسمالى . وهذا واضح جداً فى عصر الخديوى إسماعيل. فى هذا الإطار، يمكن تفسير لماذا تنطبق نتائج الدراسة على أى شارع آخر. أنا أعتقد أن شارع ٢٦ يوليو نشأ وفكرته الأساسية تعتمد على إدخال نمط جديد من الحياة ونسق لم يستعمل، مختلف عما كان موجوداً حتى هذه الفترة. لكن أيضاً أنا أقول -إذا فكرت فى مجال الدراسة- إنه كان يمكن من الأوفق والأكثر ترشيداً وأكثر إثراء أن يكون الشارع الذى يؤخذ ممتداً فى عمق المدينة التقليدية. الخديوى إسماعيل حاول أيضاً طرح اقتراحات للمدينة القديمة حيث شارع السكة الجديدة أو شارع الموسيقى. شارع الموسيقى المخترق النسيج التاريخى، وبالتالي برغم «أنه شارع جديد» شارع السكة الجديدة أو شارع الموسيقى، فإنه أخذ نوعاً من الامتداد ونوعاً من الاستمرارية من داخل المدينة القديمة بكل ترتيباته إلى النسيج المستحدث، ولكن إذا أخذنا شارع ٢٦ يوليو -بحد ذاته- أعتقد أنه كان من المفيد والمنتج أن تنظر الدراسة للتحويلات المختلفة التى مر بها الشارع، وهى تحولات تمثل جزءاً من تحولات المدينة ككل. فقاهرة الخديوى إسماعيل .. جاءت فترة استمرت تقريباً حتى مخطط عبد اللطيف بغدادى بعد الثورة، وهو الذى شق حديقة الأزكية، أعتقد أن الدراسة أخذت الشارع على أنه كما هو. الشارع متحول. حديقة الأزكية كانت مهمة جداً فى فترة الخديوى إسماعيل؛ لأنها تعنى فاصلة أو نقلة ما بين المدينة القديمة والمدينة الجديدة. وفاصلة لم يقصد بها فقط حديقة الأزكية، ولكن مجموعة من المؤسسات مثل «جروى» ودار الأوبرا وميدان العتبة وغيرها .. كل هذه المؤسسات كان المخطط واضحاً جداً بشأنها؛ أن تكون موجودة فى مواجهة شارع الأزهر والمنطقة التى تمثل الأصل أو المنشأ. إذا كانت عمارة الخديوى إسماعيل -أو قاهرة الخديوى إسماعيل- مدت فى مواجهة المدينة القديمة ازدواجياً وليس تبعياً، فلو كان هناك خيار كان يمكن أن تعيش فى المدينة القديمة أو تعيش فى المدينة الجديدة. والذى يعيش فى المدينة الجديدة أورى بحكم أصله واختياره، فالتحول الذى حدث ليس فيه ازدواجية، ولكن هو إدخال شبه كامل لنمط متكامل. لقد قيل إن هناك ثلاثة انتقالات وكنت أتمنى أن نقرأ عنها وليس فقط عن فترة الانفتاح .. إن مخطط القاهرة الذى سبق فترة الانفتاح، فى الفترة المعروفة باسم



فترة البغدادي، مخطط مهم، لأنه أعاد استعمالات المدينة. لقد شغلتنى تماما الدراسة التي أعدها د. عبد الباسط، ولكنى أنظر للرصيف أو الشارع على أنه تراجع وأنه حيز للحياة العامة في المدينة، والانفتاح خلق شيئاً ما، أسميه أو أراه نوعاً من التسريع للمدينة ككل. وهذا لم يتم خلال شعارات فقط، ولكن كانت هناك أدوات محددة .. أى كانت هناك لجنة استثناءات وجدت بوزارة الإسكان وغيرها تستثنى استعمالات مختلفة، وهناك آليات جديدة وجدت حتى أصبح من الممكن أن يتحول الفراغ العام أو الحيز العام إلى سلعة يمكن أن تباع وتشتري وتستغل. وهذا واضح في الانتقال الأخيرة، وهي ما بعد فترة الانفتاح . وهو القائم حالياً وأنا أتصور أن هذه حالة، أنا أسميها نوعاً من تسهيل المدينة .. أو نوعاً من تحويل المدينة لنوع من السراب.. في واقع الأمر حدث انفصال بين المكان ومن يستعملونه .. إن كل سكان أو كل مستعمل الرصيف في هذه الحقة لا صلة بينهم إطلاقاً وبين المكان .. ليست ثقافة ٢٦ يوليو أو ثقافة فلان .. وأنا كنت أدعو د. عبد الباسط إلى أن يأخذ مقطعاً على الشارع وأن يرصد الرصيف طويلاً أيضاً، بحيث تواكب دراسته دراسة عرضية في العمق.

#### تعقيب / أ.د. عبد الباسط عبد المعطي

في البداية نشكر الزميلين اللذين عقبا على الورقة؛ الزميل د. حسن الخولي وأ. على فهمي وقد قدم د. حسن، بتواضع شديد منه، تقديمًا يخلجني وأشعر أنني لا أستحقه . لكن ندخل مباشرة إلى الموضوع. بالطبع كل ما قيل من ملاحظات أنا المستفيد الأول منها، لا شك في هذا، وأحيى ملاحظات أ. على فهمي ود. سمير نعيم ود. حسن الخولي وعلى نحو خاص د. عبد الحليم لملاحظاته التي تضمنت عمقا أيكولوجيا ومكانياً فعلا يمكن المرء أن يلتفت إليه فيظهر العمل بقدر من العمق، فأحييه على هذه الملاحظات الثاقبة والجيدة جداً، التي تعلمت منها بالفعل. ما قصده بهذا الملخص هو جزء من مشروع كبير -أقدم جانباً أو لقطة أو مقطعاً من البحث إذا جاز التعبير- حول قضية التبعية الثقافية وكيف توجد لها مؤشرات ومظاهر على رصيف الشارع المصري. هذا كان الهدف المحدد للورقة التي قُدمت إلى هذه الندوة. والمرء لا يستطيع طبعاً في بحث واحد أن يدرس كل الجوانب وكل الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية، إنما، دائماً، تكون هناك أشياء في مقدمة التحليل والعرض وأخرى تكون في خلفية التحليل وفي خلفية التفسير، بعضها قد أكون وفقت في توضيحه وبعضها قد تحتاج إلى مزيد من التوضيح.

من بين الأهداف التي قصدت أن أشير إليها في هذه الورقة المتواضعة أن الحديث عن التبعية الثقافية يجب أن يجد منا كمثقفين مستنيرين حذراً، والحذر لا يعنى التراجع .. إنما يعنى مزيداً من التوضيح العلمى ومزيداً من تقديم الركائز العلمية وإلا استخدمت كل نتائج دراساتنا حول التبعية فى أبدى دعاة السلفية والانغلاق. وهذه نقطة كانت من أهداف الورقة وأردت أن أشير إليها.

النقطة الثانية أن مسألة التبعية قيل عنها كلام نظرى كثير نستطيع أن نقوله ونقرأه. لكن من أهم الانتقادات التى توجه إلى مقولات التبعية -فى ضوء اهتمامها بقضايا المرء أو التحليلات الكلية- أن التحليلات الواقعية الملموسة محدودة، وهذه يمكن أن نراكمها بجهود منى ومن غيرى من الباحثين الجادين الشبان الذين يملأون هذه القاعة، تراكمنا يوصلنا إلى رصيد معين جيد يفيدنا بعد ذلك فى إقامة علاقة جدلية عن مجهولات هذه النظرية، قبولاً أو رفضاً.. لكن هذا التراكم يجب أن يكون من منطلق علمى ومنطلق معرفى ومن منطلق منهجى على وجه التحديد .. هذه النقطة الثانية .. أيضاً طرحت فى ثنايا الورقة. وهناك نقطة كنت أود منحها قدراً من التركيز، وتتصل بما أسميه أنا بالتبعية المضادة؛ كلما زادت الهيمنة من المركز قميل الأطراف إلى الهروب إلى الخلف؛ الهروب إلى الماضى. وهذا الهروب يمكن ملاحظة أن بعض نتائجه موجودة فى الثقافات والانقسامات الثقافية والعرقية الموجودة فى شرق أوربا وما أسميه بـ «دعاء الماضى بلا وعى» كما يحدث فى الصعود للتيارات السلفية. هذا مفهوم يحتاج منا إلى مزيد من الجهد ومزيد من التوضيح.

أنا لا أستطيع أن أرد على الملاحظات التى قيلت؛ لأن كل الملاحظات التى قيلت بالفعل ملاحظات منهجية وجيدة وأنا تعلمت منها، وكل منها يحتاج إلى حوار، لكنى أقف فقط عند النقطة التى تشير إلى أن نتائج هذا البحث تنطبق على غيرها .. أنا لا أتجراً ولا أقول هذا. ليست عندى الشجاعة الأدبية. وأنا أحسد الزملاء الذين يقولون إن النتائج التى ذكرتها تنطبق على كل الأرصفة؛ لأننى لم أدرس كل الأرصفة. إلا إذا كانت المسألة مسألة انطبوعية بالدرجة الأساسية. يمكن أن تقبل المقولة، ونقول ما هى الخصوصية التى توجد فى شارع فؤاد، توجد فيه الأقسام الثلاثة التى يندر أن تتوفر على هذا النهج وعلى هذا التباين فى أى شارع آخر، فى أعماق الشارع أو ما وصفته (بالحوارى الجوانية أو الشوارع الجوانية) فى طرق العمارة.

وهذا وارد حتى بدأت أصف شكل البلاط على الطريقة الفرنسية أو على الطريقة الإنجليزية حسب الطرائق المعمارية المختلفة التى أدت بالمنطقة. وربما لم ترد هذه التفاصيل، هنا فى البحث لكنها وردت فى المشروع الكبير. أيضا هناك قضايا كثيرة جداً وددت أن أوضح من خلالها المفارقات، وكلها تبحث عن خصوصية هذا الشارع.

التساؤل الخطير والمهم الذى قاله أ. هاشم النحاس، أو الذى أثار به الأسئلة حول مخاطر الهيمنة؟ مخاطر الهيمنة فى بدايتها تماماً أستطيع أن أقول إن تشويه الهوية بمقوماتها، فى مقدمتها اللغة .. اللغة ليست مجرد مفردات. لسنا ضد تعلم لغة أجنبية على الإطلاق، وإنما نحن ضد اللغة الأجنبية حينما تنحى رويداً رويداً اللغة الوطنية، ونفقد بذلك آلية مهمة من آليات التواصل -حتى وإن كانت الأخت منى لا تحب كلمة آلية. إنما أستخدمها. هذه مسألة أساسية لأن اللغة ليست مجرد مفردات إنما هى طريقة فى التعبير وطريقة فى التواصل وذات صلة بالهوية الوطنية. هذه نقطة أولى. أيضا قضية الهيمنة معناها تفكيك كثير من الأمور الداخلية؛ أى فصل العلاقات فيما بينها، بعضها وبعض، وهذا يجعلها أكثر سهولة لمزيد من التبعية .. لأن التبعية ما إن تمارس فى الواقع نفسه حتى تتحول هى بذاتها وتحمل قوة ضغ ذاتية لإعادة إنتاج نفسها، وتخترق أسباب التخلف ونتائجه مع أسباب التبعية ونتائجها فى الوقت نفسه.

النقطة الثالثة والمهمة، حتى من المنظور الفنى، أن الهيمنة تعنى المحاكاة أو الرضوخ. والمحاكاة فى تقديرى المتواضع جداً تقف سداً منيعاً أمام أى فرصة للإبداع، على أى مستوى من المستويات.

### تعقيب أ. سعيد المصرى

شكراً على الملاحظات الجيدة التى قبلت على ورقتى، وإن كانت الملاحظات على ورقة د. عبد الباسط تعتبر غزيرة جداً وسوف أرد سريعاً.

قال د. حسن «إن الحركة فى التراث الشعبى، حركة التغير فى التراث الشعبى، ليست فقط بالمعنى الذى قاله سعيد المصرى». فعلاً، هذا غير صحيح تماماً، لكن كان قصدى من هذا الكلام أن الاهتمام بفهوم التغير الثقافى فى الفلكلور وفى الدراسات الفلكلورية بدأ من هذه النقطة؛ أى أن هذه النقطة تاريخية لا أكثر.



وهناك ملاحظة د. سمير الخاصة بالمسخ وعدم الاهتمام بالمفاهيم، وهي نقطة أثّرت بشكل أو بآخر في مقولات التبعية كما أنشأها أصحاب ومفكرو التبعية في مجال مثل الثقافة، وهذا فيه خطورة شديدة جداً. الخطورة أن الثقافة ليست هي الدراسات وليست هي السياسة، بل هي نسق -لا أقول مغلق- ولكنه معقد جداً، لا يجوز اختزاله إلى أى أنساق أخرى.

أما عن تحديد الانتخاب والاختيار .. إلخ، فإننى أرى أن المسألة تحتاج إلى إعادة نظر في المفاهيم بشكل جذري، المفاهيم الانثربولوجية، مفاهيم التبعية التى طُبِّقت على مجال الاقتصاد؛ فهذا الانتخاب مفهوم. والتقبل يرى أن الثقافة قادرة على أن تملك زمام أمرها وهي في وضع التبعية. وهذا ليس صحيحاً فالذى طرحته في الورقة هو محاولة للخروج من أعباء التقليدية. الثقافة الشعبية هل هي مفهوم مطلق؟ أنا لم أقل إنها مفهوم مطلق. أنا أقول إنها مفهوم له أبعاد اجتماعية، ولا نستطيع أن نقول إنه نسق مغلق، ولا نستطيع أن نقول إنه شيء فوق كل البشر. هو لا يُفهم إلا برده إلى جذور اجتماعية سواء كانت هذه الجذور في شكل جماعات؛ أو في شكل مهن، أو في شكل طبقات. والفكرة التى أريد أن أقولها خاصة بأن هناك قرى اجتماعية يتفاوت حظ كل منها في الثقافة الشعبية. هذه حقيقة. ومن يدخل بيوت الأغنياء يشعر بكل ما لديهم من حداثة؛ لديهم عادات وتقاليد ويستطيعون أن ينشروها في أفراحهم وفي عاداتهم الجنائزية وفي أعياد الميلاد إلى الطبقات الأخرى. هل التغيير يكون من فوق أم من تحت؟ هو يتم دائماً من الطرف الأقوى ولظروف محددة ولا نستطيع أن نحسمها هكذا، والمسألة تحتاج لدراسات كثيرة جداً في هذا الجانب.

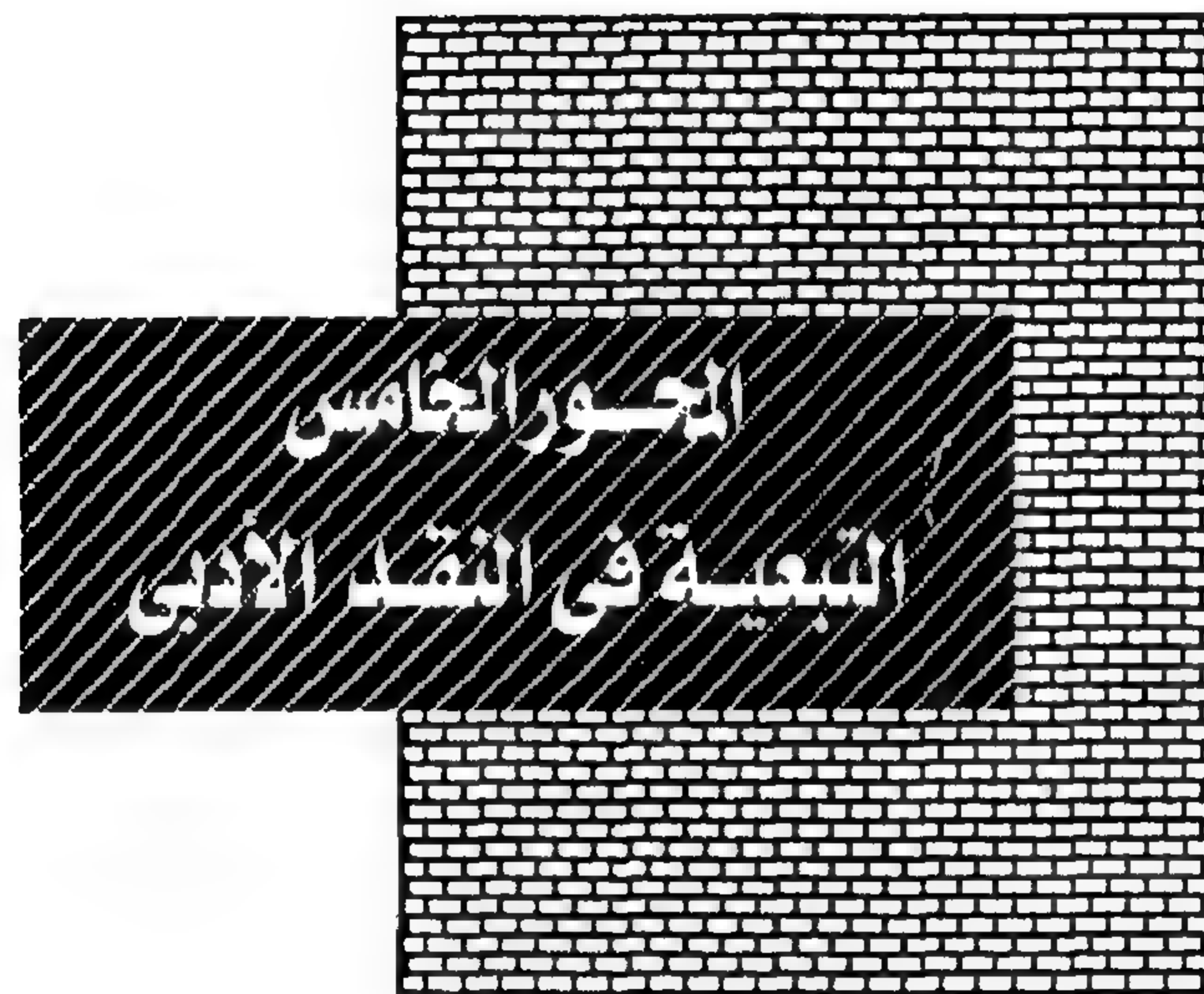
مسألة أن الثقافة كيان مغلق. أنا لم أقل كياناً مغلقاً، لكن أنا أقول إنها بنية، يمكن فهمها على أنها بنية. والبنية في مفهوم التشكل الثقافى لديها حدود. ويمكن فهم الثقافة الشعبية كمستوى من مستويات الثقافة على هذا الجانب. ترى هل المثقفون هم أكثر تعرضاً للتبعية أكثر من الأميين؟ أنا أعود وأقول إننا لا نستطيع أن نستخدم مفهوم التبعية استخداماً صحيحاً هكذا. لكن نقول الحداثة موجودة بدرجات متفاوتة وتختلف من مجال ثقافى إلى مجال آخر.. أى أنها يمكن أن تكون موجودة بالنسبة للأمرى .. وإن كان الشخص المثقف -بحكم أن وعيه تشكل بالحداثة- قد يكون أكثر قابلية للتخلى عن بعض العناصر الثقافية.



النقطة الأخيرة خاصة بسؤال الأستاذ هاشم النحاس : أين الخطورة؟ وكيف نعالجها في الموقف من قصور الثقافة الشعبية ؟ أنا رأيي أن الثقافة الشعبية ، مثلما يقال في عمل د . سمير أمين، داخلية في إطار الغيبية والميتافيزيقا أكثر. أيضا هذا قدر من التعمق .. لكن أنا أريد أن أقول إن هناك شيئا أسوأ يمكن أن يحدث، هو أن الاغتراب الميتافيزيقي الذي يمكن أن يكون موجوداً لدى الإنسان العادي يتعايش معه كاغتراب اقتصادي. وهنا الثقافة دائماً تلبى احتياجات وتساهم في الحياة. فإذا كان عند الإنسان وعي منقسم إلى مستويين أو ثلاثة أو أربعة فإنه غير قادر على أن يصل بين هذه المستويات ويربط بينها .. وهنا مشكلة كبيرة .. وأعتقد أن البحث العلمي يستطيع أن يقدم هذه المشكلة ويفسر بعض الجوانب الخطيرة فيها.

\* \* \*









## التبعية الذهنية في النقد العربي الحديث في مصر

د. سيد البحراوى \*

يبدو لي مصطلح "التبعية الذهنية" مصطلحاً هاماً، يصل في أهميته إلى حد أنه يصلح مفتاحاً لفهم التبعية ليس فقط في الفكر العربي الحديث، بل في الحياة العربية الحديثة بصفة عامة على كافة مستوياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وقد نبأغ لنرى أهمية المصطلح في نظرية التبعية عامة، حيث نعتقد أن فهم مفهوم التبعية ذاته، لا يمكن أن يتم دون الوعي بالدور الذي تلعبه "الذهنية" في تحديده وشرح آلياته.

إن الذهن في «لسان العرب» هو الفهم والعقل. وهو أيضاً حفظ القلب، ويقال أيضاً القوة. وفي «مختار الصحاح» هو الفطنة والحفظ، وفي المعجم الوسيط هو «ما به الشعور بالظواهر النفسية المختلفة، ويطلق أيضاً على التفكير وقوانينه، أو مجرد الاستعداد للإدراك»، وفي المعجم الفلسفي (مراد وهبه)، يحمل ثلاثة معانٍ :

١ - عند الحسين أو التجريبيين هو قوة للنفس تشمل الحواس الظاهرة أو الباطنة، معدة لاكتساب العلوم أو استعداد تام لإدراك العلوم والمعارف بالفكر.

٢ - مجموع نواحي النشاط التي عن طريقها يستجيب الفرد - باعتباره نظاماً ديناميكياً كاملاً - للقوى الخارجية دون إغفال لماضيه ومستقبله.

٣ - يجري استعماله عادة بمعنى عقل Intellect. والذهني Mental ما له صلة بالذهن سواء مظهره الوظيفي كالإدراك والمخيلة والذاكرة والإرادة، أو في مضمونه مثل معطيات الحس.

من هذه التعريفات المتعددة يمكن اعتبار الذهن قوة كلية تهيمن على ملكات الإنسان وتنسق بينها وتجعل من الإنسان (نظاماً ديناميكياً كلياً) قادراً على التعامل مع معطيات العالم، وهذه القوة تستوعب العقل والذكاء والتفكير كما تستوعب الشعور النفسي .. الخ. أي أنها تعمل بصفة أساسية في منطقة العلاقة بين العقلي والسيكولوجي.

---

\* استاذ الادب العربى - كلية الآداب - جامعة القاهرة

فإذا عدنا إلى التبعية وجدنا "أن البيئة التابعة، هي تشكيلة تنقسم فيها بنية الإنتاج عن بنية الاستهلاك"<sup>(١)</sup>، ومعنى هذا أن التبعية هي نتاج نقص واضح فى الموارد الذاتية ، يؤدي إلى الاعتماد على إنتاج الغير، ونقل هذا الإنتاج لسد الحاجة الداخلية ، دون إدراك أن هذه العملية لا تؤدي حقاً إلى سد هذه الحاجة بالذات ، بقدر ما تؤدي إلى إثارة حاجات أخرى والاستمرار فى مزيد من إثارة الحاجات التى لا تشبع أبداً. ولعل ما يدعم هذه النتيجة ويؤكد أن الغير أو الآخر، أو المتبوع، لا يسلم بداية بالاحتياجات ، بل يعمل على توجيهها بما يتلاءم مع إنتاجه هو، حتى يبدو هذا الإنتاج وكأنه بالفعل يلبي الحاجة. وما يجعل هذا التدخل الخارجى مقبولاً هو استعداد قائم لدى الذات للثقة فى الآخر، ورغبة للاستعانة به، لا تؤدي فقط إلى تلبية الحاجة، وإنما إلى طلب المساهمة فى تحديدها أصلاً، وهو الأمر الذى يمكن أن يؤدي إلى تشويهها أو تحويلها إلى احتياج آخر غير صحيح أو غير حقيقى، احتياج تابع أو مفروض من الخارج.

على هذا النحو، وفى الوقت الذى يبدو فيه أن التبعية تتم فى مراحلها الأولى على المستوى الاقتصادى البحت ، يكشف التعمق فى آلياتها، أنها تقتضى أولاً استعداداً ذهنياً ونفسياً من قبل التابع لكى يستجيب للمتبوع ، الذى يبدو ظاهرياً أنه يستجيب لاحتياجات التابع. وهذا الفهم للحظة البداية فى عملية التبعية، يكشف عن بعدها المرضى. فهى ليست حالة طبيعية منذ البداية، وإن حتمتها ظروف (موضوعية) ساهمت فى صنعها عوامل كثيرة لعل أبرزها هو فشل الفرد أو الجماعة فى تحديد الاحتياجات الدقيقة وفى القدرة على سد هذه الاحتياجات بالإمكانات الذاتية. وهذا الوضع هو الذى يجعل استمرار عملية التبعية أمراً شديداً التعقيد ويصعب الفكك منه. وليس المقصود هو استمرار الاحتياجات، بل استمرار الذهنية فى التسليم بأنها فى حاجة، وعدم إدراكها أن هذه الحاجة المستمرة ليست حقيقية وإنما مفروضة عليها من الخارج أو من موضوع الحاجة نفسه أى السلع، ومن صاحب هذه السلع. وفى مثل هذا الوضع تصبح الحلقة الرئيسية فى التبعية ليست الاحتياج المادى، وإنما التصور ذهنى للحاجة ولكيفية الحصول عليها. وبدون هذه الحلقة الرئيسية يستحيل أن تستمر عملية التبعية.

على هذا الأساس تصورنا أنه دون فهم دور "الذهنية" يستحيل فهم التبعية كمفهوم على أى مستوى من المستويات ، وليس فقط على المستوى الفكرى أو الثقافى ، وذلك رغم أن مصطلح "الذهنية" هو مصطلح ينتمى أساساً إلى المستوى الثقافى أو الفكرى باعتبار أن التبعية الذهنية تعنى - بالضرورة - التسليم بالآخر كنموذج فكرى قادر على ممارسة الحياة

بطريقة تعجبني أو تبهرني وأتطلع إلى تحقيقها أو ممارستها. وهذا التسليم يتم على المستوى الذهني النفسى للإنسان الفرد أو للجماعة، وإن كان معتمداً على وقائع خارجية تنقلها الحواس. هذه الوقائع هي الممارسات العملية التى يقوم بها الآخر أمامى، والتى تتضمن- فى حالة التبعية- قدراً من العنف والقهر، سواء المادى أو الذهني، مثلما حدث فى مجتمعنا منذ مجيء الحملة الفرنسية إلى الشرق العربى.

فالوقائع تشير إلى أن ممارسات الآخر (الأوروبى) كانت تحقق مزيجاً من القمع المادى والإبهار الذهني فى ذات الوقت، سواء كانت هذه الممارسات على أرض الوطن (فى الداخل) أو على أرض الآخر، أى بعد خروج الحملة الفرنسية ووصول مبعوثى محمد على إلى فرنسا على سبيل المثال. ولعل هذه الثنائية القهر (الرفض) / الانبهار أن تكون هى الثنائية الأكثر بروزاً فى الذهنية العربية منذ ذلك الوقت وحتى الآن، منذ وصف الجبرتي لأفعال الحملة الفرنسية والطهطاوى لمقاهى باريس وتقديم طه حسين لمنهج ديكرت، ونقل الشيوعيين للنموذج السوفيتي؛ وحتى الرفض المنبهر الذى تمارسه الجماعات الإسلامية للزى الأوروبى والانبهار الراض لل تكنولوجيا الحديثة أياً كان مصدرها.

إن هذه الوقائع والأمثلة تشير إلى أن مزيج القهر والانبهار، وإن كان قد بدأ بالقهر من قبل الآخر - فقد انتهى بالانبهار - من قبل المقهور، دون أن يؤدي ذلك - فى معظم الحالات- إلى توقف القهر عملياً، أو توقف الإحساس بوجوده من قبل المنبهر المقهور. وهذا يشير إلى اشتراك الطرفين فى عملية التبعية: الخارج والداخل (بما ينفى مفهوم الغزو الثقافى)، كما يشير إلى الصراع الحاد الذى تتم خلاله عملية التبعية، ومن ثم عملية التطور الاجتماعى الثقافى، الذى يسمى فى أدبياتنا بالنهضة أو التنوير، ونسميه نحن بالتنوير التابع أو المفروض من الخارج، والذي لم يؤد من وجهة نظرنا، ولهذا السبب، إلا إلى مزيد من التخلف والتراجع إلى الوراء، كما تؤكد وقائع الحال فى لحظتنا الراهنة، سواء على المستوى القومى أو القطرى أو حتى على المستويات الفردية أفقياً، وفى مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية رأسياً.

وهذه الدراسة، هى محاولة لتتبع عملية التبعية الذهنية هذه: آلياتها ونتائجها، فى ميدان محدود من ميادين الحياة الفكرية أو الثقافية فى مصر؛ ألا وهو النقد الأدبى، كنموذج كاشف، باعتبار صلته الوثيقة بغيره من الميادين، وأبرزها الأدب والفلسفة وعلم الاجتماع وعلم اللغة وتاريخ الأدب.



ليس النقد الأدبي فرعاً معرفياً جديداً مثل بعض الأنواع الأدبية والفنية التي انتقلت إلينا من الغرب مع العصر الحديث، فلقد عرف العرب القدماء البلاغة ثم النقد الأدبي بصورة ناضجة إلى حد كبير، منذ القرن الرابع الهجرى.

وثمة مناهج واضحة التشكل والدقة لدى بعض نقاد القرن السابع الهجرى مثلما عند حازم القرطاجنى، بل لدى بعض نقاد القرن الرابع الهجرى من أمثال عبد القاهر الجرجانى. غير أن الجمود الذى أصاب الحضارة العربية الإسلامية خلال القرون التالية والتي حكمتها الخلافة العثمانية أصاب النقد الأدبي مثلما أصاب بقية المجالات، حتى أنه يمكننا القول إن ما نسميه اليوم بالنقد الأدبي، هو شيء لا صلة له - فى الإطار العام - بذلك النقد العربى القديم، وإن كنا سنجد الكثيرين من النقاد فى كل مراحل النقد الحديث يعتمدون على بعض طرق وأذواق القدماء، غير أن هؤلاء، ليسوا محسوبين ضمن نقدنا الحديث، وليسوا شديدي التأثير فى مجراه الرئيسى.

مانسميه - إذن - بالنقد الحديث، هو النقد الذى اتصل بالثقافة الأوروبية وأخذ عنها، فأثرت فى بنيته الأساسية وتياراته أو اتجاهاته، وهذا النقد يمكننا أن نجد بداياته مع أواخر القرن التاسع عشر أو أوائل القرن العشرين. ولعل ما ذكره طه حسين فى مقدمته لكتابه عن أبى العلاء<sup>(٢)</sup>، ثم فى كتابه فى الشعر الجاهلى<sup>(٣)</sup> "عن المنهجين السائدين فى دراسة الأدب فى مصر، أن يكون صدى دقيقاً لتلك اللحظة من لحظات تاريخ النقد. «ثمة مذهبان أحدهما مذهب القدماء الذى كان يمثل الشيخ سيد المرصفى، حين كان يفسر لتلاميذه فى الأزهر ديوان الحماسة" لأبى تمام أو كتاب "الكامل" للمبرد أو كتاب "الأمالى" لأبى على القالى، وكان ينحو فى هذا التفسير مذهب اللغويين والنقاد من قدماء المسلمين فى البصرة والكوفة وبغداد... والآخر مذهب الأوروبيين الذى استحدثته الجامعة المصرية بفضل الأستاذ نلينو...».

ومن الواضح أن الرصد يحمل فى طياته موقفاً لصالح المذهب الجديد، يعبر عنه صراحة فى نص آخر يقول: "ليس فى مصر أساتذة للغة العربية وآدابها، وإنما فى مصر أساتذة لهذا الشيء الغريب المشوه الذى يسمونه نحواً وماهو بالنحو، وصرفاً وماهو بالصرف، وبلاغة وماهى بالبلاغة، وأدباً وماهو بالأدب، إنما هو كلام مرصوف، ولغو من القول قد ضم بعضه إلى بعض تُكره الذاكرة على استيعابه فتستوعبه، وقد أقسمت لتقيئته متى أتيح لها هذا"<sup>(٤)</sup>.



وهذا الموقف المنحاز للمنهج الجديد لم يكن موقف طه حسين وحده، بل موقف الجيل الجديد، حتى قبل طه حسين، والباحث يستطيع أن يلاحظ هذا الموقف منذ بدايات القرن في كتب الدكتور نقولا فياض عن "بلاغة العرب والافرنج" وسلامة موسى عن «التجديد في الأدب الانجليزى الحديث» سنة ١٩٠٠، وروحي الخالدي "تاريخ علم الأدب عند الافرنج والعرب وفيكتور هوجو" سنة ١٩٠٢ وقسطاكي الحمصي "منهج الورد في علم الانتقاد" سنة ١٩٠٧، وغيرها من الكتابات التي شغلت مجلتى المقتطف والهلال وغيرهما آنذاك (٥).

إن هذا الموقف إزاء المنهج الجديد، تمثل في هذه الكتابات في عدد من العناصر، أولها الإعجاب بالأدب الأوروبى وفى مقابله نوع من الازدراء للأدب العربى وبلاغته، كما تمثل أيضا فى التأثير- بهذه الدرجة أو تلك - بالمبادئ النقدية الجديدة التى يعتمد عليها هذا المنهج الجديد، والذي كان أقرب إلى الوضعية فى الفكر والرومانتيكية فى الفن. ومن هذه المبادئ التى ظهرت بوضوح فى كتاب «روحي الخالدي» على سبيل المثال - الانطلاق من مفهوم للأدب يعطى الأولوية للمعنى على اللفظ (٦)، فى مقابل الاهتمام الشكلى عند الكلاسيكيين، بل وتحديد المعنى تحديداً جديداً أميل إلى الفهم الرومانتيكى باعتباره "إظهار أسرار هذا الكون الذى نصبح فيه ونمسي ونحن غافلون عن كثير من حقائقه، ولا ندرى بأى عبارة نترجم عنها ولا كيف نوضح شعورنا وإحساسنا بهذا الوسط الذى نحبه وهو سجن لنا" (٧)، ومن هنا يصبح طبيعياً أن يدعو الخالدي إلى التخلص من قيود السجع والمحسنات البديعية (٨) وكذلك إلى مزيد من الحرية للأدباء وللشعر عامة (٩) ومن المبادئ الهامة التى تبناها الخالدي فى فهمه لتاريخ الأدب، قاعدة التطور التى ترى فى التقدم الحضارى تطوراً - بالضرورة - نحو أدب أفضل (١٠). وهذه القاعدة الوضعية هى التى حكمت إعجابه بالأدب الجديد، كل جديد أفضل من القديم. والأدب الأوروبى أفضل من الأدب العربى لأنه جديد (١١).

وهذه المبادئ التى بدت فى هذا الكتاب، مبادئ عامة ومحدودة فى التطبيق الذى كان أكثره منصباً على فيكتور هوجو والأدب الفرنسى، سوف نجد أنها امتدت لتصبح مبادئ أساسية فى المنهج النقدى الجديد الذى أعلن على أيدى نقادنا الكبار - بدءاً من طه حسين - وأنه مع هذه المبادئ ترسخ شعور بالازدراء للأدب العربى مقابل الانبهار بالأدب الغربى، ومن ثم الرغبة فى تقليد هذا الأدب الغربى وتمثل مبادئه من ناحية، وتبنى المعيار النقدى الذى صاحب هذا الأدب لنقدنا الأدبى أيضاً، بحيث نستطيع التأكيد على أن لحظة البداية لنقدنا

الأدبي حملت معها هذا الشعور بالدونية إذاً الآخر، ومن ثم ضرورة تبني مقولاته ونقلها إلى ثقافتنا، وتأسيس نقدنا بناء عليها .

إن مؤرخاً موضوعياً للوضع الثقافي في ذلك الوقت، لا يستطيع أن يتجاهل أن هذه الحركة النقدية التي تبلورت في العشرينيات وأعلنت عن نفسها بوضوح واتساق في كتابي "الديوان" للعقاد والمازني (١٢) وفي "الشعر الجاهلي" لطفه حسين" (١٣)، وهما الكتابان اللذان أشارا ضجة واسعة المدى - كانت بنت حركة ثقافية ، بل اجتماعية عامة تطلب التغيير ، وتريد أدبا وعلماء، بل وثقافة، تواكب هذا التغيير وتساهم في صنعه، ومن هنا كانت جل الدعوات تنحو نحو التخلص من القديم وصحرائه، وتدعو إلى أن يرتبط الأدب والنقد بالإنسان الحديث ومعاناته (مع التركيز على الشاعر والعواطف) ، ومستواه الحضاري المختلط.

ويرصد الدكتور هيكل في "ثورة الأدب" هذا التوجه من منظور الأدب فيقول:

"الواقع أن هذا الأدب العربي يضطرب بعوامل الثورة منذ الثورة العربية في مصر، ومنذ بدأ هذا الشعور القومي يحرك النفوس ويدعوها إلى التوجه نحو النهوض بمجموع الأمة إلى مثل أعلى..

« وكما أن الثورة العربية لم تنته إلى اليوم (١٩٣٣) لأنها لم تحقق غاياتها، كذلك لم تنته ثورة الأدب بعد إلى غاية . وكما أدت الثورة العربية إلى الاحتلال البريطاني لهذه البلاد احتلالا اتجه بالثورة السياسية إلى ناحية جديدة، كذلك اتجه هذا الاحتلال بثورة الأدب إلى ناحية جديدة انتهت عندها الصورة الأولى من الثورة. عاد الشبان الذين أقموا دراساتهم في أوروبا قبيل الحرب أو خلالها أو في أعقابها ممتلئة صدورهم إعجابا بالأدب الكبير الذي قرأوه فنقلوا ميدان القديم والجديد في الأدب ووجهوه وجهة أخرى..

« وقد أعان ثورة الأدب هذه أنها اقترنت بالثورة السياسية التي شبت في إثر الحرب الكبرى، إذ بدأت في مارس ١٩١٩. ألم يكن المصريون يطلبون في ثورتهم هذه، الاعتراف باستقلالهم وسيادتهم وطلبون حياة سياسية وصوراً من الحرية السياسية على مثال ما في الغرب سواء؟ فلتكن مظاهر الفن والأدب مصبوبة عندهم في قوالب غريبة لتكون آية للناس جميعاً على تقدمهم وعلى أنهم يسابقون الغرب إلى مختلف ميادين الحضارة وقد يسبقونه" (١٤).

ففي هذا النص الهام يربط هيكل بين حركة الأدب - في مرحلتيه الاجتماعية والرومانتيكية بالشعور القومي وبالثورة الاجتماعية التي كانت محتدمة آنذاك، كما يرصد

أثر الاحتلال والمبعوثين الدارسين فى أوروبا فى تحويل وجهة الأدب إلى وجهة جديدة هى الوجهة الذاتية أو الرومانسية. وهذه العوامل دون شك عوامل حقيقية ويمكننا أن نضيف إليها عوامل أكثر جذرية رصدها المؤرخون، وأهمها نشأة فئات اجتماعية جديدة من البرجوازية المصرية فى ظل الاحتلال وتأثرها بالمناهج التربوية التى أقرها فى التعليم، وإن كانت فى نفس الوقت تطلب الاستقلال عنه، وتقود المجتمع كله فى هذا السياق . وهنا يكون من المهم التأكيد على العبارة الأخيرة فى نص هيكىل، والتى تكشف - دون لبس - ذلك الالتباس العظيم الذى رسم حركة البرجوازية المصرية سواء فى السياسة أو فى الثقافة بصفة عامة، هذا الالتباس الذى تمثل فى أنهم كانوا يطلبون تحقيق نموذج حضارى (سياسى ثقافى ... إلخ) على مثال ما يشورون عليه ويرفضونه، أى النموذج الغربى. وهذا بالضبط ما نعينه بالتبعية الذهنية ، فرغم أن القيادة السياسية/ الثقافية المصرية، كانت ترفض عمليا وشعاريا الاستعمار والاحتلال، وتناضل من أجل التخلص منه، فإنها فى الحقيقة كانت معجبة به - على المستوى الذهنى - وتسعى لتقليده ، وما كانت الحرية إلا من أجل تقليده ، أى إقامة مجتمع على مثاله.

وإذا كان الأمر كذلك فى السياسة والأدب، فقد كان أكثر وضوحا فى النقد الأدبى، حيث بدا واضحا انبهار روادنا بإنجاز الأوربى وضرورة نقله دون أن يدركوا أن منهجهم فى التعامل مع هذا الإنجاز النقدى هو فى الحقيقة قتل له لأنه معاد لطبيعته ولتاريخية إنتاجه. ويتضح هذا الأمر من منهج تعامل طه حسين مع المنهج الديكارتى فى كتابه "فى الشعر الجاهلى"، والذى من خلاله أعلن أول تمرد حقيقى على المنهج القديم.

إن طه حسين يعلن فى الفصل الخاص بالمنهج فى كتابه أنه يتبنى منهج ديكارت الذى أثرى العلم والفلسفة، ويذكر قاعدته الأساسية وهى أن يتجرد الباحث من كل شىء كان يعلمه من قبل، وأن يستقبل موضوع بحثه خالى الذهن مما قيل فيه خلوا تاما، وأنه يتطلب من الباحث أن يتجرد من كل عاطفة وهوى ؛ غير أن تعامل طه حسين مع قضية الانتحال فى الشعر الجاهلى ، رغم ما أثارته من معارك هامة وكشوف أيديولوجية سباقه فى ميدانها، لم يتخلص - كما أشار منتقدوه وأولهم النائب العام وقتئذ - من التحيز لوجهة نظر مسبقة لها صلة بالمستشرقين، بحيث يمكننا الزعم أن الإعلان عن منهج ديكارت كان أقرب إلى الشعار منه إلى الممارسة المنهجية<sup>(١٥)</sup>.

ويكشف تحليل المنهج الذى اتبعه طه حسين فى كتابه عامة، أنه لم يأخذ من ديكارت سوى هذا الشعار، الذى لم يستطع تطبيقه إلى النهاية (ربما لأنه هو نفسه، أى الشعار ، غير قابل



للتطبيق على هذا النحو الحدى) ، وأن مجمل مفاهيمه وأدواته الإجرائية قد انتمت إلى منهج آخر، غير المنهج الديكارتي، أقصد المنهج الوضعي الذى ساهم أستاذه دوركايم فى تأسيسه . وهذه المفاهيم يمكن رصدها على النحو التالى:

١- أن الأدب صدى للحياة بكل ما فيها ، ومن ثم فإن دراسته يجب أن تتطرق إلى دراسة مختلف جوانب هذه الحياة البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

٢- أن تفسير الظواهر البشرية، ومنها الأدب - ينبغى أن يتم فى ضوء محيطها، فهى علة لمعلول، وليس هناك مجال للمصادفة.

٣- ومن ثم فلا بد من الإيمان بالجبر فى التاريخ: "الحركة التاريخية جبرية ليس للاختيار فيها مكان" (١٦).

٤- وطالما أن الأدب مرتبط بالحياة ، والحياة تتطور فالأدب يتطور وكذلك اللغة.

ومجمل هذه العناصر فهمها طه حسين كما قدمها الوضعيون الفرنسيون أى فى إطار الفهم المثالى، الذى لا يدرك من المجتمع إلا بنيته الفوقية (المؤسسات) أو العناصر الثابتة مزعومة الأزلية (العصر والجنس والبيئة) (١٧). ولسنا فى سياق مناقشة الوضعية، أو حتى المشكلات التى وقع فيها فهم طه حسين لها ولبإدائها، وإنما المهم هو أن نلاحظ أن ثمة منهجا أقرب إلى التكامل هو الذى سيطر على عمل طه حسين هو المنهج الوضعي، التجريبي الحسى، وليس المنهج الديكارتي العقلى التأملى الرافض للحس بصفة أساسية (١٨).

إن هذا الجمع بين منهجين لا يجتمعان ، وهو الذى يمكننا أن نسميه التلفيق، قد التقى مع تلفيقات منهجية أخرى خاصة بفهمه لوظيفة الأدب بين التصوير (البيئى) والتعبير الذاتى، وخاصة أيضاً بالعلاقة بين تاريخ الأدب والدراسة الأدبية ، أى بين العلم والانطبوعية الذوقية... إلخ. وهى تلفيقات قد نتجت عن أن طه حسين كما هو واضح، لم يعاين بعمق الفروق الجوهرية بين المصطلحات والمفاهيم ، وهذا هو الوضع الطبيعى لناقل هذه المفاهيم وليس منتجها.

إن مناهج الدرس النقدي - فى أى مكان فى العالم - هى نتاج معاناة عميقة وصراعات حادة بين المدارس الأدبية والتيارات الفكرية، وثيقة الصلة بالحركة الاجتماعية وتطورها فى هذا المجتمع بعينه، ومن ثم فهى نتاج تطور طبيعى ويستحيل نقلها بذات العمق، أو بنفس المعنى الذى حملته فى نشأتها وتبلورها الطبيعيين . بهذا المعنى، فإن المناهج النقدية ، ليست آلات



تكنولوجية محايدة قابلة للنقل والتشغيل فى أى مكان فى العالم، بل هى فلسفات أو حاملة فلسفات وأيديولوجيات منتجها ومصالحهم الاجتماعية (وهذا أمر يمكن أن ينطبق - بهذه الدرجة أو تلك- على مختلف العلوم الإنسانية، مما يميزها - بدرجة ما- عن العلوم الطبيعية والبحث). ومن هنا ، فإن هذه المناهج يستحيل التعامل معها أدواتياً ©instrumental كما فعل طه حسين، لأن هذا يؤدى إلى مثل هذا التلويح الذى رأيناه، بل ويؤدى إلى خطر آخر أكثر أهمية، هو أن المنهج فى هذه الحالة يبقى سطحى التأثير، وأقرب إلى الشعار، فى حين أن التطبيق والممارسة النقدية الفعلية، تطبق مناهج أخرى أو عناصر مختلفة من مناهج أخرى، غالباً ما تكون هى المناهج القديمة، المستقرة فى الوعى والتكوين العميق، وتلك هى المناهج التى يأتى المنهج القديم / الشعار، ليثور عليها.

لقد سبق أن أشرنا إلى تمييز طه حسين بين المنهج التاريخى والذائقة الفردية ، أى بين العلم والانطباع ، ويمكننا أن نقول إن طه حسين قد حاول أن يستخدم ما أسماه بالعلم ( بالمعنى الوضعى ) فى دراساته عن تاريخ الأدب والثقافة. أما فى نقده التطبيقى، سواء فى كتاب "فى الشعر الجاهلى" وغيره فقد كان أقرب إلى الانطبعية ، التى كان من الطبيعى أن تقوده إلى مناهج البلاغيين العرب القدماء التقييمية التى تحكم على الجزئيات ، بناء على حكم الذوق الخاص<sup>(١٩)</sup> . وهذا الانشقاق هو انشقاق طبيعى، كما قلنا؛ نظراً لأننا نقلنا الشعار الجديد ، ولم نعان مخاض ولادته ولا صعوبات إنتاجه، فأصبح كالحلية الجميلة المستوردة المبهرة التى نغطى بها تكويناً قديماً لم يتطور ولم يصبح بعد متلائماً مع هذا الشعار الجديد، فبقى المنهج الجديد شعاراً، وتبقى الممارسة العملية ناقضة لهذا الشعار وناقضة للثورة كلها، لأنها تنتمى عملياً إلى ماثور عليه . وهذا فى الحقيقة هو القانون العام الذى حكم مجمل تاريخنا النقدى الحديث ، والذى يمكننا أن نتابع حلقاته الأساسية من خلال مفهوم محورى، اهتمت به كل الحلقات من الرومانسية إلى الواقعية، هو مفهوم الوحدة العضوية .

## ( ٢ )

لقد شغل مفهوم " الوحدة العضوية " النقاد العرب المحدثين إلى درجة كبيرة، وبصفة خاصة فى المرحلة الأولى التى يمكن اعتبارها أقرب إلى المرحلة الرومانسية فى الأدب والفن ، لأن هذا المفهوم يحمل فى طياته فهماً جديداً لمهمة الفن ولماهيته وكيفية تشكيله بصفة عامة. فهو يعتمد على وعى جديد بالعالم ، ينطلق من أن الفن لا ينتج عن العقل وإنما عن الخيال ، حيث تكون التجربة، مضموناً وشكلاً ، كلا عضواً متكاملأ لا يمكن الفصل بين أجزائه ، ويساهم فى

هذا التكامل العلاقات المجازية والإيقاعية بين أجزاء القصيدة ، كما يساهم فيه التماسك البنائي بين الشخصية والزمان والمكان والحدث والفكر فى الرواية والقصة (٢٠) .

ولقد كان هذا المفهوم هو الأداة الرئيسية التى استخدمها العقاد فى الهجوم على شوقي، حيث اتهم قصائده بالتفكك، وبين ذلك عملياً حين راح يعدل فى مواضع أبيات قصيدته فسى رثاء مصطفى كامل دون أن يفقد المعنى شيئاً، وبعد ذلك أوضح العقاد الأساس النظرى حين قال " إن القصيدة ينبغى أن تكون عملاً فنياً تاماً يكمل فيها تصوير خاطر أو خواطر متجانسة كما يكمل التمثال بأعضائه والصورة بأجزائها واللحن الموسيقى بأنغامه بحيث إذا اختلف الوضع أو تغيرت النسبة أخل ذلك بوحدة الصنعة وأفسدها . فالقصيدة الشعرية كالجسم الحى يقوم كل قسم منها مقام جهاز من أجهزته ولا يغنى عنه غيره فى موضعه إلا كما تغنى الأذن عن العين أو القدم عن الكف أو القلب عن المعدة. أو هى كالبيت المقسم، لكل حجرة منه مكانها وفائدتها وهندستها. ولا قوام لفن بغير ذلك، حتى فنون الهمج المتأبدن فإنك تراهم يلاتمون بين ألوان الخرز وأقداره فى تنسيق عقودهم وحليهم ولا ينظمون جزافاً إلا حيث تنزل بهم عناية الوحشية إلى حضيضها الأدنى" (٢١).

ولا شك أن العقاد يضع يده - بهذا النص - على تلك الفكرة العبقرية الضرورية للقصيدة، ولكل عمل فنى من أعمال الرومانسية، فهى التى تميزها عن غيرها من المدارس الفنية. غير أن العقاد فى هذا النص يخلط بين مفهوم الوحدة «العضوية» ومفاهيم أخرى للبناء أو الوحدة بصفة عامة، وذلك حين يزعم أنه لا قوام لفن بغير هذه الوحدة العضوية حتى الفن البدائى، وهذا غير صحيح بالطبع؛ فالعقاد يخلط بين الوحدة العضوية التى يسميها بالوحدة المعنوية، وبين الوحدة التى توجد فى كل عمل أياً كانت المدرسة التى ينتمى إليها، وأياً كان نوع العلاقات التى تربط بين هذه الوحدة.

إن الوحدة العضوية تتميز بصفة خاصة بكونها تعتمد على علاقة التداخل بين العناصر المكونة لها، ومن هنا لا يمكن فصل عضو عن الآخر، كما هو الحال فى أجهزة الجسم الحى التى تتداخل فى مكوناتها ووظائفها بحيث إذا اخل منها القلب، أو المخ أو غيرها، فقدت القدرة على مواصلة الحياة، أو على الأقل صار الجسم مشوهاً. ومن هنا كانت استعارة "العضوية" علم الأعضاء إلى الشعر بصفة خاصة والفن الرومانسى بصفة عامة. (٢٢).

ولقد فهم العقاد هذا المعنى فهماً دقيقاً فى الجزء الأول من نصه، أما الجزء الثانى فإنه يحمل جملتين تكشفان الخلط، وربما عدم الفهم. هاتان الجملتان هما "أوهى كالبيت المقسم لكل

حجرة منه مكانها وفائدتها وهندستها" و "فإنك تراهم يلاتمون بين ألوان الخرز وأقداره فى تنسيق عقودهم وحليهم ولا ينظمونه جزافاً". فالجملة الأولى تأتى فى النص مرادفة للجملة السابقة عليها "القصيدة كالجسم الحى" وهما فى الحقيقة غير مترادفتين، لأنه بينما تقوم العلاقة بين أعضاء الجسم على الحيوية أى التداخل والعضوية حقاً، فإن العلاقة بين حجرات البيت هى علاقة هندسية، علاقة تجاور ومن ثم لا يمكن أن تكون عضوية أو حية، وكذلك الأمر فيما يختص بالعلاقة بين حبات الخرز فى العقد.

نحن هنا إذن إزاء إحلال نمطين مختلفين من العلاقة بين العناصر محلاً واحداً وكأنهما علاقة واحدة. وهذان النمطان من العلاقة بين عناصر القصيدة يميزان نمطين مختلفين من المدارس الأدبية، فبينما تقوم القصيدة الرومانسية على علاقة التداخل العضوى الحى بين العناصر، بفعل الدور القائد للخيال فى إدراك العالم، حيث يكون من الطبيعى أن يدرك الخيال العالم إدراكاً غير منطقى أو متسلسل أو متجاور؛ فإن القصيدة الكلاسيكية، التى يقود العقل إدراكها للعالم، تقيم العلاقة بين عناصرها على التجاور والتناسب بين الأبيات، وهذا ما تذكرنا به جملة العقاد الثانية، العلاقة بين حبات العقد، وهو تشبيه سبق أن ورد عند بعض النقاد القدماء<sup>(٢٣)</sup> الذين شبهوا أبيات القصيدة بحبات العقد يتجاور كل منها مع الآخر دون أن يفقد استقلاله. كذلك كل بيت فى القصيدة التقليدية ينبغى أن يكون مستقلاً نحواً ووزناً ومعنى، ومع ذلك يتراكم ليكمل المعنى فى القصيدة. أما فى القصيدة الرومانسية، فإن ما يسمى باستقلال الأبيات يذوب، حيث يحدث التضمين محطماً الاستقلال النحوى والعروضى، كما يحدث تداخل العوالم (الطبيعة/الإنسان.. الخ) محطماً تجزئ المعنى، ويصبح بناء القصيدة المنطلق من الخيال أشبه بالعالم المغلق الذى لا يفهم جزء منه دون إدراك علاقته ببقية الأجزاء. ومن هنا جاء القول بأنه لا يمكن حذف جزء أو تغييره دون أن يؤدى ذلك إلى خلل فى القصيدة، أو إحداث قصيدة جديدة مختلفة عن الأولى.

قد يذهب البعض إلى أن التفرقة الحادة بين المدارس على أساس مفهوم الوحدة العضوية غير صحيحة، بدليل أن أهم نقاد الكلاسيكية اليونانيين أفلاطون وأرسطو قد استخدموا مصطلح المخلوق الحى لتشبيه المحادثة عند الأول والحيكات عند الثانى، كذلك يمكن أن نجد ناقداً كلاسيكياً عربياً مثل الحاتمى يستخدم نفس التشبيه. ولكننا نرى أنه رغم صحة هذه المعلومات، فإن استخدام هؤلاء الكلاسيين للجسم العضوى الحى كان يخدم التوجه الأساسى



لنظرية الأساسية، وأن فهمهم للجسم العضوى الحى لم يكن بالمعنى الذى أدى إليه الوعي العلمى الحديث المعاصر للرومانسيين.

ولعلنا لو راجعنا ما يعنيه أفلاطون بالمخلوق الحى الذى يشبه به المحادثة لوجدناه يقول على لسان سقراط "ينبغي أن تكون كل محادثة مخلوقاً حياً له جسد خاص به، ورأس وأقدام، ويجب أن يكون فيها وسيط وبدء ونهاية يهئ بعضه لبعض، وللـكل" أما أرسطو فيقول "كما أن المخلوقات الحية والعضويات المركبة من أجزاء كثيرة يجب أن تكون ذات حجم مقبول، تسهل رؤيتها بالعين، فكذلك يجب أن تكون الحركات ذات طول مقبول (مناسب) لكى يمكن أن تعلق بالذاكرة" (٢٤).

ومن الواضح أن هذه النصوص (٢٥)، والتي لا تستخدم مصطلح الوحدة العضوية، أخذت من الجسم الإنسانى أو الحى خصائص عامة ظاهرية يمكن أن توجد فى كل جسم أو هيئة، ولا تشير إلى العلاقة العضوية بالمعنى الذى كشفه العلم الحديث واستخدمه به الرومانسيون؛ التداخل والاندماج. وإذا عدنا إلى نص العقاد مرة أخرى، وجدنا أنه فى جزئه الأول ينتمى إلى الفهم الرومانتيكى، وفى جزئه الثانى ينتمى إلى الفهم الكلاسيكى، حتى للجسم الحى، وهذا هو التناقض الذى حكم نظرية العقاد (والمازنى - أيضاً) للشعر، فجعله يزواج بين وظيفتى التعبير والإصلاح، ومصدرى الشعور والفكر (الجوهر)، والمعنى والباعث، وبين الوحدة العضوية ووحدة التناسب أو التجاور، بحيث يمكننا القول إن التجديد الرومانتيكى، تحول إلى قالب أو إطار أو شعار كمنت بداخله المفاهيم الكلاسيكية، دون إدراك للتناقض بين الاثنين.

ومن الطريف أن نجد معركة الوحدة العضوية تستكمل بعد ذلك بثلاثين عاماً، ولكن فى إطار جديد، هو إطار معركة الواقعيين مع الرومانسيين أو الذين سموا - فى ذلك الوقت - بالتقليديين، أى بين محمود أمين العالم وعبد العظيم أنيس من ناحية، والعقاد وطه حسين من ناحية أخرى.

فى إطار هذه المعركة، كتب العقاد مقالاً فى جريدة أخبار اليوم، بتاريخ ٢٧/٢/١٩٥٤، بعنوان: "إلى أدعياء التجديد.. اقرأوا ما تنتقدونه" قائلاً إنه كتب عن الوحدة العضوية منذ أربعين عاماً، أى فى العشرينيات. ورد عليه عبد العظيم أنيس فى مقال بعنوان: "عبقريّة العقاد" قائلاً إن ما نادى به العقاد قديماً هو الوحدة الفنية، ويرادفها بالوحدة المعنوية مرة فيقول: "الوحدة الفنية عنده هى الوحدة المعنوية، لا الوحدة العضوية الحية" (٢٦)، ووحدة



الموضوع مرة أخرى قائلاً: "إلا أن الذى يدعو إلى الأسف حقاً، أن يسقط العقد هذه السقطة الفكرية، فيتصور أن القول بوحدة الموضوع هو نفسه القول بالبنية الحية، أو الوحدة العضوية للعمل الأدبى، ثم يدعى أنه من القائلين بها منذ أربعين سنة" (٢٧).

والحقيقة أن عبد العظيم أنيس محق إذا نظر إلى فهم العقد العملى للوحدة فى النصوص، سواء نصوصه هو الشعرية أو نصوص غيره، ولكننا لا نستطيع الزعم - معه - بأن العقد، لم يقدم بالفعل مفهوماً نظرياً عن الوحدة العضوية وإن لم يكن قد أعطاها ذلك الاسم، وإن كان قد خلط بينها وبين وحدة التجاور كما أوضحنا من قبل، ومع ذلك يبقى كلام أنيس أكثر دقة بشأن الاختلاف الواضح فى استخدامهما لمصطلح الوحدة العضوية، حيث يبدو من نصوص الكتاب الكثيرة عنها، وعى حاد بتمييزها عن غيرها من أنواع الوحدة.

يقول الكاتبان:

"إن الأدب صورة ومادة ما فى هذا شك، ولكن صورة الأدب كما نراها ليست هى الأسلوب الجامد وليست هى اللغة، بل هى عملية داخلية فى قلب العمل الأدبى لتشكيل مادته وإبراز مقوماته.... وبهذا الفهم الوظيفى للصورة تتكشف أمامنا ما بينها وبين المادة من تداخل وتفاعل ضروريين".

ويقولان: "وهكذا يتضح موقعنا من العمل الأدبى، صورته ومادته، إنه ليس لغة ومعانى، بل هو تركيب عضوى يتألف من عمليات بنائية تتكامل فيها الصورة والمادة تكاملاً عضوياً حياً" (٢٨).

وهكذا نجد أنه، رغم التسليم بمصطلحات الخصم الأرسطية، فإن نفى علاقة التجاور بين طرفى الثنائية واضح، لصالح العلاقة العضوية التى أشرنا إلى مدى صلتها بالحركة الرومانسية. ومن هنا فإنه يصبح من الطبيعى أن ينفى الكاتبان عن الأدب المصرى الحديث، وخاصة الشعر، تحقق الوحدة العضوية مرادفين إياها بالصياغة الفنية: "وفى أدبنا المصرى الحديث نجد أن الصياغة الفنية تكاد تكون ظاهرة نادرة فى الشعر، فالشعر لا يزال أبياتاً منفردة متناثرة لا تربطها وحدة فنية وإن ربطتها وحدة فى الموضوع.. أما وحدة العمل، أما الترابط والتآزر بين عمليات الصياغة وعمليات المضمون، أما وحدة الصورة والمضمون، فظاهرة تكاد تكون معدومة - كما ذكرنا - حتى اليوم فى شعرنا المصرى الحديث" (٢٩).

يمكننا إذن أن نسلم تماماً بدقة فهم الكتاب للوحدة العضوية، وفهمه لشروطها والضرورات التى ينبغى أن تتوفر لها فى النص، ولكننا لا نستطيع أن نتجاوز عن استخدام المصطلحات

الأرسطية والخلط بينها وبين مصطلحات العضوية، بحيث تترادف مصطلحاتها: الصورة الصياغة / الشكل / الوحدة العضوية؛ لأن في مصطلحات الوحدة العضوية، ليس هناك شكل ومضمون. هناك وحدة للعمل تقوم على ملكة الخيال، أى أن الشكل هو شكل مضمون، لأن كليهما صورة أو صور خيالية تنشال من خيال المبدع كتلة واحدة لا يمكن فصلها أو تقسيمها أو حذف جزء منها أو تعديل موضعه.

وللسبب ذاته لا يمكن أن نفهم كيف تجتمع العضوية مع الفهم الاجتماعي للأدب كما هو الحال في قول الكتاب: "إننا نؤمن أن الأدب بناء متراكب ينمونوا داخليا ويصوغ واقعا اجتماعيا صياغة متسقة"<sup>(٣٠)</sup> لأن البناء العضوي المتراكب لا يستطيع أن يصوغ واقعا اجتماعيا، وإنما يستطيع فقط أن (يعبر) عن رؤيا خيالية ذاتية يفيض بها الشاعر الرومانسى دون غيره.

غير أننا إذا راجعنا دراسة الكتاب التطبيقية للنصوص ولتاريخ الأدب في مصر، للاحظنا أنه لا أثر حقيقى لمسألة الوحدة العضوية، كمنهج نقدي، فليس صحيحا قول الكتاب "إننا لم نقف عند حدود النقد الفنى البحت ولا النقد الاجتماعى البحت للعمل الفنى، بل كشفنا عن مقدار الترابط الطبيعى والتداخل الحى بينهما، فنحن لا نقول بالبنية الحية للعمل الفنى فقط - كما قال العقاد فعلا فى بعض كتبه، وإن لم يفهم ما قاله ولم يحققه - بل نحدد طبيعة هذه البنية الحية ونكشف عن كل العناصر المكونة لها، ثم لا نفصل هذه البنية عن المضمون الاجتماعى وبهذا نوحّد فى نظرة واحدة نوعين من الدراسة طالما فصل كثير من النقاد بينهما.. وهكذا نوسع من مجال النقد الأدبى"<sup>(٣١)</sup>.

وفى هذا النص ما يشير إلى الرغبة فى الجمع بين منهجين أو مدرستين وليس بين أداتين، ومع ذلك فمن الواضح أن هذا الهدف كان طموحاً لم يستطع الكتاب تحقيقه، وما تحقق فى الدراسات التطبيقية، وباعتراف مقدمة الطبعة الثالثة، كان بحثاً فى موقف الكاتب الاجتماعى، أو ما أسماه الدلالة الاجتماعية للمضمون الأدبى. أما الشكل (أو الصياغة أو الوحدة العضوية (١))، فقد كان تابعا للمضمون بوضوح كامل دون أدنى لبس، وإذا كان ممكنا اعتبار تبعية الشكل أو الصياغة للمضمون علاقة ترابط (وهذا يمكن)، فإن هذا الترابط لا يمكن اعتباره ترابطا عضوياً، وإنما ترابط على يأتى فيه الشكل نتيجة للمضمون. وهذا هو الأمر الواضح فى الصيغة الكلاسيكية التى صورت الواقعية على أنها ليست فى الموضوع

فقط، وإنما "فى الشكل الذى يصب فيه هذا الموضوع"، وهذا واضح فى هذا النص عن رواية جيمس جويس "بوليسير":

"ومضمون الرواية أو مادتها، هو الانهيار والتناقض والتفسخ والانحلال التى تتميز بها الحضارة الحديثة، وأبطال الرواية عناصر مريضة مهزومة يحركها الانحراف والشذوذ، وتجمعها الفجيرة الحضارية الواحدة. ولقد استعان جويس على إبراز هذه المادة بعدة وسائل صياغية، منها المونولوج الداخلى، والتداعى الحر للمعانى وتداخل الأخيلا وعكس اتجاه الزمن" (٣٢).

إن هذه الطريقة فى إدراك العلاقة بين الشكل والمضمون لا يمكن أولاً أن تكون عضوية، كما أنها - بالطبع - لا يمكن أن تكون جدلية، فهى فى الحقيقة أقرب إلى الفهم الكلاسيكى البلاغى القديم، الذى استخدم صيغة "صب" المضمون أو المعنى فى القالب أو الشكل. وهى صيغة تقوم على وعى كلاسيكى يدرك العلاقة بين العناصر إدراكاً عليها بسيطاً (سبب ومسبب): حيث يصنف فى إطار العلاقة التجاورية فى مقابل علاقة التداخل أو الاندماج العضوية وعلاقة التجادل أو التفاعل فى المادية الجدلية أو فى الفن الواقعى.

وهكذا يمكننا أن نجد - فى إطار منهجى واحد - جمعاً تجاورياً بين ثلاثة مناهج متميزة، لكل منها مفاهيمه وآلياته وإجراءاته، بحيث تبقى فى النهاية دون تحقيق الشعار المرفوع، وهو هنا الواقعية، مثلما أن الشعار السابق الذى رفعه العقاد وهو الرومانسية لم يتحقق أيضاً، ومن ثم لا نستطيع الزعم بأن صيرورة حقيقية قد تمت فى نقدنا الحديث، وكذلك الأمر فى أدبنا، طالما أننا لم نحقق انتقالات عميقة من الكلاسيكية إلى الرومانسية إلى الواقعية، مثلما أعلنت الشعارات الثلاثة، وكما سبق القول، فإن الجذر العميق لهذا العجز، يرجع إلى أننا نتعامل مع هذه المناهج، (وهى جميعاً مناهج غربية، ونستطيع أن نجد نفس الوضع بالنسبة للمناهج الأخرى أيضاً: النفسية، الوجودية.. الخ) تعامللاً من الخارج، وتعامللاً أداتياً كما سبق القول، وهذا ما يتضح بأجلى معانيه فى اللحظة الراهنة من نقدنا الأدبى.

( ٣ )

لقد شهدت الخمسينيات والستينيات من هذا القرن، سيادة واضحة للمنهج الاجتماعى فى النقد الأدبى، والذى سُمى بالواقعية، والتى سبق أن رصدنا بعض تناقضاتها. وهذه السيادة لم تنف بالطبع المناهج السابقة عليها، بل إننا نستطيع الزعم أن المنهج التقليدى الأساسى، الذى سماه محمود العالم بالمنهج البيئى، كان هو الأساس المسيطر فى مؤسسات التعليم والبحث



العلمى، وبالإضافة إلى هذين المنهجين ظهر منهج النقد الأمريكى الجديد على يد رشاد رشدى وتلاميذه، كما ظهرت بعض التوجهات الأسلوبية واللغوية فى قسم اللغة العربية بآداب عين شمس على يد مصطفى ناصف ولطفى عبد البديع وغيرهما، بالإضافة إلى تأثيرات محدودة من الفكر الوجودى والنفسى.. الخ.

بل إننا نستطيع أن نلاحظ أنه مع نهاية عقد الستينيات بدأ يحدث التحول الأكبر عن هذه التيارات جميعاً نحو المناهج النقدية الجديدة؛ أى البنيوية والشكلية والأسلوبية وغيرها.

ولقد بدأ النقاد العرب يتعرفون على هذه المناهج الجديدة خلال الستينيات، ولكن هذا التعرف لم يتبلور بوضوح إلا فى السبعينيات (ربما خارج مصر وبصفة خاصة فى المغرب العربى وبيروت)، ثم تكرر وبدأ يمارس تأثيراً فعلياً فى الثمانينيات. وهذا التبلور والتكرس لم ينفصلاً - فى مصر بصفة خاصة - عن التحول السياسى الذى حدث بعد مايو ١٩٧١ وانهيار السلطة الناصرية. وإذا كان هذا الانهيار قد بدأ قبل ذلك بأربع سنوات بعد هزيمة ١٩٦٧، فإن القدرة على الفكاك من هذه السلطة ومؤسساتها لم تتحقق بوضوح إلا مع منتصف السبعينيات؛ حيث تمت تصفية الحرس الثقافى القديم، وبدأ إحلال صف جديد من المثقفين بتوجهات جديدة، كان من بينها النقد الجديد.

لقد تم التحول - على المستوى الثقافى والنقدى - تدريجياً خلال السبعينيات. وفى الوقت الذى كان الحديث فيه شائعاً عن الديمقراطية، وتعدد المنابر (فى الاتحاد الاشتراكى) ثم الأحزاب بعد ذلك، ثم إغلاق مجلات (اليسار)؛ الطليعة والكاتب، ولم يحل محلها سوى (جديد) رشاد رشدى و (ثقافة) يوسف السباعى، وكلتاهما لم تستطع أن تقوم بالدور البديل، فألغيتا وجىء محلها مع بداية الثمانينيات بمجلات إبداع وفصول والقاهرة وغيرها. وفى هذا الوقت كان قد تم عزل كثير من المثقفين والنقاد من مواقعهم، وسافر منهم الكثيرون إلى الخارج، سواء إلى أوروبا أو بلاد الخليج، ومن لم يسافر عكف على ذاته أو هاجر إليها. وهكذا بدت الساحة خالية من زعامات النقد الاجتماعى، ولم يستطع النقد الجديد (الأمريكى) القيام بدور فعال، وكذلك ثقافة يوسف السباعى التقليدية. وهنا جاء الجديد متمثلاً فى مجلة فصول، ولقد كان الهم الواضح لفصول هو أن تفك (الانغلاق) النقدى على المناهج السابقة، وخاصة المنهج الاجتماعى. فبدأت منذ العدد الثانى فى تقديم "مناهج النقد الأدبى" الجديدة، كتبت من وجهة نظر معادية. وبعد ذلك توالى المناهج ضمن الأعداد، ومن بينها الإسهامات الماركسية (الجديدة)، ولكن ضمن أطر أخرى ومسميات مختلفة: علم اجتماع الأدب، البنيوية



التوليديّة.. الخ، وذلك فى إطار التنوع المنهجى الذى قدمت فيه الأسلوبية والبنوية والسيمبوتيقا والمنهج النفسى، سواء فى نظرية الأدب أو فى الأنواع الأدبية المختلفة.

والحق أن فصول قد غطت أوسع مساحة ممكنة من مناهج النقد ونظرياته وفروعه المختلفة. غير أن هذه التغطية انطلقت أساساً من هم أكاديمى يسعى إلى (عرض التراث) النقدى، كما يطالب الأساتذة طلابهم بأن يعرضوا التراث السابق فى موضوع بحثهم، قبل أن يكتبوا رسائلهم الجامعية. وهو هم يمكن أن يكون مجرد نتاج لكون هيئة التحرير من الأكاديميين، ويمكن أن يكون نابعا من تصور لأزمة النقد، آنذاك، باعتبارها أزمة نقص فى المعرفة، ومن ثم كان لابد من تغطية هذا النقص لتحل الأزمة.

وأياً كان مصدر التوجه فقد تم تقديم معرفة واسعة بالنقد الأدبى فى العالم، كما سبق القول، غير أن هذا التقديم، قد اتسم هو الآخر بطابع الأكاديمية، بكل مشكلاتها فى مصر. فسواء كان هذا التقديم ترجمة لمقال أو عرضاً لكتاب أو دورية، أو كتابة عن منهج أو نظرية فإن الطابع الغالب عليه، كان التبسيط المخل من ناحية والغموض من ناحية أخرى، وعدم فهم الأصول فى كل الأحوال؛ فمن خلل وتضارب فى ترجمة المصطلحات، إلى تناقض فى فهم الجمل إلى قصور فى فهم الخلفية التى تنطلق منها المقولات، والنسق الذى تنتمى إليه الجزئيات، والسياق الذى تنبع منه النظريات وتجب على أسئلته، سواء كان سياقاً ثقافياً أو سياسياً أو اجتماعياً، وكل هذا أوقع القارئ العربى الذى لا يجيد الاطلاع على اللغات الأصلية المنقول عنها والذى أخذته الدهشة والانبهار، فى حالة من الصنمية إزاء المقدم الذى لا يفهمه، وإذا كان ماهراً استطاع أن يستل مصطلحاً من هنا وآخر من هناك وراح يردده فى المنتديات الأدبية، وعلى المقاهى دون وعى أو إدراك للتنافر الممكن وقوعه والنتائج السيكوباتية التى يمكن أن يعانيتها هو نفسه أو من يسمعه.

وحرصت فصول على أن تخصص عدداً كاملاً (نحو ثلاثمائة صفحة من أكبر قطع يمكن الإمساك به) لموضوع واحد، وفى ذيل العدد بعض المتابعات الخاصة بالواقع الأدبى، لم تبتعد هى الأخرى عن الأكاديمية. لأنها كانت حريصة على أن تعرف القارئ بالمجلات الأجنبية الجديدة والرسائل الجامعية وبعض الوثائق النقدية الهامة فى النقد الأوروبى أو العربى، بالإضافة إلى دراسة أو دراستين تطبيقيتين، قد تكون أحياناً عن نص أدبى صدر حديثاً. ولكن الأعداد لم تخل أيضاً فى داخل الموضوع المخصص له العدد من دراسات تطبيقية على نصوص عربية

أو غيرها. ولكن بالطبع من منظور خطة العدد، أى فى إطار التوجه المنهجى لكل عدد، بحيث أن هذه الدراسات التطبيقية، كانت صدى للمناهج الحديثة المقدمة فى المجلة. وإذا كانت معضلات الأكاديمية التى سبق أن أشرنا إليها خطيرة على المستوى النظرى، فقد كانت فى الدراسات التطبيقية أكثر خطورة لأنها تنال الإنتاج الأدبى نفسه بالتشويه نظرا لقسره وإخضاعه للمناهج الجديدة غير المستوعبة أو المتمثلة أو التى تم التفكير فى إمكانيات تطبيقها أو الاستفادة منها فى أدبنا العربى.

عبر هذه الآليات جميعها أبعدت فصول نفسها عن أن تكون مجلة بالمعنى الدقيق للمصطلح، فعزلت نفسها عن الواقع الثقافى والأدبى وهمومه الحقيقية، التى لم تكن تجرؤ أو يسمح لها بأن تقترب منها، وفرضت عليه هموما هى هموم (التكنوقراط) النقدى، وكرست الإحساس التقليدى بالانبهار بالغرب والتبعية له.. وفى النهاية زيفت الوعى بأزمة النقد وحولتها إلى أزمة تقنية، وقدمت لها من ثم - حلا - كرسها، ولم يكن يمكنها أن تقدم لها حلاً حقيقياً.

إن ما سبق من رصد لوجهة نظرنا (الخاصة) فى الدور الذى مارسته مجلة فصول فى حياتنا الثقافية خلال أكثر من عقدين من الزمان لن يمنع من الاعتراف بأن هناك الكثير من الدراسات شديدة الأهمية التى قدمت فى المجلة. ولكن هذه الدراسات ليست هى الغالبية، كما أن الإطار الذى وضعت فيه سواء على المستوى المنهجى للمجلة أو حتى على مستوى حجمها وفصليتها أو تحولها إلى كتاب، أفقد هذه الدراسات الهامة التأثير الحقيقى، الذى كان يمكن أن يحققه لو كانت فى إطار آخر. كذلك لن تمنعنا وجهة النظر السابقة من الاعتراف بأن أغلبية المثقفين العرب - وليس المصريين - قد رأوا فى فصول عملاً شديداً إيجابياً والفعالية، بحيث يمكن القول إن فصول واختياراتها كانت استجابة فعلية لاحتياجات المثقفين العرب. بمعنى أن الحل التقنى الذى قدمته فصول كان هو بالفعل الحل الذى يراه هؤلاء المثقفون، وخاصة مثقفى المغرب، ولكنه حل - فى الحقيقة - مبنى على وعى زائف بالأزمة ومن ثم ساهم فى تكريسها وزيادتها.

إن التصور الذى حكم هذا الحل، ليس منفصلاً فى الحقيقة عن التصور الفكرى الذى حكم العالم العربى مع انهيار حركة التحرر العربى، على المستويات المختلفة، بدءاً من الاقتصاد والتكنولوجيا والسلع، مروراً بالسياسة وانتهاءً بالثقافة. يتمثل هذا التصور فى أن الغرب

ينتج سلعا وأفكارا جديدة ومفيدة لتقدم الحياة وحل مشاكل الإنسان، ولدينا مشاكل وليست لدينا حلول لها. فما المانع من أن نستعين بما ينتجه الغرب لحل مشكلاتنا؟ وخاصة أننا - في ميدان العلم والفكر - نؤمن بأن ثمة حضارة إنسانية واحدة وعلماً إنسانياً واحداً يتطور ويتقدم باستمرار، وليس من المنطقي أن نظل محافظين على تخلفنا دون أن نلحق بركب الحضارة المتقدمة، وأن ندفن رموسنا في الرمال ونغمض أعيننا عما يدور حولنا في العالم الذي أصبح - بفعل التكنولوجيا (والنظام العالمي الجديد أخيراً) - قرية صغيرة.

قد يكون من الظلم لنقدنا المعاصر وأجيالنا المعاصرة من المثقفين أن نلقى عليهم تبعة هذا التصور. فهو موجود منذ بداية النهضة، كما سبق القول، ولا شك أنه هو الذي مورس بالفعل، سواء على المستوى الفكري، أو على المستوى الاجتماعي/السياسي، طوال عصرنا الحديث. وبهذا المعنى يمكن القول إن أجيالنا المعاصرة هي وارثة أسلافنا من الليبراليين، بل حتى من رواد (النهضة) الأول (الطهطاوي وعلى مبارك). غير أنني ميزت ما بعد انهيار حركة التحرر العربي، لأن تبني هذا التصور بعد انهيار هذه الحركة يجعل الأمور أكثر تعقيداً، ويحمل أجيالنا الجديدة مسئولية أكبر من مسئولية أسلافها.

لقد قدمت حركة التحرر الوطني مشروعاً نظرياً مغايراً للمشروع الليبرالي التابع.

وهو مشروع يقول بأنه في إمكاننا أن نحل مشاكلنا اعتماداً على أنفسنا دون أن نرفض الاستعانة بأية إنجازات طالما نحن الذين نختارها، وندرس إمكانيات الاستفادة منها، ودون الخضوع لشروط منتج هذه الإنجازات. وبغض النظر عن التناقضات الداخلية في المشروع على المستوى النظري، والممارسات العكسية التي تمت في إطاره، فإن هذا المشروع قد استطاع أن يهدد الوجود الاستعماري ليس فقط في منطقتنا، وإنما في العالم كله، بحيث احتشد له المستعمرون احتشاداً كبيراً ولجحواً في تقويضه. مسئولية الأجيال الجديدة تكمن في أنها عاينت المشروع وانهياره، وأنها ساهمت على نحو أو آخر في تحقيق هذا الانهيار، لأنها لم تكن من القوة بحيث تواصل التفكير فيه وتعمل على تنميته وحمايته من أن يكون مجرد مشروع سلطة العسكر في مصر والشام والعراق وغيرها. إن مشروع حركة التحرير الوطني العربية، كان نتاجاً لجهود أجيال من المفكرين والمناضلين والمثقفين والكادحين، كان مشروعاً ينمو ويتبلور موازياً للمشروع الليبرالي التابع، بل إن من بين أفكار المشروع الليبرالي نفسه ما ساهم في بلورة المشروع التحرري، ولكن حركات الجيش استولت على المشروع وهجنته وأفقدته أصالته، مما سهّل على الأعداء قتله، ولقد أدى انهيار مشروع حركة التحرر الوطني، وانتصار



نقيضه الذى تمثل فى سياسة الانفتاح الاقتصادى ومشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية التى مثلت معاهدة كامب ديفيد حجراً ضخماً فى بنائها، ثم مجمل السياسات القمعية التى كانت قمعتها اعتقالات سبتمبر ١٩٨١، أدى كل ذلك إلى تشتت جبهة الثقافة التقدمية ذات التوجه الاجتماعى، وكان من الواضح أن مشروعاً جديداً قد تشكل بهدوء وبطء، هو مشروع التبعية أو الرأسمالية التابعة.

ورغم أن هذا المشروع كان هو نفس المشروع الذى ساد فى مصر تحت الاحتلال الإنجليزى، فإن طبقة واعية نسبياً، أنجبت مثقفين (ليبراليين) ثُموا هذا المشروع نظرياً، فى صيغ لقت قبولاً لدى أبناء هذه الطبقة، (بل تعدتها إلى فئات اجتماعية أخرى كتلك الفئات المنبهرة بالمشروع التنويرى لطه حسين على سبيل المثال، من أبناء البرجوازية الصغيرة)، مثل هذه الطبقة، وهؤلاء المثقفين، لم يوجدوا فى عقدي السبعينيات والثمانينيات فى مصر. وفى المقابل، انتقلت الذهنية التكنوقراطية التى أنتجها النظام الناصرى، لتخدم النظام التابع بنفس الإجراءات وبنفس المنهج الأدائى (البراجماتى) الذى تعلمته فى بعثاتها إلى بلدان أوروبا الغربية والشرقية، وفى المدارس والجامعات المصرية، ومن هنا لم يعد هناك مشروع ثقافى (حتى للتبعية)، وإنما أدوات إجرائية تسعى لنقل التقنيات والآلات التى تتصور أنها قادرة على حل مشكلات الواقع المصرى. وهذا هو لب المشروع الجديد الذى يتحول فيه المثقفون، مثلهم مثل المهندسين والأطباء الممارسين، إلى مجرد تقنيين لا (يفكرون) إلا فى كيفية تنفيذ المشروع الذى يضعه السياسيون دون حق التفكير فيه أو مناقشته أو حتى التعرف عليه.

وفى مثل هذا الوضع، تصبح السلطة السياسية (متمثلة فى خطتها فى ميدان الثقافة) هى بؤرة المشروع النقدى ومركزه ومحددة غاياته. وهذا فى حد ذاته كفى بقتل المشروع لأنه أصبح بعيداً عن موضوعه (المادة الأدبية)، وعن منهجيته التى تتطلب أفقاً مفتوحاً لا تحده أهداف عملية مسبقة تحدد نتائجه من البداية.

وإذا كان النقد الحديث بصفة عامة هو مؤسسة من مؤسسات الحياة البرجوازية (٣٣)، فإنه يتمتع بما تتمتع به البرجوازية (الأوربية مثلاً) من ليبرالية نسبية، ومن ثم بحق التعدد والاختلاف. أما فى وضعنا حيث البرجوازية تابعة لسلطة مركزية قامعة لا تسمح بهذا التعدد فى العمق، فإن وضع المشروع النقدى فى سلة هذه السلطة، يضع هذا المشروع فى مأزق الاختناق التام فى مقابل البحث الحر - نسبياً - الذى كان خلال الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات من القرن.



ولعله من المهم هنا أن نوضح أن سلطة مايو ١٩٧١، لم تخلق تياراً نقدياً بالمعنى المفهوم من هذه الكلمة، أى الإنشاء من عدم. فمن الأمانة أن نرصد أن معظم من كتبوا أو استكتبوا - فى مجلة فصول على سبيل المثال - كانوا مكتملى التوجه قبل فصول، ولكن فصول باستدعائها لهم ولم شملهم فى نسق متكامل (هو دفئا المجلة) قد وضعت توجههم أو توجهاتهم فى بنیان واحد سمى بالنقد الجديد، ومع ذلك ظل بينهم تفاوت فى التوجه نحو مدرسة نقدية بعينها، دون غيرها، أو فى درجة التلقيق بين المدارس المختلفة فى ذات الوقت.

ولأن هذا المقام لا يتسع إلا للملاحظات العامة، فمن المهم أن نشير إلى أن الاتجاه السائد بين نقاد هذا "النقد الجديد"، كان هو اتجاه الجمع بين أكثر من منهج فى ذات الوقت أو الانتقال بسهولة من منهج لآخر حسب مقتضى الحال (أو ما يتصور أنه جديد فى ساحة النقد الأوربي). ولعل الأمثلة أكثر من أن تحصى لنقاد انتقلوا من الواقعية إلى البنيوية إلى الأسلوبية، ثم إلى التفكيكية فى مدى لا يزيد عن عقد من الزمان، وآخرون انتقلوا من المنهج الاجتماعى إلى البنيوية، ثم إلى التفكيكية، وفريق ثالث انتقل من المنهج النفسى إلى البنيوية ومنه إلى التفكيكية.. الخ.

غير أن الأكثر خطورة من هذه التحولات، هو أنه أياً كان الشعار المرفوع على المستوى النظرى، فإن الممارسة التطبيقية للنقاد، تكشف عن بعد كامل - تقريباً - عن هذا الشعار، وارتداد هذه الممارسة إلى ما ترسب فى وعى هذا الناقد ووجدانه خلال المراحل الأولى من حياته؛ بحيث يبقى الشعار معزولاً، وتصبح مقولاته ومفاهيمه أقرب إلى الزينة أو التباهى بالمصطلح الغربى الجديد، وليس لها فعالية حقيقية فى الممارسة النقدية، وإن قامت ببعض الدور، فإنه يكون دوراً مناقضاً لمجمل الممارسة التى تسير فى اتجاه بعينه، بينما هى دخيلة عليه. ونماذج هذا الخلط كثيرة سواء فى الكتب النقدية أو فى المجلات فى مصر وفى غيرها من البلدان العربية.

لقد انطلق بعض النقاد فى هذا التيار من حجة ترى أنه لا بد من تطوير المنهج وإغنائه بكل ما يستجد فى العلم. ولاشك أن هذه الحجة هى ضرورة دائمة لا يستغنى عنها العلم والعالم، وإلا فقد كونه علماً أو عالماً، وتجمد عند نظريات وأفكار ربما تكون الاكتشافات الجديدة قد أثبتت خطأها فيما بعد. ورغم أن مثل هذه الإمكانية لم تتحقق بعد فى مجال العلوم الإنسانية بنفس الدرجة التى هى متحققة بها فى العلوم الطبيعية، فإن متابعة الجديد فى ميدان البحث والاستفادة منه هى ضرورة لازمة دون شك. غير أنه من الضرورى أيضاً أن نؤكد أن متابعة

الجديد فى ذاتها لا تصنع علما ولا عالما، فهذا لابد أن يتحقق ويتأسس لكى يكون قادرا على إنجاز هذه المتابعة والاستفادة، وهذا معناه أنه لابد للباحث أو العالم أن يكون قد امتلك منهجا فى البحث أصلا حتى يستطيع تنميته، وهذا ما أعتقد أن معظم هؤلاء النقاد كانوا يفتقدونه.

ما نعنيه بالمنهج هو مجموعة متناسقة من الخطوات الإجرائية المناسبة لدراسة الموضوع، تعتمد على أسس نظرية ملائمة أو غير متناقضة معها، أى أن التناسب والتناسق لابد أن يتم بين جوانب ثلاثة: الأصول النظرية للمنهج وأدواته الإجرائية والموضوع المدروس. ولأن الأدوات الإجرائية لابد أن تتغير وتتطور تبعا لتغير الموضوع المدروس، فإنه لابد أن يأتى الجديد فى هذه الأدوات متلائما مع الأصول النظرية للمنهج، تلك التى تحدد فهم المنهج للظاهرة، ماهيتها ووظيفتها، وإلا كان معنى ذلك أن هذه الأصول نفسها أصبحت غير صحيحة، وفى هذه الحالة لابد من تغيير المنهج كاملا. المهم أن يكون المنهج متناسقا داخليا لا تتنافر فيه الإجراءات مع الأصول النظرية. هذا الشرط ضرورى لكى يبقى المنهج منهجا، وهو شرط ضرورى أيضا - وإن كان صعبا - فى حالات تطوير المنهج وإغنائه.

إن هذه الشروط، ليست فقط ضرورية لتحقيق المنهجية، وإنما أيضا ضرورية لتحقيق التمايز، وبالتالى لتحقيق القطيعة المعرفية مع المناهج السابقة. فالمنهج لن يستطيع أن يتميز ويتميز عن غيره من المناهج، إلا بقدر تماسكه الداخلى وقدرته على التعامل الجديد مع الظاهرة موضوع الدراسة، وهو حين يحقق هذا التمايز، يكون مؤهلا، إذا ناضل، لأن يتجاوز المتاهة السابقة، ويحقق معها القطيعة المعرفية، التى لا تتحقق بنفى تلك المناهج بمعنى عدم الاستفادة منها، وإنما بنفيها نفيًا جذليا يستفيد من عناصرها المفيدة والصالحة ليضعها فى نسق (كيفية) جديد يقيم بينها وبين عناصره الجديدة صلات وعلاقات مختلفة، تتلاءم مع المفاهيم والغايات الجديدة.

وفى النقد الأدبى، المرتبط - بقوة - بالأدب، والذى هو مرتبط مباشرة بتطور الحياة الاجتماعية، يصبح تحقيق التجاوز أو القطيعة المعرفية أمرا لا مفر منه وإلا حصلت العزلة بين النقد والأدب، وبينهما من جهة، وبين الحياة الاجتماعية من جهة أخرى. ولعل فى نقدنا الحديث مثالا بارزا لهذه الأزمة: ضرورة التجاوز والإخفاق فى تحقيقه فالوقوع فى العزلة.

لقد شهدت حياتنا الاجتماعية فى العصر الحديث تطورات حقيقية أدت إلى انتقالات بارزة فى ميدان الأدب من الإحياء إلى الرومانسية إلى الواقعية وما بعدها. وقد كان طبيعياً أن

يرتبط النقد بهذه التحولات، فشهدنا تجليات نظرية المحاكاة ونظرية التعبير ونظرية الانعكاس وما بعدها من نظريات ومناهج، غير أن العلاقة بين كل نظرية من هذه النظريات والحركة الأدبية المواكبة لها، والعلاقة بين الأدب والنقد والتطور الاجتماعى، ثم العلاقة بين كل مرحلة (بنقدها وأدبها وتطورها الاجتماعى) بالمرحلة السابقة، ظلت علاقة معقدة ومركبة وملتبسة، ولم تستطع أن تحقق التجاوز الفعلى أو القطيعة المعرفية، كما سبق أن رأينا فى هذه الدراسة.

لقد أصبح واضحاً فى الدراسات التاريخية والاجتماعية أن التطور الاجتماعى فى مصر، لم يكن تطوراً حقيقياً ولا شاملاً، وأنه لم ينل سوى شرائح عليا من المجتمع المدنى، ظلت معزولة إلى حد كبير عن بقية الطبقات والفئات الشعبية فى الريف وفى قاع المدينة. وكذلك ليس خافياً أن التطور الأدبى قد ارتبط بهذه الشرائح العليا و (عبر) عنها بصفة أساسية، وإن اتخذ من الحياة الشعبية موضوعاً له (أحياناً) فقد ظل المنظور والرؤية خاضعين لمنظور الشرائح المسيطرة والسائدة. أما النقد الأدبى، فإن مواكبته للتطورات الأدبية (والاجتماعية) جاءت محدودة إلى أقصى درجة وملتبسة إلى أبعد الحدود.

لاشك أنه من العبث العلمى أن نزعّم أن المراحل المختلفة فى النقد العربى الحديث قد كانت معزولة عن التطورات المحيطة بها سواء فى المجتمع أو الفكر أو الفن. فقد واكبت مرحلة الإحياء (بأدبها ونقدها) سيطرة الأتراك وتابعيهم من المصريين حكاماً وملاكاً للأراضى. وواكبت الرومانسية ونقدها سيطرة البرجوازية المصرية الناشئة، أو محاولتها للسيطرة فى ظل الاستعمار. كما واكبت الواقعية ونقدها سيطرة الفئات الوسطى من البرجوازية المصرية بقيادة الضباط، غير أن النقد الأدبى (وربما الأدب أيضاً، وهذا ميدان دراسة مستقلة)، لم يكن قادراً على أن ينتج المفاهيم والمناهج المستقلة النابعة من هذا التطور نفسه (ربما لأنه كان تطوراً مشوهاً كما قلنا)، بقدر ما كان مؤهلاً لأن يلجأ إلى الغرب كى يستقى منه ما يتصور أنه مناسب لهذا التطور، طالما أنه كان مناسباً للتطور النظير فى المجتمعات الأوربية.

ومن المنطقى أن استمداد مناهج من مجتمع ونقلها إلى مجتمع آخر، لا يبقى على هذه المناهج كما هى، وإنما هو بالضرورة يعمل على تعديلها وتحويرها بما يتناسب مع وضعه هو الخاص، وهو أمر - إذا تم بوعى - يمكن أن يثمر إضافات حقيقية ومفيدة لهذه المناهج، غير أن ثمار عملية التعديل والتحوير التى قام بها نقادنا الذين درسناهم، لم تؤد إلا إلى تشويه المناهج نفسها من ناحية، وعدم القدرة على الاستفادة منها من ناحية أخرى، لأن الوعى بهذه المناهج لم يتعد حدود كونها مجرد أدوات. ولم ينظر إليها باعتبارها إنتاجاً ذهنياً معقداً على



علاقة وثيقة بالبنية الذهنية والفكرية والاجتماعية المنتجة له . وهذا التعامل مع هذه المناهج كان طبيعياً في ظل عدم القدرة على معرفة الأسئلة العميقة للتطور الاجتماعى (أو ربما للتطور الاجتماعى الذى كان ينبغى أن يتم وليس الذى تم فعلاً) فوقف نقادنا عند الأسئلة والاحتياجات السطحية أو الظاهرية للتطور الاجتماعى (الفوقى). ولم يعرفوا عمق أسئلة الواقع واحتياجاته؛ لأنهم كانوا معزولين عنه وينظرون إلى الشمال كمثل أعلى طوال الوقت.

إن القدرة على التعامل مع الفكر (الأوربى أو غيره) بعمق لا يملكها إلا العقل الناقد، أى العقل المكون تكويناً فلسفياً عميقاً، القادر على أن يقبل ويرفض فى العمق وليس فى السطح، وهذا العقل لا يمكن - فى أى مرحلة من مراحل التاريخ - أن يكون عقلاً فردياً، لابد أن يكون عقل طبقة أو على الأقل فئة من طبقة، وهذا ما لم يحدث فى مصر بالقدر الكافى كما نعرف من تاريخنا الحديث.

وهكذا لم يستطع النقد أن يحقق فى أية مرحلة من مراحل منهجاً أو مناهج متكاملة ومتمايزة - فيما بينها - أو بينها وبين سابقتها؛ بحيث فإننا وجدنا - دائماً - أن المنهج الجديد لم يستطع أن يحدث القطيعة مع المناهج السابقة عليه إلا من حيث الشعار المرفوع وبعض المفاهيم، فى حين تتسلل مفاهيم المنهج القديم القارة، صراحة أو ضمناً، إلى ثنايا المنهج الجديد فتجهضه تماماً، أو تقيم ثنائية ضدية مع جديده فتحوّله إلى مجرد تلفيق لا صلابه فيه، ولا يبقى من الجديد سوى التسمية، أما البنية الأساسية فتظل قديمة وخاصة فى حالة الممارسة التطبيقية.

ولعله يكون واضحاً أن مثل هذه الحركة النقدية لا تصبح قادرة على تحقيق التراكم المعرفى، المبني على القطيعة أو القطائع المتعددة كلما احتاج الأمر، بما يعنى أنها غير قادرة على الاقتراب من العلمية. وهى فى ذات الوقت تصبح غير قادرة على تحقيق الوظائف الأولية للنقد الأدبى فى المجتمع؛ أى القدرة على إقامة الصلة بين النص والمتلقى، ناهيك عن القدرة على توجيه الحركة الأدبية نحو الطرق الأفضل لتحقيق الاحتياجات الجمالية الفعلية للمجتمع. فمنهج النقد لم تنبع أصلاً من معرفة بهذه الاحتياجات، كما أنها مبنية على معرفة - لم نقم بها نحن فى أغلب الأحيان - بنصوص الآخر التى لم يتيسر لنا الاطلاع عليها دائماً ومعاناة التعامل معها نقدياً.

وهكذا نعود إلى جذر الأزمة. ، فبينما نصل الآن إلى أن أزمة المنهج تؤدي إلى عدم القدرة



على قراءة أسئلة الواقع والعمل الفعال على طرح إجابات لها، فإننا نستطيع - أيضا - أن نعكس هذا المنطلق، لتكون عدم القدرة على قراءة أسئلة الواقع، هي الجذر العميق لازمة المنهج، وقد يبدو أننا - هنا - نقع فى إطار الدور المنطقي، ولكن الحقيقة ليست كذلك، لو أوضحنا نقطة البداية التى ننطلق منها. ونحن نتصور أن الأزمة بدأت - تاريخيا - نتيجة لعدم قدرة الناقد على قراءة أسئلة الواقع، بقدر ما كان باحثاً عن إجابة أسئلة تخصه هو - كفتة من المثقفين، تصورت أنها تستطيع أن تتماثل مع نظيرتها فى مصدر العلم والمعرفة والفن والأدب، أى الغرب، كما قدم لنا منذ بداية عصر النهضة.

ولعله أمر لا بد أن يلفت النظر، ذلك الوضع الذى نجد فيه نقدنا الحديث، لا يطرح أمامه طوال الوقت نموذجاً، سوى النموذج الأوربي (سواء كان غربياً أو شرقياً أو أمريكياً) وسواء كان هذا النموذج نقدياً أو أدبياً. بدأ هذا مع روحى الخالدي، واستمر مع كل نقادنا المحدثين وضمنهم أنصار المنهج التقليدي. المثال الذى نقيس عليه ونضرب به الأمثلة هو مثال أوربي، ثم بعد ذلك نطبق على أدبنا، باحثين فيه عن هذا المثل، وإذا لم يتحقق انتفت صفة الأدبية أو الإبداعية عن ذلك الأدب، رغم أن الإبداعية تعنى الخروج على المثال السابق، والأدب هو تجسيد للخصوصية وليس تقريراً للمثل الإنسانية العامة. ولعل أبرز الأمثلة على ذلك هو تصور نقادنا للرواية والمسرح والقصة القصيرة<sup>(٣٤)</sup>، وتصورهم أيضاً لما ينبغى أن يكون عليه الفن الرومانسى أو الواقعى أو الحداثى.. الخ. المعيار دائماً أوربي، ولا بحث عن الخصوصية أو عن أسئلة الواقع الفعلية، وفى أفضل الحالات سعى لمهااة أسئلة الواقع العقلية مع أسئلة الواقع الأوربي.

إن معنى مارصدت الآن يمكن أن يتلخص فى جملة شائعة، هى أننا لسنا منتجى المناهج الغربية التى نتبناها ونؤمن بها وإنما نحن نستوردها، أو لنقل بدقة أكبر أنها تفرض علينا، لأننا مولعون بالتجديد، والجديد هو، فحسب، ما يصدر عن أوربا، باعتبارها صاحبة العلم المتقدم وصانعة الحضارة النموذج الذى نسعى إليه، كما أنها صاحبة القوى العسكرية القاهرة، ومعنى أننا لسنا منتجى المناهج النقدية، أنها تقف فى مواجهتنا دون أن نستطيع امتلاكها - سيكولوجيا - بعمق، فهى المثل الأعلى الذى لا يحق لنا أن تعدل أو نعمق أو نغير فيه أو حتى أن نختار منه ما يناسبنا، أو إذا حاولنا ذلك وقعنا فى التلفيق فشوهنا المثل ولم نصل إلى منهجنا.

لقد فرض علينا التكوين الاجتماعي منذ بداية العصر الحديث، والهيمنة الاستعمارية، هذا التوجه نحو الشمال كمثل أعلى لا بديل له بحكم تبعية القوى السائدة سواء كانت حاكمة أم لا، ومن ثم فقد أصبحنا غفلت عقولاً ووجهت منذ البداية نحو هذا النموذج الأوربي. فحتى هؤلاء النقاد أو المفكرون أو القادة السياسيون السلفيون الذي يطمحون إلى إعادة النموذج الإسلامي، لا يرفضون النموذج الأوربي في التقدم والحضارة. إنما يريدون أن يعيدوا الإسلام كي يؤهلنا كي نصبح مثل أوربا. حدث هذا عند زعماء النهضة والتنوير، ويحدث الآن لدى الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية. ومعنى هذا أن عقولنا الحديثة قد بنيت بنية تابعة لمثال آخر، إما أوربي وإما إسلامي. أما الإبداع والبحث عن المثال من قلب الواقع، فهذا أمر لا تستطيعه عقولنا، وإن استطاعت، فإن قواها خارجية تتمثل في القوة الاجتماعية أو السياسية السائدة، كقيلة بأن تقمعه كما حدث في التاريخ الحديث كله.

إن العقل التابع، أي العاجز عن الإبداع، هو عقل لا يستطيع التعامل مع الأفكار والآراء والنظريات تعاملًا حراً مبدعاً، هو يتعامل معها، (وخاصة إذا كانت حاملة الخاتم الأوربي المتميز)، باعتبارها صنماً لا يجوز المساس به من ناحية، وسلعة أو زيا يمكن التسلى بها واستخدامها لبعض الوقت من ناحية أخرى، وفي كلتا الحالتين تصبح هذه الأفكار والمناهج، آلة من آلات القمع الذهني والاجتماعي؛ فهي من حيث أصلها قوة مطلقة لا تجرؤ إلا على التعامل معها كما هي، وليس تفكيكها وإعادة إدماجها في نسقنا الذي يحقق التناسق بينها وبين غيرها، فتبقى - في الحالتين - قيمة مطلقة في ذاتها، لا إمكانية لتحويلها وتعديلها أو تخليصها من إطلاقيتها وإدماجها في نسق الخاص الجديد. فهذا لا يمكن أن يتحقق ما لم أكن قادراً على تحويل هذه المناهج أو الأدوات أو النظريات عن إطلاقيتها، وردها إلى نسبيتها، أي إلى تاريخيتها، باعتبارها فكراً أنتجته بشر في تاريخ، استجابة لحاجات هذا التاريخ، وهذا موقف يحتاج لأن نكون نحن أنفسنا نسبيين وتاريخيين، أي أن نكون قادرين على إدراك موقعنا في التاريخ، في تاريخنا الخاص، وفي تاريخ العالم، وهذا ليس متوفراً عند أغلبنا. من هنا تتحول هذه النظريات إلى أيقونات أقصى ما نستطيع أن نفعله لها أن نضعها زينة على صدورنا.

وفي تقديري، فإن هذا الوضع بخصائصه المختلفة مردود إلى الخصائص التي حكمت النقاد ضمن فئة المثقفين سواء في المنشأ أو في التطور. والملح البارز في هذه الخصائص، هو أن هذه الفئة، قد نشأت منذ البداية في أحضان سلطة محمد علي، الذي كان حريصاً على أن يسلخها

من أصولها الاجتماعية، ويحولها إلى مجرد تقنيين لتنفيذ خطته ومشروعه، والذي قمع كل محاولة من أى منهم للخروج عن هذا الدور<sup>(٣٥)</sup>، وهذه الخاصية هي التي استمرت - بدرجات متفاوتة - طوال تاريخ هذه الفئة، أيا كانت السلطة، أحفاد محمد على أو الاستعمار الإنجليزي أو سلطة الضباط الأحرار ومن والاهم. قد يبدو أحيانا أن هناك حرية نسبية للمثقفين - كما كان الحال فى النصف الأول من القرن العشرين - ولكن هذه الحرية، كما نستطيع أن نؤكد الآن، كانت حرية المدجن، ولقد بدا أن هناك توافقا بين المثقفين والسلطة كما كان الحال فى الفترة الناصرية. ولكننا نستطيع أن نؤكد أن التوافق قد كان ظاهرياً، وأن المشروع كان مشروع السلطة وأن المثقفين كانوا منفذين له.

ولن ينفى هذا القانون نقيضه، أى أن كثيراً من المثقفين كان يحاول - طوال الوقت - أن يخرج عن إطار هيمنة السلطة، وأن يتصل بالتشكيلة الاجتماعية، ويعى حركتها، لكن هذه الحالات كانت تفتح بدرجات متفاوتة من العنف حسب خطورتها، بحيث كان (المتوردون) يرتدون فى نهاية المطاف إلى نفس الصف الذى قردوا عليه. أما القلائل الذين رفضوا الانصياع وظلوا متمردين، فهؤلاء نسبهم التاريخ، الذى مازال (رغم ديمقراطية العصر الحديث) تاريخ السلطة.

إن خطورة هذا الوضع تكمن فى تلك العقلية التابعة التى كرسى فى فئة المثقفين. تابعة لسلطة، هى فى النهاية تابعة للغرب - ذهنياً - بغض النظر عن تبعيتها الاقتصادية أو السياسية. فقد تكون سلطة ما، أو مثقف ما رافضاً للتبعية الاقتصادية أو السياسية للغرب الاستعماري، ولكن يظل النموذج الحضاري والعلمي، هو النموذج الغربي، النموذج الذى نطمح إلى تحقيقه والوصول إلى نتائجه، دون أن نكون قادرين على إدراك الاختلاف التاريخي، الذى يقول بأننا لن نحقق نفس ما حققه الغرب، ولن نصل إلى مثاله لأنه هو نفسه لم ولن يسمح لنا بذلك، حتى تستمر آلية إنتاجه وتصديره، أى إمكانيات حياته هو ومستقبله ومضمونه. ومن ثم فإن علينا أن نسعى إلى تحقيق نموذجنا نحن المنطلق من خصوصيتنا وقمايزنا.

وفى مثل هذا الوضع الذى يدركه الكثيرون من المثقفين والنقاد، ولكنهم يعجزون عن السير فى نقيضه، يقع الانقسام أو الانقسام الذهني، انقسام بين الطموح المستحيل والممكن الرديء، أو انقسام بين الوجدان وبين العقل، أو انقسام بين بنية ذهنية لم تتطور تطوراً حقيقياً وبين



اضطرابات لرفع شعارات حديثة أو حداثة لمواكبة العصر، أو ادعاء العصرية. وإزاء كل هذا نعيش الأزمة.

وعلى هامش هذا الإطار العام، هناك العديد من النقاد المصريين والعرب، يسرون في اتجاه مغاير إلى حد ما، ويمكنهم إذا ما وصلوا طريقهم دون قمع أو إحباط، أن يحققوا شيئاً مختلفاً قد يساهم في الخروج من الأزمة. يمكننا - مثلاً - أن نرصد أن عدداً من النقاد سواء الأكاديميين أو غيرهم قد كفوا - حرصاً منهم على الاتساق المنهجي - عن متابعة أى جديد في ساحة النقد الأوربي، ويقوا محافظين على مناهجهم التقليدية، التي - وإن حوت تناقضاتها القديمة - فإنها تظل أكثر فعالية، وخاصة في ميدان النقد التطبيقي، وقادرة على القيام بالوظيفة الاجتماعية للنقد، أي تحقيق الصلة بين الملتقى والنص.

كذلك يمكننا أن نرصد عدداً آخر من النقاد، حرصاً على التعرف على الجديد في النقد الأوربي، ولكنه يتعامل معه بقدر من الوعي بأصوله من ناحية وتنوعية احتياجه إليه من ناحية أخرى، ومن ثم بالقدرة على الاستفادة منه في التطوير والإغناء به عبر تخليص عناصره من محمولاتها الأيديولوجية كلما أمكن ذلك، أو إدماجها في نسق جديد يحملها ملامح نسقه المنهجي الخاص الساعي للتكامل.

إن مثل هذا الطريق المنهجي، المخلص لقضيته، كان موجوداً دائماً في حياتنا النقدية الحديثة، ولكنه - ظل دائماً - هامشياً ومستبعداً، لأنه نأى بنفسه عن أن يكون أداة من أدوات السلطة أو الأيديولوجيا السائدة، ومثل هذا الاتجاه في تقديري هو الذي يستطيع مع استمرار مراجعته لنفسه وتطويره لمنطقاته، وتعديله لمصادر بحثه عن الإجابات، يمكن أن يكون هو الاتجاه الكفيل بتحقيق الخروج من أزمة المنهج. وهذا الخروج يمكن أن يربط تعديل المصادر بالبحث في تعميق الأسئلة، أي ربما بزيادة من التعرف على الواقع والارتباط به. فعمق الارتباط بالواقع وعمق طرح الأسئلة، ربما يكون - في ذاته - طريقاً للوصول إلى إجابة مبتكرة، وليست إجابة جاهزة ومعدة سلفاً.



## الهوامش

- \* تعتمد هذه الدراسة على مادة كتابنا « البحث عن المنهج في النقد العربي الحديث » « دار شرقيات » ، القاهرة، ١٩٩٣، وتنقل عنه بعض النصوص.
- ١- عصام خافجي: مساهمة في البحث عن هويتنا: في نط الإنتاج الكولونيالي، ضمن كتاب: النظرية والممارسة في فكر مهدي عامل، دار الفارابي، بيروت، مركز البحوث العربية، القاهرة ١٩٨٩، ص ٢٧١.
- ٢- طه حسين: ذكرى أبي العلاء، مكتبة الهلال بالقاهرة، ط ٢، ١٩٢٢، ص ص هـ-ز.
- ٣- طه حسين: في الأدب الجاهلي، دار المعارف بمصر، ط ١٠، ١٩٦٩، ص ص ١١٤ - ١٦.
- ٤- نفسه ص ١٤.
- ٥- راجع عن التجديد في هذه المرحلة النقدية:
- ماهر حسن فهمي، حركة البحث في الشعر العربي الحديث، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٦١، ص ص ١٧٧-٢٠٤.
- وعز الدين الأمين: نشأة النقد الأدبي الحديث في مصر، دار المعارف القاهرة ط ٢، ١٩٧٠، ص ص ١٧-٢٢.
- ٦- روى الخالدي: تاريخ علم الأدب عند الافرنج والعرب، وفيكتور هوجو، مطبعة الهلال بمصر ١٩٠٢، ص ٣١.
- ٧- نفسه ص ٣٥.
- ٨- نفسه ص ٤٨.
- ٩- نفسه ص ٥٣، ص ٦٧.
- ١٠- نفسه ص ٥٤.
- ١١- نفسه ص ٣٧، ٤١، ٧٠ وغيرها.
- ١٢- صدر كتاب "الديوان" فيما بين ديسمبر ١٩٢٠، ويناير ١٩٢١، وهناك من يرى أنه صدر فيما بين يناير وفبراير ١٩٢١، وقد صدر من الكتاب جزآن فقط، في حين كانت النية إصدار عشرة أجزاء، راجع المقدمة في طبعة دار الشعب الطبعة الثالثة. دون تاريخ.
- ١٣- صدر الكتاب سنة ١٩٢٦، ولكنه منع من التوزيع فأعاد المؤلف صياغة أجزاء منه وحذف بعضها وزاد بعضها، ونشره سنة ١٩٢٧، تحت عنوان: "في الأدب الجاهلي"، راجع دراستنا عنه في كتابنا "البحث عن المنهج في النقد العربي الحديث" مرجع سابق.
- ١٤- محمد حسين هيكل: ثورة الأدب، دار المعارف ص ١، ١٩٣٣، ص ص ٨-٩.
- ١٥- راجع تحليلنا لهذه القضية في دراستنا المشار إليها سابقاً: البحث عن المنهج في النقد العربي الحديث.
- ١٦- طه حسين: في الشعر الجاهلي، ص ٢٤.
- ١٧- راجع عن الرضعية كتابنا: علم اجتماع الأدب. دار لو نجمان، القاهرة ١٩٨٢.
- ١٨- راجع رنيه ديكارت: مقال في المنهج، ترجمة محمود محمد الحضيرى، ط ٢، راجعها وقدم لها د. محمد حلمي مصطفى، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٨، ص ص ١٥١، ١١٥٤.
- ١٩- راجع على سبيل المثال أحكامه الذوقية في ميدان موسيقى الشعر، في دراسة قضايا موسيقى الشعر في مفهوم طه حسين النقدي. ضمن كتاب: طه حسن مائة عام من التنوير. دار الفكر للدراسات والنشر، مارس ١٩٨٩.

٢٠- راجع بشأن هذا المطلب في رواية زينب: على ناقد مجلة السفور : مناظر وأخلاق ريفية، السفور عدد ١٧/٩/١٩١٥، ٢٤/٩/١٩١١، نقلاً عن أحمد الهوارى : مصادر نقد الرواية في الأدب العربي، دار المعارف، مصر ١٩٧٩، ص ٨٣-٨٥.

٢١- العقاد والمازنى: كتاب الديوان، ط دار الشعب، مصدر سابق، ص ١٣٠، وراجع أيضاً ص ٤١.

٢٢- عن مفهوم العضوية راجع:

Princeton Encyclopedia of poetry and paeties. Princeton uninersity press. U.S.A. enlarged Edition, 1974, p p. 593-594.

٢٣- عن تشبيه القصيدة بالعقد، وعلاقة ذلك بمفهوم الوحدة التي تقوم على التناسب عند كل من ابن طباطبا وقدامة بن جعفر وحازم القرطاجنى، راجع: جابر عصفور، مفهوم الشعر، دراسة في التراث النقدي، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ط ١، ١٩٧٨، صفحات ٩٩-١٧١-٤٥٧ على التوالي.  
وعن علاقة مفاهيم الوحدة بالتضمنين رفضاً وقبولاً، راجع دراستنا: التضمنين في العروض والشعر العربى، مجلة فصول، القاهرة، سبتمبر ١٩٨٨.

٢٤- عن فهم كل من أفلاطون وأرسطو راجع كتاب، ك. ك. روثن قضايا في النقد الأدبى، ترجمة د. عبد الجبار المطلبى، مراجعة د. محسن الموسوى ، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٩، ص ٥٥ وما بعدها.

٢٥- ومنها نص الحاتمى الذى يشبه الشعر به الوشى فى اتفاق رقومه واتساق رسومه وتسطير كفوفه، وتحجير حروفه، وحكى العقد فى التثام فصوله، وانتظام وصوله.. الخ، راجع: زهر الآداب وثمر الألباب، شرح زكى مبارك، المطبعة التجارية الكبرى بالقاهرة، ١٩٢٥، ج ٣، ص ٤٩-٥٠.

٢٦- محمود أمين العالم وعبد العظيم أنيس: فى الثقافة المصرية ط ٢، دار الأمان، الرباط، ص ٤٢.

٢٧- نفسه، ص ٤٤، وراجع أيضاً صفحات ٤٣-٤٩.

٢٨- نفسه، ص ٣٣.

٢٩- نفسه، ص ٣٥.

٣٠- نفسه، ص ٣٧.

٣١- نفسه، ص ٤٧.

٣٢- نفسه ص ٣٣-٣٤، وراجع أيضاً بنفس الصفحة المقارنة مع رواية "العاصفة" لإيليا اهرنبورج، بنفس المنهج.

٣٣- راجع :

Terry Eaglton: The Function of criticism. London 1984, p.10,.

وفى ص ٧ إشارة إلى أن النقد الأوروبى الحديث قد ولد فى أتون الصراع مع الدولة المطلقة.

٣٤- راجع دراستنا: محتوى الشكل في الرواية العربية : الجزء الأول . الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦.

٣٥- للتفصيل فى هذه القضية راجع مقالتنا: التنمية الثقافية فى ظل التبعية، مجلة القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، عدد ١١، نوفمبر ١٩٩٠.

## تعقيبات ومناقشات

### المحور الخامس

#### التبعية في النقد الأدبي

##### أ. فريدة النقاش (رئيسة الجلسة)

شكراً جزيلاً للدكتور سيد البحراوي على العرض المتمتع لورقته التي أعتقد أنها تشير إشكالات حادة جداً. وأنا أتوقع أن نقدم مناقشة ممتعة حول الأفكار الأساسية في الورقة.

##### د. فريال غزول

أجدني، وعلى الرغم مني، أتفق مع سيد البحراوي في استفتاحه القيم والجراح عن ذهنية التبعية عند الناقد العربي في القول الأخير. أقول «أتفق معه رغم أنني» لأنني كنت أتمنى أن يكون مخطئاً، وكنت أتمنى ألا تكون التبعية الذهنية إلا أمراً استثنائياً - لا قانوناً عاماً ينطبق على النشاط النقدي وتندرج في عباءته رموز النقد العربي الحديث-. فالدراسة تظهر كيف تغيرت الأنظمة في المائة سنة الأخيرة، وانقلبت الاتجاهات، وتحولت الآفاق الاقتصادية والاجتماعية، وتغيرت أيضاً مناهج العلوم الإنسانية والنقد العربي الأوربي في مصر. لكن يظل هناك ثابت هو هذه التبعية الفكرية، كأننا ظل للغير نتحرك من خلال مركز خارج عنا، يجعلنا نجري وراء مسار نقدي يُنتج في مكان آخر، وفي ظل إبداع وسياق مختلفين. وهناك تبني شبه جاهز لهذا النقد الأدبي يجعلنا نقع في تقليد الآخر المتبوع، لا نحاول توليد منهج نقدي يفي باحتياجاتنا وتطلعاتنا، ويستجيب لمشاكلنا وأزماتنا.

تواصل دراسة سيد البحراوي مع كتاب إدوارد سعيد عن الاستشراق؛ لأنها تتعامل مع اتجاهات مختلفة، بل متضاربة وممتدة تاريخياً.. إلا أنها تتساوى كلها في فشلها في التعامل مع نقطة محددة. فمختلف المقاربات في الغرب، على تباينها، تتقاطع في عدم قدرتها على التقاط إنسانية الآخر كما يوضع كتاب الاستشراق -وهو غني عن التعريف لجمهورنا الحاضر.

يرى إدوارد سعيد أن المنظور الوسيط الديني فشل كما فشلت الحركة الرومانسية والنزعة العلمانية الأكاديمية والماركسية في التعامل مع الغير، مع الشرق والعرب والإسلام. هذه المنظورات والاتجاهات الغربية تختلف فيما بينها وتتصادم، لكنها كلها -على اختلافاتها ومجالاتها- تتفق في عجزها عن التعامل مع الآخر تعاملًا إنسانيًا، فيظل الآخر قرين صورة مختزلة وجاهزة ودونية، مهما تعددت المقاربات، وكأن هناك بقعة عمياء يعجز عن رؤيتها الغرب مهما غير من زوايا نظره.

دراسة سيد البعراوي تتحرك في اتجاه موازٍ لكتاب إدوارد سعيد عن الاستشراق، ولكنها ليست تفريعاً منه. فمنذ أن كتب سعيد كتابه، كثرت الدراسات التي تبين وتوثق نظرة الغرب المتحيزة إلى الآخر. وكل هذه الدراسات، مهما تنوعت وتكاثرت، تظل هوامش مستفيضة على كتاب سعيد الرائع، أي أنها تضيف أمثلة ونماذج تعزز مقولاته أو تفصل توجيهاته. أما سيد في دراسته هذه فهو يوازي -أو يتراسل مع سعيد- في كونه يدرس ظاهرة البقعة العمياء عند التابع لا عند المتبوع فيجدها ليست الآخر، بل الذات، وهنا مكنم الفاجعة. فالاستشراق الغربي الذي يطمس الآخر لا يقابله اغتراب شرقي يطمس الآخر، بل يعزز طمس الذات للذات وتجميع الآخر. شيء عجيب أن يرفضنا الآخر ويغيبنا ويشوهنا في كتاباته وإعلامه وفنه. ولكنه أمر مفهوم إلى حد ما؛ فالغرب يريد أن يسيطر ويهيمن، فلماذا فهو ينتقص وينتهك ويحجب الآخر - وهذا مفهوم منطقي لا أخلاقي. أما أن تصبح الذات بقعة عمياء أيضاً بالذات؛ ألا نرى أنفسنا ومواردنا البشرية، وألا ننطلق من أسئلتنا نحن، بل من الأجوبة الجاهزة عند الآخر، أن نغيب أنفسنا بأنفسنا، فهذه هي المساوية التي يقدمها لنا سيد البعراوي دون اللجوء إلى بكائيات، بل من خلال تحليل بسيط يتميز بنبرة تكاد تكون جافة في حيادها أمام العجز الذي يستعرضه. صحيح أن سيد البعراوي يحاول الوقوف في وجه هذه الدائرة المغلقة في خاتمة الدراسة؛ حيث يشير بشكل هلامي يفتقد التوثيق إلى دراسات حاولت الانتماء وقدمت نقداً إبداعياً، لكن هذه الخاتمة ليست إلا استدراكاً بلاغياً تخفيفاً لحدة ما جاء به في خطاب الباحث؛ فهو لا يذكر دراسة واحدة يمكن أن تكون نموذجاً إيجابياً.

إن ما نخرج به من هذه الدراسة وكتاب (الاستشراق) هو اكتشاف أننا مغيبون عن الآخر وعن أنفسنا. هذا طبعاً لو كان سيد وإدوارد مصيبين في تحليلهما. المشكلة الحقيقية :



كيف يكون الحضور ؟ كيف يمكن بناء هذه الذات المغيبة دون السقوط في وهم آخر، وهو ما أطلق عليه الأصالة المحلية، وهم الاكتفاء الذاتي في العلوم الإنسانية، والنقد خاصة، وحتى نتمكن من الحضور -من التواجد الحقيقي لا الوهمي- علينا وقبل كل شيء أن نفهم شروط الحضور والتواجد؛ تلك الشروط التي لم يتعامل معها إطلاقاً سيد البحراوي، كأنها غير واردة ، وكأن الناقد يمكنه أن يستبدل التبعية بالأصالة الجدلية من خلال فعل إرادي، كما يستبدل قميصاً عندما يقرر ذلك.

وقبل أن أبدأ في نقد دراسة سيد البحراوي، أود أن أقول إن الأكاديميين سيجهزون عليها وسيتهمونها بالسلبية وسيقاومون بشراسة مقولاتها، ولكنها ستكون مقاومة كتلك التي تحدث عنها فرويد؛ حيث لا يريد أن نواجه أنفسنا ونكتشف عجزنا وسقوطنا في التبعية. وإن الأجدى -بالنسبة لي على الأقل- تأكيد أن ما يقوله سيد صحيح إلى درجة كبيرة، وأنا لا أهد أن نعرف حجمنا، وأين يصب جهدنا، قبل أن نتمكن من تصحيح مسارنا. ولهذا، فأنا لا أود أن أناقش الدراسة من منطلق سجالي، فأضع اعتراضات أكاديمية وأستعرض استثناءات، ولكني أود أن أناقشها من منطلق استكمالي. فأنا شخصياً مقتنعة بأطروحة الدراسة.

أولاً : الدراسة لا توضح هل هذه التبعية الذهنية نتيجة للتبعية الاقتصادية والسياسية أم أنها مستقلة نسبياً ؟ من قراءتي للدراسة -وقد قرأتها مرتين وسمعت تقديم سيد الآن- شعرت أن سيد لا يتصدى صراحة للسألة، ولكن ضمناً. وشعرت أنه يتحدث عن هذه الذهنية التبعية وكأنها سمة مستقلة أو شبه مستقلة، أو كأنها عيب نفسي أقرب ما يكون إلى مركب شعور بالنقص عند النقاد المصريين إزاء النقد الغربي. أي هي سمة التابع بنبرته الانبهارية إلى المتبوع ونظرتة الدونية إلى الذات.

وإذا كانت هذه الذهنية نابعة من التبعية الاقتصادية، فالأولى لنا ألا نضيع وقتنا في الثانوي، ونحدث في مصدر التبعية وهو الاقتصاد. وأنا شخصياً لا أتبني هذا الموقف انطلاقاً من التوسير ومن جرامشي، وإنما من الواقع الذي نعيشه. فأعتقد أنه يمكن تحرير الذهن من التبعية قبل التحرر الاقتصادي الكامل، وأعتقد أن المسألة ليست شعوراً بالنقص على المستوى العميق عند النقاد، فالمسألة تتجاوز التركيبة النفسية للفرد أو للجماعة إلى التركيبة الإنتاجية والتوزيعية للثقافة. هناك شبكة غير منظورة وغير

محسوسة تعوق النقد الحقيقي وتسوق النقد الغربي. ولا أعني التسويق بالمعنى الاقتصادي، بل بمعنى أنه متاح وسهل. فمثلاً لو أردت أن أكتب بحثاً في الأدب الإنجليزي أو الأدب العربي، فسأجد مجموعة من الأعمال، من المراجع، القواميس النقدية، الموسوعات الأدبية، المقالات المفهرسة التي تساعدني في كتابة المقالة عن الأدب الإنجليزي. أما في الأدب العربي، فليس هناك هذه المراجع على العموم، وعليّ أن أبحث لأيام -وربما أسابيع- لأكتشف مثلاً قائمة أعمال ومراجع أديب مهم، وقس على هذه الشريحة مايجده الباحث أسهل في أدب الآخر.

وما يقال عن الأدب يقال عن النقد. فهناك حد أدنى من التبويب والفهرسة يسهل عليّ مثلاً قراءة النقد الفرنسي أكثر من قراءة النقد الهندي. والناقد في نهاية الأمر إنسان عندما يجد معوقات يتقاعس، وعندما يجد تسهيلات يتحمس. فهل المسألة في هذه الحالة تبعية ذهنية؟ لا. إنها مسألة توفر متطلبات الإنتاج وأدواته. فيجب أن نميز -أكثر مما فعل سيد- بين ما هو تبعية نفسياً وما هو نسق يؤهل للتبعية. فعلينا قبل كل شيء، وبعد الاعتراف بعجزنا الماضي، أن نرسم خارطة المعوقات التي تشني عزيمة الباحث عن إنتاج نقد مبدع -أو حقيقي- لا تبعية، ونقوم بمعالجة النقص. وهل غياب النقد المبدع مسألة إنتاج؟ يقول سيد إن هناك أفراداً يقدمون إنجازاً نقدياً حقيقياً، وأنا أتفق معه، ولكن هذا لا يكفي؛ لا تكفي هذه الإشارة العابرة. أنا أعتقد مثلاً أن يمتن العيد قد نجحت في استخدامها في النقد الحديث وأكثر أدواتها لتناسب إبداعها، وساهمت في دفع عجلة النقد المتفاعل مع الواقع. كما أعتقد أن نصر حامد أبو زيد أيضاً يوظف النقد الأدبي ليتفاعل مع الواقع. وهناك أمثلة عدة. لكن المسألة هي : لماذا لا يتشكل من النقاد المبدعين حركة أو تيار؟ لماذا لا تظل المحاولات منفردة ومعزولة بعضها عن البعض. هل هي السياسات (؟) هل هي السلطوية الذكورية؟ لا أدري. لكن يجب أن يُوضّح هذا الأمر لأن الإبداع الفردي يظل فردياً إذا لم يكن هناك وعاء يجعله يتجاوب ويتفاعل. وأعتقد أن لمجلة «فصول» دوراً مهماً جداً في جمع هذا النتاج المهم، صحيح أنه جمع لم يصل إلى مرحلة التفاعل أو الرؤية، ولكنها خطوة تحسب لـ «فصول»، ولا يمكن أن نقفز من مرحلة التبعية الانبهارية إلى الإبداع النقدي دون المرور بمراحل أخرى، منها الاحتكاك والتجاور وتوسيع الأفق

لاختيار موقع الخطوة المقبلة. إن دراسة سيد أقرب ما تكون إلى طبيب يشخص إنك مريض بمرض خطير، ثم لا يحدد لك كيف يمكن علاجه أو حتى التخفيف منه.

ثانيا : الدراسة تعطي انطباعاً، قد لا يكون مقصوداً عند الباحث، بفشل أو عجز النقاد من الخليجي إلى مساهمي «الفصول» ومروراً بطله حسين والعقاد ومحمود أمين العالم وعبد العظيم أنيس، توحى بفشلهم في الخروج من دائرة التبعية للفكر الغربي بشقيه المثالي والمادي، ويبدو الجميع متساوين ومتماثلين في اندراجهم تحت دائرة التبعية. لكن الفرق بين المذكورين مهم جداً. انبهار طه حسين بالغرب يختلف عن انبهار محمود أمين العالم بالغرب -إن صح تعبير- «الانبهار». وانبهار طه حسين يختلف عن انبهار رشاد رشدي. ولهذا تبعيته الذهنية التي تستحق التنويه والتمييز، وإلا سقط المتلقي في ثنائية «أنا والآخر»، دون التمييز بين موقف طه حسين وعبد العظيم أنيس وتلاميذ رشاد رشدي.

الدراسة توحى بأن الغرب واحد، سواء كان يمثل شريحة فيها أو طبقة سائدة أو شريحة ناقدة وناقمة. وهذه الأحادية المبسطة للآخر والأنا، والمتضمنة في تحليل سيد وكذلك في تحليل إدوارد سعيد في (الاستشراق)، مخلة بالواقع، ويمكن أن تؤدي إلى ما يسمى بثنائية الأسود والأبيض. ما ليس أسود يجب أن يكون أبيض والعكس صحيح أيضاً. هذه الثنائية، ثنائية الأسود والأبيض، أو ما أقصد من ورائه، غير صحيحة. فالأنا ليست أحادية بل تتشكل من طبقات وشرائح وفئات بعضها مهيمن وبعضها مهيمن عليه. وكذلك الآخر، أو الغير، أو الغرب، يتشكل أيضاً طبقياً وفئويًا. وهذه الطبقات ليست متوائمة، بل كثيراً ما تكون متصارعة. فلا يمكن إذن، في هذه الحالة، أن نفيد من الآخر المغلوب الذي ينقد الآخر الغالب ليشكل تحالفاً فكرياً معه. وهل يمكن أن نساوي بين تبعية للطبقة الحاكمة عند الآخر والتبعية للطبقة المحكومة التي تتوازي معها في سلم الهيمنة؟ هل يمكن أن يتساوى الناقد العربي الذي يوظف النقد الغربي المعادي للسلطة الغربية، بالناقد العربي الذي يوظف النقد الأدبي النابع من السلطة الغربية؟ هل يمكن أن نقول، على سبيل المثال، إن تشومسكي مثل كيسنجر يمثل الآخر؟ وهل الولاء -أو إن شئت التبعية- يتساوى مع التبعية للآخر؟ أليس في الآخر نماذج من الأنا. أليس هناك مفكرون ونقاد خارجون منا ويمارسون النقد الأدبي في سياق غربي؟ كيف نصنفهم؟ هل يتساوى إدوارد سعيد مع تيري إيجلتون أو مع إيهاب حسن مثلاً؟ ألا يمكن أن نعتبر بعضهم امتداداً للأنا؟



إن مسألة الفصل بين النحن والآخر ليست هينة. التشابك بالغ التعقيد، ولكن الدراسة تفترض حدوداً فاصلة مثل الحدود الجغرافية. لكن الثقافة كما قيل اليوم أكثر تعقيداً والتباساً من الجغرافيا. إن هذا التصور الثنائي يسقط الدراسة في خطأ إلغاء التفاوت، وبالتالي يغفل أهمية الكشف عن هذا النقد ومدى تبعيته، نقد النقاد الذين ذكرهم في تحريك الجمود الثقافي ودور هذا النقد في المسيرة الجدلية للثقافة. فالحركة كما نقول في الثقافة الشعبية بركة، حتى وإن كانت خاطئة، لأن عبرها يمكن استكشاف الأصح.

النقطة الثالثة والأخيرة أن الدراسة تتعامل مع التبعية الذهنية في النقد العربي الحديث، وتقدم مصر نموذجاً، وترجع إلى تاريخ مصر من محمد علي وسلخه المثقفين عن جذورهم الاجتماعية. هل تنطبق هذه الدراسة على البلاد العربية الأخرى التي لم يكن من حظها شخص مثل محمد علي؟ هل التبعية خصوصية عربية؟ هل هي خصوصية عالمية تاريخية؟ لماذا نجد نقداً إبداعياً في شبه القارة الهندية؟ بمعنى أن النقد هناك يحاول أن يشكل نفسه بنفسه، ولكن مستفيداً من النقد الغربي، ويحاول أن يجيب عن أسئلة الحاضر وإشكاليات الواقع الهندي الأدبية واللغوية والحياتية (ولا نجد ذلك في مصر). وما يقال عن الهند يمكن أن يقال أيضاً عن أمريكا الجنوبية.

هل نجد بلداً عربياً آخر، أو نموذجاً ثقافياً تخلص -أو حتى اقترب من التخلص- من هذه التبعية؟ هل هناك مرحلة قدمت نقداً إبداعياً لا تبعية؟ هل هناك مجلة قدمت نقداً إبداعياً. مجلة «الطلعة» مثلاً؟ كيف تم ذلك؟ ما هي الظروف التي سمحت بهذا الإنجاز؟ هذه الأسئلة جميعاً تقدم درساً يستحق أن نتمثله.

أ. سيد ياسين :

أولاً لا أعرف الفكرة التي دفعت الأخ حلمي شعراوي كي يزوج بي في معركة الأصدقاء، وهي معركة شرسة. دكتورة فريال غزول ود. رضوى عاشور وفريدة النقاش أيضاً وسيد البحراري. مسألة خطيرة الاهتمام بالأدب من وجهة نظر سوسيولوجية، ولا أدعي أنني ناقد أدبي، ولكنني تمتعت بقراءة هذا البحث، لكنني سأختلف معه من البداية حتى النهاية.

هذه الندوة عن التبعية أتمنى أن تكون آخر مرة نتحدث فيها عن التبعية. لأن المسألة تبدو كما لو كانت التبعية متغلغلة في عروقنا. هناك تبعية في كل شيء .. في التعليم



وفي النقد الأدبي وفي الماء وفي الهواء وفي الجو وفي الأرض. وأعتقد أن هذا نموذج صعب، وليس هذا غريباً، فنحن نعيش مرحلة في العلوم الاجتماعية تسقط فيها نماذج وتصعد فيها نماذج. نحن نعيش مرحلة سقوط النماذج الأساسية في العلوم الاجتماعية. والصراع الآن حول ما هي النماذج الجديدة التي ينبغي أن تبنى. وكلنا -أو بعضنا- يتابع المعركة الكبرى في الدوائر السياسية الغربية حول ما بعد الحداثة وسقوط مشروع الحداثة. وكل هذه المعارك الكبرى انتقلت الآن إلى مجال العلوم الاجتماعية، وبالتالي أنا لا أعتقد أن نموذج التبعية يمكن أن يضيف لنا شيئاً.

القضية الخطيرة التي تعرض لها د. البحراري هي مسألة التفاعل الفكري بيننا وبين الغرب. ونعرف جميعاً أن هناك مشكلة في تأريخ بداية التحديث في مصر وفي العالم العربي. هناك نظريتان .. نظرية تقول إن الحملة الفرنسية (حملة نابليون) كانت هي بداية التحديث. وهذه هي النظرية السائدة في الخطاب الاستشراقي ولدى المؤرخين المصريين من أفكار. وهناك رأي بيترجرانت المؤرخ الأمريكي الماركسي الذي يقول بالعكس. لقد كانت الحملة إجهاضاً لتحديث وطني نشأ في مصر في منتصف القرن الثامن عشر.

أنا لا أدري ما هو سر هذا الفزع من الآخر. «الآخر هو الشيطان والتابع والمتبوع». أعتقد أن هذه اللغة لغة بالغة الغرابة .. لأن هناك لحظة تاريخية احتكنا فيها بالغرب، ولم يكن لدينا شيء نقدمه لتطوير هذا المجتمع. في اللحظة التاريخية التي قرر فيها محمد علي استراتيجيته في تطوير مصر .. لم يكن هناك قانون حديث في مصر. ما الذي فعله محمد علي؟ استورد (القانون) الفرنسي وترجمه. ما هو الكيان الآخر الذي كان متاحاً؟ إحياء الشريعة الإسلامية .. كانت فترة انحطاط حقيقية. إذن، ما الذي يضيرنا إذا تعرضنا وتعلمنا واحتكنا بالمناهج النقدية الحديثة؟ هل نعتبر تابعين للآخر منبهرين بالآخر؟ أنا أعتقد أن هذه اللغة لغة غير مقبولة، لأنها تؤدي إلى شوفينية مطلقة «وتخندق» في الداخل. وما هي خصوصيتنا التي نتحدث عنها؟ التيار الإسلامي المتخلف؟ استبداد النظم السياسية العربية؟ ما هي الخصوصية الوهمية التي نريد الحفاظ عليها بكل ما نملك؟ هذه مسألة ينبغي أن يتأملها المرء كثيراً؛ فكل عملية اتصال فكري بالغرب ستكون تبعية. والغريب أن د. فريال -صديقتي العزيزة- تكلمت ولم تأخذ في اعتبارها ولم تنتبه لألتوسير وجرامشي. هذه تبعية يا دكتورة. الماركسية -تبعا لذلك المنطق- تبعية. الإيمان بالماركسية

تبعية. لماذا الماركسية ليست تبعية؟ إذن، الماركسي المصري يكون رجلاً تابعاً ومنبهرًا بالفكر الماركسي الغربي. من أين جاءت إلينا الماركسية؟ من «الشرابية» و«السيدة زينب»؟ إنها جاءت من الخارج. إذن الماركسي المصري تابع، والليبرالي المصري تابع، وكل شخص تابع. مادام لم يخرج من هنا. هل هنا يوجد شيء؟ عندما بدأ التجديد هل كان هناك شيء ولم نأخذه وقصرنا في حق أنفسنا. هذه مسألة غريبة في موضوع التبعية.

الإضافة التي يضيفها د. سيد الحقيقة أنها ورقة في سوسيولوجيا النقد الأدبي. وهذا الجديد فيها جداً. أي لأول مرة يتعرض فيها باحث أكاديمي لهذا الموضوع. إن النقطة الأساسية عند د. سيد أنه لم يتعب نفسه كثيراً في تأصيل موضوع التبعية.

لقد أشارت د. فريال غزول إلى أن هذه التبعية تبدو وكأنها مرض نفسي، وأنا بالفرصة تابعون ومعدون لاستقبال أي شيء. وهذا مفهوم غريب. د. سيد ابتكر مفهوماً ولم يعمل عليه بطريقة عملية بدوراته وبيان حدوثه. فهذه مسألة أعتقد من نقاط الضعف الأساسية في هذه الورقة. من يقرأ هذه الورقة يشعر أن د. البحراوي ألغى تاريخنا الفكري كله، من طه حسين لآخر شخص، ويسمى هذا التاريخ التنوير التابع. كل هذا الجهد العظيم من الطهطاوي حتى الآن لا شيء. هؤلاء ليسوا سوى مفكرين تابعين منبهرين بالغرب.. ليس عندهم قدرة على الإبداع.. لم يفعلوا شيئاً.. هذا كلام غريب.. حتى هؤلاء المثقفين.. هم تكنوقراط وعملاء السلطة من محمد علي لعبد الناصر. هذا كلام غريب جداً لأنه كلام يلغي فصول حية من تاريخنا الوطني والنضالي والثقافي. كيف ألغى التاريخ النضالي للمثقفين المصريين بهذه البساطة والخفة -أنا آسف لاستخدام هذا اللفظ-؟ لا يمكن بخط واحد هكذا أن ألغي التاريخ كله وأقول: «هذا كان تنويراً تابعاً.. هؤلاء تكنوقراط.. هؤلاء كانوا مثقفين تابعين للسلطة». وكلمة السلطة كلمة لا معنى لها.. هناك سلطة وطنية أظن من الممكن أن نتعامل معها؛ أي لا يجوز أن أضع المثقفين في مقابل السلطة بشكل مطلق.. هذه ثنائية زائفة.. هناك سلطة وطنية نتعامل معها كما تعاملنا مع السلطة الناصرية.. لأنها كانت تعبر عن مشروع وطني مصري.. مالمعيب في هذا؟ فتجريد السلطة والقول بأنها دائماً في تناقض مع المثقفين يعدان من الأوهام الثقافية السائدة التي ينبغي أن نتحرر منها.

في الورقة هناك محاولة غريبة للربط بين الانفتاح الاقتصادي ومجلة «فصول». وهذه جراءة غريبة من د. البحراوي. مجلة «فصول» هذه تعبير في مجال النقد الأدبي عن الانفتاح الاقتصادي. كيف؟ ثم ما العيب في أن تقدم «فصول» المناهج الحديثة بعد فترة انقطاع طويلة؟ حدث انقطاع للترجمة والتعرف على الفكر الحديث. ما العيب في هذا؟ ما هو العيب في أن تقدم «فصول» هذه المناهج الحديثة؟ لا أعرف. وأعتقد أن تقييمه لـ «فصول» بالغ التعسف.. ليس موضوعياً على الإطلاق. قد يكون هناك أخطاء في الترجمة. هذا وارد ومحتمل.. هناك مؤلف لم يفهم النظرية جيداً وهذا وارد جداً فيما أعتقد.. لكن ما وجه التبعية في أن أتأثر بنظرية آلان تورين مثلاً. ما هو وجه التبعية في هذا.. كيف سنعمل إذن؟ كباحث اجتماعي كيف سأعمل؟ سأغلق الأبواب على نفسي وأقول أسئلة الواقع هي الأساس. وهل هذا الواقع منفصل عن العالم وعن المنطقة. هذا مفهوم غريب لممارسة البحث العلمي.

أيضاً يقول د. سيد في تعميم جارف -وهذه الورقة المليئة بالتعميمات الجارفة والأحكام القاطعة التي ليس عليها دليل- يقول عقولنا الحديثة قد بنيت بنية تابعة لمثال آخر.. أما الإبداع والبحث عن المثال من قلب الواقع فهذا أمر لا تستطيعه عقولنا. هذه نظرية عنصرية مرفوضة. كل هذا الإبداع المصري في الاقتصاد والسياسة والاجتماع.. لا أحد، أبداً، من هؤلاء الباحثين طرح أسئلة الواقع، وكلهم ناس معادين للتبعية. هذا، فيما أعتقد، تطرف شديد في الأحكام غير مقبول. أيضاً هو يتحدث عن المثقفين ويقول إنهم مثقفون مدجنون.. المشروع كان مشروعاً للسلطة.. ويرى أن المثقفين كانوا منفذين له. هذا كلام لا يجوز.. ليس هناك شيء اسمه «السلطة» هكذا بالتجريد.. لا بد من تشريح السلطة في كل مراحلها التاريخية. أغرب الأشياء وأغرب الأحكام وردت في نهاية الورقة. وأنا أحب أن أقرأ هذه الفقرة لأنها فقرة غريبة. يقول د. سيد إنه معجب بمجموعتين من النقاد. المجموعة الأولى قررت حرصاً على الاتساق المنهجي -أي اتساق منهجي؟- ألا تتابع الإنتاج الغربي إطلاقاً.. لئلا يتلوثوا. الحفاظ على الاتساق المنهجي. وأي باحث يحترم نفسه ينقطع عن القراءة والمتابعة لأحدث ما ينتجه العلم في الخصوصية؟! أيكون هذا باحثاً أو أستاذاً جامعياً؟ فعندما تقول لي هنا أنهم قد كفوا حرصاً منهم على الاتساق المنهجي من متابعة أي جديد في ساحة النقد الأوربي وأصبحوا محافظين على مناهجهم



التقليدية. ما هي مناهجهم التقليدية؟ لا أعرفها. تلك التي وإن حوت تناقضاتها القديمة فيظن أنها أكثر فعالية وخاصة في ميدان النقد التطبيقي .. بدون أي إشارة لمثل هؤلاء. أما الفئة الثانية فإنهم يضطرون على قدر حجمهم إلى أن يحاولوا أن يكييفوا المسألة. كذلك يمكننا أن نرصد عدداً آخر من النقاد حريصاً على التعرف على الجديد في النقد الأدبي والذي يتعامل معه بقدر من الوعي بأصوله من ناحية وتنوعيه احتياجه إليه من ناحية أخرى. ومن ثم، يمكن بالقدرة على الاستفادة منه في التطوير والإغناء به عبر تخليص عناصره من محمولاتها الإيديولوجية كلما أمكن ذلك أو إدماجها في نسق جديد يحملها ملامح نسقها الخاص بالسائد .. إلخ". ولا يعطي د. سيد أية أمثلة كما قالت د. فريال. من هم هؤلاء الذين كفوا أولاً عن القراءة حتى يرشحهم للفصل من الجامعة بحيث لا يعملون بالتدريس؟ ولا يستغرق البحث عنهم كثيراً. خلاصة الكلام: هذه الدراسة تحتاج إلى مراجعة كاملة في أحكامها الجارفة وفي أحكامها القاطعة. إذ هي عبارة عن إدانة مطلقة للواقع ولتاريخ الفكر المصري الحديث، وفيها ظلم بين لنضال المثقفين المصريين بشكل عام ولنقاد الأدب بشكل خاص.

#### د. رضوى عاشور

جنّت وأنا أحمل هم الاختلاف ومواجهة زميلي وصديقي د. سيد البحراوي. وعندما بدأت فريال غزول تعقيبها صار الهم هين. لأنها قالت : أنا أتفق مع سيد البحراوي، لكن عندما استطردت في قراءة تعقيبها وجدت أنني لا أختلف معها هذا الاختلاف الكبير أو الشديد. ثم بدأ سيد ياسين في تعقيبه فأتى لي بهم ثالث لأنني صرت أختلف معه وأختلف مع د. سيد. وأريد أن أدافع عن منطلقات سيد، وأن أهاجم أسلوب سيد في كتابة الورقة. فالموقف محرج.

ورقة سيد أقلقتنى جداً. ولدي ما أقوله عن الورقة. وربما ما أقوله عن هذه الورقة هو تحديداً الأسلوب لكي لا يتمكن سيد ياسين من توجيه نقد من النوع الذي وجهه إليه .. لأن الطريقة التي كتبت بها الورقة تسمح لسيد ياسين أن يقول ما قال .. لا أدري ما سبب هذا الفرع من الآخر؟ لا أدري لماذا هذه الندوة عن التبعية؟ باختصار أريد أن أسقط أسلحة سيد ياسين من بين يديه.



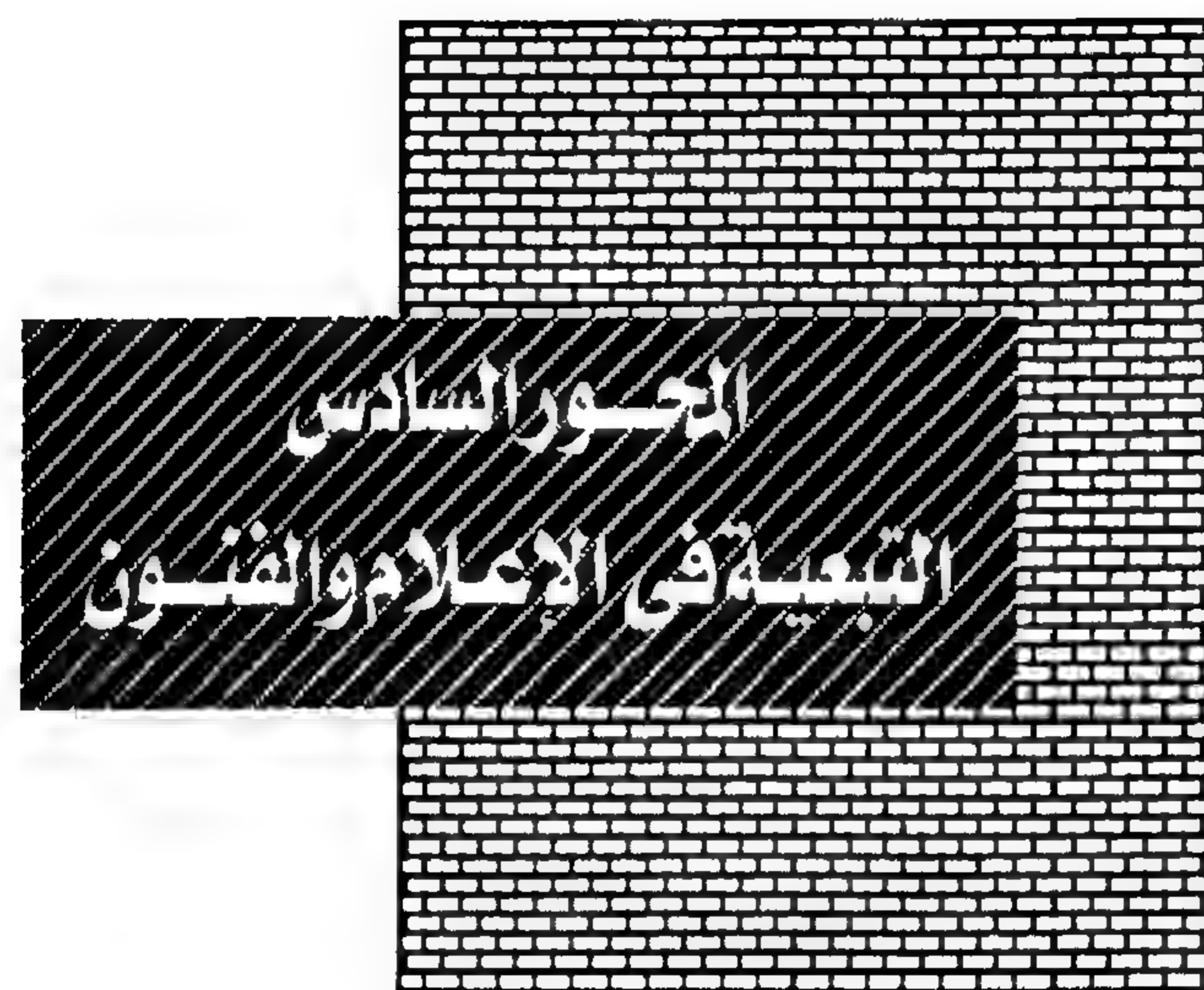
أقلقتني الورقة إلى الحد الذي دعاني إلى أن أعود إلى عبارة قديمة لفانون كنت قد اقتبستها ربما منذ عشرين عاماً.. يقول فيها «يكتشف كل جيل عبر الظلام النسبي مهمته ويضطلع بها أو يكونها». ولقد قاومت الأجيال السابقة عناصر التآكل التي فرضها الاستعمار عليها - كما ساعدت على إنضاج كفاحات زمانها - لا بد إذن ونحن في حومة الكفاح والمواجهة أن نخلص أنفسنا من عادة التقليل من جهد آبائنا وادعاء عدم الفهم ونحن نتأمل صمتهم أو سلبياتهم». هذه العبارة لفانون ارتبطت بها نفسياً. شعرت أن د. سيد البحراوي في بحثه يبسط تبسيطاً مخلاً ويعمم تعميمات مربكة ويطلق أحكاماً حدية لا تقدم الورقة الأسس أو البراهين الكافية لإطلاقها. ويبدو من الورقة وكأن طه حسين لعب دوراً سلبياً في تاريخنا الثقافي. ويبدو من الورقة وكأن العقاد والمازني لعبا دوراً سلبياً في تاريخنا الثقافي. ويبدو من الورقة وكأن الدور الذي لعبه عبد العظيم أنيس والعالم ليس له أهمية. واستعرض في الورقة النقد المصري من بدايات القرن حتى مجلة «فصول» أو حتى اللحظة الحالية، فيبدو وكأن المشهد مشهد معتم قاماً.. ليس فيه من إنجاز يمكننا الآن أن نراه بهذه الأهمية النقدية. إن بإمكاننا أن نرى بهذا الشكل النقدي ونرى نواقص الآباء والأجداد من النقد تحديداً.. لأنهم قدموا ما قدموا وأنضجونا وسحوا لنا بأن نتعامل مع الآخر، وأن نستفيد من إنجازات الآخرين بشكل أكثر نضجاً وأقل ارتباطاً. لقد كانوا مرتبكين وكان هذا الارتباك تاريخياً.. بمعنى أنه نتاج طبيعي لمراحل تاريخية عاشوا فيها. ولكي نصل إلى ما نحن فيه لم يكن ممكناً أن نصل هنا إلا بفضل الجهود التي قاموا بها.. بما فيها ارتباطهم أنفسهم.

كنت أتمنى أن تكون في الورقة إشارة إلى محمد مندور، هذا الصرح الكبير. مندور قدم أيضاً اجتهاداً واستفادة. مندور الذي درس النقد العربي القديم والذي درس -أو استفاد- من النقد الأوروبي، وقدم تلك الصياغات المتقدمة اللاذعة. مندور كنموذج كان كفيلاً بأن يقدم حلولاً لمشاكل الورقة ويفيدنا إفادة كبيرة. هناك قفزة من طه حسين والعقاد إلى عبد العظيم أنيس والعالم. هناك تخطئ لمندور.. هناك تخطئ لعلي الراعي. هناك تخطئ لعدد من النقاد الذين أسهموا بأشكال مختلفة، ثم هناك قفزة ثانية إلى مجلة «فصول»... إن ما قاله د. سيد البحراوي عن مجلة «فصول» نموذج لا بأس به لنوع المشاكل التي تقع فيها الورقة، وإن قراءة نقدية دقيقة لمجلة «فصول» ترصد المواد التي قدمتها اتجاهات النقد في مجلة فصول كانت كفيلاً بأن تعطينا نتائج مفيدة للغاية. لكن هذا الحكم على المجلة بأنها تعبير عن البرجوازية.. الخ، لا يؤتي الكثير، وخصوصاً أنه حتى جهد المتابعة

والرصد -أي أن نعرف الجديد كي نرى موقعنا منه- ليس سلبياً في تقديري ورأيي. كنت أتمنى أن يقدم د. سيد البحراوي نموذجاً أو نموذجين، ويركز تركيزاً دقيقاً متأنياً في دراستهما. لو أخذ نموذج طه حسين أو نموذج العقاد، وأخذ نموذج مندور، وأخذ نموذجاً ثالثاً- رشاد رشدي مثلاً- وأيضاً هناك نماذج في قسم اللغة العربية بآداب القاهرة نفسه.. هناك نماذج في هذا القسم منهم من قدم وسوف يقدم .. لأنه دائماً حين نقول الغير يظن أننا نقصد فقط الغرب الرأسمالي .. لكن من زملائنا النقاد من قدم النقد الماركسي في كتاب وهو أستاذ أدب عربي، لكنه كان يضرب الأمثلة بـ (فلان)، وكان يضرب الأمثلة (بكذا) وفشل في أن يعطينا مثلاً واحداً من الأدب العربي الذي درسه. وهناك هذا المثل. وهناك مثلاً د. نصر حامد أبو زيد الذي تصدى للدراسات القرآنية ودراسات الفقه ودراسات كبار الأئمة مستخدماً مناهج نقدية حديثة .. مستخدماً أدوات جرامشوية في كتابه عن الإمام الشافعي، ومستفيداً من بعض الأدوات التي قدمها البنيويون، لكي يقدم نقداً لا يستطيع أن تقول عنه إنه نقد شكلائي. إن النقد الذي قدمه في كتاب «مفهوم النص». وإن اعتمد بشكل واضح على بعض الأدوات التي قدمها النقاد البنيويون.. إلا أنه يقدم في المحصلة النهائية للكتابات نقداً ليس شكلائياً، بل يتسم بنظرة تاريخية. أيضاً القول بأن جيل طه حسين اتصف بموقف مزدورٍ للأدب العربي قول أريكني جداً. تقريباً أفزعني. لقد قدم هذا الجيل جهداً لدراسة الأدب العربي لم يقدمه واحد ممن يدعون -متأ- العشق للأدب العربي، فهذا الجيل كان يعرف اللغة العربية والأدب العربي أكثر مما نعرفهما وقدم جهداً في هذا المجال أكثر مما قدمنا.

الأستاذ سيد ياسين على حق في جزئية .. إن علينا أن نطلع على ما يقدمه الآخر وعلينا أن نستفيد مما يقدمه الآخر. لكن أعتقد أن هذه المعلومة الجزئية موظفة في قول نختلف معه اختلافاً شديداً. وهو القول بأنه لا داعي للحديث عن التبعية. والقول ما السبب في هذا الفزع؟ السبب يا سيدي واضح كل الوضوح. إن الآخر يقتلني صباح مساء. وفي كل يوم يقتلني مادياً في لقمة العيش. وأيضاً -وأنا لا أقول كلام إنشاء- وأيضاً مما يشعرني يومياً بالمهانة .. بالمذلة .. بأنني عاجزة لأنني يداس عليّ بالأقدام. إنني أواجه المهانة والقتل معاً. فهناك -إذن- فزع من الآخر، وقد تكون هذه الورقة ورقة أصيلة رغم اختلافي معها في أنها تعبر عن حالة الفزع. والفزع يدفعنا أحياناً إلى رد الفعل والشطط والعزلة. ولكن يجب أن نعود ونتحدث بهدوء ونحاول أن نكون أقل فزعاً.

\* \* \*







## الإعلام والتبعية الثقافية

### ماجدة مورييس \*

مرت المجتمعات الإنسانية بعدة أحقاب إعلامية؛ كانت السيادة فيها فى البداية لطاقات الإنسان الفطرية، ثم سرعان ما تغير الأمر مع نشوء الحضارات الكبرى، ومنها الحضارة المصرية الفرعونية التى عرفت الكتابة والتوجيه، وفرض كل فرعون فيها "سياسته الإعلامية" على الجميع، ومحا تاريخ من سبقه من على جدران المعابد.

فى العصور الحديثة، وبفضل التقدم العلمى، أصبحت السيطرة الإعلامية الغربية أمراً محسوماً، وإن كان العلم نفسه قد فتح بعد ذلك ثغرات فى عالم الهيمنة من خلال تقدم تكنولوجيا الاتصالات الفضائية التى جعلت فى الإمكان حدوث الشىء ونقيضه معاً. بمعنى أنه إذا أمكن لدولة ما بث إرسال إذاعى موجه إلى دولة أخرى فإنه فى إمكان الأخرى "التشويش" عليه ومحاولة تقليل تأثيره، ومن جهة أخرى، وفى إمكان الفرد البحث بنفسه عن الإرسال الذى يناسبه، والبث الإذاعى الذى يتوقف عنده، وخاصة فى وجود تراكم مطرد من موجات البث الإذاعى والتليفزيونى، وتراكم إنتاجى رأسمالى للأجهزة والمعدات، التى تنقل الصوت والصورة وتسعى إلى التغلب المستمر على كل عقبات الاتصال التقليدية. ومن هنا فقد أصبحنا الآن كمجتمع نعيش موقفاً مركباً وسط هذه المؤثرات بات يؤثر على ثقافتنا؛ فمن ناحية نرتبط بتحالفات تتبع الشبكات الإعلامية الغربية العملاقة المسيطرة على بث الأخبار ونقلها عالمياً، وبالتالي تتدفق خلالها المعلومات والأنباء عن العالم بالشكل والأسلوب الملائم لها، إلينا وإلى غيرنا، ومن ناحية أخرى نرتبط بشبكات الإنتاج التليفزيونى الأمريكية العملاقة التى فرضت نوعاً من الهيمنة الثقافية تثقل فى فرض أنماط درامية وأساليب حياتية وأنماط اجتماعية نابعة من مجتمعاتها من خلال المسلسلات الممتدة والمنفصلة، والحلقات المشيرة، والأعمال الدرامية التى أصبحت تضاهى شبكات البث الإخبارى العملاقة قوة، وتفوقها تأثيراً. وقد زاد تأثيرها بعد انهيار الاتحاد السوفيتى والمعسكر الاشتراكى، وتعاضم دور

---

\* كاتبة صحفية

التأثير الثقافى للرأسمالية، كنموذج وقدوة، فى ظل النظام العالمى الجديد الذى تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وللدرجة التى أصبح فيها خطر التبعية الثقافية والإعلامية لا يهدد الدول النامية فقط، وإنما يتعداها إلى الدول الغربية ذاتها، مثل فرنسا ودول أوروبا التى عارضت نصاً واحداً فى اتفاقية التجارة والتعريفات الجمركية المعروفة باسم الجات، ويقضى هذا النص بحرية استثمارات "المنتجات المرئية والسمعية" ومعاملتها كالسلع التجارية، وحيث تزعمت فرنسا معارضة هذا الجزء، لأنه سيدمر الثقافة القومية التى يجب أن تعطى خصوصية، وسيغرق السوق الأوروبية بالأفلام وشرائط الكاسيت والفيديو وكل المنتجات الثقافية الأمريكية بلا حدود، وسيؤدى أيضاً إلى تدمير الإنتاج الثقافى الأوروبى المحلى تماماً؛ حيث أصبحت صناعة السينما والتلفزيون والفيديو الأمريكية تحتل المركز الثانى فى قائمة الصادرات الأمريكية بعد مبيعات السلاح، للدرجة التى يسيطر فيها الفيلم الأمريكى على ٩٣٪ من صالات العرض فى بريطانيا و٧٧٪ فى ألمانيا و٧٥٪ فى أسبانيا و٦٨٪ فى إيطاليا وحوالى ٦٠٪ فى فرنسا نفسها، بينما لا يشاهد الأمريكيون إلا ٣٪ من الأفلام الأجنبية فى عروضهم .. أما فى مصر فالفيلم الأمريكى يسيطر على معظم دور العرض السينمائي وشرائط الفيديو، أما عن التلفزيون فقد مرت علاقة التلفزيون المصرى بالأعمال الأمريكية والأجنبية بعدة مراحل نوجزها فيما يلى :

١ - مع مولد التلفزيون المصرى فى الستينيات ولدت معه عروض المسلسلات الأمريكية على الشاشة المصرية الصغيرة، حتى قبل أن يبدأ الإنتاج الدرامى المحلى نفسه. وشهدت تلك الفترة مولد المسلسلات الممتدة لفترة طويلة، والتى استمر عرضها سنوات وكان مسلسل (مدينة بيتون) نموذجاً لها.

٢ - استمر الإنتاج الأمريكى يعرض وحده على الشاشة المصرية حتى بدأ الإنتاج السوفيتى يتسلل على استحياء فى مرحلة سبقت النكسة مباشرة وتلتها، ثم انتهى عرض الأعمال السوفيتية بعد عام ١٩٦٩.

٣ - ظهر الإنتاج الفرنسى على شاشة التلفزيون المصرى بعد فصل القنوات إدارياً وتلوين الشاشة وتولى السيدة شبرويت شافعى إدارة القناة الثانية ثم توقف بتركها المنصب.

٤ - ظهر الإنتاج الإنجليزي على شاشة القناة الثانية بعد تولى السيدة سامية صادق رئاسة التلفزيون فى بداية الثمانينيات واهتمامها بتنوع مصادر الدراما ثم توقف مع تركها المنصب.

٥ - عاد الإنتاج الفرنسى من جديد إلى الشاشة من خلال القناة الثانية والقنوات المحلية منذ ١٩٩١ بعد إطلاق فرنسا لقناتها الدولية (CFI) الموجهة إلى الدول الفرنكفونية والدول الصديقة والنامية، وحيث تعاقد التلفزيون المصرى على ٦ ساعات يومياً تزداد بمعدل ثابت على أن يختار منها التلفزيون ما يشاء.

٦ - فى عام ١٩٩٣.. عرض التلفزيون المصرى ولأول مرة مسلسلاً يابانياً هو (أوشين) الذى تلقاه كهدية، والذى تم الاتفاق عليه قبل خمس سنوات ولم يعرض إلا بعد توافر الاقتناع الكافى بتنوع مصادر الدراما الأجنبية لدى المسئولين.

٧ - فى كل هذه الأوقات، وعلى مدى ٣٣ عاماً هى عمر التلفزيون المصرى، لم يتوقف عرض المسلسلات والحلقات والأفلام الأمريكية فى التلفزيون، بحيث كونت هذه الأعمال قاعدة شعبية واسعة لها، ومشاهدة لا يرضى عنها بديلاً، وهو ما يبدو واضحاً من خلال الرفض الذى يلاقيه المسلسل اليابانى من شرائح عديدة من الجماهير المصرية بسبب استبدال المسلسل الأمريكى (الوقح والجميلات) به..

٨ - من الجدير بالذكر أن المسلسل والفيلم العربى، سواء كان مصنوعاً فى سوريا أو لبنان أو الجزائر أو تونس الخ يقف فى نفس موقف المنتجات الأوروبية المماثلة، بل وأسوأ، حيث لم يعرض التلفزيون أى مسلسل على شاشته بلهجة عربية غير مصرية، ويدور حول قضايا المواطن العربى داخل مجتمعه حتى اليوم.

٩ - فى عام ١٩٩٠ أنشأت وزارة الإعلام "الشركة المصرية للأخبار" لتتولى تنظيم دخول أول محطة تلفزيون أمريكية إلى المشاهد المصرى عن طريق اشتراكات خاصة وجهاز شفرة وهى محطة (CNN) الإخبارية، التى أضيفت إليها فى بداية هذا العام ١٩٩٣ محطة أمريكية ثانية، تختص بالموسيقى والأغاني هى محطة (MTV).

١٠ - من جانب آخر فقد أطلقت وزارة الإعلام المصرية عام ١٩٩٠ أيضا "القناة الفضائية المصرية" على قمر استأجرته من شركة "عريسات" التي أنيط بها إطلاق أول قمر صناعى عربى بنفس الاسم، وهو مشروع تكلف الكثير منذ بدأ عام ١٩٦٩، وفشل بعد إخراج مصر منه بسبب اتفاقية كامب ديفيد، وانتهى الوقت الافتراضى لأجهزته بدون استفادة حقيقية لهذا السبب، ولسبب آخر هام هو إصرار الدول العربية المشاركة فى (عريسات) على فرض رقابة مشددة على ما يُبث بينها وبين بعضها البعض من خلال شبكة الأخبار العربية، التى أوكل إلى اتحاد الإذاعات العربية بثها عبر (عريسات)، وبالتالي فقد قررت كل الدول العربية قراراً منفرداً، احتفظت لنفسها بوقته هو إطلاق قنواتها الفضائية الخاصة، وهو ما حدث بعد إطلاق (القناة الفضائية المصرية)، حيث أعقبها بشهر واحد إطلاق مجموعة مالية سعودية لمحطة "MBC" السعودية من لندن، وتوالت بعد ذلك محطات الفضاء العربية والتابعة للسعودية والكويت ولبنان والإمارات التى بلغت ثماني قنوات فى النصف الأول من ١٩٩٣، ينضم إليها مع بداية ١٩٩٤، قناة مصرية ثانية (قناة النيل الفضائية)، و٤ قنوات سعودية تنطلق من روما، ويديرها أبرز الكفاءات الإعلامية المصرية التى أدارت التلفزيون المصرى منذ بدايته ثم تقاعدت.

وفى إطار هذا كله، يبدو الاتصال الإخبارى، والتدفق الإعلامى بين مصر والدول العربية مؤقتاً ومتقطعاً، بينما يستمر هذا الاتصال بلا انقطاع مع شبكات البث العالمية الكبرى، التى ذكرناها فى البداية، (والتي تقدم ما نراه بالصورة التى نراها)، وكذلك الأمر بالنسبة للإنتاج الدرامى القادم عبر الشركات الأجنبية، الأمريكية أولاً، ثم الفرنسية، من خلال CFi، ثم بعض دول أوروبا واليابان، وهو ما يرد بنفس تفاصيله، ونسبة أكبر إلى الدول العربية المجاورة (حيث تزيد نسبة الأعمال الهندية والآسيوية فى دول الخليج).

أما الإنتاج الدرامى العربى فموقف مصر منه مختلف، وحيث تتفوق الدراما المصرية فى المنطقة العربية بفعل تاريخها الطويل وأسبقية الوجود السينمائى المصرى، ويفعل ما لدى مصر من طاقات بشرية مبدعة وسبق حضارى فى مجالات الكتابة وممارسة كافة أعمال الإبداع الفنى، لكن هذا التفوق، بل الممارسة نفسها للإبداع الدرامى التلفزيونى مهددة بظهور تحد يفرض تبعية جديدة ثالثة، غير تبعية الأخبار والدراما لدول العالم الأول، ومصدر هذه التبعية



الثقافية الجديدة هي السعودية، التي ظهرت كقوة اقتصادية ارتبطت بعصر البترو دولار، وأقامت مع دول الخليج كياناً اقتصادياً ومؤسسات خاصة في كافة المجالات مثل (مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك لدول الخليج) حرمت دخولها على بقية دول المنطقة العربية الأخرى، ومنذ بداية ظهور الإنتاج الخاص عبر شركات الإنتاج التليفزيوني الخاصة (١٩٧٦) بدأ نوع من الرقابة السعودية الخاصة على هذا الإنتاج سواء الذي يشارك فيه رأسمال سعودي أو الذي يتم شراؤه وعرضه على الشاشة السعودية، وقد بدأت هذه الرقابة بتخصيص "رقيب" مقيم يفرض ما يراه من محذوفات تمس العمل على كافة مستوياته، ثم ازدادت التعليمات والأحكام والقيود على العمل الفني التي تفرغه من مصداقيته، ومن خصوصيته في تعبيره عن مجتمعه وبيئته (وبحيث ترفض الأعمال التي تقدم أزمة الإسكان مثلاً أو قضايا العمل والعمال ومشكلات المرأة بحجة أنه ليس لها نظير في السعودية).

وقد أصبحت هذه القيود مؤثرة على كل ما ينتج من دراما تليفزيونية (وأيضاً سينمائية) في مصر أو غيرها من دول المنطقة، وحيث يصبح رفض السعودية شراء أى عمل هو عقبة كبرى وسيف مسلط يحرض المنتج على رفض إنتاج العمل إلا إذا التزم الكاتب والمخرج بتنفيذ تلك القيود (مرفق صورة لمنشور صدر أخيراً بأحدث القيود السعودية الرقابية ووزعته شركات الإنتاج العربية الخاصة على المتعاملين معها من المبدعين)، وتزداد خطورة هذا الأمر عندما يصبح فقدان سوق السعودية معناه فقدان سوق الخليج كله، حيث تتبع دول السعودية تلقائياً فيما تشتريه أو ترفضه، وهو ما يحدث الآن ويضع المشاهد المصري تحت سيطرة مجتمعات مختلفة ومتفاوتة، أقوى أو أقل، أكثر حضارة أو تخلفاً، وحيث تختلط أنساق تلك التبعيات المتعددة وتتضاد لتصل بالمواطن المصري إلى درجة غير مسبوقة من التشوش الفكري والحضاري، وخاصة مع وصول قنوات البث المباشر، الأجنبية إلى المواطن في بيته، بلا قيود وحدود ولا ممنوعات، وحيث يهدد هذا الغزو المباشر الجديد بإبعاد المواطن تماماً عن هويته الثقافية القومية وخصوصيتها التي تجد من يفرد لها الاهتمام الكافي في إعلامه المحلي.

## « ملحق »

### القرارات التي يجب التقيد بها:

- ١ - عدم وضع الممثلين سلاسل ذهبية أو غيرها في رقابهم أو أيديهم.
- ٢ - منع التدخين بكافة صوره.
- ٣ - الحرص على الاحتشام في ملابس السيدات.
- ٤ - عدم القسم بغير الله.
- ٥ - عدم احتضان الممثل للممثلة.
- ٦ - تلاقي مشاهد لقاء ممثل وممثلة على السرير.
- ٧ - منع الرقص بكافة أنواعه.
- ٨ - تلاقي تصوير مشاهد على البلاج - ومنع ظهور ملابس البحر.
- ٩ - تلاقي ظهور الخمر أو شربها.
- ١٠ - التقيد بالملاحظات الواردة على النص المقدم والمجاز من الشركة العربية للإنتاج الإعلامي.
- ١١ - عدم التعرض للأديان.
- ١٢ - عدم التهكم على علماء ورجال الدين.
- ١٣ - عدم التعرض للأنظمة السياسية بمختلف أنواعها.
- ١٤ - عدم التهكم على العاهات الخلقية.
- ١٥ - عدم عرض الجريمة أو أساليب التحايل على الأنظمة بطريقة تغري على محاكاتها والإعجاب بها.
- ١٦ - عدم استخدام الألفاظ النابية والعبارات السوقية والكلمات المبتذلة مع اختيار الألفاظ التي لا تجرح الشعور أو تخدش الحياء أو ينفر منها الذوق.
- ١٧ - عدم التعرض للأبراج والطوابع والبخوت والنبؤات ... إلخ.
- ١٨ - عدم التعرض للسحر والشعوذة.
- ١٩ - المحافظة على تماسك الأسرة والروابط الأسرية والاحترام المتبادل بين الزوج وزوجته وبين الأبناء والآباء.
- ٢٠ - عدم الإساءة إلى رجال السلطة والأمن.
- ٢١ - ممنوع غناء السيدات.
- ٢٢ - عدم استخدام أغاني كخلفية إلا بعد موافقة الشركة لضمان عدم حذف المشهد والأفضل استخدام موسيقى الأغاني.
- ٢٣ - محظور تصوير مشاهد صوان العزاء ويقتصر الحداد على زوجة المتوفى فقط.

- ٢٤ - ممنوع استخدام لفظ كلمتي (بابي - مامي).
- ٢٥ - ممنوع ظهور مشاهد للدماء سواء في جرائم القتل أو الحوادث وأداة الجريمة والتزيف ... إلخ.
- ٢٦ - عدم استخدام كلمتي المرحوم والمرحومة واستخدام الله يرحمه .. الله يرحمها.
- ٢٧ - يضاف كلمة بإذن الله أو إن شاء الله قبل أي فعل مستقبلي.
- ٢٨ - الاتكال على الله وحده دون سواء فيجب عدم استخدام جملة "اتكل على الله وعليه".
- ٢٩ - المرض والموت ليسا بعيدين عن أي مخلوق فيجب عدم استخدام "بعيد عنك" عند ذكر المرض والموت .
- ٣٠ - عدم استخدام كلمة «رينا افتكره» فذلك يعني أن الله كان قد نسيه ... والاقتصار على كلمة توفي.
- ٣١ - عند تلاقي شاب وشابة أو رجل وامرأة غير متزوجين في أي مكان فلا بد من وجود شخص ثالث يشترك في الديالوج.
- ٣٢ - يصرح بتصوير المتزوجين فقط في غرفة النوم، ولكن بدون أن يتجاوزا على نفس الفراش.





## التبعية الثقافية والإعلان التجارى فى التلفزيون المصرى

أشرف فرج أحمد \*

### نحو مدخل نظرى

تشهد قضية «الثقافة الوطنية» اهتماماً فائقاً على المستويين العلمى، والعام، ويتبدى ذلك الاهتمام فى عشرات المداخلات والمواجهات والصراعات حول الثقافة، تارة بين المعاصرة والتجديد، وتارة بين الأصالة والتغريب، وتارة بين الأصولية الدينية والعلمانية... إلى آخر تلك المساجلات، التى وإن أضانت إلى المكتبات العربية آلاف الصفحات فإنها- فى حدود ظننا- لم تسهم فى تقديم الإجابة الشافية للسؤال الذى تطرحه علينا «إشكالية الثقافة».

فالحديث عن الثقافة يستدعى إلى ذهن أى باحث ذلك التعدد النظرى الهائل الذى يعرض لها، فما بين نظرية تربط الثقافة بأساس المجتمع المادى، إلى نظرية تجعل منها حجر الرقى وتربط كل ممارسات المجتمع الاقتصادية والسياسة والاجتماعية بها، تشهد عشرات الظلال والرؤى التى تقع بينهما موقعاً وسطاً.

إن ذلك التعدد النظرى- فى حدود ظننا أيضاً- فعل مافعلته كثرة الإنتاج الثقافى حول ثقافتنا، إذ شتت جهود الباحثين، وأضاف إلى إشكالية الثقافة إشكالية أى الأطر النظرية أجدى؟ وأى طرق الدراسة أنسب؟

وإذا كانت كثرة الإنتاج حول الثقافة من جهة، وتعدد الأطر النظرية من جهة أخرى من أهم أسباب تعقد الإشكالية الثقافية، فإن فى عدم اكتمال أى نظرية حول الثقافة سبباً آخر

---

\* مدرس علم اجتماع - المعهد العالى للخدمة الاجتماعية .

لذلك التعقد، ذلك أن النظريات التي تعرض للثقافة مازالت إلى يومنا هذا تطرح علينا من الاسئلة، أكثر -بكثير- مما تقدم لنا من الإجابات، فما بالناس والحال يقتضى حديثنا ليس حول «الثقافة» فحسب، بل حول «التبعية الثقافية» بكل ما يستدعيه الحديث عن «التبعية ذاتها» فى الإجابة عن الأسئلة الثقافية، مقارنة بنجاحاتها فى الإجابة عن الأسئلة الاقتصادية والسياسية، ولعل هذا القصور- فى بعض جوانبه- نتاج لطبيعة حقل الثقافة ذاته بطبيعته المجردة فى مواجهة الطابع العياني للاقتصاد، والذي أتاح له «الاقتصاد» بفضل إمكانية الحساب والتكميم اكتمالا نظريا تفتقر إليه الثقافة.

فى ضوء كل هذه الإشكاليات، يصبح تحديد الموقف النظرى مطلباً ، لايمكن لأى دراسة فى مجال الثقافة أن تتم بدونه، وإلا زادت هذه الدراسة من التباس الحقل المدروس التباسات أخرى.

١ - ولعل أول نقاط إطارنا النظرى حول التبعية الثقافية هى الإشارة إلى قناعتنا بأن الثقافة لا توجد فى فراغ اجتماعى ، بل يوجد النسق الثقافى - دائما، سواء فى الماضى أو الحاضر أو المستقبل- ضمن علاقات إنتاجية اجتماعية وسياسية، فى حقبة زمنية محددة، وأن هذه العلاقات تحدد -إلى حد بعيد- وظائف عناصر الثقافة من قيم ومعايير ووعى وسلوكيات.

٢ / - لأن الواقع الاجتماعى يكون دائما فى حالة صيرورة، فالثقافة بدورها فى صيرورة دائمة، وإن اختلف زمن التغير بالنسبة لها عن زمنه بالنسبة للعلاقات الإنتاجية مثلا، ولأن هذا الواقع الاجتماعى ينطوى على الأضداد، فالثقافة بدورها تتسع للأضداد.

٣ - إن فهم الثقافة لا يمكن أن يتم بمعزل عن فهم الواقع الاجتماعى، ومن ثم فإن دراسة هذا الواقع لا تقل أهمية عن دراسة الثقافة، وبدونها لا يمكن لأى بحث أن يجيب عن أسئلة الواقع الثقافى.

٤ - إن طرح إشكالية الثقافة من هذا المنظور يقف فى مواجهة طرح نظرى آخر، يؤمن بعالمية الحضارة، وخطية التاريخ (أى حتمية التطور الخطى للمجتمعات تبعا لرؤية والت روستو)، يطرح أنموذجا واحدا وحيدا للتطور هو الأنموذج الرأسمالى الصناعى الغربى، ويرى هذا الطرح أن الإجابة على سؤال التخلف تكمن -فى أحد جوانبها- فى تغيير ثقافات

المجتمعات المتخلفة واكتسابها الثقافة السائدة في المجتمعات المتقدمة، ومن ثم يصبح نقل الثقافة، أو التبادل الثقافي، أو الانتشار الثقافي- أيا كانت التسمية- أحد مكونات التنمية وركائزها، ومن ثم لامجال للحديث عن تبعية ثقافية بأى معنى، إلا أن هذا الطرح النظرى باختلاف تفاصيله وتعددتها، لايحظى بقناعتنا فى ضوء كل ما تعرض له من انتقادات لامجال لها فى هذه الورقة.

٥ - إن التبعية حالة بنبوية، تسم بنى المجتمع المختلفة بسمتها، وتعنى فى المقام الأول هيمنة نمط إنتاج رأسمالى مشوه (وهو ما يطلق عليه البعض كمهدى عامل نمط الإنتاج الكولونىالى، أو نمط إنتاج ما بعد الاستعمار كحمزة علوي ... إلخ) تتمفصل معه أنماط إنتاج سابقة على الرأسمالية، والتمفصل هنا لايمنى مجرد تجاوز أشكال إنتاجية تنتمى إلى حقبة تاريخية فحسب، بل يعنى أن أنماط الإنتاج السائد يغير فى طبيعة وشكل أنماط الإنتاج السابقة عليه، بما يضمن إعادة إنتاج علاقات إنتاجية السائدة.

٦ - إن هذه الحالة النبوية، تستدعى عند التحليل علاقة «المركز-الأطراف» كما يراها (سمير أمين)، أو وحدة النظام الرأسمالى العالمى (كما هو الحال عند والرشتين) ومن ثم على الباحث فى أى مجال خاص باحد التوابع (سواء كان حقل دراستها اقتصادياً أو سياسياً أو إيدولوجياً) أن يعى ارتباط مجال دراسته، بمجمل النظام الرأسمالى العالمى، وأن يضع فى اعتباره أثر المركز (مركز النظام) وقدرته على التدخل فى مسارات موضوع دراسته إما بالتطوير أو الإعاقة، بالتغيير أو التكريس، وبالتوجيه، مباشراً كان أو غير مباشر، بما يخدم فى النهاية إعادة إنتاج هيمنته من جهة، وتكريس علاقة «المركز-الأطراف» بكل ما تنطوى عليه من أشكال للاستغلال، وإن كانت فى صور متباينة بتباين النمو فى المركز فى ظرف تاريخى معين (الشكل الكولونىالى فى مرحلة تاريخية معينة استدعت تأسيس الصناعة فى المراكز، والشكل المالى والسياسى والاقتصادى فى مرحلة ما بعد الصناعة) من جهة أخرى.

٧ - إن الصفة الرئيسية لهذه الحالة النبوية هى التشويه، فهناك دائماً أكثر الأشكال حداثة فى تجاوز وتعایش مع أكثرها تخلفاً، فى كافة المجالات.

٨ - إن أبرز الجوانب النبوية وضوحاً، وقابلية للدراسة، هو الحقل الاقتصادى لتوافر شواهد، وسهولة رصدتها (تقسيم العمل، الدولى، التبادل اللامتكافئ، عوالة السلع

والقيمة، وعدم عولة قيمة قوة العمل، مسارات الديون وتوجهاتها.. إلخ)، بينما يكون الحقل السياسى أكثر صعوبة، لكنه بالقطع أسهل من حقل الايديولوجيا بكل ما تنطوى عليه من أشكال للثقافة والوعى والفن.... إلخ.

٩ - إن التبعية ليست قدرا مفروضا من الخارج فقط ( والخارج هنا مجازى فى ضوء وحدة النظام الرأسمالى العالمى)، ولكنها فى جزء منها اختيار واع لبعض الطبقات فى الداخل، وهى الطبقات التى تتحالف مع برجوازيات المركز بما يخدم مصالحهما.

١٠ - إن الدولة فى التوابع تعتمد على سند اجتماعى يتمثل فى التحالف الطبقي الداخلى الذى اختار التبعية، وهى فى النهاية (استنادا لبولانتزاس) محصلة الصراع الطبقي -خاصة على الصعيد السياسى- بين هذا التحالف الطبقي، وبين باقى الطبقات.

١١ - إن دولة التوابع تعمل على إعادة إنتاج علاقات الإنتاج السائدة التى تركز علاقة «المركز-الأطراف»، وهى تفعل ذلك باستخدام سلطتها السياسية والايديولوجية، أو تبعا لجرامشى القمع والهيمنة.

١٢ - إن موضوع هذه الدراسة يقع بالتحديد فى مجال استخدام سلطة الدولة لأجهزتها الأيديولوجية (التحالف الطبقي الحاكم وحليفه العالمى).

١٣ - إن التليفزيون -بما له من أثر وتأثير نافذين- يعد أهم أدوات الهيمنة المتاحة فى يد الدولة، أى دولة، ولعل فى حجب فرصة الظهور على شاشته عن القوى السياسية المعارضة، دليلاً على إدراك الدولة لأهمية هذا الجهاز وأثره.

١٤ - إن الإعلان -كأى رسالة إعلامية- لا ينفصل عن الواقع الاجتماعى، بل لعله من أكثر الرسائل الإعلامية علاقة به، وعكسا له، ومن أكثرها أيضا تأثيرا فيه، بحكم التطور الهائل فى تقنياته (تصويراً وإخراجاً) وبحكم ما تتيحه له طبيعته من إمكانية لتسريب قيم ومضامين إلى عقل ووجدان المستقبل، وتتيح مخاطبة غرائزه ولاشعوره أيضا، وبحكم ارتباطه بالملكية، جوهر النظام الرأسمالى العالمى، وبالسلع صنم هذا النظام الأول.

١٥ - إذا كان الاقتصاد العالمى المعاصر يسعى إلى تعزيز سيطرته من خلال تحالف رأس المال العالمى، وتحطيم الحواجز القومية، وتوحيد السوق العالمية، فإن القضية فى المجال الثقافى -تبعا «لهربرت شيللر»- كيفية توظيف الإعلام والثقافة فى مجتمعات العالم



الثالث لخدمة هذه الأهداف -أى ترسيخ تبعيتها الاقتصادية- بوضع إمكانياتها الثقافية والإعلامية فى خدمة مصالح رأس المال العالمى وأجهزته، وتحويل العالم إلى حركة اتصالية شديدة الترابط.

### الإعلان التلفزيونى :

على الرغم من أن اهتمام الباحث بالإعلان التلفزيونى يرجع إلى عام « ١٩٨٤ » حيث كان موضوعاً لدراسة الماجستير، وعلى الرغم من أن الباحث لاحظ آنذاك أن الإعلان يلقى اهتماماً واسعاً من الخاصة والعامة، إلا أنه بعد هذه السنوات، تضاعف الاهتمام بالإعلان التلفزيونى، وربما كنا لا نبالغ عندما قلنا إنه أصبح من قضايا الرأى العام فى مصر. وبطبيعة الحال لم يأت هذا الاهتمام من فراغ، ولكن بعد أن زادت المادة الإعلانية، وبرزت إلى أقصى حد على شاشة التلفزيون، وبعد أن اتخذ ذلك البروز أشكالاً جديدة وعديدة من بينها:

١- زيادة نسبة مجموع الفقرات الإعلانية إلى نسبة الإرسال التلفزيونى إلى حد ملحوظ؛ إذ كانت بعض الفقرات الإعلانية وخاصة فى فترات الذروة (قبل السهرة مثلاً أو قبل عمل درامى يلقى إقبالاً جماهيرياً عالياً) تمتد قرابة الساعة الكاملة.

٢- اقتحام الإعلان لمناطق عرض جديدة عليه وعلى الشاشة التلفزيونية المصرية، قبل العمل الدرامى مباشرة بعد تنويه مذيعه الربط عنه، ثم مرة أخرى بعد مقدمة العمل، ثم مرة ثالثة بعد نهايته ، وقبل الاغنية الختامية له ، وتجدر الإشارة إلى أن ذلك الاقتحام بدأ بإعلان واحد فقط فى كل مرة ثم تزايد إلى اثنين وثلاثة وأربعة ، ولا نعلم ما يحمله لنا الغد.

٣- اعتماد عدد من البرامج التلفزيونية على التمويل الإعلانى ومن بينها : بدون كلام، كلام من ذهب، نادى رجال الاعمال، جواز سفر، وسر الصنعة، طوف وشوف، عجائب، دنيا الصناعة، لكل عروسين، وفكر ثوانى واكسب دقائق، وربما كانت هناك برامج أخرى لم تسعفنا بها الذاكرة، أو لم يتح لنا رؤيتها.

فى السطور التالية يورد الباحث مقتطفات من معالجة الرأى العام لهذه الظاهرة. فى جريدة «الشعب» عدد ١٩٩٣/٣/٩ كتب «السيد الغضبان» ينتقد بحدة ما أسماه «ظاهرة

بشعة ومنحطة» ثم اعتذر لأنه لم يجد عبارة أخرى مناسبة ليصف بها هذه الظاهرة، وهي تحول التلفزيون إلى شاشة إعلانات بالكامل، ويؤكد أن التلفزيون «قد انحدر في هذا المجال إلى درك من الانحطاط لا يعرفه تلفزيون آخر في العالم كله، اللهم إلا إذا أردنا مقارنته بمحطات التلفزيون التجارية ذات المستوى التافه التي لا يعيرها خبراء الإعلام أى أهمية، ولا يكلفون أنفسهم مشقة تقييمها على أسس علمية لأنهم يرونها شيئاً يخرج تماماً عن نطاق العمل الإعلامى، ويندرج تحت مفهوم النشاط الإعلاني البحت».

كذلك يشير الكاتب في متن نفس المقالة إلى أن التلفزيون المصرى «تعامل مع الإعلانات بأسلوب يرفضه تماماً، ويدينه خبراء التلفزيون الذين يقدمون المواد الثقافية والإعلامية، وهو الأسلوب الذى يدينه خبراء الإعلام جميعاً ويعتبرونه غشاً وخداعاً للمشاهدين، ورونه أيضاً عامل هدم يفقد المذيعات والمذيعين الاحترام والمصداقية التى يحرص أى جهاز إعلامى على توفيرها لمذيعاته ومذيعيه».

وإذا كان من الممكن أن يقول البعض إن جريدة «الشعب» جريدة معارضة، وإنها تتعاطف مع التيارات الإسلامية التى ترى تحريم بعض مواد التلفزيون، فإنه لا المعارضة، ولا التعاطف وحدهما السبب فى هذا الموقف، فهنا هو «حمدي قنديل» وهو من كبار الإعلاميين فى مصر يكتب فى جريدة حكومية واسعة الانتشار، وهى «أخبار اليوم» فى عدد ١٩٩٣/٣/١٣ لبشير إلى ذات القضية، شارحاً أن «الإعلانات فى واقع الأمر هى وسيلة لفصل المخ أو للإقناع، فالمعلنون وظيفتهم أن يقنعونا اليوم بسلعة ثم يفسلون مخنا ليقنعونا بسلعة أخرى.. فالإعلان فى الغالب لا يقدم شيئاً عن السلعة، وإنما يصور أحلام الذين يودون شراء السلعة، أى أحلامنا نحن المشاهدين المستهلكين».

ثم يتحدث عن حق المعلن فى أن يقول ما يريد عن سلعته، لكن مع الاحتفاظ للمشاهد بحقه فى أن يعرف أن هذا إعلان، ومن ثم يهاجم الكاتب البرامج الإعلانية فيقول «إنك لاتدرى إذا ما كان الكلام الذى يقال كلام التلفزيون- تلفزيون الحكومة- أم أنه كلام القويرى أو كلام كواليتى».

وتجدر الإشارة -بوضوح- إلى أن هاتين المقالتين تمثلان مجرد نموذج، وأن الكاتبين يوضحان أنهما ليسا ضد الإعلان، وأنهما مدركان لأهميته، ولكن مع أهمية وجود ضوابط،

تحدد طبيعة المادة الإعلامية، وهل هي بالفعل إعلامية أم إعلانية، ثم ضوابط أخرى تحدد طبيعة المادة الإعلانية، فتجدها من هز الأرداف، ومن تلوينات الصوت، ومن كافة أشكال اللغة السوقية المتدهورة ومن هجمة الابهامات الجنسية الساحرة.

تعكس المقالتان إذن نوعاً من الرغبة في ترشيده الإعلان، أو في تصريب الإعلان، بحيث يؤدي الأخير ما عليه من أدوار غابت أو ألغيت لمصلحة مروجي السلع ومنتجها وركلاتها.

ولكن على الرغم من جاذبية هذا الطرح، إلا أننا نعتقد - بصدق - أن القضية الإعلامية - والإعلانية كشكل من أشكالها - لا تنفصل عن سياقها المجتمعي ككل، وأن التكوين الاجتماعي بأبعاده البنيوية كلها، هو المسئول عن اتخاذ كل من الإعلام والإعلان لشكلهما الحالي.

والحق أن هذا الاعتقاد، قديم لدى الباحث، فمنذ تسجيل الباحث لرسائله لنيل درجة الماجستير في عام ١٩٨٤ وإلى أن انتهى من مناقشتها، بل وإلى يومنا هذا ظلت هذه القناعة معه، خاصة وقد أكدتها الدراسة الميدانية التي أجريت على الإعلانات، والتي نعرض لها في متن هذه الورقة لما توفر لها من وقت وجهد وإحكام منهجي، ولما انتهت إليه من نتائج تتصل بموضوع هذه الورقة، ثم يعرض الباحث بعد ذلك، لمشاهداته حول الإعلان التجاري حالياً، والذي التزم في تحليله لمضمونه بنفس الإجراءات المنهجية، آملاً أن يلتقي ذلك بعض الضوء على هذه القضية.

وقد كانت أولى خطوات هذه الدراسة لظاهرة الإعلان التجاري التليفزيوني هي تحديد الاستراتيجية المنهجية والنظرية لها، فكان اختيارنا للموقف الشمولي، الذي يتسع ليشتمل على كافة جوانب الظاهرة المدروسة، ويرى أن الفهم الحق لها لا يكون إلا بربدها إلى سياقها العام الذي تتكون في ظله، وتتفاعل مع الظواهر الأخرى في إطاره، وتتبادل التأثير والتأثر في كنفه.

ويعتمد هذا الموقف على المدخل المادي التاريخي بعناصره البنائية التاريخية الشمولية الدينامية، ويرى أنه ليس بالإمكان أن نفهم أية ظاهرة اجتماعية دون ردها إلى المجل

العام لظواهر المجتمع، وتحديد وضعها فى إطاره، ومن ثم كانت دراستنا للإعلان كأحد مكونات الإعلام، بوصفه ظاهرة اقتصادية اجتماعية لها جوانبها السيكولوجية.

ففيما يتعلق بالسياق الاقتصادى الاجتماعى، فمن اليسير علينا إثبات أن الإعلان التجارى هو فى نهاية الأمر أحد أساليب تسويق السلع، ومن السهل تبين ذلك عبر ما يفرد له من بنود خاصة فى ميزانيات أى سلعة قابلة للتداول بين جماهير المستهلكين على اختلاف أنواعها «السلع» وأنماطهم «المستهلكين».

ومن الطبيعى أن كلا من نمط السلع، ونوعية جمهور المستهلكين، يتحدد إلى حد بعيد فى ضوء طبيعة التكوين الاقتصادى الاجتماعى، وما به من نمط إنتاجى سائد، بكل ما يتضمنه ذلك النمط من قوى وعلاقات إنتاج، وحد معين من التطور التكنولوجى، وشكل محدد من الانقسام الطبقي فى المجتمع.. إلخ.

أما عن الجانب السيكولوجى للإعلام والإعلان، فهما رسالة تتوجه إلى الإنسان مستقبل الرسالة الإعلامية، تتوجه إلى جوانبه المعرفية والعقلية كما تتوجه إلى جانبه الوجدانى، وتخاطب وعيه، وهى رسالة تعمل على إشباع حاجات ودوافع نفسية موجودة بالفعل، كما تعمل على خلق حاجات أخرى ودوافع أخرى، وفى هذا الصدد يستخدم «الإعلان التجارى» بوصفه تعبيراً عن سياسة إعلامية عامة، كانت إفرازا حتمياً لانتهاج سياسة «الانفتاح الاقتصادى» كإطار تنموى للمجتمع المصرى، بل ما أدت إليه هذه السياسة من إعادة تشكيل الواقع الاجتماعى فى هذا المجتمع، وبكل آثارها على البنية الأساسية (الاقتصادية)، ويوصف ظاهرة البحث إحدى المصاحبات الثقافية للانفتاح الاقتصادى، والتي وإن كانت قد تشكلت فى سياق البنية الأساسية، فإنها تتشكل وفق قوانينها الخاصة، وتكتسب -بمجرد وجودها- استقلالية نسبية، تلعب دوراً جدالياً فى تدعيم وتكريس البناء المادى الأساسى الذى أفرزها، ومن هنا كان طبيعياً أن يهتم الباحث فى هذه الدراسة بالانفتاح الاقتصادى كأساس مادى للظاهرة، وأن يحرص على تبين خصائصه البنائية، بقدر حرصه على تفسير ظاهرة الإعلان .

وفى هذا الإطار النظرى أيضاً، افترضت دراستنا أن الإعلان التجارى التليفزيونى بما يروج له من سلع، وما ينطوى عليه من قيم، هو إفراز طبيعى لما أدت إليه سياسات



الانفتاح من نتائج، أو هو انعكاس -وفق قوانينه- الخاصة- للأساس المادى للظاهرة، وأن قيم الإعلان تعد نموذجاً للقيم السائدة فى عصر الانفتاح الاقتصادى، وأن دراسة هذه القيم -إذا حسنت- قادرة أن تشكل مدخلاً لفهم المجتمع بأسره، فمادام المجتمع وحدة بنائية تتفاعل فيها الظواهر المختلفة تفاعلاً جديلاً، وتؤثر كل منهم فى الأخرى، وتتأثر بها فى آن واحد، فإن فهم ظاهرة ما فى علاقتها بالبنية الاجتماعية فى شموليتها، لا بد وأن يسهم فى فهم حقيقى لتلك البنية بأسرها.

وقد استمد الباحث منطلقاته النظرية الأساسية من مدرسة التبعية، بوصفها إطاراً نظرياً ماركسياً، يتجاوز فى بعض جوانبه الماركسية التقليدية، ويتوجه باهتمامه الأول إلى العالم الثالث متحرراً من إسار المركزية الأوربية التى وقعت فيها الماركسية التقليدية أحياناً، حيث يستطيع هذا الإطار أن يفسر لنا من وجهة نظر الباحث ما يلى:

أولاً : الوضع العام لبنية المجتمع المصرى، كأحد بلدان العالم الثالث التابعة للمركز الرأسمالى العالمى، وأسباب تلك التبعية، تاريخية كانت أو حالية، وما أسفرت عنه تلك التبعية من هيمنة نمط إنتاج رأسمالى مشوه، لا يودى الارتكان إليه إلى إحداث أى تنمية حقيقية، وإنما يودى - فحسب- إلى حدوث تراكم للنمو فى بعض القطاعات، وأن هذا النمو الحادث من شأنه أن يودى لا إلى إنهاء التبعية أو القدرة على تجاوزها والخروج منها أو من إطار دائرة التخلف العامة، وإنما يودى إلى مزيد من التبعية، أو لنقل مع اندربه جوندري فرائك إلى تنمية التخلف.

ثانياً: العلاقة بين الجوانب الاقتصادية سواء فى دول المركز الرأسمالى أو فى البلدان التابعة، وبين الجوانب الاجتماعية، بما تعنيه من سيادة شكل بعينه من أشكال العلاقات الإنتاجية والاجتماعية، وما يتبع ذلك من وجود لنمط معين من التكوين الطبقي، وأشكال بذاتها من الصراع والاستغلال الطبقيين.. إلخ.

ثالثاً: العلاقة بين الجانبين السابقين (الاقتصادى والاجتماعى) من جهة وما يتفرع عنهما من نمط للبناء القومى، بكل ما يتضمنه ذلك البناء من جوانب ثقافية، وقانونية، وقيمية، وفنية، وأيديولوجية، ووعى.

رابعاً: الدور الذى تلعبه العناصر المنتمية للبناء القومى فى تكريس البنية التحتية التى أفرزتها، والتفاعل الدائم بينهما.

وفى ضوء الإطار النظرى العام لمدرسة التبعية، وعلى اعتبار أن الدراسة كانت عن «الإعلان التجارى» كإحدى الرسائل الإعلامية، فقد كان من الطبيعى أن نلتفت إلى إسهامات العالم الأمريكى «هربرت شيلر» فى مجال التبعية الإعلامية والثقافية والتى تركز على كيفية توظيف المركز للإعلام والثقافة فى مجتمعات العالم الثالث بما يحقق أغراضه الاقتصادية، علاوة على الإشارة إلى أن سلطات الدولة فى التوابع لا تعدد دوراً يدعم الهدف، إذ يصبح الدور المنوط بها فى ظروف تبعية ما بعد الاستعمار، هو أن تصبح بمثابة وسيط بين الرأسمالية العالمية والبرجوازية المحلية أو ملاك الأرض، وأن دور الدولة لا يقتصر على إنجاز المهام السياسية المنوطة بها، أو حماية المصالح الاقتصادية للرأسمالية العالمية والمحلية فحسب، بل تخلق لنفسها إطاراً إيديولوجياً، يساعد على تعزيز هيمنتها الفكرية وترويج قيمها من خلال أجهزة الاتصال والإعلام التى تحرص على امتلاكها والسيطرة عليها.

وإذا كان العرض السابق قد هدف إلى تبيان إمكانيات دراسة ظاهرة الإعلام والإعلان من الناحية النظرية، وتوضيح أهم الركائز التى تنهض عليها الدراسة عن «الإعلان التليفزيونى» فإن السطور التالية تهدف إلى تقديم عرض موجز للدراسة نفسها.

فى الفصل التمهيدي للدراسة يشير الباحث لأهمية دراسته، ويعرض الإمكانيات النظرية المتعددة لمعالجة موضوع الدراسة، ثم يعرض للدراسات السابقة، ويوضح من خلال هذا العرض، أنها انتمت جميعاً -بدرجة أو بأخرى- إلى الموقف النظرى المسمى "بالخبروية المجتزئة" ثم يناقش أدواتها، ومناهجها، ونتائجها، ويعرض لأوجه الشبه والاختلاف بينها وبين دراسته، ويوضح كيف أنها لم تطرح على نفسها أي سؤال يرى الباحث فى علم الاجتماع ضرورة طرحه، وهى الاسئلة التى طرحها الباحث فى دراسته، وقد التمس الباحث عذراً لأصحاب الدراسات السابقة فى ضوء تخصصاتهم العلمية (الإعلام - التجارة) وما تفرضه عليهم من جوانب للاهتمام تختلف عن تلك الجوانب التى يتعين على الباحث فى مجال علم الاجتماع أن يهتم بها.

وتحت عنوان « الانفتاح الاقتصادى -الموقع بين أنماط التنمية» يعرض الباحث للميلاد الرسمى للانفتاح الاقتصادى، والمتمثل فى «ورقة أكتوبر» الصادرة فى عام ١٩٧٤، والتي كانت بمثابة شهادة ميلاد هذا الانفتاح بوصفها إطاراً فكرياً نظرياً، تتحدد فى ضوءه مسيرة الخطوات التطبيقية التالية فى المجتمع المصرى، وهى الورقة التى أصبحت بديلاً للميثاق الوطنى، الذى كان يمثل الإطار الفكرى للعمل فى المرحلة السابقة (ما اصطلح على تسميتها المرحلة الناصرية).

كما يعرض الباحث للتعريف الرسمى للانفتاح الاقتصادى، ثم يعرض لمبرراته النظرية، وما صاحبه من دعاية ودعاوى إعلامية، ثم يقدم تحليلاً لقوانينه المتتالية، وجوهر سياساته، ويرصد الطبقات صاحبة المصلحة فى تطبيقه، والتي مثلت دعماً اجتماعياً له.

ثم يناقش الباحث مفهوم "الانفتاح الاقتصادى" بين العلم والسياسة، وينتهى عبر تحليل مستفيض إلى أنه تعبير أيديولوجى ليس له من العلم نصيب، قصد به أن يكون نقيضاً لما أسماه سياسة الانفتاح «بالانغلاق» الذى عنوا به مرحلة التنمية المستقلة الناصرية، أو بالأحرى مرحلة «رأسمالية الدولة الوطنية» كما قصد به أن يكون ستاراً يخفى جوهر هذا الانفتاح كنمط تنموى ينحاز إلى مصالح الأقلية الثرية على حساب مصالح الأغلبية فى الداخل، ويعيد دمج المجتمع المصرى بدرجة أكبر فى السوق الرأسمالية العالمية.

كذلك يعرض الباحث -من موقف ناقد- لمقدمات الانفتاح الاقتصادى الكامنة فى رحم المرحلة السابق عليه (رأسمالية الدولة الوطنية) والتي نرى من أهمها:

- ١- الوسطية الأيديولوجية للثورة.
- ٢- عدم كفاية الإجراءات الثورية.
- ٣- النمو السرطانى للبرجوازية البيروقراطية.
- ٤- تجاهل الطبقات الدنيا (الديكتاتورية الأبوية).

علاوة على دور العوامل الخارجية.

وفى نهاية الفصل يستخلص الباحث أن انتهاء سياسة الانفتاح الاقتصادى أتت حسماً لاختيار اجتماعى وسياسى للطبقات البرجوازية، التى ربحت الصراع الطبقي الدائر فى المرحلة السابقة، وأرست قوانينها الاقتصادية والاجتماعية.

وتحت عنوان «الخصائص البنائية للمجتمع المصرى منذ الانفتاح الاقتصادى» يرفض الباحث أحد التفسيرات الشائعة فى الأدبيات الاجتماعية والسياسية عن «الانفتاح» والذهابة إلى أنه كان قراراً فردياً للرئيس «السادات» ، ويؤكد أن مولد الانفتاح كان لاحقاً لمولد قدرة سنده الاجتماعى الطبقي فى المجتمع المصرى على فرض شروطه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كما أنه كان لاحقاً -أيضاً- لتراكم رأسمالى سابق عليه، بل وسابق حتى على شهادة ميلاده النظرية المتمثلة فى ورقة أكتوبر.

كذلك يؤكد البحث رفضه للمقولة الذاهبة إلى أن الانفتاح كان نقيضاً تام التناقض لنمط رأسمالية الدولة الوطنية، ويرى أنه كان امتداداً طبيعياً لتناقضات المرحلة السابقة، التى أسفرت عن ربح البورجوازية المصرية لصراعها الطبقي المستمر مع ما عداها من الطبقات. ثم يعرض الباحث للخصائص البنائية للانفتاح على المستوى الاقتصادى والتى كانت على النحو التالى:

- ١- التضخم السرطاني للديون.
  - ٢- تشوه الهيكل العام للقاعدة الإنتاجية (بمعنى توسع قطاعات الخدمات والتوزيع، ربط -وأحياناً تراجع- النمو فى قطاعات الإنتاج السلعى، التى تضم الزراعة والصناعة والبتروك والكهرباء، والتشبيد).
  - ٣- هامشية المشاركة الأجنبية فى مشاريع الانفتاح، رغم الزعم بغير ذلك.
  - ٤- تعميم الطابع الطفيلي والريعى للاقتصاد المصرى.
  - ٥- ازديادية الاقتصاد المصرى.
- وأخيراً يعرض الباحث للخصائص البنائية للانفتاح الاقتصادى على المستوى الاجتماعى، وكانت على النحو التالى:

- ١- زيادة حدة الاستقطاب الطبقي.
- ٢- انتشار الفساد.
- ٣- انتشار حمى الاستهلاك.
- ٤- تدهور القيم فى المجتمع.



وتحت عنوان «خصائص الإعلان التجارى التليفزيونى وعلاقته بالخصائص البنائية للمجتمع المصرى» يقدم الباحث أهداف دراسته التى سعت إلى الكشف عن الجوانب التالية، المتضمنة فى الإعلان التجارى التليفزيونى فى ظل الانفتاح الاقتصادى:

- ١- القيم التى يروج لها.
- ٢- الأساليب غير المناسبة لترويج هذه القيم.
- ٣- النمط الثقافى الذى يطرحه.
- ٤- الطبقات التى يروج لقيمتها، ويحاول أن يحقق مصالحها.
- ٥- الطبقات التى يخاطبها.
- ٦- الكيفية التى تنعكس بها الخصائص البنائية للانفتاح الاقتصادى على الإعلان التجارى التليفزيونى.
- ٧- ملامح نمط الحياة والوجود، والعلاقة بالعالم، التى يسعى الإعلان إلى ترسيخها فى أذهان المشاهدين.

كما عرض الباحث تساؤلات دراسته، وكان سؤالها الرئيسى:

كيف يعكس الإعلان التجارى الخصائص البنائية للانفتاح الاقتصادى؟

وفى إطار هذا التساؤل العام، كانت التساؤلات التالية:

- ١- ما هو نمط السلع التى يروج لها الإعلان التجارى التليفزيونى؟
- ٢- ما هو مصدر السلع المعلن عنها (أجنبى -قطاع عام -قطاع خاص)؟
- ٣- ما هى أكثر فئات السلع تكراراً من حيث العدد ومرات الإذاعة؟
- ٤- كيف يعكس الإعلان التجارى القيم البورجوازية؟
- ٥- ما هى الطبقات التى يخاطبها الإعلان التليفزيونى؟
- ٦- ما هو النمط الثقافى الذى يطرحه الإعلان التليفزيونى؟

ثم يعرض الباحث لعينة دراسته، والتى تمثلت فى جميع الإعلانات التجارية التى أذاعها التليفزيون فى دورتين تليفزيونيتين متتاليتين فى القناة الأولى للتليفزيون المصرى فى الفترة

من شهر يونيو ١٩٨٤، إلى شهر سبتمبر ١٩٨٤، ويعرض الباحث لبنود استمارة تحليل المضمون، وهي الأداة الرئيسية في هذه الدراسة.

وتحت عنوان «نتائج الدراسة الميدانية» يعرض البحث لنتائج كل من تحليله الكمي، والكيفي، والكمي- الكيفي لعينة دراسته، والتي تضمنت ١١٣ إعلانا تجاريا مختلفا، صنفها الباحث في ثلاث عشرة فئة سلعية على النحو التالي:

١- فئة أدوات التجميل وعلطور السيدات، وبلغ عدد إعلاناتها ٣٨ إعلانا بنسبة مئوية ٢٤.٨٪، وبلغت النسبة المئوية لتكرار إعلاناتها في فترة الدراسة ٢٢.٧٪.

٢- فئة المشروبات الغازية، والأطعمة الخفيفة والعصائر، وبلغ عدد إعلاناتها ٢٥ إعلانا بنسبة مئوية ٢٢.١٪، وبلغت النسبة المئوية لتكرار إعلاناتها في فترة الدراسة ٢٢.٣٪.

٣- فئة السلع المعمرة، والأثاث المنزلي، بلغ عدد إعلاناتها ١٧ إعلانا بنسبة مئوية ١٦٪، وبلغت النسبة المئوية لتكرار إعلاناتها في الفترة الدراسة ١٦.٨٪.

٤- فئة السلع المعمرة، وبلغ عدد إعلاناتها ١٠ إعلانات بنسبة مئوية ٨.٨٪، وبلغت النسبة المئوية لتكرار إذاعتها في فترة الدراسة ١٠.٤٪.

٥- فئة ملابس وأحذية السيدات، بلغ عدد إعلاناتها ٧ إعلانات بنسبة مئوية ٦.٢٪، وبلغت النسبة المئوية لتكرار إذاعتها ٦.٤٪.

٦- فئة عطور الرجال وأدوات الحلاقة، بلغ عدد إعلاناتها ٧ إعلانات بنسبة مئوية ٦.٢٪، وكانت نسبة تكرار إذاعتها ٣.٥٪.

٧- فئة المصارف، وكان عدد إعلاناتها ٤ إعلانات بنسبة مئوية ٣.٥٪ وبلغت نسبة تكرار إذاعتها ٤.٣٪.

٨- فئة المساكن وأدوات البناء، وكان عدد إعلاناتها ٣ بنسبة ٢.٧٪ ونسبة تكرار إذاعتها ٣.٩٪.

٩- فئة المبيدات الحشرية، وكان عدد إعلاناتها ٣ بنسبة ٢.٧٪ ونسبة تكرار إذاعتها ٢.٩٪.

١٠- فئة السيارات تصف النقل، وكان عدد إعلاناتها ٢ بنسبة ١.٧٪ وبلغ تكرار إذاعتها بنسبة ١.٨٪.

١١- فئة ملابس الرجال، وتضمنت إعلاتين بنسبة ١.٧٪ وبلغ تكرار إذاعتها ١.٤٪.

١٢- فئة بطاريات السيارات، وتضمنت إعلاتين بنسبة ١.٧٪ وكان تكرار إذاعتها ٢.٤٪.

١٣- فئة أفلام التصوير، وتضمنت إعلاتين بنسبة ١.٧٪ وتكررت إذاعتها بنسبة ١.١٪. ويمكن أن نلخص أهم نتائج الدراسة على النحو التالي:

أولاً: أظهر التحليل الكمي للإعلانات ما يلي:

١ - غلبة نسبة السلع المستوردة إلى المحلية في مجموع إعلانات العينة إذ بلغت ٦٣ إعلاناً أجنبياً بنسبة ٥٥.٨٪ بينما لم تتعد نسبة الإعلان عن سلع منتجة محلياً ٣٢.٧٪ مثلها ٣٧ إعلاناً فقط من مجموع الإعلانات، أما النسبة الباقية (١١.٥٪) مثلها ١٣ إعلاناً فقد كانت تروج لسلعة منتجة محلياً باسم، وتحت إشراف شركة أجنبية متعددة الجنسيات.

٢ - غلبة نسبة السلع المستوردة في إعلانات الفئات التالية:

( أ ) أدوات التجميل ٩٢.٨٪ من إعلاناتها تروج لمنتج أجنبي (٢٦ إعلاناً) في مقابل إعلان واحد بنسبة ٣.٦٪ يروج لإنتاج محلي، وإعلان آخر، بنسبة ٣.٦٪ يروج لإنتاج مصري باسم أجنبي.

(ب) فئة البنوك، التي كانت نسبة الإعلان عن بنك مصري فيها ٢٥٪ مثلها إعلان واحد، بينما كانت إعلانات البنوك الأجنبية أو المشتركة ٧٥٪.

(ج) فئة عطور الرجال: كان هناك ٥ إعلانات بنسبة ٧١.٤٪ تروج لمنتج أجنبي، وإعلان واحد لمنتج محلي، وإعلان آخر بنسبة ١٤.٣٪ يروج لمنتج يصنع في مصر تحت اسم أجنبي، وتحت إشراف المنتج الغربي.

( د ) فئة المبيدات الحشرية كانت نسبة الإعلان عن منتج أجنبي ٦٦.٦ ٪ (مثلها إعلاتان)، بينما كانت نسبة الإعلان عن منتج محلي ٣٣.٠ ٪ (مثلها إعلان واحد).  
(هـ) فئة ملابس السيدات: كانت نسبة الإعلان عن منتج أجنبي ٥٧.١ ٪ (مثلها أربعة إعلانات) مقابل ٤٢.٩ ٪ (مثلها ثلاثة إعلانات) تروج لمنتج محلي.  
( و ) فئة أفلام التصوير: بالطبع كانت نسبة الإعلان عن منتج أجنبي ١٠٠ ٪ .

٣ - كان من عينة الدراسة أحد عشر إعلاناً فقط (بنسبة ٩.٧ ٪ من عينة الدراسة) تروج لسلع ينتجها القطاع العام، وهو ما يشير لتراجع دور هذا القطاع فى الإنتاج للسوق المصرى.

٤ - مثلت الإعلانات التى تخاطب المرأة بوصفها صاحبة القرار الاقتصادى، سواء تعلقت السلع المعلن عنها بالسلع النسائية كأدوات التجميل على سبيل المثال أو بالسلع التى يستخدمها الجنسان على السواء (كالأثاث، والأطعمة...إلخ) أو حتى لو تعلق بالإعلان بسلع تخص الرجال، نسبة ٧٢.٧٥ ٪ من عينة البحث.

أما نسبة الإعلانات التى تستخدم المرأة، سواء بالظهور فيها أو استخدام الصوت لمصاحبة الإعلان فتصل إلى ٩٥.٧ ٪.

ثانياً: أظهر التحليل الكيفى، والكمى -الكيفى (عبر مؤشرات عدة من بينها سلوكيات أبطال الإعلان ، والخلفية العامة، ولغته، وكلماته، والإيحاءات المتضمنه فيه، ومكان تصويره، وتأثير المكان، ونوع التصرفات السائدة فيه) ما يلى:

١ - ظهور القيم السلبية السائدة لدى الشرائح الطفيلية من البرجوازية المصرية فى أغلب الإعلانات التى تتضمنها عينة البحث كشسيع القيم الاستهلاكية، وقيم التفاخر والرفاهية، وتدهور لغة الإعلان، والاهتمام بالمظهر دون الجوهر، وتمجيد المنتج المستورد... إلخ)

فعن قيم التفاخر البذخى مثلاً: لا يوجد إعلان عن الصابون، إلا ويتم فى حمام فاخر تبطن حوائطه بالرخام، وتزينه مرآة فاخرة، وبه نباتات ظل، وطقم حمام فاخر، وكلها رموز طبقية، لاعلاقة لها بالوظيفة الأساسية للصابون كمنظف. وينطبق نفس الشيء على



إعلانات العطور أو مزيلات العرق، فمثلا يدور إعلان عن مزيل رائحة العرق فى إطار استخدام بطة، وزمالاتها وزميلاتها للطائرات (وليس الطائرة) الخاصة.

أما عن تدهور لغة الإعلان، فثمة إعلان فى فئة الأطعمة الخفيفة، عن نوع من السجق، تصف فيه البطلة كيفية صنع الساندويتش باستخدام هذا النوع قائلة (افوت عليه بمايونيز، وألبسه مسطردة، اقفله بكاتش اب، واديله واحد قطمه).

أما عن الاهتمام بالمظهر دون الجوهر، فيبدو فى إعلانات أدوات التجميل، فالإعلان يهتم مثلا، بجمال البشرة دون صحة الجلد، أو جمال العيون دون قوة البصر..إلخ.

أما عن تمجيد المنتج المستورد، فهو واضح فى كل إعلانات المروجة لسلع أجنبية، أو شركات إصلاح الأجهزة المنزلية، التى ترجع كفاءة الإصلاح للخبرة الألمانية مثلا فى إعلان، أو الخبرة الانجليزية فى إعلان آخر.

٢ - ندرة القيم الايجابية بحيث إن إعلانا واحدا فقط من عينة الدراسة كان يدعو لقيم إيجابية كالأدخار والمشاركة فى تنمية المجتمع، وخدمة الوطن، والحفاظ على الاقتصاد القومى، وهو إعلان «بنك مصر» وهو -بالمناسبة- الإعلان الوحيد فى هذه الفئة لبنك وطنى، بينما تروج باقى الإعلانات لقيمة أقصى الربح بالعملة الأجنبية، من جهة، وإلى قبولها للودائع بالعملات الأجنبية دون أن تطلب إثبات مصدرها.

٣ - بروز القيم الجنسية بشكل لا يتناسب مع الثقافة السائدة فى المجتمع المصرى حيث تشيع، خاصة فى الإعلانات المروجة لسلع أجنبية وبصفة خاصة فى فئات أدوات التجميل، والعطور، والمشروبات والأطعمة الخفيفة، علاقات صداقة متحررة بين الجنسين تتيح لهم تبادل القبلات والعناق، هنا تعرض مشاهد ذات إيحاءات جنسية واضحة، وتعرض صورة تسعى فيها المرأة لإقامة علاقة بالرجل أو الرجال. وقد برزت تلك القيم فى عدة فئات سلعية، فمثلا فى فئة أدوات التجميل هناك ١٨ إعلاناً بنسبة ٦٤.٣٪ من إعلاناتها تحفل بالقيمة الجنسية، وفى فئة المشروبات والأطعمة كان هناك ٩ إعلانات بنسبة ٣٦٪ من إعلانات هذه الفئة، وفى فئة السلع المعمرة هناك ٤ إعلانات بنسبة ٤٠٪، وفى فئة ملابس

السيدات كان هناك ٤ إعلانات بنسبة ٥٧.١٪، وفي فئة العطور الرجالي كان هناك ٥ إعلانات بنسبة ٧١.٤٪.

٤ - أن الإعلانات المروجة لسلع أجنبية، تنطوي على المبالغة في عرض الرموز الطبقية، والشراء البذخي دون حاجة حقيقية لذلك، ودون أي علاقة بين خلفية الإعلان الباذخة، وبين نوع السلعة، كما تعرض كلها للقيم الجنسية بشكل لا يتناسب مع ثقافة المجتمع.

٥ - أن الإعلانات المروجة لسلع ينتجها القطاع الخاص تروج لنفس القيم التي تروج لها إعلانات السلع الأجنبية مع استثناء إعلانين فقط كانا عن أواني الطهى الألومنيوم، وعن منتجات بلاستيكية، وأتصور أن الفارق يعود إلى طبيعة السلعتين وطبيعة الجمهور المستهدف لهما.

٦ - أن إعلانات سلع القطاع العام، لا تروج لنفس القيم، فمثلا إعلان لشيكولاتة إنتاج قطاع خاص، يدور الإعلان عن حفل زفاف في أحد فنادق القاهرة، حول حمام السباحة، ويبدو القلق على العروسين، إلى أن تأتى هذه الشيكولاتة في طائرة هليكوبتر، وبأخذها العروسان ويقفزان إلى حمام السباحة، فيتبعهما المدعوون، بينما اقتصر إعلان نفس السلعة (الشيكولاتة) ولكن من إنتاج القطاع العام، على تصوير مراحل صنعها وتغليفها الآليين مع امتداح لنوعيتها في ضوء الخبرة المصرية الطويلة.

٧ - أن الإعلانات تخاطب احتياجات الطبقة القادرة، لكنها تؤجج تطلعات كل من يشاهد التلفزيون.

وأخيرا فقد أثبتت الدراسة أن الإعلانات لا تروج للسلع الثقافية أو العلمية، ولا للسلع ذات الطبيعة الإنتاجية، دائما للسلع الاستهلاكية الكمالية التي تتناسب مع طبيعة الهيكل الإنتاجي السائد، والبناء التحتي للتكوين الاجتماعي المصري في ظل الانفتاح الاقتصادي. أن قيم الإعلان سابقة الإشارة إليها -والتي تستمر إلى يومنا هذا ويضاف إليها قيم أكثر سلبية- انعكاس طبيعي- في تصورنا- لهيمنة البورجوازية الكمبرادورية في المجتمع المصري، وهي طبقة وكيلة، في امتصاص قدر من الفائض يعود لمصلحة برجوازيات المركز، وهي وكيلة حتى في نشر الايديولوجية المكرسة لهذا الوضع والمؤكد لاستمراره.

ولعل هناك سؤالاً أساسياً حول علاقة تلك القيم بالتبعية؟ وعن هذا نقول إن التبعية الثقافية لا تعنى أن تحاكي ثقافة المجتمع التابع، ثقافة المجتمع المتبوع بشكل ميكانيكى، ولكن تعنى -فى تصورنا- أن تنتقى الطبقة السائدة بعض المظاهر أو العناصر الثقافية المنتمية للواقع المخالف، والتي تؤدي -هناك- دوراً ووظيفة تتسق مع كافة العناصر البنائية لذلك الواقع، والتي -وإن انطوت على سلبيات ما بالنسبة لواقعها- فإن إيجابياتها تتوازن بدقة، بل وتتجاوز سلبياتها. بينما يختلف الحال فى حالة استزراعها فى واقع مخالف كما هو الحال لدينا.

فقيمة كقيمة الحرية الجنسية على سبيل المثال، تجد جذورها فى دول المركز فى تمجيد الفردية والحرية الشخصية، إلا أنها، هناك، بقدر ما قد تؤدي لآثار سلبية (الایدز مثلاً) فهى الدافع وراء الابتكار والتطور والتجديد الدائم، أما فئات القيمة لدينا فهى لا تملك الشق الإيجابى.

كذلك فتمجيد الاستهلاك، هناك، يختلف عنه هنا، فالاستهلاك هناك يتوازن مع إنتاج هناك أيضاً، بينما لا يقابل الاستهلاك هنا أى إنتاج حقيقى، اللهم إلا الإنتاج انفتاحى الطابع (بطاطس الشيبسى- حلوى الأطفال وما شابه) غير القادرة على إقامة أى تطور حقيقى فى الاقتصاد المصرى.

كذلك فالتركيز الحالى فى الإعلانات المعاصرة على قيمة الحظ، والتي تعد نسخاً مباشراً للخبرة الأجنبية فى الإعلان، يختلف أثره هنا عن هناك، فالإعلانات الحالية (إعلانات الشاى وحلوى الأطفال على سبيل المثال) التى تركز على أن استهلاك السلعة يتيح الفرصة لجوائز تتراوح بين النقود والهدايا العينية، بل وحتى إقامة شعائر الحج والعمرة، (هناك مثلاً إعلان عن نوع من البسكوت يقول ويمكن حظك يضرب وتكسب ياخبر أبيض ٢٥ ألف جنيه) وهذا من شأنه -خاصة فى ظل توجه أغلب الإعلانات الحالية للطفل- أن يرسخ قيمة الحظ فحسب، وأن يحجب معنى الجهد والعمل أو الإنتاج، بينما هناك، فرغم وجود هذا النمط من الإعلانات، وغيره كثير (اليانصيب، المراهقات.. إلخ) إلا أن أهم ما يحقق الربح أو الكسب أو الدخل هو العمل الاجتماعى المنتج.

كذلك فالإعلان فى المجتمع المصرى عن السلع الموجهة لمخاطبة احتياجات الشرائح العليا من البرجوازية المصرية (التكليف والسيراميك والسيارات وأطباق استقبال إرسال الأقمار الصناعية.. إلخ) حرة بإقامة تساؤل حول معايير ترتيب الاحتياجات فى هذا المجتمع، الذى نسمع دائما -ومن الحكومة نفسها ممثلة هذه الطبقة- عن ضرورة ترشيد الإنفاق، وترشيد الطاقة، إلى آخر تلك القضايا.

وإذا كان ما سبق يعنى بالأشكال غير المباشرة للتبعية الثقافية فى محتوى الإعلان، فإن اسم السلع يكون أحيانا ذا دلالة مباشرة، كذلك فالملامح السائدة لبطلات أو أبطال الإعلان، والمختلفة تماما عن الملامح السائدة فى المجتمع المصرى، ذات دلالة مباشرة.

وبعد، فالإعلان أحد أشكال ترويج التبعية الثقافية، إلا أن الحل فى مواجهته لا تأتى عن طريق ترشيده، وإنما عن طريق تنمية المجتمع ككل، عن طريق خلق مناخ عام، لا يحتاج إلى ايدولوجيا تكرر التبعية وتمهد لها سبلا أكثر بكثير وأكبر مما هو موجود.



## المراجع

- ١- فى العلاقة الجدلية بين الثقافة والعلاقات الإنتاجية الاجتماعية والسياسية والطبقية، انظر «برهان غليون»: اغتيال العقل -محنة الثقافة بين السلفية والتبعية، دار التنوير - بيروت.
- ٢- انظر كتابات «مهدى عامل» خاصة: مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي فى حركة التحرر الوطنى. الفارابى - بيروت.
- ٣- انظر مثلاً لحمزة علوى:
- H. Alavi "The State in post- Colonial Societies- Pakistan and Bangladesh" New Left Review No74-1972
- ٤- تدور هذه الفكرة فى أغلب كتابات سمير أمين، وإن كنا نقترح مراجعة كتبه التالية بوجه خاص :  
( أ ) أزمة المجتمع العربى: مكتبة مدهولى - القاهرة .  
(ب) ما بعد الرأسمالية: مركز الدراسات الوحدة العربية - بيروت .  
(ج) بعض قضايا المستقبل: تأملات حول تحديات العالم المعاصر -مكتبة مدهولى القاهرة -١٩٩١.
- ٥- انظر مثلاً:
- (A) Wallerstein, L "Capitalism & world Economy" London 1974.
- (B) Wallerstien, "The Modern World Wystem" Academic Press- New York and London 1974
- ٦- راجع مثلاً:
- Cardoso & Faletto "Dependency and Development in Latin America" New left Review No34-1972.
- ٧- انظر لبولا نتراس :  
( أ ) نظرية الدولة- ترجمة «ميشيل كيلو»، دار الطليعة بيروت ١٩٧٥ .  
(ب) السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية ترجمة « عادل غنيم » دار الثقافة الجديدة - القاهرة - ١٩٨٩.
- ٨- فيما يتعلق بجرامشى انظر:-  
( أ ) فكر جرامشى السياسى ترجمة «جورج طرابيشى» دار الطليعة بيروت ١٩٧٥ .  
(ب) جرامشى دراسات مختارة ترجمة «ميخائيل ابراهيم مخول» وزارة الثقافة -دمشق- ١٩٧٢.

- (ج) «جرامشى حياته وفكره» ترجمة «سمير كرم» المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت - ١٩٧٧.
- (د) «قضايا المجتمع المدني العربى فى ضوء أطروحات جرامشى» مركز البحوث العربية - القاهرة - ١٩٩٢.
- ٩- انظر « هيرت شيلر » « المتلاعبون بالعقول » ترجمة «عبد السلام رضوان» سلسلة عالم المعرفة - رقم ١٠، الكويت.
- ١٠- أشرف فرج أحمد «الإعلان التليفزيونى وعلاقته بالقيم فى ظل الانفتاح الاقتصادى» رسالة ماجستير غير منشورة - آداب عين شمس - ١٩٨٨.

## الفن العربى الحديث بين التفرد والتبعية

عزالدين نجيب \*

إن الفن -منذ نشأته على الأرض- هو صيغة لوعي الإنسان بالوجود، وبذاته، وبالمجتمع الذي يعيش فيه.

هذا الوعي الإنساني، كان خلاصة لنضال الإنسان ضد الطبيعة والقوى التي تقهره، ومحاولته اكتشاف قوانينها والسيطرة عليها لامتلاك مصيره والارتفاع بواقعه مادياً وروحياً، بما يشكل الفكر السائد في كل زمان.

والفكر السائد يختلف من عصر إلى عصر، ومن مكان إلى مكان، تبعاً للظروف البيئية من ناحية، ولتطور الوعي الإنساني والمصالح الاجتماعية -مع تطور الزمن- من ناحية أخرى. لقد تنقل هذا الفكر بين الإيمان بالقوى الخارقة للطبيعة، وبين السحر، والأسطورة، والدين، والعلم، والمذاهب الفلسفية والسياسية. وكان الفن دائماً هو أهم أدوات التعبير عن هذا كله. ومن ثم كان شكل الفن يتغير ويتطور تبعاً لتغير وتطور العقائد الفكرية من زمن إلى آخر، وتبعاً لاختلاف ظروف المكان والبيئة من بقعة إلى أخرى، ولطبيعة الطبقة السائدة وفكرها الذي تصبغه على مجتمعتها وعصرها.

وهكذا نرى أن عاملي الزمان والمكان كانا دائماً عاملين جوهريين في تطور الفن على مر العصور؛ فالزمان .. هو وعاء للعصر، تتفاعل فيه العوامل الاقتصادية والاجتماعية، وتتشكل من خلاله ملامح الفكر .. والمكان .. هو الإطار الذي تتشكل بداخله ملامح الطبيعة والتقاليد والطابع الخاص للبيئة ؛ أي كل ما من شأنه أن يشكل ملامح الواقع وتفرد. إن الفن المصري القديم -على سبيل المثال- لم يكن من الممكن أن يظهر في زمان آخر أو في مكان آخر

---

\* فنان تشكيلي وناقد

غير مصر، ذلك أن شمولية النظرة إلى الوجود، وفكرة الخلود التي قامت عليها فلسفته، لا يمكن فصلها عن نظام الحكم الشمولي المركزي، وعن فكرة خلود الملك الإله .. ومن ثم عن فكرة بناء الأهرام .. وعن الطابع الجنائزي الذي قام عليه الفن المصري .. وأن مثالية القيم الأخلاقية المستمدة من الآلهة ومن الضمير المبكر للبشرية، لا يمكن فصلها عن المثالية الإجمالية في القواعد التي تحكم الفن المصري القديم. كما أن عوامل البيئة النهرية الزراعية المستقرة وما فيها من نظام طبيعي ثابت -جغرافياً وفلكياً- لا يمكن فصلها عن النظام الصارم لذلك الفن بما فيه من استمرارية واتساق.

### « فنون » .. إسلامية

والفن الإسلامي -كمثال آخر- يعطينا الدلالة بوضوح عن هذه العلاقة الجدلية .. فالدعوة الإسلامية التي ظهرت في شبه الجزيرة العربية لم يصاحبها إلا فن الشعر، ذلك أن طبيعة الفكر الإسلامي، من ناحية، وطبيعة المجتمع البدوي الصحراوي، من ناحية أخرى، بما فيه من تقشف، وبما يصاحبه من عزلة عن الاتصال بحضارات سابقة، لم يكن يناسبه غير فن القول، في حين أن نفس الدعوة الإسلامية عندما انتقلت إلى أقطار أخرى، صاحبها فنون تشكيلية عظيمة، تنوعت في أشكالها ومضامينها من الشام إلى العراق إلى مصر إلى إيران إلى الهند إلى تركيا إلى أسبانيا إلى الصين .. ولن نجد فناً إسلامياً في كل من هذه البلدان يشبه الآخر. وإذا سلمنا جدلاً بأن الفكر الديني وراؤها جميعاً واحد أو متشابه. (وهو في الواقع قد تحول إلى مجرد خلفية عامة تتفاوت في قربها أو بعدها من مقدمة الصورة بين بلد وآخر وبين زمن وآخر) فإن الفكر الاجتماعي والسياسي، بالإضافة إلى طبيعة المكان، وإلى التراث الثقافي (الميثولوجي، والأخلاقي، والجمالي) هذه العوامل تختلف من بلد إلى آخر، فضلاً عن طبيعة الطبقة السائدة، التي تشبع احتياجها للفن وفقاً لفكرها وذوقها، والأمثلة على ذلك كثيرة : منها قصر الحيرة في الأردن أيام الدولة الأموية - الذي حفلت حماماته بتصوير النسوة العاريات، تأثراً بالفن الروماني وبذخ الملوك في دولة تحولت إلى إمبراطورية تسود العالم .. ومنها فن تصوير المخطوطات في الدولة العباسية ببغداد، الذي كان فناً دنيوياً صرفاً لا يمت بصلة إلى الدين .. وكان تعبيراً عن حاجة عصره إلى المتعة والتسلية والثقافة العلمية المترجمة عن اليونان.



## جماليات « ديموقراطية » !

على أن بوسعنا أن نجد لدى كل بلد -في فترة محددة- فنين وليس فناً واحداً، ينبعان من ثقافتين متميزتين، هما الثقافة الرسمية والثقافة الشعبية، تلك التي تتكون من نسق حياة كامل يجمع التقاليد والمعتقدات والسلوك والإبداع الفني والفكري، وهو ما يشكل في النهاية ما يسمى بشخصية شعب من الشعوب. وما يؤسف له أن هذا الجانب قد غاب في معظم الأحيان عن فكر أغلب المؤرخين وعلماء الجمال لدى تأريخهم للفنون والحضارات المتعاقبة .. الأمر الذي جعل هذا التاريخ غالباً تاريخ ملوك وليس تاريخ شعوب .. وقد يكون عذرهم هو افتقار المراجع والأصول لتلك الثقافات الشعبية، إلا أن القليل المتاح منها يمكن أن يشير إلى التناقض التام بينها وبين الثقافة الرسمية، تبعاً لاختلاف الفكر السائد والوظيفة التي تطلب من الفن في عصر بعينه وللمصالح الطبقية التي يعبر عنها.

لكن هناك تياراً فكرياً يرى أن هذا منظور تقليدي فات أوانه، ولم يعد صالحاً لعصرنا الحديث، وقد يصلح لتفسير فنون الحضارات القديمة والفنون التي نشأت في ظل سيطرة الدين أو الإقطاع أو الطبقات الاستبدادية، وفي ظل العزلة الحضارية والثقافية لشعوب العالم عن بعضها البعض، حين كانت القيم الجمالية محدودة بذوق الطبقات الحاكمة والمالكة للثروة، ومحكومة بالعوامل الجغرافية لكل بلد نظراً لعزلتها عن العالم، وافتقار جسور الاتصال بينها وبينه.

ويرى أصحاب هذا التيار، أن الأوضاع قد تغيرت منذ عصر الثورة الصناعية الأوروبية وحتى الآن، حيث انتهت سيطرة الطبقات الإقطاعية وهيمنة الكنيسة والأفكار الغيبية والشمولية، والأذواق الفنية التي تفرضها السلطة والطبقة السائدة، حيث دخلت الشعوب عصر الديموقراطيات، وحيث ظهر دور الفرد العادي واحتياجه المتميز للفن والفكر وأصبح له ذوقه الخاص، كما ظهر دور الآلة واختصارها للجهد الإنساني وللزمن، وتأثيرها في إيقاع الحياة اليومية وأنماط الذوق والسلوك، مما استدعى تغيرات سريعة متلاحقة في أشكال الفن واتجاهاته؛ وأدى إلى سرعة انتشارها من بلد إلى آخر، نتيجة لثورة المواصلات والتكنولوجيا والتفاعل الناجم عنها .. ومن ثم: فإن الفن -كما يقول أصحاب هذا الرأي- لم يعد محكوماً بأسباب بيئية أو فكرية تنعكس عن المجتمعات والايديولوجيات والأماكن، وإنما أصبح الفن لغة عالمية وإنسانية شاملة .. وإن القيم الجمالية -في عصر العلم والتكنولوجيا- هي قيم تحمل خصائصه

وتستلهم روحه وجمالياته، التي تنبع من العقل الإنساني ومن الصناعة، وهي بالتالي قيم ديناميكية متحررة تحقق الجمال والمنفعة في أي مكان، ولذلك فهي قيم ديمقراطية. أما دعاة الفن المرتبط بزمانه ومكانه وبيئته ومجتمعه -على حد قول أصحاب هذا الرأي- فهم برجوازيون جامدون فاتهم ركب التقدم فلم يستطيعوا ملاحقة تيار العصر، فراحوا يتمحكون في البيئة المحلية ويشيرون نكرة التراث والشخصية القومية ليبرروا تخلفهم وانعزالهم ١١

وقد ساد هذا الفكر في الدول الغربية خلال هذا القرن، ووجد انعكاساً واضحاً له في بلدان الشرق المختلفة حتى اليوم، بحكم التبعية لثقافة المستعمر، أو الغزو الثقافي، أو التقليد الناتج عن مركب النقص، أو -وهو الأهم- بسبب الانقطاع عن التفاعل مع الثقافات الشعبية القائمة في مجتمعاتهم .. لكن الإنتاج الفني لهذا التيار باتجاهاته المتعددة، كان يثبت فكرتنا عن أثر الزمان والمكان والفكر السائد على الفنان المعاصر أكثر مما ينفىها .. فبالرغم من أن المجتمعات في هذه البلدان الرأسمالية قد توارى عن فكرها الإيمان بالغيبيات، ونعمت بالحرية الاقتصادية والسياسية، وتحرر فيها الفنان من أي سلطة أو ضرورة فكرية أو اجتماعية، وعبر عن نفسه تعبيراً ذاتياً صرفاً وحرراً، فإننا نلاحظ أن الفن في تلك المجتمعات خلال نصف القرن الماضي قد اتخذ أحد مسارين:

إما أن يكون استجابة اختيارية من الفنان لمتطلبات المؤسسات الاقتصادية والتجارية التي تلبي احتياج المستهلك البرجوازي للفن، مما جعل الأعمال الفنية تتقوّلِب في أنماط استهلاكية شائعة ومكررة تخلو من الفكر ومن المضمون، لتشبع الحاجة المتزايدة لدى البرجوازية الصاعدة إلى المتعة الحسية والإثارة البصرية، في إطار فن الزينة أو الحلية الاجتماعية .. وتحول الفن إلى نوع من «الموضة» شأنه شأن الملابس والأثاث وورق الحائط، تتحكم في منتجاته مؤسسات ووسطاء مثل أي سلعة تجارية.

وإما أن يكون الفن تمرداً غاضباً على القانون السائد للبرجوازية، ذلك أن الفنان في العالم الرأسمالي قد أدرك أن الحرية في مجتمعه ليست سوى قناع زائف للحروب الاستعمارية والاستغلال والضياع للفرد، وغطاء لتشويه في عصر البلاستيك والكمبيوتر والميكنة البشرية، باسم عصر العلم والتكنولوجيا، وهو الوجه الآخر للخواء الروحي وللإغتراب والافتقار إلى العقيدة. كما أدرك هذا الفنان أنه لا يملك في النهاية إلا أن يكون مهرجاً ومسلياً للأثرياء والفارغين ومخدراً للضائعين، أو أن يظل مغموراً مجهولاً في غمرة «الموضات» المتقلبة ..

وهكذا تمرد على مجتمعه، فاندفع يشوه ويحطم النموذج الاستهلاكي للفن، كنوع من الاحتجاج على هذا المجتمع، أو كنوع من لفت الانتباه إليه بأي ثمن كسباً للشهرة، في واقع بلغ التنافس الدعائي فيه حداً جعل لغة الجنون أعلى صوتاً من لغة العقل والصدق، وهذا ما نرى آثاره في الاتجاهات الفنية المتطرفة في استخدام الأساليب الغريبة في إثارة الدهشة والسخرية من كل شيء، والتي تعبر عن حالة من الهستيريا تقابل ما ينتشر أيضاً من الرقص الهمجي والموسيقى الصاخبة.

ولعلنا نلاحظ أن كلا المسارين: سواء بتحول الفن إلى أنماط استهلاكية، أو إلى احتجاج عصبي على واقع المجتمع أو اختراقه بالتقاليع .. إنما يعبران عن تأثير مباشر من الفنان بعنصري الزمان والمكان، أي بفكر العصر السائد وواقع المجتمع، حتى وإن كان تأثيراً بالسلب.

وليس من قبيل الصدفة أن نرى في العشرين سنة الأخيرة عودة كثير من الفنانين في أوروبا وأمريكا إلى الواقعية، بأشكالها المختلفة، ونلاحظ أن فناني عدد من دول أوروبا الغربية -خاصة إيطاليا وألمانيا- يبحثون بجدية، من خلال أعمالهم الفنية، في ضرورة العودة إلى خصائصهم القومية، واستدعاء رموز حضاراتهم وثقافتهم الشعبية في فنونهم الحديثة، ولعل جناح إيطاليا في بينالي فينسيا قبل الأخير كان أكبر مظهرة في هذا الاتجاه، حيث تعكس أعمال الفنانين الإيطاليين فيه كل ما هو إيطالي: روحاً، وتاريخاً، وثقافة، وطبيعة.

### الفنان أمام معضلة الغرب

وإذا انتقلنا إلى حركة الفن الحديثة في مصر، نجد أنها منذ بداياتها في أوائل القرن الحالي، قد عبّرت عن زمانها ومكانها وحركة الفكر بالمجتمع، بدءاً من التبعية للغرب ( التي كان يغذيها الاستعمار الانجليزي والأساتذة الأوروبيون في مدرسة الفنون الجميلة التي أنشأها الأمير يوسف كمال )، ومروراً بالتعامل مع الطبيعة المصرية والحياة الشعبية بعيون أجنبية كعيون المستشرقين، ثم أخذت في الاستقلال بأساليب مصرية متميزة لكل فنان، وفي التعبير عن البيئة المصرية بروح قومية. بالتوازي مع المد الوطني المناهض للاستعمار، ومع النهوض الفكري والاجتماعي الذي صنعه جيل النهضة، ذلك الذي أعطى للمصري الشعور بالعزة والكرامة والثقة بالنفس والفخر بتراثه وأمجاده .. أي باختصار: الشعور بالانتماء ... ولعل كل ذلك كان هو الزاد الروحي الذي اقتات منه رواد الفن المصري العظام: محمود مختار،



محمود سعيد، محمد ناجي، يوسف كامل، راغب عياد، وهم يبدعون فنهم متواصلين مع أربع ثقافات: الثقافة الرسمية السائدة، والثقافة المصرية الحضارية القديمة، والثقافة الشعبية، والثقافة الأوروبية .. وكان أخطر أشكال التواصل مع الثقافة الأخيرة .. ذلك أنهم كانوا ما يزالون في مرحلة التكوين، ذوي أعواد طرية وأرواح متفتحة نهمة لمحاكاة الثقافة المنتصرة .. مما كان يهددهم بالوقوع أسرى أنماطها، أو بتحولهم إلى مسوخ مهجنة تفتقد الهوية .. لكن الشيء الذي حماهم من هذه المخاطر هو شفاؤهم من عقدة النقص في معترك حركة التحرر الوطني والفكري والاجتماعي، مما جعلهم يفرقون -خلال تعاملهم مع منجزات الغرب ومدارسه الفكرية والفنية- بين نظرة القزم إلى العملاق، ونظرة صاحب الميراث القديم الزاخر بالآلئ الأصلية، إلى صاحب الحلبي الحديثة التي لم يثبت الزمن بعد مدى أصالتها. كما أدركوا أن إشادة الغرب بقيمة عملهم لا تعني بالضرورة امتياز هذا العمل، فإن حكمه عليهم ينبع من تشجيعه لهم على إجادة لغته وليس لغتهم. وهذا هو ما أنقذ المثال مختار مثلاً من أن يصاب رأسه بالدوار بعد حصوله على جائزة صالون باريس وهو في الثلاثينيات من عمره، وجعله يستقل تماماً بأسلوبه بعد فترة من التأثر بالفنان الفرنسي رودان، ويغوص أكثر في مكونات الشخصية المصرية، وهو أيضاً ما جعل المصور الكبير راغب عياد يقول: لقد أقيمت بقبة الغرب إلى البحر قبل أن تصل باخرتي إلى الإسكندرية عائداً من بعثتي إلى روما.

### الفن .. والحرية

وقد شهد جيل الوسط (أو الجيل الثاني في الحركة الفنية المصرية منذ بداية الأربعينيات) تعبيراً قوياً عن الصراع الفكري بين تيارين متناقضين في الفن : تيار التأثر السلبي بالفن الغربي ومدارسه الحديثة المنعكسة عن حركة الزمان والمكان والفكر السائد (في أوروبا القرن العشرين) وذلك على يد جيل جماعة «الفن والحرية» التي قادها الفنان رمسيس يونان، وكانت بدورها انعكاساً لعاصفة الحرب العالمية الثانية على مصر، وتأثراً بالانفتاح الفكري والثقافي على الغرب، واستجابة لرياح التمرد على السلطة الملكية الاستعمارية الإقطاعية القائمة، وعلى كل ما هو موروث وجامد في آن واحد .. ومشاركة في البحث عن الحرية المفقودة للفرد والمجتمع .. أقول كان هناك الصراع بين هذا التيار وبين تيار آخر تبنته جماعة «الفن المعاصر» (التي أسسها حسين يوسف أمين وكان أهم فرسانها المصورين عبد الهادي الجزار وحامد ندا)



إذ جعلاهما البعث في جذور الانتماء المصري، ليس من خلال الموروث الحضاري الرسمي، بل من خلال الموروث الشعبي الأسطوري والوجداني -أي الثقافة الشعبية- للإنسان المصري، في فترة بلغ فيها الصراع الطبقي ذروته في المجتمع .. ولحقت بهذا التيار، وأضافت إليه جماعة «الفن المصري الحديث» ١٩٤٦ .. التي كانت أكثر ملامسة للتحويلات الاجتماعية والسياسية، وأفصححت عن آمال أعضائها في مستقبل أفضل للشعب من خلال تعبيرهم الفني..

ولم تكن كلتا الفصيلتين في التيار الثاني بمعزل عن حركة الفن العالمي، لكنهما انتقيا منه ما يلائم تركيب الواقع المصري زماناً ومكاناً، وحركة الفكر الناهض فيه .. ويمكننا أن نقول مثلاً إنهما قاما «بتمصير» اتجاهات فنية مثل السريالية والتعبيرية، وهو ما فشل في تحقيقه فرسان جماعة «الفن والحرية»، (مثل رمسيس يونان وفؤاد كامل التلمساني) الذين كانت رؤاهم الفنية انعكاساً ذهنياً لمدارس الغرب، وإن علت النبرة النقدية التقدمية في كتاباتهم .. الأمر الذي جعل تجربة «الفن والحرية» تتحول إلى صفحة مطوية في قاموس الفن المصري الحديث، بينما استمرت محاولات جماعتي الفن المعاصر والفن الحديث تتفاعل وتتنامى داخل المجتمع والحركة الفنية المصرية المعاصرة وتتطور أساليب من بقى على قيد الحياة من أعضائهما، وتتوالد من خلال أفكارهما أجيال جديدة من الفنانين، وذلك بعد ما يقرب من نصف قرن على قيام الجماعتين .. وأشير على سبيل المثال إلى من ينطبق عليهم ذلك من فنانيهما : الجزار، حامد ندا، جمال السجيني، حامد عويس، جاذبية سري، إنجي أفلاطون (بعد أن تطورت خارج فكر جماعة الفن والحرية).

### الولاء للتراث

وعلى نقيض هذين التيارين، ومتوازيًا معهما، ظهر تيار جماعة الفنان «حامد سعيد» الذي ذهب إلى أقصى الطرف الآخر في الولاء للعوامل التراثية القديمة، حتى جعل منها الفاعل الأعظم في فكر وإبداع الفنان المعاصر، وجعل همه محاكاة أنماط من الفنون المصرية الحضارية، من فرعونية وقبطية وإسلامية، بعيداً عن الفكر الذي أوجدها، والتغيرات المتلاحقة في حركة التاريخ والمجتمع بما تفرزه من فكر وما تقتضيه من تعبير جمالي .. وبالرغم من الهيكل النظري الضخم الذي أقامه حامد سعيد حول الشخصية المصرية وحول الأصالة والمعاصرة والفن

والحياة، فإن ترجمة كلمة المعاصرة في الإبداع الفني كما يراها لم تزد عن تطبيقات للطابع الجمالي في التراث على الأدوات المستعملة في حياتنا اليومية، ونظرا لأن تحقيق ذلك في الواقع يقتضي تغيير نسق حياة المجتمع بكامله، حتى تتبنى مؤسساته الرسمية والشعبية وسلوك الأفراد هذه الأنماط الجمالية القديمة .. فإن إنتاج أعضاء الجماعة وحواريي حامد سعيد ظل أسير فكرة مثالية، وظل نتاجاً فردياً يتجه أيضاً إلى أفراد محدودين، وعجز عن أن يتحول إلى حركة اجتماعية.

وربما كان من الآثار الجانبية لفهم الفن القومي من هذا المنظور التراثي وحده تنامي حركة أخرى في الفن المصري المعاصر، تزعم التوجه إلى خلق فن قومي، وذلك باستعارة عناصر مجتزأة من التراث، وإعادة صياغتها وتنسيقها في نسق تجريدي حديث. لكنه في الحقيقة يتعامل معها من منطلق التنميط الخارجي لجزئيات هامشية من عناصر هذا التراث، مثل «الموتيفات» الفرعونية أو القبطية أو الشعبية، ومثل حروف الكتابة العربية والزخارف الهندسية الإسلامية، دون أن يتحاور مع الفكر الذي أوجدها، أو يتعرف على الظروف التي نشأ وعاش فيها.

إن مثل هذا الاتجاه لا يعترف بأن الشكل الفني هو ابن للزمان والمكان والفكر، قبل أن يكون شكلاً جمالياً مجرداً، فإذا عرّيناه من نسبه الشرعي إلى صلب حضارته، وانتزعناه من بنائه القديم كقالب جمالي، فإننا لن نحصل في النهاية إلا على قلبية نمطية جوفاء، وعلى شكل تزييني فارغ من المضمون الفكري والإنساني، خال من التعبير، عن العصر القديم الذي انتزع منه هذا القالب، وعن العصر الذي نعيشه، وسنجد الفن يتجه من خلال هذه القوالب الجاهزة إلى الاغتراب عن مجتمعه، وإلى التحول إلى أنماط استهلاكية وقتية براقية، تتباعد عنها الجماهير بقدر ما تتباعد هي عنهم، وفي الوقت ذاته يجد الفنان نفسه سائراً بعمله الفني في طريق مسدود ..

كل هذا ينطبق تماماً على منجزات هذا الاتجاه في الحركة الفنية المصرية حالياً .. وليس من قبيل الصدفة أن يجد -بالرغم من كل ذلك- فرصته التاريخية في الانتشار والسيادة على المستوى التجاري في السنوات الأخيرة، فهو أنسب شكل لتلبية احتياج الفئات الاجتماعية الجديدة الصاعدة التي تمتلك الثروة وتهفو لانتحال ما يكسبها سمة الأصالة وإن كان قشوراً مظهرية غالية الثمن.

## القاعدة .. والاستثناء

ومن حسن الحظ أن هناك عددا - وإن كان محدودا - من الفنانين المصريين، يستوعب هذه القضية ويجهتد بتنويعات مختلفة في حل مشكلاتها في إبداعه، ويسعى إلى التحاور مع موروثة الحضاري عبر حقبة المتتالية بعقلية جدلية، ويستخرج منه ما يحمل رسالة هذا العصر ويلبي احتياج المجتمع ...

وإذا انتقلنا إلى حركات الفنون التشكيلية العربية المعاصرة، سنجد واقعها متقاربا - إلى حد كبير - مع حركة الفن المصري، في توجهاتها وأساليبها، وقد يتشابه بعضها معها في النشأة والتكوين والمسار، مثل حركة الفن العراقي، وقد تتصاعد حدة التأثير بالغرب في بعضها الآخر مثل حركة الفن في المغرب وتونس، أو تتأرجح بين النموذجين الغربي والعربي مثل حركات الفن في دول الخليج، لكننا نلاحظ تناميا مطردا في المستوى الإبداعي والتقني في مجمل فنون الأقطار العربية في السنوات الأخيرة، وتبدى ذلك بوضوح في بينالي القاهرة الدولي الأخير الذي بدأ في شهر ديسمبر ١٩٩٢، حيث اجتهدت هذه الفنون كي تقف على مستوى حركة الفن العالمي في أواخر القرن العشرين.

غير أن الملفت للنظر أنها كانت تحمل في طياتها ندرة فقدانها للتفرد، الناشئة عن عدم الاستيعاب لأهمية عنصرى الزمان والمكان، اللذين تتأسس عليهما خصوصيتها وهويتها القومية، وذلك في سياق محاكاتها للاتجاهات والتيارات الفنية الغربية، سعياً وراء سراب العالمية الخادع، الذى يغرى فناني شعوب العالم الثالث بأن يدفعوا أغلى ما يملكونه - وهى الأصالة النابعة من عراقة التراث وعبقريّة المكان - ثمناً للاعتراف بهم على هوامش المحافل الدولية وفي ذبول موسوعات الفن العالمية، ولا يجنون في النهاية إلا التبعية للثقافات العرضية المهجنة، التى لم تثبت جدارتها بالخلود، رغم كل الضجيج الإعلامى ومؤسسات الاستثمار التجارى للفنون، وفق مخططات بيوت المال أو صناع الثقافة وأنماط الذوق الرامية إلى تذويب هويات الأمم والشعوب، متوافقة مع نظام عالمى جديد يحكمه قطب أوحده، يجعل من دول العالم أجمع توابع تجرى فى فلكه، لا فرق فى ذلك بين الثقافات والسياسة والاقتصاد.



وقد كان المأمول أن تكون الأجنحة العربية فى هذا الملتقى الدولى للفن قطبا مغناطيسيا مقابلا لتلك الاتجاهات الأجنبية، يتحاور معها من منطلق الاستقلال والتفرد، فوق أرض تعد مهد الحضارة الإنسانية وذروة فنون العالم القديم، إلا أن العكس تقريبا هو ما حدث؛ فإن أعمال الفنانين فى جناح المغرب على سبيل المثال لا يمكن أن تقنعك بأنك فى جناح عربى، بل إن بعضها ينهل بشكل مباشر من أعمال فنانين أوروبيين معروفين فى إطار التجريدية التعبيرية، وهو الإطار نفسه الذى تندرج بداخله كثير من أعمال فنانين من الأردن والإمارات والبحرين والعراق والكويت والسودان، بتنوعات مختلفة بين التجريدية العشوائية والتجريدية الإنسيابية والتجريدية التشخيصية والتجريدية الهندسية.

لكن ينبغى الاعتراف بأن الكثير منهم يمتلكون تقنيات عالية وواثقة من نفسها فى خضم هذه الاتجاهات، وقد يحققون فى بعضها تفوقاً على نظرائهم فى الأجنحة الأجنبية، وقد تصل الرؤية الجمالية لدى البعض منهم إلى مشارف الشعر أو الموسيقى أو الحلم أو الدراما أو مذاق الفنون البدائية، لكن ما بحثت عنه بغير طائل هو الهوية العربية التى تغنى عن بطاقة التعريف إلى جوار اللوحة أو التمثال للتعرف على منشأ صاحبهما. ومع ذلك فثمة أعمال فى أجنحة عربية متفرقة تحققت فيها تلك الهوية بدرجات متفاوتة، ومستويات تقنية وإبداعية متفاوتة أيضاً، مثل أجنحة تونس والكويت والبحرين وقطر والسعودية، مع توفر القيم الفنية الأساسية فيها.

وعلى قلة تلك الأعمال واستثنائيتها، فإنها تنم عن أن هناك نوعاً من التوجه الفكرى والقومى نحو قيم جمالية وتعبيرية، تأخذ مفرداتها التشكيلية وعناصرها البنائية من عبقرية المكان ومن واقع البيئة، كما تأخذ مخصباتها الرمزية والمضمونية من تراث روحانى يتواصل مع رؤية إنسانية شاملة، مستفيدة من اتجاهات الفن المعاصر، بفهم لآلياته وظروفه الخاصة، وهى تسعى بجدية لبلورة مدرسة قومية متميزة.

لكن تظل المشكلة الصعبة أمام هؤلاء الفنانين هى: لمن يبدعون؟

فهم أمام خيارات متعارضة : بين فئات تمتلك الثروة وتفقد الذوق والثقافة ، وفئات ترى الفن حلية خارجية يعيون تابعة للثقافة الغربية المأزومة أو أسيرة "لموتيفات" مجتزأة من حضارات قديمة منبثة الصلة بعصرنا وواقعنا، وبين احتياج الفئات العريضة من



المجتمع للفن، وهى فئات الفقراء الذين يدفعون ثمن سياسة السوق الحرة ولا يستطيعون أن يقيموا أود فنان!

وقبل ذلك وبعده ، تبقى المشكلة الأصعب ، وهى كيف يكون الفنان تعبيراً حضارياً عن واقعه وعصره، مستوعباً (التيار) الزمان وخصوصية المكان وحركة الفكر، بينما نرى مسيرة الأجيال المعاصرة من الفنانين المصريين فى مجملها، مروراً على شاطئ الزمان والمكان، أكثر منه انغماساً فى النهر العربى وامتزاجاً بطميه واستخلاصاً لرحيقه بقوة يستطيع استنباطها المواطن العادى والمواطن مرفه الذوق على السواء، مثلما كان الحال مع فناني الرعيل الأول.



## عن العمارة والتبعية الثقافية

د. عبد الحليم إبراهيم \*

أشكر ، فى البداية ، الدكتورة أمينة رشيد مقررة الندوة ، لكن أعتذر عن عدم تقديم ورقة مكتوبة جاهزة . ولذا اسمحوا لى أن يكون عرضى هو مجموعة من الخواطر والأفكار عن العمارة والتبعية الثقافية ، وفيها أركز على تجربة ذاتية أو شبه ذاتية عمرها حوالى عشرين عاماً فى العمل والممارسة ، وهى تجسد فيما أعتقد - نوعاً من "المواجهة" ولما رأيت نوعاً من "التبعية " ، خصوصاً فى هذا المجال .

تجربتى والأعمال التى سأحدث عنها تدور فى ثلاثة مجالات أساسية متعلقة بالعنوان ، أى بعنوان "التبعية والعمارة" ، يدور المجال الرئيسى لنظرية العمارة حول فكرة النظام الحضارى ، النظام العمرانى أو فكرة النظام بصفة عامة ، وهذا موضوع أساسى بالنسبة لقضية العمارة ، التى تأخذ جانباً كبيراً من عملى فى هذا المجال .

المجال الثانى ذو بعد تطبيقى يتناول الإشكالية الأساسية فى قضية العمارة ، تطبيقياً ، ويركز على العلاقة بين الفكرة أو التصميم أو الرؤية والتنفيذ ، ويتساءل عما إذا كان الفكر المعماري مترجماً لتصميم هو منفصل أو معزول عن التنفيذ ، وهل هو متصل به متوحد معه أم منفصل عنه ، أى يتناول النموذج التطبيقى للعمل المعماري أو النمط الإنتاجى للعمارة ، وهل يجمع بين الفكرة والتنفيذ أم أنه يفصل بينهما عمداً ، بحيث يكون هذا الوضع سمة من سمات النموذج أو النمط .

المجال الثالث هو جانب مجتمعى يتصل بأن العمارة - كأيّة سلعة- تختلف عن النتاجات المختلفة الأخرى ، كما تختلف أيضاً عن الفنون الأخرى . إنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع . فالإنسان لا يعيش فقط ، إنه ينظر ويرى ويستوعب ويحس وما إلى ذلك ، إنه - باختصار -

---

\* استاذ الهندسة ، جامعة القاهرة

يستهلك ويعيش ، وبالتالي تطرح إشكالية أساسية للمنظوم المجتمعي في العمارة : هل إنتاج المبنى ، سواء على مستوى الفكرة أو الصلة بين الفكرة والتطبيق ، عملية مفروضة من قبل المجتمع ، مشروطة بشروطه ، أم أنه يسمح بالتعبير عن رغبات ورؤى وتصورات المبدع للمجتمع ؟ وهل هذا المبدع يعبر عن عالمه الخاص أم عن عالم النخبة ، سواء كانت سلطة أو قلة ذات مكانة اقتصادية متميزة ؟

حول هذه المحاور الثلاثة، أعرض بسرعة شديدة جداً تجربة عمرها بالكامل أكثر من عشرين عاماً. بدأت تجربتي - واستحوأ لي ببعض الجوانب الشخصية فإن هذا سيعطى مصداقية لموضوعي- مع هذه الأسئلة في ٩ يونيو ١٩٦٧ . . في لحظة عاشها كل أبناء جيلي في مواجهة مفزعة مع لحظة الهزيمة . وكان من تجربتي أنني أدركت ، أو تحسست الصلة، ما بين العمارة - كما تعلمتها ومارستها قبل هذه اللحظة- وبين الهزيمة. ولم تبرح خاطري إطلاقاً، منذ هذه اللحظة ، الرغبة في أن أجد إجابة عن هذا السؤال : هل هناك صلة بين العمارة والهزيمة ؟ وكانت رحلتى بمجملها ، ذات شقين : الشق الأول البحث عن الصلة بين العمارة والهزيمة، إذا أخذنا لحظة التاسع من يونيو كلحظة توقف، وأيضاً البحث عن العلاقة بين العمارة والحرية.

وقد ارتبط بهذا البحث سعيي إلى قلب هذه "المواجهة" ، وقد حاولت أن أقلب - بنوع من الطموح ، وخلال رحلة ممتدة - هذه المواجهة ، بادئاً ببعض تجاربي في القارة الأفريقية ، ثم أوروبا ثم الولايات المتحدة الأمريكية ، واستغرق هذا مدة طويلة، ونتاج هذه المرحلة ثلاثة أعمال . العمل الأول هو عمل نظري منشور؛ رسالة علمية تحاول أن تبلور التركيب النظري للنموذج البديل ، ويجيب عن هذه الأسئلة الثلاثة: فكرة النظام ، فكرة النمط الإنتاجي ، ثم الوضع المجتمعي للعمارة . وقد أسميتها احتفالات البناء ، وهذه الرسالة أنتجت في ظروف بالغة التركيب، وأجيزت كرسالة دكتوراة في جامعة كاليفورنيا سنة ١٩٨٧. والعمل الثاني في هذه الرحلة هو مشروع عمراني شاركت فيه مع مجموعة من الزملاء من أنحاء كثيرة من العالم النامي ، وقام هذا المشروع على طرح تصور لدراسة المجتمعات النظرية للنظام البديل وعلاقة البديل بوضع الإنسان في هذه العلاقة - العمل المعماري- ومشروع لبناء أو إعادة بناء حي من أفقر الأحياء في مانيلا بالفلبين يسمى : التجربة المريرة.

العمل الثالث في هذه الرحلة يتمثل في تجربة ميدانية، وهي محاولة العمل مع مجتمعات



الأقليات والمجتمعات المقهورة فى قلب الولايات المتحدة الأمريكية . وقد عملنا مع مجتمعات فقيرة فى مدينة بيرلى .

هذه - باختصار - عناوين ثلاث تجارب ، أظهرت لى بوضوح أن مواجهة التبعية فى قلب النظام أصعب منها خارجه .

الجزء الثانى أو الشق الثانى من التجربة أننى قررت - وهذه قناعة شبه يقينية - أن العمل المعمارى الحقيقى لابد أن يكون فى مكان لا يمكن أن تثار فيه تساؤلات فيما يتعلق بمشروعية التحديث . بمعنى أن العوائق التى قامت أمامنا فى الولايات المتحدة على المستويات الثلاثة - النظرية و التطبيقية والتجريبية - كانت فى النهاية تتوقف على من أنت ومدى مشروعيتك ، هل أنت من هذا المكان ، تستطيع أن تأخذ هذه الأمور بالفعل إلى حد المواجهة أم لا ؟

بالنسبة للتجربة فى مصر من سنة ١٩٨٠ - ١٩٨١ حتى الآن ، يمكننى أن أبرهن على بعض اللقطات من وثيقتين. الوثيقة الأولى عنوانها : "عمارة القاهرة ١٩٢٠ - ١٩٥٠" ، وهى محاولة لتوثيق ملامح من عمارة ومبانى القاهرة بين عامى ١٩٢٠ - ١٩٥٠ . وأهمية الفترة تتمثل فى أنها تتضمن الحرب العالمية الثانية، كما تؤرخ أو توازى الحركة الوطنية المصرية وتتواكب مع أبعاد كثيرة للعمارة .

بالنسبة للحركة الفنية بصفة عامة ، فى الفترة السابقة مباشرة على الثورة ، أى سنة ١٩٥٠ تحديدأ كنت أتمنى أن يكون موقف المعمارين فى هذه الحقبة موازياً أو مماثلاً لموقف الفنانين ، أو على الأقل موازياً أو متحدأ مع الحركة الوطنية . لكن العمل المعمارى فى هذه الحقبة كان مستقلاً ، إن لم يكن محيدأ وبعيدأ ، عن الحركة الوطنية .

بالنسبة لما ذكرته حول جهدى وجهد مجموعة من زملائى أو أصدقائى من العالم النامى ، الذين تواجدوا فى الولايات المتحدة ، فقد وجدنا أن ما دفعنا إلى أن نكون هناك هو نفس السبب أو أسباب متوازية تقريبأ ، وقد تمثل ذلك فى ما أسميه مواجهة أكتوبر ١٩٧٦ . ولقد كان حدثأ مهما مؤتمراً الأمم المتحدة تحت عنوان " مؤتمر المستوطنات البشرية" . وهذا المؤتمر أعلنت فيه الولايات المتحدة مسابقة دولية لتصميم معمارى لأقفر الأحياء فى العالم أو أقل الأحياء ثراء . ودخلنا هذه المسابقة . لقد كان هناك - كما تعرفون - فى فترة الستينيات والسبعينيات طموح وآمال كبرى فى أن يسعى العالم إلى بلورة وصياغة الأحلام الجماعية

للشباب والطلاب وكل هذه الحركات وبلورها في كيانات نظرية أو تطبيقية ، وقد دخلنا المسابقة بهذا التصور . تقدمنا بحل ليس ضمن المشروعات وذهبنا لمناقشته ، وكانت هناك وفود رسمية ووفود شعبية ، وقد حضر ضمن الوفود الشعبية وفد من أهل منطقة السونندو ، وكان أعضاؤه هارين من النظام الحاكم - نظام ماركوس - وكتبوا لنا أن المسابقة في مجملها بصورة عامة كانت بناء على اتفاق بين إميلدا ماركوس وشركة من شركات بناء السفن اليابانية لأخذ موقع أهل السونندو الذين يخطط لنقلهم من هذا الموقع وبناء موقع لشركة بناء السفن اليابانية. لكم أن تتصوروا أن جيلاً بكامله من الممارين ناضل نضالاً رهيباً ، ولم تكن الوحيدين ، ولكن جيلاً كاملاً كان يعمل في أمريكا اللاتينية وفي أفريقيا وفي آسيا وبلور الصياغات الكثيرة . كانت صياغتنا وصياغة "جان تانور" في أمريكا اللاتينية وصياغة كثيرين جداً عملوا في أنحاء العالم ، كل هذه الصياغات كانت تبحث عن إجابات لأسئلة ثلاثة تتعلق بكيف يمكن أن نتج غمطاً أو نظاماً للبناء ؟ كيف يمكن أن نصوغ نظاماً جديداً يعطى للإنسان مكاناً في العمل المعماري ؟ أيضاً يربط ما بين التصميم والتنفيذ . . . ويفرق بينهما ثم يعطى الجماعات الشعبية حقها المعماري ؟

انتهت العملية المسرحية بأن جئنا بالرسومات الخاصة بنا وحرقناها جميعاً ، وأعلننا الانسحاب من العمل. لقد كان هناك نوع من التيقظ؛ لأن هناك آليات وبنيات أعمق وأوسع وأعرض من الجهد الذي كنا نبذله ، سواء على المستوى المهني أو على المستوى النظري .

التجربة الثانية ، وهي أيضاً تنتمي للمواجهة النظرية ، كانت على مستوى التدريس. أعلنت مدينة بيرلي التي كانت - كما تعلمون - في لحظة ما في الستينيات والسبعينيات تعج بالحركات الشعبية والوطنية - عن رغبتها في مراجعة المخطط العام للمدينة وبمشاركة السكان. أي كانت هناك دعوة رسمية معلنة للمدينة للمخططين كي يقدموا أفكاراً تسمح بمشاركة السكان في العملية التخطيطية . وتقدمنا بفكرة ، وأشرف السكان بصورة حقيقية بالفعل من خلال أحداث يغيرون بها من شكل الشارع ومن عالمهم بصورة حقيقية . وقولنا بمعارضة من أهل المدينة. لم تكن هذه المعارضة اعتراضاً على الفكرة، ولكن لمجرد المواجهة على مستوى القوة .

النقطة الثالثة - . والتي من المهم أيضاً التوقف عندها - إنه في جامعة كاليفورنيا التي كانت تحاول أن تطرح هذه التصورات في مناهج بحثية كثيرة - بدأ الحديث عن إنشاء مكاتب

ودراسات تسمى " بناء المجتمعات " وليس " العمارة " . وقد تقدمت بورقة بوصفى واحدا ممن يعملون فى هذا المجال الدراسى . وسوف أقرأ ، باختصار ، عناوين هذه الورقة ، لأنها تمثل توجهى النظرى الذى بنيت عليه عملى .

فى النقطة الأولى ، أن العمارة والعمران هما أدوات إنتاج مختلفة ، أدوات غير محايدة ، لإحداث التغيير الاجتماعى والاقتصادى للمدينة . وأن هذه الأدوات إذا لم توجه للتعبير عن رؤى واحتياجات الجماعة فى هذه المدينة ، فإنها بالضرورة ستوجه للتعبير عن احتياجات ومصالح السلطة أو النخبة أو الجماعات الخارجة عن مجتمع المدينة .

النقطة الثانية ، أن كافة المجتمعات الإنسانية ، سواء التقليدية أو الحديثة ، فى أى إطار من الأطر أو أنماط الإنتاج المختلفة ، ما قبل الرأسمالية أو ما بعدها ، لها أدوات أو آليات تربط فيما بين العمارة بوصفها نشاطاً إنسانياً وبين إنتاجها . ولكن كل المجتمعات البشرية ، سابقا وحاضرا وفى أى نمط حسب ما أتصور ، أو كل المجتمعات درسناها على الأقل ، لها آلياتها التى تربط بين العمارة بوصفها منتجا لثقافة الجماعة . وهناك مظاهر لتداعى وتدهور العالم النامى فى عمرانه ، أو مظاهر للسخط والرفض للعمارة الحديثة . وهناك أمثلة كثيرة لهذه المظاهر ، منها - مثلا - أن الحكومة الأمريكية ألغت كثيرا من المشاريع بعد فشل فكرة الحداثة ، ومظاهر التداعى والتدهور ، من ناحية ، ومظاهر السخط والرفض ، من ناحية أخرى ، وهما وجهان لظاهرة واحدة وهى فى رأى الفصل القسرى بين إنتاج المدينة والثقافات الجماعية

النقطة الثالثة ، أن الجذور الحقيقية لهذا الانفصال بين العمارة والثقافة لاتعود فقط لهيمنة نمط الإنتاج الصناعى على نظرية العمارة - المتمثل فى العمارة الحديثة - بل إنها فى الواقع تعود إلى ما قبل الصناعة ، أو إلى ذلك النمط الذى يمكن إرجاعه إلى حقبة كلاسيكية وفلسفتها ونظريتها الفكرية وفكرة النظام ، أى أن مفهوم الكلاسيكية كان بداية ظهور الحداثة . أما العمارة الحديثة ، وبرغم قيامها فى مرحلة الحداثة الأولى ، فقد كانت مثالية وهناك أجيال كثيرة من الشباب أيدت العمارة الحديثة وهاجمت الكلاسيكية ونادت بعصر التصميم ، كما ظهرت تصورات اشتراكية للمدينة ترى أنها يمكن ويجب أن تكون حديقة للحرية . وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية بدا كأن هناك إنسانا جديدا وأن المدينة والعمارة الحديثة هى أيضا نظام جديد يتيح للإنسان أن يمارس العمارة . كل هذه الطروحات ، التى



جرى خلفها كثيرون ، هي إيمان حقيقى وتعلق بهذا الأمل دحض خلال الممارسة دحض أولا خلال مواقف الرواد الأوائل للعمارة الذين نادوا بمثل هذه الأفكار (جروبياس)، فقد انتقل هؤلاء الرواد ، الذين نادوا بهذه الأفكار ، من بلدان متعددة المقولات فى إطار الحركة الأفريقية والوعى الثقافى، إلى الولايات المتحدة الأمريكية . وقد كان انتقالهم انتقالا كينيا . وكانت مقولات بعض هؤلاء الرواد تقود وراءها تيارات بأكملها . على سبيل المثال هناك مقولة لوكوربوزيه - وهو منظر مذهل القدرة- " المدينة آلة للعيش بها " . لقد أصبحت هذه المقولة كتابا ، بل سلسلة من الكتب . وبالتالي أدخلت المدينة فى إطار النمط الصناعى وبصورة متكاملة .

الإعلان الآخر والذي أصبح فكرا أو راية من رايات الحداثة: وهو أن التصميم نشاط أساسى للتنميط ، ويعنى ذلك أن إحكام العملية التصميمية يأتى من اختزال العمل أو الحيز المعمارى وأعمال هيريندروف هى واقع الأمر ترجمة لذلك وإعلاء لهذه المقولة إلى حيز الشعرية. إننا بذلك نجد تنميطة أقرب إلى أن يكون تنميطة من أجل طبيعة الآلة الصناعية ، ولكنه - فى الوقت نفسه- نوع من الأسطورة الجديدة التى تجعل من التنميط فرعا من الإنجاز والإبداع بل وحتى السحر. يتبع ذلك مقولة واتربورجر الذى انتقل من ألمانيا إلى الولايات المتحدة وأحتفل به احتفالا رهيبا واستقبل - كما يقول بيترهوف ( وهو أحد الكتاب الأمريكين)- كأنه أحد الفاتحين لأن الولايات المتحدة كانت تحكمها العسكرية حتى تلك اللحظة . يقول إن الله فى التصميم . إن هذه المقولة تدعو إلى تأمل كل تاريخ العمارة حتى الكلاسيكية . لقد فصل بورجر بهذه المقولة فى العمارة عن رموز الجماعة وعقائدها ، وكذلك قدم نقطة بداية لنزع الحداثة أو الإبداعية المطلقة عن العمل المعمارى، كان العمل المعمارى لايعنى الجودة الصناعية أو الجودة المهنية ، ولكن كانت هناك جهود أخرى تعنى مستوى آخر مابين الفن وبين الإلهام ، كانت هناك أمور كثيرة تعنى أن الله ليس فى التفصيطة ، ولكن ربما فى الزخرف ، ولكن بورجر نزع لهذه القيمة التى كانت تحكم العمل المعمارى منذ بدء العمارة إلى هذه اللحظة . على أى الأحوال ، كانت هذه تصوراتى ، فى الورقة المقدمة لجامعة كاليفورنيا ، عما يجب أن يكون عليه هذا البرنامج الذى سعى تصميم المجتمعات أو بناء المجتمعات . معنى ذلك أن العمارة أخذت بفعل هذه المراجعة التى قام بها رواد الحداثة الأولى من حيز المجتمع وفعاليته إلى حيز الصناعة والنمط الإنتاجى الصناعى، و من ثم قلت أيضا إن برنامج تصميم المجتمعات لابد أن يقوم على مراجعة هندسية ونظرية للحداثة ودحض لمقولاتها .



النقطة الرابعة ، أن التغيير السياسى والمعرفى القائم فى ذلك الوقت فشل فى فترة السبعينيات .

ولقد انتقدنا كثيرون ، وقالوا إن هناك ، نوعاً من انتقال معرفية أساسية . وأنا قلت إن التغيير السياسى يجب أن يواكبه أيضا تغيير معرفى على كل مستويات العلوم الأساسية . وخاصة العلوم النظرية مثل الفيزياء والبيولوجيا والفضاء وغيرها ، وقد كان للعلماء فى ذلك الوقت ، باع طویل فى هذا التنظيم الذى يدعو لإعادة النظر فى أسس نظرية العمارة الكلاسيكية التى قامت أساسا على النموذج الديكارتى الآلى الذى تخطته العلوم الحديثة تخطيا كاملا . ومن ثم ، فإن الدعوة لنموذج معرفى يدعو لطرح جديد لفكرة النظام ولفكرة الإنتاج ونمط الإنتاج تعد شيئا له قيمة تعلو على مستوى الجودة ، ومحاولة للوصول إلى نمط إنتاجى تنظيمى لا يأخذ فى الاعتبار تحقيق رغبات مصمم أو صاحب السلطة ، ولكن تحقيق رغبات آلاف من المستعمرين ، وأيضاً ليس تحقيق رغباتهم الكمية التى تتمثل فى احتياجاتهم التفصيلية اليومية ، بل رغباتهم الإبداعية ، وهذه إشكالية أو معادلة صعبة ، أى كيف يمكن أن نصل لنموذج يكون فيه بالفعل القادم من آلاف المستعمرين والسكان هو جزء من النموذج نتيجة للتغيير الحادث فى العلوم . فنحن كجامعة علينا أن نولى قدرا من الاهتمام لتاريخ النظرية ، ومن ثم الدعوة لنموذج معرفى جديد يقوم على طرح جديد لفكرة النظام ، وهى فكرة مهمة فى إطار الفكر المعمارى لكى يستوعب الجماعة.

النقطة الخامسة : نقطة مهمة جداً أو تخصصنا أكثر من آخرين فى مجالات مختلفة ، بوصفنا نعيش فى إطار ثقافة وطنية معينة . إن دراساتى التاريخية والميدانية للمدن السابقة على الحقبة الكلاسيكية ، فى المعمور الأوروبى ثم المدن الأوروبية أو التى نجت من برائنه فى باقى المعمورة ، أظهرت أن هناك آليات ثقافية وإنتاجية مكنت هذه المدن من أن تصوغ الفكرة بالكامل وتنظر إلى ضرورة وجود عملية عمرانية أساسية تقوم على فهم النظام العمرانى باعتباره ليس ما اكتشف مسبقا ، وأن الكارثة الحقيقية تتمثل فى كون التخصيص يأتى من مصدر مصدق ؛ من نظرية مقننة ومطورة ومدعومة من المؤسسات على كل المستويات ، ولكن البحث العلمى الميدانى الذى قامت به ( ايل مايتين وهاربرو .. الخ ) كشف أن مدنا كثيرة فى أوروبا وغيرها أنتجت هذا النسيج المركب ، مثل مدينة فاس ومدينة تونس وغيرها . ومدينة تونس على سبيل المثال ، أعد رسالة كاملة عنها د . بسيم حكيم من العراق ، وقدمت هذه

الرسالة في جامعة كندا وقرأها بنفسه ورأيناها. كذلك هناك رسالة عن المدينة المنورة ، ورسائل عن عدد كبير جدا من المدن. وفي هذه الأبحاث لم يعد المجال المعرفى يركز على قضايا مثل الإنتاج أو على مستوى العلاقة الاقتصادية .

لقد فهمنا بطرق مباشرة أن جامعة كاليفورنيا غير مستعدة أن تعطى هذه الوثيقة نتيجة لهذه الورقة . وأنا لا أزعج إطلاقا أن هناك تحيزا شخصيا أو عرقيا أو ما إلى ذلك . ولكن (جو البرت) الذى أحترمه وهو من أعلام الحضارة ، قال لى إننى قرأت الورقة وقررت أن يأخذ هذه الوظيفة . كانت العودة إلى قناعة أن بقاء المجتمعات لابد أن يقوم على مشروعية ، يستطيع أن يخول بها المنظر أو الممارس المؤسسات القائمة التى تمثل فى مجموعها تحالفاً ضد هذا الموضوع .

هناك أيضا تفاصيل كثيرة تتعلق بموقف أساتذة جامعة بيركلى من هذا الموضوع . لقد زارنا فى بيركلى فى هذه الفترة حسن فتحى رحمه الله بدعوة من هذا البرنامج ، وقوبل بمقابلة مذهلة كشفت الكثير من الأمور ، منها أن هناك تفاصيل كثيرة فى الورقة موجودة على كل حال، ولكن قضية المشروع مهمة لأننى أتخيل أن موقف الجامعة لم يكن موقفا عنصريا ، ولكنه موقف أكبر بكثير من العنصرية ، برغم أن الذى صاغ نتيجة التصويت أساتذة الاقليات والأسبويون ، وقد وقف ضدنا اليمينيون ثم جماعات أخرى ، بدون إثارة هذا الموضوع بشكل مباشر. لقد تشكلت قناعة العودة بشكل نهائى ، وسلمت بأن " بناء المجتمعات " إذ صح هذا التعبير بدفعنى إلى أن أعمل حيثما لاتستطيع أى قوة أخرى ، مهما كان لها من قوة مؤسسية، أن تتسائل عن مشروعية طرحى لما أومن به فى هذا المجال - نظريا أو تطبيقيا - إذا عن لى أن أعمل هذا العمل وحدى أو بالتعاون مع جماعة ، وأن هذا حق لا يمكن أن أتهاون فيه أو أتنازل عنه ، لأنه المقابل الدقيق لمعنى الحياة فى رأيي، كما فهمت معنى وقيمة المشروعية . وكانت دراستى لهذه المشروعية لأسباب كثيرة جداً ، حيث إننى كنت على قناعة تامة بهذا الحق ، وأنه فى المقابل يمكن أن أدفع حياتى ثمنا له قبل الحصول عليه ، وأيضا لن أضحي بهذا الحق .

عدت إلى القاهرة وأنا أعرض الوثيقة أو أجزاء منها، وجزءاً من وثيقة طويلة عن ١٩٢٠ - ١٩٥٠ ، وخلال هذه الفترة بدأ يتبلور مشروع الحركة الوطنية المصرية . وتفاعل هذا المشروع مع مشروعات الحداثة من ناحية وحركة التنوير والمشروعات الأخرى البديلة التى

تساعد فى المشروعات التفصيلية وغيرها من ناحية أخرى . والحقيقة أن القاهرة وعماراتها يندرج ويتوافق معها ، بدرجة كبيرة ، التحليل الذى طبعته فى ورقة جامعة كاليفورنيا ، التى تشخص الواقع العمرانى الحديث للمدينة ، فالقاهرة مثال للتردى المعمارى المحزن ، وهناك دراسات أعدت حول هذا الأمر . القاهرة وقتها كانت فى حالة مزعجة من التردى العمرانى ، وكان ذلك نتيجة للاتصال ، الذى حدث بصورة مقصودة ، رسمية ، باللغة الرطانة ، بين العمارة والثقافة فى مصر . وهنا سأذكر ، بسرعة ، عدة انتقالات تتصل بعملية فصل العمارة عن الثقافة .

الانتقال الأولى ، أسميها "عمارة الخديوى إسماعيل" وتتمثل فى إدخال القاهرة فى إطار النمط الصناعى الرأسمالى للعمران . فمخطط الخديوى إسماعيل أو مخطط على باشا مبارك ، شارك فيه (رهاوزمان ) وهو مخطط باريسى وكذلك كانت هناك مشاركة فاعلة وشخصية من قبل البارون روشيلد فى حركة العمران حيث ، جاء بنفسه إلى مصر وشارك فى حركة المعمار الهائلة باللغة التركيز التى جرت حول افتتاح قناة السويس ، وملامحها أو بعض ملامحها ، باقية ، بل ومؤكدة لرأى فى حركة العمران هذه ، فقد أدارت القاهرة الجميلة ظهرها لقيادة المنشأة . وأنا هنا لا أتعرض لقاهرة محمد على ، لأننى لا أعتبرها من نفس النسق ، إنه قد توجه إلى الغرب ، إلا أن هذه المحاولة لم تقم بذلك ، بل إننى أزعم أنه فعل ذلك بوعى وإدراك لقيمة الثقافة المصرية الإسلامية فى ذلك الوقت . والعماير التى أقامها والمؤسسات التى أنشأها تقوم دليلاً على ذلك . انظر لعماير " قصر الدويارة " حيث باشر محمد على الحكم ومثل رمز الدولة فى عهده . وانظر إلى " قصر العدل " حيث مؤسسة القانون ، وانظر إلى دار "الضرب" حيث تسك العملة وهى مركز السلطة الثالث وهو رأس المال . وانظر أيضاً إلى منشآت محمد على فى المنطقة السفلى من القلعة ، حيث مجموعة مبانٍ راعت العمارة الصناعية . إذن نحن أمام رؤية متكاملة لمدينة صناعية مذهلة الجمال ومذهلة التكامل أيضاً وتنتج السلاح .

إن عمارة الخديوى إسماعيل على النقيض من ذلك ، وأرجو ألا يفهم تعليقى أنه هجوم على إنجازات الخديوى إسماعيل ، لأن لى رأياً آخر مرتبطاً بتفاصيل كثيرة حول الموضوع . فعمارته كانت مصوغة خارج إطار الثقافة المحلية . إن قصر عابدين الذى أصبح مقراً للحكم ، واضح نسق النظام فيه وعلاقته بالمدينة ، كذلك هناك شارع قصر النيل الذى أصبح مقراً



للسلطة الإدارية والمالية والبنوك ومجلس الشورى والبرلمان وغير ذلك مما أنشأه ، وكل هذا كان نسقا غير موجود ، كذلك هناك ميدان العتبة والأوبرا والمؤسسات المختلفة ، والاختيار المذهل الدقيق فى مواجهة شارع الأزهر. ودار الأوبرا بجوارها حديقة الأزبكية بكل مؤسساتها التى تصوغ مفهوم التنزه ، ثم سوق العتبة للتسوق ، ثم سوق الخضار . كان الخديوى إسماعيل ومخططوه يرسمون نسقا للحياة العامة ؛ نسقا مسبقا يصوغ العمران بواسطة النموذج الذى أشرنا إليه .

إن الدراسات والوثائق التى أنجزت عن عمارة القاهرة فى تلك الفترة ، مثلها مثل كل ما أنتج فى الإطار الاستشراقى ، لم تتخط ظهر المنتج ولم تتجاوز العمليات الثقافية التى أنتجته ، وما كان لها أن تستطيع ، حتى لو أرادت . وربما نجد نماذج من دراسات أخرى ، أشرت لبعضها ، مثل التى قام بها صالح الغزول أو بسيم حكيم ، وغيرهم ممن تحدث عن الآليات التى صيغت بها القاهرة . إذن القاهرة القديمة لم تكن عبثا . وما يسمونه التركيب والتعقيد أو الفوضى القائمة هو نسق أكثر تركيبا ونظام أبلغ إحكاما وأكثر قدرة على استيعاب المتغيرات المختلفة .

أريد أن أنتهى ، باختصار ، إلى أن الإطار العمرانى الذى طرحه أصلا الخديوى إسماعيل والذى بناه الخديوى إسماعيل لإحداث التحول من التقليدية إلى الحداثة خلال آلة الإنتاج الصناعى الرأسمالى أو العمارة ، قد أدى إلى نتيجتين : النتيجة الأولى ، خطرة جدا وهى تنمية وتطور النظام فى النموذج العمرانى القائم . أريد أن نتصور أنه كان يجمع حتى هذه اللحظة منشآت بالغة التركيب والتعقيد ، وإذن فالآليات وكل الآلة الضخمة التى فى أيدينا هذه .. ما الذى حدث لها ؟ لقد تدهور النموذج العمرانى القائم والمتمثل فى المدينة القديمة وتم زعزعة لإنتاج العمرانى متمثلا بالحرف التقليدية والقدرات الإبداعية لدى الممارسين وآخرهم محمود فهمى المعمار ( وهو أبو مصطفى باشا فهمى . الذى أصبح فيما بعد مديراً للقصور الملكية وأستاذا للعمارة بجامعة القاهرة ورئيساً لمصلحة المباني فى نفس الوقت) .

النتيجة الثانية ، خلق ازدواجية كبيرة جدا بين "البلدى" والأفرنجى" ، ودعم مؤسسة الدولة خلال سياسات التعليم والمنح والمسابقات والتكليفات الرسمية وغير الرسمية مما خلق نقطة معمارية معزولة بحكم تحالفها مع السلطة أو مع النخبة . كان مؤشر نجاح هذه النخبة وازدهارها هو إدارة ظهرها للعملية الشعبية ، أى كان هذا موضوع لا بد أن يعلن ، وأنا أذكر



أ . مصطفى باشا فهمى ابن محمود باشا فهمى المعمار . وأيضاً هناك على بك جبر الذى أصبح أول رئيس للمدرسة المعمارية والداعية الأكبر للحدثة . إنها فى رأى إعادة التاريخية لمصر . ليس من الحدثة فى شىء كون على بك جبر ، وهو أشهر معمارى للحدثة بمصر ، هو ابن حى "الجمالية" التاريخى القديم وهو مولود هناك وعاش حتى وفاته فى بيت عتيق بشارع المعز لدين الله الفاطمى . على بك جبر من أسرة مصرية بسيطة، كذلك مصطفى باشا فهمى عمل شارع رمسيس بأكمله ومعهد الموسيقى العربية ودار الحكمة بشارع القصر العينى ، المهم أن مشروع الخديوى إسماعيل أقام نسقا وكان تصوره أن يبلغ هذا النسق خلال حركة . لم ينشئ هذا النسق تماما ، ومن ثم فقد بقيت الميادين والشوارع الأوروبية فى وسط القاهرة للأوروبيين أو النخبة ، واستمر الشعب كارها هذه التجربة ، وكان هذا من أسباب التداعى المعمارى فى مصر .

الانتقال الثانية وهى عمارة الثورة . وأنا ابن هذه الثورة ، ولكنى أقول إن المشروع المعمارى والعمرانى لثورة ٢٣ يوليو كان بمثابة إدخال المفهوم التصنيعى للمدينة المصرية : إنشاء حلوان كمثل صناعى وشبرا الخيمة والوصل بينهما بوسائل الانتقال المختلفة ، وتخصيص الأماكن وكل ما دخل فى مخطط عبد اللطيف البغدادى بإمكانياته الرائعة ، وكل ما يمثل - فيما أتصور - البداية المؤسسية المصرية للصناعة .

الانتقال الثالثة : تتمثل فيما يمكن تسميته ( وهنا أنا استعير صياغة من المنظر الأسباني الأصل وهو بيرللى ) تسريع المدينة . إن تسريع المدينة موضوع لا يأتى ببساطة أبدا ، لأنه فى كل مرة عبر التاريخ واجهت الحركات الشعبية الاجتماعية كانت الأمور تمر بأزمة أو بهزيمة والسلطة تستمر فى هذا . ولذلك أقول إن تسريع القاهرة كان مذهلا لأنه كان مؤسسياً وأعتقد أنه تكريس لهزيمة ١٩٦٧ وليس له علاقة بستة أكتوبر ١٩٧٣ ، لقد تم " تسريع المدينة" بصورة كاملة خلال ثلاث سنوات وتم ذلك من خلال الاستثناءات ، حيث شكلوا اللجنة للاستثناءات من القانون ، وهى لجنة تقوم على استثناء بعض مناطق القاهرة ، وبذلك أصبحت لجنة من صغار الموظفين فى وزارة الإسكان تستطيع أن تغير من قيمة بعض الأراضى فى بعض الشوارع ، ثم كانت هناك عمليات البيع أو المضاربة على الأراضى العامة ، بما فيها الأراضى القريبة من النيل ، وأخيراً كانت هناك المدن الجديدة التى هى نشاط استثمارى مضاربى مدهل ولها قصة طويلة لا أعتقد المجال يسمح بالتوقف عندها الآن .

الانتقال الأخيرة: وهي الحقبة الحالية . وأنا لا أتكلم بقصد دراستها ولكن فقط حتى يظهر الفرق بينها وبين ماسبقها من انتقالات هنا أيضا استعير تعبير ( منوال هيستيل ) حيث يقول إن المدينة تحولت إلى ظل ويمكن الامتداد بهذا التعبير والقول بـ " سراية المدينة "؛ أى أن المدينة أصبحت سرايا. لم تعد المدينة مرتبطة بمفاهيمها السابقة ، التاريخية الآن، ولم تعد أداة للتطوير، بل أصبحت سرايا. إن هناك معنى للمكان، من هذا الحى - حى النيل - إلى أى مكان... هو إنهاء بالكامل للمعنى ، وبالتالي أصبح نسق المدينة فى مصر بلا معنى ، وكذلك أصبح للرصيف أو الساحة أو الميدان أليات مختلفة . وكان هناك قدر كبير من الجهل المذهل واستثمار رهيب من الدولة وإمكانياتها لإحداث هذا الفصل الكامل بين المدينة وثقافتها على مستوى الفرد .

مع ذلك أنا لست متشائماً ، لأننى أؤمن إيماناً مطلقاً بأصالة الحركة الشعبية فى العمران ، حيث يجب ، ويمكن مواجهة هذا النسق القسرى الرسمى فى العمران بالحركات الشعبية ، نتيجة لهذا الإيمان، ولذلك كانت رسالة الدكتوراة التى تقدمت بها بعنوان " احتفالات البناء "، التى تتناول ذلك النوع من النسق الذى هو اتصال بحيز غير مؤسسى.

مشروع الوثيقة الثانية الذى أتלוه على حضراتكم هو مشروع أتبناه بالفعل فى حى " السيدة زينب " بالقاهرة وقد بدأ هذا المشروع سنة ١٩٨٠ - ١٩٨١ وانتهى فى سنة ١٩٩٢ وهو مشروع إقامة " الحديقة الثقافية " . وقد بدأ هذا المشروع كمشروع مؤسسى عادى للبناء ؛ مؤسسة ثقافية رعتها وزارة الثقافة فى فترة السبعينيات ، كحديقة ثقافة للأطفال ، ووضعت برنامجاً واضحاً على أن نبني سورا حول الحديقة يمنع التعديات من أهل المنطقة . وقد كانت " نوال عامر " رحمها الله عضوة مجلس الشعب ، أداة السلطة فى الاعتداء على الحديقة الثقافية، وقد أوقفت المشروع لمدة عامين بعد أن كسبنا جائزته ، وحركنا المشروع بنوع من " المناوشة " السياسية ، ولكن المشروع لم يدخل فى حيز التنفيذ إلا بنوع من العمل التحريكى؛ لأن وزير الثقافة فى ذلك الوقت عبد الحميد رضوان قال. أنا لا أعطل المشروع، الأهالى هم الذين أوقفوا المشروع ،وقد دخلنا فى مواجهة مع عبد الحميد رضوان ود . فؤاد محيى الدين - رئيس الوزراء آنذاك - فى معرض الكتاب . وأنا قلت إننى مستعد لهذه المواجهة مع الأهالى إذا كان رأى الأهالى بالفعل وقف المشروع . وبنوع من الدعاية قال فؤاد محيى الدين " البك أو الباشمهندس يريد أن يقضى على الأهالى " وقال: " إذا نجحت فى أن تأتى بموافقة

الأهالى ، فنحن سندخلك مجلس الشعب" !! قلت له : " أنا لأريد أن أدخل مجلس الشعب أنا أريد أن أعمل المشروع". وبناء على كلمات رئيس الوزراء عقد اجتماع شعبى مع أهالى السيدة زينب ، وكذلك مع نائبة الحى ، ووسط الاجتماع الشعبى اشترطت نوال عامر بأن يكون الاجتماع فى مركز الحزب الوطنى ووافق المجلس المحلى . وأخيرا بدأنا العمل بالمشروع .

الحديث الثانى تمثل فى أن وزيرالثقافة كان يريد أن يقيم نوعا من الطقس الشكلى المفرغ من أى معنى فى هذه العمارة ، وكان يقصد بذلك تمبيع فكرة المبنى ، أو نوعا من الاستاتيكية. قلنا لوزير الثقافة فى ذلك الوقت إننا مستعدون لمساعدة الوزارة فى تنظيم الاحتفال ، وبدلاً من أن نقدم نموذجاً مصغراً للمبنى قدمنا نموذجاً بالحجم الطبيعى ، مستغلين سرادقات الاحتفال لرسم معالم المشروع ، وبذلك قدمنا فكرة لها علاقة بالحيز المنسق ، ورسمنا بالسرادقات تشكيلاً تقريبياً للمكان، وتم تشكيل كامل بالحجم الطبيعى للمبنى ، فيه كل شىء فى مكانه، وأشرکنا أطفال وسكان الحى فى المشاهدة ، ودخل سعد أردش معنا فى هذه التجربة وساعدنا وساعدنا كثيرون جداً فى هذه التجربة من الفنانين أبناء السيدة زينب فى هذه التجربة وعندما وصلت حرم رئيس الجمهورية وافقت . قالت هذه فكرة جميلة، ووزير الثقافة قال أنا موافق ، وبنينا المشروع على هذا الأساس .

وأخيرا أقول إن مشروع شارع أبو الذهب هو تجربة متواضعة للغاية، ولكنها تقول بوضوح إن الوجود الشعبى فى المدينة حق ولا يمكن أن يسلب هذا الحق من الناس . وهذا المشروع يشير إلى تجربة حقيقية لاستعادة هذا الحق واحتفالات الناس بهذا المشروع تمثل - فيما أتصور- قوة لا تقل عن القوة التى تحركت ، فى مصر، فى ١٠ و٩ يونيو ١٩٦٧ .





## تعقيبات ومناقشات

### المحور السادس

#### التبعية فى الإعلام والفنون

XX

أ. كامل زهيرى (رئيس الجلسة)

أنا مع القول بأن هناك ما يشبه الحائط الوهمى بين علمائنا وأدبائنا وفنانينا ، وبين وسائل التعبير المختلفة، والقائل بضرورة تجديد ما يمكن أن يسمى تكامل مناهج البحث فى العلوم الإنسانية ، وأن العلم أيضا يمهّد للتفكير والتعمق فى العلوم الإنسانية . حتى حين نعرض لمشكلة من المشاكل اليومية . . نحن نلجأ ونحتاج إلى مناهج المؤرخ والفقيه وعالم النفس الاجتماعى والقاضى . ويقدر ما تتكامل هذه المناهج ، نستطيع أن ندرك المشكلة من أبعادها المختلفة . وكذلك أنا من الذين يؤمنون بأن العلاقة الحميمة بين الشاعر والرسام والأديب ، بل والعالم والباحث ، يجب أن تتوفر ، وبأن الإغراق أو الغرق فى آبار التخصص لا يفيد تبادل المعلومات وغنى البحث . ولذلك ، فأنا كثيرا ما أنتمى إلى التجربة التى كانت قائمة فى نهاية الأربعينيات ، السريالية التى كان فيها القصص وكان فيها الشاعر وكان فيها أيضا السياسى ... لأنه بقدر ما تداخلت هذه التجارب بقدر ما أسفرت عن تجربة أثرت فى تاريخ الفنون التشكيلية وأيضا فى فنون الرواية . خذ مثلا ألبير قصى الذى نبهنا إلى الأحياء الشعبية مع أنه يكتب باللغة الفرنسية . فإذا أنا حين أنتقل وفى بعض ذهنى الآن ما سمعته عن العلم والتكنولوجيا ومشاكل التكنولوجيا والمشاكل القانونية التى تحدث عنها د . حسام عيسى وكتبت فيها كتب عديدة ، لا أعتقد أن هناك نقلة نفسية لو دخلنا فى موضوع يبدو لى من ظاهره أنه مختلف تماما وهو أشكال التبعية فى الفنون . وكذلك أتصور أننى سأكون مجرد رئيس للجلسة ، ورجوت أن أعقب على بحث فى العمارة من باب التفرع ، ذلك لأن لى وجهة نظر فى العمارة ، فى مصر وصلتها بقضية التبعية .

وهناك ذلك الجانب الجاد والخطير الذى ذكرته ماجدة بالإحصائيات الأخيرة ، التى نشرت فى هيئة الإعلام والسينما فى أوروبا . وأثبتت أن هذا كلام الفرنسيين ، وأثبتت أن الفيلم الأمريكى يصل إلى ٥٨٪ من العروض فى فرنسا وهذا أقل مثلا منه فى إنجلترا ( حوالى

٩٧٪) والأخطر من ذلك أن أمريكا لاتعامل أوروبا نفس المعاملة، ممنوع "دبلجة" الفيلم الفرنسى إلى الانجليزية إذ يعرض الفيلم الفرنسى فى أمريكا بلغته الأصلية فى الدوائر المثقفة وكذا، فبالتالى يُحاصر ، وبالتالى يمثل الفيلم الفرنسى نسبة ضئيلة فقط من الأفلام المعروضة فى أمريكا . من هنا قضية عدم التوازن ، حيث لا يوجد تكافؤ فى التبادل بين الثقافة الفرنسية والفيلم الفرنسى والفيلم الأمريكى ، وهذه قضية طبعا أخذت شكل مظاهرات وتعصب ومناقشات فى الصحافة والتلفزيون وفى المناقشات الرسمية . وهى قضية أيضا مطروحة عندنا وإن كانت تختلف عن غزو الفيلم الأمريكى ، وهو الضلع الأول من مخاطر التبعية التى تحدثت عنها أ. ماجدة.

بالنسبة لتدفق الأخبار ، معروف أن هناك خمس وكالات عالمية تحتكر (٩٥٪) من أخبار العالم . ومعروف أن وكالات الأنباء هى - مثل مانقول - " بائع الجملة" للصحف والإذاعات والتلفزيون . . . . وبالتالى فما نعرفه عن البوسنة والهرسك أو الصومال أو السودان أو حتى عن عناصر الإرهاب فى داخل مصر ، أيضا ، ينقل إلينا عبر وسائل الوكالات أو الوكالات المصورة أو الوسائل المختلفة.

الرقم الرهيب لأرقام شركات الإعلام الآن لم يعد رقما عاديا ، فمنذ عامين تبين أن رقم الأعمال يصل إلى ثلثمائة مليار دولار . هذا رقم هائل جدا ، وبالتالى يحتاج إلى الأسواق . وبالتالى موضوع التبعية مطروح فيه أيضا تدفق الأخبار . طبعا اليونسكو حاول فى أيام "مختار إمبو" أن يقول لابد من تدفق متبادل من الجنوب للشمال ومن الشمال للجنوب . أمريكا هددت هيئة اليونسكو بعدم التمويل .. أوقعته ، ثم أبعدته ، ثم فرضت رجلا معتدلا .

الضلع الثالث الذى تحدثت عنه أ. ماجدة موريس هو قضية السعودية ، أو الزحف السعودى على الإعلام العربى - صحافة وتلفزيون - وهذه ظاهرة مهمة أيضا . حتى مجلة " تايم" انتبهت إلى خطورتها ، حيث تفرض تعليمات غريبة تشبه تعليمات السلطات العثمانية أيام بداية الصحافة فى مصر من قبيل ممنوع كذا وممنوع كذا وممنوع كذا .

فى التلفزيون نفوذ مماثل وهذا الموضوع وإن كان هناك الجانب التراچيدى الكوميدي فيه، لكن فيه أيضا جانب من الخطورة بكان وانتبهت اليه حتى الصحافة العالمية . لأن التايم مثلا أعطت صفحتين للمغزى الكبير الخاص بملكية صحف قوية خليجية تطبع وتوزع بالأقمار الصناعية وتنتشر من الغرب . وربما أنا كتبت مقالة عن ذلك حينما أضربت النقابة فى المغرب

حتى تمنع دخول هذه الصحف . المهم هذا الوضع جدير بأن يوضع بين المثقفين لأنه مطلوب دراسته بالاحصائيات .

يمكن أن يكون أيضا موضوع الإعلانات فى التلفزيون من الأهمية بمكان ، لأن التلفزيون يصل إلى كل مواطن . ولذلك فالحديث عن هذا الموضوع مهم جداً ، إذ يتناول تأثير الاعلان على المواطن المصرى ، وخاصة المواطن البسيط .

وهنا نشكر الاستاذ أشرف فرج أيضا على هذا البحث القيم ، لأنه عكف على دراسة علمية فى الفترة من يوليو إلى سبتمبر ١٩٨٤ محلاً للإعلانات ، ومبيناً أن ٥٠٪ من هذه الاعلانات عن منتجات أجنبية، كما تناول وشكل الإعلان وتأثيره - وهذا الموضوع كان يحتاج فعلاً إلى تجديد وإعادة - لتأثير الاعلان على الطفل المصرى وهى قضية مهمة .

أما بالنسبة للدكتور عبد الحليم فبعد هذا العرض الثرى جدا نقدم الشكر أولاً إلى جامعة بيركلى لأنها رفضت مشروع الدكتور عبد الحليم وجعلته يأتى مصر، واستفدنا من هذه الرحلة المتعمقة جداً فى العمارة المصرية . فأنا أشعر أنتى فعلاً مدين بالمرافقة على كل ما طرحه د . عبد الحليم بالنسبة لمحمد على: "العمارة الروحية" كما يقول الجبرتى التى دخلت فى عصر محمد على . لقد كان هذا موضوع خلاف بينى وبين د . لويس عوض - رحمه الله - حول الفرق بين محمد على والتديوى إسماعيل .

إننى أوافق د . عبد الحليم تماماً على الحذر من الدعوة إلى أن إسماعيل كان محدثاً لمصر . فخلال تجربتى وأنا أخطب الحجر وأتحرك وأجول بين الشوارع والحارات، وأعتقد أن الحجر له أيضاً ذاكرة وتاريخ وخيال ، ولا أستطيع أن أمر على شارع ٢٦ يوليو دون أن أعرف أنه كان فى الأساس شارع فؤاد ومن قبل شارع بولاق ، وأن الذى انشأه هو نابليون بونابرت، وأن الحكمة من إنشائه أن يكون شارعاً عرضياً فى القاهرة لأول مرة - إذا استثنينا السكة الجديدة التى انشئت فى عهد محمد على. أزعج أننا بهذا التناول نصل إلى موضوع التبعية والأصالة فى عمران القاهرة .

إننا نجد نسيجا قريدا من العمارة الإسلامية فى مدينة القاهرة، أو نجد نفس النسيج موجوداً فى مدينة فاس التى لازالت تحتفظ بهذا الطابع . ولكن لنذهب إلى أكثر من ذلك . لقد توقف الدكتور عند مغزى بناء دار الأوبرا . وكثيراً ما دخلت الأوبرا وتجولت حولها ، وكنت

أعجب أنها أعطت ظهرها للقاهرة العربية الإسلامية وأعطت وجهها "للقاهرة الروحية" كما يقول الإمام الجبرتي .

إن الشوارع الرئيسية في القاهرة الإسلامية - سواء بدأت بقاهرة عمرو بن العاص أو ابن طولون أو الأيوبية أو قبلها الفاطمية - كانت موازية للنيل من الجنوب إلى الشمال . وقد كان هذا نوعاً من الحكمة العمرانية أو الفلسفة العمرانية عند القدامى - غير المعاصرين - في أنه يبنى الشارع الرئيسى موازياً للنيل . طبعاً بدأ العمران بالجانب الأيمن ، ثم عندما وجد الرطوبة اقترب من الجبل في القاهرة . القاهرة الطولونية ثم القاهرة الفاطمية ، كانت في حضن الجبل، ثم القاهرة الأيوبية . ولم ينزل إلا في عهد الخديوى إسماعيل . حين نزل الخديوى إسماعيل بدأ مانسميه الشوارع العرضية لأول مرة ، أقصد الشوارع العرضية المرسومة مسبقاً بخطوط حادة .

وهناك بالقاهرة شارع ٢٦ يوليو يمر في ثلاثة أحياء أرستقراطية وتجارية وشعبية . بينما حتى شعبى يمر كما يقول جمال حمدان من أرض بلقة أى الأرض المنخفضة من جوار النيل وقد بدأ نابليون يقيم هذا الشارع العرضى لأسباب عسكرية ولعلاقة لها بالبنيان ، ولا علاقة لها بالفلسفة الداخلية عند المصريين .

في العمارة القديمة كانوا يهتمون بالإضاءة وبالتهوية ، أما الآن فقد أصبحنا نسكن في زنازين مكيفة الهواء ، سقوفها منخفضة جداً وهذا استمرار للاغتراب الذى بدأ مع الخديو إسماعيل ، والتقليد والمحاكاة - أو ما نسميه التبعية في العمارة . إن فكرة الإضاءة مهمة في العمارة الشرقية ، وقد شغلت كثيرين من الفنانين ، منهم حامد عبد الله ، وقد أحسست ذلك بنفسى لأننى عشت في الهند عاماً ، وذهبت إلى باريس ثلاثة أعوام ، ثم عدت إلى مصر . وجدت فرقاً بين سماء الهند البعيدة جداً وكأنك تفنى تحت الضوء ولذلك كل الرسم الشرقى ليس فيه البعد الثانى ، فى الفن اليابانى والصينى والإسلامى والفارسى والمصرى والفاطمى وفى العهود المختلفة ليس هناك البعد الثانى ، لأنه ليس هناك الظل والنور بكثافة عالية ، لأنك إذا ذهبت إلى باريس ستجد السماء قريبة من الكنائس والكاتدرائيات ، وأحياناً تبدو كما لو كانت سوف تصطدم برأسك ، بينما مصر سماؤها حانية .



## أ. هاشم النحاس

أنا لى ثلاثة تعليقات فى جمل بسيطة جدا . .

بالنسبة للبحث الذى قدمته أ. ماجدة حول التليفزيون فقد كانت خلاصته فى جملة واحدة، أننا بين شقى رحى . شق منهما الهجوم أو الهيمنة من الغرب ، وخصوصا من أمريكا ، والشق الآخر هو الشروط القسرية والتى تفرضها السوق السعودية . ومن كلامها يتبين كما لو كان هذان هما الشيطانان اللذان دخلا السوق وأصبعا مسيطرين عليها . الحقيقة أنا أرى القضية بشكل آخر ؛ هو أن من حق أمريكا ومن حق أى بلد أن تقدم ثقافتها ، ومن حق السعودية أن تفرض شروطها . المشكلة ليست أنهم يفرضوا أنفسهم وشروطهم ، بل المشكلة الرئيسية أننا نحن ضعفاء أمام هذا الغرض . والقصور الحقيقى، أو الشيطان الحقيقى ، هو داخلنا وليس خارجنا . إذا كانت السعودية تفرض شروطها فقصورنا يتمثل فى أننا لانبث عن أسواق أخرى نبيع فيها سلعتنا الثقافية التى نريدها ، ولانبث كذلك عن وسائلنا الذاتية الداخلية التى بها نحقق قدراً من الاكتفاء الذاتى لهذه السلع . وبالتالى نترك الآخر ، بل نستدعيه ، ليستعبدنا ويفقدنا شخصيتنا . وكذلك بالنسبة لأمريكا . أمريكا عندها برامج والدول الغربية عندها برامج . فأمريكا طبعاً زاحفة على العالم كله - ليس علينا فقط - نحن الذين ليس عندنا برامج ، ونحن الذين نزيد من تفاقم المشكلة بأن نجعل ساعات الإرسال ٢٠ ساعة بدلا من أن يكون أربع أو خمس ساعات . فنحن الذين نفعل هذا وليس هم الذين يفرضون علينا أنفسهم .

هذا ليس دفاعاً عن أمريكا أو دفاعاً عن السعودية، لكن يجب أن ننظر إلى الجانب الآخر ولانكتفى بأن نعلق كل الأخطاء على الهجوم الأمريكى. طبعاً اللاتحة الموضوعية هذه لائحة دعت للسخرية وتدعو للضحك . لكنى أتصور أن بإمكاننا أن نخرج عن الطوق إذا لم نبق مستعبدين لهم ، وفكرنا فعلاً واجتهدنا قليلاً من أجل أن نفتح أسواقاً أخرى، أو حتى نفتح أسواقاً داخلية ، وربما كان هذا حلاً مناسباً . هذا كل الذى أستطيع أن أقوله بالنسبة لورقة الأستاذة ماجدة مورييس .

بالنسبة لورقة أ. أشرف فرج البحثية المتعمقة ، التى هى خلاصة بحثه الذى قضى فيه وقتاً كبيراً ، كان لى ملاحظة حينما تكلم عن الإعلانات ، إذ قدم مجموعة كبيرة من التفاصيل أعتقد أنها تبعدنا عن جوهر الإعلان .

فبالتالى أنا لا أرى انتقاده الشكلى هذا له أهمية ، ولعل من الأفضل التركيز على الإعلان نفسه ، فعندما تدخل فى الطريقة إذن أنت تدخل فى التكنيك . أعتقد أن هذه نقطة تضعف قضيتك ؛ لأن هذه حرية الحرفى أو الفنان الذى يعمل الإعلان بهذه الطريقة أو تلك ، وأعتقد من حقه أن يصوغ الإعلان كما يريد ، لكن من حقنا نحن أن ننقد الإعلان ككل أو الفكرة ككل .

الملاحظة الثانية : تأكيدك فى كلامك أكثر من مرة ، على أن ترشيد الإعلانات لقيمة له ، وأن المسألة - نتيجة لأصولك النظرية التى ذكرتها : الرباط بين الإعلام والثقافة والمجتمع ، بنية المجتمع كلها - تتعلق بأن الإعلان هو هكذا طالما بنى المجتمع بهذا الشكل ، ومن ثم فلا أمل فى ترشيده إلا بتغيير كل أطراف هذه البنية . الحقيقة أن هذه نظرة فيها شئ من المبالغة الشديدة ، ويترتب عليها أننا سنظل ننتظر تغيير كل شئ ، عندما تقلب الدنيا تماما . أو معنى ذلك أنه لن تكون هناك أية حركة - أو خطوة للأمام - لإصلاح بعض الأمور على الأقل .

ماالمانع من عملية ترشيد جهاز الإعلانات؟ وإصلاح اللغة فى الإعلانات؟ إننى أتصور أن من الممكن جداً ترشيد الإعلان ، وأنه لا بد أن يتم هذا ولا تنتظر التغيير الكلى للمجتمع حتى نغير الإعلانات .

بسرعة أيضا أنتقل للأستاذ عز الدين نجيب . قد يكون إحساسى خطأ ، من قراءتى السريعة وبعد الذى قاله فى العرض أيضا ، أنه قسم الفنانين نوعين ، مرتبطين بمدرستين فئتين . فالحقيقة أن هذا التقسيم فيه نوع من المبالغة ، كل الذى نراه أنه أقرب إلى المدرسة الواقعية ، وطبعاً ألغيت المدارس الأخرى ، وأتصور أنه ليس من السهل مثلاً أن نلغى أبداً صلاح طاهر وأعماله . أنا أنظر بدون تحيز لمدارس بعينها ، لا أستطيع أن أقول إن بعض أعمالها تعتبر فناً للفن ، بل هى فن راق جداً ، متفرد وعميق ، خارج مسألة ارتباط الفن بالزمان والمكان ، وهى جميلة وتمنح قيماً فنية كما تتضمن علاقة بالبيئة . لكن هناك أعمالاً عالية لا أشعر فيها بالبيئة .

هناك فنانون كبار جداً فى العالم ، نحترمهم ، وبعضهم يصوغ لوحاته من "مربعات" تدل على أى بلد ، ولكن تدل على التناسق والتوازن والقيم الجمالية للألوان .. الخ هل هذا ليس فناً؟ هذا فنان . نظريتك تخرجه من الفن . وجهة نظرك الحادة - أيضاً - حول أن الفن يجب أن يكون مرتبطاً بالزمان والمكان تخرج هذا العمل من الفن وهذا غير معقول . حامد سعيد

أيضا لم تعطه حقه نتيجة نظرتك هذه، رمسيس يونان لم تعطه أيضا حقه رغم أن له بعض الأعمال الفنية الراقية ، وإن كانت هذه الأعمال غير مرتبطة بالمكان والزمان أو المفهوم الذي بدأت أنت منه .

#### د. حسن أبو بكر

ما يسعدنى أنا شخصا أن هذه الجلسة وضعت ، بالفعل، قضية التبعية - وهى محور الندوة- على تراب الواقع ، وأنزلتها من علياء مجردات الشعراء والمثقفين. عندى ملاحظات سريعة للأستاذ أشرف وقد كان لى حظ الاستماع إلى عرضه لهذه الورقة من قبل ، وتناقشنا فيها وكانت وجهة نظرى أنها دراسة ثرية جداً وإن كان من الواجب - فى تصورى- أن يركز على الجانب الذى يخص دورنا ، خاصة أن الدراسة لها مضامين كثيرة جداً . فكان يمكن أن يخرج منها عدداً من الأوراق التى تناقش كل بعد من الأبعاد بالتفصيل .

وفيما يتعلق بإعلانات السلع المستوردة أو الأسماء الأجنبية للسلع المحلية فهذه تكرر اغتراباً شديداً جداً وتشويهاً ، ونموذج الجمال الذى تقدمه الإعلانات يمتزج مع نموذج الجمال الذى تقدمه الدراما فى التلفزيون ، وحتى المذيعات يمثلن نموذجاً غريباً ، يقتدى بنموذج الجمال الأوروبى (الشعر أصفر والبشرة بيضاء ... الخ) هذه نظرة الإنسان المصرى لذاته وهى نظرة تؤكد مسألة الانسحاق التام أمام الآخر واغترابنا عن ذاتنا .

هناك نقطة أخرى تشير إلى نوع جديد من التغلغل فى الإعلانات ، وهى تكريس نظرة دونية للشعوب الأخرى ، إذ تظهر قبيلة من الأفارقة تدور حول برميل فيه شقراء... هذه مسألة خطيرة . لقد بدأنا نتبنى نظرة الغرب الاستعمارية أيضا - وليس الغرب حتى الجيد - وهى نظرة بشعة جداً للشعوب الأخرى .

مسألة تركيز الإعلانات على الأطفال فى الآونة الأخيرة خطيرة أيضا وثمة محاولة تنطوى على شيء أخطر ، وهى محاولة الإعلانات غزو الريف . وألحظ أن أسماء أنواع مساحيق الغسيل تكتب بالإنجليزية فقط ، فمسألة التركيز على الريف هذه أيضا. من الأشياء المهمة .

أما عن ورقة صديقنا العزيز عز الدين نجيب ، فأنا أعتقد أن الفنانين التشكيليين لو بحثوا عن محام يدافع عنهم لم يجدوا واحداً مثل عز الدين نجيب، لقد تكلم بنوع من الحب الشديد عن الفنانين التشكيليين ، لكن الذى كنت أريد أن يفسره هو مسألة استمرارية أو انقطاع الفن



التشكيلى فى مصر قبل نشأة الفن الحديث. فالمصرى منذ أزمان سحيقة كان يمسك فرشاة ويرسم ، منذ عصر المقابر الفرعونية والقبطية ، ثم بدأ يرسم بغض النظر عن الزخرفة الإسلامية . بعد هذا الانقطاع الطويل ولأول مرة يصمم المصرى منذ عهد سحيق تمثالاً فيكون تمثال نهضة مصر وتظهر أعمال مختار ويظهر ناس بالفعل الذين وصفتهم أنت بالرواد ، وقلت إنهم نجوا فى الهروب من الاستلاب .. إذن كيف حدث هذا ؟ ماتفسيرك لهذا ؟

فيما يتعلق بمسألة الاقتصار على النخبة ، أنا أعتقد أن الفن التشكيلى ظل دائماً قاصراً على النخبة باستثناءات قليلة جداً فى الستينيات والسبعينيات من هذا القرن، عندما كانت هناك قاعات العروض التى ازدهرت فى القاهرة ، والتى أغلقت بعد ذلك . لكن الفن التشكيلى لم يكن أبداً فناً شعبياً.

النقطة الأخيرة تتصل بما ذكره عن الزخرفة والعودة أو الردة الراهنة إليها . أتصور أن ذلك كان استجابة أو تراجعاً أمام زحف التيار السلفى الظلامى . إننى أتساءل عما إذا كانت هذه الردة ، فى السبعينيات ، مرتبطة بإدارة عقلانية ما ، أم أنها نوع من الاتجاه العام، وذلك فى سياق جديد ، فيه خضوع لفكرة أن التصوير حرام والتماثيل حرام ... الخ فبالتالى لم يعد أمام الفنان سوى أن يرسم بالحروف ويعود للموتيفات والزخارف لكن فى سياق مختلف تماماً عن الموتيفات الخاصة بالفنان الإسلامى .

يتبقى تعليق أو سؤال للدكتور عبد الحليم إبراهيم . طبعاً الذى قاله مهم جداً .. لكن لماذا لم يواكب المعمارىون المصريون حركة الفنانين التشكيليين وحركة المجتمع المصرى فى الخمسينيات والستينيات ؟. وهو الوقت الذى شهد نهضة فى الفنون التشكيلية وفى الأدب وفى السينما وفى المسرح.. لماذا كانت العمارة فى مصر هى عمارة عثمان أحمد عثمان والمساكن الشعبية ومجمع التحرير و برج الجزيرة الذى يشبه سلة مهملات طويلة ... لماذا حدث هذا ؟ ما هو تفسيره ؟ هذه مسألة أنا شخصياً لا أعرف لها تفسيراً . أى هل تم فصل الثقافة عن العمارة ؟ إذن لماذا لم يقاوم المعمارىون مثلما كانت هناك فئات أخرى من المجتمع تقاوم ؟ لقد تم إنهاء معنى المدينة وهذه مسألة شديدة الأهمية . وأنا فى تصورى أن المدينة والمبنى هى كائنات حية . لقد تحولت القاهرة إلى عالم يدعوك للعراك الدائم. وانفصلت العلاقة الوجدانية بين المدينة وسكانها ، وهذا شئ خطير جداً .



## أ. على فهمي

لى ملاحظتان بالنسبة للأستاذة ماجدة موريـس . طبعاً ما ذكرته عن الرقابة السعودية وبعضه منشور فى مجلة "روز اليوسف" ومزعج للغاية ، ولكن وضع لى تماماً - ولنا جميعاً - أننا نظل نرى الشرور من حولنا ونسكت . طلعت حرب رأى شراً فأقام " بنك مصر " ، والمصريون قاموا بأفعال مهمة قديماً ، على سبيل المقاومة أما الآن ... لماذا - مثلاً - لانفكر فى فعل من أفعال المقاومة الحقيقية؟

بالنسبة لورقة أ . د . عبد الحليم ابراهيم وتعليق الأستاذ الكبير كامل زهيرى أتصور أن الخديوى إسماعيل ليس فى حاجة للدفاع عنه ، لكن أعتقد أنه كانت هناك ضرورات كثيرة جداً هى التى أنشأت القاهرة " نشأة جديدة " فى عصره : أولاً البرك والمستنقعات حيث كان جزء كبير قد بدأ يجف بعد إنشاء القناطر الخيرية ، وكانت قد بدأت تظهر أنواع مواصلات أكبر وأكثر تعقيداً ، مثل " سوارس " والترماي " ، وبدأت تظهر خدمات جديدة ، مثل توصيل المياه النقية إلى البيوت ، ثم بعد ذلك الكهرباء والغاز. أقصد باختصار ، أن العمارة فى هذه الفترة تضمنت تطويراً جيد جداً وصحياً ، وليتنا سرنّا فى سبيل هذا التطوير إلى مدى أبعد ، لكن ما حدث أنه نتيجة ظروف اقتصادية وإدارة شئون المجتمع بطريقة ديماجوجية ، - انقلبت موازين كثيرة ، وحدث ما حدث لعمارة القاهرة .

## د. الحبيب الجنحاني :

أود أن أتقدم بالشكر الجزيل لكم، وأن أعبر عن سعادتي بالاستماع إلى آراء نيرة وجيدة حول موضوع خطير وخطر فى الوقت ذاته، ليس فقط فى مصر الشقيقة وإنما فى الوطن العربى كله . أوجز فأقول ملاحظتين قصيرتين من خلال ما استمعت إليه . طبعاً إن أخشى ما أخشاه أننا أحياناً نقع فى خلط بين أمرين: بين مظاهر التبعية ، أى المجالات التى تعبر عنها وبين النتائج الطبيعية الموضوعية ، ولو كانت سلبية، لمحاولات المشروع التحديثى الذى نهض به الوطن العربى من عهد محمد على فى مصر وأحمد بالى فى تونس إلى يومنا . المشروع التحديثى فيه كثير من الإيجابيات لكن هناك أيضاً الوجه الآخر للعملة . ولن أبالغ فى الخليط . هذه هى ملاحظتى المنهجية النظرية.

الملاحظة الثانية تتصل بالورقتين الأوليين ، وهناك فى ذهنى الوضع فى تونس . أنا أعرف جيداً الوضع الإعلامى فى تونس ، وهو وضع شبيه بوضع مصر ، فيما يتصل بقضية التبعية :

الأفلام الامريكية بالدرجة الأولى ، وبالنسبة للأفلام الفرنسية والإيطالية فى تونس و هناك برامج إيطالية وهكذا ، ثم قضية الإعلان وآثارها الشبيهة .

نحن حتى الآن حاولنا أن نقف أمام الوصاية الرقابية التى طرحت، ويخيل لى أن هذه الوصاية لاتفيد ، أو لن تفيد . فهناك اكتشاف أجهزة الهوائيات الجديدة التى سوف تتيح - فى تونس مثلاً - مشاهدة عشر قنوات إيطالية ، وهذا سوف يعيد طرح قضية الإعلام بهذه الصورة التى نراها فى قنواتنا الوطنية .

د. سيد البحر اوى

هناك عبارة قيلت فى وصف النمط المعمارى السابق على النمط العربى الإسلامى ، وهى عبارة تجعلنى أتساءل : إلى أى مدى هذه المقولة صحيحة تماماً ؟ ألم يحتو هذا النمط كل الإنجاز الحضارى للشعب المصرى السابق على العروبة والإسلام ؟

لى أيضا سؤال للدكتور عبد الحليم ابراهيم ، ويتعلق بمبحث التفاؤل فى العمارة الشعبية الذى مازال عنده أمل فيه، وأتمنى أن يقدم لنا بعض التفاصيل حول دعائم هذا التفاؤل.

د. أمينة رشيد

لى ثلاث ملاحظات سريعة :

الأولى تتصل بمسألة التحديث التى تمت الإشارة إليها . يخيل لى أن التحديث عندما يكون بالارتباط مع المكان لا يكون نمطاً مفروضاً على ، أى لا يكون استبداداً . قابلت شاباً مصرياً كان يزور باريس للمرة الأولى ، ولقد وجدته منبهراً لأن كل شارع هناك يحمل تاريخاً ولعل هذا هو المقصود بأن مدينة القاهرة أعطت ظهرها للأزهر ، أى التحديث المفروض .

الملاحظة الثانية تتصل بما ذكره الاستاذ على فهمى حول قائمة الممنوعات الرقابية ولم تجد منا رد فعل كافياً . لقد قرأت هذا الخبر وعرفت أن هناك رد فعل من نقابة السينمائيين أو من الفنانين . لكن المشكلة تتمثل فى أنه ليس عندنا نظام معارض يستوعب هذا الاحتجاج ويخلق نشاطاً متراكماً قادراً على التغيير.

الملاحظة الثالثة تتمثل فى سؤال للأستاذ عز الدين نجيب ، وهو سؤال عمن يكون المسئول عن أن الذوق الفنى لدى الجمهور فى مصر - أنا سأتكلم عن متلقى الفن - لا يُبنى ... هناك

مثلا رحلات مدرسية تذهب لحديقة الحيوان أو يمكن أن تزور الآثار ... لم أسمع أبدا أن هناك رحلات تذهب بالتلاميذ إلى المعارض. طلابنا - فيما عدا قلة نادرة - لا يعرفون معنى المعرض... ويبدو كأن الحوار دائما بين الفنان وأنماط من الفنون موجودة في الخارج ودخلت من "موضات" معينة... فمتلقى الفن عندنا ما الذي يمكن أن ينمى عنده الذائقة الفنية ؟

أ. كامل زهيري

هناك موضوعات كثيرة طرحت في النقاش والأوراق: موضوع العمارة ، موضوع المساجد ، موضوع التطور العمراني في الأحياء ، وكلها تحتاج إلى أبحاث كثيرة . ولكن يبدو أيضا أننا ننسى موضوعات تتصل بما طرح ، منها - مثلا- موضوع " الأحياء العشوائية" ، كذلك من هم أصحاب المصالح في أن مباني القاهرة لا تكون ثلاثة أدوار ، أو هناك من يريدون أن يكون هناك طلب دائم على القاهرة وطلب على السكن بها ، وبالتالي يمكنهم فرض أسعار معينة ومضاربات معينة ، ولعلنا نحتاج إلى عالم اقتصادي بصور لنا التطورات التي حدثت بعد الستينيات في عمارة القاهرة .

تاريخيا في عصر محمد علي وعباس حلمي بدأت النهضة التعليمية وحركة المباني في القاهرة . والمهندسون اختاروا أنماطاً للعمارة إما العمارة الإيطالية أو العمارة الفرنسية المنقولة نقلاً من مجتمع مختلف تماما عنا وبعبدة عن التصور .. أنا هنا لا أطالب بعصر العمارة الإسلامية التقليدية مثل "المشربية" أو "الصحن الداخلي" أو "ملقف التهوية" ، مع أن كل هذه أشياء موجودة في التراث المعماري المصري . وكلها ترتبط بعمليات تتصل بالتهوية والإضاءة ، ولكنني أتساءل : من أين تأتي التبعية ؟ تأتي - مثلما قال أ. هاشم النحاس- ليس فقط من غلبة الغالب ولكن من ضعف المغلوب أو تهالك المغلوب . إننا لانذهب إلى الماضي لنكتشف ، لكن نكتفى من الماضي بالرماد . نحن لاندرس تاريخ القاهرة ونفوها والآليات العمرانية أو المعمارية الرائعة عبر العصور العربية، ولعلكم تعرفون أن القاهرة ليست مدينة واحدة ، بل سبع مدن ، وكلها غنية بالدروس الهائلة في الكلام النظري الذي تفضل به د. عبد الحليم.

أما عن موضوع التلفزيون وموضوع الإعلانات ، فيجب عدم الخلط بين الإعلام والإعلان، وأنا مع الحلول التي لا تنتظر التغير الكامل . من المفترض في الصحافة مثلا وجود ما يسمى "ميثاق الشرف" والذي يقول إنه يجب أن أفصل تماماً بين الإعلام والإعلان ، وإن أي إعلان

ينشر لابد أن يكتب عليه إعلان وتلتزم بهذا ونحاسب أنفسنا أو نحاسب الآخرين ، ولكن هذا الأمر ليس واضحا فى التلفزيون -

أ. عادل شعبان

أنا أعرف أن د . عبد الحليم ابراهيم قام بتجربة رائدة فى حى " الجمالية " - أنا أطلب من الأستاذ حلمى شعراوى وأطلب من د - عبد الحليم أن تخصص ندوة للتعرف على هذه التجربة التى أتصور أنها تجربة ثرية جدا -

أ. أشرف فرج

أقدم جزيل الشكر لكل الآراء التى قبلت ، وأعبر عن سعادتى بمشاركتى فى هذه الندوة .  
خصوصاً فى هذا الجمع الجميل.

أ. ماجدة مورييس

أنا فقط سأرد على أ - هاشم النحاس . سأقول له إننى قصدت بحالة التبعية إنها ليست نتيجة أو عدم إدراك أولويات التنمية والتوجيه التلفزيونى لكنها - بالفعل نوع من القصد فى تجهيل الناس -

بالنسبة للملاحظة التى قالها أ - نجيب فأننا قد أشرت إلى مسألة "الدش" فى الورقة سريعا لكنها - بالطبع - مسألة حولها تفاصيل كثيرة جدا ، وأتصور أن هذا الجهاز يزيد من التبعية فى اتجاه آخر ، أو سوف تترتب عليه تبعية لكل ما هو أجنبى ، نتيجة الرفض المتزايد لكل ما هو مصرى ، ونتيجة سياسة التلفزيون الذى يجعل الناس لا تجد شيئا تراه ونتيجة أيضا لسياسات الرقابة السعودية التى أصبحت الآن تضغط على الرقابة المصرية من أجل أن تزيد من تعنتها .

أ. عز الدين نجيب

سأرد على أ . هاشم النحاس حول تصوره أنه اتجاه واقعى على كل تاريخ الحركة الفنية وفرض فكرة الزمان والمكان - وأنا لا أتصور أننى كنت أقيم أعمالا ما وإنما كنت أعمل رصداً لظاهرة معينة فى فترة زمنية معينة و أعتقد - وأنا أعمل السياق التاريخى - أننى وقفت أمام تجارب أخرى غير واقعية مثل " السيريالية " و "التجريدية" ولم أخرجها من إطار الفن



التشكيلي . ولم أقف ضد التجريدية أو مع التجريدية - وأنا بالمناسبة لا أعتبر نفسى فناناً واقعياً- من أجل أن أتبنى مفهوماً أو منهجاً فى هذه الورقة ، وإنما أنا أرصد ظاهرة ، وأرى مظاهر للتبعية مرتبطة بمفهوم فلسفى الذى هو الزمان والمكان بمعناهما الواقعى المادى، وأيضاً بمعناهما التقنى الممتد ، أى بمعنى "اللحظة التاريخية" . وحتى بالقياس على النموذج الخاص بكاندينسكى ، فنحن نستطيع أن نقول إنه مرتبط بمفهوم هو نمط "كوزموبوليتانى" مثل ذلك الذى تتجه الثقافة الغربية إلى تسييره من خلال منظومة متعددة استمرت فترة طويلة . هناك فرق بين كاندينسكى كصاحب دعوة جديدة للحدثة وبين التيار الممتد وراء كاندينسكى على مدى سبعين عاماً . إننى ، فى النهاية ، لست ضد الحدثة أو التجريب، بل إننى أحبيهما .

الصديق حسن أبو بكر لجأ إلى الاختلاف بدون الدخول فى التفاصيل . لقد أشار إلى "الردة الفنية ؛ هل هى إرادة عقلانية أم هى اتجاه ... أعتقد أنها الاثنان معا .

سؤال د . أمينة رشيد وحده يحتاج إلى ندوة خاصة . ولا يمكن - الآن ، فى عجالة- أن نقول كلمات سريعة حول تنمية الثقافة وتنمية الذائقة الفنية للأجيال الجديدة .

د. عبد الحليم إبراهيم

إجابة عن أسئلة أو استجابة لسؤال د . كامل زهيرى : لماذا نشعر بالراحة والسعادة فى مبانى القاهرة الإسلامية . . . أنا موافق على قضية الضوء ومختلف مع قضية المنظور ، وهناك إجابات أو دراسات متعمقة جداً حول ما كان يحكم هذه العمارة ويعلم عنها الكثير الآن . . . وأعتقد أنه المهم أن نرد عليه كفكرة نظرية ودلائل فى التصميم .

د . حسن أبو بكر أثار نقطة تتصل بضرورة أن يرافق المعمار المصرى وطنية ونوع من المقارنة. لا أعتقد أن الرواد كانوا غير وطنيين ، ولكنهم كانوا غير مدركين ذلك القصاص الحاد بين ممارستهم وبين انتمائهم للحركة الوطنية . ونحن نعلم أن على باشا مبارك كان وطنياً وغيره أيضاً كانوا وطنيين ، ولكن لم يكونوا مدركين لهذا الموضوع . أيضاً كانت هناك مقاومة مثل تجربة حسن فتحى فى السنوات ما بين ١٩٣٦ ، ١٩٤٠ .

د . على فهمى تكلم عن المسببات أو بعض الأسباب التى تجعل عمارة الحديوى إسماعيل واردة . وأنا غير متفق على أن الثورات الضيقة فى القاهرة التاريخية كانت مظلمة وكانت معتمدة .

د - سيد البحرأوى سأل لماذا أنا متفائل من العمارة الشعبية - الحقيقية أنا أتكلم عن الحركة الشعبية فى العمارة ، أنا أتكلم عن وجود قدرة على المقاومة وعن أن هذه القدرة أصيلة، وأن مايسمى بموجة الإسكان العشوائى والحركة القائمة اليوم لإبادة هذه المجتمعات ، هى حركة بكل المقاييس ، قاصرة إن لم تكن مخلة ولكن لا بد من النظر لهذه المجتمعات على أنها تعبير عن حركة شعبية -

الملاحظة الأخيرة حول مسألة العمارة الإسلامية وأنا أتفق على أن العمارة الإسلامية بمصر لا يمكن أن ننكر مصريتها ، أو طابعها الخاص.

\* \* \*



---

